



7147

٢١٧

ر.ع

ر. المختار علي الدر المختار، تأليف ابن عابدين،
محمد أمين بن عمر - ١٢٥٢ هـ. كتب في القرن الثالث
عشر الهجري تقديراً.

ج ٤٠٣ في مج (٢٥٨ ق) ١٤٨٥ ٥٠٣ × ٢١٠ سم

٦١٢٦

نسخة جيدة، خطها نسخ معتاد، ناقصة الآخر، طبع

١- المذهب الحنفي، فقه المذاهب الإسلامية

أ- المؤلف بد تاريخ النسخ ج - حاشية ابن

عابدين.

كتاب الجهاد

في فضل الجهاد

في فضل الجهاد

في تكفير الشهادة نظام

في فضل الجهاد مع

كتاب الجهاد

بسم الله الرحمن الرحيم هذا الكتاب يعبر عنه بآيات الجهاد والمغازي قال أبو جعفر سيرة وهو فعل بكسر الفاء من كسر فتكون بيان آياته السير وحالته لا آياته غلبت في بيان مغازي وهو يتعلق بها كما لنا من على أمور الحج وقالوا أبو جعفر في وصفه المذكر لقباً مقام المضاف إلى هو الكتاب كقولهم صلاة الظهور سيرة الجهاد بخطاب مع الصفيرو جامع الكبير تجر قلت وأبو الكبير في الصفيرو كتابان لآمام محمد بن الحسن رحمه الله على صيغة جمع سيرة لا على صيغة المفرد يذاه فضل الجهاد عظيم كيف وحاصل بزل أعز المحبوبات وهو النفس ادخال أعظم المشقات عليه تغرباً بذكر الله صلى الله عليه وسلم وقد رجع من غزاة رجعتنا من الجهاد إلا صغراً إلى الجهاد الأكبر ويدل عليه أنه صلى الله عليه وسلم أخره في الفصيلة عن الصلاة على وقتها في حديث ابن مسعود قلت يا رسول الله أي الأعمال أفضل قال الصلاة على ميقاتها قلت ثم أي قال بر الوالدين قلت ثم أي قال الجهاد في سبيل الله ولو استزدت لزادني واه البخاري وجا تأخيره عن الإيمان في حديث أبي هريرة المتفق عليه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أي العمل أفضل قال الإيمان بالله ورسوله قيل ثم ماذا قال الجهاد في سبيل الله قيل ثم ماذا قال حج مبرور ويجب أن يعتبر كل من الصلاة والزكاة مرادة بالفظ الإيمان من عموم الجهاد ولا تروى في أن المواظبة على أداء ما في الصلاة في أوقاتها أفضل من الجهاد لأنها فرض عين وتكرر ولا أن الجهاد ليس إلا للآمان وأقامة الصلاة فكان حجتنا لغيره والصلاة حسنة لغيرها وهي المقصودة منه وتام تحقيق ذلك مع ما ورد في فضل الجهاد في الفتح قلت وقد بسط على ذلك لآمام الشرح في شرح السيرة الكبير حيث قال عن قتادة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام خطيباً للناس فحمد الله وأثنى عليه ثم ذكر الجهاد فلم يدع شيئاً أفضل من الجهاد إلا الفريضة يريد بها الفريضة التي ثبتت فريضة ما عينا وهي الأمانة لأن فرض العين الكفاية والثواب بحسب أكاداة الفريضة فلهذا استثنى الفريضة ثم ذكر أحاديث في أن الشهادتكفر خطاياك إلا الدين وقال إذا كان محسباً صابراً مقبلاً قال وفيه بيان شدة الأمر في نظام العباد وقيل كان هذا في الأندلس حين انتهى على الله عليه وسلم عن الاستدانة لقلته ذات يدهم وعجزهم عن قفائهم ولهذا كان لا يصلي على مديون لم يخلف ماله ثم نسخ ذلك بقوله عليه الصلاة والسلام من ترك ماله فلو رثته ومن تركه كلاً أو عيلاً فهو على ما ورد في قوله عليه الصلاة والسلام دعا أمة بغير فوات فاستجب له إلا المظالم ثم دعا بالمسحور أحرماً فاستجب له حتى المظالم فغزى جبريل عليه السلام بخبره الله يقضي عن بعضهم حتى البعض فلا يعد مثل ذلك في حق الشهيد المديون ثم ذكر حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن رجلاً سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يريد عرض الدنيا فقال عليه الصلاة والسلام لا أجر له إلا أجره الحديث قال في سبيل الله من وجهين أحدهما أن يرعى الله يريد الجهاد ومراده في الحقيقة المال فهذا كان حال المشافقين ولا أجر له أو يكون معظم مقصوده المال وفي مثله قال عليه الصلاة والسلام الذي استوجر على الجهاد بدنياً ومن أنما لك ديناراً في الدنيا والآخرة وأما إذا كان معظم مقصوده الجهاد وورع مع في الغنية فهو داخل في قوله ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم يعني التجارة في طريق الحج فكما أنه لا يحرم ثواب الحج فكذا الجهاد قوله لا اتحاد المقصود وهو خلاص الأرواح من الفساد قوله وجه الزحف أي من الحدود إلى الجهاد قوله غير خفي لأن الحدود من إخلاء عن الفتن والجهاد إخلاء عن الكفر قوله مقصد وجاهد أي بذل وسعه وبذل انعام سبل الجهاد بكل أمر معروف ونهي عن منكره قلت فلم يذكر الله معناه لغة بل بين تعريف قوله وقتال من لم يقبله أي قتاله مباشرة أو لا تعريف ابن كمال تفصيل لأجل هذا قوله ومعاونته أي في أي في أسبابه وأنواعه من ضربه وهدم وحرق وقطع أشجاراً ونحو ذلك قوله ومعاونته أي وإن لم يخرج معهم بدليل العطف لا قوله أو كائين سواد السواد العدد الكثير وسواد المسلمين جماعتهم

مسألة

مصلح قوله أو غير ذلك كذا وأما الجرحي وتهميته المظالم والمشارب بطل قوله ومن ثوابه المرباط الخ قال الشرح في شرح السيرة الكبير والمرباط المذكورة في الحديث عبارة عن المقام في الغزاة العدو لا غزاة الدين ودفع شر المشركين عن المسلمين وأصل الكلمة من ربط الخيل قال الشرح ومن رباط الخيل والمسلم يربط خيله حيث يسكن من يربطه العدو وبه وكذا يفعله عدوه وبه سمي رباطه الله واستمر طاً لآمام مالك أن يكون غير الوطن ونظر فيه الخطأ ابن حجر بأنه قد يكون وطنه وينوي بإقامته فيه دفع العدو ومن ثم اختار كثير من السلف كفي الشهور قوله هو المختار لأن ما دونه لو كان رباطاً فخل المسلمين في بلادهم مما يبطون وتماهه في الفتنة قلت لكن لو كان الشرف المقابل للعدو لا يحصل به كفاية الدفع إلا بشرف وراه فيها رباطاً كما لا يخفى قوله وصحح هذا لم يذكره في الفتح حديثاً واحداً لأنه قال والإحاديث في فضله كثيرة منها ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول رباط يوم في سبيل الله خير من صيام شهر وقيامه وإن مات فيه جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وإن أقتل زاد الطرقة وبعث يوم القيمة شهيداً وروى الطرقة بسند ثقات في حديث مرفوع من مات رباطاً من الفرع الأكبر ولفظ ابن ماجه بسند صحيح عن أبي هريرة وبعث الله يوم القيمة أمة من الفرع وعن أبي أمامة عنه عليه الصلاة والسلام قال إن صلاة المرباط تعدل خمسمائة صلاة ونفقة الديار والدورهم منه أفضل من سبعائة دينار ينفقة في غيره والله قوله وأجرى عليه عمله ورزقه قال الشرح وقوله وأجرى عليه عمله وذلك في كتابه ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ثم يدركه الموت فقد وقع أجره على الله قال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة فهذا هو المراد ايضاً في كل من مات رباطاً أنه يجعل منزلة المرباط إلى فناء الدنيا فيها يجري له من الثواب لأن تيممه استدانة الربا لولبق حياً إلى فناء الدنيا والثواب بحسب ليقته اهدى قلت ومقتضاه ان المراد باجرا العمل دوام ثواب الرباط كما صرح به في حديث آخر ذكره الشرح ومن قتل مجاهداً أو مات رباطاً فحرام على الأرواح أن تاكل لحمه ودمه ولم يخرج من الدنيا حتى يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه وحتى يرى مقعده من الجنة وزوجته من الخور العين وحتى يتفقد في سبعين من أهل بيته ويجري له أجر الرباط إلى يوم القيمة وظاهره ان من مات رباطاً يكون حياً في قبره كالشهيد وبه يظهر معنى اجراء رزقه عليه تبين ذلك في شرحه على المصنف قد نشرنا شيخنا كذا في الباب الجنيلي المحدث ثمانية عشر ممن جرى عليه الأجر بعد الموت على ما جاء في الأحاديث وأصلها كما في لآسيوطي رحمه الله فقال إذا مات ابن آدم جابحاً جرى عليه الأجر ثلاث عشرة علوم شهراً ودعاء نخل وخمس النخل والصدقات تجري ورأته مصحف ورباط نقر وحفر البيرة وأجره نهر وبنت للغريب بناء يا وي اليه وأبناء نخل ذكره وتعليم لقراء كريم شهيد للقتال لأجل بر كذا من سن صالحة ليقتفى فخذها من أحاديث بكثرة قوله ومن القتال صلب آمن بفتح الهمة وكسر الميم بلا واد وأو من بضم الهمة وبزيادة واد وصلب جمع فائن قال القبطي وتكون للجيش أي كل ذي فتنة قلت أو المراد فتان القبر من إطلاق صفة الجمع على اثنين أو على أكثر من اثنين فقد ورد ان فتاني القبر ثلاثمائة وأربعة وقد تبدل غير واحد بهذه الحديث على ان المرباط لا يزال في قبره كالشهيد علق على الجاهل مع الصغير قوله هو فرض كفاية قال في الدر المنثور ليس يتطوع أصلاً هو الصحيح فيجب على الإمام أن يبعث سرية إلى دار الحرب كل سنة مرة أو مرتين وعلى الرعية اعانتها إذا أخذ الخراج فإن لم يبق كان كل الأمر عليه وإذا اغلب على طنه أن يكافيهم ولا فلا يباح قتالهم بخلاف الأمر المعروف فترسانى عن الزاهدى اه قوله إذا حصل المقصود بالبعث يذ القيد لا بد منه مثلاً في تقصير لشرف العام فانه معه مفروض غير مع انه فرض عين لعدم حصول المقصود بالبعث ثم قلت يعني انه يكون فرض عين على من يحصل به المقصود وهو دفع العدو ومن كان جهداً العدو إذا لم يمكنهم

في الرباط وفصل

الشعر

في علمه

في بيان من جرى عليه

المرباط في القبر

نحوه

القدسيج

ان اعلم ان قتله بحمد الله تعالى
في سنة ١٠٠٠ هـ في شهر ربيع
الاول بالمعروف

بضم الحيم

في اليوم
الذي كان
في القطار
في القطار
في القطار

فان الكفا راجع الى

قوله وهو اي الاسلام **قوله** لا ينبغي الخ اللفظ انه بمعنى لا يحل كما يات في نظره **قوله** خلافا لما نقله المصنف الاول
تقديمه على قوله بقى الخ اي لا يحل في زماننا ايضا خلافا لما نقله المصنف عن ابي اسحق من ان ذلك في ابتداء
الاسلام واما الان فقد فاض واستمر فيكون الامام مخيرا بين البحث اليهم وتركها قال في الفتح
ويجب ان الماء وغلبة ظن ان هؤلاء لم تبلغهم الدعوة **قوله** الا اذا تضمن ذلك كونه ذكرا وانه لا يشترط
في الاستحباب مع امكانه في الوجوب ايضا زاد في شرح الملتقى عن المحيط ان يطعم فيهم ما
يدعوهم اليه **قوله** كان يستعدون الخ المناسب سقراط النون لانه منصوب بان المصدرة
قوله بنصب الجانيق اي على خصوصهم لانه عليه الصلاة والسلام نصبها على الطائف وراه الترمذي
شهر وهو جمع مجئني بفتح الميم عند الاثر وسكان النون لا ولي وكسر الثانية فادسية معربة
تذكر وتانيها حسن وهي التي ترمى بها الحجارة الكبار قلت وقد تركت اليوم للاستغناء عنها
بالماء في الحادثة **قوله** وحرقتهم اراد حرق دورهم واستعصمهم قاله العيني واللفظ ان الماد حرق
ذاتهم بالجنائين واذا اجازت محاديتهم حرقهم فما لم يتركوا قوله بالجنائين اي برمي النار بها
عليهم لكن جواز التحريق والتفريق مقيدهما في شرح السيد بما اذا لم يتمكن من التفريق
بدونه ذلك بلا مشقة عقلية فان تمكنوا بدونها فلا يجوز لان فيه اهلاكم اطفالهم ونساءهم
ومن عندهم من المسلمين **قوله** الا اذا غلب الخ كذا قيد في الفتح اطلاق المتون وتبعه في التبع
والنهر وعلمه بانه افساد في غير محل الحاجة وما ابيح لالهها ولا ينبغي حسنه لان المقصود
كسر شوكتهم والحاق الغنط بهم فاذا غلب الظن بحصول ذلك بدون اتلاف وان يصير
لنا لا ننتلفه **قوله** ونحوه كرمصاص وقد استغنى عن النبل في زماننا **قوله** سئل ذلك النبي
كذا نقله في النهر عن ابي الليث اي بان نقول له هل ترمى ام لا ونعمل بقوله ولم يذكر ما اذا لم
يمكن سواه **قوله** وما اعيب منهم اي اذا قصدنا الكفار بالرمي واصبنا احدا من
المسلمين الذين تترس الكفار بهم لا نضمنه وذكر كسر خسي ان القول للرامي بيمينه
في انه قصد الكفار لا لولي المسلم المقتول انه تعدد قتله **قوله** لان الفروض لا تقرر بالقرائن
اي كما لو مات المحدث بالجلد او القطع او اودد المضطر الى اكل مال الغير فانه مضمون واحا
عنه في الفتح بان المذهب عندنا انه لا يجب عليه اكله فلم يكن فرضا فهو كما لمباح يتقيد بشرط
السلامة كما لو د في الطريق **قوله** ولو اخرج واحد ما اراد بالاجزاء ما يعبر الخروج وزاد لفظ
ما لا يقيم فالمراد اي رجل كان لا يقيد كونه مسلما او ذميا في نفس الامر وبغلب الظن
ولذا قال مجمل ولو اخرج واحد من عرض الناس **قوله** لجواز كون المخرج موقفا
في كون المسلم في الباقي شك بخلاف الحالة الاولى فان كون المسلم والذمي فيهم معلوم
بالفرض فوقع الفرق فتح قلت ونظم هذه المسئلة ما لو تخمس بعض الشعب فقتل فلانهم طرأ
ولو بلا خرفانه يفتح ان يصلي به اذ لم يبق متيقن النجاسة وهذا يرد على قوله اليقين
لا ينول بالشك وقد مرنا تحت بق المسئلة في الطهارة عن شرح المنيته **قوله** ويحكم الاستخفاف
به زاد ذلك وان استلزمه ما قبله لان ذلك علته النهي فان اخرج يودي الى وقوعه في يد
العدو وفي ذلك تعريف لا يستخفافهم به وهو حرام خلافا لقوله الطحاوي ان ذلك
انما كان عند قلة المصاحف كمالا تقطع عن ايدى الناس واما اليوم فلا يكره **قوله** وانه
اي وعن اخرج امة فهو معطوف على ما **قوله** هو الاصح احده عن قول الطحاوي المذكور
قوله الا في جيش اقله عند الامام اربع مائة واقل السرية عشرة مائة كما رايته في الخاتمة وكذا
في السربانية لقله عن وعن العناية خلافا لما في البحر عن الخاتمة من ان اقل السرية مائتان
وتبعه في انه قال في السربانية وما قاله ابن زياد من ان اقل السرية اربع مائة واقل الجيش
اربعة الاف قاله من تلقا نفسه بن عيسى الفتح اكل الدين اه وفي الفتح ينبغي ان يكون

العسكر العظيم اثني عشر الفا لقوله عليه الصلاة والسلام لمن تغلب ثمان عشرة الفا اه قلت
هذا والتفصيل بالقلية لانها قد تغلب بسبب اخر كخيانة الامم في زماننا تمت في الخاتمة لا ينبغي
للمسلمين ان يفر واذا كانوا اثني عشر الفا وان كان العدو اكثر **قوله** وذكر الحديث ثم قال في المحصل
انه اذا غلب على قلته انه يغلب لا بأس بان يفر ولا بأس بالواحد اذا لم يكن معه سلاح الا فيمن الشبان
لهم سلاح وذكر قبلة ويكره للواحد ان يفر من اكثر قريين والمادة من الماتين في قول محمد ولا بأس
ان يفر الواحد من الثلاث والمادة من ثمان مائة **قوله** لكنه الخ قال في الفتح ثم الاول في اخراج الشبان
العجائز للطيب والمداواة والسقي دون العجائز الشواب ولو اجتمع الى المباشرة فالاولى اخرج
الامام دون الجرايم **قوله** ونهينا عن غدر الخ عدل عن قول الهادي وغيره وينبغي للمسلمين ان لا
يعذروا لان المشهور عند المتأخرين استعمال ينبغي بمعنى يندب ولا ينبغي بمعنى يكره تلزيمها
وان كان في عرف المتقدمين استعماله في اعم من ذلك مما كان ينبغي لنا ان نتخذ من ذلك
من اوليا قال في المصباح وينبغي ان يكون كذا معناه يجب او يندب بحسب ما فيه من الطراد
اه **قوله** عن غدر اي نقص عهده وظلول بضم الظاين الخيانة من المغن قبل قسمته ومثله
بضم الميم اسم مصدر ملل به من باب نصر اي قطع اطرافه وشوقه به كذا في جامع اللغات **قوله**
اما قبله فلا بأس بها قال الترمذي وبها حسن ونظيره الاحراق بالنار وقيد جواز ما قبله في الفتح
بما اذا وقعت قتلا لا كيدا وضرب فقتل اذنه ثم ضرب فقتل عينه ثم ضرب فقتل يده وايضا
ويجوز ذلك اهد وهو ظاهر في انه لو تمكن من كذا حال قيام الحرب ليس له ان يقتل به بل يقتل ويقتل
ما في الاختيار وان لم ذلك كيف وقد علل بانها ابلغ في كبتهم واضر بهم ثم تفتت
في الصحيحين وغيرهما النبي عن المسئلة فان كان متاخرا عن قصته الغائبين فالتسليم ظاهر وان
لم يدرف فقد تعارض محرم ومبيح فيقدم المحرم ويتضمن الحكم بنسخ الاخر واما من جنى
على جماعة بان قطع انف رجل وادنى رجل ويدي اخر وجلى اخر وفقا عيني اخر فانه يقتل
منه لكل لكن يشترط ان يكمل قصاصه الى بر ما قبله فلهذه مثله فمقتله لا قصدا واما بغيره فلهذه
والنسخ فلهذه مثل شخص حتى قتله فمقتضى النسخ ان يقتل به ابتداء ولا يمثل به ففتح لمختصا **قوله**
وغيره مكلف كالصبي والمجنون **قوله** وشيخ خرقان اصل المتن وشيخ فان كان له لفظ خر
فيكون عطف خاص على عام قال في الفتح ثم المراد بالشيخ الفاني الذي لا يقتل من لا يقدر على
القتال ولا الصباغ عند اكتفاء الصغار ولا على الاحبال لانه يجزي منه الولد فيكسر بحمار المسلمين
ذكره في الذخيرة زاد الشيخ ابو بكر الرازي انه اذا كان كامل العقل فقتله ومثله يقتل اذا ادته
والذي لا تقتله الشيخ الفاني الذي خوفه زال عن حدود المعتاد والمميزين فلهذا لا يقتل ولا اذا
ارتد اه قلت ومقتضى كلام الرازي انه اذا كان كامل العقل يقتل وان لم يقدر على القتال والنسخ
والاحبال ومقتضى ما في الذخيرة انه اذا لم يقدر على ذلك لا يقتل وان كان كامل العقل وهذا
هو الموافق لما في شرح السير البير وبه الظن لانه اذا كان عاقلا فلهذا لا يقدر على شئ مما ذكره يكون
في معنى المرأة والراهب بل اوله فصلا والحاصل ان الشيخ الفاني ان كان خرقان ذابيل العقل
لا يقتل وان كان له صباغ ونسل لانه في حكم المجنون وان كان عاقلا لا يقتل ايضا ان لم يقدر
على القتال ونحوه وبه تعلم ما في كلام الشك من عدم الانتظام وكان عليه ان يقول وشيخ
فان لا صباغ ولا نسل له او خرقان لا يعقل فلا يقتل ولا اذا ارتد والمراد بمن لا صباغ له
من لا يحرم على القتال بصياحه عند اكتفاء الصغار **قوله** ومقتصد وزمن وكذا من في جهنمها
كبابس الشق ومقتضى اليماني او من خلاف لكن نفقته في الشر بنال لانه لا ينزل عن رتبة شيخ
الفاء وعلى الاحبال او لصباغ اه قلت ومثله يقال في المرأة والعصبي والاعمى وقد يجب بان
يندفع ما يجذر منهم باخراجهم الى دارنا لما يات من ان لا يقتل بحمل الى دارنا سوى الشيخ الفاني
عادم النفع بالكلية وتمامه فيما علقناه على البحر **قوله** ورايب الخ قال في الفتح وفي السير البير يقتل
الراهب في صومعته ولا اهل الكنائس الذين لا يخاطبون الناس فان خاطبوا قتلوا كالقسيس
والذي يجنب ويغني يقتل في حال افاقته وان لم يقا تل اه قال في الجوهرة وكذا يجوز قتل الاخرى والاهم

من قوله
في بيان نسخ المسئلة
في بيان نسخ المسئلة

في بيان نسخ المسئلة
في بيان نسخ المسئلة

والديساج فان تايكم مكره ولا يصنع منه لراية قهستانه **قوله** وعبيد لانهم يتولدون عندهم
فيعودون حربا علينا لما كان الرقيق او كما فرجهم **قوله** ولا تخلفه ايهم اي بيعه فله باس
لناجرنا ان يدخل دارهم بامان ومعه سلاح لا يربيه بيعه منهم اذا علم انهم لا يتبعون له وانما يبيعونه
كما في المحيط قهستانه وفي كافي الحاكم لوجاء الحرب بسيف فاستل في مكانا قويا او محاربا او فرسا لم يترك ان يخرج
وكذا لو استبدل بسيف سيفا غير منه فان كان مثله او دونه لم يمنع والمستامن كالمسلم في ذلك اما اذا خرج بسيف
من ذلك فلا يمنع من الرجوع به **قوله** ولو بعد صلح تبعية للبيع والمحل قال في البحر لان الصلح على شرط لا يفسد
او لنقص **قوله** فحاجتنا اي اتباعا للنقص لكن لا يخفى ان هذا اذا لم يكن بالمسلمين حاجة الطعام
فالواجب جوده لم يخرج **قوله** ولا يقتل من امنه الح اي اذا امن وحل حرا وامراة حرة كاخرا او جماعة او اهل
حصان او مدينة صلح امانهم ولم يخرج لاحد من المسلمين قتالهم والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام ولا تقتلوا
شكافا فو ما فهم اي لا تزيد دية الشريفة على دية الوضيع وبسبب بدمتهم اذ انا هم اي اقله عدا وهو
الواحد وتما في الفقه فهو مستثنى من الادب الذي هو الاقل فكذلك ولا ادب في ذلك ولا اكره فهو
تنصيص على صحة امان الواحد او من الدنوة وهو كقرب كقرب فكان قاب قوسين او ادنى فهو
دليل على صحة امان المسلم في قرب العدو ومن الدنوة فهو تنصيص على صحة امان كفاش
اقادته **قوله** اذن لما في القتال اي اذا كان الصبي والعبد ما دونين في القتال صلح امانهما
في الاصل اتفاقا قهستانه عن الهدية خلافا لما نقله ابن كمال عن الاختيار ومشتق **قوله** بعد معرفة
المسلمين ذلك اي كون ذلك اللفظ امانا قلنا وانظر ان الشرط معرفة المستكبر به واذا ثبت الامان
به ثبت في حق غيره من المسلمين ولو لم يعرف معناه فافهم **قوله** خلا امان لو كان بالبعد منه شاذ
ان المراد السماع ولو حكما لما نقله طعن الهندية لوانه من موضع يسمع سمعون وعلم انهم لم يسمعوا
بان كانوا ما او مشغولين بالحرب فذلك امان **قوله** كشكاف مال كسح حصى استدلال عليه المحلل بحدوث غير
رضي الله عنه اي ارجل من المسلمين استدلوا بجل من العدو وان تعال فانك ان جنت قتلته فانا
فهموا من دنا ويلداه لم يفهموا ولم يسمع فهو في **قوله** الى السماء لان في بيان اني اعطيتك ذمة الاسلام
سجانه او انت آمن بحقه **قوله** ولو نادى المشرك بارفع علي الفاعلية اي لو طلب المشرك الايمان
مناصح لم يستعاض اي في موضع يمنع عن وجوهنا كمال في البحر وان كان في موضع ليس بمنع وهو ما لم يسمع
او دمه فهو في **قوله** قلت ومقاده انما كان بمنعنا يصيبنا **قوله** وطلبه الايمان وان لم تؤمنه
كذلك **قوله** اجل هذا اذا ترك منعه وجاء اليه طالبا في شرع كسيره لو كان في منعه بحيث لا يسمع المسلمون
كلامه ولا يرونه فالحظ ايضا وحده بلا سماع فلما كان بحيث يسمع نادى بالامان فهو آمن بخلاف
ما اذا قيل لا سيفه ما ابرجه نحو فلما قرب استقام فهو في لان الاستماع على الظاهر فيما يخص
يتعدد الوقوف على حقيقة جاز ولو في ابا حنيفة لم يوجب دخول بيتة انسان يسلا ولم يدركه سارق
او ارب فلعله سببا للصوم لم يقتله ولا فلاحه **قوله** في الاصل ان من فارق الجماعة عند الاستيلاء
فانه يكون متاعا عادة والعادة تجعل حكا اذا لم يوجد القصر بخلافه ولو وجدنا حيا في دارنا فقال
دخلت بامان لم يصدق وكذا لو قال انا رسول الله الى الخليفة الا اذا خرج كتابا يشهد ان يكون كتاب ملكهم
وان احتل اذ مقتل لان الرسول لا من كاجر به الرسم جاليتة واسلاما ولا يجد مسلمين في دارهم ليس له
فلو لم يصح دليل ولا كتاب فاحذره مسلم فهو في الجماعة المسلمين عند ابره حنيفة ممن وجد في عسكرنا
في دار الحرب فاحذره واحد لكنه هناك بحيث رواية واحدة وسافية رواياتان ومقتضى محمد بن حنفية لمن اخذه
كالصبي والحشي في الجباب الخمس فيه روايتان عن محمد ايضا **قوله** وصلى عليه في هذا
غلط وعبادته البه لوطلا لاما ان لا يله لا يكون هو آتيا بخلاف ما اذا طلب لداره كانه دخل
تحت الايمان او فانهما صرح في انه يصح طلب الايمان لا يله وروايد جميعا غير انه لا يدخل
في الاول ويدخل في الثاني **قوله** اه ح قاتل **قوله** وظاهره ان الكلام ينال لوقال امنوا اهلي او قال امنوا
دنا دي فيدخل الطالب في الثاني دون الاول ووجه الفرق خفي اما لو قال امنوا على اهلي
او على ذراعي او على متاعي او قال امنوا على عشرة من اهل الحصن دخل هو ايضا لانه كسر
نفسه بضمير الكناية وشرط ما ذكره معه لان على لشرطه كما نص على ذلك الشرحي مع فروع اخر ذكرته

الصلح هو

لم يكن هو

واقطع اليد اليسرى واحد الرجلين لانه يمكن ان يقابل ركبا وكذا المرأة اذا قاتلت **قوله** الا ان يكون
الحق في الفتح استثنى من حكم عدم القتل والاختلاف في هذا الا حد وصح امره عليه الصلاة والسلام بقتل ربي بن الصمة وكان عمره ثمانية
وعشر بن عامر او اكثر وقد عني لما جئ في جيش هذيل لاري وكذا يقتل من قاتل من كل سنة قاتلنا انه لا يقتل كالمجنون ولا كالمجنون
والمرأة الا ان الصبي والمجنون في حال قتالهما اما غيرهما من النساء والرهبان وغيرهم فانهم يقتلون اذا قاتلوا احد
الانصار والامانة الملكة تقتل وان لم تقابل وكذا الصبي للملك لان في قتل الملك كسر شوكة وقيد في الجوهرة الصبي الملك با
اذا كان حاضرا **قوله** في الحرب متعلق برأي ومال على ما ويل المال بالانفاق **قوله** ثم لا يجوز ان يبيعني ان لا يتركوا
من ذكر من لا يقتل بل يحلونه الى دار الاسلام اذا كان بالمسلمين قوة على ذلك لما ذكره وشلا ليه فيكون في تركه عيون
على المسلمين وكذا كعب ان يبلغون قسقاتلوه واما الشك في الكفاية الذي لا يقتل ولا يبيع ولا يترك ولا يترك ولا يترك
اذا لا تقع فيه تلكها او حمله ليقادى بامر المسلمين على قول من يرى المقاداة وعلى القول بالاختيار في علمه ومثله
الغور اني لا تدرى عن سره **قوله** في الحرب متعلق برأي ومال على ما ويل المال بالانفاق **قوله** ثم لا يجوز ان يبيعني ان لا يتركوا
الرهبان والصلح بالصلح مع ان كان لا يتزوجون **قوله** ولا يخاطبون **قوله** وفي بعض المشايخ بين هذا وروايتهم يقتلون
اقادته القهستانه عن المحيط **قوله** ويصحبني اي في ابا سبابة **قوله** وقد جعل الح وكذا فعل عبد الله بن ابيس بفتح الهمزة
ومحمد بن مسلمة بكعب بن الاشرف كتابا بشرى النبي وقال عليه كرمنا لوجوه غيظهم وضاغ قلبنا بان يكون
المقتول من قوادهم **قوله** او غلظا **قوله** والمبارزين **قوله** وفيه فراغ قلبنا اي بانزاعه عنه كالمستتر في قوله ذلك
قوله وعبادته الخاتمة الخ قال في النهر ولم اربش قبول لزمه وجبان يقال ان تحقق ذلك ولم يكن له وادب الا
بيت المال جاز بشئ ثم نقل ما في الخاتمة وقال وفيه ايعم الذي هو لكن لا يخفى ان ما في الخاتمة ليس فيه التقييد بتحقيق المال
بل الظاهر ان المراد عند توهم ذلك لانه عند التحقيق يجوز البش في المسلم الحق ادى كققوط متاع او ككففين
يكون مقتضوب او دفن ما لم يعد ولودهم كما في جنازة ابراهيم فافهم **قوله** ان يداصل المشرك لانه يجب عليه حياؤه بالانفاق
فيما يقتضه الاطلاق في اخذها به اية والاولى التعليل بان كان سبب ايجاده لما ياتيه قريبا **قوله** او منا اي مال نعطيه لهم
ان خاف لامام المسلمين على نفسه والمسلمين بأي طريق كان **قوله** ليقول **قوله** وان جنى المسلم اي ما لو اقال في
المصباح وحكم بالكم وكفيع **قوله** الصلح بغير ركن ويوث والاية مقيدة بروية المستحقة اجماعا لقولهم ولا تهنوا وتدعوا
الاسم وانتم الاعلون افادته في الفتح **قوله** اي علمهم بنقص الصلح افادته لانه على المتان وهو اعلاهم
لان نبذ العهد بنقصه لكن لا يجوز قتالهم ايضا حتى يصح عليهم زمان يمكن فيه ملكهم من انفاذ الخيرة الى الطرف
ملكته حتى لو كانوا اخرها حصونهم لاما ان وتفر قوافل البلاد فلا بد ان يعودوا الى ما منهم ويعبروا حصونهم كما
توقيا عن الغدر وهذا لو نقص قبل مضى المدة اما لو مضت فلا ينبذ اليهم ولو كان جعلت فنقصته قبل المدة
رده عليهم حصته لانه مقابل بالامان في المدة فيرجعون كما لم يسلهم الامان فيه **قوله** لفعلة على كسر ما قبل
سكة تبع فيه لهداية وروية الكمال حيث قال واما استدلالهم بان الله عليه وسلم نبذ الموعدة التي كانت بينه
وبين اهل مكة فالايق جعله دليلا لقوله الآية وان بدا وان خيانتهم قاتلهم ولم ينبذ اليهم ان كان باقيا
لانهم صادوا انا قضين للعهد فلا حاجة الى نقضه وانما قلنا هذا لانه صلى الله عليه وسلم لم يبد اهل مكة
بل همك بداوا بالغدر قبل مضى المدة فقاتلهم ولم ينبذ اليهم بل سال الله ان يعطي عليهم حتى
يفتح هذا هو المذكور لجميع اهل السيرة والمغازي وتما في **قوله** ولو يقاتل اي ولو كانت خيانتهم
ملكهم لقتال اهل منعة بانه اى لافرق بين قتاله بنفسه او بقتال بعضا تاعده بانه **قوله** انتقص
حقهم فقط اي حق المقاتلين ذوي المنعة بلا اذن ملكهم قال الزبيدي فلا ينتقص في حق غيرهم
لان فعلهم لا يلزم غيرهم وان لم يكن لهم منعة فنقصا للعهد اى بان قاتل واحد منهم مثلا من ترك
القتال يترك عهده **قوله** بلا مال اي بلا اخذه منهم لانه في معنى الجزية وهي لا تقبل منهم ثم ولم يذكر صلحهم على
اخذهم المال منا ولا شك في جواز اخذه عند الضرورة كما في اهل الحرب ولكن هل يلزم اعلامهم بنقص العهد قبل
انقصا مدتهم لا يكون نهجهم دون على الاسلام بخلاف اهل الحرب فليراجع **قوله** لانه غير معصوم لانه يصرفه
للمسلمين اذا ظهر واقتح **قوله** بعد وضع الحرب او زارها اي ائقها والماد بعد انتهائها وانما يرد عليهم لانه
ليس قيا لانه لا يرد حال الحرب لانه اعانه لهم فتح **قوله** ولم يمنع الح ارادته التملك بوجه كالمهنة قهستانه
بل الظاهر ان الايجاد والاعادة كذلك افاده الجوى لان العلة منع ما فيه تقوية على قتالنا كما افاده كلام المصنف
قوله يحرم اي يكره كراية تحريم قهستانه **قوله** تحديد وسلاح ما استعمل للحرب ولو صغيرا كالابرة وكذا ما في غير ذلك

الصلح هو

لم يكن هو

والديساج

مطل
لو حال على اولاده في
وتحول اولاد البنات
دوايتان

مطل
لو حال على اولاده في
وتحول اولاد البنات
يدخلون اولاد البنات

مطل
في تحول اولاد البنات
في الدرية روات

في تحول اولاد البنات
في الدرية روات
في تحول اولاد البنات
في الدرية روات

باب المقنع
في معنى الغنيمة

بعضها من غنمة على البحر **قوله** ويدخل اولاد اولاد البنات لانهم يسوا با اولاده
دخل فيه اولاده لصلابه واولادهم من قبل الذكور واولاد البنات لانهم يسوا با اولاده
بكذا ذكر محمد بننا وذكر المصنف عن محمد بن خلود لقوله عليه الصلاة والسلام حين اخذ
الحسن والحسين اولادنا كبنا ووجه الرواية الاولى انه يجازي بديل اولادهم ما كان
محمد ابا احد من رجالهم او هو خاص باولاد قاطمة كما روى انه عليه الصلاة والسلام قال كل
الاولاد ينتمون الى ابايهم الا اولاد قاطمة فانهم ينسجون الي انما ابوهم لكنه حديث شاذ
وهو مخالف لما تلونا ولو كان على اولاد اولادهم دخل اولاد البنات لان اسم ولد الولد
حقيقة لمن ولده ولده وابنته ولده فاولادهم ابنته يكون ولد ولد حقيقته بخلاف الاولاد
لان ولد من حيث الحكم من ينسب اليه وذلك اولاد الابن دون اولاد البنات خشي وذكر
في الذخيرة ان فيه دوايتان ايضا وسواء تمام تحقيق ذلك في الوقف ان شئت الله تعالى
سكت الله عن تحول اولاد البنات في الدرية لان فيه دوايتين ايضا وكذا قال في الرعي
وذكر وجه رواية عدم التحول ان اولاد البنات من ذرية ابايهم لا من ذرية اموالهم ووجه
دوايتهم التحول ان الذرية اسم لا فرع المتولد من الاصل والابن اصيل للولد ومعه اهل بيته
والقول في جانب الامم او حمل لان الولد يتولد منها بواسطة ماء الفحل فيه حكايته **قوله** ولو غار
عليهم اي على من امنهم بعض العسكر الاول **قوله** وعلى الوالي المهراري هذا المثل **قوله** والولد حري
غير قبيح وهو سلم ايضا فبما لا يهمل كما في البحر **قوله** يعني بعد ثلاث حصة وفي زمان الاعتدال
على يد عدل والعدل امرأة عجوز ثقة لا ارجل بجر **قوله** وينقص الامام الامان ويعلمه من باب
كما مر في نسخة **قوله** يدب اي لو علم انه مني شرعا والاجتهاد عند في الحقيقة عنه فترت **قوله** الا اذا
امره يسلم بان قال له منكم فقال الذي قد امنتمكم فيكم او ان فلانا المسلم قد امنتمكم
فيصير في كونهين اما لو قال له المسلم قل لهم ان فلانا امنتمكم فيصير في الوجه الثاني انه اذا روي
على وجهها دون الاول لانه قاله لانه انما اعتدته وهو لا يملكه بخلاف قول المسلم له امنتمكم لان الذي
صار ما كان الامان بهذا الامر فيكون فيه بئر من مسلم اخر وتما في شرح حاشي **قوله** ايضا بانه
يصح سوا كان الامر امير العسكر او جلايته من المسلمين لان امان الذي انما يصح لثمة ميله اليهم
وتزول الثمة اذا امر مسلم بخلاف ما لو امره بالقتال لا لا يتعين به معنى الجيرة في الامان
ويظهر ان ما في الزيلعي وغيره من تقييد الامر بكونه امير العسكر فيه اتفاق لانه لا يغلب فاقه **قوله**
واسير وناجر لانها مقهوران تحت ايديهم فلا يخافونهم والامان يختص بمحل الخوف كجرح
نقل في البحر عن الذخيرة انه لا يصح امانه في حق باقي المسلمين حتى كان لهم ان يغفروا عليهم
امانه حقه فصحيح ويصير كما لا يخفى فيه بامان فلما اخذ شيئا من اموالهم بلا رضاهم وكذا
معنى عدم صحة امان العبد المحجور اي في حق غيره اذ لا يملك حق نفسه فصحيح بلا خلاف اه
قلت وانظر ان الساجي استبان ذلك في نسخة **قوله** ذكر في شرح السيرة لوامنته الاسير ثم جازيهم
بلا الى عسكرنا فمضى كذا لا تقتل وجالهم استبحنا لانهم جازوا ولا يستبان في اللقطة انما كانوا
اذا جازوا ما وكما للقتال بان القى السلاح ونادى بالامان فاذكر يا من القتل **قوله** محجورين عن
القتال فلموا ذواتين فيه صريح في الاصح اتفاقا انما قد مناه **قوله** وفي الخاتمة الى عباد ردها
له عباد كافر فاسلم العبد من مولا له كانت الخدمة امانا اه وفيه ان تعاليم عدم
جواز امان الاسير والشاخر بانها مقهوران تحت ايديهم يقتضي عدم صحة هذا النوع فلما
اخرج قلت يتعين حمل قوله كانت الخدمة اما ناعلى معنى كونها امانا في حق العبد نفسه
لا في حق باقي المسلمين نظيره ما قدمناه عن الذخيرة في الاسير والعبد المحجور ويدل عليه
تعبير الخاتمة بالحريه اي في دار الحرب من غير ذكر خروج ولا قتال اذ المسئلة ذكر في الخاتمة
في فصل اعتناق الحريه في اجد المسلم فاقه والاعلم **باب المقنع**
لما ذكر القتال وما يسقط شره في بيان ما يحصل به **قوله** والغنيمة ما يملك من اموال الكفرة بغنة
لا يشمل بئر اهل الحرب بلا تقدم قتال قاله في المهنتية الغنيمة اسم لما يؤخذ من اموال الكفرة بغنة

الغزاة وقهر الكفرة والغنيمة ما اخذ منهم من غير قتال كالخراج والجزية وفي الغنيمة المشركون
الغنيمة وما يؤخذ منهم بئر او سرقة او غلبة او بئر ليس بغنيمة وهذا لا اخذ خاصة اه قلت لكنه
في شرح مسيبا لكبير لرواية الامام قوما من اهل الحرب بئر على مال دفعوه اليه جازي لو خلدوا للمسلمين
ثم في المال ليس بغنيمة ولا غنيمة حتى لا يخس ولا يكتسب كخراج يوضع في بيت المال لان الغنيمة اسم
لما يكتسب بايضا في الخيل والركاب والغنيمة اسم لما يرجع من اموالهم الى ايدى بيتنا بطريق القهر وبئر ارجع
الينا بطريق المرافعة فيكون كالجزية والخراج يوضع في بيت المال اه وهو مقتضى ان ما اخذ
بالقتال والحرب غنيمة وما اخذه بعده مما وضع عليهم ككالجزية والخراج فيجوز وما اخذ
منهم بلا حرب ولا قهر كالمهديه والصلوة فهو لا غنيمة ولا يفتي وحكم حكم الغنيمة لا يخس ولو وضع
في بيت المال قتال **قوله** اذا خذ الامام بكدة صلحا ويعتبر في صلح الماء الخراجي والعشر فان
كان ما هو خراجيا صالحا لم يخرج على الخراج والا ففعل العشر افاذه القهر بانه **قوله** وكذا من بعد فلا
يغيره احد لان منزلة نقص المهدية اي قهر كذا في الهدية والتفق في رجون على ان يذهب
تغير اللغة لانها من غنا يغنو غنوة ذل ونقصه كمن نقل في البحر في صلح عن القاموس ان الغنوة لغوي
واعترفت في التبر بان صاحب القاموس لا يميز بين الحقيقي والمجازي بل يترك المعاني جملية اي يذكر المعاني
الاصطلاحية مع اللغوية فلا يميز فقلت كمن نقل صاحب الفهرست في اول باب العشر والخراج عن القاموس
ان من الاخذ يطلق على الطاعة والقهر وكذا قال في المصباح غنا يغنو غنوة اذا اخذ الشيء قهرا وكذا
اذا اخذته قهرا من الاخذة وفتحت مكة غنوة اي قهرا **قوله** قسمها بين الجيشين مع دوسل اهلها
استحقاقا واموالهم بعد خراج خمسها لجهتها فتح **قوله** او اقرها اليها عليها اي منة عليهم برقابهم وارضاهم
ووضع الجزية على اموالهم والخراج على اراضيهم من غير نظر الى الماء الذي تسقي به اهلها ماء العسكر
السواء والعيون والادوية والاياد وما وخراج كالاغنياء التي شقتهم الا انما جرح لانه لا يشترط
على الكفرة اما من عليهم برقابهم وارضاهم فكلوه الا ان يدفع اليهم من المال ما يكفون به من امانته
العمل والنفقة على انفسهم وعلى الاراضي التي ان يخرج الغلال والا فهو تكليف بلا يطاق واما
المن عليهم برقابهم مع المال دون الارض او برقابهم فقط فلا يجوز لانه اضرار المسلمين برقابهم
عليها فتح **قوله** والاول او لم يعبا لانه لا يختار قالوا الاول او لم يعبا في المفتح والبحر يقتل **قوله**
ووضع عليهم الخراج اي على ارضهم **قوله** وضع العشر لا غير لانه ابتداء وضع على المسلمين **قوله**
للمسلمين رسالة سماها الدرة الشيمية في الغنيمة حاصلها ان تحبذ الامام بين ما ذكره من خلاف
لا جاع الصلحانية على ما فعله من عدم قسمة الاراضي بين الفاتحين وعدم اخذ الخس منها
كما نقله فلما رنا واقروه قلت وقد يجاب بان ما فعله غير انما فعله لانه كان يلو الاصل اذ
كما يعلم من القصة لا يكون هو الا ان لم يفت وقدر قسم صلى الله عليه وسلم تحبذ بين الفاتحين
فعلهم ان الامام محتبر في فعل ما هو الاصل فيفعله **قوله** وقتل الاسارى بقتل المهتمة وفتحها
قاموسك والسمع الصغ لا غير كما ذكره الرضوي وغيره من المحققين في نسخة اي قتل الذين باقوا
من المقاتلين سواء كانوا من العرب او العجم فلا تقتل النساء والذراذيل بل يسترقون لمنفعة
المسلمين فترت **قوله** ان لم يسلموا فكلوا يسلموا تعين الاسير **قوله** او استرقوه واصلهم لا
يمنع استرقاقهم ما لم يكن قبل الاخذ كذا في الملتقى وشرحه **قوله** ذمة لنا اي حقا في اجبا لنا كالمسلمين
من الجزية والخراج اذ ان الذمة الحق والعهد والامان ويسمى اهل الذمة لوجودهم في غير المسلمين
وامانهم كما قال ابن الاثير وقد ظن ان المعنى يكونوا اهل ذمة لنا فترت **قوله** الاسرى
العرب والذين فاتهم لايسترقون ولا يكونون ذمة لنا بل امان الاسلام او كيف **قوله** كما يجيب
اي في فصل الجزية **قوله** كما نصح الخ اي بآية اقتلوا المشركين من سورة براءة فانها اخر سورة نزلت
فتح واما ما روى انه عليه الصلاة والسلام من علي الى عزة الجمحي يوم بد زفقه كان قبل النسخ
ولذا لما اسره يوم احد قتله وذكروا لجهتها اخر وهو ان كان من مشركي العرب وهم لا يسرون
فليس في المن عليه بطلان حتى ثابت للمسلمين ونحن نقول به منهم وفي المندلين وان روى الامام
النظر للمسلمين في المن على بعض الاسرى فلا بأس به ايضا لانه عليه الصلاة والسلام من علي ثمانية

صلحا

من انما الحق بشي عا ان يقطع الميرة عن اهل مكة ففعل ذلك حتى قتلوا النبي صلى الله عليه وسلم
نقل في الفتح ان قول مالك احمد كقولنا ثم ايد منه ذلك فبقي ما من قسمة الجحش ونحوها وقد علمت
وقد حرم قدا واهم الخ اي اطلاق اسمهم باخذ بول منهم انما مال وسير سلم فالاول لا يجوز في السيرة
ولا يسر به عند الحاجة على ما في كسر الكبري وقال مجمل لا يسر به لو لم يجرى من الشل كالشيخ
الفان كما في الاختيار واما الثاني فلا يجوز عنده ويجوز عندهما والاول النصيب كما في الزاد لكن
في المحيط انه يجوز في ظاهر الرواية وتما في القسمة وذكرا الزليعي ايضا عن السير الكبير ان الجواز
اظهره لروايتين عن ابي حنيفة وذكر في الفقه قولهما وقول الاثر الثاني وان ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم في صبيحة من غيره انه قدى وجلس من المسلمين رجل من المشركين وقدى ما رواه
من المسلمين كانوا اسرا وكما قلت وعلى هذا فقول المتن حرم قدا واهم مقيد بالعدا بالمال
عند عدم الحاجة اما القدا بالمال عند الحاجة او باسرى المسلمين فهو جائز **قوله** بعد تمام الحرب
الحج عبادة الدور وصدور شريعة واما القدا فقبل الفراغ من الحرب قدا بالمال لا بالاسير
المسلم وبعده لا يجوز بالمال عند علمنا ولا بالنفس عند الامم وعند مجمل يجوز وعنه
ابي يوسف روايتان وعند مجمل في يجوز مطلقا اه قلنا وهذا التفصيل خلاف الظاهر
من كلامهم كما علمت ولذا قال ابن حال بعد ذكره نحو ما نقلناه عنهم وفيه البيان فظاهر في عدم
الفرق بين ان ذلك قبل وضع الحرب او اذ ابرأ او بعده اه وتبع في انه **قوله** لا يجوز ان لا
يفادي بشيء وصبيان اذا النساء يملكون فيقاتلون والنس يملكون فيكثر نسبهم
منع والحل المنع فيما اذا اخذ البطل مالا ولا فقد جودا وضع اسرا منهم لادارتهم يتاسلوا
لا **قوله** وحل سلاح اي اذا اخذنا بها منهم فطلبوا المفا دة بالمال لم يجرى ان يفعل لان امة تقية
بما يخص بالقتال فلا يجوز من غير ضرورة **قوله** الا اذا امن على سلامه اي وطأت نكته وقد
قد ان لا يفيد تخلص من غير اضرار مسلم اخر في تفسيره في القسمة اراد في دار الحرب ان يشترى
اسارى وتقيم رجال ونس وعلماء وجيال قالوا لا تقدم الرجال والجنال قال وجوابه ان كان في متصرفها
من السلف فمعا وطاعة والا فقصية الدليل تقديم النساء وصبيان لا يصنع المسلمين
قلت والعلماء احترامهم للعلم اه وعلى الزاى تاخير العالم لفضل لانه لا يخدم بخلاف حال
ومنتقى وقد يقال يقدم الرجال لا انتفاع بهم في القتال **قوله** وبما يظهر فيما اذا اضطر اليهم
والا فصيانة الابضاع مقدمة على ذلك لا انتفاع **قوله** ما مل للعالم به حكمه ليعطيه من المقت
قوله وبما لا يملك لانه اذا حرم الممن وهو لا يملك الاطلاق يحرم الاطلاق من الزاد **قوله** وحرم عقوبة
الخ اي اذا اراد الامام العود ومعه مواشي اهل الحرب لم يقدر على نقلها الى دارنا لا يعقر كما نقل
عن مالك لما فيه من المسئلة بالحيوان فيجوز في المقتبة عقوبة الناقة بالسيف ضرب قوائمها **قوله** اذا لا يذبح
بالنار الا ذبحها على كفه فله بعدد وهو عدم احرارها قبل الزبح وفي صحيح البخاري فانه لا يعذب
بها الا اذ ذبح واخرج الزاد في مسنده عن عثمان بن حيان قال كنت عند ام الدرداء رضي الله عنها
فاخذت برجلها فالتفت في النار فيقات سمعت ابا الدرداء يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول لا يعذب بالنار الا ذبحا ففتح مختصا لا يرد هذا على ما من جواز قتل اهل الحرب عند قتالهم
فان ذك مقتد بما اذا يمكن انظر بهم بدونه كما قد ماته عن شرح كسر فاقه وادوا والمحش على جواز
اخراجها بعد الذبح انه يقتضى ان الميت لا يتالم مع انه واد انه شاملا بسير عظمه قلت قد يقال بان هذا
خاص بشي اذ من منهم يشعرون ويعدون في قبورهم بخلاف غيرهم من الحيوانات والالزام ان لا ينتفع
بعظمها ونحوه انما رأت **قوله** لا يذبحه **قوله** ولا وجرا لابقائهم للابعد واجرنا علمنا لان النس
الشل والصبيان يملكون فيصيرون حربا علينا ولو الجي واعترضه في الفقه بان تركهم كذلك من مقتضى
المنع عنه في حقهم قال الله الان يضطر والى ذلك بسبقهم الجمل والميرة فيقتولوا ضرورة اه وهو عجيب
فان الاول المحض بان ذلك عند عدم اسكان الاخراج مطلقا والمسئلة في المحيط ايضا جرحه وفيه نظر فان
مراد الفتح ان تركهم فاعرض خيرة بلا طعام والاسير من مقتل فيجوز ان يكون اخراجه فليتركه في مكان
بما يشره السبب في اهلكهم قدا لا يبقا للشل اي استئصال بعد رجوع عسكرنا فتؤدي اهل الحرب قدا لا يجرى

قدا لا يبقا
اذا اصبوا

قصة الغنيمة

يخرج بالنادي اذا لم يمكن ذلك من يجرى عليهم ولم تطل المدة بحيث يتفلسخ **قوله** ولا تقسم
غنيمة ثمة على المشهور من مذهبنا لانهم لا يملكها قبل الاحرار وقيل نكره تحريمه **قوله** مستحق
او الحاجة الغزاة وكذا لو طلبوا القسمة من الامم وحشي الغنمة كما في الهندية عن المحيط **قوله** اقتصر اي
ثبت الاحكام فتح اي من حل الوطى والبسج والعق والارث بخلاف ما قبل القسمة به ان اجتهاد اوجها
ولو بعد الاحرار بدرا ما قال في الدر المنثور والذى قرره في المسئلة كغيره انه لا ملك بعد الاحرار بدرا ما
الابا لقسمة فلا يثبت بالاحرار ملك لاحد بل يتكدر الحق وكذا لو اعتق واحد من الغنم غنما
بعد الاحرار لا يعق ولو كان له ملك ولو لم يملكه ليعق وحكم استيلاء البحارة بعد الاحرار قبل القسمة
وبعد اسوا نعم لو قسمت الغنيمة على الرايات او العرا فترقت جارية بين اهل راية صعد استلام
احد بهم وعقبة للملك كالحاجة حيث كانوا قليلا كما في قائل وقيل كما رويين والاولى تفصيل للاسار
اه مختصا تمام الكلام فيه والحاصل ما في الفتوى عن المسوط ان الحق يثبت عندنا بنفس الاخذ وبها
بالاحرار وملك بالقسمة كحق شفعة يثبت بالبسج ويملك بالطلب ويملك بالخذ وما دام الحق مضمنا
لا يجوز القسمة اه ويثبت على ما ياتي في المتن من عدم جواز البسج قبل القسمة ومن استحقاق المدة
لان من مات قبلها كما ياتي بيانه قلت وهذا كله اذا لم يظهر عسكرنا على البلد فلو ظهر واعلنا وصارت
بلد اسلام صارت الغنيمة محررة بدرا ما رويته عن مقتصد القسمة كما ياتي في التنبيه عليه **قوله** فربما
فصل غير الجمل فيما قبله بالصفة لانه ليس المراد بها قسمة التملك بل الايداع ليعطى الى دار
الاسلام ثم يرجعها منهم ويقيمها كاه الجوهرة وغيره فليس قسمة حقيقة حتى توصف بالصفة
قوله جملة لفتح الحاد كل ما احتل عليه من ثمار وغيره سواء كانت على الاحمال او لم تكن اه **قوله** روايتان
قال في القسمة والوجه ان ان خاف تفريقهم لوقسمها قسمة الغنيمة يفعل بها وان لم يخف قسمها
الغنيمة في دار الحرب لانها تصير للحاجة وفيه اسقاط الاكراد اسقاط المجرة اه وقوله يفعل بها اي
يجوزهم بما جازي **قوله** فاذا اقتضى القسمة للايداع بسبب عدم الاجبار على احدى الروايتين اولى
عندهم جملة على الرواية الاخرى قسمها بينهم حينئذ اه **قوله** ولم تبع الغنيمة قبلها اي قبل القسمة
سواء كان في دار الحرب او بعد الاحرار في دارنا لا يملكها لانها لا تملك قبل القسمة كما علمت قال في القسمة
ظاهر في بيع الغزاة واما بيع الامم لها فذكر الطحاوي انه يصح لانه محتمل فيه يعني انه لا بد ان يكون الامم
رايا المصلحة في ذلك والحق تحريف افراد الجمل عن الناس او كمن انهم لم يجرى ونحوه وتخفيف مونة غنمهم
فيقع عن اجتهاد في المصلحة فلا يقع جازا فينقض بلاك اية مطلقا اه ويرى بغيره ما في قوله لا للاسلام
والاخره **قوله** جوهرة نقد عيارها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه لا ملك لاحد فيها قبل ذلك
وانما ابيع لهم بالطعام والعلف للحاجة ومن ارسله لشيء لم يجر له بيعه من ابل طعما الغزاة
فقوله وانما ابيع لهم الخ جوهرة نقد كغيره كيف لا يجوز بيعه مع انه يجوز له الانتفاع بالطعام والعلف
كالماتة والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس المراد ببيع شيء بطعام وان كان النظر ان الحق كذا **قوله** ومدد
لحقهم شاي الحق المقاتلين في دار الحرب جماعة بعد وفاءهم ويصرفونهم شاركونهم في الغنيمة لما مر من ان
المقاتلين لم يملكون قبل القسمة وذكر في الشارعية انه لا ينقطع من ذلك المدة لم الاشارة جدا
احرار الغنيمة بدرا ما الثانية قسمتها في دار الحرب الثالثة بيع الامم لها لان المدة لا يملكها الجحش
في المتن اه قال في الشريعة وبقية بقوله شارة في دار الحرب شارة المدة لوفاء العسكر بله ابداد
الحرب والحاجة اليه واستغفره واعليه ثم لحقه المدة لم يشره لانه صار بلد اسلام فصارت الغنيمة
محررة بدرا للاسلام نص عليه في الاختيار اه قلت وكذا في شرح كسر وزاد ان مثله لو وقع قتال اهل الحرب
في دارنا فلا شيء للمدة **قوله** قال في الزايد افاد المصنف ان المقاتل وغيره سوا حق مقتضى الجند الذي
لم يقابل لمرضا او غيره وانه لا يمتثل واحد على اخر بشي حتى اية العسكر وبها لا خلاف كذا في الفتوى وفي
المحيط والمستطوع في الغزاة وصاحبها لرواية سوا **قوله** ناسوت هو الخارج مع العسكر للحاجة منه **قوله**
مسلم ثم عا على الحرب والمراد فرد الغنيمة للعطف بالوفاء في الفتح التاجر الذي دخل بامان وحقق
العسكر وقا **قوله** ولو مات بعد اصدائها بعد قسمة او بسج بناء على ما قدمناه عند الطحاوي من ان الامم
بيع الغنيمة **قوله** وبعد الاحرار بدرا ما قال في الدر المنثور ويبقى اذ زاد رابع وهو التشفيل فيجب ان يورث

كذلك ويقال ثقل تنفيلاً وثقله بالتخفيف ثقلان لغتان فصيحتان فتح قوله وقت
المقاتل قديم كقدوري ولا يد منه لانه بعده لا يملك الامام وقيل ما دام دار
الحرب يملك كذا في السراج وقد يوتي هذا القيل ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً
فله سلمة انما كان بعد الفراغ من خيلين ولم ارجوا ذه قبل المقاتلة ثم قلنا قد
نظر لان المنقول ان ذلك كان عند الهزيمة فحريصاً للمسلمين على الرجوع الى القتال
وفي القصة ان في قوله وقت المقاتل ان في قوله انما يجوز استيفاء قبل
بالاولى والى ان لا يجوز بعده لكن بعد القصة لانه استقر فيه حق القاتل ان يفرق
القتل بجواز قبله وعزاه الى المحيط وقوله لكن بعد القصة الظاهر ان مقتضى القيل المار على السراج
ويؤيد قول المنقول وينقل بعد الا حراز من المنفقط فان فهو منه ان قبل الا حراز بما يجوز
من الكلال لكن الظاهر ان هذا المذهب غير معتدل لانه وقتاً يصح بخلافه في المنع من الاخرة لا خلاف
ان التنفيل قبل الاصابة وحرار الغنيمه وقبل ان تضع الحرب اوزارها جائز ويوم الهزيمة ويوم الفتح
لا يجوز لان القصد به التفرغ على القتال ولا حاجة اليه اذا انهزم العدو واما بعد الا حراز
فلا يجوز الا من الجواز اذا كان محتاجاً الى التخلص وفي من الملتقى ومن المحتار والامام ان ينقل
قبل احرار الغنيمه وقبل ان تضع الحرب اوزارها فتقولهم وقبل ان تضع الحرب اوزارها فانه ترد
توهم الجواز بعد انتهائها الحرب لان قولهم قبل احرار الغنيمه يثبت ما بعد الاصابة اي اصابة
العدو الغنيمه بالهزيمة وانتهاء الحرب مع انه غير ادكايه عطف هذه الجملة وفي القصة التنفيل
انما يجوز عند قبل الاصابة فقد ظهر ضعف ما في السراج مع ان صاحب السراج لم يقول عليه
في مختصره الجوزة حيث قال عن المجتهد في التنفيل اما ان يكون قبل الفراغ من القتال او
بعده فان كان بعده لا يملك الامام لانه انما جاز لا قبل ان يفرغ من القتال وبعد فراغ منه لا
يترفع اهر قتلته وكل ما ورد من التنفيل بعد المقاتل فهو محمول عندنا على انه من الحرب
سما بسطه السجسي تنسب قوله ان تضع الحرب اوزارها احتباس من القرآن ويستدل
على جوازه عندنا بما بسطه الله في الدار المنتصية فراجع قوله وتحريراً اي ترغيباً في القتال قوله سماه
قتلاً لقوله منه اي من القتال فيه مجازاً الاول مثل اعصرها لكن قال الزركشي توسلهم سر الفاعل
حيث تنقذ في الحال اي حال التباس بالفاعل لاجل النطق كان حقيقة الضارب والمضروب تقدم
على الضرب ولا تضاف عنه فيما معناه زمن واحد ومنه هذا الظاهر ان قوله ليعمل لطلوع الشمس من تحت
سليمه ان قتلاً حقيقة وان ما ذكره من انه سمي قتيلاً باعتبار مشا دفة للقتل لا حقيقة فيه اهو وصرح
الفراف في شرح التنفيل بان المشتق انما يكون حقيقة في الحال مجازاً في الاستقبال بخلافه في الماضي
اذا كان محكوماً اما اذا كان متعلقاً بالحكم كما ينشأ فهو حقيقة مطلقاً يعني سواء كان بمعنى الحال او الاستقبال
او الماضي اجماعاً وصرح في مجاز ابو السعود عن الحموي وقوله اذا كان محكوماً بكقولك زيد قائم قائم فعله
على زيد بخلاف جاء القائم فانه جعل متعلقاً بالحكم بالجيبي في الاول لا بد من ان يكون متصفاً بالقيام
حال النطق حتى يصح الحكم بالجيبي في الاول لا بد من ان يكون متصفاً بالقيام حال النطق
بالصفة والاكاد مجازاً بخلافه لانه فان نزل كما جاء القائم عندنا حكمه بالجيبي دلالت المقام فلا اي
على من يسمي قائماً عند اي حال التلبس بالصفة ومنه من قتل قتيلاً اي شخصاً يسمي قتيلاً عند حقيقة
القتل فيه فاقدم قوله او يقول من اخذ سبياً فهو له هذا الفرع منقول في حوسى الهداية ولكل فيه كلام
سند كره مع جواز به عند قول الله وجزاء التنفيل بالكل قوله وقد يكون بدفع مال كان يقول له خذ هذه المائمه
واقبل هذا الكافراً مل ولم ادره قوله وترغب مال الظاهر انه هبة مدودة والاضافة على معنى في اي ترغيب
في المال مثل ان قتلت قتيلاً فلك كذا درهم كذا بشرط ان لا يصرح بالاجب كما سنده قوله قريباً فانما يترفع
الجواب عما ورد على قوله ونوب للامام الى ما قلناه ان التفرغ الواجب قد يكون بالترغيب في ثواب الاخرة
او في التنفيل فهو واجب فخر اذا كان التنفيل ادعى الخصم الى المقصود يكون هو الاول فصلاً للمنفذ
الختيار واستطاع الواجب به لا هو في نفسه بل هو واجب فخر فخر مخصصاً وفيه رد لقول القاتلة انه الامر في الالة
مصرف عن الوجوب لقرينة قوله ولا يخالفه اي لا يخالف قول المصنف ونوب قوله بل يتعل في المندوب يتوهم

هذا هو المقام
الافضل
جاء في المتن
في قوله

هذا هو المقام
الافضل
جاء في المتن

في قوله

فيه ادباس اي حشدة كما بنا فان فيه تحصيل الفارس لزيادة مع قطع الجس في استعمل نظيره في القرآن والادباس
سما في قوله لاجتراح عليه ان يطوف بها فتى الجراح لما كانوا يعتقدونه من حرمة السعي بين الصفار المروءة قوله
في قوله المصراي تبعا للفتح وغيره قوله ولا اي كونه منسوبة لاختلافه لا قوله استحقاقا لقياس عدمه لان غير
يشتق بالاجابة وهو لا يملك الا يجاب بنفسه كما القاصي لا يملك القضاة بنفسه وجعل الاستحقاق انما هو الجواب
للمعيش وهو واحد منهم قوله فلا يستحقه لانه في الاول تحصيل بقوله منكم فلا يتنا ولا الكلام وفي الثاني منكم
بمختصيصه نفسه قوله الا اذا انحر بعده اي اذا قال ان قتلت قتيلاً فليسلمه ولم يقتل احداً حتى قال ومن قتل
منكم قتيلاً فليسلمه فقتل الامير قتيلاً استحقه لان التنفيل صار عاماً باعتبار كلامه ولا فرق بين كونه بجواز
او بكلام واحد لان الاول لم يصح للثبوت بالتنفيل وقد زالت الثاني اي في نفسه وجعل من مقتضى حصول
بموجب الكلامين لا بالثاني فقط فاقدم قوله ويستحق اي يجب له وغيره كما التاجر والمروءة والعدو قوله كره
التنفيل اي تنفيل الامام بقوله من قتل قتيلاً انما يكون في مباح القتال اي وان كان لفظاً قتيلاً كرهه فانه قد بين
بما جاز قتله قبل فيا جبرهم وتاجر منهم وعبد يخدم مولاه ومروءة او ذي حق منهم ومريض او مجروح وان لم يستطع
القتال ويخبر فان لم يراى او يرمى بسلاحه فقتله مباح نعم لو قتل مسلماً كان يقال في قتله لم يكن له سلبه
لانه وان كان مباح الدم لكن سلبه ليس بفحشاء كما هل البقي الا اذا كان سلبه كرهنا غاروه اياه سرسبي
وما ذكره في الدار المنتصية عن الزركشي عن الظاهرية من انه يستحق السلب يقتل من لم يقتل استحقاقاً لانه
في الظاهرية بل الذي فيه عدم الاستحقاق كما جازها ايها القصة فاقدم قوله من لا يقتل حتى لو قاتل الضرب
قتله سلبه لانه مباح الدم وقوله المرأة كما في شرح السيرة ويعمل قتال في تلك السنة الاولى السيرة كما عرفت في البحر
والنهر في شرح السيرة لقتل في دار الحرب قبل القتال يعني حكمه الى ان يخرجوا من دار الحرب حتى لو راي مسلم
حشده كانا يقتله فليسلمه كما لو قتله في البصرة وبعد الهزيمة اما لو قتل بعد ما اصطفوا للمقاتلة فهو
على ذلك القتال حتى ينقضي ولو بقي اياً ما قوله وان مات الوالي او عزل في شرح السيرة لوجاء مع المدة اربع
وعزل الامير الاول بطل تنفيله فيما يستقبل لزال ولايته بالقتل اما لو لم يقدم امير بل مات اميرهم
فامروا عليهم غيره لم يبطل حكم تنفيل الاول لان الثاني قائم مقامه الا اذا بطله الثاني او كان الخليفة
قال لهم ان مات اميركم فلان يبطل تنفيل الاول لان الثاني قائم مقامه الا اذا بطله الثاني او كان الخليفة
ابتداً فيقطع حكمه راي الاول راي ثوراهم لخصاً وحاصلاً بطلانه بالقتل وكذا بالهوان ان نصب غيره
بعده من جهة الخليفة لانه من جهةه وهو خلاف ما في الشرح تبعا للبرهان قوله لانه كرهه في سياق شرح
في ان الخلة في سياق الشرط انما تعرف في الدين الميث لان الخلاف على تنفيله ونال المني كان لم اكله جلالاً
على الالبات كانه قال لا كلمين وجعل كما في التخرير قلت ذكر في التخرير ايضا انه قد يظهر عموم السيرة من المقام
وغيره كعلت نفس ومرتة بخير من جرادة واكرم كل رجل اهو له تامة كنه كماله ياتيه قوله بخلاف ان
قتل قتيلاً اي فقتل الخاطب قتلين مثلاً لا يفي لكل بل له سلباً الاول فقط استحقاقا لقياس انما والقياس انما كان
لانه علق استحقاقه بشرط ان لا يستحق بقتل الاول وجعل الاستحقاق ان في الاول لما يعين سناً
بعينه فخرج الكلام منه عاماً لا تترك ان يتناول جميع الخاطبين فكما يدعوا عنهم في جماعة المقصود
هو حقيقة معنى الفرقان مقصود الامام من تخريره المبالغة في التكليف في المسئلةين ولا فرق في ذلك
بين ان يكون القتال للعدو مثلاً عشرة من المسلمين او واحد منهم واما الثاني فاما مقصود
معرفة جلادة ذلك الرجل وكسيتهم بدون اشيائهم العموم في المقولين اهو مخصصاً من شرح السيرة ليعبر
وقد خط له هذا الفرق قبل رويته وسند لعل وحاصله يرجع الى ان العموم في احد هما استيفاء من قربة
المقام كما نبهنا عليه انفا فاقدم قوله ولو قال ان قتلت ذلك الفارس لقتلت ذلك الفارس لكان بكونه اجراً والافهم
تنفيل لما في السيرة الكبر للشمس ولوقول الامير لمسلم حراً وعبدان قتلت ذلك الفارس من السيرة كين
فان على اجرامه ديار فقتله لم يكن له اجر لانه لما عر بانا لا يمكن حمل كلامه على التنفيل والاستيفاء في الجملة
لا يجوز وان قال ذلك الذي فقتله عندهما وعند محمد جاز واصلاً جواز الاستيفاء على اقل عندنا وعندنا
لان ان لا يزوج وليس من علمه ولو كان الاية اقل فقتل من قطع رؤسهم فله اجر عشرة دراهم ففعل ذلك لم
او لم يستحق لان ذلك ليس من عمل الجهاد ولو اراد قتله لاسيراً فاستاجر عليه سلماً او ذمياً فهو على الخلفاء
اهو مخصصاً وهذا صريح بان لا يصرح بالاستيفاء ويكون تنفيله ويشهد له فروغ كثيرة في السيرة الكبرية ايضا منها ما جاء

في قوله

فهو كونه فانه لا يصح كماله والمراد وقوعه لا في غير مكان في غزوة كانت والا خالفه ما مر
من انه يعلم كل قتال في تلك سنة ما لم يرجعوا لكن يبقى النظر فيما بعد موت السلطان المنفل
على هذا الوجه او بعد غزوه وتولية غيره هل يبقى تنفيل الاول العلم ام لا وتعيين عند ما لم
ينقل الشان مثله وهكذا الى وقتنا هذا وما قيل من ان كل سلطان من سلاطين العثمانيين
الذين يولدون عليه عهد من قبل لا ينفع كما وصحت في كتابه تنبيه لولاة والحكام على سائر
غير الامام **قوله** فبعد اعطاء الخس في ان تنفيل العام المقصود منه تخصيص دون الترخيص
بالكل انه لا يلزم اعطاء الخس في ان تنفيل العام المقصود منه تخصيص دون الترخيص
سواء يلزم في تقاض الفاسد والراجل لسقوط ذلك ضمانا لا قصد اعطائه الواقع في زماننا
عدم القسمة وعدم اعطاء الخس فكيف تنفع في شئ من ذلك على فرض لزوم الخس على كل شئ من ذلك
من حيث ان لا تعلم ان سلطان زماننا هل نقل تنفيل عام ام لا ولا يقال ان عدم القسمة
اليوم دليل على وجود التنفيل لان جيوش زماننا ياخذون ما تنقل اليه ايديهم سلبا و
منه حتى من بلاد الاسلام ولو ظنوا ان كل مسلم لا بد له من الاية لا يمنة فليس في حاله ما يقتضي
علمهم على الكمال وكذا بحكام هذا الزمان وامر الجيوش لا ينقلون ولا يقسمون ولا ينفون
فانظر ان ما يؤخذ من الغنائم اليوم حكمه القلول وقد ذكر في شرح السيد الكبير ان القلول
اذ ادم وانما باعته الى الامام بعد تفرق الجيش فان شأده عليه وامره بصرفه الى مستحقه
وان شاء اخذه منه ودفعه مستحقه ويكون الباقي للقطعة فان لم يقدر على اعادة
به او جعله موقوفا في بيت المال وكتب عليه امره وان لم يات به القائل الى الامام ان لم يقدر
على رده الى اهلها فاعطى الخس له ان يتصدق به وان قد رد الخس فيه كالمقطوع وفوقه في الامام
احكاما في اللقطة فيعطى الخس منه لاهله وذكر ايضا ان بيع الفاذي منه قبل القسمة باطل كاعادة
في خاوي الزاوي يشترى جارية ما سودة لم يولد منها الخس من الامير ينقد ويحل وطهرها
وان يشترى ابا من وقعت في سهم نفقة او بيع اخماسها ولا يحل له وطهرها اهاى اذا جاز
ولم ينجس وانما حل في بيع الامير بناء على ان لا البيع قبل الارزاق كما مر ويكون الخس جازيا
في الشئ لا فيها فيحل وطهرها فاذا لم يوجد تنفيل ولا قسمة ولا شأ من امر الجيش لا يحل
الوطي بوجدها صلا لكن لا يحكم على كل جارية بعينها من الغنيمه بانها لم يوجد فيها شئ من
ذلك لاحتمال ان من اخذها من اهلها من الامير ترفع ثمنه فيكون الخس وبقيت لاهله القسمة
فان نظرت من حال الجيوش في زماننا عدم الشراء ولا دفع الشئ به بعينه عليها لانهما حيث
كانت مستمرة بين الغنائم واصحابها الخس لم يصح تزويجها بنفسها فالا حوط ما نفقه
بعض من تعينه عن بعض اهل الورع ان كان اذا اراد التزويج بجارية شرابا ثانيا من وحيث
بيت المال قلت اي لانه اذا حصل اليك من مخرقة مستحقها من الغنائم صارت منزلة
اللقطة والمقطوع من مصارف بيت المال لكن اذا كان المشتري فقيرا لم تملكها ونقل فاقية
عن الامام الووري ان من له حظ في بيت المال فظفر بماله وجه بيت المال فله ان ياخذها ويأته
ونظرة في الوهبانية وفي انما راية قال الامام كلوا في اذ كان عنده ودعة فانت المورع بلا
واوثر له ان يصرفها لو دعة الى نفسه في زماننا لانه لو اعطى بيت المال لكانت
لأنهم لا يصرفونه مع ما ذمهم فاذا كان من اهلهم صرفه الى نفسه والاصرف الى المصرف اهر
وقدم الشئ في باب العشر من كتاب الزكاة وظاهره ان من له حظ في بيت المال يكون فقيرا
او عالما او نحو ذلك ووجد ما رجعه الى بيت المال من اي بيت من البيوت الاربعة الاربعة
في اخر ليرة له اخذه ويأته بطريق الظفر في زماننا ولا يتقيد اخذه بان يكون مرجع المخرقة
الى البيت الذي يستحق منه والاصرف تركه بلا وارث والقطعة هو لقيط فقير وفقير لا وحي له
وقوله فاذا كان من اهل البيت المال غنيمه فقيه يكون من اهل ذلك البيت كما هو ظاهر كلام

فقد ذكر في نسخة اخرى
ان بيتي بعد موته
مطلوب الغنيمه المأخوذة
في حكمه في زماننا

مطلوب في وطهرها كراوى
في زماننا

مطلوب في بيت
فقيه في بيت
وغيره في بيت
المال

ايضا

في زماننا على منتهى
المرور ما وجب الى بيت المال

ايضا لانه لو تقيد بذلك لزم ان لا ياخذ مستحق شيئا لان بيت المال لزم منياعه
لعدم صرفه الا في مصارفه كما حرره في باب العشر من الزكاة فعلى هذا اذا انتهى
جارية من الغنيمه فان كان ممن يستحق من الخس جاز له صرفها الى نفسه بطريق
استحقاقه من الخس وان لم يكن مستحقا منه ولم يستحق في من غيره وكما قال
الغني ينبغي له ان يملكها لفقير مستحق من الخس ثم يشترىها منه او يملكه مستحق
فقط ثم يشترى منه لانه لو صرفها الى نفسه يبقى فيها الخس فلا يحل له وطهرها لكن قد يقال
ان الغنيمه بعد الارزاق صارت شئ من الغنائم واصحاب الخس وقد مر ان من مات
بعد الارزاق يورث نصيبه وكان لما جهلت اصحاب الحقوق وانقطعت الرجاء من معرفتهم صناد
مرجعها الى بيت المال وانقطعت الشئ الخاصة وصارت من حقوق بيت المال كسائر
بيت المال المستحقه لعامة المسلمين مستحقا قالا بطريق الملك لان من مات وله حق في بيت
المال لا يورث حقه منه بخلاف الغنيمه المخرقة قبل جبرها في مستحقها وتفرقها فانها شئ فانه
وحيث صار مرجعها بيت المال لم يبقى فيها حق الخس ايضا فله مستحق من بيت المال ان يملكها
لنفسه بما اظهره وقد رايته رسالة المحقق الشافعي في بيت المال مستحقا للفقير المستحق من بيت المال
شيخنا الوالد قد شري في امته للتشريع في كتابه شيخنا العلامة بحقوق الفقير المحل في
امر الغنائم والشراء من وكيل بيت المال فقال له شيخنا الوالد الحق في ملكها بطريق الظفر لما دعا
من الحق الذي لا ينقل الى بيت المال في بيت المحلل لان تلك الجارية على تقدير كونها من غنيمه
لم تقسمه شرعية قد اهل الامر فيها الى بيت المال لتعذر العلم بحقيقهها فقال شيخنا
المحلل نعم لكم فيه حقوق من وجوه اهدوا موافق لما نقلناه عن ائمتنا وعن ابائنا واهل
سجانه اعلم **باب** الحكم ببيت المال وبعضه على بعض وحكم استيلائهم عليه في حقهم
عليهم شرع فابي ان الحكم ببيت المال وبعضه على بعض وحكم استيلائهم عليه في حقهم
من ائمتنا المصنف الى فاعله لا في مفعوله ايضا لانه هو لما فرغ من بيانه في حكم بيت
بعض تابع في غير النعيم صاحبته وصوابه بعضه على بعض كما في حق او سقاط بعضه
كما قال **قوله** بدار الحرب اقلها قرا لا يشترط الارزاق بدار الملك حتى لو استولى كفا والترك
والتمسك على الروم واخره في بيت الملك للفقراء والبركة ككفارة له منه كما في اخلاصه من
وتوجه في البره ويات ما يورثه من بيت المال ان الارزاق بها غير شرط وانما هو مخصوص في المسئلة
الائمه وهي قوله وانما غنيمه على ما اهلها على ما اقصه عنه صاحب المهداة اهاى حيث اطلق بيتا
وقيد بالارزاق في الاية وذكر في الشرح ما ذكره ابن كمال في شاملة قوله لاستيلائهم عليه بدار
فيملكه بمباشرة سببه كالاحتطاب والاصطياد **قوله** ولو سبى في ذكر المسئلة بتخليتها في الدور
عن واقعات قصد الشئ به ولم يذكر اموال اهل الزمة لانهما كما ملكتا بداره ووقته من اوانا
اذن ان احترازهما لو الحق الذي بدار الحرب في بيتي منها اما لو دخل دارهم على شئ من الغنيمه في النظر لانه لا يملك
بالسبى لبقا وعهد الزمة فله حكمنا ما في قوله من ذلك سبى لكانت في حكمه سائر الاية بما ذكره في
انه راجع الى المسئلة الاولى دون شئ الذي لانهم اذا لم يملكوا الذي اذ السبوه لم تملكه منهم فانه
قوله احتياطيا وبارك الله فيهم اي كما يملك باقية المالكه وشمل ما اذا كان بيتا وبين المسبيين ملوكة
لاننا لم نفقه من انما اخذنا ما لا يخرج من ملكهم ولو كان بيتا وهو كل من الظالمين موادعة كان ثلثان
نشره من السبى لما ذكرنا الا اذا اقتسما بدارنا لانهم لم يملكوه لعدم الارزاق فيكون سوا ناخذوا
بالاخرين فانهم يملكهم ونما في البر عن الفقير وقوله لم يملكوه لعدم الارزاق يدل على اشتراط الارزاق في
المسئلة المادة كما ذكرناه **قوله** في النهي عن شئ من الغنيمه المقتضى اذا باع الخس به كان له من مسلم عن الامام
انه لا يجوز ولا يجز على الرد وعن ابو يوسف انه يجز اذا صار الخس له وهو دخل دارا بامان مع ولده
فيما لا يجوز في الروايات الهادي لان في اخذها بيع الكولا نقض امانه كما في عن الوالي
قوله ولو عجزوا موافقا وكذا انكاره بالاولى وكان الاولى التخيير بالحق ليخرج المدين والمكاتب وم الولد
فانهم لا يملكه منهم كما سيذكره المصنف ومثل العبد الامه كما في الدور **قوله** وبارك الله فيهم ويحق بها المهر

باب استيلائهم
على بعضه

باب بيع الخس بداره

باب بيع الخس بداره
والبيع بالخس

دوانه الغصب لانه الزم احكام الاسلام حيث كان واجب بان اذا امتنع في حق المستامن
امتنع في حق المسلم ايضا بحقيقته للشبهة بينهما **قوله** لخصنا قال في القدر ولا ينبغي صنفه
فان وجوب القوت بينهما ليس في ان يملك حق احدهما بل موجب لوجوب استظهار الحق الاخر
بموجب بل انما ذلك في الاقبال والاقامة والاعلان لا في جملته **قوله** لانه عند ولا في التزم
بالامان ان لا يقدروا ولا يقضي عليه لما ذكرنا في ذي الجلال من انه يستلزم على مال مباح والحاصل
ان الملك حصل بالاكسبية فلا يقضي عليه بالرد لكنه يبيح مخطووه وهو كقدره وقاودر خشا
في الملك فلا يقضي بالرد ديانة **قوله** لما بينا في قوله لانه ما التزم حكم الاسلام **قوله** كونه
مكتوبا او مخلولا او مع عدد من المسلمين **قوله** لو توجه صحيحا اي والولاية ثابتة حاله
القضاء لا لزاما احكام الاحكام بالاسلام **قوله** لا في حق كونه صحيحا **قوله** لما جرى اول
الباب السابق ولا يورث بالرد لان ملكه صحيح لا يثبت فيه شيء لانه لا يثبت فيه خلاف لثبات
قوله تسقوط القود اي في العدا لا في الميثاق استيفاء القود لا بجمعة ولا بغيره ذلك الامان وجمعة
المسلمين ولم يوجد ذلك في دار الحرب **قوله** كل واحد اي سقوط الحد لو دني او سرق لعلم الولاية
قوله فيها اي في العدا والخطا **قوله** لتعد الصيانة عليه لقوله في الماراي لاعلى العاقلة لان وجوب
الدية على العاقلة بسبب تركهم صيانة عن القتل ولا قدرة لهم عليها مع تباعد الدارين وهذا
في الخطا انما كان ينبغي ان يزيه وكان العقل لا تعقل العدم **قوله** لا طلاق النص هو قوله كونه
قتل ومنا خطا فخر برؤية مؤمنة بلا تقييد بدار الاسلام او الحرب **قوله** لما جرى من اطلاق
النص **قوله** ولا شيء في العدا اصلها اي لا كفارة لا يجب في العدا عندنا ولا قود لما ذكره في
عقده وقلا في الاكسبيين الدية في الخطا والعهد وجماعه في **قوله** لانه بالاسرار بيان للفرق
من جهة الامان بين المستامين والاسبيين وذلك ان الاسير صار تبعا لهم بالحق حتى صار تبعا
باقامتهم ومساقرهم كغيرهم المسلمين فاذا كان تبعا لهم فلا يجب بقتله دية كما جازعوه
الحرب فصارت اسلم الذي لم يهاجر اليها وهو المان بقوله كقتل مسلم من اسلمه اي في دار الحرب
فانه لا يجب بقتله الا كفارة لا في الخطا لانه غير متقوم لعدم الاحراز بالدار وكذا في البطالة العدا
الذي كان في دارنا بالتبعية لهم في دارهم واما المستامن فغير متقوم ولا مكان له وجه باختياره
فلا يكون تبعا لهم وتماز في الماراي **قوله** تسقطت عصمته المقومة بي ما يجب المال او القصاص
محمد التعرض والمثمة بما توجب لانه والاولى تثبت بالاحراز بالدار كعصمة المالك بالاسلام عندنا
فان الذي مع كونه يتقوم بالاحراز والثانية بكونه دينا لانه خلق لاقامة الدين ولا يمكن من ذلك
الا بعصمة نفسه بان لا يتوجه لاحد ولا يباح قتله الا بعد اذن افاده الزبلي **قوله** كقتل مسلم
اسيرا فانما ان قصور المسلم بالاسير غير قتل المعتبر كونه المقتول اسيرا لان المناط بكون
المقتول صادرا تبعا لهم بالقدرة كالعلة سواء كان القتال مثلما استأمنوا فلو كان العاكس بان يملك
الاسير استأمننا فالظن انه يقتل احدا المستامين صاحب كالجرح **قوله** ولو دونه مسجون به
كذا في غالب النسخة وكان حقه ان يقول مستامين لان خبره كان المقدرة بعد لو في بعض نسخ
المسلمين فهو صفة لودنه وخبره كان قوله ثم والله سبحانه اعلم **قوله** في

فصل في استئمان الكافر

قبل العدم

قبل المغنم **قوله** مثلا يصيد عينا لم يلح العاين بل الجاسوس والحوال الظاهر على الامر والجمع عموما
عنا بغير قول الرمي هذه العلة تنادي بغيره تكسبه سنة بلا شرط ومنه الجزية عليه هو قايما لها
قوله من قبل الامام اي اذ يابيه **قوله** قيد اتفاق اي بالنسبة للاقل الامم فلا يجوز تحديده من سنة
بقريته قوله كسابق لا يمكن له **قوله** وقيل نعم اي يكون ذميا والاولى ان لا يكون ذميا **قوله** لما
وبه جزم في الدرر اي نقل عن التهاية عن المسوط لكن نجاة المسوط ينبغي للامام ان يقدم
اليه فيما مر في ان قوله وان لم يقدر له مدة فالمسوط يحول في كل في الفقه وليس بل ذميا لا يلزم من
ان قول الامام له ذلك غير شرط فانه يصح بقوله ان انتم طويتم ما سكتكم من العود فان اقام
سنة متعدي العود وفي هذا اشتراط التقديم غير انه لم يوقت له مدة خاصة بالوجه ان لا يمنع حتى
يتقدم اليها وقره في التهاية وحاصله ان ذميا في المسوط غير صحيح في عدم الاشتراط فلا يشترط
تصريح العتابة بالاشارة وهو ما يشيرون اليه قول المهدي لانه لما اقام سنة بغير تقدير للامام اليه وبه
يستغنى عن قول السعد بن لعل في رواية ابن عباس فانه عليه فاشارة المدة من وقتها لتقديم الامن وقت
الحوال **قوله** ولا جزية عليه في حوال القتل لانه انما صار ذميا بعد فخص في الحول الثانية بغير الاشارة
اخذها منه قية اي في الحول اي بان قال له ان انتم حوالت اخذت منكم الجزية فذم **قوله** واذا صار ذميا
القصاص اي اما قيل صير ذميا فلا قصاص بقتله عمدا بل الدية **قوله** في شرح السؤال اصله ان يجب
على الامم تصديق المستامين ما داموا في دارنا خطا حكمهم كما في الدمة الا انه لا يقتص على مس او ذم
بقتل مستامن و يقتص من المستامن بقتل مثل ويستوفيه وارثه ان كان معه وذكرنا ايضا ان المستامن
في دارنا اذا ارتكب ما يوجب عقوبة لا يقام عليه الا ما فيه حق القصاص او جلد قذف وعند اخذ
يوسف يقام عليه كذا في دارنا خطا حكمهم كما في الدمة ولا اسلم عبد المستامن اجبر على بيعه ولم يتركه يخرج به ولو
دخل مع امراته وبعها ولا دصفا وفي دارنا خطا حكمهم كما في الدمة ولا يفسد بيعه لاختلاف الكفا ولو انا
لانتم بالتبعية بالبيع عن عقل ولا يصح الصيغة تبعا لاجية او جلد او لالاب ميتا في ظاهر
الرواية وفي رواية الحسن يصير مسلما بسلام جده والتفصيل الاول ذلوسا رساما بسلام الجدا لانه
يصار مسلما باسلامه لا على قتلهم بحكم بالردة لكل كافر انهم اولاد آدم ويزم عليه ما سلكه ولو سلك في دارنا
وله اولاد صفاء في دارهم لم يتبعوه الا اذا خرجوا الى دارنا قبل موته ايهم اهل مخلصا وسلكه عند تبعية
الصيغة تثبت وان كان من غير نفسه وذكر في موضع اخر ان المستامن لو قتل مسلما له عدا ونظم الطريق او س
اخرى رنا فيه بغير ايهم اوزنه بمسلة او ذميه كذا في اسرق لا ينفق منه هذه المسألة وحاصلها ان المستامن
في دارنا ان يصير ذميا حكمه كحكم الذمي في وجوب القصاص بقتله وعدم موافقته بالاقامة في ذميه
حق العبد وفي اخذ العاشر منه الكفارة وقدر ما قيل في الباب انما التزم المسلمان فيما يستقبل قول وعلى هذا
فلا يحل اخذ ماله بعدد فاسد خطا فاسلم المستامن في دارنا خطا حكمهم كما في الدمة ولا يفسد بيعه ولو
ربا او قمارا لان ماله مباح لنا لان الغد حرام وما اخذ برهناهم اسير عدا من المستامن منهم
في دارنا لان دارنا محل اجراء احكام الشريعة فلا يحل تسليمه في دارنا الى يعقد مع المستامن الا ما يحل
من العقود مع المسلمين ولا يجوز ان يؤخذ منه شيء لا يراكم شرعا وان جرت به العادة كما نذكر
يؤخذ من ذواربيت المقدس كما قدمناه في باب كفاية عن الخيرة الرملة وسياحة تمامه في الجزية
وما قرناه يظهر جواب ما ذكره السوكن عنه في زماننا وهو انه جرت العادة ان التجار اذا استأمنوا
مركبا من صير يدفعون له اجرة ويدفعون ايضا مالا معلوما لرجل حرمه قيمه في المدة يسمى ذلك المال
سوكرة على انه مما يملك من المال الذي في المركب بحرق او غرق او نهب او غيره فلا يكون لرجل ضمان لم يملكه
ما يخلو من غير ولو كان عتقه مستامن في دارنا يقيم في بلاد اسوا حل الاسلامية باذن السلطات
يقبض من التجار مالى السوكرة واذا يملك من لغيره في البحر يسمى يودي ذلك المستامن للتجار
بدله تماما والذي يظهر انه لا يحل للتاجر اخذ بدل المالك من ماله لان هذا التزام ما لا يلزم
فان قلت ان المودع اذا اخذ اجرة على الوديعة يضمنها اذا يملك قلت مستأمن ليس
منه الا قبيل لان المال ليس فيه ضمان سوكرة بل فيه ضمان حصة المركب وان كان صاحب
السوكرة هو صاحب المركب يكون اجيرا مسترخا قد اخذ اجرة على حفظه وعلى اخل وكل من المودع

لا لالان

ان يملك المستامن

او يفسد

صلا في المستامن

ما يخلو من غير

زوايا المستامن

فما يخلو من غير

والاخر المشترك لا يصحح ما لا يمكن الاحتياط في حقه كالموت والفرق ونحو ذلك فان قلت سميت جمل
باب كذا لانه لا يخلو من حال لا من سلك في الطريق فانه من سلك واخذ ما له لم يضمن ولو قال ان كان
مخوفا واخذ ما لك فاما من ضمن وعلة الشك هناك بان ضمن الغار نصفه لانه لم يضمن
اهو لا يخلو الا وان لم يضمن على الضمان بقوله فاما من ضمن وفي جامع المقصد لانه الاصل ان
المخوفا وانما يرجع على الغار لو حصل له وفي ضمن المعاد وفي ضمن الغار نصفه السلامة للمخوفا وفضل
الطمان ان يبرأ من الغار ولو حصل له في ذلك هبة من التمسك بالمال وكان ليطمان عالمه بضمنه ان غره في ضمن
العقد وهو يضمن السلامة او قل لا يضمن في مسأله التمسك من ان يكون اذ كان لهما الخط كايدي عليه سائر
المذكورة وان يكون المخوفا في عالمه اذ لا شك ان رب الزم كان عالما بنقله لولا يكون هو المضمن لما كان
ولفظ المخوفا يبين عن ذلك لفظ القاموس غره غرور وخداع وهو يضمنه ويضمنه ويضمنه ويضمنه
فاغتر به او ولا يخفى ان صاحب السكرة لا يقصد غرور بل يبيع ليعمل الغرور هل يمكن ان لا يبيع
الخطر من التمسك والقطع فيه معلوم له والجار لا يضمن لا يعطون مال السكرة الا عند شدة الخوف
طعنا في اخذ بدل المالك فلم يكن مسئلتنا من هذا القليل ايضا نعم قد يكون للتاجر تركه في حال
الجرم فيعقد شركته مع العقد مع صاحب السكرة في بلادهم ويأخذ منه بدل المالك ومن سلك الى التاجر في النظر
ان يبيع ليعمل للتاجر اخذ لان العقد القاسم جري بين جريين في بلاد الحرب وقد وصل اليه ما لم يوصل
فلا مانع من اخذه وقد يكون التاجر في بلادهم فيعقد معهم شركته ويقتضى البذل في بلادهم
ولا شك ان في الاول ان حصل من ضمنه خصل في بلادنا لا يقتضي التاجر بالبذل وان لم يحصل خصله وقد ذكر
وكيل المسكن يتاحل له اخذه لان العقد الذي هو في بلادهم لا يحكم له فيكون قد اخذ مال حرب برشاه
واما في صورة العكس بان كان العقد في بلادنا واقتضى في بلادهم فالظن ان لا يتاحل له اخذه ولو رضى الجرب
لا يتاحل على العقد انفسه الصادرة في بلادنا اسلام فيقتضيه هذا اما طرقة في جرح هذه المسألة فاعتبرت
فانك لا تجده في غير هذا الكتاب **قوله** وكفر من عتبه كالمسلم انه يعقد الذمة وجب له ما لا فائدة من غير
ختمه غير بل كالمسلم الذي اشد **قوله** ويأخذوه ببينة في بعض نسخ ويأخذوه وهو المناسبت لعدم
ما يقتضي خذ في قوله **قوله** ولومن اهل الذمة الى حال في الفقه فان اقاموا بينة من اهل الذمة قلت نعم
لاشبه لا يكتفي اقامتها من المسلمين لان انسابهم في دار الحرب لا يعرفها المسلمون فبما ركنها بارة الشا
فيما لا يطلع عليه ارجال فاما في الاصل لا تعلم له دارا غير داره وقبيل المالك واخذ منه كقبيل المالك في المالك
فان قيل بقرينة لا قول اير حنيفة كما في المسلمين وقيل بل قوله جميعا ولا يقبل كمن ملكه ولو ثبت ان كذا
اهو ان شها دته لا تقبل فكتابه بالاول **قوله** بعد الحول اي بعد المدة التي عينها له الامام حولا او اقل او اكثر
قوله كما يقيد او طلاق كذا يحتمل في البعثة في الشهر وهو ظاهر ان خيف عدم عبودته والا فلا كما يقيد القليل
قوله ان عقد الذمة لا ينقضي لكونه قطعا عن الاسلام بخلافه وعيا ولة الزيل في ان وقوعه ضررا بالمسلمين بعونه
جربا غلبتنا وجب له في دار الحرب وقطع الجزية اه ولا يخفى ان المفهوم منه ان الزم بالعدو للقاتل يذبح
وجرح **قوله** ومفاده منع الذي ايضا كذا في الشهر وهو مخرج يد في الفقه حيث قل وتثبت احكام الذي في حقه
من منتهى الجرح والاداء بالحق والاداء الجرح على وجه الخلق بغيره او يخرج الجرح مع امن عبودته عادة
لا يمنع كالمسلم بقرينة التحليل المار فيه بغيره واثبت في غير السيرة كذا في قوله ان الذي اراد الخروج اليهم بان فانه يمنع
ان يدخل فربما منع او سلا حالان الظاهر من حاله ان يبعده منهم بخلاف المسلم الا ان يكون معوقا بعدا واهم ولا
يمنع من الدخول بجماعة على البغال والخيول وكسفن لانه لا يمكن استخفافه ان لم يرد ببيع ذلك منهم **قوله** كما يمنع
الاول ان يقول كما يصير ذميا كما قال الامام محمد رحمه الله في السير الكبير اذا دخل الحرب دار الاسلام بامان
فاشتهر في ارض خارج فوضع عليه الخراج فيها كان ذميا الا قال الشريفي في موضع عليه خراج واستد ولا يترك ان يخرج الى دار
لان خارج الارض لا يجب له من يومن اهل دار الاسلام فكان ذميا وفي السير الكبير اذا دخل دار الحرب دار الاسلام بامان
فلزمه الجزية لستة اشهر مستقبلا لا يصير ذميا بل يرد الخراج فتعتبر المدة من وقت وجوب **قوله** بان الزم به واخذه
الظن ان الزم به لا اخذ استحقاق الاخر منه وهو معنى الوقف عليه في عبادة الامام محمد فليس المراد به الاخذ بالفضل
بل بتركه لولا قيل ان يصير ذميا بغيره كذا في الرواية لا في قوله بغيره بل في قوله فانه في الفقه
والاداء بغيره المراد به واخذه منه عند حلول وقته وهو بغيره السبب وهو راجعها او قتلها مع تمكن منها

اذ كانت في ملكه او راعيتها بالاجارة وهي في ملك غيره اذ كان خراج مقاسمة فانه لو خذته
لا من المالك فيصير ذميا بخلاف ما اذا كان على المالك ارضي فلا يصير ذميا لان خراج مقاسمة فانه لو خذته
معلومة فانه على ما كان الارض فلا يصير ذميا لان خراج مقاسمة فانه لو خذته
وهو ما يكون خراج من الخراج كمنصفه او ثلثه فانه لو خذته من المستاجر لكان على ثلثها اما على قوله
فان الخراج مطلقا على المالك وكذا الخلاف في العشر وقوله صرح بذلك الشريفي وهو الموافق لما
تقدم في باب العشر وقد مرنا من جميع قول الامام هناك في اطلاق الفقه نظر لانه ما به ان ذلك
متفق عليه عندنا ولم يثبت على ذلك في البعثة والتميز **قوله** كذا في ارضي في ان اذا التزم به
صار ملتزما المقام في دار الحرب او صار له ارض اي تصير ذميا في ذلك وظاهره ان النكاح حاد
بعد تحللها او تاملها ليس شرط فاتها لولا خلا دارنا ثم صار الزوج مسلما او ذميا فهو له ملك
كما افاده في البعثة بكتابة ذمها لولا كانت بحوسبة والمسلم زوجها يرضى كقاضي عليه السلام
فانه اسلمت والافرق بينهما ولها ان ترجع بعد انقضائها في شرع كسيرة **قوله** لتسقط بها المالك
بالسبب كونها التزمت المقام مع ذلك البعثة وبذا الساميل للزوج والمسلمة والزوجي فافهم **قوله** وان لم يرض
بها فاشترط بحد عقده عليها كما اش واليه الزيل في **قوله** لا يملك اي لا يصير ذميا من ذميا اذ ان ذميتها
لان يمكن طلاقها فيرجع الى يده فلم يكن ملتزما المقام وكذا لو خلا ما كان فاسلمت **قوله** وما افاده
في اخره بطلان من انه يصير ذميا بالتزوج في دارنا فلهذا في الكتاب بخلاف النسخة الاصلية
افاده في البعثة **قوله** على ما مر عن الدرر اى من ان لا يشترط قول الامام ان اتمت سنة وصنعنا على كذا
قوله ومنه اى من حكم المهر علم حكم غيره من الذين فان للدين منتهى الرجوع ايضا فاذا اتمت
ومضى حول صا و ذميا **قوله** فان وجع المستامن من طاهره من لا فرق بين كون قبل الحكم بكونه ذميا
او بعده لان الذي اذا الحق بدوا الحرب صا و ذميا كذا في **قوله** فانه قاسم اى من غير ظهوره على دار
بان وجده سلم فانه **قوله** بمعنى غلبا لاولي تاخيره عن قوله عليهم بقول المغرب فظهر عليه **قوله**
فاخذه و احترا و عا كونه بكمالية **قوله** سقط ذمته لان البات اليه عليه بوسطة المطالبة وقد
سقطت وبدن عليه سبق اليه من يد العامة فيختص به فيسقط ولا طريق لجعله ذميا لان
الذي لو خذته قهرا ولا يشترط ذلك في الدين غير وهذا معنى قوله الات لا يسبق يده فهو علة
للكل **قوله** وسلم اى لو سلم الى مسلم دارهم على شئ **قوله** وما عصب منه ذكره في البعثة
وبنى عليه في السير الكبير والاجرة **قوله** وصار ماله اذ ان الدين ليس ماله لانه ملك المدين
ولما ملك حق المطالبة لا يستوفي مثله لا عينه **قوله** كذا في البعثة اى عند مسلم او ذمى ملك
قال طر كذا في الاول **قوله** البعثة وانما صار ذميا بغيره غير ذميا لانها في يده تقدر بان يد
المويع كيدته فتصا فبا تبعا لنفسه واذا صار مال غنيمة لا يحس فيه وانما يقرب كاي عرف
الخراج والجزية لانه ما خوق بقوة المسلمين بلا قتال بخلاف الغنيمة **قوله** واختلافه في الرهن
فعند ابي يوسف للمرتبة بدنية وعند محمد يباع ويستوفى دينه والزيادة في المسلمين
ويشفي ترجيح لان ما زاد على قدر الدين في حكمه الوديعة **قوله** ورواه في البعثة بان تقدم
قول ابي يوسف يوزن بترجيحه وبذا لان الوديعة انما كانت فيما امرتها في يده صحتها
ولا يترك الرهن اه واثبت المحوى بالية على تسليم ان التقدم بقية التمسك اى ما في يده صحتها
الاول فاذ كان الرهن قد وادى انا الزيادة فقد صرحوا في كتابنا الرهن بانها اما مشقة
غير مضمونة وكذا في الحق ما في البعثة وكذا في **قوله** وجب التسليم اليه لان ماله لا يصير
فيا الامانة او ببقته ولم يوجد احد بها **قوله** عليه اى على ما ذكر من وجوب التسليم ووجه
البناء ان طر كذا في كطليه بوكيله او رسوله في ذمة المسئلة ذكره في البعثة ففقال ولم اذكر
ما اذا كان على المستامن دين مسلم او ذمى اذ انه له في دارنا ثم وجع ولا يخفى ان ذميا
بقية المطالبة ويبقى ان يوفى من ماله المترك ولو صار ذميا بغيره فانه لا يخفى ان
فيما ذكره الشريفي ان من بناء المسئلة على ما قبلها تفوت البحث وقد علمت وجهه وقوله
في البعثة فان كانت الوديعة من غير جنب الدين باعها القاضى ووفى منها وقد افشيت بذلك

دور

أما قوله فما لدم وكذا دية ويلزم من ذلك أن لا يرسل من ياتخذ من وجوب تسليمه كما لا يخفى قوله ثم
أي في دار الحرب عرس بالقسمة أي ذوجه قومه وأولاد أي ولو صغارا لأن الصغير إنما يتبع أباه
في الإسلام عند الشهاد أو دار الحرب أي ولو صغارا كما لا يخفى في دار الحرب
من أهل دارنا يتبعه في شئ من شئ الصغير الذي يعبر عن نفسه دارنا لا يراه أبوهم فإن
كانوا ذرية من قبله يرجع إلى دار الحرب بخلاف ما إذا كانا مسلمين أو أحدهما فانه يصير مسلما تبعا
للمسلم منهما لأن الذي يعبر عن نفسه ذكركم المتبعة في الإسلام كما لا يخفى لا يعبر عن نفسه قال الله
تبيين خطأ من يقول من أصحابنا أن الذي لا يعبر عن نفسه لا يصير مسلما تبعا لأبويه فقد نص
محمد بن علي أنه يصير مسلما أهله وأحبابه لا يقطع تبعيته، ولو أدى الإسلام لأحد أبويه بيلوغه
عاقلا كما صرح به الشيخ قبل ذلك ومقتضاه أنه لو بلغ بجهونا بقبول التبعية به فله ما في قفا وفي العلق
ابن أبي شيبة من أن الصبي إذا خفل لا يصير مسلما بالإسلام أحد أبويه فقد علمت أن هذا القول
خطأ وقد بيناه على ذلك في باب نكاح الكافر وفي باب الجنان عند قوله كسبي سبي مع أحد أبويه وفي
ما لو أدى إلى الأب بيلوغ وبر من وأدى إليه أمه فانه وبر من أبيه أيضا ربه القاضى أهل الجارية وأما لو
الدعوى بعد صبي مدة تقدم بيته الأب أنه قاصر لم يحل لابن مسلمة أن يفتي به الرحيمة في اطلاع في حقبة
في فتاواه في آخر كتاب الدعوى قوله ثم علمنا علمهم أي كل ما ذكر من عرس وما بعد قوله ولو سبي
طفله إلى قاتله أي أبوه وأوصى الصبي في ذمة المسلمة ومهاجرة دار الإسلام فهو مسلم تبعا لأبيه لا سيما
اجتماعه في دار واحدة بخلاف ما قلناه من أن كل حال إذا كان في دار الحرب فهو دار الحرب ولو سبي
أي مع أمه فانه لو سبي به ونه لا يقطع قايمة القسمة بالأب فانه يحكم بالإسلام بتبعيته المأذون
في كتاب المسئلة أي في فصل الجنائز قوله لا يقطع الدلالة لما علم في دار الحرب تبعه لطفله
فكره فاما ما لا يدار دار الحرب فانه لو كان ما ثبت كون باقيا ما لم يوجد من ذمة
لو لم يسلم بل بعث إلى الإمام الخاتمة لكم أقيم في دار الحرب وبعث بالخروج كل سنة يسار
ويكون طفله ذميا بمنزلة ويكون الأب حتى به لما قلنا لأن الذي لا يملك بالقهر وكذا لو أسلم
الأب في دارنا وصار ذميا ثم رجع حتى ظهرنا على دارهم تبعه لطفله ولا يسلم عليه وتمايز في
شرح السيرة وغيره أي غير ما ذكر من الطفل والوديع مع معصوم وهو أولاد الأسيار
وعرسه وتحفاره ووديعته مع حرب ووديعته مع عدم النية أي نية القاصص عنه قوله
ولما لم حتى أخذه من زاد لطفله حق إشارة إلى ما في البحر من أن أخذه إليه ليس لنفسه
بل ليضعها في بيت المال وهو المقصود من ذكر ما ينادى بالحق القتل الخطأ معلوم ولذا
لم ينص على الكفارة لما سبته في الجنائز قوله ودية من ثمانية مائة ما إذا لم يكن كتمان
أو لم يسلم لأشئ على قاتله كما في شرح مسكين وتقدم قبل هذا الفصل ما لا يسلم في دار الحرب
فقتله مسلما قوله لا يقتل قصاصا لأن الدية وإن كانت أنفع للمسلمين من قتلهم يكن قد نفوذ
عليهم من قتلهم منفعه أخرى وهي أن ينزحوا مثله عن قتل المسلمين بغير قوله أو الدية صلحا
أي برضى القاتل لأن موجب العبد هو القود بجره وحاصل أن لا يمام أن يقتل أو يصلح
على الدية أن رضى القاتل بالصلى والنظر أنه ليس له الصلح على قتل مع الدية كما يفيد لتبديل
الآلة كما إذا لم يكن الشا القتل عليه كما في وصي أبيه تميم مامل قال في الشرع بلائيه وطلب
الإمام الدية فيقتلها نقصان ما لا كما في الولى فليست أهله قلنا النظر نعم القول القبح وأما
كان للسلطان ذلك أي القتل أو الصلح لأنه هو ولي المقتول في عليه الصلاة وكسر السلطان
ولى من لا ولى له الدية من نظر الحق العامة فإن ولايته عليهم نظرية وليس من النظر إسقاط
حقهم بلا عوض فبحر وفيه أيضا أنه لو كان المقتول القبط للإمام أن يقتل القاتل عند من خلا
لأبيه يوكف وتامة فيه قوله أو من وجب عليه قودا في النفس ما يملكها ونها فيقتل من في الحرم
أجماعا ذكره في الجنائز قوله لا يجرى بالحرم فإذا لم ينشئ القتل فيه فلا إنشاء فيه قتله فيه
أجماعا ولو قتل في البيت لا يقتل فيه ذكره في الجنائز قوله وفي شرح السيرة لو كان جماعة دخلوا الحرم
للقاتل فلا بأس أن تقتلهم لقوله حتى يقتلوه فيه لأن حرمة الحرم لا تخرم من يقتل إنهم كالصيد

الصبي يتبع أحد أبويه
أي على أبيهم قوله فكله

أما أصل على أن في الحرم جاز قتله دفعا لا ذاه ولو قاتلوا في غيره ثم انهزموا ودخلوا قبل تنقض
لهم ولا إذا كانت لهم نية في الحرم وصارت لهم نية لأن الملتحق إلى قتله محارب وجميع ما ذكر في أصل
الحرب هو ذلك في الخارج والبقاء أهله لا يصير دار الإسلام دار حرب إلى أن يغلب أهل الحرب
على دار من دورنا أو دار أهل مصر وغلبوا وأجرها الحكم الكفر ونقص أهل الذمة العهد
وتغلبوا على دارهم في كل من هذه الصور لا يصير دار حرب إلا بعدة أشهر وثلاثة وثلاثين
واحد لا غير ويؤاخذها حكم الكفر ويد القياس بغيره ويتفرع على كونها صارت دار حرب إن لم يرد
والقود لا يجري فيها وإن أكلية المسلم يجوز له التعرض لما دونه الفرج ويتعلق بالحكم إذا صارت
دار الحرب دار الإسلام فتأمل في دفع شرح دورها وقال بعض المتأخرين إذا تحقق ذلك لا بد
الثلاثة في مصر مسلمين ثم حصل لأهل الأمان ونصب أمير قاضي مسلم ينفذ أحكام المسلمين غار إلى دار
الإسلام فمن ظفر من الحكم لا قدمه بشئ من ماله بعينه بقوله فهو له بلا شئ ومن ظفر به بعد ما باع
مسلم أهلكا فمن مسلم أو ذمي أخذه بالثمن أو شأ ومن ظفر به بعد ما رهبه مسلم أو كافرا فله أو ذمي
وسلمه إليه أخذه بالثمن أو شأ أخذه حاصلا أنه لما صار دار حرب صار في حكم ما سبته لأهله
في دارهم قوله باعرا أحكام أهل الشرك أي على الشريعة وأما لا يحكم فيها حكم أهل الإسلام منهم
وظايرهم أنه لو أخرجت أحكام المسلمين وأحكام أهل الشرك لا تكون دار حرب ولا قتله ولا تصالحه
الحرب بأن لا يتخلل بينهما مدة من بلاد الإسلام بغيره وظايرهم أن لا يحبس قاصلا بل قومه في باب
استيلاء الكفار أن البحر الملح ملحق بدار الحرب خلا لما في فتاوى قاضي الهادي فقلت وبهذا
ظهر أنه ما في الشك من جيل تيم الإسلام بجبل الدور وبعض البلاد التابعة له كلها دار إسلام
لأنها وإن كانت لها أحكام دورها ونصاوى ولم تفتاة على دينهم وبعضهم يظنون بغيرهم
والمدن لكن تحت حكم دولة أمورا وبلاد الإسلام بحسبته بلادهم من كل جانب وإذا أراد دولة الأمرا
تنفيذ أحكامنا عليهم نفذوا بالامان الأولى التي كان ثابته قبل استيلاء الكفار ولمسلم بالإسلام
وللذي بعقد الذمة بغيره في جميع الفصولين كل مصر فيه وال مسلم من جرك الكفار
يجوز منه إقامة الجمع والأعياد وأخذ الخراج وتقليد كفتنا وترويح الأيام واستيلاء المسلم عليهم
وأما طاعة الكفرة فهي موادة ونجاسة وأما في بلاد عليهم ولا كفارة فيجوز للمسلمين إقامة الجمع
والأعياد وبصياير القاضى قاضيا براضى المسلمين ويجب عليهم طلب وأل مسلمة وقد مشا نحوه
في باب جرحه عن البرازي قوله وبذا أي قوله حرب أو مرتد إلى الحرب أو قوله لا يحبس بغيره أي مسلمة المأوى
فانها سجن في الجنائز وقوله ووضوح باقية أي مسلمة المأوى وفي وضوحها فقر والبرهان علم
باب العشر والخارج قوله شرع فيما على المستمن في أرضه من الوظائف
المالية إذا صار ذميا بعد فراغ عياله يصير ذميا وذكر العشر مع تيمنا لوظيفة الأرض وقديمه
لما فيه من معنى العبادة لله والحق لله لانه المصروف واحد قوله أرض العرب في تحقير القيم
البلدان جزيرة العرب فتم تيمنا به ونجد وحجاز وعوض ويمين قاصدا تيمنا به
التاحية الجنوبية من الحجاز وأما نجد فهي الناحية التي بين الحجاز والعراق وأما الحجاز
فهو جبل يقبل من اليمن حتى يتصل بالشام وفيه المدينة وعما وأما أعرض فهو أيمامة
إلى اليمن وأما سبي الحجاز حجازا لانه حجاز بين نجد وأيمامة قال الواقدي الحجاز المدينة
إلى يموك ومن المدينة الطريق الكوفة وما وراء ذلك إلى بلاد البصرة فهو نجد والمدينة
إلى طريق مكة إلى أن يبلغ ميسط البحر حجازا أيضا وما وراء ذلك إلى مكة وجدة فهو تيمنا به
كان بين العراق وبين وجرة وغمرة الطائف فهو نجد وما وراء ذلك إلى اليمن فهو تيمنا به
بين تيمنا به ونجد فهو حجاز قوله وفي من حدك ثم نظر بعضهم حد طولا وعرضا بقوله
جنيرة هذه الأعراب حدك من حدك ثم نظر بعضهم حد طولا وعرضا بقوله
إلى ديو العراق وساحل جدة أن سرت عرضا إلى أرض شمس بالاتفاق قوله وما
سلم إليه أي والأرض التي سلم أهلها وذكر الضمير بنا وفيها سبحة كرامة للفظ ما تيمنا به قوله
عندنا قال الواقدي وهو من الأعداء يظن على الطاعة والقهر وهو المراد بنا تيمنا به قوله
وقسم بينه بين شتا أحقر ذبه عما إذا قسم بين قوم كافرين غيرهم فانه خارجي كما في المنتف ولو

الصبي يتبع أحد أبويه
أي على أبيهم قوله فكله

الصبي يتبع أحد أبويه
أي على أبيهم قوله فكله

حقیر

ملک
و ان ارض الفراف و
عنوة ضاحیه
میسر و ایسا
ملکوت

۱۰۰۰

البيروت

لم يترج

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

الرضى الملكة والحز عشرة
ولانرا جيه

لا بیعی علی ذلک الا ان یجوز
منه عشاء وخرج

وَلَوْ تَرَىٰ كَثِيرًا مِّنَ الَّذِينَ خَرَعُوا عَلَيَّ فِي الْمَضَاجِقِ لَقُلْتُ لَخَسِيبٌ

من الأثر به جرم صح في بيعه ونهه بخصه لكن إذا كان المأخوذ من الأرضين كالربع أو الثلث من
بدل جارة كما يرى من أن يكون السجود أو الأرضين ببعض الخارج منها وهو ما سجد بها ثم فاعلم بكونها
تأخر في الدوا المتفق والمخبر ما قلنا أنه جعل في حق المأخوذ خارجا وفي حق الدكة جرة لغيره عدم صحة
الخارج حقيقة وحكم المأخوذ أي لعدم من يجب عليه بسبب موت المأخوذ وصيرورتها لبنت المال
قلت لكن يمكن جعلها خارجة كما مر في كلام الخيرية وهو معنى الجارة لا جارة حقيقة
ولهذا قال في الفتح أن المأخوذ بدل الجارة المأخوذ من الأرضين بيتا للمال المسماة بأراضي الملك
وأراضي المحوزة إذا كانت في أيدي ذرية أو غيرها لا تنوع من أيديهم ما داموا يورثون ما عليها ولا تؤثر
عنهم إذا ماتوا ولا يصح بيعهم بها ولكن جرى الرسم في الدوا العثمانية أن من مات عن ابن
انتقلت لابنه بجانا أو بالكلية المال ولو لم يولد بنت أو ابن لم يأخذها بالجاردة الفاسدة وإن عطلها
متصرف مملوك سليل أو كرهت تصرفات المأخوذ من ماله من ماله لا يورثه غيره فخرج أحد من
أخراجه أن السلطان أو نائبه كما في شرح الملتقى وتام الكلام في ذلك فسلطانة في شقيقتها
الكامنة في الدوا التي أنها ليست مملوكة للزواج الخ بذا من كلام الفتح وأقره في البحر قلت لكن في عدم
ملك الزواج في الأراضي من غير معلوم لنا إلا في نحو القرى والأزواج الموقوفة أو المملوكة
بيت المال أما غير ما فترأى من يورثونها ويبيعونها بغير بيع بعد جيل وفي شققة كفتاوى الخيرية
في أخوة لم يورثوا من رجل أرض موروثة بجاردة لكل واحد واحد من الرجل أرضه
جل لهم أخذها بالشفقة ولا يمنع من ذلك كونها خارجة أو غير ذلك من الشفقة وكونها
خارجة لا يمنع ذلك إذا خرجت لأبناء الملك في استنار خاتمة ونحو ذلك من كمال المذهب وأرض الخارج مملوكة
وكذلك في غير ذلك من مملوك أرض العشر يجوز بيعها وإيقاعها وتكون ميراثا كغيرها من مملوك
في شققة وأما الأراضي التي جازها سلطان بيت المال ويضعها للناس فزاد في شققة فإن شققة فيها
فإذا ادعى واضع اليد الذي لم يلقاها أو ادعى غيره من أسباب الملك منها ملكه وأثر يورث في خارجها
قال القول له وعلى من خصه في الملك البرهان أن صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت وطا المدعوى
وأما ذكرت ذلك لكثرة وقوعه في بلادنا جرحا على دفع هذه الأمة باقاة هذا الشرع الذي
يحتاج إليه كل حين والله أعلم بما في الخيرية ولا ينبغي أن كلام حسن جار على القول على الحقيقة
وقد قالوا أن وضع اليد والتصرف من أقوى ما يستدل به على الملك وقد قصوا الشبهة بأن ملكه
وفي رسالة الخراج لأبي يوسف وأما قوم من أهل الخراج أو الحرب بأدواهم يورث منهم أحد وبقية
أرضهم معلقة ولا يعرفونها في يد أحد ولأن أحد أيديهم دعوى وأخذ رجل فخر شرا فزاد
فيها وأدى عنها الخراج أو العشر في يد غيره وبذلك الموت التي وصفت لك ولعل للمام أن يخرج شيئا
من يد أحد لا يجرى ثابت معروف الخ وقد بناه أيضا أن أرض العراق وشام ومصر مملوكة للخليفة
شركت لأهلها الذين فترأى عليها وفي شرح السيد الكبير للشمسي كان صاحبها على أراضيهم مثل أرض
مدائن وقرى فلا ينبغي للمسلمين أن يأخذوا شيئا من دورهم وأراضيهم ولا أن يورثوا عليها من بعدهم
لأنهم أهل عهد وصلى الله عليه فإذا كانت مملوكة لأهلها لم يكن يقال أنها صادرة لبيت المال جهات
أن أهلها كلهم ماتوا بجاوارث فإن هذا الاحتمال لا ينبغي للملك الذي كان ثابتا وقد سمعت الشرح
بان أرض سواد العراق مملوكة لأهلها يجوز بيعهم بها وتصرفهم فيها وكذلك أرض مصر وحكمها
سمعت في الواقع هذه البلاد وكذا مصر والمصري أنها في أيدي المسلمين فقلت أنها لهم أما وقفها وهو أن
من جهة عمر رضي الله عنه وأما ملكها وإن لم يعرف من انتقال نزل إلى بيت المال فإن من بيده شيء
لم يعرف من انتقال اليوم يتقي في يده ولا يكلف جنة شر قال ومن وجدنا فيه أو ملكه مكانا منها
فيحتاج أن يبيع أو يوصل إليه وصلا صحيحا أه قال المحقق ابن حجر المكي في فتاواه الفقهاء بعد
نقل كلامه في هذا الموضع في أن الحاكم لا يورث المملوك إلا في ما يورثه من ماله على ما يورث عليه
نائبه ولا يورث ما يكون أصل لأراضي ملكا لبيت المال أو وقفها على المسلمين لأن كل أرض وضعت
إليها بخصه صحتها لم يتحقق فيها أنها من ذلك توقف ولا الملك لاحتمال أنها كانت مواتا وحيت

ط القول الذي قيل أن الأرض ملكه وإن كانت خربة

ط لعل لا يجرى في أرضهم من بعدهم

لعل

في غير ذلك

و على فرض تحقق من بيت المال فإن استمرار اليد عليها والتصرف فيها تصرف المالك في مملوكهم
أو النظارة فيها تحت أيديهم إلا زمان المتطوعة قرأين ظاهري أو قطعية على اليد المفيدة
عدم التصرف لمن هي تحت يده وعدم انتزاعها منه قال السبكي ولو جازنا الحكم برفع
الموجود المحقق أي وهو اليد بغير تنقيح بل بمجرد أصل من صاحب اليد بسلطة الظلمة كما في أيدي
الناس ثم قال ابن حجر بعد كلام طويل إذا تقرر ذلك بأن لك وانضم أيضا ما لا يبقى معه ريب
أن الأراضي التي في أيدي الناس بمصر وشام المجهول انتقالاتها إليهم في أيدي أو بابها ولا
يتعرض لهم فيها بشيء أصلا لأن الأثر إذا كان في الكنائس المبنية للفقراء لا يتبقى ولا يتعرض
لها عملا بذلك الاحتمال الضعيف أي كونها كانت في يده فانتقلت بها عمارة المصفاة إلى أن
يقولوا ببقا تلك الأراضي بيد من هي تحت أيديهم باحتمال أنها كانت مواتا فاجتبت أو أنها
انتقلت إليهم بوجوب صحة الموقوف أطال رحمه الله في ذلك أطال حسنة ودعا على من أراد
الانتزاع أو قاف مصر وأقليمها وأدخالها في بيت المال بناء على أنها فتحت عنوة وصارت
بيت المال فلا يصح وقفها قال وسبقه إلى ذلك الملك الظاهر بيبس فان أراد طلبة
ذوي العقارات مستندات شهدهم بالملك أو لا انتزعها من أيديهم وتعللوا بها
تعلل به ذلك الظاهر فقام عليه شيخ الإسلام الإمام النووي وأعلم بأن ذلك غاية الجهل
والعناد وأنه لا يحل عند أحد من علماء المسلمين بل من في يده شيء فهو ملكه لا يحل
لأحد الاعتراض عليه ولا يكلف إثباته بيمين ولا زال النووي رحمه الله يشنع على
السلطان ويعظه إلى أن كف عن ذلك فهذا الخبر الذي اتفقت علماء المذاهب على
قبوله فقله والاعتراض بتحقيقه وفصله نقل إجماع العلماء على عدم المطالبة بمسند
علماء اليد الظاهر فيها أنها وضعت تحت أيديهم فقلت فإذا كان ذلك يجب هو الأعلام أن
الأراضي المصرية وشامية أصلا وقف على المسلمين أو لبيت المال ومع ذلك لم يحل
مطالبة أحد يدعي شيئا أنه ملكه مستند بشهادة بناء على احتمال انتقاله إليه بوجوب
تكييف يصح على من قبضها بأنها مملوكة لأهلها أو غيرها عليها بالبرهان كما قد مناه انتقالات
أهلها صادرة لبيت المال وليست مملوكة للزواج لاحتمال موت المالكين بها شيئا بكونها
فان ذلك يورث إلى المطالب أو قافها وإبطال الموارث فيها وتعدى الظلمة على أبواب أيدي
الثالثة للتحقق في المدعى المطالبة بلا مقارض ولا منافعة ووضع العشر والخارج عليها
لا ينافي ملكيتها كما مر به من قول المصنف وغيره بينا أن أرض سواد العراق خراجية وأنها
مملوكة لأهلها واحتمال موت أهلها بلا وارث لا يصلح حجة في إبطال اليد المبنية للملك
فإن مجرد احتمال لم ينشأ عن دليل وملة لا يعارض المحقق الثابت فإن الأصل
بقا الملكية والبدل أقوى دليل عليها خلا نزول الآية ثابتة والالزام أن يقال
مثل ذلك في كل مملوكة بظاهر اليد مع أنه لا يقول به أحد وقد سمعت نقل الإمام
النووي الإجماع على عدم التصرف في أن مذهبهم أن تلك الأراضي في الأصل غير مملوكة
لأهلها بل هي وقف أو ملك لبيت المال فقلت من حيث بالاولى واحتمال كون أهلها
ماتوا بلا وارث بعد الامام الفتوى بعد العقد وبذا ابن حجر المكي بعد النووي
بشيء من السنين وقد سمعت كلامه بالحاصل في الأراضي التي في مصر ومصر ومصر
أن ما علم منها كونه لبيت المال بوجوبه على حكمه ما ذكره الله عن الفقيه وما لم يعلم فهو ملك
لأهلها وبما لا يخفى منه خراج لا جرح لا يخرجه في أصل الموضع فاعتصم به الخرافة
من الحق الذي بعض عليه بالواجب وأما أطال في ذلك لأنه لم أر من تعرض لذلك
بنا بل تبعوا المحقق اكتمال في ذلك والحق الحق أن يتبع ولعل مراد المحقق ومن تبعه الأراضي
التي علم كونها لبيت المال والله أعلم **قوله** وعلى هذا أي على كونها صادرة لبيت المال
قوله من قول بيت المال متعلق بشراوه وهو من نصيبه الامام فقلت على بيت المال وأما
البيع فيصير بيعه بنفسه بخلاف شراؤه فان وصى ايتيم لا يصح شراؤه ماله ايتيم فلهذا

ط فيما وقع انتزاع العقارات من مملوكها لبيت المال

مع

مجلس
فی بیع و سلطان
اراضی بیت المار

المال
بيت
في وقف الاراضي التي
ومراعاة شروط الواقف

اوفاق الملوك
الابرار

مجلس مجمع
من اراقة نقض اوقاف
بيت المال

ان المفتي هو

و اگر چه

و مثلہ عاقلانہ

طالع خراج
المقاسمة

ومن على اهله يارضها لان يضع الخراج عليها مقاسمة او موطقا بخلاف ما اذا قسمها
بين الجيش فانه يضع العشرة على الخراج الموطق موطقا بمصر فاما وكما لعشر
ما اخذ لا فرق فيه بين الرطاب والزروع والكرم والحقل المتصل وغيره فيقسم الجميع على حسب
ما تطبق الارض من النصفين او الثلث او الربع او الخمس وقد تقرر ان خراج المقاسمة على عشرة
لتعلقه بالخارج ولذا يكرر ويكرر الخراج في السنة وانما يفاد في المصروف لكل شيء يؤخذ منه
العشر او نصفه يؤخذ منه خراج المقاسمة ويجري الحكم التي قدرت في العشر وفاقا خلافا
فانما علمت ذلك علمت ما يزوع في بلادنا وما يغرس فاذ غرس رجل في ارضه ذيتونا او كرم او شجارا
يقسم الخراج كما لزوع ولا شيء عليه قبل ان يقطع بخلاف ما اذا غرس في الموطق ولو اخذ بالمطابقة
على دراهم معينة بالترخي يبيح ويحظر وكذا لو وقع على عدد الشجار لان التقدير يجب ان يكون
بقدر الرطاب من اى شجر كان وان تقلد بخر الخراج المقاسمة مفوض لراى الامم وكل من الارزاع
التي لا يفعل في بلادنا فيوض الارض تقسم كما رشحنا ديا ويأخذ ما ذون السلطان منها الثلث
او ربعا ونحوه وبعضها يقطع على دراهم معينة وبعضها بعد شجارها ويأخذ على كل شجرة
قدرا معينا وكل ذلك جائز عند الطائفة والراى على اخذ شيء في مقابلة خراج المقاسمة لمن
يشتقه وانما ان اراد من بلادنا خراجا من غير مقاسمة كما هو مشاهد وتقديره مفوض الى راي
الامم اهـ وياتي تمام الكلام في ذلك في المباحث الا ان من الاراضي مصر وكنم اجرة لا عشر
والخراج والاراضى التي صارت لبيت المال لا المملوكة او الموقوفة فاما ما قد مشاهد فكن في الاجرة
بدل الخراج كما هو رايه **قوله** يتعلق بالمكن من الانتفاع بيان لكونه واجبا في الذمة اى ان يجب
في ذمته بغيره من الانتفاع بالارض لا يبيع الخراج حتى لو تمكن من الزراعة وعطلمها
وجب بخلاف ما لو لم يتمكن كما سيذكره المصنف **قوله** كما وضع الخراج الخراج الوظيف **قوله** على سواد
اى ترى العراق **قوله** يزرع كبرى الحرا ومن ذراع القامة وهو ست قبضات فتح والقبضة
اربعة اصابع **قوله** بالقدان بالتشليل الخ يشرح ويطلق على الدورين بحرث عليه ما في قران وجمعه فورد
وقد جعل في جميع ما اخذته وفدت مصراع والمراة هنا الارض وهو في عرفهم من ثوبان ورومي
وخطاطي وسنحة كما هو رايه عند القلائد **قوله** على الاول المعول الخ اصله في الفقه وقال
ان الثاني يقتضي ان الجريب يختلف فده في البلدان ومقتضاه ان يتخذ الجريب
مع اختلاف المقادير فانه قد يكون عرف بلد فية ما من ذراع وعرف اخرى فية فية فية
قوله يبلغ الماء صفة الجريب فية لما ياتي من ان لا خراج ان غلب الماء على ارضه وانقطع
وهو علم ان المراد الماء الذي تنصبه الارض صالحة للزراعة فصار كقول المكن جريب
صلح للزراعة **قوله** صاعا مقفول وضع وهو القفيل الماشي الذي ورد عن عمر رضي الله عنه
كما في الهداية وغيره وهو ثمانية ارطال اربعة اشباع وهو صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم وشيئا الى
الحجاج فيقال صاع حجاجي لان الحجاج اخبره بعد ما فقه كما فقه عن النبي **قوله** من بواشع اى هو
خبره اعطا الصاع من الشجر او البر كما في النهاية معزيا الى فتاوى قاضي خان والمصنف اى ما
يزوع في تلك الارض كما في الكافي في التلخيص ومثله في البحر وقبي ما اذا عطلمها وانظر ان الامم يخبره
قوله ودورها هو وزن سبعة كما في الزكاة وهو ان يكون وزنه اربعة عشر قيراطا جوهرة **قوله**
الارطبة بالفتح والجو الرطاب وهي القشا والخيار والبطيخ والباذلجان وما جرى مجراه والبقول
غير الرطاب مثل الكركم ثم ثمانية **قوله** متصلة يعني ان رشتها في تلك الشجارات التي للعبث والترف
ان يكون متصلا بعضها ببعض بحيث لا يمكن ان يزرع بينها افادة في شرح المصنف فلو كانت متفرقة
في جوارب الارض دونها من دون فلا شيء فيها كما لا شيء في غرس شجارات غير متصلة **قوله** وقوله
فلا شيء فيها اى في الشجارات متفرقة لا يجب في الارض لانها اذا كانت متفرقة فهي بستان فيجب
بقدر الطائفة على ما ياتي او المراد ان شيء فيها بمقدار ما لا وقوله في غرسه اى ان يقصد
شغل ارضه بها فلو استعمل ارضه بقواته الخلف وما سببه او القصب او الخشب كان فيه
العشر كما قد مشاهد في بستان البدرع وغيره فاما **قوله** تنصعها اى تنصفها فية وبنه عشرة دراهم

فانما شيء هو

لما فيها

لما فيها من الاثمار فان كانت لم تثر بعد ففنيها خراج الزروع خراف الخاشية **قوله** ولما
سواه اى سوى ما ذكر من الاشياء الثابتة الموطقة عليها **قوله** وما ليس فيه توظيف مقصد اى
الماتن فان ظاهره ان الزرع ان البستان فيه توظيف خراجا هو قضية العطف مع انه
ليس كذلك **قوله** يحوطها اى يحيط بها ويحفظها او هو يتشدد الوادى دار عليها يحيط
قال في المصباح حاطه يحوط حوطا رعاه وحوط حوله تحوطا او ارضه تحوطا حتى
جعله محيطا به **قوله** فلو ملتفتة الخ المصباح التفت النبات بعينه بعض اختلط ثم
اعلم ان حاطه ما ذكره من الفرق بين البستان والكرم هو ان ما حاطت شجاراته ملتفتة
فهو كرم وما حاطت متفرقة فهو بستان وقد عرفت ان البحر الى الظاهر ثم في كافر النقص
وهو مقتضاه ان الكرم لا يخضع لشجر العنب مع ان ما في المشرك من عطف النخل على الارض
يفيدانه غيره وفي الاختيار ويجري الجريب في شجاراته ملتفتة لا يمكن ذراعها
قال في المحل يوضع عليه بقدر ما يطبق لانه لم يورد عن عمر رضي الله عنه في بستان بقدر
فكان مقوضا الى الامم وقال ابو يوسف لا يرد على الكرم لان البستان بمعنى الكرم هو ان
فيه دالة وان كان فيه شجارات متفرقة حتى توافقه الارض الا وهو مقاديرها ايضا ان الكرم
يخضع للعنب والبستان غيره بقرينة التحليل او لا واما في الاوقاف كما في كفاية
ومقاديرها ان الخلاف بين محمد وابي يوسف في البستان اذا كانت شجاراته ملتفتة
وان ما في الماتن هو قول محمد وعليه جرى في الماتن وذكر في البدرع مثل ما في الاختيار
قال في جريب الكرم عشرة دراهم واما جريب الارض التي فيها شجارات متفرقة فيجب ان
يكن ذراعها لم يذكر في ظاهر الرواية وروى عن ابو يوسف ان قال اذا كان النخل ملتفتا
جعلت عليه الخراج بقدر ما يطبق ولا ازيد على جريب الكرم عشرة دراهم **قوله** لا يضاف
الى حاطه لقوله فانه الطائفة نصف الخراج فلا يضاف الى جوارب النقص عنه فانه **قوله** فلا يضاف
في خراج المقاسمة ثم كماله لم يوظف في ان الكلام فيه **قوله** فلو كان بستان يقول
فلا يضاف عليه فيه ولا في خراج المقاسمة ولا في الموطق الخ افادة قلنا وقد يجب بان قوله في تصنيف
ان يقيد به يجوز وضع النصف او الربع او الخمس فيصير خراج مقاسمة لانه من يوم ان الخراج روي
غير الموطق فقولنا في خراج مقاسمة اراد به هذا النوع وقوله ولا في الموطق اراد به النوع
الاول فانه **قوله** ولا في الموطق على مقدار ما وظيفه وكذا اذا فحيت بلدة بقدر عمر فاراد الامم
ان يضع على ما يزرع حنطة وديمان وقفا او يهي توظيفه ليس له ذلك عند ابي حنيفة ومثله
المصنف لان عمر رضي الله عنه لم يرد لما اخبر به زيادة الطائفة افادة في البحر عن الكافي قال
وهذا نص صريح في حرمته ما احده انظر على الارض من الزيادة على الموطق ولو سلم ان الارض
التي لبيت المال وصارت مستأجرة اهـ اى كما قد مشاهد عن اختيار خاشية من ان الامم يرفعها
للزراع باحد طريقتين اما باقائه هم مقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج واما باجرائها
لهم بقدر الخراج فقولنا بقدر الخراج يدل على عدم الزيادة قلت لكن المصلحة لان من
الارضى السائمة التي آلت لبيت المال بموجب الكفاية والافاق السطانية وكذا من الارض
شيئا من لان منها ما يؤخذ منه نصف الخراج ومنها الربع ومنها العشر وانظر ان خراج مقاسمة
في اصل الموضوع فيؤخذ بقدره اذا صار بدل اجرة وتعمل ما من الموطق كان على سواد
العراق فقط للموضوع على الاراضي السائمة كان خراج مقاسمة فيبقى المأخوذ قدره ونحوه
انصاع عن الخراج الموطق به خراج مقاسمة **قوله** وان طاقته بقدره لقوله ولا يضاف
ما لم يوظف كما صرح به في قوله وغاية الطائفة نصف الخراج ويشمل خراج المقاسمة كما نص عليه في البحر
وكذا الموطق من عمر رضي الله عنه كما في البحر او من امام بعده كما في قوله وجوز ان عند
الاطائفة اعلم ان قول المصنف وغيره ويتقن ما وظيف ان لم تنطق بغيره فانه انما اطاعة
لا يتقن منه وهو مخالف لما في الرواية من جواز النقصان عند الاطائفة قال في البحر ولو قيل
بوجوبه عند عدم الاطاعة وجوزة عند الاطاعة فكان حنفا وعليه يحل ما في الرواية

فالوارى في الكرم هو

لا يجوز خراج نقد
خراج المقاسم

لا يلزم جميع فروع
أما لم تنطق كلمة
النظام

و حاصل

جملہ آیہ ہائے کان مسموعہ

سماویہ

الحمد لله

لا ص

للارض زرع واضعون ايدهم عليها وهم فيها حراث وكس ونحوه مما يسمى كدرا واولوه من مائها
لا تصح اجادتها لغيرهم اما اذا لم يكن لها ذراع مخصوص صوت بل يتواردا اناس بعد اخرين ويقدرون
ما عابها من خراج المقاسر فلا يجوز لها الملك بل لكن الواقع في زماننا ان المستاجر يستاجر
لاجل اخذ خراجها لا لزراعة ويسمى ذلك لزمانا وهو غير صحيح كما افق به الخبر المثل في كتاب
الوقف وكذا في سائر الاجادة في عدة مواضع فراجع قوله وانما من اقطع له في زمن سلطان
اخر كذا في عبادته انظر ان قوله انما من اقطع له في زمن سلطان لا يوافق قوله في زمن سلطان
اي هل تصير الارض لا ولاد المقطع له عملا وقوله سلطان ولا ولاد فانه بمعنى ان مات عن
اولاد فلا ولاد من بعده فهو تعليل معنى قوله ومقتضى قوله انما من اقطع له في زمن سلطان
ولا ولاد لسلطان التعليل المذكور بكون سلطان المعلق قال في الاشياء من كتاب كونه
يصح تعليل التفرقة في انما من اقطع له في زمن سلطان والا ما دونه بجامع الولاية فلو مات
المعلق بطل التفرقة فاذا كان القاضي ان مات فلا ان اوقفه وتنفقته كذا في قوله في كتاب
وقد ذكره في انفع الوسائل في حقها وهو فقه حسن اه اقول قوله في فصل كيفية التفرقة
في التنفيل انما يعرف كل قتال في ملك سنة ما لم يرجع هو ان مات الوالي او دخل مالم ينفذ الشئ وقته
هذا ان التعليل لا يبطل بكون المعلق فان قوله من قتال فلا يخلو في تعليل استحقاق السلب على التفرقة
لكن قد متا هناك عن شرح كبري خلافة وهو انه سيطر التنفيل بعزل الامير وكذا يمتنع انما
غيره من جهة الخليفة لامن جهة العسكر ولو اقطع سلطان ارضا مواتا اي من اراضي بيت المال
حيث كان المقطع لمن اجل الاستحقاق في ملك وقبضها كما قد متا من غير بيت المال والاربا وقطاعه
اذ لم ياحبها على قوله في حقيقته من سنة اقطع اذ تفرقت الاجزاء ولا يختص بكون الميراث مستحقا
بيت المال بل لو كان في ملك ما احياه ثم اقطعها السلطان اي باحيا او شرا من بيت المال
ثم اقطعها لم ينعى وبها لا قوله جاز وقبضها وكذا ابيع ونحوه لانه ملكها حقيقة في الاصل
اي ارضه الطريق وارضه ترصد من باب قتل قعدت له على الطريق وقعدت فلا يرضه جعفر وبها
وكسره بالترصد ايضا اي بطريق الارض في باب ولا تضطار وركبك بالترصد اي مرا حرك فلا ينعى
عليه شئ من تعال ك ولا تفرقة من سائر ماله ارضه ترصد من سائر ماله ارضه ترصد من سائر ماله
على المساجد والمدارس ونحوها من بيت المال كما افروا والارز والموزان ونحوها من بيت المال
ارضه قائم على طريق حاجتها بغيرها وانما لم يكن وقفا حقيقة لعدم ملك سلطان له بل هو يعين
شئ من بيت المال على بعض مستحقه فلا يجوز لمن بعده ان يغيره ويبيع له كما قد متا في ذلك مستحفا
بصحة اجارة المقطوع تقدم انما في عبادته اقطاعه من قاسر واوله سلطان اعلم

فصل في اجابة هذا هو المذهب الذي عليه في الاجابة من الخراج وقوله الاول لقوله لو جرد وان
اسموا خلافا لجزية اولاه الحقيقة اذ هو المتبادر وعند الاطلاق ولا يطلق على الجزية اطلاق
اي فيقال خراج الراس وبها اماره الجواز وبنت على فعلته لانه على السهية التي هي الاطلاق
عند الاطلاق وتسمى جازية من جلوسه عن البلد جلا به الفقه والمذخر جازية واجلية مثل الجازية
الجماعة ومنه قيل ان الامنة الذين جلاهم عن جزيرة العرب جازية من جلاهم عن جزيرة العرب جازية
الجزية التي اخذت منهم ثم استعملت في كل جزية توضع وان لم يكن صاحبها اجلي عن وطنه
فقل استعمل فلان على الجازية والجمع الجواز مقتضاه فاطلاقها على الجزية مجازية فيكون قوله لا
جزية عن التفرقة اي قضت وقعدت على ما قبلها سقط عنه التفرقة لانها وجبت عقوبة على كونه
كافة اسهارة قال في الفقه وهذا سبب جزية وهي اجزاء واحد وهو يقال على ثواب الطاعة وعقوبة المعصية
ثم واجمع جزية وفي لغة جزية سبب جزية لا يقدر ولا يغيره اي لا يكون له تفرقة من سائر ماله بل كل
ما يقع الفسخ عليه يتعين ولا يقدر بزيادة والنقص في ماله كما صرح عليه الصلاة والسلام في الخبر ان
وهم قوم نفسا ولا يقرب ليعن على الفسخ في العام وصالح عمر رضي الله عنه نصا في معنى ثواب
على ان يوفد سوا كل واحد منهم تسع مائة مائة من المال الواجب فلزم ذلك وتقدم
تفصيله في الزكاة فيه ثم وما وضع بعد ما قهر والى هذا الوجه والتقدير لا يشرط فيه رضاءهم

سلطان التعليل بكون
المعلق

في صحة تعليل التفرقة
في اقطاع

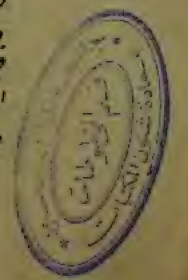
في اجابة

استعمال

كافة الفقه في حق فقير معتقل ظاهر وان فقدت على العمل له في حق الفقه فقط لقوله في
وفقه غير معتقل وليس كذلك بل هو شرط في حق الكل ولذا قال في البشارة وغيره لا يلزم من
منهم وان كان مقلطا في البشارة وكذا لو فرض نصف سنة كما في شرح الزاوي فلو حذف الفقه
لكان اوله بحر اي لو حذف من قوله الا انما فيمن لا يوضع عليه الجزية وفقيه معتقل بان يقول
وغيره معتقل ليس على الفقير وغيره لامن قوله بانما على فقير معتقل كما صرح في البشارة فاعترض بان
له اقتصار على قوله ومعتقل لما افادته اشارة على الفقه في حق الفقه ليف وقد قال به
قاتل الاحتمال الا انما في العمل به من الكتاب والاداء القدرة عليه حتى لو لم يعمل مع قدر
وجبت كونه عطل الارض في حق الفقه وقال في قيد الاحتمال لانه لو كان مريضا في نصف سنة فاستعمل
لا يجب عليه شئ اه وبه يظهر ان التقيد بالمعتقل هنا واقع في قوله وان قوله الا انما في قوله
ومن واعني فقير عليه فمعتقل بغيره من التقيد هنا وانما عطف الفقير والاعمى على ان من عطل
خاص على عام لان الاداء بالزمن المعاصر فلو اقتصار عليه لا غنا عن شمول الفقير وغيره وقد
يقال ان غير المعتقل عام لانه يشمل ما اذا كان سالما الا ان لا ينعى له لانه لا ينعى له
على كسبه بغيره وعدم كونه حرفة كسبه منها ولا في هذا فتكون القدرة على العمل طرا
في الفقير فقط اذ لا شك ان غير الفقير فوضع عليه اذ كان صحيحا غير زمن وان لم يكن
معتقلا بهذا المعنى المذكور فيستعين بما ذكرنا يستدرك على عبارات المتكلمين
في القهستان ما يؤوله حيث قال وفيه بشارة ان الفقير يؤوله في بيعه بسبب يده
في كل يوم فلو فسخ على قوته وقوت عياله ففقدت منه والافلا والى ان غير من لا ياحبها
الى كسبه للنفقة في الحال قوله وبه التمسك في الاشياء الى قوله في كل سنة وهم وقوله
في كل شهر وريمان وقوله في كل شهر اربعة وفي القهستان عن المحيط انها يجب في اوله عده تمام
لانها جزا القتل وبعد الامنة بسبب الاصل فوجب خلفه في الحال الا انما يطلب اداء
الكل عده في اخر الحول تخفيفا واداء اقسط شهرين عند اداء يوسف في اخرها وقسط
شهر عند مجيء في اخره اه ومثله في التاخر خايفه فافادته تبعا للمهادنة قوله في كل شهر
انها يجب في اوله العام وجوبا موسعا كالصلاة وانما يجب الاداء في اخره او في اخر كل شهر
او شهر فتمسك به والتخفيف عليه قوله واعتبر ابو جعفر العرفي حيث قال ينظر الى عادة كل بلد
في ذلك الاتري ان صاحب محرم من القابيل يعد من المكرمين وفي البصرة وبعد اداء
لا بعد مكتملة وذكره عن ابن تيمية رحمه الله في كتابه في حقه في الولا والجزية ايضا
قال في الدرا المنتقى والصحاح في معرفة بولادهم كما في الدرر المنيرة في الاختيار
ذكره القهستان واعترف في المصنف تبعا للبرهان الذي يتحد به في قوله في ظاهر الرواية ولا يخفى
ان الاول اي اعتبار العرف اقرب لراي صاحب المذهب واقره في الشرح بطلان ما في شرح
الجمع وغيره ويبقى تفويضه للامام اي كما يوراي الامام وفي الشرح خايفه انما الاصل
تفويضه لراي المبتلى كما في في المأثور الكثير وفي غسيل النجاسة وغير ذلك قوله وفيه وجوب
بذه الصفات في اخر السنة الخ قال في البحر وينبغي اعتبار اداء اولها لانه وقت الوجوب
اه ووجه في القهستان اعتبار وجودها في اخرها لانه وقت وجوب الاداء ومن ثم قالوا
لو كان في اكثر السنة غلبا اخذ منه جزية الاغنيا او فقيرا اخذت منه جزية الفقرا ولو
اعتبر الاول لوجب اذ كان في اولها غنيا فقيرا في اكثرها ان يجب جزية الاغنيا
وليس كذلك نعم انما كما اكل اه واعترضه محققين بان ما اوردوه على اعتبار الاول
مشرك بالانزام اذ هو اورد ايضا على اعتبار الاخر لا تخفف فيه وجوب جزية الاغنيا اذ
كان غنيا في اخرها فقيرا في اكثرها اذ اكل اه وتطقت وحاصله انما اذا كان المعقور الموصف الموجود
في اكثر السنة فافرق بين كونه في اولها او اخرها وعلى هذه فمنا اعتبر اخرها اذ كان ذلك
الموصف موجودا في اكثرها وعلى هذا فلا اعتبار بخصوص الاول او الاخر لكن سبب المصو

ولا اعرف
تفسير المعقور

ان المعتد في الالبية وعندها وقت كوضع بخلاف الفقير اذا اصابه الوضع حيث توضع عليه
وقام صلبه على وجه يحض على التوفيق بينه وبين اعتباره اكثر السنة ان من كان مناهلها وقت
الوضع وصنع عليه وذلك بان يكون حرا مكلفا والا لم توضع عليه وان صار اهلا بعد
كما ساجد ومن كان اهلا وقت الوضع لكن قام به عذر لم توضع عليه الا اذا زال العذر
بعد كماله الفقير اذا اصابه العذر اذ اصبح كمن بشرط ان يبقى من السنة اكثر من عشرين
صبيحة اول السنة لتعرف الاهل من غيره وبعد تحقق الالبية لا يعتد بها في حق
تغير الوصف بل يعتد بها في حقها اذ كان في موضعها في اولها فان وضع بعده في كراهة
رجحة والا فلا وكذا لو كان فقيرا غير معتدل ثم صار فقيرا معتدلا او معتدلا او
معتدلا في اكثر من سنة على ما في الاصل والحيثية ويجوز ان الفقير لو اصابه سنة اخرى
انقضت منه احدى ايام السنة او اكثر من سنة على ما في اكثر من سنة على ما في اكثر من سنة
في اخرها اعتد بها وجد في اكثر من سنة على ما في اكثر من سنة على ما في اكثر من سنة
من كان غنيا في اولها شهرين مثلاً فكل شهر من ذلك الشهر في السنة الاولى في القسمة
الحظ بقطر الساق في جزئية السنة اذا صار شيخا كبيرا او فقيرا او مريضا نصف
سنة او اكثر اهـ وقت رآه ان ما نقص عن نصف سنة لا يجعل عذرا ولا في اكثر من
في الفقه انما يوجب على المعتدل اذا كان في حيض في اكثر من سنة والا فلا جزية عليه لان السنة
لا يخلو عن قليل من وقت فلا يجعل القليل منه عذرا وهو ما نقص عن نصف العام
ايضا ما قلناه في غير هذا المجلد والتمسك اعلم قوله وتوضع على كتابه ولو عجز
ففي الكتاب من يعتقد دينه سماويا او مفعلا بكتاب كاليهود والنصارى قوله السنة
فان قيل يدخل فيهم فرقة من اليهود وتخالق اليهود في اكثر الاحكام ومنهم من يرى الذي
وضع الجمل وعنده مقتضى قوله والاربعين شعبة على خلاف القياس الى اربعة عشر
السنة والتمسك بانها راس السنة ويقع اليها الثانية بعد النون وهي ناحية بالروم كما
في المصباح قوله تؤخذ منهم عنه خلافا لما في سنة على انهم من النصارى او من اليهود
فهم من أهل الكتاب عندنا وعندهم يعيدون النواكب فليسوا من الكتابيين بل
كعبدة الاوثان كما في الفقه والتمسك في قوله اقول ظاهر كلامهم ان الصائبة من العرب
اذ لو كانوا من العرب لما كان اختلاف ما علمت ان اليهودي يؤخذ منه الجزية ولو لم يكن
اهـ فالتسوية في ما انشأه سبحانه عن البداية من عتدها تؤخذ منهم الجزية اذ كانوا
من العرب لاشتم كعبدة الاوثان اهـ قوله ويجوز ان يكون من عتدها في قوله وتوضع
سبح بنفسي اني في الفقه بلدة في البحر اهـ وفي المصباح وقد اطلقت على ناحية بلاد
البحرين وعلى جميع التاكم وهو المراد بالحدوث اهـ وقد اختلفوا في الجزية على لفظ التسمية
موضع بين البصرة ودمشق وهو من بلاد نجد قوله وتوضع على الوثني ما كان مستقرا
في صايط ولا يفتن له والصنم ما كان على صورة الانسان والصلب ما لا تشبه
ولا صورة ولكنه يعبد من غير اسم اهـ قوله في البحر فكل من قبل الوثنية حاله جنة معجب
او حرا او قسرة او جوبير يفتن والجمع اوثان وكان في العرب تنصبتا وتعيبتا اهـ وفي المصباح
الوثني الصنم سواء كان من خشب او حجر او غيره اهـ والعجمي خلاف اليهودي قوله في البحر فكل من قبل
الوثني الصنم سواء كان من خشب او حجر او غيره اهـ والعجمي خلاف اليهودي قوله في البحر فكل من قبل
في الكفر فكل من اتبعه في حكمه فكل من اتبعه في حكمه في المعنى ان كان له اتباع
ولا في غيره خاصة في قوله لان المعجزة في حقه اظهر له القرآن نزول بلغته فكل من كفرهم
والحالة هذه اغلظ من كفر العجمي ففتح واودع في النيران اهـ ايشمل ما اذا كان كتابيا اهـ
فيما لف ما من انما توضع عليه قلت والجواب انه وان شمله لكنه خص بقوله من الذين
او تراكتا به اهـ في رايته في الشرطية قوله فلا يقبل منها اي من الوثني والتمسك في قوله
وان لم يسلم اقل بالسيوف وفي الدر المنثور عن البرجندي ان نسبة القول الى السيف مسبوحة



قوله ولو غلب

قوله ولو غلبنا عليه فبفسادهم وصبيبا منهم فبني لان ابا بكر رضي الله عنه سترق ساء بن حنيفة
وصبيبا منهم لما اوتوا قسمة بين الغنائم بوايه قال في الفقه الا ان ذراوى المدين وساء بن حنيفة
على الاسلام بعد الاستيلاء على بلادهم بوايه قال في الفقه الا ان ذراوى المدين وساء بن حنيفة
ان ذراوى المدين تبع لهم في حنيفة بوايه قال في الفقه الا ان ذراوى المدين وساء بن حنيفة
في لواءه ذراوى المدين بوايه قال في الفقه الا ان ذراوى المدين وساء بن حنيفة
ويقتل لانهم باطنية يعتقدون في باطن خلاف ذلك فيقتل ولا تؤخذ منه الجزية اهـ وساء بن حنيفة
في ما لم يرد ان هذا التفصيل هو المفتي به في القسمة ولا توضع على المستضعف ولا يسترق وان
كان كافر المكن يباح قتله اذا اظهر بدعته ولم يرجع عن ذلك وتقبل قوله وقال بعضهم لا تقبل الا الجزية
والشعبة والقراطة والزنادقة من الفلاسفة وقال بعضهم لا تقبل الا الجزية من المستضعف قيل لا تقبل الا الجزية
تقبل وان تاب بعد ما لا تقبل كما يوجب قول ابن حنيفة كما في التسمية على ما في الدر المنثور
واعتمد لا يوجب صلبا للشوكة وقوله وصبيبا منهم فبني لان ابا بكر رضي الله عنه سترق ساء بن حنيفة
سواءهم كما تقرر من رجاءهم ارجو به الصلح كذلك في غير حنيفة وقوله وان ام ولو صدرت استبد
جارتها ولقد ملكه ما كان الولد يتبع امه في الحرمة والتبعية والاستيلاء تنسب على قوله في الدر المنثور
سقط من نسخ الهداية لفظ ابن ربيعة القسمة على كل واحد من الامم ولا ينبغي فان من المعلوم ان الجزية
على ان لا يملك فيكف بام الولد وانما المراد ابن ام الولد وقوله في غير حنيفة تقدم كلامه عليه قوله لا
يقبل الا الجزية الاصل ان الجزية لا تقبل الا من لا يملك فيكف بام الولد وقوله في غير حنيفة تقدم كلامه عليه قوله لا
فيجب الجزية كما في الاختار وغيره ومقتضى قوله وجزم المحدث اني لو جزمها اي اذا قد غلب على كل
حيث في قوله ولا على الرعيان الذين لا يملكوا الطول انما يجوز على انهم اذا كانوا لا يقدرون
على العمل ما اذا كانوا لا يقدرون على العمل بجزية لان القدرة فيهم موجودة كغير الذين يتبعوا فصار
كاعتقال ارض الخراج اهـ وفي جزم في الاختار ايضا كما في التسمية على ما في التسمية في ناحية طاه
الرواية حيث قال في قوله من الرعيان والقياسين في ظاهر الرواية وعن محمد انها لا تؤخذ اهـ
قوله ونقل ابن كمال ان القياس فيه نظر لانه قال في شرح قوله ولا على رايه لا يملك ما الرعيان
واصحابه كصومع الذين يملكوا الطول انما يجوز على انهم اذا كانوا لا يقدرون
يقدر وفيه على العمل وهو قوله الى يوسف قال عمرو بن العباس في قوله لا يملك ما الرعيان
ابن حنيفة كذا في شرح القدر وفيه لا قطع اهـ وفيه علم ان هذا الخطا على ان هذا المصنف من محمد
تقديمه انما هو قول ابن حنيفة ولا تفيد ان مقابلة هذا الاستحسان الذي يقدم على القياس وهو كونه
هو القياس انما هو ظاهره على دار الحرب لانا ان نقل الرعيان الخطا اخطا بخلاف غير الخطا وقد مر ان من
لا يقبل لا توضع الجزية عليه وفيه القياس هو مفهوم ما جرى عليه اصحابه المتون فيكون هو المذهب وما مر
عن الخطا فيمكن حمله عليه فلا يلزم ان يكون المصنف على خلاف الرواية فان قوله لم توضع عليه لانه
وقته لو جوب اول سنة عند وضع الامام الجديد الوضع عند راس كل سنة الخبز او لم يبلوغ القسمة
وعتق العبد وغيره ما اذا احلهم وعتق العبد بعد الوضع فقد مضى وقت الجوب فلم يكونا اهـ والجواب
والواحيته بخلاف الفقير انما يعتد انما اصابه العذر فيكون عليه ما قلناه ان سقوطها بعذر لان
الفقير اهل الوضع الجزية كما في الاختار اي يكون حرا مكلفا كمنه بعد وبالفقير فانه لا يخذل منه كمن
ان بقي من الحول كمنه على ما مر من قوله لا يملك ما الرعيان الخطا اخطا بخلاف غير الخطا وقد مر ان من
يخذل الرجل في الدين يخذل في الحاد اذ اطلع قوله انما هي حقيرة له ولا يملكها دعوة الامم بغيرها
وهو ان يسكن بين المسلمين فيرى محاسن الاسلام فيسلم مع دفعه في الحال ثم ساء بن حنيفة
اسها لهم اي تأخيرها بجزية لكاستعدادها الى الايمان اي لاجل دعائها اليه بخلاف ما ذهبوا اليه
فيها او لاي فامها كمنه للاستعداد الى الايمان بجزية او لانه لا يملكها بغيرها بغيرها
تدعوهم الى الاسلام كما علمت فيحصل المقصود بما قتال فيكون اوله هذا ظاهره في تغير كلامه وقد مر ان ابو
يوسف كتب بالخراج لانه لا يجوز ترك واحد بلا جزية فخطا ان المراد ما قرناه وقوله في قوله لا يملك ما الرعيان
المراد سوق الدليل النقلي بينا ان المصلحة معتد بها في غير هذا الحكم من اصله قوله ونصارى يخرجان بلدة

الشيخ اذا اخذ قبل
التوبة يقبل ولا تأخذ
منه الجزية

كسائرهم

فان الامام

من بلاد همدان من اليمن مصباح وفي الفتوى دوى ابو داود وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال
صالح رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل بخران على ابي حنيفة النصف في نصف النصف في رجب ثم
خرج عليه على كونه عتقة على المكفر ثم لو بعد تمام السنة يحبس ان يحل بعدية على المقدرة للتمام ثم لو لم
يحل لتمام مدة فالسقوط بانكرا وقبل الاسلام بالاسلام اه قلت لكن تحقق التكرار بدخول السنة الثانية
ففيه خلاف كما تجرد في سنة اوله فقد ادى خراجها بعد الوجوب قال في الولاء ليه وفيه على قول من قال
يجوز الجزة في اول الحول كما فصل عليه في الجاهل الصغير وعليا الفتوى قوله والموت اى ولو عند تمام السنة
في قوله جميعا كما في الفسخ قوله وانكر اى بدخول السنة الثانية ولا يتوقف على مضيتها في الاصل كما بان
قريبا وسقوطها بانكر قوله الامام وعندنا لا تسقط كما في الفسخ قوله وبالعقوبة الزمانية اى لو
حدث شي من ذلك وقدر بقوله لم يوجب في ذلك كافي في الولاء الجاهل والجاهل اى لو بقى عليه من قبل
الاشهر وكذا لو كان لم يرفع شي لكن قد متنا عن القهستاني عن المحيط تفصيل سقوط الباقي بما اذا امت
به الا عند نصف سنة فاكثر ومثله ما ذكره في اول الفصل عن الهداية فانه يرد في التنازع في حال المشتري
قال ابو يوسف اى غني واصبا به زمانه هو مرسا اخذت منه الجزية قال الامام الحاكم ابو الفتح عليه السلام في رواية
يشترط للاخذ اليه الوجوب في اول الحول وعلى رواية الاصل شرطها من اوله الى اخره اه لمختصا قلت وحاصله ان
على رواية المشتري يشترط وجود الالبية في اوله فقط فلا يضر زوالها بعده وعلى رواية الاصل يشترط عدم
زوالها وهو ما يقتضيه المصنف وليس الماد عدم الزوال اصل بل الماد ان لا يستمر العذر ونصف سنة فاكثر
فلا ينافي ما مر فتدبر **قوله** لا يستطیع العمل راجع لقوله فبقية ما بعده **قوله** وانما صرح في قوله لا يرد من معنى
الثانية ليتحقق الاجتماع **قوله** بعكس خراج الارض فان وجوبه باخر الحول لان به يتحقق الاشفاق
قوله ويسقط الخراج اى خراج الارض **قوله** وقيل لا جرم في الملتقى **قوله** اقره في الشهر ايضا **قوله** وعراه
في الثانية حيث قال فان اجتمع الخراج فلم يؤد سنين عند اى حقيقته يؤخذ خراج هذه السنة الاولى
ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنه من قال لا يسقط الخراج بالاجماع بخلاف الجزية واما اذا خراج
عن الزراعة فان لم يعجز بوجوبه خراج عند الكل اه قلت وقد تركوا المصنف والشم في القيد وهو العجز
عن الزراعة اى في السنة الاولى وعلى هذا فلا محل لتكرار الخراج بل لا يلزم الا بالتمكن من الزراعة فاذا لم يتمكن
لا يقال انه سقط ويظهر ان الخلاف المذكور لفطن بحمل القول الاول على ما اذا انجز والى على ما اذا
لم يعجز اذ لا يتأتى الوجوب مع العجز كما مر في الباب السابق ولذا قال في قوله لم يعجز يؤخذ بالخراج عند الكل
وعلى هذا فلم يبق في المسئلة قوله ان كنه خلاف الظاهر من كلامه فان الخلاف متكى في كثير من الكتب وقد
علمت ان لا يتأتى الخلاف مع العجز فالظن ان الخلاف عند عدمه وعليه فالمسائل سقطت هذا القيد
ولذا ذكر في الحاشية في المسئلة في باب العشر بدونه ولم يذكر ايضا القول الثاني فاقصصني كلامه اعتماده
قول الاسلام انه لا يؤخذ بخراج السنة الاولى لكن في الهندية عن المحيط ذكر صمد واهلهم عن ابي حنيفة
روايتهن والصحيح ان يؤخذ به وجزم به في الملتقى كما قدمناه وبه ظهر ان كلاما من القولين مردود
عن صاحب المذهب والمصنف تصححه عدم المسقط فكان هو المصنف ولا جرم به في سائر الملتقى
وقد ذكر في الفتاوى الفرق بينه وبين الجزية بان الخراج في حالة البقا مؤنة من غير التقاشد الى معنى العقوبة
والجزية في سلم ارض خراجية لزمه خراجا فكلما ان لا يندخل خلاف الجزية فانها حقوقية ابتدائيا
والعقوبات تتدخّل اخل اه وبه اندفع ما في البحر **قوله** وفيها الخ اى في الحاشية وحمل ذكره في المسئلة الباب
السابق وقد ذكرنا في باب العشر وقد قلنا الكلام عليه **قوله** في الاصل اى من الروايات لان قبولها من القائلين
بغير قاعد يكون يرادوى اسفل ويدل القابض على بغيره **قوله** او يقول الجاهل في الهداية ايضا لكن لم يرد
به كما فعله كنه بل قال في رواية ياخذ بتبليبه ويهزه **قوله** او يقول اعط الجزية يا ذمي اى ومقاده عدم
اعتماده وفي غاية البيان التلبيب بالفتح ما على موضع اللب من الشائب واللب موضع القلادة من
الصدور **قوله** يا عدوا كذا في غاية البيان والى في الهداية والفتوى والتبيين يا ذمي **قوله** ويصفقه في
حنقه الصفع ان يسط الرجل كفه فيقرب بهما فتفانسان او برة فاذا قبض كفه ثم ضرب فيلسن

بواسط المعامل
تقدير معاذ اى يستطاع
رد فالسقوط متنازع
الامام لا عنه بخلاف كوافع
في المتن ٩٥

بل يقال خذ بجمع مصباح وما ذكره من الصفع نقل في لتا ترخا فيه ونقله ايضا في انه من نسخ الخطاوى
وقد حكاه بعضهم بقيل قوله لا يا ذمي فمصاد ما منع من قول يا عدوا لم على ومن اخذ بالتبليص كنه الصفع
اذلا شك بان يؤيد به رواية بعض المحققين من كنه فعنة ذلك بان لا اصل له في السنة ولا فعله
احد من الخلفاء الراشدين **قوله** رواه القائل ان اذاه به مقتضاه به انه يعذر لا بكتاب الا انه خروا قره
المصر لكن نظر فيه انه قلته لعل وجهه ما مر في يا ذمي من انه هو الذي الحق كنه بنفسي قبل قوله
القائل اذاه كنه في التعريف قلت لكن ذكرنا الفرق هناك فانه قوله لا يجوز ان يحدث بغيره
وكنه لادان وقاعله لكانه ومفعوله بيعة كما يقتضيه قوله كنه ولا صلتها وفي نسخة ولا يحدث لادان
اهل الذمة اه ومن الاحداث نقلها الى غير موضعها كما في البحر وغيره ما **قوله** بغيره كنه معبد
النصارى واليهود وكنه كنهية الا انه غلب البيعة على معبد النصارى والكنيسة
على اليهود ومنه شاة وفيه انه غير وغيره اهل مصر يطلقون الكنيسة على معبد يمينه ويخصون اسم
الدير بمعبد النصارى قات وكذا اهل الشام يسمونهم والاصومقبة بيت يمين براس طول
ليعبد فيه بالانقطاع عن ان سحر **قوله** ولا مشقة غناه المصروف الى الخلافة في قوله ما حكاه
جواب الفتاوى ثم قال في الاول ومن ثم عولنا عليه في المختصر **قوله** ولو لم يرد في المختصر نقل
تفصيله في الفتح عن شرح شمس لا يراى كنهية في الاجازات ثم قال في الاختار وفيه اوجهانية
ان الصحيح من الذهب الذي عليه المحققون لان قال فقد علم انه لا يحل الا فتاة بالاحداث في القى
لا حد من اهل زماننا بعد ما ذكرنا من التصحيح والاختيار للفتوى واخذ عامة المشايخ ولا يلتفت
الى فتوى من اقبل بما يخالف به ولا يحل القائل به ولا الاخذ بفتواه وفيه عليه في الفتوى ومنع لان
ذلك منه بغير اتفاق هو النفس وهو حرام لانه ليس له قوة الترخيص لو كان الكلام مطلقا
فكيف مع وجود النقل بالترجيح والفتوى فتية لذلك والعدا لموفق في قوله في الشهر والخلاف
في غير جزيرة العرب اما من فيمنعون من قرأها ايضا لخبر لا يجتمع ديان في جزيرة العرب اه قلت
الكلام في الاحداث مع ان ارض العرب بالقرية كنهية ولو قدرة فضا عترة احدها انما لا يكون
من السكنى بها الحديث المذكور كما يات وقد بسط في الفتوى شرح السيد ابيهم وقد مر بخبره في العرب
اول الباب المار تبين في الفتح قبل ان يصاد ثلثة مأمورة المسلمين كنهية في البصرة ويعذر دونه
ولا يجوز فيه احداث ذلك اجماعا وما فتح المسلمون عنوة فهو كذلك وما فتحه مسلما فانه وقع
على ان ارضهم جزء الاحداث والا فلا اه اذا شرطوا الاحداث اه لمختصا وعليه فتدبر ولا يجوز
ان يحدثوا مقيد باذا لم يقع الصلح على ان ارضهم اولى الاحداث لكن ظاهر الرواية ان ارضنا
فيه كما في البحر وانتهت قلت لكن اذا صاد بهم على الاحداث ان ارضا مصر المسلمين
بعد فانه متفقون من الاحداث بعد ذلك كنه لو حوله المسلمون من ذلك مصر الا انه امير
قلم الاحداث ايضا فلو وجع المسلمون اليه لم يرد موا احداث قبل غوده بهم كما في شرح كبير
وكذا قوله وما فتح عنوة فهو كذلك ليس على اطلاقه ايضا بل هو فيها قسم بين الغنائم او ما رصف
للمسلمين فقد صرح في شرحه كنه بانه لو حله على ارضهم وجعلهم في ارضهم لا يمتنعون من احداث كنهية
لان المنع محتق با مصداق المسلمين التي تقام فيها الجمع والحدود فلو صادت مصر المسلمين مشعوا
من الاحداث ولا يرد كنه كنهية القديرة ايضا كما في قسمها بين الغنائم لكن لا يرد كنهية
مسكن لهم لانها مملوكة لهم بخلاف ما علم عليه بحمل الظاهر عليه فانه يرد كنهية القديرة ويمنعهم
من الاحداث بعد ما صادت من امصار المسلمين اه لمختصا **قوله** لو كانت لهم كنهية في
مصر فادعوا انا صلحنا بهم على ارضهم وفي المسلمين بل فتحت عنوة وارادوا منعهم من الصلوة
فيها وجه الحال لظول العهد سال الامام الفقهاء واصحاب الاخبار فان وجدوا العمل به كان
لم يجز او اختلقت الاما رجعلها ارض صلح وجعل القول فيها اهلا لانهما في ارضهم وهم
مستكون بالاصل وتامة في شرح كنه **قوله** ويعدا منهم في ارضهم في القديرة التي صلحنا بهم على
ابقائها قبل الظهور عليهم قال في الهداية ان الالبية لا يتبع دائما ولما اقرهم الاسلام فقلد
عهد ابيهم الا عادة الاما انهم لا يكونون من نقلها لانه احداث في الحقيقة اه **قوله** وشاة

مطالع كنهية
في حكا كنهية

مطالع كنهية
في حكا كنهية

مطالع كنهية
في حكا كنهية

مطالع كنهية
في حكا كنهية

[illegible]

٧ خالف فيه اجماع المسلمين

في تبيين الامور
في المايس

[illegible]

ان يكون لهم في المصحة
خاصة يكتفون بها ولهم
منفعة كما كتبنا في
كتابهم بغير وجه

منه كنفه المولى

فقد علم عند التعلی فی البنا
على المسكين

بلغ

فما فيه
على المسألة

للأدلة

فيا يفتنني
وما لا يفتنني

ليطلع من

الحق في ذلك وهو ان لا يخلو بالامر لان قصده لا يستحق منافاة تصديق قوله فهو ككفر العناد اي ككفر من
صدق بقلبه وامتنع عن الاقرار بالشهادتين عنادا ومخالفة فانه اعادة عدم التصديق وان قلنا ان
الافراد ليسوا ككفارهم ولا ككفر لغة السيرة ومنه سمي الغلام كافرا لانه ستر البذر في الارض ومنه كعب
الشمس وهو موجود في المعنى الشرعي لانه ستر ما وجب ظاهرا وهو ككذبهم بغير الله تعالى ومنه ككفر
بالنبي يوجب عدم التصديق الذي مرى عدم المانة عان بالقبول لما علم بحجبه الله عنه ومنه ككفر
اي على ضرورة لا يتوقف على نظر واستدلال وليس له ان يتفكر بانه كاذب في ذلك لان مجرد نسبة الكفر
اليه صير له عليه وسلم كفو وظاهر كلامه تخصيص الكفر بجحد الضروري فقط مع ان الشرع عندنا مشهور
على وجه القطع وان لم يكن ضروريا بل قد يكون مستحكما من قول او فعل كما مر ولذا ذكر
في المسيرة ان ما ينبغي الاستسلام او وجوب التكذيب فهو كفاي في الاستسلام كل ما قد مره على الحنفية
اي مما يدل على الاستخفاف وما ذكره قبله من قتل نبي اذا استخفاف فيه ظاهرا وما وجب التكذيب بحد
ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ادعاه ضرورة وامامه لم يبلغ حد الضرورة كما استحقاق بشتا لادن كرسى
مع ائمة اجماع المسلمين فظاهر كلام الحنفية الكفار لاجل هذه فانه لم يشترط سوى القطع في اثبات
ويجب حمله على ما اذا علم المتكبر بنبوته قطعا لان مشاطة التكفير هو التكذيب لا الاستخفاف عند ذلك
يكون اما اذا لم يعلم خلافا ان يذكر اهل العلم ذلك فيلزم انه موافق لما قدمناه عنه من انه يكفر
باعتباره اجمع عليه بعد العلم به ومثله ما في نور العيون من شرح القعدة اطلق بعضهم ان مخالفة
الاجماع يكفر والحق ان المسائل الاجماعية تارة يصح بها التواتر عن صاحب الشرع كوجوب التكذيب قد
لا يصحها فالاول يكفر بخاخذة لاجل التواتر لا لخالفته لاجماع اهل العلم نقل في نور العيون عن رساله
الفاضل الشهيد حرم جلي من غطاء علماء السلطان سليم بن بايزيد خان ما نصه اذا لم تكن الاية او
الخبر متواترا قطعي الا لانه اوله يمكن الخبر متواترا وكان قطعيا لكن فيه شبهة اوله يمكن الاجماع اجماع
الجميع او كان ولم يكن اجماع الصلابة او كان ولم يكن اجماع الصلابة وكان اجماع جميع الصلابة
ولم يكن قطعيا بان لم يثبت بطريق التواتر او كان قطعيا كان اجماعا عاكسا في كل من هذه الصور
لا يكون صحيحا كذا في نظر فاسين نظر في كتب الاصول فاحفظ هذا الاصل فانه ينبغي ان يستخرج
فروعه حتى تعرف منه معنى ما قيل انه يلزم الكفر في موضع كذا او لا يلزم في موضع آخر اهـ تنبيه
في ابيهم والاصل ان من اعتقد اهرام خلا لافان كذا حراما لغيره كمال الغير لا يفرق وان كان
لغيره فان كان ذلك قطعيا كره والافلا وقيل التفصيل في العالم اما الجاهل فلا يفرق بين
الهرام لغيره ولغيره وانما الفرق في حقه ان ما كان قطعيا كره والافلا فكفر اذا قال الغير
ليس كرام وتما فيه قوله بل اذوت بالتاليق من حسن ما الف فيها ما ذكره في اخر نور العيون
وجوه لا يثبت قتل ومن ذلك كذا بالاعلام في قواطع الاسلام فان جرح المكي وكفره المكافاة
عند الحنفية وكذا فيه وحقق فيه المقام وقد ذكر في ابيهم جماعة من المكفرات قوله قال في ابيهم
الح سب ذلك ما ذكره قبله بقوله وفي جامع الفصولين روى الطحاوي عن اصحابنا لا يخرج
الرجل من الايمان الا بحجود ما ادخله فيه ثم ما يتقدم انه رده في حكمها وما يشك ان
رده لا يحكم بها ان الاسلام الثابت لا يزول بالشك مع ان الاسلام يعلم وينبغي للعالم
اذا وقع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير اهل الكفر مع انه يقضي بضمه بسلام المكارهات
قدمت هذا تبصير في اننا فيها نقاشه في هذا الفصل من المسئلة فانه قد ذكر في بعضها انه كفر
مع انه لا يكفر على قياس هذه المقدمة فليست اهل ما في جامع الفصولين وفي الفتاوى الصغرى
الكفر شي عظيم فلا اجعل المؤمن كافرا متى وجدت روايته انه لا يكفر اهو في الخلاصة وغيرها
اذا كان في المسئلة وجوه توجب التكفير وجوه واحد ينفذ فعلى المقتضى ان يميل الى الوجه الذي
يمنع التكفير تحسنا للنظر بالمسلم زاد في ابيهم رده الا اذا صرح بارادة موجب الكفر فلا ينفذ
التاويل في التثا وخاله لا يكفر لا محتمل لان الكفر نهاية في العفة فيستدعي نهاية في الجاهل
وهو ان جحد لانهاية اهو والذي يخرجه عنه لا يفتي بكفر مسلم امكن حمل كلامه على حمل حسن
او كان في كونه اختلاف الرواية ضعيفة فعلى هذا فافكر الفاظ المتأخرين المذكورة لا يفتي

في حكمه بغير الاجماع

ما يشك في انه رده
لا يحكم بها

بالكفر

بالكفر فيها ولقد الزمت نفسي ان لا افتي بشي منها اهل كمالهم واختصار قوله والظاهر
اي الاحتمال واحتمال ائمة الاكرام ودخل فيه المبالغة كما مر لانه بعد استخفاف التبعة المتلفظ
وان لم يصد معناه وفي البحر عن الجاهل لا يصح اذا اطلق الرجل كلمة الكفر عمدا لم يعتد
الكفر قال بعض اصحابنا لا يكفر لان الكفر يتعلق بالضمير ولم يعتد الضمير على الكفر وقال
بعضهم يكفر وهو الصحيح عندي لانه يستحق بالضمير اهو ثم قال في البحر والحا قبل ان من تكلم بكلمة
الكفر بالاول او لا عما كان عند الكفر لا اعتبارا باعتقاده كما صرح به في الخاتمة ومن تكلم بها
بخطا او مكر بالاي كره عند الكل ومن تكلم بها عامدا انا لما كره عند الكل ومن تكلم بها بختيار
جاهلا بانها كره ففقه اختلافه قوله ومعناه عزاه في النهر الى السراج وهذا قصص العقل وقيل
المدة من غير جنون كذا في المغرب وفي احكامات الاشياء ان حكم حكم الصبي العاقل فتصل لبيان
منه ولا يجتب وقيل هو كالجنون وقيل كالبالغ العاقل وقيل في الاول والاول هو الذي صرح به اهل العلم
ومقتضاها انه يصح رده لكنه لا يقتل من به حكم الصبي العاقل تامل ثم رايته في الخاتمة قال اما
رده المعقود لم تذكر في الكتب المعروفة قال شيخنا اهو في حكم الردة بمنزلة الصبي اهو قوله ويوجب
بالكفر ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له واليه اي باقي اية الاسوسه وفي الثالث الموسوس حديث
النفس وانما قيل موسوس لانه يحدث بما ضمه ووعين اليك لا يجوز طلاق الموسوس قال بعض
المفكرين في عقده وعن الحاكم هذا المصباح في عقده اذا تكلم بكلمة بغير نظام كذا في المغرب قوله صبي
لا يقتل قد وعقده في فتاوى قاضي البهاريه بان يبلغ سبع سنين ثم روي في اخر باب قوله
وسكان اي ولو من حكم لما في احكامات الاشياء ان السكان من حرم كالمصباحي لانه ثلاث
الردة والاقراء بالحدود والاشهاد على شهادة نفس الحية قوله وسكره عليها اي على
الردة والامراء الاكرام بلجي من قتل او قطع عضو او ضرب مبرح فانه يرضى له ان يظهر ما مر به
على سانه وقلة طلع بالامان ولا تبين زوجته استخفافا كما سيحكي في باب قوله فليس بشرا
في ردة الذكوة بالا تفاق واما في البلوغ فعندنا خلافا لابي يوسف كما يات في اخر باب ح قوله
فانه يقتل ولا يعني قيده في البحر بما اذا كان سكره بسبب محذور باشره تحت رابلا اكرام والا
فهو كالجنون اهو قاصح وما جزم به اهو من انه لا يعني عنه اي ان تاب سياحه ما يخالف قوله
الحاكم اي الامام او القاضي جرح قوله من ارتد اي عن الاسلام فليان اليهودي تنصر او نجس او
النصراني يهودا او نجس لم يجز على العود لما كان عليه لان الكفر كلمة ملة واحدة كما في البرجاء
وبغيره در منتهى وسنذكر المصنف بلوغه الدعوة ففقه ومضاف للبعول والدعوة فاجل
اهو قال في البحر وعرض الاسلام هو الدعوة اليه ودعوة من بالغته الدعوى غير واجبة قوله
بيان لئلا العرض النظر ان ثمة العرض الاسلام والخاتمة من القتل وما يذخره ثمة التاجيل
ملازمة ايام لان من انتقل عن الاسلام والعياذ بالله لا بد له خالبا من شبهة فتكفر له ان
ابدأ في هذه المدة تامل قوله وقيل ندبا اي وانه استعمل وظاهر الرواية الاول وهو انه لا يمسح
يدون استمهال كما في البحر قوله ان استمهال اي بعد العرض للتفكر في شانه قوله والا فقتل اي
بعد عرض الاسلام عليه وكشف شبهة قوله الا اذا رجع اسلامه اي فانه يمسح ويحل هو في جواب
اوسحب محل تردد وانظر الثاني تامل قوله كانه يضرب الخ اي اذا ارتد ثانيا ثم تاب ضربه الامام
وحل سبيله وان ارتد ثالثا ثم تاب ضربه جميعا وجسه حتى تظهر عليه الملائكة ويرى انه
مخلص من خلي سبيله فان عاد فعل بكذا جرح عن التثا وخاتمة وفي الفتح فان ارتد بعد اسلامه ثانيا
قبلا ثمة ايضا وكذا ثالثا ورابعا الا ان الكرخي قال فان عاد بعد الثالثة يقتل ان لم يتب
في الحال ولا يوجل فان تاب ضربه ضربا وجيعا ولا يبلغ به الحد ثم يجسه ولا يخرجه حتى يرى عليه
خشوع التوبة وحال الخاص في بخلي سبيله فانه عاد بعد ذلك فخل به كذا كذا ايدا مادام يرجع
الى الاسلام قال الكرخي هذا قول اصحابنا جميعا ان المرتد يستتاب ادا ومادة كرهه الكرخي مردى الزناد
قال اذا تكر ذلك منه يضرب ضربا مبرحا ثم يجس الى ان تظهر توبته ورجوعه اهو وكذا لا يطلق قوله
كف فان تابوا واقاموا الصلاة الآية وعن ابن عمر وعلى لا تقبل توبته من تكررت ردة كذا لانه يفتي

واخطأ في فهمها لان الماد بها ما قبل التوبة والا لزم تكفير كثير من الامة المجتهدين القليلين
يقولون توبة وسقوط القتل بها عنه على ان من قال يقتل وان تاب يقول انه اذا تاب
لا يقرب في الاخرة كما هو جوابه وقد عناه انما فعل ان الماد ما قلناه قطعا **قول**
والديك ووالدي الذين خلفوك بك الدال على لفظ الجمع فيها او في احدهما **قول** فيجمع
حضرة الرسالة اي صاحبها صلى الله عليه وسلم وعليه لا يتحقق الحكم بالشريك بل غيره
مثله لان ادم عليه السلام اجمع الناس لا يفرق الاب الثاني **قول** باحتمال العهد
المفهوم من العبادة السابقة انهما يقولان بانه لا يجمع وان لم يتحقق عهد **قول**
فلا كفر اي لوجود الخلاف في عمومهم ويتحقق الاحتمال فيه **قول** لكن صرح في المشافاة
بما استدل به على ما في فتاوى المصنفين من عبادة كذا قال ابو بكر ابن المنذر اجمع
عوام اهل العلم على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم يقتل ومن قال ذلك ما لك برأس
والله واحد وصحيح وهو من ذهب الشافعي وهو مقتضى البراءة حتى انكره عنده ولا تقبل
توبته عند هؤلاء وبمثل قال ابو حنيفة واصحابه والشافعي واهل الكوفة والاوراق
في المسألة كلفهم قالوا هي ردة وروى مثله الوليد بن مسلم عن مالك وروى الطبري مثله
عن ابو حنيفة واصحابه فيمن يتقصد صلي الله عليه وسلم او يري منه او كذبه او كذب الله
نقل الاجماع على كفا الساتر ثم نقل عن مالك ومعه ذكر بعده انه لا تقبل توبته فعمل ان
المراد من نقل الاجماع على قتله قبل التوبة ثم قال وبمثل قال ابو حنيفة واصحابه الخ اي قال
انه يقتل يعني قبل التوبة لا مطلقا ولذا استدل به بقوله كلفهم قالوا هي ردة يعني ليست
خدا ثم ذكر ان الوليد وروى عن مالك مثل قول ابو حنيفة **فقط** وعن مالك روايتان
في قبول التوبة وعدمه والمشهدور عنه العدم ولذا اقرمه وقال في الشافعي موضع اخر قال
ابو حنيفة واصحابه من يرى من حمل صلي الله عليه وسلم او كذب به فهو مرتد حلال الدم الا ان
يرجع اه فلهذا تنصح بما علم من عبادة الاول وقال في موضع بعد ان ذكر عن جماعة من ائمة
عدم قبول توبته وكلام شيخنا هو لا يعني على القول بقتله حدا لا كفا واما على رواية الوليد
عن مالك ومن وافقه على ذلك من اهل العلم فتدبر حوا انه ردة قالوا ويستتاب من تاب فان
تاب مكل وان لم يقتل فحكم المرتد مطلقا والوجه الاول اظهر اه يقيني **قول**
مالك بعدم قبول التوبة اظهر ما رواه عنه الوليد فهذا كلام الشافعي في ان من تاب
اي حنيفة واصحابه يقولون بقبول التوبة كما هو رواية الوليد عن مالك وهو ايضا قول الشافعي
واهل الكوفة والاوراق في المسلم اي بخلاف الذي اداسب قاض لا يتحقق عهده عند كل مرتد
في الباب كبقى ثم ان ما نقله عن الشافعي خلافا لمشهور عنه والمشهدور قبول التوبة على تفصيل
فقد قال الامام خاتمة المجتهدين الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه سيف المسائل على من سب الرسول
حاصل المنقول عنه ان من تاب لم يمسح قتل قطعا ومتى سلم فان كان السب قد فاقا لوجه
الثاني هل يقتل او يحل او لا ينبغي وان كان غير قد فخلا اعرف نقل الشافعية غير قبول توبته
والحنيفية في قبول توبته قريب من كفا فعية ولا يوجد للحنيفية غير قبول التوبة واما الاحتياط فكلهم
قريب من كلام المالكية والمشهدور عن احمد عدم فعية قبول توبته وحنيفة رواية بقبولها فذم
كفا حبيب مالك سوا كفا الخبر المنقول في ذلك ما قد اختلفنا فيه ايضا صرح في ان من تاب لم يمسح القتل
وانه لا قول لهم بخلافه وقد سبقه الى نقل ذلك ايضا شيخ الاسلام تقي الدين احمد ابن تيمية الختلي في كتابه
المصارم المسلول على شاتم الرسول صلى الله عليه وسلم كما اذا تبت في نسخة منه قد روى عليه بخطه حيث قال ولذا
فكر جماعة اخرون من اصحابنا اي الخطابة انه يقتل سب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا تقبل توبته سوا
كان مسلما او كافرا واما من هؤلاء من ذكر المسئلة قالوا اخلاقا لا بدين حنيفة والشافعي وقولهم اي حنيفة
وبك في ان كان مسلما يستتاب فان تاب والاقول كما لم تدروا ان كان فينا فقال ابو حنيفة لا تقبل
عنه ثم قال بعد ورقة قال ابو الخطاب اذا قد فتم النبي صلى الله عليه وسلم لا تقبل توبته وفي الكفر

قول

ادلهما
درة

اذ سبها ثم سلم واما في قوله ابو حنيفة في تقبل توبته في الحالين اه ثم قال في محل اخر قد ذكرنا ان المشهور
عن مالك واحدا لا يستتاب ولا يسقط القتل عنه وهو قول ليش بن سعد وذكر القاضي عياض ان المشهور من
قول سلف وهو جلدوا لوجهين لا صاحب سب في حق من سب مالك احمد انه تقبل توبته وهو قول حنيفة
واصحابه وهو المشهور من مذهبه في حق من سب علي بن ابي طالب فلهذا في كلامه في حق عياض في قوله في حق
من سب علي ان مذهبه الحنيفة قبول التوبة بلا حكمة قول اخر عنهم وانما حكموا بخلافه في قوله المذهب كفي به لا يوجب
النقل كذا في كتب مذهبه التي قبلها الرازي ومن تبعه مع انه موجود ايضا كما يات في كلامه في قوله قد استوفيت
الكلام عن ذلك في كتابه بسم الله تبيين لولاة والحكام على احكام من سب محمد بن ابي طالب او احدا من اصحابه كذا
وعنه **قول** ومما قد قبله التوبة قول بل هو صريح ونص في ذلك كاعلمته **قول** والرازي تبع صاحب سيف المسلول
الذي قاله الرازي انه يقتل حد ولا توبة رواه صاحب القدره على كفاها واما ما يات من قبله كذا في
لا نجد وجب فلا يسقط التوبة ولا يتصور فيه خلا في لاجد لا تعلق بحق العبد الى ان قال ودلائل السادة
تعرف في كتاب المصارم المسلول على شاتم الرسول اه وهذا كلام يقضي منه غاية الحب كيف يقول لا يتصور فيه خلا
لاحد بعد ما وقع في اختلافه لا في الجية من مع صدقنا قلنا عنده كما استدل به في كتابه المصارم
وبل ان تيمية الختلي يدل على انه لم يتصور ما نقلناه عنه من ان سب علي بن ابي طالب في حق من سب علي بن ابي طالب
متعدده وقد ذكره صرح في كتابه في سيف المسلول والقاضي عياض في كتابه كفاها سمعته مع ان عبادة الرازي يطولها
اكثر ما خوخه من شفا فقد علم ان الرازي قد سب غاية الشاغل فنقل هذه المسئلة وليست في حقها باحد
من اهل مذهبه بل استدل الى ما في الشفا والمصارم مع ان النظر في المراجع حتى يرى ما هو صريح في خلاف ما فهم من نقل
السئلة عنهم ولا حول ولا قوة الا بالله على كفاها فلقد صار في الاستدلال سببا لوقوع عامر المتأخرين عندي في خلاف
اعتمدوا على نقله وقلمه في ذلك ولم ينقل احد منهم المسئلة عن كتاب من كتب الحنيفة بل المنقول قبل حديث
هذا القول من الرازي في كتابه كتب غير تافهة **قول** وقد صرح في الشفا الخ اقول ورايت في كتابه المصنف
ما نصه في رجل سب رسول الله صلى الله عليه وسلم او كذبه او عابه او تنقصه فقد كفر بالاسلام وابتدع منه
امرارة فان تاب والاقبل وكذا في المارة ان يا حنيفة قال لا تقبل المارة وتجر على كلام اه وهكذا نقل الخطوط
في حاشية البحران المسطور في كتاب المذهبيات عبادة وحكمها حكمها ثم نقل عبادة التنف ومعين الحكام والعبد
انه اختلف في خلافه في الفتاوى الخيرة ورايت بخط مشايخنا في هذا المجلد والحب كل الحب حيث تنص
المصنف في حاشية الاسلام يعني ابن عبد الوهاب في هذه المسئلة كيف لا يسقط عنه ذنبه وقد سمعنا بعض
مشايخنا روى احاديثا انه لا يقبل بعد الاسلام وان هذا هو الذي ذكره في كتابه كفاها في حاشية
ان مقتضى كلام الشفا وابن ابي حنيفة في شرح مختصره في حاشية ابن ابي حنيفة في حاشية ابن ابي حنيفة
وحيث في حاشية المارة وقد علم ان المارة تقبل توبته كما نقله عياض في الشفا وغيره فاذا كان هذا في سب الرسول
صلى الله عليه وسلم في سب سبائهم او احدهما بالاولى فقد روى ان المذهب كذا في قبول توبته كما
رواية ضعيفة عن مالكه وان تحت حكمه مذهب مالك وما عناه فانما نقله غير اهل المذهب وطرة فيجوز له ان يعلم
كما فيها فكون على بصيرة في الاحكام ولا تغتر بجل امر مستغرب وتغفل عن الصواب والعدل اعلم اه وكذا في
المجوى في حاشية الاشياء نقلنا عن بعض العلماء ان ما ذكره صاحب الاشياء من عدم قبول التوبة قد انكره عليه
اهل عصره وان ذلك انما يحفظ لبعض اصحاب مالك كما نقله القاضي عياض وغيره اما على طر يقينا
فلا اه وذكر في اخر كتاب نوو العيون ان العلامة الخيرة في حاشية ابن ابي حنيفة في حاشية ابن ابي حنيفة
وقال في اخرها وبالحكمة قد تتبعنا كتب الحنيفة فلم نجد لقول بعدم قبول توبة سب علي بن ابي طالب ما في
البرائة وقد علمت بطلانه ومنشأ غلطه اول الرسالة اه وسذكر من عن المحقق المفتي في السعد الشرح
بان مذهب الامام الا عظم انه لا يقبل اذا تاب ويكتفى بتعزيره في هذا الصرح بالمنقول عن تقدم علي بن ابي طالب
ومن تبعه ولم يستند به كما من بعد في كتاب من كتب الحنيفة وانما استدل في غير اخطا فيه حيث نقل عن
صحيح بخلاف ما فهمه قدماه وانه اردت زيادة البيان في المقام فارجع الى كتابنا تبيين لولاة والحكام
قول هو ظاهر في قبول توبته المارة بقبول التوبة في الاشياء في حق القتل عند اما قد روى في الاخرة فهو محل وفاق
واضح منه ما قد مره عن كتابنا المراجع لايه يوسف خان تاب والاقول **قول** كذا في اي يكون شاتم النبي
لكن قوله يا ابن مائة كليب ان قاله الشريف فهو ممكن في غير الخلاف المارة في قبول توبته وعدمه والافند

شيخ
مشتهر

وقد علمت اذا الكفر
هو

فی حکم سائید

مخالف

في حال
شيخ ابي
محمد بن
نفتا الله

وَقَدْ

الكلية المعنى المتعارف وهذا السبيل الذي هو ادعاء كونه من امور كليات لا يطلع عليها
الكلية وقد مثل بعض الكتاباء بعض الصور فمحلهم على انهم اصططصوا على هذه الالفاظ التي
يستشع ظاهرا يقال غير على طريقة هذا ان يدعيه من لا يحسن ويدخل فيه من ليس اهله المتصور
للتفكر في كتبه او اقراها لم ينص نفسه ولا غيره من المسلمين وكما ان كان من القاصرين عن علم
الظواهر فانه يتقبل ويقتل وان كان عاديا فليس من طريقهم اقرا لم يرين كتبهم ولا يوضح
هذا العلم من الكتب الخاصة وذكر في محل اخر سمعت ان الفقيه العالم العلامة علي بن ابي طالب
عبد الله كان يطعن في ابن عربي ويقول هو زنديق فقال له يوما بعض اصحابه اريد ان توضح
القطب ثالث راجع الى ابن عربي فقال له انت تطعن فيه فقال حق اقول ظاهرا شرعا او كما قال اهل
والتحقيق ابن كمال باشا فتوى قال فيها بعد ما اورد في مدحه وله مصنفات كثيرة منها قصود حكيمة
وفوائد حكيمة بعض سائلها مفهوما فهي المعنى وموافق للاهل الاتي والشرع النبوي بعينها
خفي عن ادراك اهل الظاهر دون اهل الباطن ومن لم يطلع على المعنى المرام يجب
عليه سكوت في هذا المقام لقصوره ولا تقف على ما ليس له به علم ان سمع واليكم قصود كل الكائنات
عنه **قوله** شيخ الطريقة حاله وعلما لطريقه بها سيرة المختصة باب كبرى الى انك من قطع المنازل
والترقي في المقامات والحال عند بل الحق معنى يرد على القلب من غير تصنع ولا اجتلاب ولا كتاب
من طرب او حزن او قبض او بطن او بنية ويترك له بظهور صفات النفس سوا تعقباتها او لا فاما دام
وصار منتهى يسبح مقامه لا لا حول ولا قوة الا بالله والمقامات يحصل بيزال الجهد والعلم هو الاعتقاد الحازم
المطابق للواقع ومنه فعلى ربه ما لا يوضح من الغيرة وانفعاله ما اخذ منه الغيرة من تعريفات اسرار
الشرع قدس سره **قوله** واما من الحقيقة هي مشابهة الربوبية بالقلب ويقال هي سر معنى لا حد له ولا
جهة وهي الطريقة التي تسمى بغير مثله لان الطريق الى الله تعالى لها ظاهرها وباطنها والشرعية والطريقة
وباطنها الحقيقة فيطوون الحقيقة في الشريعة والطريقة كيطوون الزبد في لبنه لا يظفر من اللبن
بن بنية بدون تحفظة والبراد من الشاة اقامة العبد ذرية على الوجه المرام من العبد اله من الشاة
الالهية للمقارن **قوله** حقيقة ورسم الحقيقة هذا الجاهل والرسول الاثر وبقيته واما لا يتحقق له
من الاما ويصير رسم ورسوم فامس والامام من جهة الحقيقة ونفس الامر من جهة الاما
الظاهرة للبر **قوله** فعلى راسها اي اجني اثماد من جهة الفعل والاسم حتى صادت المعاد في فاعلهما
ومشهوره بين الناس **قوله** اذا تخلق الى هذا البيت من غير السبيل والتفعل بالحق والاسم
والفكر بالاسم ويقتل الى النظر في الشئ والمخاطبة بالاسم فامس وهو ما خطر في القلب من تدبير
امر متسامح **قوله** حجاب كبرياء معطى السبيل ولقمة او موحى والاداء جمع دلوى لا يتحقق باخذ الاداء
منه لانها لا تتصل الا بغيره كانه **قوله** تنقاضي عند الانواء التنقاضي بالحق والصدق والصدق بالصدق
والانواع جمع له وهو الخلق واستنارة طلب نوره اي عظمة قاموس اي انه سبحانه شيا عن منظره
وقيضه المعلوم اني كنه في المظروف والظواهر او تباعد عنه عظميا بالناس اي لا تشبه **قوله** الافاق
جميع اني يصنع وينتسب الى ناحية وما ظهر من نواحي الفلك فامس **قوله** وهو يقينا مفعول مطلق
الفعل محذوف تقديره ايقنه جملة مفعلة بين المبتداه والخبر **قوله** وناطق بما كونه المراد ان سقر به
وان القول طابق الفعل **قوله** والجملة عكاف على اصغر **قوله** ما انصرفت يقال انصرفت انصافا فاعلم
بالعدل والسطر متسامح **قوله** وما على ما استقرها ميم او نافية اي على شئ **قوله** يقطن الجبل اي يقطن
الجبل فمفعول مطلق وقوله عد وانا مفعول ثان اي فاعده وان فاعله **قوله** برابا بنو الجرح فامس فهو من مكره
ك **قوله** من مناقبه جمع منقبة وهي المنجزة فامس **قوله** الالهي اي لان اخاف واسفق الى ذوت من
جهة التقصا له والتقصير في حقه تنقصا تامين لا مفعول ذوت فللاراد عليه ما قيل في راد
التقصا انه لا مناسبة بين الزيادة والتقصير حتى يتساوى احداهما على الآخر **قوله** وانكافر بسبب
اعتقاد السحر في الفقه السحر جازم بلا خلاف بين اهل العلم واعتقاد باحة كفر وعن اصحابنا
وما لك واحمد كبر اب حى يتعلمه وفعله سوا اعتقاد الهمة او لا ويقبل وفيه حديث مرفوع حله

نيطون

الجملة في غير
اول او ثلثة

طلب الزنديق
وجاهل الزنديق

اب حى من غير بال ينفى القتل وعندك في لا يقتل ولا يكفر الا اذا اعتقد باحة واما انك
فقتل به سحر قيل هو العرف الذي يحسد ويتحصى وقيل من له من الجن من ياتيه بالاخبار وقيل له
اصحابنا ان اعتقد ان كذا طائر يفعلون له ما يكفر لان اعتقاد انه يتحلى وعندك في
ان اعتقد ما يوجب الكفر مثل التقرب الى الكواكب وانما تفعل ما ياتيه كره وعندك في حكم
سحر سحر في رواية يقتل وفي رواية ان لم يتب ويحب ان لا يفعل عن مذهبه انك في حكم
سحر والعرف وعده واما قتله فيجب ولا يتب اذا فرقت حرا وكفر بعمل السحر سحر في
في الارض لا يحجر وعلمه اذا لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفرة اهل وهاضمه انه اعتقاد انه
لا يكفر الا اذا اعتقد مكفرا ويرجم في القبر وتبعه الله وان يقتل طلقا ان عرف تعاطيه له ويؤيده
ما في الخاتمة تحت لبعة ليفرق بين المراد ونزوحه قالوا يومئذ ويقتل ان كان يعتقد بها اثر او
يعتقد التفرق من اللبنة لانه كافر اهل وفي نور العين عن المختارات سحر يؤيد على الخلق من
نفسه يكفر ويقتل لردته وسحر يسحر وهو جاحل لا يستتاب منه ويقتل اذا ثبت سحره دفعا لا يفر
عن الناس وسحر يسحر تجربة ولا يعتقد به لا يكفر في الا حيفة السحر اذا اقرب سحره او ثبت
يقتل ولا يتتاب منه والمسلم الذي قال لا يعتقد به لا يكفر في الا حيفة السحر اذا اقرب سحره او ثبت
اعتقادك في انك كقطع الطريق وان كان تواملا من وجه علم ان الثالث وان كان لا يكفر كانه يقتل ايضا
لا يشترط في الضرر وان تقيدها بكونه كافر بسبب اعتقاده السحر غير قبيح بل يقتل ولو كان كافرا اهل
اولم يكفر باعتقاده نعم لما كان كلام المصنف الذي اراد فيه من كونه تامل وتعلم به وبما نقلناه عن
الخاتمة ان كبر على السحر مالم يكن فيه اعتقاد او عمل ما يكره ولذا نقل في تبين الحارم عليه
في الامام ابي منصور ان القول بالانكاف على الاطلاق خطأ ويجب اليك عن حقيقة فان كان في ذلك
روايلام في شرط الايمان فهو كافر والا فلا اهل والنظر ان ما نقل في الحقيقة عن اصحابنا مبني على ان السحر
لا يكون الا اذا تضمن كفا راي في حقيقة وقدمنا في خطبة الكتاب اعداد انواع السحر وتام بيان
ذلك في رسالتنا المسماة سل الحسم الهندى لشجرة مولانا خالدة النقشبندى **قوله** سحرها الى
لا بسبب اعتقادها الذي هو دودة لان المردة لا تقتل عندنا ومقابل ان صرح ما في المتن انها لا تقتل
بل تجلس وتضرب كالمردة كما في الزيلعي **قوله** وكذا انكافر بسبب الزندق في العلامة ابن كمال في كتابه
الزندق في بيان العرب يطلق من ينفي البادى كونه من بيت الشريعة وعلى من يكره كنهه والفرق
بين المردة واليهود ان اليهود لا يكونون من بيت البادى كونه من بيت الشريعة وعلى من يكره كنهه والفرق
والمرتد قد لا يكون ذنوبيا كما لو تنصرت او تنبوت وقد يكون مسلما فيتنزلق واما في اصطلاح الشرع
فالفرق اظهر لا اعتبار بهم فيه بطلان الكفر والاعتقاد بنبوة نبيها صلى الله عليه وسلم علم ما في شرح المقاصد
لكن القيد الثاني في الزندق الاسلامي بخلاف غيره والفرق بين الزندق والمنافق والمنافق في الدين والمجحد
مع الاشترك في باطن الكفر ان المنافق غير معروف بنبوة نبيها صلى الله عليه وسلم والمرتد في كونه
استاد الحوادث الى الصانع المختار سبحانه وتعالى والمجحد هو من مال عن الشرع القديم الى جهته
من جهته كونه من الحق في الدين حاد وعدله لا يشترط فيه الاعتراف بنبوة نبيها صلى الله عليه وسلم
ولا وجود الصانع كنه هذا فارق الدهرى ايضا ولا اعتقاد الكفر في فارق المنافق ولا سبق الاسلام
في فارق المرتد فالمجحد اوسع فرق الكفر جدا اي هو اعظم من الكل اهل لمخاضا قالت لكن الزندق
باختباراته قد يكون مسلما وقد يكون كافرا من الاصل لا يشترط فيه الاعتراف بنبوة نبيها صلى الله عليه وسلم
الفتح تفسيره بمن لا يتدين بدين بدين حكم الزندق فقال لعلم انه لا يخلو اما ان يكون مجرما فادع
الى الضلال او لا والثاني ما ذكره صاحب السيرة في ان يتنكب من ان عليه ثلثة اوجه اما ان يكون ذنوبيا
من الاصل على الشرك او يكون مسلما فيتنزلق او يكون ذنوبيا فيتنزلق فالاول يترك عن شركه
ان كان من العجم اي بخلاف مشرك العرب فانه لا يترك والثاني يقتل لانه لم يسلم لانه مرتد والثالث
يترك على حاله لان الكفر ملته واحدة اه والاولى المعرف الداعي لا يخلو من ان يتوب بالاعتذار
ويرجع عما فيه قيل ان يوحى الاول والثاني يقتل دون الاول اه وتامد بنا **قوله** لا توبة له تنصير
السحر والمراد بعدم التوبة انها يقتل لا تقبل منه في القتل عنه كانه في حساب ولذا نقل البيرك

المشهور
والمراد من السحر
والصاحب الظاهر
والذي يعتقد الا
والسحر في شمس
لا يخلو من ان
لشعر والفرق بين
والسحر الى الشرع
فصير من سحرها
والفرق بين الزندق
ان الا والفرق بين
كفر وان لا يكفر
يقول كما وقع في
في الخاتمة لانه جاحل
ويعلم ان الاول لا
يستتاب الا بالامر
كلما للفرق بين
منه في القتل عند
اخذه كما في
الفرق بين
والفرق بين

ثم

عن شئ بعد نظر اختلاف الرواية في القبول وعدمه ان الخلاف في حق الدنيا اما فيها بينه وبين الله
تقبل ثوبته بلا خلاف اهـ ونحوه في رسالة ابن كمال **قوله** لكن في حق الدنيا لا يستدرك على الفقه حيث لم يذكر
في التفصيل ونقل في النهر عن الدرر وايتين في القبول وعدمه ثم قال ويخفى ان يكون في التفصيل محل
الروايتين اهـ **قوله** المعروف في النهر اهـ الذي الذي يدعي ان لا يكون في الدنيا ثوبته فان قلت كيف يكون
معوقا داعيا الى الضلال وقد اعتبرت في مذهبنا ان يظن الكفر قلت لا بعد فيه فان الزنديق
يموه كفه ويروج عقيدته القاسية ويخرجها في الصلوة الصليحة وهذا معنى بطلان الكفر قلا
ينافي اظهره الدعوى الى الضلال ولو لم يعرفه قلا بالاضلال اهـ ابن كمال **قوله** ان الخناق لا يوتي له اقام
بصيغة المباعدة ان من خنق حرة لا يقتل قالا المصنف قبل الجهاد ومن خنق الخنق منه في المصنف برهان
اهـ قلت في الخناق هنا مستطرد لان الكلام في انكرا الذي لا تقبل توبة والخنق غير كاف وانما
لا تقبل توبته لسببه في الاصل بالفساد ودفع ضرره عن العباد وشبهه قطع طريق **قوله** ان الكلام
في كمال كابر في حديث من ان كاهنا او عاقا فصدقه بما يقول فقد كفر بما انزل على محمد اخره الصحابة
ان ابن الاربعة وصححه الحاكم عن ابن هريرة والكاظمين كافي مختصر النهاية للسيوطي من يتعاطى الخنق عن كاهنا
في المستقبل وينبغي معرفة الاسرار والعراق المنجم قال الخطابي به الذي يتعاطى معرفة سكان المسرة وقدر
ونحوها اهـ والحاصل ان الكاهن من يدعي معرفة الغيب باسباب وهي مختلفة فلهذا انقسم الى انواع متفرقة
كالعراق والرمال والمخدوع الذي يخبر عن المستقبل بطولع النجوم وغيره والذي يضرر بالخصي والكدى
يدعي ان له صاحب من الجن يخبره عما سيكون والكل مذموم شرعا محكوم عليه وعلى ماله عقوبة بالكفر
وفي الزاوية كيف باءاد علم الغيب واثبات الكاهن وتصديقه وفي التنازع فانه يكفر بقوله انما علم
المسرة وقات او انما اخبر عن الغيب والجن اما اهـ قلت فعلى هذا ارباب التقادير من انواع الكاهن
لا علم لهم العلم بالحوادث الكائنة واما ما وقع لبعض المخاص كالاخبار بالاجل والالهام فهو
بالعلم من الله فليس مما يخبر فيه هو لمخض من حاشية نوح من كتاب الصوم قلت وما حاشية نوح علم
الغيب معا ومنه نص القرآن فيكفر بها الا اذا استدل ذلك صرحا او دلالة الى سبب من الله كونه
الهام وهذا هو الله اما في عاوية يجعل الله قال صاحب الهداية في كتاب مختارات النوازل واما علم
النجوم فهو في نفسه حس غير مذموم ان يورث من حيا وان حق وقد نطق به الكتاب تعالى في الشمس
والقمر حسان اي سيرا بحساب واستدل به سيرا النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله وقدره
وهو جازي كانه مستند لاف الطيب بالنص على الصحة والرضي ولولم يعتقد بقضاء الله وادعي علم الغيب
يكفر اهـ وقام تحقيق هذا المقام يطلب من سالتنا سل الحكم الهندي **قوله** والراعي الى الاتحاد قد نشأ
عن ابن كمال بانه **قوله** والراعي اي الذي يعتقد باحاطة الحركات وهو معتقد الزنادقة في فتاوى قارن
الهداية الزنديق هو الذي يقول بقاء الدهر ويعتقد ان الاموال والحرم مشتركة اهـ وفي رسالة ابن كمال عن
الامام الغزالي في كتابه لتفرقة بين الاسلام والزندقة ومن جنس ذلك ما يدعي بعض من يدعي التصوف ان بلغ
حالة بينه وبين الله استغنى عنه الصلاة وحل له شرب السكر والمعاصي وكل مال السلطان فهذا ما
استكه في وجوب قتل اذ ضرره في الدين اعظم وينبغي به باب من الاباحية لا يشد ويترد في افوق ضرره من يقول
بالاباحية مطلقا فانه يمتنع عن الاصفاية لظهور كونه اما هذا فيزعم انه لم يتركب الاخصيص عموم التكليف
من ليس له مثل وجبة في الدين ويتدعي هذا الى ان يدعي كل فاسق مثل حاله اهـ ملخصا وفي نور العيان عن
التمهيد اهل الاهل اذا ظهرت بدعتهم حيث توجب الكفر فانه يباح قتالهم جميعا اذا لم يرجعوا ولم يتوبوا واذ
تأبوا او استلوا تقبل ثوبتهم جميعا الا بالبيعة والغالية والسبعة من الروافض والقرامطة والزنادقة من الظالمين
لا تقبل ثوبتهم بحال من الاحوال ويقتل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يعتقدوا بالفساد حتى يتوبوا ويرجعوا
وقال بعضهم ان تاب قبل الاخذ والاطهار لا تقبل توبته والافلا وهو قياس قول ابي حنيفة وهو حسن جدا
في بدعة لا توجب الكفر فانه يجب التعزير باي وجه يمكن ان يمنع عن ذلك فان لم يمكن فلا يجب وضرب يجوز
وضرب وكذا لو لم يمكن المنع بالسيوف ان كان ذنبه ومقتله جاز قتل سيوفه واما متناغعا والمتدعي لو لا
ودعوة الناس الى بدعته ويتوب منهم من ان يشترط اليدين وان لم يحكم بكفره جاز للسلطان قتل سيوفه
لان فسادا اعلى انهم حيث يورثون الدين والبدعة لو كان كراهية يباح قتل اصحابها عاوما ولولم تكن كراهية يقتل

قوله كاهن

قوله كاهن

قوله كاهن

قوله كاهن

قوله كاهن

معاذ الله

معاذ الله ومنهم ذموا وامتناعا اهـ **قوله** الذي لا يتدين بلين يحتمل ان يكون المراد الذي
لا يستقر على دين او الذي يكون اعتقاده خا وجاعا عن جميع الاديان والاشاعه بالنظر من كل
الذي سنده عنه وقد متاعن رسالة ابن كمال في تفسيره وخرجا من يظن الكفر به اهـ **قوله**
وتما فيه في الفتح حيث قال ويجوز ان يكون حكم المناق في عدم قبول ثوبته كالزنديق لان
ذلك في الزنديق لعدم الاطمينان الى ما يظهر من التوبة اذا كان يحكي كفه الذي هو عدم اعتقاده
دنيا والمناق في مثله في الاخفا وعلى هذا فطريق العلم بحاله اما بان يعش بعض الناس عليه او
يسره الى من امن اليه تنبيه **قوله** يعلم ما ينسب له من الدرو والاشاعه فانه في البلاء والظلم
ثم ميب يظهر من الاسلام والصوم والصلاة على انهم يعتقدون تشايع الادواح وحل الخنق
والزنا وان لا لوسية تظهر في شخص بعد شخص ويجحدون الحشمة والصوم والصلوة في حقهم ولو
المسح بها غير معنى المراد ويحكمون في جناب نبينا صلى الله عليه وسلم كلمات فطبيعة وطلاقة الحق
عبد الرحمن العباد في فيهم فتوى طوله وذكر فيها انه من يتكلمون عقايد النصارى والاسماعيلية
الذين يلقبون بالقرامطة والباطنية الذين ذكروهم صاحب المواقف ونقل عن علماء المذاهب
الادوية انه لا يحل اقراهم في ديار الاسلام بحرية ولا غير ولا يحل مناختهم ولا ذبايحهم وفيهم فتوى
في الخيرية ايضا فراجعها والحاصل انه يصدق عليهم اسم الزنديق والمناق والمخدوع ولا يخفى
ان اقراهم بالاشهاديين مع هذا الاعتقاد الخبيث لا يحل لهم حكم المرتد لعدم التصديق ولا
يصح سلام احد منهم ظاهرا الا بشرط التبري عن جميع ما يخالف دين الاسلام لانهم يدعون
الاسلام ويقرون بالاشهاديين وبعد النظر بهم لا تقبل اصلا ولا يورثون التوبة خاتمة اهـ
فقها سمرقند عن رجل يظهر الاسلام والايان ثم اقربا به كنت اعتقد مع ذلك مذهب
القرامطة وادعوا اليه والان ثبت ورجعت وهو يظهر لان ما كان يظهره قبل من الاسلام و
الايمان قال ابو عبد الله كرسى ابن محمد قتل القرامطة واستباحتهم فممن واما هذا الرجل الواحد
في بعض مشايخنا قال يتفعل ويقتل اي تطلب خلفه في عرفان مذهبه وقال بعضهم يقتل بال
استفقال لان من ظهر منه ذلك ودعا الناس لا يصديق فيا يدعي بعد من التوبة ولو قيل
منه ذلك لهدموا الاسلام واعتلوا المسلمين من غير ان يكون قتلهم واطال في ذلك ونقل
عدة فتاوى عن امتنا وغيرهم بنحو ذلك تقدم اعتقاد قبول التوبة قبل الاخذ لا بعده **قوله**
لكن في حفظ الخاتمة اي في كتاب الخطر والاباحية ملته والاشهادية على قول الصنف اولاي اولم
يعتقد توبته وقد متنا في الفتح نقل ذلك عن اصحابنا وانه اختار انه لا يكفر ما لم يعتقد ما يوجب
الكفر كقتل وتعلل ما نقله عن الاصحاب مبني على ان السحر لا يبرأ من كفر ما يديه قودسه وما
يعلان من احد حتى يقول انما نحن فتنة فلا يكفر وعلى هذا فغير الكفر ليس سحرا ولا يبرأ ما قدمناه عن
الحنابلة من ان المراد بالسحر غير المشعوذ ولا صاحب طلسم ولا من يعتقد الاسلام اي بان لم
يفعل ويعتقد ما ينافي الاسلام ولا قال به ولا يعتقد فقد علم انه لا يسيح سحر ما لم يعتقد
او يفعل ما يبرك الله سبحانه اعلم **قوله** فالمتشكي احد عشر من قوله وكل مسلم ارتد فتوبته مقبولة الا
احد عشر من تكررت وذكروا سببا النبي صلى الله عليه وسلم وسببا احد الشيوخين وثب حروا الزنديق و
الخنق والكاظمين والمخدوع والاباحي والمناق ومنكر بعض الصوابات باطنا اهـ قلت لكن السبب
لا يبرهن ان يكون مرتدا بان يكون مسلما اصليا ثم فعل ذلك فانه يقتل لو كان قرا كمر والخنق غير
وانما يقتل لسببه بالفساد بما قد متناه واما الزنديق الداعي والمخدوع وما بعده فيكفي فيه اظهاده للاسلام
ان كان كافرا اصليا فعلم ان المراد بيان جناية من لا تقبل توبته سواء كان مسلما او كافرا ولم يرتد او كان
كافرا اصليا وعليه فكل من سبب ذكر قطع الطريق وكذا اهل الاهل كما مر عن التبريد وكذا العلاء كما
في باب التعزير وكذا كل من وجب عليه جدونا او سرقة او ذنوب او سبب النبي صلى الله عليه وسلم
او احد من النبيين فقد علمت ما فيه **قوله** المرأة يستثنى منها المردة بالسحر كما مر وهو الاصح كما في ابوابه
والخنق اي المشكل فانه اذا ارتد لم يقتل ويجسد ويجبر على الاسلام ثم عن اشتاؤه خاتمة **قوله** ومن سبب
تبعاصبه تبع اهـ قال في ابهر عن ابي داود صبي ابواه مسلمان حتى حكم بهما تبتلا بوبه فيبلغ كافر او لم

قوله كاهن

قوله كاهن

قوله كاهن

يسمع منه اقرار بالثبوت لا يقتل لانعدام الردة منه اذ هو اسم للتكذيب بعد سابقه التصديق ولم يجر
منه التصديق بعد ابلوغ حتى لو اقر بالسلام ثم ارتد بقتل وكذا في ان لا يحبس لانه كان في حكم الاسلام قبل ابلوغ
تبعاً والحكم في كسب الحاكم في كسب المتدين من حكامهم **قوله** والصبي اذا استلم لا يقتل لا يفسد لا يتبع لادب
والا فهو المسلمة المادة واطلق عدم قتل فتمل ما بعد ابلوغ في اي يوم يولد لا يقتل استحساناً للقيام
الشريعة باحتمال ان يكون في صفة مسلمة وشيئا من الكلام في مسلمة ورواه في سبيل اخرى ذكرها في البحر والقصبة
عن الميسر وهو ما لو ارتد الصبي في صفة من علم ان ان كان في حال ابلوغ اي قبل ان يعرف بالاسلام
قوله والمكره على الاسلام لان الحكم بسلامة من حيث الظاهر لان قيم سيفه على من ظاهراً عدم الاعتقاد بغير
شبهة في سقاط القتل في وقت بعد نكاحه من الميسر قال وفي كل ذلك يجوز على الاسلام ولا يقتل
قاتل قبل ان يسلم لا يذم حتى **قوله** ثم رجعا لان الرجوع شبهة الكذب في الشهادة **قوله** ومن ثبت سلامه
بشهادة رجل وامرأتين في رواية النقاد وكما ستره **قوله** وقيل يقبل بيمين ان المسلمة الا لا ينفك
وليس كذلك ويمكن اوجاعه بثلثين **قوله** ولو على نصرة قبلت اتفاقا لان الردة لا تقتل بخلاف
ولكنها تجوز على الاسلام وبذلك قول الامام وفي النقاد وتقبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام
نصرتين على نصرة انه مسلم وبذلك في اخر الرواية الدردراك في م. واعتقد قاضي خان قول الامام بعدم
القتل بشهادة النساء وان كان يجوز على الاسلام لان اي نفس كانت لا تقتل بشهادة النساء
عن نوح افندي **قوله** من ولدته المرتدة بيننا لانه يجوز على الاسلام كما لم تكن لا يقتل من كان اسلام
تبعاً لا يوجب ولا يصفى الاسلام قبله كما في كلامه وقوله بيننا اي المسلمين غير قيد لما سبقت منه من الردة
لو ارتد ما فو لرت ولذا يجوز ان يضرب على الاسلام وان جلت به ثم **قوله** والسكران اذا سلم يعني
فان اسلامه يصح فان ارتد لا يقتل كالصبي العاقل اذا ارتد بغير عتق التناخي فقلت اي ان ارتد
بعد صحوه لا يقتل لان في اسلامه شبهة **قوله** لان اسلامه حكمي اي بتبعية الدار كما سبقت به **قوله**
وفي السحابة يصح وهو المعقول بدليل وهو الصواب طعن بعض العلماء قلت ووجه ان الجرح
انما يقاتل على الاسلام كسائر فلياته فيه قياس واستحسان بخلاف الذي فانه بعد التناخي لا
لا يقاتل عليه فالقياس ان لا يصح اسلامه بالاكراه كما لا تصح ردة المسلم وفي الاحتجاج يصح
لو ارتد لا يقتل وتقدم وجه **قوله** فالمستثنى اربعة عشر لان المكره تحت ثلاثة اقسام الذي والمستثنى
وشهادة نصرة اثنين على نصرة او نصرة صوريين والباقي ظاهر **قوله** لان انكاره توبة ورجوع
ظاهراً ولو بدون اقرار بالشهادتين وهو ظاهر قول المتون اول الباب بسلامة من يتوب عن الاثام
حيث لم يذكر في الاقرار بالشهادتين ويحتمل ان يكون المراد الانكار مع الاقرار بها ويؤيده ما
كلمه الحاكم واذا وقعت المرتدة الى الامام فقالت ما اردت وانما شهد الله الا الله وانما
رسول الله كان يذنب توبته منها **قوله** ما مل امرأتكم من اية في الاية على الاية قال كون مجده الانكار توبته غير
بل ذلك مقتضى قنود قال في الزخيرة عن بشر بن الوليد ان احمد المرتدة الردة واقر بالتحديد
وبعثة رسول الله عليه وسلم وبين الاسلام فنهت توبته **قوله** في سبيل عمل رايه الكلام عليه **قوله**
ويطلبان وقفاي الذي وقفا حال اسلامه سواء كان على قرينة ابتداء او على ذمته ثم على المسكين لانه
قرينة ولا يباينها مع وجود الردة واذا عاد مسلماً لا يعود ردة الا بتجديده منه واذا مات او قتل
او حتى كان الوقف سمي اثنان ورواه عن الخصاف **قوله** وبنيته روجة ويكون فخا عند بها
وتحل مجمل فرقة بطلان ولو في المرتدة بغير طلاق اجماعاً اذا تاب وسلم ترتفع ملكة البيوتة بغير
عن شرح الطحاوي وانه كسيد بولسعود في حاشية الاشياء كتبت وكلف ان قوله ترتفع اصله لا ترتفع
شقة طقت لفظه لا النافية من قوله **قوله** والافهم مخالف لفرع الكثرة المقدرة في باب نكاح انكار
وغيره المصحة بلزم بتجديده النكاح ومنها ما ياتي قريباً وصرح في البحر عن الغناية ان البيوتة ثابتة على
اسلامه كبطلان وقفاً فانه لا يعود صحيحاً بسلامه ما مل **قوله** فلو ثبت بطلان النكاح في وقت فانه
لا يقبل اصلاً حتى في بنية الاحكام المذكورة **قوله** فالمستثنى اربعة عشر سوا خمسة عشر لان هذا زيادة لما تقدم
والوجه فيه انه لم يثبت حقيقة وانما تاب حكماً يحل النكاح توبة فهو داخل في المسلم الذي ارتد ولم يثبت
قوله وانما رده اولاً فانه في فصول العامة كان لكن ذكر في نور العين ويحيد بينهما نكاح ان ردت زوجته

بالعود اليه والا فلا تجوز والمولود بينهما قبل تجديده النكاح بالوطي بعد الردة ثبت منه
لكن يكون ذمها قلت ولعل يثبت النسب بشبهة الخلاف فانها عندك في لا تبين منه تامل
قوله والتوبة اي تجديده الاسلام **قوله** وتجديده النكاح اي احتياطاً كما في الفصول العامة يروى
فيها حسناً لثاقلاً وكان خطأ من ان لفظاً ولا يوجب اكثر فقيل يقر على حاله ولا يوجب
النكاح ولكن يوجب بالاستتار والرجوع عن ذمته وانه احتياطاً اي بمراد المصنف بالتجديد
ليكون وطناً خلافاً باتفاق وظاهره انه لا يحكم بكفاية بالقرينة بينهما تقدم ان المراد بالاختلاف
ولو رواية ضعيفة ولو في غير المذهب **قوله** بخلاف المرتدة اي فانها تسترق بعد الخلق بداداً ويجز
على الاسلام بالضرب والجس ولا تقتل كما صرح به في ابداع ولا يكون استرقاقها مستقطاً عنها النجس
على الاسلام كما لو ارتدت لامة ابتداء فانها تجوز على الاسلام **قوله** بوزن ملكة المرتدة اي خلافاً لهما
وفي ابداع لاختلاف انما في اسلامه فانه لا يفتي على ملكه وانما اذا مات او قتل او حتى تزول عن ملكه
وانما الخلاف في ذمها بهذه الثلاثة مقصوداً على الحال عندهما يستند الى وقت وجود الردة
عنده وتظهر التهمة في تصرفاته فعندهما بالردة قبل الاسلام وحده موقوفه لوقوف املاكهما
قديماً للملكة لانه لا توقف احباط طاعته وفرقة زوجته وتجديده المالك فان الارتداد فيها على
عمله كذا في الغناية ويقدم ان من عبادة التي بطلت وقفاً ولا يعود بسلامه وكذا لا يثبت
في بطلان النكاح واستجادة ووصية وايضا في تركه وكذا في تمامه في البحر قلت ويستثنى
من فرقة الزوجة ما لو ارتد معاقبة بقي النكاح كما صرح به في الغناية وفي البحر فاذا كان الكلام
في البحر ولذا قال في الغناية وتصرف المكاتب في ذمته فانه في قولهم زاد في النكاح عن السراج وكسبه حال
الردة لم يولد **قوله** فان اسلامه رجوعه مفسدة لما قبلها **قوله** ورت كسب اسلامه وادله المسلم
بشرائحه ان المعبر بوجود الوارث عند الميراث والقتل والحكم بالحقاق وهو رواية محمد بن الامام
وهو الاصح ودوى عنه اعتبار وقت الردة ودوى اعتبارهما معاً فعلى الاصح لو كان له ولد كافراً
عبد يوم الردة فعتق او سلم بعد اقبل احد الثلاثة ورثه وكذا لو ولد من علق حادث بعد اذا
كان مسلماً تبع لامة بان على من امة مسلمة وتماه في البحر بكن **قوله** والحكم بالحقاق خلاف الاصح
فان الاصح ويظهر الرواية اختيار وجود الوارث عند الحقاق ودوى عند الحكم بمكان في شرح كسبه
الكبير **قوله** ولو لوجه لانه بالردة كانه مرض مرض الموت لا اختياراً سبب الموت باصراة على الكفر بخياراً
حتى قتل ثم **قوله** بشرط الفدية قال في النهر هذا يقتضي ان غير له تحول بها لا ثرت نصير ورثها بالردة اجنبية
وليست الردة موتاً حقيقياً بل لان المدخول انما تعتد بعد موته بالحيفن لا بالاشهر فلا تنضم سبباً
للارث والارث وان استند الردة لكن يتقدم عند الموت هذا حاصل ما في الفتاوى **قوله** يعرض
دين اسلامه ليعتد الدين قضاء دين اسلامه من كسب الاسلام ودين الردة من كسبها رواية ذم عن الامام
ودوى ابو يوسف عنه انه من كسب الردة الا ان لا يفي فيقضي الباقي من كسب الاسلام ودوى الحسن
عنه انه من كسب الاسلام الا ان لا يفي فيقضي الباقي من كسب الردة قال في البدائع والواجب وهو الصحيح
لانه دين الميتة انما يقضي من ماله وهو كسب اسلامه فاما كسب الردة فلها عتق المسلمين فلا يقضي
منه الدين الا بضرورة فاذا لم يفي تخففت منه فانه الماتن تبعاً لكن في ضعيف كانه البحر قلت
لكن الحكم عليه بالضعف غير مسلم فانه جرى عليه اصحاب المتون كما اختار والوقاية والمواهب
والملتقى وهي موضوعات لنقل المذهب كما صرحوا به ثبت في القبرستان هذا اذا كان له كسباً
والا فحق ما كان بلا خلاف وهذا ايضا اذا ثبت الدين بغير الاقرار والافني كسب الردة كسب
ردته في اي المسلمين فيوضع في بيت المال ثم يستانه والمراد ما كتبه قبل الحقاق اماما كتبه
فقد اذبح في رواية التي اردت بحق معه اذا مات مرتد لا ان كسبه وهو من اهل الحرب وهم
يتوارثون فيما بينهم فلو بحق مع ابن مسلم ورت كسب اسلامه فقط وتماه في شرح كسبه **قوله** وقال
ميراث اي لانه زوال ملكه عندهما مقصوداً على الحال كما مر **قوله** كسب الردة فانه لو وثقتها وورثها
زوجها المسلم ان ارتدت وهي مريضة لقصد با بطلان حقه وان كانت صحته لا يرثها لانها لا تقتل
فان يتعلق حقه بها بالردة بخلاف المرتدة والحاصل ان زوجة المرتدة منه مطلقاً وزوج المرتدة

لا ريب ان اذا ادركت وهي مريضة بمرض وبسبب ايضا **قوله** وان حكم الحاكم كان الاصل في الحكم
بالحكم او لا كما غير كنهه ويقول وعقود مدبره الى عطف على ذلك لا يوجب اختصاص العتق بالحكم بالحق
وان كان يقهر منه ان الموت والقتل مثل فانه يطول بالقدرة كما افاد **قوله** ومن ثمة ما لا يظن
ان المراد به كسب الاسلام في جزم بل بانها من من الصبيح **قوله** وحل دية تارة بالحاق سائر
الحرب وهم مملات في حق احكام الاسلام فصاروا كالموت الا انه لا يستحق الحاقه الا بالقضا لا جمل
العدو والادب وقدمت تحت الاحكام المتعلقة به كما ذكره **قوله** ويؤدي مكانه اي يؤدي بدل كفايته
قوله والاولى للموت اي في الموت لا في الحياة العتق بنفسه بخلاف ما اذا كان للموت فانه يخل فيه
الانثى **قوله** وينبغي ان يعلم ان بعضهم لا يشترط القضا بالحاق بل يكفي بالقضا بحكم من احكامه
وعامة من على ان يشترط القضا برسا بقضا القضا بالاحكام افاده في الجحش ونحوه في الفتوى وظاهره
ان القضا بالحاق قد صرح به في ان لا يصح الا في ضمن دعوى حق للعبد لان الحاقه كالموت
ويوم الموت لا يخل تحت القضا فيجب ان لا يخل بالحاق تحت القضا قصدا **قوله** في ان الشهر
واقول ليس معنى الحكم بالحاق قد ساقط به الامور ان يقول ابتداء الحكم بالحاق في الاصل مدبر
مثلا على ما ذكره في الحرب **قوله** وانما عتق جسيمة وبنت ذلك عند القاضي حكم او لا بالحاق فربما يفتي
فذلك المدبر كما يعرف ذلك من كلامه في قوله والحاقه في الجحش من الخلاف معناه انه لا حكم القضا
بعقود المدبر كمن عتق العتق بغير الموت بالحاق فنهى واما عند العامة فلا بد من حكم او لا بالحاق فانه كسب
وقد كونه في حكم الموت خلاف ما في فلهي فلهي من الخلاف لا بد من الحكم به او لا في العتق وليس المراد ان الحكم
بالحاق قبل دعوى المدبر ولا حتى يرد ما قاله في البصر فقول كنهه الا في ضمن دعوى حق للعبد معناه
ان يسبق دعوى حق العبد فيحكم به او لا من اياه **قوله** العبد لانه الذي في البصر وليس المراد ان
يكفي عن الحكم بالحكم بما او لا **قوله** فيثبت الحكم بالحاق في ضمن الحكم الاول فانه **قوله** واعلم ان
للمتصرف حال دونه بعد بيان حكمه امل ان قبل دونه **قوله** في غير اربعة احكام نافذة اتفاقا باطل اتفاقا
مع قوف اتفاقا موقوف فنهى نافذ عند **قوله** ما لا يعتد تمام ولا في الزيلعي لانها لا تفتق
الاولى ولا تعتد حقيقة الملك حتى يصح هذه التبرعات من العبد مع قصور ولايته **قوله** لا يستل
وصوره اذا جازت بولادته عاودت وشبهه منه ورثه ذلك الولد مع ورثته وقصية الجارية ام ولد
بما **قوله** والطلاق اي ما دامت في العدة لان الحرمة بالردة غير متبادرة لا تقاها بالاسلام فيقع طلاقه
عليها في العدة بخلاف حرمة الحرمة فانها لا غاية لها فلا يقيد بحقوق الطلاق فانه يخرج من باب نكاح الكافر
وقد يشك عند الخاتمة ان طلاقه انما يقع قبل الحقة فلو لم يرد في الحرب فطلق امراته لا يقع الا اذا كان
مسلم **قوله** في العدة فطلقها واودد ان طلاقه قد بان بدمه واجب بان لا يزوج من زوج البينة
الطلاق وقد سلف ان المبانة لم يثبتها الا في العدة **قوله** اي ولا كان الواقع بانك الصبر بانك الحاق
الشك او على ما ذكره لوقد انت طالق بدين واسا قولهم ان البيان لا يلحق البان فذاك اذا لم يجعل
اخيرا راعى الاول حتى لو دل انك انك باخرى يقع كما تقدم في الكنايات فانه **قوله** وشكك الشفعة والحج قال
في البصر لا يمكن لوقف التسليم لانه الشفعة بطلت بمطالعة واما الحج فيملك بحق الملك فيصير الملك
الموقوف انك اهر قلت ومعه من ان قبل اسلامه لا اخذ بالشفعة والذي في شرح كنهه ان ذلك لو لم
وقد قول ان حليفة لا شفعة له حتى يسلم فانه لم يسلم ولم يطل بطلت شفته انك الطلب بعد
بان يسلم **قوله** ما يفتقر اليه اي ما يكون الا عتق او صحة على كونه فاعلم معقدا سلة من الملاك اي والمرتب
لا سلة له اصل لانه لا يقر على ما انتقل اليه وليس له اراه سلة سارية بيلابره **قوله** في كساح الجحش
صحيح وانما سارية المراد بالامر **قوله** ونكاح اي ولا لمرته **قوله** في الشفعة **قوله** في الشفعة **قوله** في الشفعة
من الشفعة فانه **قوله** في الشفعة بالطلب والباذي ومثل الرمي **قوله** في الشفعة **قوله** في الشفعة **قوله** في الشفعة
لا ذكر في الشفعة عن شهاوات الاول الجحش انما يطل ما دواه لغيره من الجحش فلا يجوز لاسامه منه
الزير ويمنع بعد دونه **قوله** ولكن كلامنا فيما ذكره في دونه **قوله** في الشفعة **قوله** في الشفعة **قوله** في الشفعة
ولا يرد احد ما اكسبه في دونه بخلاف كسبه اسلامه فانه يرد **قوله** في الشفعة **قوله** في الشفعة **قوله** في الشفعة
في دونه مسلم من مسلمة والكلام في ادائه المرتبة فانه **قوله** ما يعتد المساواة اي بين المتعاقدين في

قوله وهو المفاوضة فاذا قارن مسلما توقعت اتفاقا ان اسلم فذلت وان كان يطلعه
وتصير محمدا من الامل عندهما وتبطل عنده **قوله** عن الخاتمة **قوله** او ولاية متعدية اي الخاتمة
قوله ويتوقف من عند الامام بناء على زوال الملك كما سافتم **قوله** وينفذ عند **قوله** لا
انه عند يوسف تصير كما تصير من الصبيح لان الفلح عوده الى الاسلام وعند محمد كما
تصير من الميراث لانها تنقضي الى الفلح كطاهر اطعن **قوله** في العتق **قوله** في العتق **قوله** في العتق
الحاصل لانها من عتق والمبايعة **قوله** في العتق **قوله** في العتق **قوله** في العتق **قوله** في العتق
يعوض كمن انهم ومن قبيل التبرع ان لم يكن **قوله** في العتق **قوله** في العتق **قوله** في العتق **قوله** في العتق
الملك بالدين فانه فاقضته **قوله** في العتق **قوله** في العتق **قوله** في العتق **قوله** في العتق
اذ كان عن الملك او سكوت فاما المذكور في كتاب الصلح انه معاوضة في حق المدعي وهذا
بيان وقطع نزاع في حق الاخر ومقتضاه ان كان المرتد مدعيه فله ان يدخل في عتقه
المبايعة وان كان مدعي عليه يدخل في عتقه التبرع افاده **قوله** في العتق **قوله** في العتق **قوله** في العتق
لان لم يدفع المال بجانا بل مباداة ليمسكه فله ان يخرج عن مباداة المال بالمال
وعن عقد التبرع تامل **قوله** لانه مباداة كنيته وجهه ما قالوا ان الدين يقضي بمثل
وتقع المقاصة فحقا بغير الدين اخذ بدل ما تحقق في ذمة المدين **قوله** في العتق **قوله** في العتق
اي التي في حال دونه اما التي في حال اسلامه فانه كونه في ظاهر الرواية من الميسر
وغيره انما تبطل قوته كانت او غير قوته من غير ذكر خلاف وتما مذهبنا في المباداة عن
الفتق **قوله** في المباداة من ذكر المنقول في الاقسام الاربعة ذكر شيئا لم يصح
بها **قوله** في المباداة من ذكر المنقول في الاقسام الاربعة ذكر شيئا لم يصح
اوله واما الفصل فلان المرتد لا يتصرف ولا ينصر والعقل بالنصرة **قوله** في المباداة
عدم جوازها بعبادة التبرع فلا ينبغي التردد في جوازها منه انه خلفه عدم من سبق
القلم **قوله** بطل ذلك كله الا في اربعة اشياء المتوقف اتفاقا والمتوقف على الامام
كما **قوله** فكان لم يرد فلا يفتق به دام ولده ولا يخل ديونه وله ابطال ما تصرف فيه
الوادع كونه كونه لياجر ومما مع وارث بعده الملك بلاقضا ولا ريب ان الوارث
لا يفتق قلت بطل ما تصرف فيه بنفسه بعد الحاق قبل الحكم به كما لو اعتق عبده الذي
في دوا الاسلام اذ باعه من مسلم في دار الحرب ثم وجع تايما قبل الحكم بالحاقه فانه دونه
عليه وجميع ما صنع فيه باطل لانه بالحاق ذال ملكه وانما توقت على القضا دخوله في ملك
وارثه تصرفه بعد الحاق صادق ما لا غير ملكه فلان ينفذ وان عاد الى ملكه بعد كساح
بشرط خيرا والمشتري اذا تصرف في المبيع لا ينفذ وان عاد الى ملكه بشئ المشتري نعم
لو اقر بخره العبد او بانه اقلان صح لان ليس بانشاء التصرف بل هو اقرار لان كمال الوارث بعد
الغير ثم ملكه **قوله** من شرح السيد الكبي **قوله** في العتق **قوله** في العتق **قوله** في العتق
السيد ميتا حقيقة واعاده الى داره نكاحا لا اخذ ما فيه ورثته **قوله** في العتق **قوله** في العتق
بعد عوده من حكمه بالحاقه وكذا ذكره الزيلعي فلان على الش ذكره بعد قوله وان جاد بعده
كما افاده **قوله** بقتناه او دنا لانه بقتناه القاضى بالحاقه صاد المال ملكا لورثته
فلا يعود الا بالاقضا الا ترى انه لو ادرك لو اعتق العبد بعد رجوع المرتد قبل القضا
برد المال عليه نفذ عتقه ولم يضمن للمرتد شيئا كما لو اعتق قبل رجوع المرتد وبهذا
يستدل على انه لا ينفذ عتق المرتد لان العتق يستدعي حقيقة الملك شرع السيد
نقله في البحر عن الشارحانية **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث
قوله وارث كساح **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث
الخلافه عنه بل لانه في الميراث **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث
مستطوعا الا ان القواعد تدبره **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث **قوله** في الميراث
في بيت المال لعدم الوارث لا اخذه في كلام الش ايهام كما افاده السيد ابو سعود **قوله**

المقصية ثبوته بعد الرد

كتاب المذهب
لأبي حنيفة

[illegible]

ان الصبي ليس من اهل العقوبة ولما في كانه الحاكم وان اتمه الفلام المراهق عن الاسلام لم يقتل
فان ادركه كافر احبس ولم يقتل **قوله** قيل الذي يعقل الخ قال في كلفه بين صاحب المهرية ان
الكلام في الصبي الذي يعقل الاسلام زاد في الميسر كونه بحيث يتأخر ويقهر ويقهر اهتكت
وانظر ان ما ذكره المصنف بان لقوله يعقل الاسلام ومعنى تميزه المذكور ان يعرف الصبي
مصلحة حسن والكذب فيعلم بلام فاعله وان العسل حلو والصبر مر ومعنى كونه بحيث يتأخر
ان يقول ان المسلم في الجنة والكافر في النار واذا قيل له لا ينبغي لك ان تخالف دينك
ابويك يقول نعم لو كان دينها حقا او بخلاف ذلك ولا ينبغي ان ابن سبع لا يعقل ذلك عابا
ويحتمل ان يكون المراد المتأخرة ولو في امر ديني كالموتى شيئا دفع الى البائع الثمن
واشترع البائع من تسليم البيع قال لا بأس الا الى ابن سبع لا يعقل ذلك عابا
مضى الثمن فان لم تسليم البيع اذ فعل في الثمن فهذا ونحوه يقع من ابن سبع غالبا عليه
يتخذ القولان تاملا قوله وقد رايت بفتح نا الخطاب **قوله** وسبع وقيل ثمان وهو الصحيح
واخرجه البخاري في تاريخه عن عروة وقيل عشرة اخرجه الحاكم في المستدرک وقيل خمسة عشر
وهو مردود وتام ذلك ميسر في الفتحة وهو اول من سلم من الصبيان الاحرار ومن
الرجال الاحرار ابو بكر ومن النساء قد يحبس من المولود زيد بن حارثة وتام تحقيق ذلك
في الدر المنثور ونقل عبارة المحشي **قوله** حتى قال الخ ذكره القاموس في مادة ووق قال
المأذني لم يصح ان عليا رضي الله عنه تكلم بشي من الشعر غير هذا البيتين ملكه قريش
لنقتلني الخ وصوبه الرمح شري هو ومقتضاه ان نسبة ما بنا اليه لم تصح **قوله** ظاهر كلامهم نعم
اتفاقا فائدة وقوله عن صانعهم فرضية يجدها اقرارا بعد بلوغه قال في الفتحة ومقتضى الاصل
انه يجب عليه ثم لا لكنهم اتفقوا على انه لا يجب على الصبي بل يقع فرضا قبل البلوغ اما
عنه فله ان لا يملك فلا يملك اصل الوجوب به على الصبي بالثبوت وهو حدوث العالم
وعقايته ولا يملكه دون وجوب الاداء بالخطاب وهو غير مخاطب فاذا وجد بعد سبب
وقع الفرض كتحليل الزكاة واما عند سبب الائمة لا وجوب اصلا لعدم حكمه وهو وجوب
الاداء فاذا وجد وجد فصار كما لا ينبغي ان يفتي بقطعة فرضه وملك الجملة فله
عليه لكن ذلك للتمهينة عليه بعد سببها فاذا فعل تم **قوله** وفي الخبر ان من لم يملك
وجباوة التمر في الفصل الرابع وعن ابن منصور والماتريدي وكثير من مشايخ العراق
والمعترزة انما طاعة وجوب الايمان به اي يعقل الصبي وعقايته بقره ونفاه ما في الفتحة
وراية لقوله عليه الصلاة والسلام وضع القلم عن ثلاثة عن التام حتى يستعظم وعن الصبي
حتى يحتلم وعن الجنون حتى يعقل ورواه ائمة كعدم انقاس في كلام المراهقة بعدم وصفه
الايمان الخ موضحا من ثم لا بد ان يبرح حاج وقال اول الفصل الثاني ورواه ابو منصور الجواليقي
الصبي لعاقل ونقلوا عن ابن حنبل لو لم يبعث الله للناس رسولا لوجب عليهم معرفة دينهم
وقال البخاري وابن لا تعلق حكم الله بغير المكلف قبل البعثة والتبليغ كما قال في الخبر
وحكموا بان المراد من رواية لا تعلق حكم الله بغير المكلف قبل البعثة والتبليغ كما قال في الخبر
بعد البعثة ومعنى وجوب في قول الامام لوجب عليهم معرفة دينهم معرفة على معنى ينبغي وتامه في
المكفر **قوله** لو مات بعد اى يعقل العقل **قوله** كفى بعضهم لان معناه جميع الاشياء بما فيه فليس فيه
مالا يجوز الاحتياك فيكون سببا اخرام وهو كغيره باطل لان معناه مسكنة المسكين او فقرا
الفقر فكذلك قال مسكنة المسكين او بافقره انك بغير الفقر ولا لالة فيه فله
على ما ذكره كذا في البرازية وتأخر في نور العيون بان ما ذكره من المعنى يد معناه الوضعية اما العبد
الذي جرى عليه اصطلاح الملاحة والقاهرة ربه فهو ان جميع الاشياء بما فيه فله فاحق ان يكون
يكفر القائل ان كان من تلك القصة او ادان ما ارادوه اول لم يعلم معناه فله قال تقايد وشيئا
بهم او شئ عليه كفى فيجوز وجوبا او احتياطا ايمانه وان لا غير عالم ولا متامل فهو خطي

طلب على الصبي
الانسان

طلب
في معنى

يلزم ان يستغفر وغاية الامر ان لا يخص في التكلم بالمال في المكال اهملنا **قوله**
تقبل بكفه لعل وجهه ان طلب شيئا لله وانما عني عن كل شئ والكل منقذ ومحتاج اليه
ويستغفر ان يرجع عدم التكلم فانه يمكن ان يقول اردت اطلب شيئا اكراما لله
شرح الالبانية قلت فينبغي او يحبس التبا عن هذه العبارة وقد مر ان ما فيه خلاف
يومر بالثبوت والاستغفار ويجوز ان لا يكون له ان كان لا يدري ما يقول اما
ان قصد المعنى الصحيح فالظن انه لا بأس به **قوله** ليس يكفر فان الحضور بمعنى العلم
شأن ما يكون من يجوز في كلامه الا هو وابعدهم وانظر بمعنى الروية لم يعلم بان
السريرى فالمعنى يا عالم يا من يرى بزاوية **قوله** ومن يستحل الرقص في ليل كفه
المادى التليل والحفظ والرفع بحركات موزونة كما يفعله بعض من يتشب
الى التصوف وقد نقل في البرازية عن القرطبي اجماع الائمة على حرمة هذا الفضا
وضرب القصب والرقص قال ورايت فتوى شيخ الاسلام جلال الملة والدين
الكرمانى ان مستحل في الرقص كما هو تمامه في شعر الوهابية ونقل في نور العيون عن
التمهيد انه فاسق لا كافر ثم قال التحقيق القاطع للنزاع في امر الرقص والسباح
يستغنى تفصيلا في عوارف المعارف واحياء العلوم وخلاصة ما اجابا لعلمائهم
النخري ابن كمال يثبت بقوله ما في التواجد ان حقيقت من حرج ولا تبال
ان اخلصت من يس **قوله** فقامت شئ على رجل وحولن **قوله** دعاه مولاه ان
يسعى على الركن **قوله** الرقصه فيما ذكر من الاوضاع **قوله** عند الذكر والسباح
لغا وفين العارفين اوقاتهم الى حسن الاعمال **قوله** الساكن المالكين لقسطن
انفسهم عن قبائح الاحوال **قوله** فلم يستعملوا الا الامن **قوله** ولا يثبت قون الائمة
ان ذكره ناحوا **قوله** وان شكره باجوا **قوله** وان وجدوه صاحباه وان شربوه سكره
وان سحره حاضرة قريب ساخوا **قوله** اذا غلب عليهم الوجع بقلبيته **قوله** وشربوا من
موارد ارادته **قوله** ففهم من طرقة طوارق التبيينة كذا ذاب **قوله** ومنهم من يركب له
بوارق اللطف ففهم كذا **قوله** ومنهم من طلع عليه النجاسة من مطاوعة اقره فسكر ذاب **قوله**
ما عني في الجواب **قوله** والله اعلم بطوابعه **قوله** ومن يركب وجده **قوله** ففهم
الى قول المصنف **قوله** له من ذاب طربا قدس **قوله** وسكره من غير ذاب **قوله** ففهم
استاد قال صلته وجهه لغيره ولولى متعلق بجوز وكفى بتدبيره بجوز اصل التركيب ومن
قال على سبب بجوز لولى جهوله **قوله** وهذا قول الزعفراني **قوله** والتمال بكفه هو ان مقال وكحل هو
ما **قوله** والياتها الخ قال في البرازية وقد ذكر علماء وانا ان ما هو من المعجزات الكبار كما جازا الموت
وقابا المعصية حية واشتاق الى الله واستباح الجمع من الطعام وخرجه الماد من بين الالباب
لا يمكن اجراء كرامة للولى وطى المسافة منه لقوله عليه الصلاة والسلام ذوبت الى الارض
فلما جاز لغيره لم يبق فائدة الشخص **قوله** في كلامه تقاضى اية زيد ما يدل على انه ليس بغيره
قلت يدل له ما قالوا من كانه ما شق في تنويع المرأة فانت لولم يفتقر فتامل في الفتاوى
ان برة المسئلة توبه الجواز وقد قال الامامة التفتازاني بعد ان حكى عن اكثر المعقولة المنع
من ايامه انكر مات الاوليا وان الاستاذ ابا اسحاق يميل الى تحريم من مذموم وحكى
ما قدمناه وان امام الحرمات قال الرضى عندنا بجواز جملة عوارق القادات في معرض
الكرامات ثم قال نعم قد ورد في بعض المعجزات ان من طلع على احد الثابت بمشله
اصلا لا لغيره الا ان ذكر كبقية الاطفال شئ له ولا انصاف ما ذكره الامام النسفي حين
سئل عما يحكى ان الكعبة كانت تزور والحداد من الاوليا ليل يجوز القول به فقال نفى
العادة على سبيل الكرامة لاهل الكعبة جاز عند اهل السنة قلت لنسفي هذا هو الامام
نجم الدين عمر مفتي الناس والجن ركن الاوليا في عصره اه من شرح الوضعية

طلب
في مستحل الرقص

طلب
في كرامات الاوليا

عليهم الخذوا جميعه كله ولو انفقوا من المشقة بان انفقوا واحد واثنان فقتلوا واخذوا
عن قاتل من قاتلوا او قاتلوا عليهم وقرانه في الفتح والربيع وفي الاحتياط وما اصحاب كل واحد
من الفريقين من الاخرين من دم او جراحه او استهلاك مال فهو موضوع لادبته فيردون ولا
تصاص وما كان قايما قايما في يد كل واحد من الفريقين للآخر فهو لصاحبه قال محمد رحمه الله
اذا اتوا اوتيتهم ان يعرفوا ولا اجبرهم على ذلك لانهم اطلقوا بغير حق سقوط المطالبة
لا بسقط الضمان فيما بينهم وبين الله وقال صاحبنا ما فعلوه قتل المتخير والخروج وبعد نفق
جمعهم يورثون به لانهم من اهل دارنا ولا منعة لهم بغيرهم من المسلمين اما ما فعلوه بعد التحيز
لانهم في قتل ما بيننا اهكثت فقتلوا من ذلك كله ان اهل البغى اذا كانوا اكثر من ذوي منعة وخيرا
لقتالنا معتقدين حله بنا ويل سقط عنهم ضمان ما اطلقوا من دم او مال دون ما كان قائما
ويضمنون كل ذلك اذا كانوا قليلين لا منعة لهم او قبل تحيزهم او نفق جمعهم وتقدم ان ما
اتلف اهل العدل لا يضمنونه وقيل يضمنونه وقد رتبنا التوفيق لولا بطلان ديانته اى توفيقه الذي
كان يدين به وسقطنا ضمانه بسببه فاذا اوجع ظمرا لانا وول لا فارت وضمن ما اتلف
ثم عدل ليس في كلام الفتح ذلك كله عليه في التمهيد لانه المراد بديل التعديل ثم قال في التمهيد ينبغي
ان لا يثبت منه وبه شروعه اطلاق المص **ثم** كما في المستقامن اى كما لو قتل المسلم مستقاما فوارا
فتح **ثم** لبقا سيرة الاباحة عنه لعدم وجوب القصاص المفهوم من وجوب الذم **ثم** اخرج
بحد لصاحب البحر حيث قال ولما كان كل من اهل الكفرية يحرمه لتعديله بالانعانة على المعصية **ثم**
من اهل الفتنة على البغاة وقطاع الطريق واللبصين **ثم** وان علم اى ان علم البائع ان المشتري
منهم **ثم** لانه انما على المعصية لا يقاتل بعينه بخلافه لا لا يقاتل له الا بصفتها فحدث فيه
كل الحديد ونظيره كراية بيع المعازف لانه المعصية تقام باعينها ولا يكره بيع الحشيش المتخذة
هى منه وعلى هذا بيع الخمر لا يصح ويصح بيع العنب والفرق في ذلك كله ما ذكرنا فخرج في البحر
عن ابيه اى وكذا انما انما يبيع كذا قال بعده وكذا لا يكره بيع الجارية المغنونة والكباش كسوطهم والذين
المقاتل والامانة الطيارة لانه ليس بعينها شيئا وانما المشتري يستغنى بها لخطورها اهكثت لانه
الاشيا تقام المعصية بعينها كمن يشتري العصفور والاصول منها فان عاين الجارية للحديث مشا
الغنا عارض فانه يمكن عاين المشرك بخلاف السلام فان المقصود الاصل منه هو الجارية به فكذلك بعينه
مشا اذا بيع لانه لا يفسد فساد المراد بما تقام المعصية به مكان بعينه فكذلك على منفعة فيه فخرج
الجارية المغنونة لانها ليست بعين المشرك ونحو الحديد والعصفور لانه وان كان يحل منه عاين المشرك
كمن يفسد فحدث فله يمكن بعينه وهذا فظهر ان بيع المار من يوط به مثل الجارية المغنونة
تقوم المعصية بعينه خلافا لما ذكره المص والمص في باب الحظر والاباحة وياتي جامع قريبا **ثم** كبر
الحرب مقتضى ما نقلناه عن الفتح عدم الكراهة الا ان يقال المستفى كراهة التحريم والميث كراهة
التنزيه لان الحديد وان لم تقم المعصية بعينه لكن اذا كان بيعه من بيعه سلاحا كان فيه
نوع اعانة تامل **ثم** ثم عينا رتب وعرق بهذا انه لا يكره بيع ما لم تقم المعصية به كبيع الجارية المغنونة
والكباش النطوط والحمامة الطيارة والعصير والخشب الذي يتخذ منه المعازف وما ذى بيع
الحاوية من انه يكره بيع الامر من فاسق يعلم انه يعصى به مشكل والذي جزم به في الحظر والاباحة
انه لا يكره بيع جارية من ياتى بها في دبرها اى بيع الغلام من لوطي وهو المواقف لما روي عن
ان ما في الحانية مجهول على كراهة التنزيه والمستفى هو كراهة التحريم وعلى هذا فكل تملك
وهو الذي اليه تطمين النفس لانه تسبب في الاعانة ولم ارد من تعرض لهذا والله الموفق
ثم ينفذ بالشدة مبنيا للجهل **ثم** لو عاد الاى لو كان الحكم قاضيه عاد لا اى عيونه
اهل العدل قال في الفتح واذا اولى البغاة قاضيا على مكان غلبوا عليه فقتلوا مساة

في كراهة بيع ما
المعصية بعينه

ثم

ثم خيل العدل فرقت اقتضيه الى قاضى العدل نفذه منها ما هو عدل وكذا ما فنى
من اى بعض المجتهدين لان قضاها والقاضى في المجتهدين تافذ وان كان ظاهرا لى
قاضى العدل **ثم** ولو كانت قاضيه من محلها اذا كان من اهل العدل والا لا يقبل
كتابه لفسقه كما في الفتح واذا صدرت تولية البغاة المقتضا كسبائه في بايه والله سبحانه
اعلم **بسم الله الرحمن الرحيم كتاب**
اى كتاب لفظ اللقيط فربما في الاول قول المجوزى كتاب في بيان احكام اللقيط
لان الكتاب معقود لبيان ما هو اعم من لفظ كلفته وجنابته وادبه وغير ذلك
ثم عقبة مع اللقيط بالجهاد منع في هذا التعيين صاحب الفهر وقيل جليب وهو ايه
عقب الجهاد به مع اللقيط **ثم** قالت كان في المصالح كاي شيء لا يعدل فقد عاينه وعقبه
تعقبا ثم قال وعقب زيد عقبا من باب قول عقوب جيت بعده ثم قال وكلام يعقب
الشهيد اى يتلوه فخره عقيب له اه فقل هذا اذا قلت زيد الجراكا كان معناه جعلت
زيد تاليا لعمرو لانه زيد فاعل في الامر من كان البسته وزيد اجتهد وكذا يقولون تعقبا باسم
الشهيد اى ثبت بعد كلفته بدو مثل اعقت السلام بالشهيد بزيادة الباء وتايه فتقوله
عقب اللقيط بالجهاد معناه انه يعقب الجهاد فلا تفسد به اما ظهر **ثم** لغرضها بفتح العين
والراء اى ليقع عروض الرطاك والزوال فيها اى كمال الانفس والاموال في الجهاد
فلا رط الرطاك وانما قدمه عليه ما يكون فرضا لا علة كراهة **ثم** والالتقاط مندوب **ثم**
ما يعطى اى يرفع من الا رفق فتق **ثم** ثم غلب اى في الملقه كما يوظفها الميرب والمصالح فهو
كاستعمال الملقط بمعنى الملقط ثم تحلصه بملفظ الفم من الجوف **ثم** باعتبار المال
لانه يؤول الى الالتقاط في العادة وظاهره انه يجازى لغوى بملقة الاول مثل اعصر خرا **ثم**
وله على اسم الحى مولود الحكة اى البحر وظاهره انفق اتحادا لمعنى الشرعى واللغوى وعلى ما بينا فالملقط
بينما يولد في قبة الحياة وبه غير ظاهر لان آتيت كذا لئلا يظن حتى يحكم بسلامة تبطل لئلا
فيحصل ويصل عليه ولو وجد قتل في محله يجب فيه الدية والقصاص كما سنده تامل ولان
ما كان من بين ادم كما نقل عن الاتفاق وقيل لقوله طرحة ايم احراز عن الضمان **ثم** وهو طرحة
بالفتح المقصر مصلح **ثم** فرار من تهمته الريية المتمة بفتح القاء وسكونها الشك والريية
مصلح وفيه ايضا الريية الظن وشك لانه المراد بها بينا الرافا **ثم** فنيده اى طارحه او تارده
حتى ضاع اى بطل **ثم** ان غلب على ظنه بل كذا بان وجده في مغارة ونحوها من المبالك ويس
مراد اليك من الوجوه الاصطلاحى بل لا فرق في ذلك خلاص بيننا وبينه باق الانية كما قد تقدم
بحر قاله في التمهيد اى ان يشترط في الالتقاط كونه مكافئا خلاصا للالتقاط البصني المحل
والمشترط كونه مسلما عدلا وشيدا الماسية من الالتقاط الكافر صعيدا الفاسق اولى وان العبد
المجور عليه يصح الالتقاط ايها المجور عليه بالسفاه اى اذ يات قريبه بتمام الكلام غير المجور **ثم**
والا مندوب قال في البحر وينبغي ان يحرم طرحة بعد الالتقاط لانه وجب عليه بعد الالتقاط حفظ خلا
يملك وده الى مكانه عليه **ثم** وهو اى في جميع احكامه حتى يجد قاذفه لان الاصل في بني ادم حرمة
قائهم اولاد خيال المسلمين ادم وحواء وانما عرض الرق موقوف عن الكفر لبعضهم وكذا الدار
وار الامارات وشمل ما اذا كان الواجد حرا او عبدا او مكاتب او لا يكون تبعا للواجد والواجب
وفي المحيط لو وجد المجور ولا يعرف الا بقوله وقال المولى كذبت بل هو عبيد قال يقول
للمولى لانه ذواليد اذ لا يولد للعبدة على نفسه وان كان العبد ما دوننا فالقول له لان له يداد
تمامه في البحر **ثم** مسلم تبعا للرافاد ان المعتبر في ثبوت هدمه مكانا سوكان الواجد
مسما او كافر وفيه خلاف سيات **ثم** الابحية رتبة يستثنى منه ما لا كان الملتقط عبدا
مجهورا وادعى مولاه انه عبده كما مر آنفا وكذا لو اعدا الملتقط لكان لم يكن اقر باللقط
كما في البحر **ثم** على خصم وهو الملتقط هذا اذا كان اللقيط صغيرا فله كبريا ثبت رتبة باقامة البيعة
عليه وباقراده ايضا في القرستاء عن المنظم كن اقراده يقتصر عليه وياتي بيان في الفروع **ثم**

كتاب اللقيط

بهذه البنية لأنها شهادة قامت في حق الدين على مسلم فلا تقبل بحج عن الخانية **قوله** أو كسره في سطر
قوله فظاهر الرواية احتياط المكان أي في الصورتين وفي بعض نسخ المصنف اعتبار الواحد وفي بعضها
اعتبار الاصل أي ما يصح من القولين لا سيما نظر اللفظ ولا ينبغي أن يعدل عن ذلك وقيل يعتبر بالسما
والزنى فتح وعلى ما ذهب في الفتح يصح مسلم في ثلاث صور وفيها في صورة واحدة وهي بالوجه
ذم في مكانهم وهو ظاهر لكن غيره وقال في البحر أيضا ولا يعدل عنه **قوله** لسبقه أي سبق
المكان على ما لو اجد **قوله** وهو صراحي لا يجتمع **قوله** كما قد علم من عند محمد وقال أبو يوسف
يكون عبد الله يستحيل أن يكون الولد حر أبين وقيمين قلنا لا يستحيل يجوز عتقه قبل الانفصال
وبعد فلا تبطل الحرية بالشك في ذلك وتامة في التهرئة لثبوته من الجانبين في أن النسب ثبت من
من جانب الأم أيضا سواء كانت الأم ذمتها أو مملوكة له فالمراد بثبوت أحكامه كغيره الزبني كما لا ريب
الحضارة وجوب النقطة ونحو ذلك وهذا المختص بالحرية فكذلك هذه البنية أكثر انبعاثا من غيرها في الظاهر
عليها أن نظر النقطة بالاثبات قلنا نعم يدفع بهذا الظاهر دعوى ملكه غيره عنه ثم يثبت ملكه بقيام يده مع
حرية المحكوم بها أقاده في الفتح **قوله** ولو فقه أو تحت دخل فيه الدراهم الموصوفة عليه وينبغي أن تكون
الدراهم التي توفى فريضة تحت ملكه وصحها به ودعاؤه بخلاف الموصوفة تحت ولم اده **قوله** ودعاؤه
بالنسب عطف على قوة أي ولو كان ذلك المال دابة هو عليها **قوله** لا ما كان بقرية في بعض نسخ المكان
بقرية وعليها كتب فقال لفظه أن سطر لفظ في الأصل في مكان بقرية عطف على قوله قال في التمهيد
وبعرفان الدار التي هو فيها وكذا البستان لا يكون له بالاول **قوله** وقد توقف فيه في البحر بعد أن نقل عن
شافعي أن الدار له وفي البستان وجهان **قوله** لا مال ضائع قال في الفتح أي لا حافظه ومالك وان
كان معه فلا قدرة له على الحفظ للقاضي ولا يذم صرفه لئلا يضره **قوله** لا يضره **قوله** لا يضره
مصلحة وقيل لا صرفه عليه بام القاضي **قوله** ولو قرر القاضي ولا يضره **قوله** لا يضره
يذم الملقط كثره إذا مات وتعلق عنه إذا جنى **قوله** لا يضره قضاء في فصل بجهته فيه قال من العلماء من قل
أن الملقط يشبه المعتق من حيث أنه حيوان طاعت المعتق فعلى هذا لا يكون مبرعا بالانفاق بغير امره
إذا شهد بجمع كلوصي بغير من كتابه للملقط **قوله** نعم في ظاهره أن ذلك ولو بعد ما ذكر القاضي ولا يضره
الملقط والظاهر خلافه لا يكره بالقبض وقدر اجتمع كسرها في الخانية فريضة ذكر المسئلة الثانية ولم يذكر
تقرير القاضي **قوله** ما لم يعقل عنه بيت المال فان جنى ثم عطل عنه فمردته لان العتق بالقرعة **قوله** ويدفع حرة
ينبغي أن يقال وما قيل في وصي الشيم انه يعلم العلم او لا فان لم يجد فيه قابلية سكر حرة **قوله** ويدفع حرة
بسته وصحة أي ما فيه له القيد او تصديق عليه أو كان فقيرا **قوله** وليس له ختمه ان كان هذا لو دون اذن
السلطان او ناسبه فلو اذن ختمه ان ولايته كما كانت ولا كان لو صلي الشيم ان يخته **قوله** ولو علم الخاتم
ان فقل في البحر عن الأخيرة يقول **قوله** ولا ينفذ للملقط عليه كالحق لانه يعتمد على الولاية من القرارة والمال
وكسلطته ولا وجود لواحد منها ثم قد علم كسره ان مهر في بيت المال اذا زوج سلطان **قوله** وجمع
بيع ماله وكذا شر الشيم يستحق الثمن دينا عليه لان الذي انية ليس الا الحفظ والسياسة وما من ذم
ذلك اعتبارا بالام فانها لا يجوز لها ذلك مع انها ملكة تنسب بحج عند عدم العقوبة وتامة في الفتح **قوله**
في الاصل لا تملك تلاف متلفه ولا يملك تسليمها فاشبهت بغير خلاف الام لانها ملكة تلاف متلفه
بالاستحسان والاعادة لا يجوز فيها لغرض بالاجارة او لغيره **قوله** ولا يملك تسليمها مثل ما اذا اجره
ليأخذ الاجرة لنفسه او للمقبط بل المتبادر الثاني لان الاول معلوم من قوله لا يملك تلاف متلفه
وتعليق في شكل قول القمستان لا يجوز ان يجره ليأخذ الاجرة لنفسه مع انه خلاف إطلاق المتن وعلى
هذا قلنا يصح ان يحمل مقابل الاصح من جوابه على ما اذا اجره ليأخذ الاجرة لنفسه توفيقا بين
القولين كما فهم **قوله** لو باع الجاني الملقط بعد بلوغه **قوله** وسلم قيد في وجوب وتصديق لان به يحصل
الملك للموهب له والمصدق عليه **قوله** لا يصدق في بطلان شئ من ذلك مفهومه انه يصدق في أقاره
بالرق لغيره **قوله** اذا كان ذم يذم عليه وكان قبل ان يقضى عليه بما لا يقضي به الا على الاجارة كالحدا كمال
ويجوز قبله بعد ان يقضى بخلافه لا يقبل لان فيه بطلان حكم الحاكم ولا يكره شرعا فهو كما لو كرهه ذم
ولو كانت الملقطة امرأة لها زوج كانت امته لمقره ولا تصدق في بطلان النكاح ولو كان وجبا عليه

مهر
لا يصدق

مهر لا وجه لا يصدق في بطلان لانه من ظهر وجوبه **قوله** ففتح لمخصا وتامة في البحر وفيه عن
التشابة وخاتمة اذا اقر انه محيد لا يصدق على بطلان شئ كان فحل الا النكاح لانه ذم لم يصح
لعدم اذن من يزعم ان مولاه فهو اخذ بغيره بخلاف المرأة لا يبطل نكاحها **قوله** لم يجز
كلقبط أي فيما ذكر من الاقوال في جميع أحكامه كما لا يخفى وهذه المسئلة ستارة في آخر كتاب الاقوال
تفصيلها ان شاء الله تعالى والله سبحانه اعلم باسمه الله الرحمن الرحيم **قوله** **الملقطة**
تقدم وجه تقديم الملقط عليها وقال في الفتح ما يشهد بان لفظا ومعنى وحصل للملقط بغيره
والملقطة بغيره **قوله** للتمييز بينهما وتقدم الاول لتصرف بني آدم **قوله** بالفتح أي فتح القاف مع ضم الهمزة
وبفتحها كما في القاموس **قوله** وتكون قال لا يجرى الفتح قول الجميع اهل اللغة وحذاق النحو
وقال الليث هي بالسكون ولم اسمع غيره ومنهم من يعدل بسكون من لحن العوام مصباح **قوله**
اسم وضع للمال الملقط فهو حقيقة لا يجاز وهذا هو المتبادر ومن كتب اللغة لكن احتاد في الفتح
انها لجان لانها بالفتح وعصف بالفتحة للفاعل كسفرة والمرة كثيرا للمهر والمهر بالسكون للمفعول
كسفرة **قوله** لمن يتكلم منه **قوله** لا يجرى **قوله** لا يجرى لان الطباع في الغالب تبادر
الى التقاطع لانه مال فضا وباعتبار ذم الى اخذه لمعنى في كسره الكثير الا لتقاطر الجازا والا
تحقيقه الملقط الكثير الالتقاط وما عن الاصمعي وابن الاعراب انه بالفتح اسم للمال ايضا محمول
على الله **قوله** ما لا يوجد من الله انما هو للمعنى اللغوي المذكور **قوله** الملقط اسم للمال ايضا محمول
الذي يجده ملقى فتأخذه ويدل عليه ان ابن كمال لم يذكر المعنى اللغوي وهو ظاهر كلام الفتح ايضا
وعليه فلا يلزم في حقيقتها عدم معرفة المالك ولا عدم الاباحة اما الاول فانه اذا وجب ذم ماله
الذي ضائع منه لا يخرج عن كونه لقطه واما كونها يجب تعريفها فذاكر اذا لم يعرف مالها اذ لم
اتحاد الحكم في جميع احوال الحقيقة كالصلاة وغيرها واما المباح كما سبق من حربه فكذلك ومثله
ما لا يقط من الثمار بخبز وكسرة كناية فهو يسمى لقطه **قوله** وان لم يجب تعريفه ولا ذم له
وبه علم **قوله** لا يعرف لما بعده ولا ضرر في ذلك فاقسم **قوله** مال يوجد في فروع ماله ليس لقطه
يدل ان لا يعرف بل يرد اليه وبالاخير مال الحر به لكن يرد عليه ما كان محرزا بمكان او حافظ
فانه داخل في التعريف قالوا ان يقال هو مال مقصوم معرض للضياع **قوله** واقول الحرز
بالمكان ونحوه خرج بقوله يوجد أي في الارض متناحرا اذا لا يقال في الحرز ذلك على ان في
جعل عدم الاحراز من شرطها وعرضها بما يات وهذا يفيد ان عدم معرفة المالك ليس شرط
في مفهومها **قوله** رفع شئ الى تعريف لها بالمعنى المصدرى اعني الالتقاط **قوله** وفيه يقع
في كلامهم كثيرا ومنه الاضحية فانها اسم لما يصح به وعرفنا شرعا بغير حيوان مخصوص **قوله**
في التعريف يخرج ما كان **قوله** لا يملك الا حيلة لا يملك **قوله** وفيه امانة لا لقطه **قوله**
فيه نظر فان اللقطة ايضا امانة وعدم وجوب تعريفه لا يخرج عن كونه لقطه كما قد مناه
وان علم ماله فهو مال ضائع أي لما حافظه لا نظير ما مر في المال الذي يوجد مع الملقط وفي
القاموس ضائع الشئ وما مملوا وله ذم في التمهيد ان هذا الفرع يدل على ما يستفاد من هذا
التعريف من ان عدم معرفة المالك ليس شرط في مفهومها **قوله** تدب رقعها وقيل لا فضل عدمه
والصحيح الاول وهو قول عامة العلماء خصوصا في زماننا كما في شرح الوهبانية قلت ويكون التوفيق
بالامن وعدمه **قوله** ان امن على نفسه تعريفها من ان عدم معرفة المالك في أي لان الامن مما
يخاف منه والخوف عدم التعريف لا التعريف الا ان يدعى تعين امن على نفسه معنى وفي منها
ما لم **قوله** والا أي وان لم يامن بان شك فلا ينافي ما في البداه لان فيها اذا اخذها لنفسه فاذا تعين
من نفسه منعها من صاحبها فحق الزك والكا في **قوله** لانها كالفصل أي حكما من جهة الحرمة والضمان
من ضمانها لا يرد الى صاحبها كما في الكا في **قوله** لانها كالفصل أي حكما من جهة الحرمة والضمان
والا حقيقة انفسه وفي اليد المحقة ووضع المصلحة ولا يدرى حقيقة بتمامه **قوله** ووجوبه في فرض
ظاهره ان المراد افضي لقطي الذي يكفر منكزه وفيه نظر على انه في الفتح لم يفهم الوجوب بالاقوال
كما فعل الشافعي قال وان غلب على فله ذلك أي ضايعها ان لم يأخذها ففي الخلاصة يفهم من الرقع

19

كتاب الملقطة

المراد من قوله في غير ذلك كالمصلحة والمجتمعي لكن في البدل اي في غير ذلك قال انه واجبه بغيره سدا لان ترك
ليس تصديقا بل امتناع عن حقه فلا غير ما تزم كالا متناع عن قبوله لوديعته اه وساد في الهداية الى التبري
من الوجوب بقوله وهو واجبه اذا خاف المضاع على ما قالوا بالتحديد وجرم في التبري ان ما في الجرم
شاذ وان ما في الخلاصة جرى عليه في المحيط والامتناع خافيه والاحتياط به غير ما قلت وكذا في شرح
الوجهين يتبع للذخيرة قد عرفت خوف مضاعها المراد بالخوف غلبة الظن كما قلناه آنفا عن كفاية وهذا
اذا امن على نفسه والا فالترك اول ما في الجرم على ما في المحيط ما في التبري في المحيط من قوله في التبري
فرض كفاية اذا غلب على ظنه بانه يفعله ولو لم يعلم به غيره ففرض عين اه ويتبع في التبري
هنا محمول في قوله في التبري اي وقد امن على نفسه والا فالترك افضل من قوله ظاهر كلامنا في التبري
ان يقول مستظهر في التبري لا واصلا بل محمول في التبري لا في ما في جوامع المقصود لكن لو اختلف
قريبه وحل فلو لم يأخذه برى ولو اخذه ثم تركه ضمن لو ما لم يكن غاييا لا لو حاضر او كذا لو راى ما وقع
من كم وحل اه ففعله وكذا يدل على انه لا يضمن ترك اخذه لكنه يدل على انه لو اخذه ثم تركه
يضمنه وهو خلاف ما يات في قريبه عن كفاية والفرق بينه وبين الرق ان الرق اذا انفك ثم تركه
بعد اخذه لا يبر من سبلان شئ منه فانه لا يملكه فيحقق بخلاف الواقع من انكم لو تركه بعد اخذه لا يملك
ان يلتقطه امين غيره تنبيه اه فادان لا يبر من الاصل الضمان ويستدل في التبري بما قالوا لو
منع المالك عن امين الركني بملك ياتم ولا يضمن اه قلت وكذا لو حل دابة مبركة ولم يبر
بها فترك او وقع باب قبض فيه طير او دابة فتركها فلا يضمن بخلاف ما اذا حل
حيلا علق فيه شئ او شق ذقا فيه زيت كما في كافي الحاكم لان سقوط تركه يملكه فيحقق بنفس
الحل وكذا في خلاف ذاب الدواب او الطير فانه يضمنها لا بنفس فتح الباب ومثل ترك
اللقطة بعد اخذها فان يملكها ليس بالترك بل بفعل الاخذ بعده وكذا لو تركها قبل اخذها
بالاولي بخلاف تركه لترك المستحق بعد اخذه فان سبلانه تركه اما لو تركه قبل اخذه في امين
سبلانه اليه اصطلاح لما في الصيغة في ذكر الزايد في الفقه لفظ اي حادثة في الخير الركني فله الخيار
اخره افقت بعدم الضمان اه ولا يخفى ظهور الفرق بينه وبين غيره فانه اذا كان الحمار
وتركه صار الفعل منسوب اليه والنفع عائد عليه بخلاف حمار غيره فانه وان كان التالف حقيقا
وبه يشاهد لكنه لا يتبع به فهو كالمال في دفعه متقيا كما مر اذا لم يضمن سبلان يضمن تركه
بالاولي لعدم تحقق التالف به كما قلنا فانه لم يضمن في ظاهر الرواية اه اذا اخذها لم يبرها فلو
يملكها لا يبر اما لو يبرها كانه نورا عاكس عن الخائفة وقد سنا عن كافي الحاكم واظلمه
فصل ما اذا رده ما قبل ان يذهب بها او بعده قال في العترة وقته بعض المشايخ كما اذا ردها
بها فلو بعده ضمن وبعضهم ضمنه مطلقا الوجه ظاهر المذهب اه وشمل ايضا لو خاف بالمال ردها
استهلاك وهو مبرر لما استظهره في التبري كما مر في وصع التقاط صبي وعبد اي ويكون التعريف
الى ولي الصبي كانه المجتمعي ويتبع ان يكون التعريف الى مولى العبد كالصبي كجامع التبري في التبري
المأذون والمكاتب فالتعريف اليهما هو وصع ايضا التقاط النكاح لقلد الكافة لو اطلق
شهودا كفارا على التلقظ كما فرقت اه وتاخر فيثبت الاحكام من التعريف والتصدق بعده
او الانتفاع ولم اره صريحا في لاجنون الخ ما خوة من قوله في التبري ينبغي ان لا يرد في التبري
كونه عاقلا صاحبيا فلا يصح التقاط المجنون الخ لكن كره زادة عليه الممتنع وقد سنا اول باب التبري
ان كان حكم الصبي العاقل ومقتضاه صحة التقاط ما قال في وقادة عدم صحة التقاط المجنون
وتحده انه بعد الاقامة ليس له الاخذ من اخذ ما منه ومقاد التقليل تعبير الصبي في الصبي
بالعقل اه قوله فان اشهد عليه ظاهرا لم يمسو طهرا او العدلين فله في التبري في التبري ان
يقول الخ وكذا لو عصى ضالة او شئ ممن سمعته الخ لا فرق بين تركه الملقطة واحدة او اكثر لانها
اسرجين ولا يجب ان يبين ذنبها او فطر نفسه في الزمان فله في وقادة او شئ بل عليه ان لا يمسو
التبري بكونه لقطه وبصر في البحر عن الولوالجية قوله في المصباح شدت الضالة شدا من باب قتل
طليتها وكذا اذا عرفت بالاسم شدة ويشد ان يمسو بها واشدتها بالالف عرفت قوله وعرفت

على

على اشهد قضاية ان الاشهاد لا يكفي لتبري الضمان وهكذا في المحيط المنع الضمان لا يشهد به
التعريف وحكي في النظرية احتمالا فقال لا يجوز ان يكون على التعريف اشهاد عند الاخذ بانه اخذ بانه
المعروف في التبري من قوله في التبري على ما في الجرم على ما في المحيط والاحتياط به غير ما قلت وكذا في شرح
والخلاص في انه قبل كفاية عن التعريف بعده ولا ولم يقل احد ان التعريف بعد الاخذ كفاية عن الاشهاد وقت الاخذ
خلافا لما في التبري في الفقه هذا حاصل ما في البحر والنهر اه اي تادي عليها الخ اه وان لا يبرها بالتعريف الجرمي كما
في الخلاصة لا كما فعل بعضهم حيث في راسه في يوحنا راج المصدر فانه يعلوها خاتمة ان صحتها كما ان يترك ضمير
المحيط به بنحس ومان لفظه يصح بغيرها وليه في القسمة او وصيه وهل للملحق قط وقها الى غيره
ليعرفها فقبل نعم ان عجز وقيل لا ما لم ياذن القاصي ثم خصا وفي القسمة له دفعها لا ما من ولا ستره وان
وان يملك في يده لم يضمن وفي الجوامع اي محلات الاجتماع كالسوق وبوابة المساجد وكبيش القهوت في ما
الان علم ان صاحبها لا يضمنه لم يجعل التعريف ملة اتباعا للنحس فانه يعلوها الخ اه على ما في التبري في
القليل والاكثير ان يقابل ما في ان صاحبها لا يضمنه وفي الهدية وفي المصنعة والجوهره وعنده الفتوى ربه
خلاف ظاهر الرواية من التقدير بالحوال في القليل والاكثير كما ذكره السبيعيه وعليه قيل بوجوب كل جملة وقيل كل شئ
وقيل كل شئ من شئ من قاتل المومن على قول السبيعيه والظاهر رواية اختصاص لظاهر الرواية بالكلية ما قال
في الهدية فان كانت شيئا يعلم صاحبها لا يضمنه كالشوة وقشر الزمان يكون القاه اياها حتى جاز الانتفاع
به لا تعرف ولكنه يبقى على ملك مالك لان التملك من المجهول لا يصح في شرح السبيعيه لكونه لو وجد مثل سوط
واكمل فهو بمنزلة النقطة وما جاز في التخصيص في السوط قد ذكر في المنكر ونحوه مما لا قيمة له ولا يضمنه صاحب
بعد ما سقط منه وما القاء مثل النوى وقشر الزمان وبعير الابل وجلد الكاة الميتة اما ما يعلم ان
صاحبها يضمنه فهو بمنزلة النقطة والذرة العجاف التي يعلم ان صاحبها تركها اذا اخذها انسان فقلده
استحقاقا لان صاحبها انما تركها بخبر فلا يزول ملكه عنها بل كرسو انما القاه ونحوه عنه لقدوة على
حملة ولو ادعى على صاحبها لانه تركها فله في القبول لصاحبها يمينه الا اذا نكل او رهن
الاخذ فله وان لم يكن حاضر حين يذم المقاتلة وبعد صيغة التبري اذا سمعت الذم في يده فليس للواهب الرجوع
لان الزيادة المتصلة متبع الرجوع اه مخصصه كانه اما جواب قوله فان اشهد الخ مع التبري من
من الاشهاد اما لو لم يجد من يشهد عند الرفق او خاف ان لو اشهد عنه ياتخذ منه الظالم تركه لا يضمن
عن الحكاية قوله اولم يعرفها مني على ما مر من ان الاشهاد لا يكفي عن التعريف وان انكرها اما لو صدقه فلا
ضمان اجماعا اه ومنه ما خذ الخ وكذا في الطلوع وكذا في التبري عن الاتقان قال في البحر وفي الولوالجية محل
الاختلاف فيما اذا اتفق على كونها لقطه لكن اختلفا هل التقطها للمالك ولا اذا اختلفا في كونها
لقطة فقال المالك اخذتها غصبا وقال الملقط لقطه وقد اخذتها بك فالملقط ضامن بالاجماع اه
ولو من الحرم لا طلق قوله عليه الصلاة والسلام عفا صها اي وعانها ووكاها اي وباطرها وعفا ستره
واما في رعية الصلاة وعدم في ما رده لا يحل ساقطها الا شدة فقال في الفقه لا يعارضه لان معناه لا يحل
الا لمن يعرف ولا يحل لنفسه وتخصيصه بكونه لدفع به سقوط التعريف بها بسبب ان لفظه ان ساو جرد
بها من لقطه فاللقط ان لغزها وقد توقوا فلا يفيد التعريف فيسقط اه ولقطه ولقطه لا فرق بينهما
اي في وجوب اصل التعريف ايضا قوله ان علم ان صاحبها لا يضمنه فانه يقتضي تعريف كل لقطه
بما سببها بخلاف ما مر عن ظاهر الرواية من التعريف حوالا للملك قوله في شفع ارفع اي من دفعها
الاذن اي التقطها وانما القاه فدل على انه انما يتبع بها بعد الاشهاد والتعريف اه ان غلب ان صاحبها
لا يضمنها والمراد جواز الانتفاع بها والتصدق وله اسماها لصاحبها وفي الخلاصة لم يبرها بعضا
واسماها شئ من اجماع وبها ليس ثمة في القاصي ولا في القاصي ولا في القاصي وان يملك فان يضمن
البائع وعنده كذا يفيد بغيره في ظاهر الرواية وكذا في القاصي يقتضي قضايتها من على او يبرها بغيره
والظاهر ان لا البيع ايف وفي الحادي القدسي ادفع الى القاصي اجود ليفعل الاصل في المجتمعي التصديق بها في زمانها
اولم يفي التخصيص بدين من يغلب على الظن ورعه وعنده غير مخصص في ظاهر كلامهم متناه شرعا وان حل
الانتفاع للفقير بعد التعريف لا يتردد في اذنه انما في القاصي ويحالفه ما في الخلاصة من انه لا يحل بالامر عند عامة
العلماء ولا يشترط ان يكون له ثمن ومثله في التبري بانه وان في التبري معنى الانتفاع بها مبرها الى نفسه كافي في

5

فیتہ الیاریہ

فمن مات في
رفيقه متاعه

مطالعہ
وحد خطیہ
تقریرات

کتابخانه

التي في اوقال من
اخذه فهو له

الانجيلية
سكن في القديس

و جد و ر ا هم في الجدا و
او استقفا و في
صرة

خذ صوف ميتة او
جلده يا

سورۃ مکیه
وہودہ

[illegible]

بسم الله الرحمن الرحيم

عليه السلام و آله و سلم

ان ان لم يرد على
لحقه والاشي بمقتضى

و یونان الا و
و یونان الا و
و یونان الا و

و قد والله
المنهج للداودي
في

عليهم وصيا فان العبد يكون داخل تحت وصاية ربه اخذه قرض ان ضاق صيا على
ان غلب على ظنه ذلك وهذا ذكره في البحر اخذ من عيادة ابيه ما فيه وذكره في الفقه
مختار فتبين المصنف **قوله** ويندب من اخذه ان قوي عليه عيادة كماله الحكم اذا وجد عسره
ابقا وهو قوي على اخذه قال يسهل تركه واجب الى ان ياتخذ فيه على صاحبه او مضمون
ان قيد القوة على اخذه تأكيد لقاعدة جواز تركه وان لا يجب اخذه بل ينوب فهو
في الحقيقة لا يقع توهم الوجوب عند القوة عليه وبما دفع ما انزل على المصنف من ان هذا
الوجه لا يخص ما نحن فيه بل هو عام في سائر النكاحات على ان كون القدره شرطاً عاماً
لا يوجب عدم ذكرها في موضع بيان الاحكام قال **قوله** وسد على التسريح ابيته من استطاع
اليه سبيلاً ولم يصح باسرها عدم خوف ضياع العلم من قوله فرض ان خاف ضياعه فاقه **قوله**
لما في ابيته من العقل لقوله اخذه فرض وان خاف ضياعه لم يقدح في ذلك البحر واعلم منه
في التبرئة عدم ابدالع ان القول بفرضه اخذ اللقطة عند خوف الضياع قولان في
فقد ابدالع بان حكم اخذ الابن كحكم اللقطة لا يدل على فرضه اخذه عند خوف في الفسخ
يمكن ان يجري فيه التفصيل في اللقطة بين ان يغلب على ظنه تلفه على المولى ان لم ياتخذ مع
قدرة تامة عليه فيجب اخذه والا فلا اه قلت لكن تقدم ان ما نسبته في ابدالع الى كذا في
منه بانا فقوله بان حكمه كحكم اللقطة يفيد ان اذا كان اخذها واجبا يكون اخذه سلبها وقد
صح في غير ابدالع بان اخذها واجب فاخذ الابن كذا قال قلت ما مل **قوله** وسد على التسريح
ان شئت قال في الفسخ ثم اذا دفعه اليه عن بيته في اوله اخذ الصغير وتركه واما ان
اه وظاهره انه ذكره في حق القائي وهو صحيح ما في كافي الحكم قال ط وذكر العلامة نوح قيل
رواية عدم اخذ الصغير اصبغ لانه لما اقام البيعة اذ لم يحرر تاجره لان الوقع في يده الصورة
واجب اخذ قلت كذا في ان ترخا في ان روايته اخذ احوط **قوله** ايضا اي مع الاستيفاء منه
كقيل **قوله** بوجه كبيع او بغيره او بغيره **قوله** دفع اليه كقيل اخذ الصغير بنا رواية واحدة
كما في الفقه قال في التناخي لم يذكر في الكتاب ان القاضي يتغير في الدفع اليه او يوجب عليه
الدفع وقد اختلف المشايخ فيه اه قلت ينبغي وجوب الدفع في صورة اقرار العبد وعدمه
صورة اقرار العبد وعدمه في صورة ذكر العلامة تامل **قوله** مخافة جعله اي اخذ جعله **قوله**
يترك اي باق **قوله** فان طال المدة سياتي ان القاضي يجب ان لا يترك العبد في اثنائه
يجب ان لا يبيح طابعه ويكون هذا الجبس بطريق التعزير وينبغي تأخير في مدة الحبس
بيته المال ثم قال فان لم يجز له طابع وطال ذلك باعه بعد ما جسه ستمه ويمنع
التمن الى صاحب اذا وصف حليته وعلامة اه وجواز بيعه ظاهر على انه لا يجوز جوف باية
كما في القطة **قوله** ياتى **قوله** ولو علم مكانه في حواشي البيعة بين ينبغي ان يكون منه اذا تعذر ايضا
اليه ما يملكه وكيف لمقد وقد ذكره القنيه ان مال الغائب لا يباع اذا علم مكان الغائب لا مكان
ايضاً اه ثم قلت قد يكون ايضاً ان المالك موصياً بمدة الفقه فيمنع ذلك ولا يمكن
معد اخذ ما انفعه عليه القاضي **قوله** وامسكه من ماله ما انفق منه انصحه في منه للقاضي والراد
ما انفق من بيت المال اي يسكه قدر ما انفق ليه **قوله** الى بيت المال **قوله** او علم تشبهه بالمال
اي وصفه علامته وفي المصباح علامته وعلامة بالشدة وضعت في مادة يعرفها **قوله** لا دفع باق
التمن اي نقل في اثنائه وخالفه عن التمهيد ان لا يدفع اليه التمن اي بالبيعة ولا يفتي بالحلته و
نقل عن الكافي ان يجوز ان يكتفى بها قلت يمكن التوفيق بان الاول في وجوب الدفع والثاني
في جواز عدمه عن اعطاء الاذن اي لو اجد الابن **قوله** ويمنع خذ يصح ان لا لا يصح بيعه
بلا اذن القاضي وحيث كان القاضي ممنوعاً من اخطا الاذن لا يصح اخذ الا لا يستحق
منه سلطان ولكن في المنع السلطان لا يبيح بدموت السلطان لما في على اقاؤه اخذ ارضه
فقتلوا تامل **قوله** فكذلك اي لا يصح بيع القاضي فان قصره منوطاً بالصلصة بخصوصه بعد
الاول بل كذا **قوله** لم يصح في زعمه اخذ كذا في حق نقص البيع والافهوا موافقاً باقراؤه على نفسه

الا ان يكون عنده ولد منها اي ولد ولدته في ملكه فيدعي انه ولده منها فيصدق عليه ويثبت النسب
ويصح البيع اه كما في الحكم **قوله** او يبرهن على ذلك اي على ما ذكره من التبريد بخلافه واذا ان ما ذكره
المصنف محمول على ما اذا كان مجرد دعوى بلا برهان وبما انه في البحر من اللقطة من ان عدم قصد يقه
مستلزم لانه اي المالك لو باع بنفسه ثم قال هو مدبر او مكاتب او ام ولد و برهن قبل برهانه لان
التناقض في دعوى الحرية وقروعه لا يمنع اه قال في التبريد فيحل على ما اذا لم يبرهن وبما اجاب المقري
ايضاً **قوله** واختلاف في الضال الاول للمصنف ذكره بعد قوله ويندب ان قوي عليه لئلا يوهى ان الاختلاف في
نقص البيع **قوله** قيل الخ وعليه فهو مخالف في السابق ويحالفه ايضا في انه لا جعل لراذه وانه لا يجب ان
يوجه وينفق عليه من اجرة كماله لقطه كما في البحر وسياتى **قوله** ولو عرف بيته الخ يشترط ان محل الاختلاف
ما اذا لم يعلم الواحد مولاه ولا مكانه قال في الفقه اما اذا علم فلا ينبغي ان يختلف في اقتضائه اخذه
ودعه **قوله** مصدق اي بمبيته كافي **قوله** من مدة سفر الظان المختار في به ذلماً في ما بين مكان الاخذ
ومكان سيد العبد سواء كان سيداً او غيره كما يشوبه قول المصنف ومن دد السابق على مولاه من
مسيرة ثلاثة ايام فصاعداً فقد عتقه مكان الرد ومكان المولى وعليه فلو خرج في حاجة لمولاه
مسافة يومين ثم ابق منها مسافة يوم فاقضه رجل ورد على مولاه فله ان يعقوب ذلماً عتبه
المكان المولى وانظر ايضا كما افاده **قوله** ان المعتبر في مكان المولى المكمل الذي يحصل فيه اذ
عليه حتى لو حقه المولى وقد سار يوماً فليقيد الواحد بعد ما سار يومين فله جعل اليومين فقط
ولو صعباً او عجزاً لجملة معتبره بين اسرانه وتعبه وهو قوله من يستحق الجعل وتدخل في
التعير ما اذا تعدد الراد كالتنين فيشترط ان في الاربعة ايام اذا اراده الى مولاه وما اذا اراده
بنفسه او بغيره كما اذا دفعه الى رجل واره ان ياتيه الى مولاه وان ياخذ منه الجعل وما اذا خصبه
منه وجعل وجاء به الى مولاه واخذ جعله ثم جاز الاخذ وبرهن انه اخذ من مسير في سفر فله الجعل ويخرج
المولى على الغائب بما دفعه اليه لان اخذه بغير حق **قوله** من يستحق الجعل بانه لم يكن من يعمل متبرعاً
بخلقاً لا يتبرع اما لوجوب ذلك العمل عليه كاسلطان او احد نوابه او لكونه يحفظ مال سيده كوكيل
السيتم وعائنه او لكونه من جرت العادة برده عليه بغير عا ما لا يستعانة به او لانه من في عياله او لوجبه ونحوه
او لكونه **قوله** وشخصه هو فقط المديته اه **قوله** وخفيه هو بمعنى المعايير اي من يعاين على المنفعة واحل
الراد من ينصبه الحاكم في الطريق لدفع القطاع عن المسافرين ثم رايته نقل عن الجوزي ان المراد به
بنا الحاكم **قوله** وعائنه اي من يعمل اليه في حجره بلا وصية **قوله** فقال نعم كذا شرط في اثنائه
معللاً بانه قد وعد له ان عاتره بحال المقدس والظاهر من شرط لان الظاهر من التبرع بالعمل حيث
لم يشط عليه جعل اه قلت وفيه نظر فان عدم شرط الجعل لا يدل على التبرع والالزم شرطه في كل الموضع
اخلاف ما اذا استعان به ووعده ان عاتره اجابته بالقول لما طلب وقيل التبرع تامل **قوله** او كان في عياله
عطف على استعان وشمل احداً بالبرهان اذا دعيه لالين فلا جعل له ان كان في حياض الابن كحل بقيقة
المخادم كما في الهداية وشروطها كفاية ابيان والمعراج والفتح والعناية وقوله في البرا ذرية والجوزية و
القهرشانه والتبرع على خلاف ما في البحر وانقصه المنع حيث سوى بما بين الابوين والابن ومثله قول الحاكم
المقدس اذا كان الراد في عياله ماله لقطه لا جعل له ولا خلا الجعل سواء كان اجنبياً او ذاهم
محرم الا الاولدين والمولودين **قوله** وابن عطف على سلطان **قوله** مطلقاً اي سواء كان الابن في عياله
الاب واحد الزوجين في عياله الا بالاولاد والاولاد لا يلقى لان رد الابن على المولى نوع خدمة للمولى وخدمة
الاب مستحقة على الابن فلا تقابل بالاجر وكذا خدمة الزوجين الاخر اه **قوله** وشريك لان عمله يكون
في حصة شريك بلا تعيين فلا اجر له من عمل الجعل المستتر بينهما لا يستحق اجر ومنه ما في
الرواية بوجوبه وادب الميت ان اخذه وسادته ثلاثة ايام وسلم في حياة المولى يستحق الجعل ان لم يكن
في عياله وان سلم بعد موته وليس له المولى ولا في عياله وكان معه وادب اخر قال جعل له الجعل في حصة
شريك ثم رد له ابو يوسف لا وقيل قول ابن حنيفة بقول محمد اه مخلصاً قلت ولعل وصراً لخالق انه ان نظر الى
ان العمل الموجب للجعل وهو ثلاثة ايام حصل في حياة المولى قبل ان يصير الراد شريكاً وجب للجعل وان
نظر الى ان الاستحقاق بالتسليم وهو لم يحصل الا بعد الموت ولا يستتر ان لم يجز الجعل ويؤيد انشاء علم

ما الى الغالب والظن انه يجوز على ما اذا راي المصلحة في ذلك بان كان من المال بيد غيره بقية ولا فربما
تأمل **قوله** ولا تنفذ اجازته لانها وان كانت تنفذ بموت المورث والمستاجر لکن لم يثبت موت المورث بها
بالبيان لم يثبت ان المورث قد مات وقيد له في الكسب ويخصم في دين وجب بصفه بلا خلاف ولا فربما
يعتقد المفقود ولا في نصيب له في عقار او عوض في دين وجب ولا في حق من الحقوق اذا اجمعه من يورثه
او عليه لانه ليس بملك ولا نائب عنه وانما هو وكيل من جهة القاضى وهو لا يملك المفقود بل خلاف **قوله** ويقوم
عائده بما قبله لانه يملك الحفظ وغيره كصفاء **قوله** ولا يملك الحفظ لانه لا يملك الحفظ لانه لا يملك الحفظ
بحث ذكره في البحر حاصل ان انما ينصب اذا لم يكن له وكيل في الحفظ اقامه القايى قبل فقده لانه لا يملك الحفظ
لما في النصيب جعله اده بيد وكيل ليعمل به او دفعه الى الحفظ وبقوله لا يملك الحفظ لانه لا يملك الحفظ
لانه لعله مات ولا يكون له الرجل وصيا له واجاب في ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث
التي اقربها غماره ولا غلاته ولا يحتاج الى النصيب وكان هذا هو سري في اطلاقه نصيب الوكيل **قوله** ولت
تأمل ان مراد القاضى ان القاضى انما ينصب له من يأخذ حقه ويحفظ ماله اذا لم يكن له وكيل في ذلك لانه
وكيد لا يتدخل بفقده وقول القاضى ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث
وقد وكله في ذلك فما المانع له من ان يورثه والده علم له يقول ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث
ولا فيما يدعي له كالمات قال في البحر وكذا ليس للورثة ما ذكر لانهم يرثونه بعد موته ولم يثبت **قوله** ونحوه
نحو ما ذكر من رد عيب او مطالبته لاستحقاق **قوله** بلا خلاف ثم نقل عن ابن ابي عمير عن ابن ابي عمير
مفقود فرحمه لانه المفقود انما هو الميراث والابن الاخر من غير موته لا ينصب من بينه وان كان المفقود
اعتبروا ان الحق لهم في ان يورثه فكيف ينصبون عليهم اه لان اعتبارهم بحياة اعتراف بان الحق له
ما في من نصيب الحكم على القايى وانما الخلاف في الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث
فقد يملكها ويحكمها لا اهرج عن الزيلعي **قوله** لم ينفذ اعلم ان قضاء القاضى ثلاث اقسام قسم يورث
يكل حال وهو ما خلف نص او الاجماع وقسم يصح بكل حال حتى لو دفع الى قاض اخر لانه لا ينفذ
ولا يبطله وهم ما يكون الخلاف فيه لاني نفس القضاة بل في سببه وامثلة كثيرة منها لو قضى في بستان
المجدودين بعد ثبوته او قضى لامرأة بشهادة زوجها واجبني نفقه ولو دفع الى حثي لم تنفذ لانه لا ينفذ
الاختلاف في سبب القضاة هو ان شهادة هؤلاء هل تصح حجة الحكم ام لا اما نفس الحكم فلا اختلاف فيه
والقسم الثالث الحكم المجتهد فيه وهو ما يقع الخلاف فيه في نفس الحكم فقبل ينفذ ايضا وقيل لا ينفذ الا اذا
نفذه قاض اخر فاذا نفذه القاضى نفذه حتى لو دفع الى ثالث امضاء واذا ابطله القاضى فليس باحدان
يجوز به وبه هو كصحيه وبعضهم صرح الاول وذلك كما لو قضى له على اجبني وامرته بشهادة رجلين
لان نفس القضاة مختلف فيه واختلفوا فيما لو قضى على القايى فقبل هو من هذا القسم فلا ينفذ الا
بتنفيد قاض اخر وهو ما نقل عن الزيلعي والكل على بناء على ان الاختلاف في نفس القضاة على القايى قبل
هو من القسم الثاني فينفذ بلا توقف على تنفيه قاض اخر وهو ما نقل عن الخلاصة بناء على ان الاختلاف
لاني نفس القضاة في سببه وهو ان البينة هل تكون حجة من غير خصم حاضر او لا **قوله** يعني لو القاضى مجتهد
ومثله لو كان مقلدا لمجتهد وبه ترجيح لما حقق في البحر من كتابه القضاة من ان الخلاف في نفاذ القضاة على القايى
صلا ما اذا كان من ذهب للقاضى صحت او لا القضاة بخلاف القاضى الحثي بسببه في القضاة ان الله سبحانه
ذلك **قوله** ولا يبيع القاضى ما لا يخاف فسادا منقول كان او عقارا لان القاضى لا ولاية له على القايى الا
في الحفظ وفي البيع ترك حفظ السودة بلا ملجى ولا يخاف فسادا كذا في الشارح ولا يبيع لانه بعد من
سودته ومعناه في نظر القايى حفظ معناه اهر من الهداية والفتح **قوله** فراجع لفصول القاضى مع بها
المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه كفساد او ليس يبيعها لنفقة عياله وان
لخوف الضياع فسادت دواهم او دائره يعطى لنفقة منها بطريقه اه وفيه شبهه فقايل قبل قضاة عبيه
ولا يدوي بين هو جاز للقاضى بيع المبيع وايقار الثمن للبايع لو كان البيع منقول لا للعقار وعلى الاول
المديون وغايبه منقطعة رفع الرهن الامر للقاضى لبيع الرهن يدنيه ينبغي ان يجوز كما في هذا المسئل
اه قلت وسئل بيع المبيع ذكرنا المص في متفرقات ابيوع وذكرنا ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث
بيع ومثله بيع الرهن ذكرنا ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث ان الميراث

قضاة القاضى بالآلة
فصل

ما الى قوله ما مودون بالبيع اي امرهم سلطان بذلك قول كيف تجبه بالامر مع ما افته لما ذكره المصنوع
لما في كذا المذهب كما لهداية وغيره وكذا في الحاكم الشهيد بلا حكاية خلاف الا ان يقال ان اذن لنفقناة الحكم
على من هب لغيره لكن في حكم الحق من خلاف مذهب كلام مذکور في كتاب القضاة بالحكم على ان امر قضاة زمانه
لا يبيع على غيرهم كما حرم في الحجة **قوله** وينفق اي الوكيل المنصوب يترى يتفق من مال المفقود كما
في بيته والاصل من من مائيت وع اليه القضاة ومن مال مودون عند مودة ودين على مقر وتماز في نفقة
والبحر **قوله** ولا ينصب على تعيين من يورثه وهم اصوله وفروعه اعاد الضمير بالجمع على القريب لانه يصدق
على الواحد والاكثر والاب والابن والابن والابن وان علوا والافروع وان سفلوا ولم يشترط الفقر في الاصول
استغنا بما حرم في النفقات وانما يتفق عليه لان وجوبها لنفقة لغيره لا يتوقف على القضاة وكان
اعلته لهنم بخلاف غير الولاء من المتاع ونحوه قان وجوبها يتوقف عليه فكان قضاء على
القايى وهو لا يجوز وفيه الاطلاق مقيد بالدرهم والارباب والابن والابن والابن والابن والابن والابن
والمقبوس فان لم يكن ذلك في ماله احتيج الى القضاة بالقيمة وبين النقدان وقد علمت
انه على القايى لا يجوز ان لا يلب فان له بيع العوض لنفقة استحقا فاما في الميسوط
وقدم المصنف في النفقات ان له ولا اخذ النفقة من مودعه ومديونه المقربين بالكل
والنصيب اذا لم يكن ظاهر من عند القاضى فان ظهر الميراث او احداهما استطاع الاقرار
بما يخفى به الصحيح فان انكر الوديعه والدين لم ينقسم احد من هؤلاء خصوصا في المسئل
بغيرها مرت تمام اي حرم في النفقات **قوله** بخلاف ما ملك فان عنده نفقة زوجته المفقود
عدة الوفاة بعد مكنته ربع سنين وهو مذهب كثير من فقهاء واما الميراث فذهب كذا بيننا
في التقدير بتعين سنة او الرجوع الى راي الحاكم وعند اخر ان كان يخلب على حاله الميراث
كن نقد بين الصنفين او في مركب قد انقسم او خرج حاجة قريبة فلم يرجع ولم يعلم خبره فهذا
بعد اربع سنين يقسم ماله وتقدر زوجته بخلاف ما اذا لم يخلب عليه لهما كما سافر
لنفاة او سباحة فانه يقضى للحاكم في روائه عنه وفي اخرى يقدر بتعين من مودعه
كما في شرح القضاة كذا اعترض على الساطع بان لا حاجة للحثي الى ذلك اي لان ذلك
خلاف مذهبنا فخذوا في قول في المتن في كل باول نقول انهم تارة لو افقي به في موضع
الضرورة لا يبيع على ما اطلع اه قات ونظير هذه المسئلة عدة صمدية الطهر التي بلغت
بروية الدم لانه ايام من امتد طهرها فانه تبقى في العدة الى ان تحيض ثلاث حيضات
ما لك تنقضي عدتها بشكك اشهر وقد قال في البراوية الفتوى في زماننا على قول ما لك
وقال الزايدى كان بعض اصحابنا يفتونه به للضرورة وانهم طهر في الشهر وغيره بان لا ادخ
الى الافتاء بما هب لغيره لا مكان التراجع الى ما لي يحكم به في بيعه وعلى ذلك مشي ابن وهبان
في منظومة هناك كن قد متا ان الكلام عند تحقق الضرورة حيث لم يوجد ما لي يحكم به **قوله**
وميت في حق غيره معطوف على قوله وهو في حق نفسه كما حرم **قوله** والمفقود بستانك وابنا النظر
انه بالمدح ان اذا يصح ان يكون مفردا منصوبا وفي بعض النسخ وابنا بيع بصيغة المشي
وفي بعض النسخ وابنا بصيغة المفرد والكل صحيح **قوله** وانما في يد البستان اي بشي الرجل الميت
واعلم ان في هذه المسئلة صور والمذكور هنا صورة واحدة منها وحاصل الصور ان المال
اما ان يكون في يد جنبي او في يد البستان او في يد اولاد الابن وعلى كل حال ان يتفقوا على القضاة
ينكره من في يد المال ويدعي انه مات واحكام بكل مدينة في الفتى فراجع ان شئت **قوله** اي
لا يتردد من يد البستان بل يقضى لهما بالنصف ميه اما ويوقفا النصف في اي يهما على حكم ملك الميت
فان ظهر المفقود حيا دفع اليه وان ظهر ميتا اعطى البستان سدين كل عن ذلك النصف والثلث
الباق لا واولاد الابن لا يورثون فلحق البستان **قوله** ولا يبيح اي لا يحكم باستحقاقه للوصية بعد
موت الموصي ولا بعد ماله بوقت الية ظهور الحال فان ظهر اخر ما سذكر في المص **قوله** في مودته
اقراره بذا ليس ضافا بل الوصية بل هو حكم العام في جميع احكامه من قسمة ميراثه وبنيوته وزوجته
 وغير ذلك **قوله** في بلده هو الاصح وقيل المعتمد موت اقراره من جميع البلاد فان الاعمال قد تختلف

قضاة القاضى بالآلة
فصل

کاتھارسم

[illegible]

انما ان يقال ان العلم المنفرد

الحق في الدين عليه

من البنا و
في بيح
من البنا و

قيل لا يجوز ان يساوي قيل يجوز ويظهر من التوقيع بحل الاول على ما اذا قلنا لم يشر الى ايجاب الشرط
 على القلع والاشارة على ما اذا لم يقيد ذلك ويقدم هذا التوقيع من تعميل المحيط لعدم الجواز بقوله
 لان فيه ضرورة او الاشارة لا يجوز على بحل الغرض وان رتب به اهل كذا لولا انما اذا باع نصف ذبوعه فاعلم
 فيقتصر البائع فيما لم يشر به وهو النصف الاخر كبيع الخنزير في النصف ثم اذا طلع المشتري في القيد
 ولا يجانب له نظرا للشرية لكن ان طلب به او البائع لتقتضى فسخ البيع لانه فاسد وان سكت
 الى وقت الادراك اقل من جائز الزوال المانع وفكر في الخاتمة ان نصيبا لبايع يكون للمشتري ما لم ينفق
 ابيع اهد واما ما ذكره من ثبوت من الشريعة كارت من بينهما فبها ذرع لهما لم يرد فيهما احد بما يقيد
 من الزرع لشرية بدون ان رتب في رواية يجوز وفي اخرى لا وعليها جواب عامة الاصحاب ولكن ما احتمل
 على ما فيه ضرورة القلع كبيع ذبوع من الارض وحصة من الزرع او العرف فلا يجوز لانه يكلفا لكانا
 القلع فيقتصر اما لو باع اكا والرب الارض فانه يجوز اتفاقا والاصل قول المحيط لان البائع
 يطالب بالقلع فيفرض نصيبه من الارض ولا يملكه ذلك البائع الكل فيقتصر المشتري فيما لم يشر به
 وهو نصيب نفسه اهل كلام الطرس في مختصا من حران حكم الغرض كالزرع وهذا كله فيما اذا لم يذكر
 الزرع والاشارة لانه لم يشر بالقلع كاشية كذا عن الفتاوى اذا بلغت الاشجار وان القلع
 جائز والاشارة لانه لم يشر بالزرع كما في بيع البوم عن اهل الجبل والحاصل ان ما بلغ او انه قطع بعد
 بيع الحصة منه لشرية وبغيره ولو لم ياذن من الشريعة لعدم كضرر والاصل يجوز بيعه من الاجنبي بل اذن كشرية
 فلو ياذن له لم يجوز ان كان مراد المشتري احياء الشريعة على القلع والاشارة بان سكت الى وقت الادراك
 يجوز وعلى هذا ما كان في الارض المحركة لانه معد للبقا لا للقطع فلا يقتصر احد بما فلو اراد ان يقطع
 قبل بلوغه او انه لا يجانب ذلك واذا اطلب احد بما فسخ البيع يجاب لانه فاسد وانما يتقلب جائزا
 اذا سكت الى وقت الادراك واما ما ائبنا فذكر الطرس في ان امان ان يكون الارض لهما او لغيرهما او لخاصة
 فانه كانت لهما ففي المحيط باع احد بما حصة من البتة فقط لاجنبي لم يضر ولو ياذن الشريك لانه لم يبايع
 مطابقا بالهدم وكذا لو كان الكل لم يباع لنفسه من وجه لان المشتري يطالب به بالهدم فيقتصر البائع
 فيما لم يبيعه ولو باع من شريك في رواية جاز وفي اخرى لا واختار ابا ابو الليث لان البائع يطالب به بغير
 نصيبه من الارض ان كانت الارض لغيرهما ففي البائع والخلصة لو باع لاجنبي لم يجز لانه لا يملكه شريكها
 الا بضر وهو نقصان ومقتضاه ان الشريك يجوز ان يبيعه حتى يحد على ما لا يضر فيه ولو استدار لا يملكه مدة
 ومقت المدة لان البائع لا يملكه في الارض فلا يملكه مطابقا لشرية بالقلع بخلاف الارض المستأجرة لبقا حصة
 في الارض الا ان يوجه نصيب منها قبل البيع وكذا لو كانت الارض مقصورة لان البائع يستحق للمسا
 بل للقلع فهو كما لمقلوع حقيقة فصح بيعه ولو لاجنبي ومثله الاحتكاك التي يدفع لها في سنة مبلغ
 بلا اجادة شرعية فينبغي ان يكون كالمقصود لانه مستحق للقلع وان كانت الارض لاحد بما فان باع احد
 لاجنبي لا يجوز وان الشريك يبيعه الجواز سواء كان البائع صاحب الارض والاخران انما يبايعون بطريق
 الاباحة فهو مستحق للقلع بخلاف الزرع في الارض احدهما فانه بطريق الارزاع وهو عقد لازم فالزراع في
 البقا فلا لم يفسح بيع صاحب الارض حصة في الزرع للزراع وقطع العكس لعدم الضرر به انما
 ما حده الطرس في دفع الوسائل كانت والعرف الآن في العمارة انما يبيعه في الارض الوقف او ارض
 بيت المال بعد استحكاك ارض الوقف مدة طويلة على من يهدى من اياها فان باع حصة من بيت لاجنبي
 بعد ما احكره الحصة من الارض او فرغ من حق تصرفه في الارض كسلطان في ارض المشرك عليه ما يصح
 الضرر وكذا لو تاخر الاحتكاك او انفرغ عن البيع لا ارتفاع المقصد كما مضى لو باع حصة من حجر حجر
 الادراك ولم يطالب بالقلع الى الادراك وعلى هذا فاما من البائع والخلصة من عدم الجواز لاجنبي
 فينبغي حمله على ما اذا كانت الارض مستعارة بقرينة التعليل وذلك لان المشتري غير مستعير ولا بد
 من تسليم البيع فلا بد من الهدم وفيه ضرر على الشريك بخلاف ما اذا كانت في ارض وقت او ارض
 سلطانية لانه يمكن تسليم البيع مع ارض فيقوم المشتري مقام البائع اذا كان قصده ابقاء البنا
 وتزول عنه الفساد التي ذكرناها اما استند اليه الجواز الرضى في علة الجواز ليعالين بخيم كما ركنه سوى
 بين الطرس وابتنا فيحل ما من عدم الجواز في الطرس المذكور لم يبلغ او ان القطع علما اذا كانت الارض

لبيع وقد استوفينا الكلام على هذه المسائل في كتابنا العقود الدورية تنقيح الفتاوى الحامدية فراجع
توبة فتبه شاهد على وجه التوفيق الذي ذكرناه بين كلامي بن جبير **قوله** فلا يجوز بيعه الا باذنه واجمع الى قوله
الا في صورة الخلط وما بعده اهـ وقد سقط في بعض النسخ من بيننا **قوله** والاختلاط **قوله** فلا
ان يبطل البيع كذا في كتاب المذهب على ما ينص عليه في بعض النسخ من بيننا **قوله** فلا يجوز بيعه الا باذنه واجمع الى قوله
نصيبه فيه فاذا وقعت كسفة للدار كان ذلك من غير راعا الشريك او لا يبطل البيع في جميع نصيب الشريك فيه الحار
بانه لان نصيبه للمشتري ولا يجمع نصيب البايع فيه لقوات ذلك ببيع النصف واذا سلم المهر من ذلك
انتفى ذلك وسهل طريق كسفة كذا في الحرة من البيع **قوله** باع احدهما نصيبه اي من البنا فقط كما هو
العامة اما بيع النصيب من الدار بتمامها فلا مانع من جوازها فاذا **قوله** بشرط القلق والهدم اي قل
الاحتساب او هدم البنا والعادة والذي في عن العادة والمهدم بالواد **قوله** كسرة جادة في البيع كذا في
ايضا وبشرط عليه الجادة الارض وهو مقيد للعقد لان فيه منفعة لاحد المتعاقدين **قوله** باع احدهما نصيبه
اي من الشجر ويعد في شجر المتعلق **قوله** قد انتهرت وان القطع الاول قد انتهى وان قطعها وهذا انما
يظهر في شجر براد منه لقطع بخلاف ما يراد منه لشرط **قوله** حتى لا يضر اي لا يضر الاشجار وفي نسخة
لا يضر بها بغيره للتشبيها لا يضر الشريك المشتري **قوله** والمشتري ان يقطع اي بعد كسفة **قوله** وفي قوله
هو عين ما في الفتاوى على كسفة لان فيه تنقيح بقوله لا ارض بقوله لا ارض **قوله** بشرط القلق والهدم اي قل
انه لو باع نصيبه من الارض والشجر بغيره وان لم يبلغ وان اقطع لانه ليس لاحد منهما ان يقطع
شريكه بالقطع لان ما تحت ملكه فلا يضر احد منهما كما يقع الوسائل عن المحيط **قوله** ولو باع باذن
شريكه او من الشريك نفسه ان يبيع ارضا وتقدم الكلام عليه **قوله** وفيها المسمى مسألة او افعال
كسفة والاختلاط لا يصح من احدهما كما اذا اشترى ايكس فان اختلط ما قسما من الدار بهم كان على
قوله لا يعدم شجرة الشريك الا في غير الذي ذكرناه عن الفتوى واليه يرجع حيث يصح بيع حصته
اي من غير شريكه **قوله** كما بسط المصنف في فتاويه حاصل ما بسط هو ما قد مر من ذكر الفرق بين المشتري
بالمخلط والاختلاط والمشتري بغيره كما مر ونحوه وانما لا يشترط في صحة البيع الا اذ كان نصيب
بالنفاذ على صحة بيع مشاع لا يمكن افراده كالحمام والطاحون والعدو والادارة **قوله** ثم انظر ان البيع
اي الواقع في قول المصنف في بيع حصته **قوله** هذا ما مر من البيع كذا في الخارج المشتري عن الملك بانه
يشترط كسفة غير قابل للقسمة كبيت صغير وحمام وطاحون اما ما قبلها فلا يصح ما لم يقسم قبضه
كما في المخلط والاختلاط وبعد انقضاء الحصة الى اذن الشريك ما لم **قوله** وتام في الرسالة
المباركة الى قوله واما الانتفاع ساقط من بعض النسخ قال في التمر وبارك في الحكم في كسفة المشتري
بينما استوفى في الرسالة المباركة في الاشياء المشتركة فليكن بها حصة من ارضها فانها لمن اشترى
بالاقتناء نافع وانوار القبول عليها ساقطة **قوله** وزاد الوارث اي محشي المرد حيث قال قوله
ان في صورة الخلط والاختلاط اعترض عليه بان ينبغي ان يشترط في صحة صورة انتفاعه ايضا
فانما لو ورثا ارضا لا يجوز ان يبيع احدا او ارضين حصته من الارض من غير شريكه الا باذنه ولا
يجوز ان يبيع صورة غير خاوية عن صورة الاختلاط اهـ وفيه ما مل بل هذه كصورة من الشفعة
بسبب جبري فاذا الت اليها بالارض جاز فكل التصرف في حصته وان كان لشريكه الشفعة
ما قلت ويؤيده ان قوله لا في صورة الخلط والاختلاط اشتراط من صحة البيع بلا اذن الشريك
وحاصله توقف الصحة على اذن الشريك وهذا لا يتأتى في الشفعة فان بيع الحصة من الارض صحيح
كان لشريكه حق التملك بالشفعة فانه اذا ادعى الشفعة بملكها ملكا جديدا وان سكت
بغيره ملكا لشريكه على حاله سواء اذن او لا **قوله** واما الانتفاع المبحر في قوله عن تصرف مضر **قوله** في بيت
وقام الميراث قال وجامع الفصولين في قوله يعدم عليه فاذا ادركت المدة يبيع ويأخذ حصته ويقت
حصته الغائب فاذا قدم الغائب اجاز بيعه او ضمنه القيد ولو ادى الخراج مشاع او من بينهما
ذرع احدهما كلهما تقسم الارض بينهما فما وقع في نصيبه اقر وما وقع في نصيب شريكه اقر بقلعه
وضمن نقصان الارض **قوله** اذا لم يدركه لزوج فلو ادركه اقرب بغير الزرع شريكه نقصان نفسه
لوانتقصت لانه غاصب في نصيب شريكه اهـ قلت هذا اذا كان الشريك حاضرا كما قيد في الخاتمة

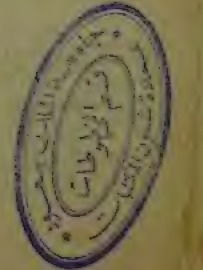
لا يشترط

لان قسمة الارض لا تكون مع الغائب ولانه لا يكون غاصبا في صورة الغيبة والام
يكن له ذراعها نعم يمكن كونه غاصبا لو كانت الزاوية تنقصها لقوله في الفصولين
ويقتى بانه لو علم ان الارض ينفع الارض ولا ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر الغائب
فله ان ينفع بكل الارض مثل تلك المدة لغنا الغائب في مثل هذه الحالة ولو علم ان الارض
تنقصها او التزم ينقصها ويزيد ما قوة فليس للحاضر ان يزرع فيها شيئا اصلا لان ارضا
لم يشتت وكذا لو مات احدهما فله ان يزرع المقتل وفي القية لا يزرع الحاضر في الملك
المشترك اجرو ليس وليس للغائب استحقاق بقدر تلك المدة لان المباشرة بعد الخصومة
اهـ وبما موافق لما سياتي اخر باب عن المنقولة المبيعة كسفة الف لما ولما ذكره في تنوير
البصائر عن الخاتمة ان الارض لا يزرع وان للغائب ان يمكن مثل ما سكت شريكه وان المشرك
استحقاق ذلك وهكذا ويؤيد عن محمد وعليه الفتوى اهـ وساتر تمامه في الغصب **قوله** ينفع بالكل
في الخاتمة للحاضر ان يمكن كل الارض بقدر حصته وفي رواية انه ان يمكن منها قدر حصته ولو خاف
ان يضر لدار له ان يمكن كلها اهـ والفرق بين بين الروايتين ان الرواية المشهورة
انه لو كان له نصف لدار مثلا سكتها كلها مدة بقدر حصته كنصف سنة ويتركها نصف
سنة وعلى الرواية الثانية يمكن نصيبها فقط وهذا اذا لم يخف خرابها بالترك فلو خاف
سكتها كلها وانما ذكره في الفصولين وكذا في الحادس يستند منه الحاضر بخصته ومقتضاها
انه يستند منه يوما ويتركه يوما بقدر حصته الغائب فاطلاق الشئ في محل التقييد **قوله** بخلاف
الدائمة لتفاوت الناس في الركوب لا السكنى والاشتغال فليشمل واذا ذكر في شرح الوهبانية ان المنع
في الركوب خاصة لاني غيره كما مر ونحوه **قوله** اي واقعة بسبب العقد شاربه الى ان الاضافة
من الاضافة الى السبب وهي اقوى الاضافات وقد سلف عن كماله ان الاضافة ليس
قوله قابلة للوكالة يعني عنه قوله المهر بعده وشروطها كون المعقود عليه قايما للوكالة
اي لا يجاب والقبول كما في بقوله احدهما شاركتها في كذا ويقول الاخر والفظ كذا
كتاية عن الشئ اعلم من ان يكون خاصا كالبركة ليقل او عاما كما اذا شاركت في عمه او بنته
قوله ولو معنى يرجع الى كل من الاجاب والقبول **قوله** كما لو دفع له القاي وقيل الاخر
واخذها وفعلت انعقدت الشراكة وقوله واخذها عطفت تفسيره ان المراد القبول معنى
وهو بنفسه الاخذ **قوله** وبشرطها الحاقه ان كل صورة عطف الشراكة تنقضي الوكالة ولو
ليكون ما يستفاد بالتصرف مشتركا بينهما فيستحق حكم عقد الشراكة المطلوب منه وهو الاستمرار
في الزرع اذ لو لم يكن منها وكلا عن صاحبه في النصف واصلا في الآخر لا يكون المستفاد مشتركا
لاختصاص المشتري بالمشتري **قوله** كاحتطاب وحشيش واصطيد وتكد فان الملك
في كل ذلك يختص عن باشر الشريك **قوله** وحشيشا الشراكة في الزرع او المالك الى
فلان انتفا حكمها لو لم يزرع غير الشريك ويحتل كون الواو للعطف على قوله وبشرطها
تتبعه ويندب الاشهاد عليها وذكر محمد كسفة كسفة فقال يزارها شريكه عليه فلا
وتلك شراكة على تقوى المسكن واداد الامانة شريكين قد ورث الملك ما من كل منهما
ويقوله ذلك كله في ارضها مشتركة به ويبيعان جميعا وشقي ويعل كل منهما برأيه
ويبيع بالقد والنسبة وهذا وان ملك كل بمطلق عقد كسفة الا ان بعض العلماء يقول
لا يملك الا بالتصريح به ثم يقول فاما من ومنه فهو بيعها على قدر وسيل اموالها وما كان
وما كان من وصية او تعة وكذلك ولا خلاف ان مشتركة الا الوصية بخلاف قدر وسيل
اموالها المال باطل واشترط الزرع متفاد ما عندنا صحيح فيها سيذكر فان مشتركة
التفاوت فيه كسفة كذلك وليت التاويل كسفة اي احدهما لنفسه حقا فيها اشتراكا
قبل التاويل **قوله** وهي اي شراكة العقد وقوله اربعة خبر عنه وقول المصنف اما معا وفيه

شركة العقد

شركة الزرع متفاد
مصلحة كسفة بشرط
اشتراف
في شركة المعاوضة

مع ما عطف عليه يدل منه تامل في كل من الاخيرين الى القبول والوجود في حقه ولا يخفى ما فيه
من الركائز فكان عليه ان يقول وهي ستة شريك بالمال وبالاعمال ووجوه وكل اما مقادير
او عنان كما قال الشيخان الطحاوي والكرخي وجرى عليه في كل واحد من هذه ما فعله
من حيث ان قول المصنوع ان له مقادير واما عنان خاص شريك المال بل هو بعدد واما
تقيل واما وجوه فقصد دفع ما يوجب المقتضى من ان الاخيرين لا يكونان مقادير ولا عنانا
وسند كبر ان شرط المقادير في المواضع الثلاثة مختلفة وان النظر فيها في الاخيرين بجواب
من التقويض او من القوض الذي منه قاض الماء اذا تم فتح واذا لم يفتح في المدة لا يفتح
شركه عامة في جميع النجارات وفي القاموس المقادير هي المساواة في كل شيء والمساواة
ادلتها في الاصطلاح ان لا يلزم فيها مساواتها في العقار والعروض كما افاده
ط قد مر ان تضمنت وكافة او كفاية اي بان يكون كل واحد منها فيها وجب لصاحبه بمنزلة
الوكيل وفيها وجب عليه بمنزلة الكفيل عليه ثمانية وقد اعترض في كفاية الوكالة بان لا فائدة فيه
لان لا يخص المقادير واجاب في التهرب بان لا يرد في ذكر شرط الشيء وان كان شرط الاخر اه على
ان الشرط مجموع الوكالات والكفاية وهذا خاص بالمقادير وضمنه **قوله** بصحة الوكالات بالجمهور
ضمننا جواب عما اورد من ان الوكالات بالجمهور لا تصح واوردنا ايضا ان الكفاية لا تصح
بدون قبول المكفول وهو هنا بجمهور ما يجب من اجاب به الشك فلان عليه
ان يذكر الكفاية ايضا لكن قال في التمر عقب الجواب المذكور على ان الفتوى في الكفاية
على الصحة اي بلا توقف على القبول وسبقت في هذا في الردور فالاقتراض بها ساقط من أصله
فلهذا لم يذكرنا الشك فلهذا سلف **قوله** تصح به الشك بصفة لقوله ما احترز به عما لو
بما جاء في المصنف من ان كل واحد من هذه او عقار كايات او دين كايات الخائفة اي قبل قبضته فلو قبضه
في العلم به شرط ان لا يملكه وانقلب عناننا اذا شرط المساواة ابتداء بقا كايات **قوله** كما حققه الواجب
في التمر ان لا يملكه من كونها عبادة عن المساواة في جميع ما يتعلق به الشك وقال فلهذا لم ينع صوابه قلت
خبر او خنزير لا يقدر المسلم ان يبيعه وكافة من جهته فنفوت شرط التساوي في التصرف في كل
قوله مع انكراة لان الكفاية لا تصح في الجواز من العقود وليكن **قوله** مسلم وكافرا فادانها
تصحيح بين ذميين كنصراني وجوسي كايات الخائفة **قوله** اهدم المساواة فان العبد لا يملك التصرف
والكفاية الا باذن المولى بخلاف الحر والصبي لا يملك الكفاية اصلا ويملك التصرف باذن
خلاف البالغ والكافر يقدر على تملك الحر وتملكها بخلاف المسلم افاده في الردور والتمر وفي
عبادة قد سقط فتية **قوله** واذا ادى بالذات لا ولو تيمم لعدم اتميتها فكفاية الكفاية
باذن المولى تيمم **قوله** ولا ما دونين ولا مكاتين تيمم ولا يبيع حر ومكاتب ولا يبيع جفون وعامل
في عبد المندبر **قوله** لتفاوتها فتمت اي فاشها وان كانتا اهل الكفاية بالاذن الا انهما يتفاضلان
فيها لانها يتفاضلان في قيمة فلم يتحقق كون كل منهما كفايا لجميع ما لزم صاحبه تيمم لانه اذا استقر
الدين وقيمتها يتعلق بقيمتها فيلزم مطالبة الاكثر قيمة بالذات من الاخر **قوله** ولا يشترط ذلك
في الضمان جملة حاله احترز بها عما يشترط في الضمان ايضا لعدم اشتراطها بهم معلومة من
المرح لا حدها فلا يكون عناننا **قوله** كما مر في قوله وان صحت عناننا **قوله** لا يجمع كثر ايطر اي
شرائط الضمان **قوله** كما يستفهم اي في قوله فتصح من اهل التوكيل وان لم يكن اهل الكفاية ترج
قوله لتساويهما صلة الجواب عما استدرك به لا يفسد على جواز ما بين مسلم وكافرا بزيادة
الفارق قال في الفتح واما الخنفي واث في المساواة بينهما ثمانية لان الدليل على كونه نسب
مالا متقوما قائما ولا يلزم الا لزام بالحاجة ثمانية بالحد والملة والاعتقاد فلا يجوز التصرف فيه
لأنه في كفاية الاى بخلاف كفاية لان الدليل على بيع الحر والخنزير وان كان قابلا لملكه
ثم يلزم متناهي ملزمه بالدليل **قوله** وان لم يعرفها معناها لان لفظها علم على تمام المساواة في امر
الشركة فاذا ذكره اثبت احكامها اقامته للفظ مقام المعنى فتح **قوله** اوبان جميع مقتضياتها



بأن يقول
انها حرة
مسلم

بأن يقول احدهما وبما حران بالان مسلمان او ذميان ش وكفاية في جميع ما ملك من نقد
وقد وما ملك على وجه التقويض العام من كل من الاخيرين النجارات والمقادير والشيخان
عن الاخر ما يلزم من امر كل بيع فتح تنبيه يقع كثيرا في الفلاحين ونحوهم ان احدهم يبيع
فتقوم اولاده على تركه بالقسمة فيقولون فيها من حرث وزراعتهم وبيع وشراؤهم وشراؤهم
ذلك وتارة يكون كبينهم يولد فيقولون فيها من حرث وزراعتهم وبيع وشراؤهم وشراؤهم
والفقهاء يكتفون بلفظ المقادير ولا يبينون جميع مقتضياتها مع كون الشك فيها او كلها عروضا
لا تصح فيها شركة العقد ولا شريك هذه ليست شركة مقادير خلافا لما افترق في زماننا من الخيرة
بل هي شركة ملك كما حردت في تنقيح الحامدية ثم رويت التفرج به بعينه في فتاوى كاتولي فاذا كان بيعهم
واحدا ولم يميز ما حصل لكل واحد منهم بغيره يكون ما جمعه مشترك بينهم بالسوية وان اختلفوا
في العمل والى كثره وعصاها كما افترق في الخيرة اشتراه احدهم لنفسه يكون له نصيب حصته شراكة
من شدة اذا وقع من المال المشترك وكل ما اشتراه احدهم بغيره بغيره وقد سئل في الخيرة من
كنت بالعدوى عن اخوة اشتراكهم وكسبهم واحد وكل مقوض لاختير حمله لتصرفات ادعى
احدهم ان شري بستانا لنفسه فاجاب اذا قامت البينة على ان من شركة المقادير تقبل وان
كتب في كسب السابغ انه اشترى لنفسه اه ملخصا وبات تمام الكلام في اول الفصل الا في
قوله استحسانا والقبول ان يكون الطعام المشتري والكسوة المشترة بينهما لانها من عقود
التجارة فكان من جنس ما يتا ولا يحقد لشركة فليكن **قوله** لان المعلوم ان كل ما منها يقصد
بالمقادير ان تكون نفقته ونفقة عياله على شركه ولا يمكن من تحصيل حاجته الا بالشركة فكذا
كل ما منها يستلها هذا القدر من تصرفه والاستلها المعلوم بدلالة الحال كما استلها المشتري ودور
قوله ما كان من حوائج شغل من ثياب بيتا كسفى ولا يستلها كسفى او لا كسب حاجته كالحج وغيره وكذا
الادوية كالحج والوجاهة للمولى ان كان هذا لا يرجع لشريك عليه بشي من ثيابها المودى من مال الشركة
كما ياتي في الفصل لانه **قوله** ايها شراى اشترى بالاصالة وصاحبه بالكفاية ودور **قوله** بما ادى
الاولى حذو في شغل المولى المشتري نعم يفهم ذلك دلالة وفي طرعه على القول في السابغ وان نقدر
التمن من مال الشركة ضمن نصفه لصاحبه فاذا وصل الى ربه بطلت المقادير ومنه لانه فضل مال شركه
والفضل في المال يبطل المقادير ومنه **قوله** بقدر حصته يدل من قوله بما ادى **قوله** ان ادى من مال
الشركة وان ادى من غيره وهو ملكه لا يرجع وبطلت المقادير ومنه ان كان من جنس ما تصح فيه
الشركة لانه ينعول في ملكه زاد ماله والا فلا تبطل كما اذا دفع عناننا كما لا يخفى **قوله** وكل دين لزم احدهما
يستثنى ما اذا كان المدين للشرك لما في الظاهر لو باع احدهما من صاحبه ثوبا ليقطعه قسما لنفسه
او امته ليطا او طعما لا يلزم جازا ببيع بخلاف ما اذا باع شيئا من الشركة لاجل التجارة اه في صورة
الجواز لزمه الثمن ولم يلزم شريكه افاده في المصنف يكون الثمن نصفه له ونصفه لشريكه كذا ذكره المحقق في كلامه
وانما جازا ببيع لانه ذلك ما يتحقق به المشتري فلا يقع مشترك بينهما حيث اشترا لنفسه بخلاف ما اذا اشتراه
للتجارة فانه لا يصح لانه لا يقيد اذ لو صح عاد مشرك بينهما كما كان ولله في الكلام وان كان له
عبد مبرك فاشتراه الاخر للتجارة جاز وكان بينهما اه ووجهه ان كسرها هنا مفيد لانه لم يميز شركة قبل
الشركة ما خله **قوله** بيجاء كسب المشتري في بيع جاز وقيمتها في فاسد سواء كان مشتركا او لنفسه واجرة ما
استاجرته لنفسه او لحاجة التجارة وكذا المشترة الموطوءة لاحدهما اذا استحققت فليست حق ان يخذ
ايها شراى بالعقد لانه وجب بسبب التجارة بخلاف المهر في النكاح **قوله** واستقرض هو ظاهر الرواية
لاحدهما الا قراض في ظاهر الرواية ثم وسية تمام الكلام عليه **قوله** وغصب المار به ما يشبه ضمان التجارة
فيدخل فيه الاستملاك والوديعة المحبوبة او المستهلك وكذا العادة لان قرض ضمان في هذه المواضع
يقيد بملكه لا يصل فيصير في معنى التجارة ثم وعليه فالاول ان يقول بالتجارة او ما يشبهها كما استقرض
وغصب الخ وخرج ما لا يشبه ضمان التجارة كمبرور بدل خلع او جناية كايات **قوله** وكفاية بان بامره هذا
قوله الاما دق لا يلزم الاخر لانها تبيع ولما انها تبيع اشترا ومقادير منها لان الكفيل تضمنه المقفول
عنه لو كانت بامره بخلاف كفاية النفس لانها تبيع ابتداء وانتهى وكذا كفاية المال بلا امر فلا يلزم صاحبه

٥٩

فيما يقع كثيرا في الفلاحين
ما صودته شركة مقادير

في تحقيقكم التفاضل
في النسخ

شماره

وفي الاستحالة لا يشترط كماله الميسر وغيره عن القهستان قوله لا يستند الشك في الزعم في العقد
لا المال لان العقد يسمى شركة ولا بد من تحقق معنى الاسم فيه فانه يمكن الخلط شرطه فلو كان احداهما
مات دونهم ولا اخر ماته دونهما فاشتهياها فهو على قدر المال كذا في الشركة بالاداء من متاعا بالاداء
اخر فوضعا في احداهما ونحوه في الآخر فهو على قدر المال كما في الشركة كذا في الحكم قوله فلو شرط
الم تقبل على قوله ومع كتمانك فلو شرط فقط قيد لمصلحة اي ولا يطالب بغيره الا في الشركة
لعدم تكميل الكفالة لهذا اذ لم يترك الكفالة لما قد منه عن الخاية قوله ويرجع على من يملك حصته منه اجمعة
بشرطه من الثمن لان المشتري وقيل عنه في حصته فيرجع عليه بحثا ان ادري من مال نفسه وان من مال الشركة
لم يرجع وان كان شراره لا يعرف لا بقوله فعليه الحجة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر وهو بشرط القول
لشركه بينه كما في البيع ونحوه في الزمعي وبقي ما لو صدق في الشركة الشركة وكذا في ذمة الاداء من مال
نفسه قاله الخبير الرضائي في حاشية البيع والذي يظهر ان القول للشركي لانه لما صدق في الشركة في الشركة
للمشركه وبشرط نصف الثمن بزمته ودخول الشريك في ذمة الشركة ودخوله في الثقل لا بشرط ولا
قالوا اذ لم يعرف شراره لا بقوله فعليه الحجة لانه يدعي وجوب المال في ذمة الآخر هو بشرط ولا يثبت
شركه بل مقابلة الشركة الموجب لتعلق الثمن بزمته وله حليضة اذ ما قد من مال الشركة اهل الشركة لا يخفى
انه في صورة ما اذا اكدت في الشركة ان كان ما شرته بالمال فظاهرا وان كان قائما بقوله وان
كذب في اهل الشركة او ادعى انه من اعيان الشركة ليقول للشركي وان كان المال في يده لما سياتي
فيما يفرع عن القول ذلك اذ لا بد استقرضت الفا قال القول له ويأتى بيانه وما لو ادعى الشركة لنفسه الشركة
في الحاشية بشرط متاعا فقال الآخر هو من شركتنا وقال المشتري هو في حاشية الشركة على نفسه
قبل الشركة قال القول له بينه باس ما يتوهمه كذا لانه يحل لنفسه في الشركة اهل الشركة ان قوله قبل الشركة
احد اركان الشركة حال الشركة ففيه تفصيل ذكره في البيع عن المحيط وهو انه لو من جنس ثمار مثل نخل
لشركه وان شهد عند الشركة انه لنفسه لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشرط شي معين وان لم يكن
منه ثمارها فبذلك خاصة اهل قلت ويحاط به ما في فتاوى قاضي الهادي ان شهد عند الشركة انه
لنفسه فبذلك والا لان فقد الثمن من مال الشركة فبذلك الشركة اهل كذا في حاشية بان لم يستند لثقل
فلا يمارى ما في المحيط وقد يجاب بجملة على ما اذا لم يكن من جنس ثمارها تام وبقي شيء آخر وقع
كثيرا وهو مال الشركة احداهما من شركه بنفسه هل يصح ام لا فكونه بشرط ما يملكه بعضه والذي يظهر
انه يصح لانه في الحقيقة بشرط تعيين شركه بالصفة من الثمن المسحوق وان اوقع الشركة في القسوة على ان
شركه في البيع من باب البيع فلو سلم ما الى مال المشتري وباعه بعهده او حله في ماله بالصفة من
الثمن على صاحبه وقيل لا يصح في شيء اهل لمخصا ورايت في بروج القير فيه ايضا بشرط نصف دار شاع
بشركه جميعها لاني قال يجوز في النصف الباقي وفي فتاوى الصوفي لا يجوز اراه قوله والا ان لم يكن مال
الشركه اى لم يكن في يده مال ناضل صا ومن الشركة احيانا وامتنعت في شركه بدواهم او ذاية نسبة
فالشرط خاصة دون شركه لانه لو وقع على الشركة صا واستدعى على مال الشركة واحد شركه في الثمن لا يملك
الاستدعاء الا ان ياد له في ذلك من المحيط قوله وتبطل بملك المالكين الخ لانه المعقود عليه فيها
هذا مال وسيطل العقد بملك المعقود عليه كما في البيع وسنة كذا في تمام المبطلات في الفعل لانه قوله
احدهما قبل الشرط لانه لا يملك في الهالك بطلت فيما يقابل لانه ما في شركه خاصة فماله الا بشركه في ماله
قوله والهالك على ما يملك فلا يرجع بخصه الهالك على الشركه الا في حاشية بطلت الشركة ولو الهالك
في الآخر لان المال في يد صاحبه بخلاف ما لو يملك بعد الخلط لانه يملك على الشركة لعدم التميز
عن الاتقائه قال وظاهره انه اذا امتاز بعد الخلط كدراهم بزمانه فهو كعدم الخلط اهل وفي كذا الحكم لو
خطا الدراهم فانه الهالك منها عليهما والباقي بينهما الا ان يعرف كل شيء من الهالك والباقي من مال
احدهما بعينه فليكون ذلك له وعليه ما من الهالك والقائم بينهما على قدر ما اختلط ولو عرف اهل
لمخصا قوله وان اشترى احداهما بيان المفهوم قديم الهالك بما قبل الشركة قوله بواى بعد ذلك ونسبه
بزيادة على الواو هنا للتقريب احتراز عما لو يملك قبل قوله فالشركي بينهما لتمام الشركة وقت الشركة
فلا يتغير الحكم بملكه ماله الاخر بعد ذلك بخر قوله شركه عقد على ما شرط اى من الزمعي واهما باع جاف

مطالع
فی ربع و ثانی و سیم و رابع
السنه من ماله

ادعى شمر النفقة

بیمارستان

أحمد بن محمد بن النعمان
أحمد بن محمد بن النعمان
في قبول قول من
بعد موت الشريك
المطل

في سنة التقبل

وكون الاعمال من اجناس اجنس قد علم على ان يتقلا الاعمال الى محلهما كالشباب مثلا فان العمل عرض لا يقبل
القبول فاداه لغيره وانما ان لا يتقيل على قبول كل منهما او على غير شرط وفي المنه ان المشر فيه انما هو
العمل والذاتي لو ان من صور هذه الشركة ان يتقيل على غير شرط فليطرح عليه العمل بالنصف والقبول
ان لا يتقيل فان من احدهما العمل ومن الاخر الكفاية وانما ان لا يتقيل على غير شرط فليطرح عليه العمل بالنصف والقبول
الكفاية على العمل ومنها ما في البحر عن البراءة لاحد من الاعمال فاداه لغيره وانما ان لا يتقيل على قبول كل منهما او على غير شرط وفي المنه ان المشر فيه انما هو
في بيت هذا والكسب يتبعها جاز وقد سار لغيره فان من احدهما اداة القصد والعمل والقبول
فقدت والزم للعامل وعليه جاز مثل اداة العمل ونظيره في الاخرة مثل سائر في الفصل قبل قد
وتبطل الشركة في البحر التي يمكن استحقاقها اي التي يستحقها المتاجر بعقد الاجارة وذلك في البحر
قيده ان يكون العمل حالما في البراءة لو ستره في عمل حرام لم يصح امره وانما جاز بان الحرام لا يستحق
بالاجرة فافهمه على المفتي به اي الذي هو قول المتأخرين من جواز اخذ الاجرة على التعليم وكذا على ذلك
والامانة فافهمه في خلاف شركة فالله فان عمل الدلالة لا يمكن استحقاقه بعقد الاجارة حتى لو
استاجر دلا لا يبلغ او ستره في الاجارة فاسدة اذا لم يبين له اجلا كما صرح به في اجادة المجتبى
ع قدوم ومغنيين لان الفاعل لم يجر قدوم وشهود محكم لعدم صحة الاستحباب وعلى الشهاد قدوم وقرا
بجائس وتعاذ بيمينه ان لا يحلف بغيره او مغاير وهو يفتي انما المصلحة فوق ربعين مائة
بعد بالف مائة في جميع تعزير وهي لما تم بالهجرة والتاخذ للمصلحة الفوقية الذي يصنع للمصروف
لان عادة تهم كقراءة بصوت واحد يستعمل على التسلط وعلى قطع الكلمات والابتداء من اثنا عشر
ولانه استبحر على القراءة والذي اجازة المتأخرون انما هو الاستحباب على التعليم خلافا لما في قولهم
خلافا كما سياتي في الاجازات انما المصلحة وفي القضية والشركة المقر بالبرهان في الجائس والتعزير
لانها غير مستحقة عليهم في القاموس الزمزمة الصوت البعيد له وكي وتتابع صوت الرعد
وذكر ابن السكيت ان ابن وهبان بالغ في النكير على اقرارهم على بقاء في زمانه وعلى القراءة بالتسلط
ومنع من جواز سماعها واطلب في انكارها وتامره في ج قدوم ووعاظ اي شركة وعاطف فيما يتحصل
لشركائهم ليعطوا لغير مستحق عليهم ما قدوم وسأل بشدة الهمة جمع سائل وهو كعادة
المرء لان التوكيل بالسوك لا يصح وما لا تصح فيه لوكالة الشركة كما مر مر مطلقا اي سوا
شركاء الرعي على السوا ومتفادلا وسواء في العمل ولا وقيل ان شرط الشركة الرعي لا ينافي عملا بالبحر
وكذلك الجواز فاداه في البحر وانه اذا لم يكن مفاوضة ولا يكون المفاوضة الا مع ثلثي كايته قدوم
لان ليس بربح بل انما ان التفاضل في الرعي عند شرط الطائفة في العمل لا يجوز قياسا لان الشبان بقدر
ما شرط عليه من العمل لا زيادة عليه بل ما لم يضمن فليخرج العقد كما في شركة الوجوه ويجوز استحبابه لان
ما ياحظه ليس بربح بل ان الرعي انما يكون عند اتحاد الجنبين وبنار من المال على الرعي مال فليخرج الجنب
فكان ما ياحظه بل العمل والعمل يتقوم بالتقويم اذا رضى بقدر معين فيقعد بقدر ما يقوم به فليزود
الى ربح ما لم يضمن بخلاف شركة الوجوه حيث لا يجوز فيها التفاد في الرعي عند انشأه في الشركة
لان جنب المال وهو الممنوع الواجب في ربحه متعقد الرعي يتحقق في الجنب المتحد فلو جاز زيادة الرعي
كان ربح ما لم يضمن وتامره في العناية فيطابق كل واحد منهما بالمال في هذا ظاهر فيما اذا كانت مفاوضة
اما اذا اطلقا او قيدوا بالعنان فثبت هذين الحكمين استحبابا وفيما سواهما في بقية على مقتضى
العنان ولذا لو اقر برين من مئتين مبيع مستهلك او اجر اجير اكان المدة مضت لا يصدق الا بغيره لان
نفاذ الاقرار على الاخر موجب لمفاوضة ولم يفسد عليها فلو كان البيع لم يستهلك المدة لم يفسد فانه
يلزم مما كان في المحيط اخرج مقتضاها ويبرر دافعا انما الضمير وانما على الاجر لثا وبله بالاجرة قدوم
والحاصل الى ما مر من قوله ويكفي كسب مئتين انما هو في كسب الحاصل من عملها وما ينافي الحاصل من عمل اجير
اي لا فرق بين ان يعمل او يعمل احدهما سر كان عدم عمل الاخر لعدا ولا لان العاقل متعين القابل
مطلق العمل الى ما ذكره قدوم واما وجوه ويقال لها شركة المفاسد فمستأجرة نونا او نونا فاداه لغيره
تكون خاصة وعامة كما في المنه ولذا حذف المصنف المفعول قدوم اي بسبب وجاهتها فاداه لغيره
من الامال لا يبيد السكينة الا اذا كان له لجه ووجاهته وشرف عندهم واما كماله ان الجاه مقلوب

شركة الوجوه

الوجه بوضع الموضع مع غيره المعين فمؤثره عمل لان الواو انقلب الى الفاء لربح لذلك وقيل ان وجهها لانها
تبتدئ فيها الوجه لعدم المال بالشيء يوعى على حاله متعلق بقوله بغيره او قصد به ذلك وقيل ما يوجب المقتضى
من كونه مطلوبا بالشيء وبغيره ليس كذلك بل هو مطلوب لقوله بغيره فكان ينبغي ان يفسر ذلك بقوله
لان مالها فشرها بها يكون بالنسبة اما البيع فليطرح وقد يكون كل منهما مائة ومفاوضة بشرط فمؤثره
اجتماع شرط المفاوضة في التقليل كما في المحيط ان يشترط الصانع ان يكون يتقلا جميعا الاعمال وان يضمن
العمل جميعا على السوي وان يتساوا في الربح والوضعية وان يكون كل منهما كفيلا عن صاحبه فيما يخص
سبب الشركة او وضوئها في الوجوه كما في النهاية ان يكون الرجلان من اهل الكفاية وان يكون ربح
الشركة بينهما نصفين وان يتقلا بالمفاوضة فاداه في الفقرة ويتساوا في الربح ويكفي ذكر مقتضاها
المفاوضة من التقليل بها كما سلف وتامة في البحر ولا يخفى انما اذا افقد منها شرط كانا في التفتة
ان شرط المفاوضة في الموضع الثلاثة قد اختلفت ولم يتوقف في المتداولات لانها في كل منها حقيقة والله
انها في الاولى اي في المال حقيقة وفي الباقين مجازة جازية على الشركة كقوله من مفاوضة الشركة اي
في المفاوضة والضمان وقوله وما شئت اي في العنان فمستأجرة نونا او نونا فاداه لغيره
انما يجوز ان يكون الربح مختافا لغيره المالك وتجاوزه ان شرط مفاوضة الشركة او شرا
فان لم يشر بذلك وبطل شرط التقليل اه في المنه لان يستحق الربح في شركة الوجود بالفضل قال
التقاضي في الرعي فيها مع لسانه في المال حصصا لانها في معنى المفاوضة من حيث ان كل واحد يعمل في مال
صاحبه فالتحقق بها بخلاف العنان اي في شركة الاموال وكذا في شركة التقليل فانه يجوز فيها التفاضل
كما في مناه لان المخوف فيها ليس بربح بل عمل كما مر في قوله قدوم بله كما في شركة الاموال وفي المفاوضة
في حق وبالمال قدوم او عمل بالمضارب في المفاوضة قدوم او قبول عملا في الدور او مغان وكذا في البر وغيره
ذلك من اجل على وكذا في المفاوضة على العمل بالنصف فمستأجرة نونا او نونا فاداه لغيره
والا يراى عليه ربح ما لم يضمن فلا يجوز كما مر في قوله في الدور وللهذا لو كان لغيره نصيب في مال على ان
يعطى ربحه لا يستحق شيئا لعدم هذه المصلحة والبرهان اعلم **فصل في الشركة المفاوضة**
ما في هذا الفصل مسائل متفرقة من كتاب الشركة فكان الاول ان يترجم بها وان كانت الزيادة
على ما في الترجمة لا تنفع قدوم والمصطلح وجعله من المباح وذلك مقيد بان لا يكون العمل في الشركة
والا فلا يعمل كما في الاشياء وسببها تمام الكلام على ذلك في باب قدوم وطالبه ذلك من كونه المعدن
ما وضع في الارض خلقة والكثرة ما وضعه بنوا آدم والركاز بينهما فلو كان في طلب معدن وكذا في
كافعل في البرية لكان اوله ان لا يكثر الاسد في القطة قدوم من طائر ساج فان كان الطائر الزيادة
او سلة الرزق مملوكا فاشتركا على ان يشترط ذلك ويطلبه ويبيعاه جاز وهو شركة الوجوه كذا
في الخلاصة مخزيا الى الثاني وشبهه البراءة والعيني والمذكور في الفقرة ان يراى من شركة التنازع والاول
فقد مر قدوم وما حصله احدهما اي بدون عمل من الاخر قدوم وما حصله معا ليعني ثم خلطاه واما
في قسم الثمن على كيل او وزن ما لكل منهما وان لم يكن وزنا ولا كيليا قسم على قسمة ما كان لكل منهما
وان لم يكن وزنا ولا كيليا قسم على قسمة ما كان لكل منهما وان لم يعط مقدار ما كان لكل منهما
فصدق كل واحد منهما الى النصف لانها استوى في المكتسب وكان المكتسب في ايديهما فالظاهر بينهما
نصفان والظاهر شره في ذلك فيقبل قوله ولا يصدق على الزيادة على النصف لا يصدق خلاف
الظاهر فحق في ذلك يوحده من يراه اما في حق في الترجمة في ربح امارة انهما اجتماعي في ربح واحدة واخذ كل منهما
يكسب على حدة فحق في ذلك ولا يعلم التفاوت ولا التنازع فاداه لغيره فاجاب بان بينهما سوية
وكذلك لو اجتمع اربعة يعلمون في شركة البرية والمال فهو بينهم سوية ولو اختلفوا في العمل والاراء فمستأجرة
ان يراى ليس شركة مفاوضة ما لم يصرح بالفظها او يقتضيا منها مع سوية وطاها شره في ربحه في غير الان مع
اربعة في القسمة الاب وانما يشترط في ضعة واحدة ولم يكن لها سوية فليكن كل واحد من الاب انما
في عماله لكونه مينا لارثي لو عرس شجرة بحدود الاب لم يدر خلافا في المدة في ربحها اذا اجتمع بعلمها
اموال كثيرة فقبل بين لزوج وتكون امارة مقيمة له الا اذا كان بها كسب على حدة فهو لها وقيل بينهما نصفان
وفي الخاتمة ربح بينه الخسة في داره وكلهم في عماله واختلفوا في المدة فهو لراب والبشرى الشبان التي عليهم

72

الشركة
فصل في الشركة

اجتماع
واكتساب
الربح

لا غنى فان قالوا له امارته بعد موته فالقول لهم وان قرروا انه كان يوم موته فهو ميراث من الارب
باعتانته صاحبه سوكتا لا عانة جعل كذا اذا ائتمن في الجمع القليل والربط او الحمل او غيره او بانه كان يوم موته
بغلا او اوتيه لست في عليهما او شيك ببيعه بها حموى وقوتها في ذلك لا يجاوز ببيعها او على البنا
للمنفوق وتقدر نصف من ذلك بالرفع لانه هو للمنفوق ان يفعل اه فحق اي يعطى اجر مثل لو كان
مثل نصف المثل او اقل فلو كان لا يزداد على نصف المثل لانه وصي نصف المثل ثم لتعبر بنصف المثل ونحو
في كافي الحاكم والهداية وغيرهما قال ط وقد ذكر في التقاير ان اجر المثل لا يزداد على نصف المثل لان المثل
وصاحبه بعدة يطلبان اجر المثل عند تمام العمل فمالا يبيع عند تمام العمل فكيف يقسم نصف المثل
حتى يطلب حموى وفي القسمة ولا يزداد على نصف المثل اي قيمة المثل يوم الاخذ ان كان له قيمة والا فليس
ان يكون الحكم فيه التمام والقياس اه قد يوزن باحتياذه قال في العتابة وكذا تقدم دليل ان يوزن
على دليل المثل في المبسوط دليل على انهم اشتدوا قول محمد اه اي لان الدليل المتأخر يقسم المثل عن
الدليل المتقدم وهذه عادة صاحب الهداية ايضا انه يوزن دليل القول المختار وعكسها كانه كما تزداد
ايضا باختيار قول محمد حيث قال فلا اجر لمثل لا يجاوز نصف المثل في قول لا يوزن وقال محمد لا اجر لمثل
ما بلغ ان تركي لو اعانته عليه فلم يصيب شيئا كان له اجر مثله اه ونقل ط عن الحموي عن المفتاح ان قول محمد
المختار وللحموي وعن غايه البيان ان قول محمد لا يوزن اه قلنا عليه فهو من المسائل التي
ترجح فيها القياس على الاستحسان قد ورد في الراجح الحاصل ان الشركة الفاسدة اما بكون مال او من
الخاصين او من احد هما حكم الاول ان الربح فيها للعامل كما علمت والشا فيه بقدر المال ولم يذكر ان احد
اجر الا لا اجر له في العمل بالمسكة كذا في قوله في قسمة المثل والشا فيه للمال وللآخر اجر مثله قد ذكر
قاسده لانه في معنى بيع منافع وادنى يكون الاجر بينهما فيكون كل صاحب له اذ لا ان العاقد عقد العقد
على ملك صاحبه بامره وللعقد اجره مثله لانه لم يرش ان يعمل مجتمعا فحق شريكه في المثل ولو كانا
بين اثنين وقعا احداهما للآخر على ان يوزن ويعدل عليه على ان يملكى للآخر للعامل والشا فيه لانه
الوقوف ولا شك في فساد ما لان المنفعة كما لغو ومن لا تصح فيها الشركة ومن قال ان بينهما على قدر
وللعامل اجر مثل عمله ولا يشترط العمل في الشركة حتى نقول لا اجر له لان العمل فيها مجمل وهو لغيره شامل وتام
في جواز الشركة الرضائية وياتي قريب ما يورده قد ورد في المسئلة في البيت اي مثل الدابة وفي البحر على القينة
سفتة فاشترى مع اربعة على ان يعملوا بسفتة والبيت اي مثل الدابة وفي البحر عن القينة له سفتة
فما شترى مع اربعة على ان يعملوا بسفتة والبيت اي مثل الدابة وفي البحر عن القينة له سفتة
فاسدة والحاصل لصاحب السفتة وعليه اجر مثله اه قد ورد ولو لاحد بها بغل وللآخر بعير اي وقد شترى
على ان كلاهما يوزن ما لكل واحد والحاصل بينهما فهو باطل ايضا لان معنى هذا ان كلاهما لهما اجر مع منافعة
وذا حتى على ان شترى بينهما شرا ان اجرهما باجر معلوم صفتة واحدة فعمل معلوم قسم الاجر على مثل اجر
البغل ومثل اجر الحمل فالحاصل ما لو شترى على ان يتقبلا الحموى بالمعلومة باجر معلوم او لم يوزن البغل
والحمل كانت حصصهما لانهما شترى الشريك والتقبل والاجر بينهما نصفان ولا يعتبر زيادة حمل الحمل على حمل البغل كما لا يعتبر
في شترى الشريك زيادة حمل واحد على كسبه عشرين لاجلها ان الصبي وللآخر يملك يعمل فيه وان اجر البغل البعير
بعينه كان كل الاجر لصاحبه لانه هو لعاقده فلو اعانته الآخر على التجميع والنقل كان له اجر مثله قد ورد على
اجر البغل الاول اجر مثل البغل وقوله والبعير اي واجر مثل البعير فلو البعير يوزن بنصف ما يوزن البغل
مثلا فلو صاحب البعير للمال الاجر لصاحب البغل المثل وان اجر كل واحد منهما دابة وشرا طاعها او عمل
احدهما من نسوق والمال وغير ذلك كان الاجر مقسوما بينهما على قدر اجر مثل دابتهما وعلمنا قد راج
اجر علمنا كما قيل الشركة اه قال الخليل الرضائية وهو موافق لما قلنا فشرع اعطى هذا لفيلق وجعل في القسمة
عليه فيعلم بالافراق على ان ما حصل فهو بينهما فالفيلق لصاحبه البعير لانه حصل من بزره وللمثل الذي قام
عليه قيمة الاوراق واجر مثله على صاحب البعير وعلى هذا اذا وقع البقرة بالعلف ليكون الحادث بينهما نصفين
فاحدث فهو لصاحب البقرة وللآخر مثل علفه واجر مثله تاجر تاجر اه اي شركة العقد اما شركة الملك فلا تبطل
وقوله لا يوزن شريكه مطلقا فلا إطلاق في انظر للمنفعة وشرا العتاق في قلت والامان ان شركة الملك لا تبطل
اي لا تبطل الشركة فيها بل يبقى المال مشترك بين الحمى ودرته الميت كما كان والا فلا ينبغي ان شركة الميت مع الحي تبطل

يرجع القيس

76
ما مل بموت واحد بها لانهما متضمنان لو كان له اي شرط لها ابتداء او بالابولية ان تصرف لكل منهما في مال
الآخر لا يبقى الولاية الا ببقاء الوكالة وبه ان دفع ما قيل الوكالة تثبت تبعا ولا يلزم من بطلان البيع بطلان
الاصل فتح فلو كانا ثلثة فمات واحد منهم حتى انقضت في حق لا تنفخ في حق الباقيين بحرم عن الظاهر
قد بان قصص المجامع فماتوا حتى لو عاد سلم لم يكن بينهما شركة وان لم يقصن مجامع انقطعت على سبيل
التوقف بالاجماع فان عاد سلم قبل الحكم بقيت وان مات او قتل انقطعت ولو لم يمتح وانقطعت
المفاوضة على التوقف هل تصير عتاقا عتاقه لا وعندنا نعم نعم عن الاول المحيطة لمخضا قد بان كما وبا
اي ويضمن حصته الاخر لان مجوزا لا مدين غصب كما في البحر سلكا في قوله وبقوله لا عمل معك هذا
في المعنى ففكان الاول ما خيره عن قوله وبفسخ احد هما وفي البحر عن الزاوية اشتراكا وبشرط
امتعة شترى قال احداهما لا عمل معك بالشركة وغاب شجاع الحاضر الامتعة فالحاصل للبايع وعليه قيمة
المتاع لان قوله لا عمل معك فمات للشركة معه واحدهما ملك فصحها وان كان المال في وصفا
مخلاف المضاربة هو المختار اه قد ورد بخلاف المضاربة والفرق ان مال الشركة في ايديهما معا وولاية
التصرف لهما جميعا فيملك كل منهما جميعا عن التصرف في ماله فمات كان او نحو وصفا بخلاف مال المضاربة
فهو لا يتحقق به وهو المنفرد بالتصرف فلا يملك ربه المال نهيه اه قد ورد بخلافه لانه لا يملك حيث قيد
فصح احداهما شركة يكون المال دراهم او دنانير فاقاد عدمه لوجه وصفا كما في المضاربة وهو قول الطحاوي
وصح في الخلاصة بان احدا بشركين لا يملك شريك الشركة الا برضى صاحبه قال في القسمة وبه اغلط وقد صح هو
اي صاحب الخصال ان افراد الشريك بالفسخ والمال في وصفا وهو قول في البحر بين طحاوي الخلاصة واعتبره في البحر
واجبنا عنه فيما علقناه على البحر قد ورد ويتوقف على تقييد المثل قد ورد لا يوزن بقصد لانه نوع حجر فشرطه على فدا
للضرر عند فتح قد ورد وبجذبه مطبقا فالشركة قائمة الى ان يتم طباقا في الجنون فتفسخ فاذ عمل بعد ذلك فانه
كله للعامل والوصية عليه وهو كما لغص للمال المجنون في طلب لدرج ماله لا ما وقع من مال المجنون فيفسد
بحر ان شترى خاتمة قال في نظره انه يقال مثل ذلك فيما اذا شترى احداهما بمال في صورة بطلان الشركة المادة فان الربح
يكون للعامل ويتصدق بمارح من مال الآخر قد ورد ولم يذكر احد هما الا ان الاذن بينهما في التجارة والركاكة يست
متها ولان اداد الركاكة من شرط الشية وعند عدم الاذن لانية فلا تسقط عنه بعد ما ذكر عن الحموي قد ورد
معنا اي اذ كل منهما عن نفسه وعن شريكه وصودرت كاذل ان كان بان اذ كل منهما بغيبته صاحبه وافق
اداهما في وقت واحد قد ورد وتقصا اي ان كانت مقفوضة او عتاقا شرا وبها ط قد ورد ووجه اي بالزيادة
ان كانت عتاقا لم يشترط فيها المالكان قد ورد وشترى احد المتقاضيين قبل التقييد بالمقاضي المتقاضيين
نظر ان قد ورد وبها يبيع اخذ كل منهما لا يشترط العتاق لعدم تضمنهما الكفاية وايضا فان شريكه العتاق له ان
يشترى ما ليس من جنسهما وشرا ويقع شرا له ويطلب بالثمن وكذا يقع شرا له اذا شترى من جنسهما وشرا
بعد ما صار المال عتاقا كما قيل قوله المصنوع تبطل بهلاك المالكين قد بان الاخر فيه لانه لو شترى باللوحي
بلا ان كانت شركة قد ورد للوحي متعلق بشرا وقوله الشهية بالنسبة مقفولة متضمن قد ورد وقال لا يوزن نصف المثل
لا يوزن دينا عليه خاصة من مال مشترك فيرجع عليه صاحب نصيبه قد ورد والمتن على قول الامام قد ورد وبها على لانية
دين وجب بسبب التجارة بخره والردا وبها في الشركة فانه من انزاعها كما مر في قوله وكل دين لزم احدهما بجماعة فانهم
قد ورد وعرفا يرجع الى المستحق قال في خبره شترى مرتبة في الكفاية متعلق بتضمن واللام فيه للتفرد وهاهنا اخذ
على معهود المتعدى بنفسه اذ كان مجتمعا على الفعل او متاخرا عن معهود ومما من الاول فافهم قد ورد ومن اشترى
بمعنى المقفولة لما في الشترى اثنان عتاقا فاشترى فيه اخرهما لقياس ان يكون له نصيبه ولكل من الشترى به
ربعة لان كالا صار ملكا نصف نصيب وفي الاستحسان لانه لا يملكها حين شترى كاه سويا به فانفسها فكان
شترى العتاق معا اه قد ورد ان قيل القرض لم يصح قال في الفقه اعلم ان يوتى شركة فيما ذكرنا فكله يثبت بصدرة
المشترى بايعا الذي اشترى وهو اشتراك الملك منه فابن على هذا ان من اشترى عتاقا فلم يقصه حتى اشترى فيه رجلا
لم يخر لانه يبيع ما لم يقصه ولو اشترى بعد القرض ولم يسد اليه حتى يملك لم يلزم من بيعه انه لا بد من قبول الذي اشترى
لان لفظ الشركة صار لاجل البيع اه قلنا ومثل قوله في الزهيرة اشترى شرا ثم اشترى اخر فيه فهذا يبيع النصف

المعطل بل مراد ان الصواب ان يقول ويضمن الزرع نقصان الارض بالزرع لكن لاختصار العبارة
فقال نقصان الزرع من اضافة المصدر الى ما قبله اي ما نقصها الزرع ووجه التصويب ان لا يوصف
بنقصها كزراع لا اقلع لانها تحترق لاجل الزرع فاذا ذرعت ونبت الزرع تحترق لاجل الزرع بل بعض
النوع الزرع يعطل الارض بحيث لا يمكن زراعتها حتى تتركها مينا او اكثر اما نقل القلع فليس ضررا ولا يضر
منه في قسمه ولا يبين ثم جرحه يرجع الى جرحه بان القاضى لياخذ ما اقتضت من الاجرة وهذا احد قولين للثقة
ان القاضى ياذن له بالانفاق ثم يمنع صاحبه عن الاستفاد به حتى يودي حصته وقد منع عن شره الوهابي لانه
ان الفتوى على هذا القول وحيا وادب الاشياء كما ذكره في اخر القصة والابن جرحه يرجع بما انفق لو باع
قاضى والا فبقية البنا وقتا بنائها وقد مضى ان هذا التفصيل فيما لا يجوز فيه الشريك قد باع ثم كساح اي
شركة الملك وهذه المسئلة تقدمت مثنا اول الباب عند قوله وكل اجنبي في مال صاحبه **الحكم** وبما
اي الفرس والالف فيه لا طاق والمراة ان ملك بيد المشتري قد كان ذاك الى البيع المقرون
بالسليم اذ البيع وحده لا يوجب الثمن لخدم تحقيق الغصب به كما ذكره في كتاب الغصب
وفي الزاوية قال بعت الوردية وقبضت منها لا يضمن ما لم يقل ونعتها الى المشتري قد كان يثا
الى اي الشركة وفي الحكم مديرة عن فتاوى قاضي الهدي في البيع لهما دابة فباع احدهما فبقيت سلمها
الى المشتري بغير اذن شريكه فهلك عند المشتري فاشرك بغير اذن ان يضمن شريكه او المشتري
فان ضمن الشريك جاز بغير نقصان الثمن له وان ضمن المشتري وجع بنصف الثمن على ما يقع والبيع
لا يرجع بما ضمن على احد كما هو حكم القاصصا هو يعلم ان منى الثمن هو تسليم الشريك في بيع
اذن الشركة لا جرحه ابيع كالمثل فافهم وجه الحيا وهو ان البائع كالمصاحب والمشتري كالمصاحب
القاصص قد وان ان يكن كل شريك اجمالا في هذه المسئلة سئل عنها الامام الفضلي واجاب فيها بعدم
الرجوع ثم قال لا يحتل ان يقال المستاجر يقوم مقام ماله فيما انفق فيرجع على ماله وهو ان يرجع
على شريكه ويحتل ان يقال المستاجر اجمالا يرجع على ماله وانما يجوز على نفسه لا على غيره فاستجاب في ثيب
شريكه فلا يرجع على احد اهـ وثا في جامع الفصولين بقوله اقول لو رزم المورج بنفسه فلو كان له الرجوع
على شريكه ينبغي ان يرجع المستاجر على ماله وهو على شريكه لصحة الامر اذا امر به ففعله فكل من رزم بنفسه فلا
معنى لغيره وامره انما يجوز على نفسه لا على غيره ولو لم يكن له الرجوع اذ رزم بنفسه لم يجر امره على شريكه
فلا يرجع فلا يفيد قوله يقوم مقام ماله فيما انفق ان احد الاستمالين باطل لان يكون قولان في رجوع
المورج لو رزم بنفسه والظاهر ان فيه قولين على ما يظهر مما تقدم ولو رزم المورج بنفسه بآية فيه ما من تعطل
المطالبة وتركها والمقصود والقياس وامر القاضى وعدمه فينبغي ان يكون وجوعه على التفصيل اهـ قلت وهو
معلوم وجهه كمن تقدم عن فتاوى الفضلي ان لو انفق في مرتبة الطاحون لم يكن متبرعا اي بنا على ان الله
لا يجبره هو بخلاف الضابط المتقدم كما تقدمنا بحره فالظاهر ان كلام الفضلي هنا مبني على ما ذكره في فتاوى
فيرجع لو رزم بنفسه او رزم ماله وهو المستاجر لا امره بملك فعله فيرجع المستاجر عليه وهو يرجع على شريكه
اما عدم رجوع المستاجر على شريك المورج لا اجنبي عنه وقد كتب في هذا على اليقين عند قوله فلا يرجع على
المستاجر على ما تقدمت قلت فلا يرد ان يرجع على الاذن بقى به يرجع بملكه وحكمت عليه اجمع اهـ قلت صحيح عبادة
المادة ان يرجع على الاذن وهو المورج وان يرجع بالكل على الاحتمال الاول وحكمة المورج فقط على الاحتياط لانه
لا يجعله متبرعا في نصيب الشريك واذا قلنا بان يثبت الشريك الرجوع فالظاهر ان ما موده يرجع عليه بالكل اما على
مقتضى الضابط المار فلا وجوع للشريك ويرجع المامور عليه بحكمة فقط والسر اعلم قد لو احد من
سكن الى قدمنا الكلام على هذه المسئلة اول الباب فيقول شريكه لعقد راجحة السكنى او لو سجد الاستقلال
لانه سكن بنا وملكه فلا جرح عليه نعم لو كان وقتا او مال يبيع بزمه اجرة شريكه على ما اختاره المتأخرون وبه
المعتد كما سيأتي في كتاب الغصب انك الله قد ذكرنا في هذا غير الوقت لانه الوقت لا يجزى فيه القصة والامانة
كما يات في المسئلة وصح اعلم باسم الله الرحمن الرحيم **باب الوفاء** هو مصدر ووقت
اتفجست ومنه الموقف حسن الناس فيه للحب والوفاء لغة روية حتى ادعى المازن انها لم تعرف

باب الوفاء

من كلام العرب قال الجوهري في الكلام اوفقتا لاحقا واحدا اوفقت على الامر الذي كنت عليه ثم
يشتر في الموقف قيل به الدار وقف ولذا جمع على وقف وقد قال في حواشي المحققين
ابن الجايتي فيما علمت وانما حبس بل الاسلام وفي وقف المينة الى باطل افضل من العتق ثم
ادخل غير معه في ما له في الشريعة ظاهر واما في الوقف فلا يتم الا اذا وقف على
نفسه وغيره وما في النهر او غيره قال مناسبتة بالشركة باعتبار ان المقصود بكل منهما
الاستفاد بما يربح على اصل المال لا اذ في الشركة على ملك صاحبه وفي الوقف يخرج عنه
الاكثر اجمع على حكم ملك الوقف قدرا فقط حكم تبعا للاسقاط والشريعة لا تكون
تعريف الوقف المازن المتفق عليه اما غير المازن فانه باق على ملك الوقف حقيقة بحته ولذا
قال الفقهاء وشراعه حبس العين ومنع الرقبة المملوكة بالقول عن تصرف الغير حال
كونها مقصورة على ملك الوقف فالرقبة باقية على ملكه في حياته وملكه لو دونه بعد وفاته
بحيث يباع وبوجه ثم قال ويشكل بالمسئلة فانه حبس على ملكه ليس له بالاجماع
الظاهر ان يقال انه تعريف للوقف المختلف فيه اهـ والحاصل ان المصنف عرف الوقف
المختلف واتك قدر الحكم اختيارا فلما رزم المشتري عليه ولكل جهة هو موكليه بكون
جهة رزمه اجمع من حيث ان المصنف قال هو حبس العين وذلك لا يناسب تعريفه عند
المازني اذ لا حبس فيه لانه غير ممنوع عن بيعه ونحوه بخلاف المازن فانه يجوز حبس حقيقة
وكثيرا ما تخفى رزمه في الشراة الفاصل على اننا ظننا من خصوص ما هو مملوع بالاعتراض
عليه فانهم قد ولو في الجملة فيدخل فيه الوقف على نفسه ثم على الفقهاء وكذا الوقف على الاغنيا
شراة المازن النهر عن المحيط لو وقف على الاغنيا ولحدتهم لم يجر الاغنيا بقره اما لو
جعل اجرة للفقراء فانه يكون قربة في الجملة الى وجهه التميمي كما في تعريف جامعنا
واستغنى عما زاده فيه اكله وشبهه ابن كمال من قوله او صرف منفعتها الى من احب وقال
لان الوقف يصح لمن يحب من الاغنيا بلا قصد القربة وهو وان كان لا بد في اخره من
القربة بشرط التبرع كالفقراء ومصالح المسجد لكنه يكون وقفا قبل ان يقرض الاغنيا
بلا قصد في هذا فانه في النهر واجاب في البحر ايضا بانه قد يقال ان الوقف على الغنى
تصدق بالمشقة لان الصدقة تكون على الاغنيا ايضا وان كانت مجازا عن الرتبة
عند بعضهم وصح في الذخيرة بان في التصديق على الغنى نوع قربة دون قربة الفقير
اهـ واهـ صفة بان هذا النوع من القربة لو كفي في الوقف لصح الوقف على الاغنيا من غير
ان يجعل اخره للفقراء وعلمت تصحيح المحيط بانه لا يصح ربا قبل الفصل قلت والجواب
الصحيح ان الوقف تصدق ابتداء او انتهاء اذ لا بد من التصديق بالتصدق الى ماله التابيد
او ما يقوم مقامه كالماله حقيقة وماله اذا جعل اوله على معينين صار كانه استثنى ذلك من الدفع
الى الفقراء كما هو جوابه ولذا لو وقف على بنيه ثم على الفقراء لم يوجد الا ابن واحد يعطى النصف
والنصف الباقي للفقراء لان ما بطل من الوقف على الابن صار للفقراء لان الوقف خرج عن ملك الوقف
بقوله صدقة ووقته اكد فقد ابتدأه بالصدقة وختم بها كما قاله الخشاف فعلم انه صدقة ابتداء
ولا يخرج عن ذلك اشتراط صرفه لمعين دور والاصح انه عنه جازي الى ان قال في الاسقاط وهو جازي
عنه علمنا ان حقيقته واصحابه وجههم انكسر وذكر في الاصل كان ابو حنيفة لا يجزى الوقف
فاخذ بعض الناس بظاهر هذا اللفظ وقال لا يجوز الوقف بحته والتصحيح انه جازي عند
الكل وانما الخلاف بينهم في لزوم وعدمه فعند من يجوز جواز الاعارة فيمنع منفعته
الى جهة الوقف مع بقاء العين على حكم ملك الوقف ولو وجع عنه حال حياته جاز مع
الاعارة ويورث عنه ولا يلزم الا باحد امرين اما ان يحكم به القاضى او يخرج به من الوصية
وعند من يلزم به ذلك وهو قول عامة العلماء وهو الصحيح ثم ان ابان يوسف يقول
يصير وقفا بمجرد القول بانه بمنزلة الاعانة عنه وعليه الفتوى وقال محمد لا الا ان
شرط سائت اهـ لمخفا وتحت في الفسخ بانه اذا لم يزل ملكه عنه قبل الحكم فلفظ حبس

لو وقف على الاغنيا
وحدتهم لم يجز

لا معنى له لانه لا يتصرف فيه متى شاء فلا يحدث الوقف الا بنية التصديق بالمنفعة وله ان يترك
ذلك متى شاء ولا يقدرك ان يمتنع قبل الوقف فلم ينفذ لفظ الوقف شيئا من فقول من
اخذ بظاهر ما في الاصل صحيح ونظر فيه في البحر بان سلب الفائدة مطلقا غير صحيح لانه
يصح الحكم به ويجل للفقير ان يأكل منه ويأبى لو وقف به ويتبع شرطه ويصح نصب المتوفى
عليه وقول من اخذ بظاهر اللفظ غير صحيح لان ظاهره عدم الصحة اصلا ولم يقل به احد
والا لزم ان لا يصح الحكم به اه قلنا بل ذكر في الاستعانة ان يكون نذرا بالمنفعة في حيث تار
وحكم ما ذكر في تعريفه قلنا قال ارضي به صدقة موقوفة مؤبدة جاز لا زما عند عامة العلماء وعند ابي حنيفة
يكون نذرا بالصدقة لا بغيره ويصح منكم على حاله فاذا مات يورث عنه اه اى يجب عليه التصديق
بقولته وروى عن الحكم ملك المتوفى قدر لفظ حكم ليقيد المراد انه لم يبق على ملك الوقف ولا انتقل
الى ملك غيره بل صار على حكم ملك المتوفى الذي لا ملك فيه لاحد سواء كان ملكا لله او لغيره
في الفسخ قوله ما نصه روح انه حسن العين على ملك الوقف فلا يورث عنه ملكه كمن لا يبيع ولا يورث
ولا يوجب مثل ام الولد والمير وحققه بالادلة على قات والظاهر ان هذا مرادهم من الامة الشرعية حيث
عرفه بانه حسن الملك عن التمايز من الغير فان الحبس يقيد انما ياتي على ملكه كما كان وان
لا يبيع ولا يوجب **قد** وصرف منفعتها على من احب عبثا به بدل قوله والتصدق بالمنفعة
لانه اعم والى تعريفه اشار بقوله ولو غلبت افادته على ان الوقف على الاغنيا وحدهم
لا يجوز انما المناب التبعير بالتصدق بالمنفعة الا ان يراه صرف منفعتها على وجه التصديق **قد**
فيلزم تفريع على ما افادته التعريف من خروج العين عن ملك الوقف لثبوت الالتزام بين
اللزوم والخروج عن ملكه باتفاق ائمتنا اكلالة كما ذكر في الفقه **قد** وعليه الفتوى على كل ما
يلزم من قوله في الفسخ والخروج من قوله عامة العلماء بلزومه لان الاحاديث والاثار متطابقة
على ذلك واستمر على نصها في الشايعين ومن بعدهم على ذلك فلذا ترجح خلاف قوله لانه لا يملكها
قد يبرأ الا جباب اي من يجب برهم ونفعهم من قريب او فقير اجنبي **قد** يعني بانه ينفذ
لشوائبه اذا لا ثواب الا بالنية **قد** من العلم بها وهو السلم العاقل واما ابلوغ فليس بشرط
الصحة النية والثواب بها بل هو شرط هنا لصحة التبرع **قد** لانه مباح الخ يعني قد يكون مباحا
كما عرفت في البحر والاراد ان ليس موقوعا بالتعبد كما لصلة الفسخ بحيث لا يصح من الكافر الصلابة
بل التقرب به موقوف على نية القرية فهو بدونها مباح حتى يصح من الكافر كالتقرب
لكن العتق انفذ منه حتى يصح كونه حراما كما لفتق للفتن بخلاف الوقف فانه لا بد فيه من ان
يكون في صورة القرية وهو معنى ما ياتي في قوله ويشترط ان يكون قرية في ذاته ان لو لم يشرط
كونه قرية حقيقة لم يصح من الكافر هذا ما ظهر في فتل **قد** فيصنع في مباح او يمنها اخلط
مسألة ان نذر الوقف مسألة ما لو كانت صيغة الوقف نذرا مع ان حكمها يختلف فانه ان نذر
فقال في البحر والثالث المنذور كما لو قال ان قوم ولدي فعلى ان اوقف به اهل دار على السبيل
فقدوم فهو نذر يجب كوفاء به فان وقفه على ولده وغيره ممن لا يجوز دفعه كما تاليم جاز في
الحكم ونذره باق وان وقفه على غيره لم سقط وانما صحيح النذر لان من جسد واجبا فانما يجب
ان يتخذ الامم للمسلمين مسجدا من بيتا مال او من ماله ان لم يكن له بيت ماله كذا في فتح
القليد **واما** مسألة ما لو كانت صيغة الوقف نذرا فقال في البحر قل هذا التامع لو قال هي
للسبيل ان تقار فوه وقفا مؤبدا للفقير اكان كذلك والا سئل فان قال اردت ان اوقف صارا وقفا
لانه محتمل لفظ اوقاله اردت معنى صدقة فهو نذر فيصدق بها او يمنها وان لم ينو كذا
ميراثا ذكره في النوازل اه ع قلنا صيغة النذر بالوقف التي ذكرها في البحر غير متعلقة بملك
الشيء بل بالنية غير يا شتم المسلمين كان قد ان قدم ولدي فعلى ان اجعل هذه الدار بسبيل
وق فان اراد بالسبيل الصدقة كانت كذلك وقد ذكر حكمها بقوله فيصنع في مباح او يمنها وان
اراد الوقف اكان متعارفا كانت وقفا وقد افاد حكمها بقوله ولو وقفها الخ ووجه نظرنا
وايمارته في التعيير يفوق ذلك كما لا يخفى على من مارس كتابنا فانهم **قد** جاز في الحكم اي مباح الوقف

بغلة
والا

كف

في
الصدقة

في حكم الشئ احد ومن اهل في محله وضع تعيينه لوقته عليه لكنه لا يسقط بالندوان كصدقة
الواجبة لانه ان يكون له نصيب على الخلوص وصرفها الى من لا يجوز شهادته لانه لم ينفذ
كل الوصف فانه لكفاة او الزكاة وقعت صدقة وبقيت في ذمته قوله وهذا اي بما ذكر من ان يكون
قرية بالنية ومباحا بدونها واجبا بالندوان وحكم اي الاثر المترتب عليه **قد** ما عرفت في البحر ان
تصدق بالمنفعة **قد** وحكم المال المتفق اي بشرط ان يكون عقارا او منقولا فيه تعامل كاسيائه بيا
شرائطه في مسطورا في الاستعانة وكنهه الا لفظا خاصة وهي ستة وعشرون لفظا على ما سطر
في البحر ومنها ما في الفسخ حيث قال فصرح بنية الوقف بالضرورة وصورة ان يوصي بقله هذه الدار
لما كان ابا اولاد فلان وبعده للمساكين ابا فلان المراد تصديق وقفا بالضرورة والوجه انها كقول
اومت فقلت واري على كذا اه اى فهو من المعلق بالندوان وسيات الكلام عليه وان كان صير
المسك وذكرك في البحر منها لوقال بشرط وان علة دارى به كل شهر بعشرة دراهم خيرا وخرقه على كس
صارت الدار وقفا له ونحوه للاخيرة وبسط الكلام عليه في افق الوسائل وقال لا اعلم في المسئلة
خلافا بين اصحاب قلنا ومقتضاه ان الدار كلها تصير وقفا من ثلث ماله ويصرف في منتهى الخ
الى ما عساه الوقف وابقى الى الفقهاء قد سئل عن نظرية هذه المسئلة في رجل اوصى بان لو خذ من غلة
داره كل سنة كذا دراهم يشرتها ببيت مسجدا كذا ثم تابع الورثة الدار وشرطوا على المشتري دفع ذلك
المبلغ في كل سنة للمسجد فافتت بعدم صحته البيع وبانها صارت وقفا حيث كانت تخرج من الكس
قد واكتفى ابو يوسف بلفظ موقوفة الخ اي بدونه ذكر تاييده او ما يد له عليه كلفظ صدقة او لفظ
ونحوه كالمسجد وهذا اذا لم يكن وقفا على معين كزيد او لاد فلان فانه لا يصح بلفظ موقوفة لانه
التعيين للتاييد والافرق بين موقوفة وبين موقوفة على زيد حيث اجاز الاول دون الثاني نعم تعيين
المسجد لا يصح لانه مؤبد وسيات في ما عرفت في البحر لا يصح اي موقوفة الا عند ابي يوسف فانه يجعلها موقوفة
به اللفظ موقوفة على الفقراء اذ اكان موقوفة مخصوصا بالمصرف اعني الفقراء لانه مؤبد لان الفقير
لا ينقطع قال كسند رشيد وشايع الخ فيفتون بقول ابو يوسف ونحن نفتي به ايضا مكان العرف
لان العرف اذا كان يصرف الى الفقراء كان كالانصيص عليهم اه قلنا وهذا على ان ذكر التاييد
او ما يد له عليه غير شرط عنه كاسيائه بيا **قد** وشرط شرط سائر الشراعات افاد ان الوقف لا بد ان يكون
مالا كله وقفا لو وقف ملكا تاما ولو بسبب فاسد وان لا يكون موقوفا عن التصرف حتى لو وقف الغائب
المفصوب لم يصح وان ملكه بعد بشرط او صلح او اجاز المالك وقف ففعله جاز وقفا مائة كذا
بعد القبض وعليه الفتوى للبايع وكما لشره الدية الفاسدة بعد القبض بخلاف ما لو بشرط اختيارا لبايع فوقفها
وان اجاز البايع بعده وينقص وقف استحق ملكه او منقصة وان جعل مسجدا ووقف مريض احاط به
بماله بخلاف صحيح وسيات في ما عرفت حكم وقف لم يهون قبل الفصل وكذا وقف مسجد رسة او دين كذا اطلق
الخصاصة قال في الفقه ويشي ان اذا وقفها المجور رسة على نفسه لم يجره لانه لا يتقطع ان يصح على قول
ابي يوسف وهو كصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم اه قال في البحر وهو مدع بان الوقف
تبرع وهو ليس من اهل ولا ينه يكت ان يجاب بان الممنوع التبرع على غيره لا على نفسه كما بينا واستحقاق
الغدير انما هو بعد موته وان يكون قرية في ذاته اي بان يكون من حيث النظر الى ذاته وهو رمة قرية والاراد
ان يحكم حكمه بانه لو صدق من مسجدا يكون قرية مباحا لانه خصه بقرية لكنه لم يخل فيه مالوه وقفا لانه لم يخل في حقه او عمره
انه لا يصح ولو اخرج الكلام على ظاهره ولا يدخل فيه وقف لانه لا يخل في مالوه وقفا لانه لم يخل في حقه او عمره
مالا ان قرية في اعتقاده الوقف يدخل فيه وقف لانه لم يخل في حقه او عمره وقفا لانه لم يخل في حقه او عمره
فقط بخلاف ما في البحر وغيره ان شرط وقف لانه ان يكون قرية عند تاييده بقرية وقف على الفقراء او على
مسجد الا ان يخل في حقه او عمره بقرية عند تاييده بقرية وقف على الفقراء او على مسجد الا ان يخل في حقه او عمره
بقرية عند تاييده بقرية وقف على الفقراء او على مسجد الا ان يخل في حقه او عمره بقرية وقف على الفقراء او على مسجد
وقفت هذه الارض او هذه القرية وقف جميع حصته من هذه الارض ولم يسم مسجدا ولا وقف لولا قال وهو
جميع الدار فانما هذا النصف كان الكل وقفا في الحائنة ثم ان كل النصف وفي البحر عن الحديث وقف ارضا فيها اجمار ومشتاها لا يصح لانه
صار شيئا لا يشجار

تعريفه
قد بينا في
الوقف

لانهم يعرفون الوقف في الاصل
مالهم على من يوقف
ما قد مناه لوقف على ولده
وليس له الا ولده واحد
فله النصف والباقي للفقراء

بلغ

سما في دعوى الملك فانه لو ادعى على ذي اليد ان يدا ملكه وحكم به كقاضى سمع دعوى رجل
 اخر على المدعى بانه ملكه بخلاف ما اذا حكم لثالث بالحرية ولو غاصت او بملك احدا
 او بملك او بولاى عتاقة فانه لا يسمع دعوى اخرى عليه فانه في هذه الارضية قضاء على كافة
 الناس منها افاده في البحر **سبحي** في باب الاستحقاق **قوله** ورجح المصنف في قول وينبغي ان
 يقتضى به ويعول عليه لما فيه من صون الوقف عن التعرض اليه بالجليل والتلابيس و
 الدعوى المفتعلة قصد الابطال ولما فيه من النفع للوقف وقد صرح صاحب الحاوي
 القدسي بانه يقتضى بكل ما هو نافع للوقف فيما اختلفت اهل العلم فيه حتى تقتضى التجارة
 عند الزيادة الفاضلة نظرا للوقف وصيانة بحسب السمع وابقاء الخيرات **قوله**
 ان المعتد الثاني في قول شيخنا حفظه الله ينبغي الا فتا به ان عرف الواقف بالجليل
 لانه قد يقف عقار غيره ويقضى القاضي بزمومه لدفع دعوى مالكه والا فمقتضى بالاول
 انه يزوج وفيه جمع بين القولين **قوله** او بالموت الى معطوف على قوله يقتضى بالاول
 ان يزوج الملك به وهو ضعيف كما ان الله تعالى في الهدية **قوله** اي ذوال الملك وكل
 الحكم صحيح لانه قضاء في فصل بجهته فيه اما في تعليقه بالموت في الصحيح انه لا يزوج ملكه
 الا ان تصدق بمناقصه مودا فيصير بمنزلة الوصية بالمانع مودا فيلزم منه ان يصير
 اذا علقه بموت في الصحيح انه وصية لازمة كمن لم يخرج عن ملكه فلا يتصور ان يصير فيه بيع
 ونحوه بعد موته لما يلزم من ابطال الوصية وان يرجع قبل موته كرا الوصايا وانما يلزم
 بعد موته في النفع ومحصل هذا ان المعلق بالموت لا يكون وقفا في الصحيح فلا يزوج الملك
 قبل الموت ولا بعده بل يكون وصية لازمة بعد موته لا يجوز التصرف فيه لاقبته حتى ياتى الرجوع عنه
 وهذا معنى قوله الله في الصحيح انه كوصية الى فانه قصد به تحويل كلام المصنف ان كلامه فيما يزوج الملك
 لا فيما يلزم ولا ينافي هذا ما قد مضى من الاتفاق على ان لا يلزم بين الاول والثاني من الملك
 الوقف والى المعلق بالموت ليس وقفا كما علمت فلا يلزم من لزومه وصية ان يخرج عن الملك
 في الصحيح انه كوصية قد علمت انه تحويل كلام المصنف لا في النفع وانما كان هذا هو الصحيح لما
 يلزم على ما قبله من جواز تعليق الوقف والوقف لا يقبل التعليق بالزمان **قوله** واعتبر من الخوى بالتحقيق
 بطلان ما يركب من غير ذلك فانه ان المراد بالكتابة التحقيق وجوده للحال فانه قد رد ولو لم يرد في الاصل
 من الملك ولو كان وقفا على وادى وان ردوه الى الورثة الموقوف عليهم او وارثه في البحر عن الظاهر
 امرأة وقفت من لاني مرضها على بنتها ثم على اولادها واولاد اولادها من ابدا ما تناسلوا فاذا انقرضت
 فملكها ثم ماتت في مرضها وخلفت بنتين واختا لاية والاخت لا ترصى باصطفت ولا مال لها سوى
 المفضل جاز الوقف في الثلث فيقسم الثلث بين الورثة على قدر سهمها وهو بوقف الثلث فخرج
 من ثلثه قسم بين الورثة كما علم فذكر سهمها ما علمت البتة لانه فاذا ملكها ثم ماتت الفلة الى
 اولادها واولاد اولادها كما علمت الواقف كحق للورثة في ذلك وقف دار في مرضه على
 ملك بنت له وليس له وارث غير بنت قال الثلث من دار وقف والثلثان مطلقين بعضهما
 ما بين قول القاضي ابو الليث هذا **قوله** ان المخرج انما اذا اخرج من دار الكلي وقفا عليه هو وان
 اخرج يوسف فلا فالحمد **قوله** اي لا يزوج حيث وقفه على الثلث ولم يقسمه كما يقسم غيره
 انما عطف **قوله** كذا يقسم الثلثين على الورثة كعلم مادام الموقوف عليه حيا اما اذا مات
 الثلث الموقوف على بنت كغيره من الورثة كما علمت الوقف كعلم مادام الموقوف عليه حيا اما اذا مات
 كعلمت من عبادته البحر والعجب من نقل صدر عبادته البحر المذكورة ولم ينظر تمامها فاقسم ثم هذا بخلاف
 ما اذا وصى ان تكون وقفا بعد وفاته فان الرجوع لانه وصية بعد الموت والذي يزوج في مرضه
 يصير وقفا لصحة اذا برى من مرضه فاقف كما في الخصاف **قوله** او بقوله الم ذكر الحياة والموت
 غير قيد لا غنا التمسيد عنه قال في الخصاف لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة مودا جاز عند
 عامة العلماء الا ان محمدا بن محمد التميمي المتوفى واختاره جماعة وعنده الامام يكون نكاح الصدقة
 بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات تورث عنه **قوله** فانه جاز عندهم اي عند ائمتنا الثلاثة

انما اذا اراد ان يقسم
 اذا صار وقفا اي
 تقسم غلة كالثلثين
 فترى من حق مو

وهذا جواب عن قول البحر **قوله** لا يقسم لانه عن الظاهر ان الثلثين ملك والثلث وقف وان غلته
 اثلث تقسم على الورثة مادام الموقوف عليه حيا **قوله** وانظر ان الاعتراض على عبادته البراري
 من جليل الاول ما مر من قوله في رث من جواب ما علمت من ادب حكما اي حصته الاوقف فقط وانما في قوله
 فاذا مات صار ملكا للثلث لانه غير صحيح ايضا لان الذي يصير للثلث الموقوف اما الثلثان
 فملك ملك للورثة حيث لم يجزوا والذي يملك في الجواب عن الوجهين ان الضمير في قوله حتى ارث
 واجع الغلة الثلث الموقوف وكذا ضمير قوله صار ملكا للثلث او يقال مراده اذا كانت الارض
 كلها تخرج من الثلث فانها تخرج تصير كلها للثلث **قوله** ما في البراري اي انما وقف ارثه
 في مرضه على بعض ورثته فان اجاز الورثة فهو كما قالوا في الوصية لبعض ورثته وان قال كانت تخرج
 من الثلث صارت الارض وقفا وانما قد اخرج من الثلث يصير وقفا ثم تقسم جميع غلة الوقف
 ما جاز في الوقف وما لم يجز على فرايض الله مادام الموقوف عليه حيا وانما في الحيا فانما انقرضوا كلهم
 تصرف غلة الارض في الفقراء فان لم يوصوا لوقف الى واحد من ورثته ولو مات احد من الموقوف عليهم
 من الورثة وبقي الاخرون فان الميت في قسمة الغلة مادام الموقوف عليهم حيا كما نرى في قسم
 يجعل سهم ميراث الورثة الذين لا حصص لهم من الوقف اهر بقرى لوقفها في مرضه ثم مات عن زوجة
 ولم يترفع في البحر ينبغي ان يكون لها السدس والبارقة وقف لما في وصايا البراري لولا ان عن زوجة
 وادى بكل ما له لرجل فان اجازت فالكل له والا فاسدس لها وحصة السدس لان الموصي له
 ياخذ الثلث او الباقي او بعة تاخذ الربع والثلث الباقي له لحصل له خمسة من ستة اهر والثلث
 ان الوقف يورث الموت وصية **قوله** فاعتبره والوارث الى في البحر والحاصل ان الميراث انما يقف
 على بعض ورثته ثم على اولادهم ثم على الفقراء فان اجاز الوارث الاخر كان الكل وقفا وانما في رطب
 والا كان الثلثان ملكا بين الورثة والثلث وقفا مع ان الوصية لبعض لا تنفذ في بيتي لانه لم يخصص
 للورثة لانه بعده لغرة فاعتبره الغير بالنظر الى الثلث واعتبر الوارث بالنظر الى غلة الثلث الذي
 صار وقفا فلا يزوج الميراث مادام الوارث حيا وانما تقسم غلة هذا الثلث على فرايض الله فاذا
 انقض الوارث الموقوف عليه اعتبر شرطه في غلة الثلث **قوله** بالنظر للغلة ولله الا اعتبار بقسمه
 كالثلثين **قوله** والوصية بالنسب عطف على قوله الوارث اي واعتبر الوصية بالنظر لغير
 وكان حق العباد ان يقولوا واعتبروا الغير بالنظر الى الوصية الى الورثة **قوله** وان قدوة
 اي الورثة اي بقيتهم وكذا لو رد لهم كاقدماء عند الظاهر **قوله** وان لم تنفذ الوارث الاوضح ان يقول
 لعدم نقاذة للوارث ويكون غلة لقوله والوصية بالنظر لغير يعني انما اعتبر الغير في لزوم الوصية
 لعدم نقاذة للوارث **قوله** لانها لم تنفذ لقوله واعتبر الوصية **قوله** فاقف امره بانفسه
 المقام ثم اعلم ان ما ذكره الله من قوله قلت اي هذا ليس به الحل لان خروج الملك بالقضاء والتعليق
 بالموت تفريع على قول الامام اوبى ان المسئلة اجماعية كما ياتي عن النهر وقا ذكره هنا مستوفى في مسئلة
 ان الوقف في المرض يلزم عند الامام نظير التعليق بالموت وليس كذلك في البحر عن الهداية ولو وقف
 في مرض موته قال الطحاوي هو بمنزلة الوصية بعد الموت والصحيح انه لا يلزم عند ائمتنا حقيقة وعندنا
 يلزم الا انه يعتبر من الثلث والوقف في الصحة من جميع المال **قوله** والحاصل ان ما ذكره الله صحيح
 من حيث الحكم لكنه على قولها ونظير كلامهم اعتقاده اما على قول الامام الذي الكلام فيه فلا في الصحيح
 كما علمت من عبادته البحر والعجب من نقل صدر عبادته البحر المذكورة ولم ينظر تمامها فاقسم ثم هذا بخلاف
 ما اذا وصى ان تكون وقفا بعد وفاته فان الرجوع لانه وصية بعد الموت والذي يزوج في مرضه
 يصير وقفا لصحة اذا برى من مرضه فاقف كما في الخصاف **قوله** او بقوله الم ذكر الحياة والموت
 غير قيد لا غنا التمسيد عنه قال في الخصاف لو قال ارضى هذه صدقة موقوفة مودا جاز عند
 عامة العلماء الا ان محمدا بن محمد التميمي المتوفى واختاره جماعة وعنده الامام يكون نكاح الصدقة
 بغلة الارض ويبقى ملكه على حاله فاذا مات تورث عنه **قوله** فانه جاز عندهم اي عند ائمتنا الثلاثة

انها

ما
 وقفا وحل لم يزوجوا
 تقسم غلته كالارث
 ثم بعد موت الابن
 يصير كلها

فما هم وازواجهم معهن جبالهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير ومخارج على كل
واحدة باب وان كانت دار واحدة لا يمكن ان تقسم بينهم لا يكتفى بالامام جعل لهم
الواقف السكنى وان غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء اذ لا يكون الواقف قسدا
ميتهم ومنهم من كان زوج امراة معها ولها في دارها حصة مثل ان يترك دارا لزوجته
او لرجل عليه من كسرة الخصال كسرة او كسرة من كل منة حصة لها بالدار فكل من كان له
خمس جميع من ماله في الخصال فله حصة واحدة من ماله ان لم يقسمه في حصة واحدة لاهل الدار
وان لم يقسمه فيها لوارثه من ماله وقسمة الى حصة واحدة ان كان فيها مقاصير فانها منة موروثة
الى جميع الدار وقسمة كل في الحصة هناك اي اذا كانت الدار عظيمة فيها ببيت كل بيت ببيت
على حدة ومنهم من يقسم الدار على اهلها المأزول منها من ماله من ماله او انما يتفقون بانه قسما
بالسنة او وهل المراد بها الحصة كذا كذا لظنهم بما يقسمه في الخصال لكل ان يكون في حصة بابه وحصة
وجميع من ماله في الخصال بانه اذا لم يكن في الحصة لا تقسم ولا يقع فيها ماله ببيتهم وظاهره انه
لو كان فيها حصة لا تقسم في كل بيت ببيت المستحقون فقط دون نساء الرجال ورجال النساء
قال في الفقه بعد تقسيم الخصال ان كان في الدار بيتان او بيتان او بيتان او بيتان او بيتان
اجرة حصة كل بيت ببيت ان كان بيتان مع في بقعة من ماله الدار او بيتان او بيتان او بيتان
ونحوه او جلسوا مع كل في بقعة الى حصة الاخرى ذكر ان الخصال لم يتألف احد فيها كسرة وقد قبلوا اليهم
على الاصل المذكور اي على قولهم لو كان الكل وقفا على اربابه واداء القسمة لا يجوز ان يترك بيتا
يفصل على قولهم بل يتألفون ويتوفى كما افادوا في الخصال وغيره من عدم جواز القسمة
ولا يتألفون على قسمتهما جواز ما في الفقه لا يحسنه ولا يرضى بل لا يرضى ولا يرضى بل لا يرضى
منهم بعد ذلك بل لا يرضى في قسم المساع فاذ تقاسم الواقف مع غيره في قسمه الواقف في موضع لا يرضى
ان يقسم ما بين القسمة تعيين الموقوف واذا المراد الاجتناب عن الخلاف يقسم المقسم ثانيا
عن الخصال اي اذا لم يكن محكوما بصحة اذ بعد الحكم بيقين خلاف وفي الخبر عن القسمة ولو كانت الدار
ووددت منه ولين اخر فوقف نصيبه ثم اراد ان يقاسم غيره في وقفه في دار واحدة او دار واحدة
فانه جائز في قولهم اي يوسف وهلال اذ في الفقه ولو كان في القسمة فقلد رايهم بان كان احد النصفين
اجود في حال بارادة الجوده ورايهم فان كان الاخذ للدارهم هذا واقف بان كان غير الموقوف به الجاهل
بكونه نازعا بصير بايعا بعض الواقف وان كان الاخذ شريك بان كان نصيبا لوقف حسن جاز لان الواقف
مشترا بايع فكل من يشتري بعض نصيب شريك لوقف اهل كل في الكساف وما يشاء ملكه ولا يصح فساد الموقوف
وكذا في الخبر عن الظاهر ثانيا مل ان اختلفت جهته وقسمتها اي بان كان كل وقف منها على جهة واحدة الاخرى
بذات القسمة بخلاف لما في الكساف حيث قال ولو وقف نصف ارضه على جهة معينة وجعل الولاية عليه لغيره في حياته
وبعد موته ثم وقف النصف الاخر على تلك الجهة او غيرها وجعل الولاية عليه لغيره في حياته وبعد وفاته يجوز له ان
يقسمها ويأخذ كل واحد منها النصف فيكون في ذمته لانه لما وقف كل نصف على جهة واحدة صار واقفا وان اختلفت
الجهة كما لو كانت لشريكين فوقفها فكل واحد اهل واقف اي بان يامر رجلا بان يقاسم غيره في الوقف
اخر كما في الفقه وهو ان يبيع نصيبه ثانيا من اجل ثم يقسمه لغيره في ذلك من ان يحب وذو الابع الواحد لا يصح
ان يكون مقاسما ومقاسما اهل واقف في وقفي قاضي له في حصة قال نعم بجهة القسمة وفيه من الواقف من الملك وحكم
بصحة ما يجوز له ومنه يبيع ما صار له من القسمة واذا قسم بينهم من ماله على القسمة ان شاء وعين جهة الوقف
وجزء الملك بقوله والا لانه ان يقع بين اثنين نصيبا لوقف عن نفسه ثم تقسم لوقف بين شخصين ثانيا
وكذا لا يجوز ان ياتي فيه جبر كما حرواه انفا ثم وبعضهم جوز ذلك في احتجاف الخافعة اجماع ثم قال
الما يات في الوقف بعد الخصومة مفهومة ببيتها ما يات في الوقف بعد الخصومة في المستقبل وقد علمت ان ما يات
في الوقف نعم في الملك كما مر قبلي الوقف فلما ذكر له ارجح حصة شريك لانه لما استعمل بالقلية صار غاصبا
ومتناقع الوقف مفهومة على الحق في بخلاف المسئلة التي قبله لانه ان كان فيها غير غاصب كما افادوا في
والخبر الراسخ بخلافه لما توهم في الخبر قوله ولو وقف على كسرها اي وان كان من له سكنى ليس له الايجار كما

فما هم وازواجهم معهن جبالهم ذلك ان كانت الدار ذات مقاصير ومخارج على كل واحدة باب وان كانت دار واحدة لا يمكن ان تقسم بينهم لا يكتفى بالامام جعل لهم الواقف السكنى وان غيرهم من نساء الرجال ورجال النساء اذ لا يكون الواقف قسدا ميتهم ومنهم من كان زوج امراة معها ولها في دارها حصة مثل ان يترك دارا لزوجته او لرجل عليه من كسرة الخصال كسرة او كسرة من كل منة حصة لها بالدار فكل من كان له خمس جميع من ماله في الخصال فله حصة واحدة من ماله ان لم يقسمه في حصة واحدة لاهل الدار وان لم يقسمه فيها لوارثه من ماله وقسمة الى حصة واحدة ان كان فيها مقاصير فانها منة موروثة الى جميع الدار وقسمة كل في الحصة هناك اي اذا كانت الدار عظيمة فيها ببيت كل بيت ببيت على حدة ومنهم من يقسم الدار على اهلها المأزول منها من ماله من ماله او انما يتفقون بانه قسما بالسنة او وهل المراد بها الحصة كذا كذا لظنهم بما يقسمه في الخصال لكل ان يكون في حصة بابه وحصة وجميع من ماله في الخصال بانه اذا لم يكن في الحصة لا تقسم ولا يقع فيها ماله ببيتهم وظاهره انه لو كان فيها حصة لا تقسم في كل بيت ببيت المستحقون فقط دون نساء الرجال ورجال النساء قال في الفقه بعد تقسيم الخصال ان كان في الدار بيتان او بيتان او بيتان او بيتان او بيتان اجرة حصة كل بيت ببيت ان كان بيتان مع في بقعة من ماله الدار او بيتان او بيتان او بيتان ونحوه او جلسوا مع كل في بقعة الى حصة الاخرى ذكر ان الخصال لم يتألف احد فيها كسرة وقد قبلوا اليهم على الاصل المذكور اي على قولهم لو كان الكل وقفا على اربابه واداء القسمة لا يجوز ان يترك بيتا يفصل على قولهم بل يتألفون ويتوفى كما افادوا في الخصال وغيره من عدم جواز القسمة ولا يتألفون على قسمتهما جواز ما في الفقه لا يحسنه ولا يرضى بل لا يرضى ولا يرضى بل لا يرضى منهم بعد ذلك بل لا يرضى في قسم المساع فاذ تقاسم الواقف مع غيره في قسمه الواقف في موضع لا يرضى ان يقسم ما بين القسمة تعيين الموقوف واذا المراد الاجتناب عن الخلاف يقسم المقسم ثانيا عن الخصال اي اذا لم يكن محكوما بصحة اذ بعد الحكم بيقين خلاف وفي الخبر عن القسمة ولو كانت الدار ووددت منه ولين اخر فوقف نصيبه ثم اراد ان يقاسم غيره في وقفه في دار واحدة او دار واحدة فانه جائز في قولهم اي يوسف وهلال اذ في الفقه ولو كان في القسمة فقلد رايهم بان كان احد النصفين اجود في حال بارادة الجوده ورايهم فان كان الاخذ للدارهم هذا واقف بان كان غير الموقوف به الجاهل بكونه نازعا بصير بايعا بعض الواقف وان كان الاخذ شريك بان كان نصيبا لوقف حسن جاز لان الواقف مشترا بايع فكل من يشتري بعض نصيب شريك لوقف اهل كل في الكساف وما يشاء ملكه ولا يصح فساد الموقوف وكذا في الخبر عن الظاهر ثانيا مل ان اختلفت جهته وقسمتها اي بان كان كل وقف منها على جهة واحدة الاخرى بذات القسمة بخلاف لما في الكساف حيث قال ولو وقف نصف ارضه على جهة معينة وجعل الولاية عليه لغيره في حياته وبعد موته ثم وقف النصف الاخر على تلك الجهة او غيرها وجعل الولاية عليه لغيره في حياته وبعد وفاته يجوز له ان يقسمها ويأخذ كل واحد منها النصف فيكون في ذمته لانه لما وقف كل نصف على جهة واحدة صار واقفا وان اختلفت الجهة كما لو كانت لشريكين فوقفها فكل واحد اهل واقف اي بان يامر رجلا بان يقاسم غيره في الوقف اخر كما في الفقه وهو ان يبيع نصيبه ثانيا من اجل ثم يقسمه لغيره في ذلك من ان يحب وذو الابع الواحد لا يصح ان يكون مقاسما ومقاسما اهل واقف في وقفي قاضي له في حصة قال نعم بجهة القسمة وفيه من الواقف من الملك وحكم بصحة ما يجوز له ومنه يبيع ما صار له من القسمة واذا قسم بينهم من ماله على القسمة ان شاء وعين جهة الوقف وجزء الملك بقوله والا لانه ان يقع بين اثنين نصيبا لوقف عن نفسه ثم تقسم لوقف بين شخصين ثانيا وكذا لا يجوز ان ياتي فيه جبر كما حرواه انفا ثم وبعضهم جوز ذلك في احتجاف الخافعة اجماع ثم قال الما يات في الوقف بعد الخصومة مفهومة ببيتها ما يات في الوقف بعد الخصومة في المستقبل وقد علمت ان ما يات في الوقف نعم في الملك كما مر قبلي الوقف فلما ذكر له ارجح حصة شريك لانه لما استعمل بالقلية صار غاصبا ومتناقع الوقف مفهومة على الحق في بخلاف المسئلة التي قبله لانه ان كان فيها غير غاصب كما افادوا في والخبر الراسخ بخلافه لما توهم في الخبر قوله ولو وقف على كسرها اي وان كان من له سكنى ليس له الايجار كما

قد شاء عن الكساف لان هذا نصيب لا يجازي قصد في الخلاف الملك المشرك اي بين العقبين
فلو اريد بها شيئا وسكنه الاخر من جرح حصة اليقين ثم ولو سجدت الدار واحدة لانه سكنه شيئا وسكنه
سما في في العقب اهرج ثم ولو بعينه ملك وبعضه وقت جملة البتة واخره وما عطف عليه اهرج كما
المقدرة بعد ثلثيها مستند فيها عايد على الملك المستعمل المحدث عنه والاولى بالاعتناء
بشيء الا يترك الى طريق الصواب فاقهر ثم ويات في العقب في بعض النسخ يدون واولى ان جواب لو
الاخيرة ولكن نسخ اثباتها حسن لان غايها ما ذكرنا من مساكن العقب يات في ابيهم وان كان
الاخيرة لم تذكر فيه نصا لكنها معلومة لانهم نصوا بملكهم على تصانين متناقع الوقف ولم يقيدوه بما
اذا لم يكن بعضه ملكا على انه في العقب قال اما في كوقف اذا سكنه احدهما بالقلية بل ان لم
الاخره بقوله اذا سكنه احدهما اي احد الشريكين يشعل شريكه في الملك اوق الوقف واحترز بقلية
عما اذا لم يجد شريكه كوقف موقوف على شريك في فخرج باختياره كل واحد اذا كان له اقلها وتيفا فان
اسكنه يتركه اجماعا ولو كان يتا ويل ملك كما اذا استأجرها ثم خلفها وقف كما قد مر في قولهم
عن المسجد الخ اعلم ان المسجد يخالف سائر الاوقاف في عدم اشتراط التسليم الى المشرك عند شغل
وفي منع الشريك عند ابي يوسف وفي خروج من ملكه كوقف عند الامام وان لم يحكمه حاكم كما في الدرر وغيره
ثم والمصلحة شغل مصلح الجماعة ومصلح العبد قال بعضهم يكون مسجد حتى اذا مات لا يورثه غيره
وقال بعضهم في مصلح الجماعة امام مصلح العبد لا يكون سجدا مطلقا وانما يعطى بحكم المسجد في
الاقسام بالاسام وان كان متعلقا عن الموقوف وفيما سوى ذلك فليس له حكم المسجد وقال بعضهم
يكون سجدا حال اداء الصلاة لا غير وهو في الجباة سوء ويحبب في المكان عما يحبب عند احد
احتياطا اهل خاتمة وسعاف والظاهر جميع الاول لانه في الخاتمة تقدم الاشهر في الفعل اي بالصلاة
فيه في شئ المتأخر انه يصير سجدا بخلاف ثم قال عند قوله المتلقي وعند ابي يوسف يزول بمجرد القول
ولم يرد انه لا يزول بدونه لما عرفت ان يزول بالفعل ايضا بخلاف اهل قلند في الدخيلة وبالصلاة
بجماعة يقع التسليم بالخلاف حتى انه اذا بنى سجدا وادان للشاغل بالصلاة فيه جماعة فانه يصير سجدا
اهد ويقع ان يباد بالفعل الاخر ويكون بياثا لا يملك المتلقي عليه عند اكل كما قد مر من ان المسجد
كان شرا لا يصح اجماعا عليه فقوله عند الثاني مرتبط بقوله المتلقي بقوله جعلته سجدا ويست
الواو فيه معنى اوقافهم لكن عنده تاييد من اخره بقرينة في الخبر عن القسمة جعل وسط داره سجدا و
اقر للشاغل بالدخول والصلاة فيه ان شرط معه ان يقر سجدا في قوله جميعا والا فلا عند احد
وقالا يصير سجدا ويصير الطريق من حقه من غير شرط كما لو اجر ارضه ولم يشترط الطريق اهل وقفت
والله من اقره اي يبيعه عن ملكه من جميع الوجوه فلو كان الموقوف سجدا او سفل حوائث او العكس
لا يزول ملكه لتعلق حق العبد به كما في الكساف تنبيه ذكر في الخبر ان مقاد كلام الحواوي استأطرك
او من المسجد ملكا للباية اهل كونه ذكر كسرة سوسي جواز على الارض المستأجرة اخذ من جوار وقف لينا
كما سنده بناسك وسئل في الخبر عن جعل بيت شع مسجد فافق بانه لا يصح ثم وسئل عن جعل الصلاة
في دار مع الاقر وكما علمته واعلم ان كوقفها اجماعا في قوله لا القضا عند الامام لان لفظ لا يبيح عن اهل
عن الملك بل عن الايقاع فيه لتصل الغلة على ملكه فيصدق بها بخلاف قوله جعلته سجدا فانه لا يبيح عن
ذلك لاحتياج الى القضا بزمه فاذا اذن بالصلوة فيه قضى بزمه بزمه من ملكه ومقتضى هذا ان لا يجزى
الوقوف وقفت ونحوه وهو كذلك وان لو قال وقفت سجدا ولم ياذن بالصلوة فيه ولم يصل فيه اجدانه
لا يصير سجدا بلا حكم وهو بعيد كذا في الفقه لمخصا ولعل ان يقول اذا قال جعلته سجدا فالعرف
قاض وما من يزول عن ملكه ايضا غير متوقف على القضا وهذا هو الذي ينبغي ان لا يرد فيه ثم قلت
يلزم على هذا ان يتحقق فيه بالقول عند ابي يوسف وهو خلاف صريح كلامهم في الدر المنقي وقدم في الدرر
والواقير وغيره في قول ابي يوسف وعلمت ان رجحتم في الوقف والقضا اهل في جماعة لانه لا يورثه
عند جماعته في قول ابي يوسف وسئل كل شئ يحسب في المقبرة بدفن واحد وفي السقاية بشره وفي الختان
بزوجه كانه الكساف واستأطرا الجماعة لانها المقصودة من المسجد ولذا شرط ان يكون جهرا باذنه
واقامة والالم يصير سجدا قال الزيلعي وذهاب رواية هي الصحيحة وقال في الفقه ولو ائخذ الامام لم يورثه

مسجد في حكمه

وصلي فيه وحده وصلا مسجدا بالاتفاق لان الاداء على هذا الوجه بالجماعة قال في المنه والاذن عرفت
ان الصلاة فيه اقيمت مقام تسليم على ثلث تسليم الى المتولي يكون مسجدا ومنها اي دون الصلاة وهذا
هو الاصح كما في الزمعي وغيره وفي الفقه وهو الوجه لان التسليم اليه يحصل تمام التسليم اليه وكذا لو سلم
الى القاصي وايضا كما في السعاف وقيل لا واختاره شمسى اهـ وقيل يكفي واحد لكن لو سلم الى القاصي فكذا
وحد فالصحيح ان لا يكفي لان الصلاة انما تشترط لاجل القبض للقاء وقبض النفس لا يفي فكذا
صلاته فتمت استصحاب قوله وجعله في الثانية فظاهر الرواية وعلمه من كونها كالتسليم في غيرهما وقد علمت
تصحيح الاول وصح في الثانية ايضا وعليه انتمصر في كافة احكامه فهو ظاهر الرواية ايضا وان كان
المسجد من العبادة ان المراد بان المسجد او لا لكن المناسب ان يراد به البناء الا ان في طعن الهندي
مسجد بني ابي رطل ان يتقصد ويبينه احكامه ليس له ذلك لانه لا ولاية له في ذلك لان يحلف ان يهدم
ان لم يهدم تتأخر حايه واوله ان لم يكن البناء من اهل تلك الحلة واما اهلها فله ان يهدمونه ويجددوا
بناءه ويغيروا الحميم ويعلقوا التثنية بل لكن من مالهم لان مال المسجد اياهم كقاصي خلاصة
يصنعوا احضان الماء للشرب والوضوء لم يعرف للمسجد بان كان عرف فالبناء اوله ليس لورثة
منعهم من تقصده والزادة فيه وهو ولا اهل الحلة يتحول بان المسجد حايه وفي جامع كفتاوي بهم تحويل
المسجد تحقيق لم يعرف بآتيه وصرف منه في مسجده اخرى ساجدة قلت وقد الهندي اخر باب الاول
من احكام الموات نقل عن الكري اراد ان يحفر بئر في مسجد من المساجد اذا لم يكن في ذلك ضرر بوجه
من الوجوه وفيه دفع من كل وجه فذكر في باب مسجد قبل كتاب الصلاة لا يحفر ويصنع
الفتوى على المذكور بانها اهـ وقد ذكر في ابي حنيفة واخيه من احكام المسجد فراجعوا واذا جعل تحت سرداب
جمعه سرداب وهو بيت تحت لا وضو لغرض تبريد الماء وغيره فذكر في الفقه وسرط في المصباح ان يكون
سردابا او جعل فوقه بيتا او طابره ان لا فرق بين ان يكون البيت للمسجد او لا الا انه لو خذ من القليل
ان جعل عدم كونه مسجدا اذا لم يكن وقفا على مصالح المسجد ورجح في السعاف فقال واذا كان السرداب
او العلو لمصالح المسجد وكان وقفا عليه صار مسجدا اهـ سلكا في قوله في المسجد وحاصل ان شرط كونه مسجدا
ان يكون سقفا وعلوه مسجدا يستقطع حتى يقدر على قوله وان المساجد تختلف ما اذا كان السرداب
والعلو موقفا لمصالح المسجد فهو كسرداب بيت المقدس هذا هو ظاهر الرواية وهناك روايات ضعيفة
مذكورة في السرداب اهـ فذكر كما لو جعل في طابره ان لا خلاف فيه مع انه لا خلاف فيها ايضا كما قد مر على ائمتنا
وخو في الهداية فكان المناسب في قوله لاختلافها بعد هذه المسئلة ليكون راجعا للسائل الثالث
واذن للصلاة الامم للتحليل للصلاة اذن والوضع واذن للناس بالصلوة فيه والاداء الاذن مع كسالة
اذ لم يصلي فيه احد لا يصح في المسجد المفروض انها اوله كاللحني قوله اما لو تمت الصلاة في
على المقتضى بان الصلاة فيه على قولها كدعامة التثنية خاتمة وان كان حين بناءه خليا بينه وبين الناس
ثم جاء بعد ذلك بني لا يترك اهـ وبه علم ان قوله في المنه والاذن عرفت انما لو تمت الصلاة في
لا يمكن من ذلك الحية نظر لانه ليس في عبارة التثنية ذكر الهدم وان كان نظرا ان الحكم كذا كذا
ولو على حد المسجد مع انه لم يأخذ من هدا المسجد شيئا اهـ ط ونقل في ابي حنيفة ولا يوضع الخلع
على جدار المسجد وان كان من اوقافه اهـ قلت وبه علم حكم ما يصنع بعض جيران المسجد من وضع
جذوع على جداره فان لا يحل ولودفع اللاحقة اهـ ولا ان يجعل الجدار اشوا عابرة البرزخية والاداء
بالمتعلق ان يوجر منه شئ لاجل عمارته وبالسكنى محلها وعادة البرزخية عمارته في الجدار ولا سكتا وقد علمت
في الفقه ما يجتهد في الخلاصة من انه لو احتاج المسجد الى نفقة تخرج قطعة منه بقدر ما يتفق عليه بناء
فيه صحيح قلت وبهذا علم ايضا حرمة احدث الخلو في المسجد كالتحفي في رواق المسجد الاموي
ولاسيما مع ما يترتب على ذلك من تقدير المسجد بسبب الطبخ والغسل وخو روايت تاليفنا في المسج
من ذلك اهـ ولو حارب ما حوله الجدار ولو لم يبق بقاء عمارته وكذا لو حارب وليس له ما يعمد وقد استفتي
عنه بنا ومسجدا اخر لا يعمد لاهم والثاني فلا يعود ميرا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد اخر كما قد
يصلون فيه اولاهم الفتوى حاوي القدسي واكثر السج على حثي وهذا لا وجه فتح اهـ فتح قال في السعاف
وذكر بعضهم ان قول ابي حنيفة كقول ابي يوسف وبعضهم ذكره كقول محمد اهـ وعاد الى الملك عنه محمد

الى مكان اخر ان تركوه
بحيث لا يعلو فيه اهلهم
صح مسجد

في حرمة احدث
الخلوات في المسجد
فيما لو حارب السبيل
او غيره

في الفقه ما معناه ان يتفرغ على الخلق المذكور ما اذا انهدم الموقف ليس من الغلبة ما يعمد
فيرجع الى الباني او ورثته عند محله خلا قال ابي يوسف لمن عند محمد انما يعود الى ملكه ما خرج
عن الانتفاع المقصود للواقف بالكلية كما لو احترق ولا يستاجر شيئا وروابط وجوه محله
خرب وليس له ما يعمد واما ما كان معدا للغلبة فلا يعود الى الملك الا لتقصده وتبقى ساحة
وتفان تجر ولو بشئ قليل بخلاف رابط وكخو فانه موقوف للكنه واستعت بانهم اماراد
الغلبة فانها قد خرب وقصير كونا وهي بحيث لو نقل تقصدها يستاجر منها من يبي او يقرس ولو
بقليل فيعقل عن ذلك ويبيع لواقفها مع انه لا يرجع اليه منها الا لتقصده واستعت في ذلك الخاتمة
وغيره ما يظهر كلامه اعتمادا من ان في الجزء من في السعاف حيث قال ولو خرب المسجد
وما حوله وتفرق الناس عنه لا يعود الى ملكه لواقف عنه ابي يوسف فيباع تقصده باذن الفتوى
ويصرف منه الى بعض المساجد اهـ ط ومثله حيث المسجد الى اي الخش الذي يقرش بل
الحصر كما يفعل في بعض البلاد كبلا السعيد كما اخبرني به بعضهم قال ان ياتي على هذا
حصية المسجد حيث اذا استفتي عنها يرجع الى مالكه عند محمد وعند ابي يوسف ينقل الى
مسجدا اخر وعلى هذا الخلاف رابط والبيضا اذ لم يتسقط به اهـ وصرح في الخاتمة بان الفتوى
على قول محمد قال في البحر وبه علم ان الفتوى على قول محمد في آلات المسجد وعلى قول ابي يوسف
في تاييد المسجد اهـ والمراد بالآلات المسجد نحو القنديل والحصى خلاف تقاضه لما قد مر عنه قريبا
ان الفتوى على ان المسجد لا يعود ميرا ولا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد اخر اهـ وكذا رابط
الذي يبي للفقير يخرج عن المصباح اهـ الى اقرب مسجد او رابط الى الفتنة وشرب ميرا ولا يجوز
صرف وقف مسجد خرب الى حوض وعكسه في شرح الملتقي يصرح وقفا لا قرب بجانب لها اهـ ط
تفرغ على قوله اي قوله فيصرف الى مفعول قوله الامم واهـ يوسف ان المسجد اذا خرب يبي مسجدا
اخر اهـ كذا علمت ان المفتي بقوله ابي يوسف انه لا يجوز نقله ونقل ماله الى مسجد اخر كما مر عن الكاوي نعم
به التفرغ انما يظهر على ما ذكره من الرواية الثانية عن ابي يوسف وقدرنا انه جزم بها في السعاف
وفي الخاتمة رابط بغير استفتي عنه المادة وبجانب رابط اخر قال السد لاهم ابو شعيب تصرف غلة الى
الرابط الثاني كما مسجد اذا خرب واستفتي عنه اهل القرية فرفع فقام على القاصي فيباع الخشب وصرح
المسلم الى مسجد اخر جاز وقال بعضهم يصير ميرا وكذا اخو من لقاعة اذا خرب اهـ ونقل في الخاتمة
شمس الآلة الحلولة ان سلك مسجد او حوض خرب ولا يحتاج اليه لتفرق ان سلكه هل للقاصي ان
يصرف اوقافه الى مسجد او حوض اخر فقال نعم وشاة في البحر عن المفتي وللشرب لاهم في هذه
المسئلة اعترف فيها ما في الماتن سبعا لله وربما مر عن الكاوي وغيره ثم قال وبذلك تعلم فتوى بعض
مشايخ عصرنا بل ومن قبلهم كالشيخ الامام امين الدين بن عبد العالي وشيخ الامام احمد بن يوسف
الشيخ والشيخ زين بن يحيى والشيخ محمد الوفاة فمنهم من افتى بنقل بناء المسجد ومنهم من افتى بنقله
ونقل ماله الى مسجد اخر وقد شئ الشيخ الامام محمد بن سراج الدين الحارثي على اقول المفتي به من عدم
نقل بناء المسجد ولم يوافق المذكورين اهـ ثم ذكر الشرب لاهم ان هذا في المسجد بخلاف حوض وروابط
ودابة وسيف يتفرغ وتعدل وباط وحصية مسجد فقد ذكر في التثنية وخاتمة وغيره اجواز نقلها
اهـ قلت لكن الفرق غير ظاهر فيقال له والذي ينبغي متابعة المشايخ المذكورين في اجواز النقل بلا فرق
بان مسجد او حوض كما افتى به الامام ابو شعيب والامام الحلواني وكفي بها قدوة ولا سيما في رعايتنا
فان المسجد او غيره من رابط او حوض اذا لم ينقل ياخذ تقاضه للصوم والمختلون كما يروى
وكذلك اوقافها يملكها النظار او غيرهم ويلزم من عدم النقل خراب المسجد الاخر المحتاج الى النقل
اليه وقد وقعت حادثة سئلت عنها في امير اراد ان ينقل بعض ارجاء مسجد خراب في سنجق قايون
مرفوق ليلط بها صحن الجامع الاموي فاقضيت بعدم الجواز متابقة للشرب لاهم لم بلغني ان بعض
المختلين اخذ تلك الاجزاء لنفسه فدمت على ما اقيمت به ثم رأت ان في الخاتمة قال
في فتاوى الشئ مثل شيخ الاسلام عن اهل قرية دخلوا وقد اغني مسجد بها الى الجراب وبعض المختلين
يستولون على حشبه وينقلونه الى دوابهم بل لو اجد لا يملك الحلة ان يبيع الخشب بامر القاصي

في نقل تقاض المسجد
في نقل تقاض المسجد

هذا
في وقت الصلاة
والدعاء

مطلقا عند مجيء اذاجرى فيملا لتعامل عند ابي يوسف ومما في البحر والمشهد الاول قوله قدوم بفتح
وضم ثمانية حقا ومثلا قوله بل ودرهم ودرهم في الخلاصة الى الانصارى وكان من اصحاب زفر وعاد
في الثانية الى زفر حيث قال وعن زفر بن ثابت قال قال المصنف في المنع والمجازي في التعامل في زماننا في بلاد الروم
وغيره في وقف الدراهم والدنانير تحت تحت قول محمد المصنف في وقف كل منقول فيه تعامل كما لا يخفى
فلا يحتاج على هذا الى تخصيص بقول الجواز وقفها لمذهب الامام زفر من رواية الانصارى والبرهان
وقد فني مولانا صاحب البحر بجواز وقفها ولم يخالف خلافا اها ما في المطبق لال كرمي لكن ذاكها بمنقول فيه
تعامل نظرا في ما لا يتحقق بها مع بقاء عينها على ملك الواقف وانما صاحب البحر بجواز وقفها بلا حكاية
خلاف لا يدل على انه داخل تحت قول محمد المصنف في وقف منقول فيه تعامل لاحتمال انه اختار قول زفر
وافق به وما استدلل به في المسئلة البقرة الثانية من منع بطلانها في وقفها مع بقاء عينها
لكن اذا حكم به حكم الوقف المطلقا لم يخصصه من الدراهم ولا شعيرين ولا شعيرين في وقفها وان كانت لا يتحقق بها
مع بقاء عينها لكن بغيرها فان مقامها لعدم تعيينها فكانها باقية ولا شك في كونها من المنقول فيجوز جري فيها
تعامل دخلت فيها جازة محمد والبرهان لما مثل محمد في جري فيها التعامل في زماننا في في الوقف ان بعض المصنفين
زادوا من المنقول على ما ذكره محمد لما راجع بان التعامل فيها وذكر منها مسئلة البقرة الثانية لا يتحقق بها
والتمثيل حيث قال في الخلاصة وقف بقرة على ان ما يخرج من لبنها وسمنها ويحلب لا يملك السيل قال ابن كان
ذلك في موضع غلب ذلك في اوقافهم وجوز ان يكون جازا وعن الانصارى وكان من اصحاب زفر ضمن
وقف الدراهم او ما يكال او ما يوزن ايجوز ذلك في الوقف قيل وكيف قال يدفع الدراهم مقادير في وقفها
بها في الوجه الذي وقف عليه وما يكال او يوزن يباع ويصرف كمنه مقادير او بفضاعة قال تعالى هذا الفصل
ان اوقف كرا من الحظيرة على شرط ان يقرب الفقراء الذين لا يدرهم ليزرعوه لانفسهم ثم يؤخذ منهم بغير اذن
قدرا القرص ثم يقرب من لغيرهم من الفقراء ابداع هذا السبيل يجب ان يكون جازا قال ومثل هذه
كثير في الري والنجدة وما ونداه وبنها فظهر صحة ما ذكره المصنف من الحاقها بالمنقول المتعارف على قول
محمد المصنف به وانما خصوها بالثقل عن زفر لانها لم تكن متعارفة اذ ذاك ولا نه هذا الذي قال به ابا
قال في ابنه ومقتضى ما مر عن محمد عدم جواز ذلك اى وقف الحظيرة في الاقطار المصرية لعدم تعادله
بالكلية نعم وقف الدراهم والدنانير تعوزف في الديار الرومية **قوله** ومكيل موقوف على قول المصنف
ودراهم قوله ويدفع كمنه مقادير او بفضاعة وكذا يفعل في وقف الدراهم والدنانير وما خرج من الزعفران
به في جرة الوقف وهذا هو المراد في قوله الفسخ عن الخاصه ثم يتصدق بها فهو على تقديره مضاف الى غيرها
وعبارة الاسعاف ثم يتصدق بالفضل **قوله** فعلى هذا اى القول بصحة وقف المكيل **قوله** وجنادة وقف
وتبانيها ما يعطى بالميت وهو في الغنى **قوله** لان التعامل بتركه بالقياس فان القياس عدم صحة
وقف المنقول لان من شرط الوقف الثابت والمنقول لا يدوم والتعامل كالجائز عن التبرع به الاكابر
استعمالا في شئ ابيد عن البسوط ان الثابت بالعرف كما ثابت بالنصوص هو تمام تحقيق ذلك في رسالتنا
السماة نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف وطاهر ما روي في مسئلة البقرة اعتبار العرف كعادته
فلا يلزم كونه من عهد الصحابة وكذا هو ظاهر ما قدمناه انما من زيادة بعض الشيوخ شيئا جريا للتعامل
على انما نلاحظ اعتبار العرف في الموضع او الزمان الذي استمر فيه وفي غيره فوقفه الدراهم متعارف في
الفاصل بلاد الروم دون بلادنا ووقف الفاس والقدوم كان متعارفا في زمن المتقدمين ولم يسمع فيه في زماننا
فانظر ان لا يصح ان لا يثبت في زماننا ولا يعتبر لما عرفت من ان التعامل به لا يكثر استعمالا في زماننا
الجواز احد في كتابه سنة ورواه من ثمة في السنة من حديث ابي داود عن ابن مسعود وهو موقوف
ومما في حاشيته المحوى عن المقاصد المستفاد في قوله وشاع ما يتبع به فهو عطف عام على خاص
فيشمل ما يستعمل في البيت من اثاث المنزل كغراس ولباط وحصير لغير مسجد والاوانع والقدوم
توقفت وقف الاوانع من النحاس ونقص المتقدمون على وقف الاوانع والقدوم والمحتاج اليها في عمل الموضع
قوله اى جواز وقف المنقول المتعارف **قوله** والحق في البحر الفينة بالمشاع اى قد يصح كقولنا لا

هذا
في تعامل

منها

نفسه

هذا
في وقف مصر في الاما
في وقف مصر في الاما

مشائنا كسبنا انهم تعاملوا وقفها فلا تروى في صحة اهل وكانه حدث بعد صحتها والحق
في المنع وقفها ببناء دون الارض كذا وقفها ببناء ودون الارض لا يتناول في تعامل وتماثل في الارض
المتعلق وسياح عند قول المصنف على ارض **قوله** جاز وقف الاكسبة في قلت وفي زماننا قد وقف بعض
المولين على اموالهم في الوقف لا سيما على ما مر عن الزايري في شرح المصنف اى
ما ذكره الزايري في المجتبى من جواز وقف المنقول مطلقا عند محمد ولا يخفى ان هذا في وقف الاكسبة
اما لو وقف عقارا وشرط ان يشرى من ريعه اكسبة للفقراء او المودين فلا كلام فيه كما افاده **قوله**
ان يحصل جاز في هذا الشرط منى على ما ذكره محمد في الاكسبة من الوقف مصر في الاما في قوله
فيهم تنصيص على صحة حقيقة كالفقراء استعمالا بان سوكا ياتي والزمي لان الغالبية الفقيرة في مصر لا يتناول
منهم كذا يحصلون والافقراء فقط ومن ذكر مصر فاستوى في الاغنيا وكذا فان كان يحصلون لغير فقيرة
اعيانهم لا يطل ويروى عن محمد ان ما لا يحصل عشرة وعين اى يوسف مائة وهو لما اخذ برعته بعض الوقف
او بكون وقيل ثمانون والفتوى انه مقصود من ارضي الحاكم اشاعت في زماننا وان وقف على المسجد جازا في قوله
لا يشترط ان يكون اهل من يحصلون فان توقف على المسجد لا على اهلها هو شيئا ومن المقلدات لعل وجه
ان يصح كاستعماله على التابيد في وقف على عمارة مسجد معين فانه يصح في الجواز لتمامه مسجد
كما قدمناه عند قوله ويجعل اخره بجهة قرية لا يتقطع **قوله** ولا يكون محصورا على يد المسجد وذكره في خلاصة
بقوله وفي موضع اخر لا يكون اى وذكره في كتاب اخر فهو قول اخر فيقال بقوله ويقر فيه فان ظاهرا انه يكون
مقصودا على ذلك المسجد وهذا هو الظاهر حيث كان الواقف عينا ذلك المسجد فما فعل صاحب الرواية
نقل العبارة عن الخلاصة واسقط منها قوله وفي موضع اخر غير مناسب لايها من انهم ما قبله الا ان يكون
قد فهم ان قوله ويقر فيه محمول على الاول لانه فيكون ما في موضع اخر غير مخالف له تامل لكن في الفتوى سئل مصنفنا
في مسجد بعينه بقوله يسأل بعد ذلك ان يرفع الى اخر من غير اهل تلك الجهة للقرعة قال في الزمنا في اوقاف
القول الاول لا ما ذكر في موضع اخر اه خيرا فيقيد انما لا يكون متعارفا خلافا لما تقدم في الرواية وقوله **قوله**
وبعرف حكم الحكم هو ما بينه بعد بقوله فان وقفها على **قوله** لم يخرج نقلها ولا سيما اذا كان التناقل بين
منهم ثم مقادير انما عليك مكانها بان يشرى من ريعه وعين وضع المكت فيها لا يتفاد سكاها **قوله** وان عطف
العلم على ظاهره صحة الوقف عليهم لان الغالبية منهم كاعلم من انما بطلان انما في الوقف على المسجد الا انهم
فعلى هذا وقف على طلبة العلم في بلدة كذا يجوز لان الفقهاء غالب فيهم فكان الاسم مضافا عن الحاجة في ذكر
الضابط لما رقت ومقتضاه انما اذا كان لا يحصلون يخص بغيره فاعلى هذا وقف المصنف في
المسجد والكتب في المدارس لا يحل لغير فقير وهو خلافا لمبدأ من عبادة الخلاصة والفتوى في المصنف
وقد يقال ان هذا ما يستوى في الاكسبة من ريعه والفقير كاسيئة من ان الوقف على طلبة او صومنها ما يتوق
فيه لفرقان كوطا وحاك ومقابر وسقاية وعلية في الهداية بان اهل العرف يريدون فيه شيئا بينهم
لان الحاجة داعية وهناك ذلك فان الكتب يقصد نفع الفقيرين ولا ليس كل غني فيحتاج
بريه وخصوصا وقت الحاجة اى **قوله** في جواز النقل تردد اذ لا يحصل من كلامه انه اذا وقف كتب وعين
فان وقفها على اهل ذلك الموضع لم يخرج نقلها منه لانه لا يحل لغيرهم الا انما وقفها على اهل
اقفها على طلبة العلم لكل طالب لا يتفاد بها في محلها واما نقلها منه فغير ترد فينا شئ ما قدمناه من الخلاصة
من حكاية القولين من انه لو وقف المصنف على المسجد اى بالاصح المذهب قيل بغيره اى يخص باهل
المنزلة من الروم قيل لا يخص اى يخصون نقلها الى غيره وقد عرفت فتوى القول الاول ما مر عن الفتوى وقوله
انهم ما لو وقفوا على طلبة العلم لكان شرط ان لا يخرج من المسجد او لم يشره كاهل العادة وقد مر عند قوله ولا
وهن كمن الاشياء ان لا يخرج الا بغيره لا بغيره وجوب اتباع شرطه وحمل الرهن على المعنى القوي
تبع لاق لا يسكني ويؤديه ما قدمناه في قولنا والمالك يزول عن الفقير من قوله ان شرط الواقف مقبرة
اذ لم يتحقق شرطه وهو ما لا يحل ماله حيث شاملا لم يكن مقصوده وان يخص منفق من الفقراء وذكر
سببا في خروج الفضل الاول ان قوله شرط الواقف كمنشأ اى في المقصود والاولاد وجوب العمل بطلت
لكن لا يخفى ان هذا انما علم ان الواقف نفسه شرطه كمنشأ اى في المقصود والاولاد وجوب العمل بطلت
بشرطه وقد اجبر لا بعض قدام مدرسته ان واقفها كتب ذلك ليجعل حيلة المنع اعارة من يخص منه

في وقف على طلبة العلم

في وقف مصر في الاما

مطابق
بعد از آن شایسته تر
بهمان رتبه

وَقَدْ رُفِعَ الْمَصَدِّقُ مَقْدَمًا عَلَى
الْمَدْفَعِ بِأَسْتَحْقَاقِهِ

والتقويم من الغلة
التي لم يكن آخرها
بضع احد

على الصفة التي قد

في قطع الجهات
التي تعبر

قل وهو به وافاد
فتح لان ما ذكره هو
كلام الفتح كما علمته
اسم الله به

لا يعطى شيئا أصلا ولو كان في قطع ضرر فلا فرق بينه وبين غيره فيتعين حل العمل في كلامه ففقه العمل
في التعبير وبعبارة الفقه صريحة في ذلك فانه قال لا ان يعمل كالفعل والابتداء ونحوهما فياخذ قد واجه
اهل كنه فهو مقيد بما اذا عمل بما القاضى لما في جامع الفصولين لو عمل المتوفى في الوقف باجر جاز
ويبقى بعد ان لا يصلح مؤجرا مستاجرا وصح لو امره الحاكم ان يعمل فيه اه و عليه فانه اذ انعمل
القيم في عمارة المسجد والوقوف كعمل الاجير لا يستحق اجرا مجهول علمه ما اذا كان بلامر الحاكم والظاهر
الناظر لغيره قبل كل من عمل في التعبير من المستحقين للاحقة على وانما نصوا على الناظر لانه لا يصلح مؤجرا
ومستاجرا اي مستاجرا لنفسه فاذا كان بامر الحاكم كان الحاكم بامره مستاجرا لغيره لا يصلح مؤجرا
فان المستاجر له هو الناظر فلا شبهة في استحقة الاجرة كالايجبي ونحوها كما في كلامه ففقه على ما قلنا
صار حاصله ان من في قطع ضرر بان لا يقطع ومن التعبير اي بل يبقى على ما شرط له الوقف واما غيره فيقطع
ولا يعطى شيئا أصلا وان عمل في وتقليته لم يعطى لغيره اجرا فاعلم ان العمل في العمارة ولو هو الناظر لغيره لو بامر
الحاكم وبغيره التفرس سقط ما قد مثله عن التفرس في العمل على الاشياء اذا اجرة على العمل في غير التعبير في الظاهر
ان المراد بالشرط ما يفيد ان الشرط من الوقف لو كان دون كفايته وكان لا يقوم بعمل الا بامر الحاكم
عليه ويؤيده ما سياتي في فروع الفصل الاول ان للقاضي الزيادة على معلوم الامام اذا كان لا يكتفي وكذا
الخطيب قلت بل الظاهر ان كل من في قطع ضرر بان فهو كذلك لانه في حكم العمارة فهو مثل ما لو زادت اجرة الاجير
في التعبير واما لو كان الشرط اكثر من قدر الكفاية فلا يعطى الا الكفاية في زمن التعبير لانه لا ضرورة الى دفع الزائد
المؤدى الى قطع غيره فيصير فالمراد ان من يملك من المستحقين وعلى ما يحصل التوفيق بين ما مر عن الحاكم من
انهم يعطون بقدر كفايتهم وبين ما يستفيد من الفقه من انهم يعطون الشرط والحاصل ما تقر ونحوه ان
بالعبرة بضروري حتى لو استغرق جميع الفلحة صرفت كلها لغيره لا يعطى احد ولو امانا ما يؤخذ ان كان فضل عن التعبير
يعطى ما كان اقرب اليه من قطع ضرر بان وكذا لو كان التعبير غير ضروري بان كان لا يؤدى تركه الى خراب العين لو
اخر الى غلة السنة فيقدم الايام فالأهم ثم من يقطع يعطى الشرط لانه اذا كان قدر كفايته ولا يزداد او نقص
ومن لم يكن في قطع ضرر بان قدمت العمارة عليه وان لم تكن تأخيرها الى غلة العام القابل كما هو مقتضى إطلاق
المتون ولا يعطى شيئا أصلا وان بالشرط وتقليته ما دام الوقف محتاجا الى التعبير وكل من عمل من المستحقين
في العمارة فلا جرة على الا لشرط ولا قدر الكفاية فانه غاية ما ظهر في تحرير هذا المقام الذي زلت فيه اقدام
الاخوهام قد واما الناظر والكتاب الى قد علمت ما في هذا الكلام وما ادعاه في انه انما يحتج بالظواهر في الاشياء بما
حررناه آنفا قد صنفه اذا كان في تأخير التعبير خراب العين الوقت والافيجوز الصرف للمستحقين وتأخير الايام
للغلة الثانية اذا لم يخف ضرر بان فان خيف قد كافي الزيادة عن البعده ومنتقى في الظاهر لا يفسد العمل
الاين انه انفق على الايوس بلا اذنه ولا اذن القاضى فانه يضمن بل يرجع عليه ما ناله بالضرر بان تبين انه وقع
مال نفسه وانما من غير وجه نظر له الرجوع ما دام المدفوع قائما لا لو كان لانه بهتة قول لا وجه لجعله
بشيء بل هو مال يستحقه غيره المدفوع اليه على ظن انه يستحق المدفوع اليه فينبغي الرجوع قايما او ستمه كما كره
الدين المظنون بخلاف سواه الاين فانه ما مور بالحفظ وعلى الخصوص ونحوه في شرح المقدسي ونقل في غيره
عن ابيري والحاصل ان النظر الرجوع مطلقا ولا التفصيل في ما قطع في الاشياء اذ يحصل تعبير الوقف في
سنة وقطع معلوم المستحقين كل او بعضه فاقطع لا يبقى دين لهم على الوقف اذ لا حق لهم في الغلة ومن التعبير
وقاية تولد جات الغلة في السنة الثانية وقاض شي بعد صرف معلوم هذه السنة لا يعطيهما لفاصل عودتها فاقطع
اه قد راء العمارة اي القدر الذي يغلب على تلك الحاجة اليه حموة ويصرف الزيادة على ما شرط الوقف اشياء
ولا غلة اي والحال ان الغلة للارض حين يحدث حدث فليحفظ الفرق الى قال في الاشياء في فرق بين بين
تقديم العمارة كل سنة وسكونه عنه فانه مع سكونه تقدم العمارة عند الحاجة اليها ولا يخر لها عند الحاجة
اليها ومع الاستطاعة تقدم عند الحاجة ويخر لها عند عودتها ثم يفرق ابان لانه لو اوقف انما جعل الفاصل
عنها للفقراء اه لا لولا زاد المتخذ انما قصودته مستاجر المتولد وجلا في عمارة المسجد يدرهم ووافق وجدة
مثله ودرهم ضمه جميع الاجرة من مال لانه زاد في الاجر اكثر مما يتغير فيه ان يس فيصير مستاجرا لنفسه فاذا انقله
الاجر من مال المسجد كان ضامنا بغيره عن الحاجة والافاق سلسل الدهر والملازم لا يتغير فيه اي مال
يقبل انفس الغائب فاذا زاد ما لا يسير لا يمكن الاخر اذ عنة قد وفورها خبر مقدم وحمله قد شعاع قد

القابل

دفع

لا عدمه مطلقا

هذه

بها

بها لفظها مشدودا في وقت المصالح اي فيما لو وقف على مصالح المسجد قد يعبر عن الصور بمعنى
الدخول قد انما تقدم اي على بقية المستحقين بعد العمارة الضرورية ثم امام وخطيب المظهره اجمع
من ذكر يكون في قطع ضرر بان ونقصه في منه بالخطيب فقط بغير طان تجد في البلد كمنه والمد ينته
ولم يوجه من بخله حصة بان الامام اه وفيه نظر في المحوى قد وما نظر ما المراد به قد وشاء
قبل المراد بكتاب القينة المعروف بالنقط يعرف اهل شام قد وشاء وهو الملازم مثلا لتفقد حاله
من التفتيت ونحوه ط وقيل هو لمسي بالدخول قلت ويؤيده ما في القاموس الاشارة وضع الصوت
بالشيء وتقريرا للضامة والاهلال والسيادة الدعا بالليل وذلك الطيب بالجلد اه قد ومن ملأ
به كس وي يعرف اهل شام دة منتقى وقيل هو في عرف اهل مصر من يتقل الما من انصر الى المراد
وفي القاموس من ملأ كقطرة التي يبرد فيها الماء قد قاله في البحر اي قال ما من قوله شعاع الى بيتنا
قد قلت ولا ترد رة على قول البحر ويقع الاشياء في قد انتهى اي طام شمس ناله في شرح الوهابية قد
لومد رس بالمدرسة ولا يكون مدرسا من شمس ناله اذا لازم المدرس على حكمه بشرط اعماد رسوا
زمانا فلا يشاء ولو المراد الناظر ملازمة المدرس فالقول للمدرس بيمينه كذا لو رتب له لقيامه مقامه
وكذا كل ذي وظيفة وتماه في حاشية الرمي عند قول البحر سامة وقد المحوى مثل المصنف لم يذكر لعدم
وجود الطلبة قبل استحقاق المعلوم اجاب ان فرة نفسه للدرس بان حضر المدرسة المعينة لتدريس
استحق المعلوم لا مكان التدريس لغير الطلبة المشروطين قال في شرح المنقوشة المقصود من المدرس
يقوم بغير الطلبة بخلاف الطالب فان المقصود لا يقوم بغيره اه وسماية قبل الفروع انه لو درس
في غيره لتعذره فيها ينبغي ان يستحق العلوقة وفي فتاوى الكاوية يستحق المعلوم عند قيام المانع من العمل
ولم يكن مقصوده سوا كان ناظرا او غيره كالجاب قد وينبغي لاحقا بطلان القاضى الى قال في الاشياء
وقد اختلفوا في اخذ القاضى ما رتب له في بيت المال في يوم بطلان في المحيط انه ياخذ لانه يستحق
لليوم الثاني وقيل لا اه وفي الميتة القاضى يستحق الكفاية من بيت المال في يوم بطلان في الاصح في الوهابية
انه لا أثر في ينبغي ان يكون كذلك في المدرس لان يوم البطلان لا يستحقه وفي الحقيقة تكون بطلان
والبحر عنده ذوى لته ولكن تعاد في لفقها في زمانا بطلان طويلا اذ ان صار الغالب البطلان
وامام التدريس قليلة اه وروى البيهقي في القينة ان كان كواقف قدر الدرر لكل يوم مبلغا فانه
يوم الجمعة او الثلاثاء لا يحل له ان ياخذ ويصرف اجر هذين اليومين الى مصارف المدرسة من الزكاة
وغيره بخلاف ما اذا لم يقدر لكل يوم مبلغا فانه يستحق له الاخذ وان لم يدرس فيها للمنفعة بخلاف
غيرهما من ايام السبوع حيث لا يحل له اخذ الاجر عن يوم لم يدرس فيه بطلان سوا قد راء اجر كل يوم
اولاه ط قلت في الظاهر فيما اذا قدر لكل يوم درس فيه مبلغا اما لو قال يعطى المدرس كل يوم كذا شيئا
ان يعطى ليوم البطلان المتعارفة بقرينة ما ذكره في مقابلة من ابناء على عرف حيث كانت البطلان
معروفة في يوم الثلاثاء والجمعة وفي رمضان والعيد من اجل الاخذ وكذا لو بطل في يوم غير معتاد لتعبر
درس الا اذا نزل لواقف على تقيد الدفع باي يوم الذي يدرس فيه كما قلنا وفي الفصل الثامن عشر من
التشريع في قال الفقيه بالوليت ومن ياخذ الاجر من طلبة العلم في يوم لا درس فيه رجوا ان يكون جائز
وفي الحاوي اذا كان مشغلا بالكتابة والتدريس اه قد وسيجب اي عن نظر الوهابية بعد قوله مات المتوفى
والامام قد علم من لا سكني اي علم من يستحقها ومفاده انه لو كان يعطى المستحقين غير ساكن فيها لم
يتغير مع ساكنين لان تركه لحق لا يسقط حق الوقف فيغير معهم ولا لوجه حصة كايته قد من ماله فاذا
فهم حيطانها بالاجر او ادخل فيها جذا ثم مات ولا يمكن نزع ذلك فليس للودعة نزع بل يقال لمن له
السكنى بعده ضمن لورثته قيمته ايضا فان ائنه او جرت الدار وهرقت الغلة ايهم بقدر قيمته ايضا ثم
تخصيص المحيط من له السكنى وليس له ان يرضى بالهدم والقلع وان كان ما رزم الاول مثل
اخذ عينه فهو في حكم لها كباختلاف الاجر والجدع ولو جنى الاول ما يمكن دفعه بل انظر الى ما لا يمكن
ليس للثاني ملكها بل هو لها كافي السعاف وفي البحر عن القينة لوبني واحد من الموقوف عليهم بعض الدار
وطبق البعض وبسط فيه الاجر فطلب الاخر حصته ليسكن فيها فتمنع حتى يدفع حصته ما انفق ليس له

المسجد

الصهر

فيستحق

فيستحق

عامة

ذلك والظن واليحصصا وتبعاً للوقف وله نقصان آخر لم يذكره من الغلة لأن له السكنى لا يستقل
بلا خلاف واختلاف في عكسه والراجح الجواز كما حرره كثر بذكره في روايته تمامه قريباً وقد إذا الغرم بالغرم
أي المصترفة بمقابلة المنفعة **قوله** بقدر الصفة التي وقفها الواقف هذا موافق لما قدمناه عن الهداية
عند قوله سيدا من غلة بغيره والظن أن المراد منه منع الزيادة بلارضائه كما يفيد تمام عبادة الهداية
وكذا ما ياتى عن الزيلعي فلا ينافي ما في الاستصحاب من أنه يقال له زكماً صرحاً لا غنى عنها وهي
ما يمنع من خرابها ولا يلزمه الزيد من ذلك بل يلزمه إعادة البسطين والحجرة ولا إعادة مثل
ما تحجب في الحسن والنفاسة هذا ما ظهر **قوله** ولو أبقى من له السكنى أي كلمه أو بعضهم فيجوز
حصته الألبه ثم يرد يا إليه كما في التفسير والرد والمنتقى واستعان **قوله** الحكم أي أو المتوكل حيث
قال في البحر ولو لم يكن له المتوكل أو القاضي لكان أولى **قوله** كعادته الواقف أنه مع علمه ما تقدم الاستثناء
قوله ولم يرد في الاستصحاب إلى أن فيه خلافاً لكن يذكره الزيلعي في الموقوف على الفقرا وقدمناه أيضاً على الهداية
وكلامنا لأن في الموقوف على معين أي كذوية الواقف ويحكم من عين له السكنى وظاهر كلامنا لا خلاف
في عدم الزيادة فيه **قوله** ولا تصح إعادة من له السكنى أي إذا لم يكن متولياً ولو زاد على قدر حاجته
ولا يصح غيره كما قدمناه عند قوله ولا يقسم وقد قلنا هناك ما لو ضاقت على المستحقين وكذا لا تصح
إعادة من له الغلة كما في البحر وسيأتي في قول المصنف والموقوف على الغلة لا يملك الإعادة بل يجرى ولو لم تصح
أن يكون للوقف بغيره لكن قال الكاظمي أنه خاصب وصرحوا بأنه الإعادة للغائب أهـ قلت هذا من غير
المستحقين والمفتي يضمن منافع الوقف كما سيأتي قبل قوله يفتي بالضماني في غصب عقار الوقف فإذا
كانت الغلة أو السكنى له وحده يضمن أن يكون الإعادة له ولا يقلل من أصل **قوله** بل المتوكل أو القاضي ظاهره أن
للقاضي الإعادة ولو ألبه المستحق إلا أن يكون المراد بالتوزيع القاضي يجرى بأن له كونه لها متولياً وكان واره
الأصل وأما مع حضور المستحق فليس للقاضي ذلك بغيره ولا سيما في قاعدة الولاية الخاصة أقوى من الولاية
العامة بعد أن ذكره وعاد على هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجوده ولو لم يملكه قال الزيلعي
وسياحة الولاية القاضي تتأخر عن المرد له وهو شبهة كذا ومفاده أن ليس له الإيجار مع حضور المتوكل
وأيداه الرمي في محل آخر واستدل بالقاعدة المأثرة كونه زمل بعد عن أوقاف بلال أن القاضي إذا جاز
دار الوقف أو وكيله بأمره جاز قال وظاهره إطلاق الجواز مع وجود المتوكل ووجه ظاهره أنه كمن في قضاء
الحاجة أن تصيبه على أن القاضي يتجوز عن التصرف في مال اليتيم عند وصي له أو القاضي يفتي
بالقياس عليه أنه كمن في الجواز لا إذا لم يكن متولاً وكان واهباً له عايد على كلامه بلال **قوله** في
أشأ وحول حكم العادة من المتوكل أو القاضي وفي المحيط أنها كذا حال السكنى **قوله** في الجواز المستقل
لأن الإعادة بدل المنفعة وهي كانت له فكذلك يملكها والقسم إنما أجراً لاجل الهدية وقصده أن لا يملك
هدية كما لو عزم بغيره **قوله** رعاية المحققين حق الوقف وحق صاحب السكنى لأنه لو لم يجرى بغيره يفتي السكنى
استلزامه **قوله** فلا عاراً من له الاستقلال في مفهوم قول المفتي فعادة على من له السكنى **قوله** في البحر وظاهر
من قوله يبدأ من غاية الوقف بغيره وعطفه عليه قوله ولو دار إليه **قوله** لأنه لا سكنى له قال في البحر وظاهر
كلام المصنف وغيره أن من له الاستقلال كاصوبه في الزاوية والفقير أيضاً بقوله وليس للموقوف عليه من الدار
سكنى بل الاستقلال كما ليس للموقوف عليه السكنى الاستقلال أهـ وظاهر التفسيرية من أن العادة
على من يستحق الغلة يجوز على أن العادة في غلتها ولما كانت غلتها له صار كأنه العادة عليه أهـ قلت ويبدو
أن الخصام سوى بين المستحقين كمنه فرق بينهما في أصل الخبر أن من له الاستقلال له السكنى لأن
وكسكنى غيره بخلاف العكس لأنه لا يوجب فيها حقاً لغيره ومن له الاستقلال إذا سكن لا يوجب حقاً
لغيره وأدعى أنه بناء على رسالة أن الراجح بذكره قريباً وتامة فيما عطفه على البحر تبين يقين
الفتي المذكور أن الواقف إذا أطلق ولم يقيده بكونها سكنى أو لا استقلال أنها تكون للاستقلال **قوله**
فيما انتفى أي الخيرة المبررة في كتبنا أن الواقف إذا أطلق الوقف فهو على الاستقلال لا السكنى قال في التلخيص
الأول بيان **قوله** من وقف دار عليه قاله سوى الأجر والسكنى **قوله** به لا يشترط ثم ذكر عبادة مشرعه لأن
وإن المسئلة من التخصيص وقتاً وى كذا في الخبر **قوله** في الخبر **قوله** في الخبر **قوله** في الخبر إذا أطلق الواقف
الاستقلال كان للاستقلال وإن قيد بالسكنى تقيدها وإن قيد بها كان لها جريان على كون شرط الواقف

مطلب
من له السكنى لا يستقل
الاستقلال في مختلف
في حكمه

ولو قالوا

قال
فيما لو جاز له السكنى

قال
لا يملك القاضي التصرف في
ميراثه ولو لم يكن له

قال
من له استقلال لا يملك
السكنى ولا السكنى

قال
وقال الرازي في
سجله على الاستقلال
على السكنى

كفر

كف عن دفعه وهذا كما ترى خلاف مطلق ما وجهه كثر بذكره والقول في غير قول المصنف الموقوف
عليه الغلة لا يملك الإعادة **قوله** فلو سكن أي من له الغلة على القول بأنه لا سكنى له **قوله** لا لعدم كفاية لأنها
إذا أخذت منه دفعتا إليه حيث لم يكن له شريك في الغلة كما في البحر **قوله** ولو هو المتوكل أي لو كان له سكنى في
دار الغلة هو المتوكل **قوله** ينبغي الحق البحث لصاحب الهدية **قوله** نصب متولياً لغيره **قوله** الظاهر أن حاجته لنصيب
متوكل لما مر من أنه لو أبقى من له السكنى أو غيره من الحكم إلا أن يرد أنه نصب متولياً مطلقاً لا خصوصاً للتصغير
الظهور بخلافه الأول بما فعل قبلنا مل **قوله** ولو شرط الواقف غلته لهدية أي للموقوف عليه لدار **قوله** في حكمه أي
الوقف ولو شرط المذكور لكن أصل العبادة في التنازع خاتمة قال الواقف جازع يرد الشرط اهـ وهذا
يحتل أن يكون المراد جواز الوقف مقترناً بهذا الشرط ولا يلزم منه صحة هذا الشرط **قوله** مل **قوله** الظاهر أن
خلاف ما استظهره في البحر حيث قال وظاهره أنه يجازي على عايدتها وقاسه أن الموقوف عليه سكنى كذا
أهـ واستوفى في الترخيص استظهره بقوله الهدية فيها حر ولا يجزى التمتع على العادة لما قدمنا من أن ما له
قاسية امتناع صاحب الهدية في الإعادة ولا يكون امتناعه من نصيبه مطلقاً فحقه لا يفتقر إلى جواز
قال في التفسير وانت خبير بأن هذا خلافاً ليشمل ما لو شرط عليه الواقف الهدية لأنها حيث كانت عليه كان
في إعادته المانع ما له أهـ وأختر من أن الجواز فائدة صحة الشرط ولا خلافاً لثمة له قلت علمت أن صحة
الشرط غير صحيحة في عبادة التنازع وأختر من أن الجواز فائدة صحة الشرط ولا خلافاً لثمة له قلت علمت أن صحة
قافيه على أن هذا الشرط لا يثمة لأن الغلة حيث كانت للموقوف عليه فلا فرق بين تعبده منها وبين
غيره فإذا امتنع عن العادة من ماله يجرى للمتوكل ويعبراً من غلتها لأنها موقوفه للغلة ولو كان هو
المتوكل وامتنع من عايدتها ينصب غيره ليعبراً بالحكم كما مر نعم قد تظلم الهدية فيها إذا كانت غلته لا يفتي
بعبادتها فإن تفتي بصحة الشرط لزمه أن يعبراً من ماله وهو بعيد لما علمت من كلام الهدية لأن كلام الواقف
لا يصلح ملزم ما له تعبده إذا ولاية له على المستحق **قوله** لم يرد في حاله في القصر بعد هذا والحال فيها يرد أي أن
تصير كفتها على الأرض كمراد من قوله ليراجح أي لو تركت بالإعادة تصلياً **قوله** أهـ أو يرد بالورثة الوصف
قال في البحر وهو عجيب لأنهم صرحوا باستبدال الوقف إذا خرب وصار لا ينتفع به وهو شامل للأرض والدار
قال في الذخيرة وفي المنتقى قال حشم سمعت محمداً يقول الوقف إذا صار بحيث لا ينتفع به لم يكن ملكاً
أن يبيع ويشتري بغيره غيره وليس في ذلك إلا للقاضي أهـ وأما عود الوقف بعد خرابه إلى ملك الواقف
أو ورثته فقد قدمناه متفقاً فالجواب إلى الموقوف عليه سكنى إذا امتنع من العبادة ولم يوجد صاحبها غيرها
القاضي يشتري بغيره ما يكون وفقاً لكن ظاهر كلام المشايخ أن محل الاستبدال عند التعلل
أنما هو الأرض لا البيت وقد حققناه في رسالة الاستبدال أهـ كلام البحر وأختر من الرمي بأن كلام
المنتقى المذكور شامل للأرض والبيت قال لفرق بينهما غير صحيح **قوله** فلو لم يوارث لم يرد قبل هذا عجيب
من كثر بعد ما دى كلام البحر خصوصاً وقد أقره في التمهيد أن الحكم هو الاستبدال فقط وهو لا يختلف
بالوارث وغيره وبه ظهر ضعف ما في فتاوى قاضي الهدية أهـ قلت بل هو عجيب من المعترضين بقوله
البحر لكن ظاهر كلام المشايخ الحق نعم يرد عليه ما قاله الرمي وكذا ما قدمناه عن الفتوى عند قوله عاد
إلى الملك عند محمد من أن دار الغلة إذا خرب أنما يعود إلى الملك عنده نقضها دون ساحتها لأن
ساحتها يمكن استقلالها ولو شئ قليل بخلاف غير الغلة كرباط أو حوض خرب فهذا يعود إلى
الملك كله عند محمد **قوله** وفي فتاوى قاضي الهدية في حيث قال سيل عن وقف الهدية ولم يكن له شيء يعبر
ولا يمكن إعادته ولا تعبده هل قباع انقاصه من حجر وطوب وحشب أجاباً إذا كان الأمر كذلك
صحيح بغيره بالحكم ويشتري بغيره وقف مكانه فإذا لم يمكن زده الهدية والواقف أن وجد ولا يبيع
للحق أهـ قالت الظاهر أن أبيع مبني على قول أبي يوسف والمراد الهدية أو دار الهدية أو دار الوقف أو دار
حسن حاصله أنه يعمل بقوله أبي يوسف حيث أمكنه أن لا يقول محمد نامل **قوله** قال في الدر المنثور
في كلامه المص سادة أن الخان لو احتاج إلى الهدية أجربها أو يبتاعها وافق عليه وفي رواية يؤذنت
لناس بالنزول سنة ويوجر سنة أخرى ويرم من أجرة وقال الناطقي القياس في المسجد أن يجوز إعادة
سطحه من حيث وفي البحر جندى وكلفه أن حكم عايدته أوقاف المسجد والموقوف وأبيير وأشالها بغيره وقف
على الفقرا أهـ **قوله** نقصته بتثليث المتول على ما ذكره البرجندى في المشقوق من حشيب وحجر وأجر وغيره بالمرتب

لما

أو يجرى

قال
في الوقف إذا خرب
في العبادة

قوله ان احتاج بان احضره المؤمن وكان منههم لقلته لا يخل بالارتفاع فيخرج الاحتياج والاحتياج لا يخل بالارتفاع
الاحتياج فلا معنى للارتفاع عليه في الفقه والغلبة في البحر **قوله** الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
فبعبه فعل هذا سماع النقص في موضعين عند ركوده وعند خروجه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
قال واعلم ان عدم جواز رفع اليد لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
اشتهر المذهب من استقلات الوقف فانه يجوز بيعه بلا اذن الحاكم في صيرورته وقفا خلافاً للاختلاف
لا يكون وقفاً فالحق ان يبيع من المصلحة عند اشتداد الحاجة في الفعل الا انه متنازع **قوله** لا يخل بالارتفاع
لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
وكذا ما ينفق من شئ من الاموال في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
او المودع باخذها من الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
لما في البحر عن الوقف من الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
سبل غلبتها وما ينفق من الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
والمنفعة لا تسبغ الا بعد اقله في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
يصرف في حرمته لا الى اهل الوقف لانه يرد الى الرقبة وحققه في الوقف لا في الرقبة **قوله** جعل ينفق من الاحتياج
وشيء ما ينفق من الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
اي جعل لانه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
اطلق في الطريق فغير الشافعي وغيره وفي غيرهما ما يؤيده من الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
ان الجواز مقيد بهذين الشرطين **قوله** جاز في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
المسجد الذي يتخذ من جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بليل انه لو رفع حوايط عاد
طريقاً لما كان قبله **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
في المسجد **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
والنوافل في احتياج المسجد ان كان الاحتياج المذنب ملحق به في الوقف فغيره في الاحتياج
اه فافهم **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
اهل الامصار في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
وكذا يكره ان يتخذ مسجد طريقاً وان يدخلها طريقاً **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
فيها وقت المطر ونحوه لاجل الصلاة والخروج منها لاجل المطر **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
حاجته في المرور في المسجد يرد في ذلك الموضع فقط يكون بعد اذن المسلمين وليكون اعظم حرمته لاجل الصلاة
فتأمل **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
قلت في البحر عن الحاوي ولا بأس ان يدخل الكافر اهل الذمة المسجد الحرام فلا وجب له غارة هنا
المسجد وغيره من الممات اه وهو موزان في دخول غيرهم بلا سبب وبغيره ما ينفق من الاحتياج
غيره مستدرك بما تقدم الا ان يقال ذلك في احتياج بعض الطريق مسجد وبذلك الاحتياج من الممرات
بما اذا لم يضر كما تقدم ولا شك ان الضرر ظاهر في احتياج جميع الطريق مسجد لاجل العامة من الممرات
يدوا بهم وغيره فلا يقال به الا بالاشارة بان يرد بعض الطريق لاجل العامة من الممرات
كان المقصد طريقاً واحتياج العامة الى مسجد فانه يجوز جعل احد بهما مسجداً وليس فيه بطلان حقه
قوله لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
قلت ان المقصد تابع صاحب الدور مع انه في جامع المقصودين نقل او جعل شيئاً من المسجد طريقاً
مسجداً جاز ثم روي لكنا بخلاف الطريق مسجد يجوز لا جعل المسجد طريقاً لانه لا يجوز الصلاة في الطريق
فجاز جعل مسجد ولا يجوز المرور في المسجد فانه يجوز جعل طريقاً اه ولا يخفى ان المشارة انها قولان في جعل المسجد
طريقاً بقية التناقل المذكور وبوجه ما في الشارة عن فتاوى اهل الحديث وان اراد اهل المجلة ان يجعلوا شيئاً
من المسجد طريقاً للسلامة فقد قيل ليس لهم ذلك وانما صحيحهم نقل عن العتابة من غير زيادة ان كان
الطريق شيقاً والمسجد وسقاً لا يحتاجون الى بعضه يجوز ان يرد في الطريق من المسجد لان كلهما للعامة
اه والمؤمن على الثاني فكان هو المعتبر لكن كلامهم في المذهب في جعل شيء منه طريقاً واما جعل كل المسجد طريقاً

هذا هو من المسجد
طريقاً

ان لا يجوز قوته واحداً منهم في الشارة وخاتمة سبل ابو القاسم عن اهل مسجد اريد بعضهم ان يجعلوا
المسجد رتبة والرجة مسجداً او يتخذوا له باباً او يتولوا باباً عن موضعه واما البعض فانه
قول اذا اجتمع اكثر من واحد لم يخل بالارتفاع في الاحتياج **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
لما في البحر عن الوقف من الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
سبل غلبتها وما ينفق من الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
والمنفعة لا تسبغ الا بعد اقله في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
يصرف في حرمته لا الى اهل الوقف لانه يرد الى الرقبة وحققه في الوقف لا في الرقبة **قوله** جعل ينفق من الاحتياج
وشيء ما ينفق من الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
اي جعل لانه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
اطلق في الطريق فغير الشافعي وغيره وفي غيرهما ما يؤيده من الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
ان الجواز مقيد بهذين الشرطين **قوله** جاز في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
المسجد الذي يتخذ من جانب الطريق لا يكون له حكم المسجد بل هو طريق بليل انه لو رفع حوايط عاد
طريقاً لما كان قبله **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
في المسجد **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
والنوافل في احتياج المسجد ان كان الاحتياج المذنب ملحق به في الوقف فغيره في الاحتياج
اه فافهم **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
اهل الامصار في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
وكذا يكره ان يتخذ مسجد طريقاً وان يدخلها طريقاً **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
فيها وقت المطر ونحوه لاجل الصلاة والخروج منها لاجل المطر **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
حاجته في المرور في المسجد يرد في ذلك الموضع فقط يكون بعد اذن المسلمين وليكون اعظم حرمته لاجل الصلاة
فتأمل **قوله** لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
قلت في البحر عن الحاوي ولا بأس ان يدخل الكافر اهل الذمة المسجد الحرام فلا وجب له غارة هنا
المسجد وغيره من الممات اه وهو موزان في دخول غيرهم بلا سبب وبغيره ما ينفق من الاحتياج
غيره مستدرك بما تقدم الا ان يقال ذلك في احتياج بعض الطريق مسجد وبذلك الاحتياج من الممرات
بما اذا لم يضر كما تقدم ولا شك ان الضرر ظاهر في احتياج جميع الطريق مسجد لاجل العامة من الممرات
يدوا بهم وغيره فلا يقال به الا بالاشارة بان يرد بعض الطريق لاجل العامة من الممرات
كان المقصد طريقاً واحتياج العامة الى مسجد فانه يجوز جعل احد بهما مسجداً وليس فيه بطلان حقه
قوله لا يخل بالارتفاع في الاحتياج الا انه لا يخل بالارتفاع في الاحتياج
قلت ان المقصد تابع صاحب الدور مع انه في جامع المقصودين نقل او جعل شيئاً من المسجد طريقاً
مسجداً جاز ثم روي لكنا بخلاف الطريق مسجد يجوز لا جعل المسجد طريقاً لانه لا يجوز الصلاة في الطريق
فجاز جعل مسجد ولا يجوز المرور في المسجد فانه يجوز جعل طريقاً اه ولا يخفى ان المشارة انها قولان في جعل المسجد
طريقاً بقية التناقل المذكور وبوجه ما في الشارة عن فتاوى اهل الحديث وان اراد اهل المجلة ان يجعلوا شيئاً
من المسجد طريقاً للسلامة فقد قيل ليس لهم ذلك وانما صحيحهم نقل عن العتابة من غير زيادة ان كان
الطريق شيقاً والمسجد وسقاً لا يحتاجون الى بعضه يجوز ان يرد في الطريق من المسجد لان كلهما للعامة
اه والمؤمن على الثاني فكان هو المعتبر لكن كلامهم في المذهب في جعل شيء منه طريقاً واما جعل كل المسجد طريقاً

هذا هو من المسجد
طريقاً

هذا هو من المسجد
طريقاً

هذا هو من المسجد
طريقاً

من اعاد الكتب الموقوفة كان للقاضي غيره ومن الثاني لو سكن المأخوذ الموقوف لوجب له
عزل لانه منصف في خزائنه الاكل انه لا يجوز له السكنى ولو باجر المثل له وفي الفقه ان ينزل بالجنون
المطبق من قبله قل ولو بولي عاد اليه الشقاق في النهر والظان هذا في المشروط لا النظر اما منصوص
القاضي فلا وفي البيروني ايضا عن واقف المناصب لو اوقف لوقف على قوم ولا يجوز ان يبيع
لغيره من غير موافقة من يده ويؤديه غيره بل لا يجوز له ان يبيع المتولد من قبله لوقف
على قول ابي يوسف المقتضى به لا وكيل عنه الا اذا جعل قيمته في حياته وبعد موته كان في النهر ولو اوقف
اي لو كان المتولد على لوقف فغيره بالاولى قال في البيروني يستفيد من ان للقاضي على المتولد
الحاكمين غير الواقف بالاولى فغيره ما موقوف في ذلك السعاف ولا يملك الا ما يملكه قاده يستفد
او يملكه لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر تولية الحاكمين لانه يملك بالمقصود
وكذا تولية العاقل لان المقصود لا يحصل به ويستحق فيه المذكور الثاني وكذا الثاني في البيع
وكذا المحل ودفعه في ذاته اذا تباين مائة مائة من ذلك امن طلب التولية على الوقف لا يعقل في ذلك
كن طلب القضا لا يقلد اهل النظر انها شرط الاولوية لا شرط الصحة وان اختلفا اذا
فسق استحق الغزل ولا ينزل كالقاضي اذا فسق لا ينزل على الصبي المقتضى به ويستحق
للمصلحة بلوغه وعقله لا حريته وسلامه لما في السعاف لو اوصى الى صبي يملك في المصلحة مطلقا
وفي الاستحسان بين باطله ما دام صغيرا فاذا كبر يكون الولاية له ولو كان عبدا يجوز قياسا
واستحسانا لا يملك في ذاته يدل ان تصرفه الموقوف لوقف المولى ينفذ عليه بعد العتق ولو كان المانع
بخلاف الصبي ثم الذي في الحكم كالعبد فلو اخرجهما للقاضي ثم عتق العبد واسلم الذي في العود
اليها اهل المصلحة ونحوه في الموقوف في الثاني والعلامة الشبلي واما الاستناد للصبي فلا يصح بحال
لا على سبيل الاستقلال بالنظر ولا على سبيل الاستناد لغيره لان النظر على الوقف من باب الاولوية
والصغير تولي عليه المقصود فلا يصح ان يولد على غيره اذ لو وقع الوكيل عن وقف بالاولى
ولا يملك له ولي وفيه الصغير والكبير في حق القاضي مكان الصغير رجلا وان شاء اقام الكبار
مقامه ثم نقل عنه ما مر من السعاف فلهذه النقول في حق القاضي لا يصح ناظرا واما ما في الثاني
في احكام الصبيان من ان الصبي يملك وصيا وناظرا ويقيم حقا صبي مكانه بالاعمال الموكلة
في منقطعة ابن زهر بن الوصايا اذ في حق الموقوف قد لا يملكه في المصلحة في حق القاضي
تبعه على ذلك ايضا واما ما ذكره من باب الوصية عن المجتبى من انه لو فوض وناظرا الموقوف للصبي
استحقاقا فليس ان ما ذكره صاحب المجتبى صرح به في حق الوكيل بقوله ولو اوصى الى صبي في وقف
فهو باطل في القام ولكن استحسن ان يكون الولاية له اذ كبر اه واما ما مر من السعاف
نفسه رايته في احكام الصنادك استحسنه رايته عن فتاوى رشيد الدين قال للقاضي اذا فوض التولية
الى صبي يجوز اذ كان اهلا للحفظ ويكون له ولاية التصرف كما ان القاضي يملك ذلك الصبي وان كان
الولي لا ياذن اه وعليه فيمكن التولية على من في السعاف وغيره على غير الامثل للحفظ بان كان له
يقدر على التصرف اما القادر عليه فتكون توليته من القاضي اذ انما في التصرف والقاضي ان ياذن
للمصغر وان لم ياذن له وليه وجهان في زماننا من تفويض نظر الاوقاف لصبي لا يقل
وحكم القاضي الحق في ذلك خطأ لحفظه ولا سيما اذ شرط الواقف تولية النظر للمارشد قال في
من اهل الوقف فانه اذا ولى بالغا قائل رشيد وكان في اهل الوقف رشيد من لا تصح توليته
لنظره لفتها شرط الواقف فكيف اذا كان طفلا لا يعقل رشيد بالغ رشيد ان يبيع المصلحة
البعيد واعتقادهم ان غير الاب لا ينفذ لما فيه من تغيير حكم الشرع ومخالفة مقتضى
الواقف واعطى الوظائف من تدريس وامانة وغيرها الى غير مستحقها كما هو مقتضى ذلك
في الجهاد في اخر فصل الحق في كيف ولو اوصى الواقف بالتولية لابنه لا تصح مادام صغيرا حتى
يملك فتلون الولاية له كما مر في ذلك اعتقادهم ان الارشد اذا فوض واستند في مرض موته لم يرد
صحيح لان اختيار الارشد ارشد فهو باطل لان الارشد في امور الوقف صفة قايمة بالرشيد

مطلوب فيما يزيل به تناقرا

مطلوب في شرط التولية

مطلوب في تولية الصبي

بحكم

مطلوب فيما شاء في زماننا من تفويض نظر الاوقاف للصغير

لا تحصل

لا يحصل له اختيار غيره لانه لا يصير الشخص لجاهل عالما بحج واختياره في وظيفة
المدريس وكل هذه امور مشقة عن الجهل واتباع العادة المخالفة لمقتضى الحق بحج وتحكيم العقل المختل
ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم فلو كان يصرف ماله في الكسبية لانه استقرى من احوال متعاطيها
انها مشقة وان لم يبيع منها جميع ما فيه وقد تترتب عليه ديون هذه السبيل فلا يعد ان يجر الحال الى اضافة
مال الوقف في ذلك وان شرط عدم تزوجه من المسائل السبع التي يخالف فيها شرط الواقف في ماله انما
رست في ذلك كالحق في بيعه وان شرط الموصي عدم تزوجه وان كان ذلك فلو ما ماله لم تصح توليته
غيره قال في شرح الملتقى معزيا الى الكتاب لا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط له النظر بالاختيار
لو عزله لا يصير الماشي متوليا ويصير عزل الناظر بالاختيار لو منصوص للقاضي اي لا الواقف يست
للقاضي ان يبعده وان عزله الاول بلا سبب لمحل امره على كسره الا ان ثبت اجملة امر
واما الواقف فله عزل الناظر مطلقا بغير قيد ولو لم يجعل ناظرا فتصير للقاضي لم يملك كواقف اخر ايم
كذا في فتاوى صاحب التنوير اه وتصرف والتفويض المذكور في عزل الناظر لغيره في البيروني القتيبة
وذكر المحرم الشيخين عن الفصل الاخير من جامع الفصولين اذ كان للوقف موقوف من جهة
الواقف او من جهة غيره من القضاة لا يملك القاضي تصببه لغيره بلا سبب موجب لذلك وهو
ظهور خيانة الاول او شي اخر اه قال وهذا مقدم على ما في القتيبة اه ابو شعور قال وكذا الشيخ
خير الدين اطلق في عدم صحة عزل المصلحة وان عزله مولا لانا سلطان فمطلقة ما لو كان منصوص
القاضي اه قلت وذكر في البيروني ما عن الخاتبة من قول عقبة وفيه دليل على ان للقاضي عزل نصيب
قاضي اخر بغير خيانة اذ اراى المصلحة اه وهذا داخل تحت قول جامع الفصولين او شي اخر كما دخل
فيه ما لو عجز او فسق وفي البيروني عن حاوي المصنف عن وقف الانفاذ في فاد لم يكن من وقفه لا نصا
فان لم يكن من يتولى من غير ان الواقف وقربته الا بصدق ويفعل واحد من غير ماله وق قد نص
اه القاضي ينظر فيها هو الاصل لانه لو وقف تنص على ذلك في البيروني يستفيد من عدم صحة عزل الناظر
بلا حجة غيرها لصاحب وظيفة في وقف بغير حجة وعدم اجملة يستدل على ذلك بمسئلة غريبة
المتعلم من ان لا يؤخذ حجة ووظيفة على حالها اذ كانت غريبة ثلثة اشهر فبما مع القتيبة فكيف
مع الحجة والمباينة استتابة مسئلة القتيبة وحكم الاستتابة في الوظائف قبل قول المصنف ولاية نصيب
القيم الى الواقف وذكر في البيروني ايضا ان المتولد لو عزل نفسه عند القاضي يتصحب غيره ولا يستعزل
بعده نفسه حتى يبلغ القاضي ومن عزل نفسه الفراغ لغيره عن وظيفة النظر او غيره ثم ان كان
المتولد له غير اهل لا يقدره القاضي ولو اهل لا يجب عليه تفرقة وافتى العلامة قاسم بان يخرج
الانسان عن وظيفة مستقلا حقه وان لم يقدر القاضي المفضل لاهل الواقف بالاولى وقد جرى
التفاد في بعض الفقرات بالدرهم ولا يخفى ما فيه ويشفي الامر العام بعده اه فان لم يكن يتنازع
بما مائة في الفصل من ان المتولد اذا اراد اقامة غيره مقامه لا يصح الا في مرض موته وسبب
تمام الكلام عليه مع الجواب عنه وذكر صاحب البيروني في بعض رسائله ان ما ذكره العلامة قاسم لم يستند فيه
النقل وانه يخولف في ذلك اي فلا بد من تقرير القاضي وسلك في اخيرة على اقرار السلطان رجلا في
وظيفة كانت لرجل فزعه لغيره عنها بالاجابة بان قرر سلطان لا يملك في ذلك الا في ما يملك
فقرره سوا قلنا بصحة اشتداع فيها او بعدها المواقف للقواعد الشرعية كما مره كعلامة المقدسي
ثم رايته في المسئلة في شرح مشيخ حرم في قوله لا يملك مغللا بان يجوز الفراغ بسبب صروف لابد
من انقضاء تقرير الناظر البواهي ملحوظا وافتى في اخيرة ايضا بان لا يقرر القاضي رجلا ثم قرر كسلطات
اخرى لغيره لتقرر كقاضي الوكيل اذا جرح ما وكل فيه ثم تعدل المتولد وافتى ايضا بان الناظر المشروط
له التقرير لو قرر شخصه فهو المعتبر دون تقرير القاضي اخذ من القاعدة المشهورة وهي ان الولاية
الخاصة اقوى من الولاية العامة وبه افتى العلامة قاسم واما اذا لم يشرط الواقف له التفرقة فالمعتبر
تقرير القاضي اه وافتى في اخيرة ايضا بان لا يفرغ عن كوظيفة بالانطلاق في الرجوع بالمال لانه
الغياض عن حق مجرد وهو لا يجوز صرخا به فاطمة قال ومن افتى بخلافه فقد اخطأ بخلاف المذهب
بنائيه على اعتبار العرف الخاص وهو خلاف المذهب والمسئلة مشهورة وقد وقع فيها المتأخرين

مطلوب في عزل الناظر

مطلوب لا يصح عزل صاحب وظيفة

مطلوب في التولية على كفاية

مطلوب ان يبعد عن موقفة

مطلوب لو عجز عن اداء

مطلوب الناظر المشروط بالتقرير

مطلوب مقدم على القاضي

مطلوب في الرجوع

مجلس
في اجتماع العامة
سنة

ففي الوقف على نفس
الوقف

في استبدال الوقت
وغيره

فصل فی بیان احوال و حال

الكنز

في سبيلها العارضة
منه الاجابة بالبحر

في وقاف الملوك والامراء

قال في البيع وهو لا يتم الا بقبول المبيع من المشتري لا بقبول المالك لان المبيع لا يملكه المشتري
في حال صحته اهـ وسواء فيه كلام من الموهبة من ان المبيع لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري
تحت قوله بشرط شرطه من ان يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري
يصح على قول في لو شرط المبيع من الموهبة لان المبيع لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري
ان وقف على نفسه ليس له ان يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري
على قوله لان لا يرى صحة حجه فيبقى تصرفه نافذا وعن هذا الحكم بعض الفقهاء بصحة وقفه لان
القبض بالحجة لا يرفع الخلاف لوقوع الخلاف في نفس الوقف كما صرح به في الهداية فيصير الحكم بصحة
تصرفه عند الامام فيصير وقفه لكن الحكم بلزوم منه شكل لان الامام وان قال بصحة تصرفه لم يملكه
بلزوم الوقف والقبول بلزوم لا يقول بصحة تصرفه فيصير الحكم بلزوم منه شكل لان الامام وان قال بصحة تصرفه لم يملكه
به احاصل ما ذكره في انفس الواسل واجاب عن من لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري
عند الكلام عن وقف المبيع وحده استغناء بالمقابل وهو قوله ولو وقف على غيره اهـ في يوفي من الفضل
عن كفايته اي اذ فضل من غلة الوقف سعى عن قوله فلما ان ياخذوا منه لان الغلة بقيت على ملكه
وتصرفه قوله وروى اي ولم يملكه وايقولوا لا اي وان لم يكن له وروى او كان واجازوا اهـ
تصرفه قلنا نعم القاضى اي في صورة المحيط اهـ في اي والا فيبطل بالبناء للحيثوي وهذا
مقتضى بالمفهوم اي وان لم يملكه عن مال يفي به عليه من الدين فان الوقف يغير اي يبطله القاضى
ويبيع للدين قال الشافعي في شرح الوهبانية وبذلك انما يفتى العبد الرهن لا يبيع ويبي
في الدين ان لم يزد على قيمته ولا يبطل العتق ويصح فاضل فقال ينبغي ان لا يبطل الوقف
ويؤخذ من غلة لوفاء الدين كسجته العبد اذ لم يقدر من وجب ما يجمع بينهما انتهى فان
الوقف يخرج عن البيع وتعلق حق الغير بقبض من ربه كسجته العبد اذ امن ان اذ قد يمتنع العبد
قلنا اذ اسعاه والعقار باق رعايته للمصلحة قلنا بل اذ ما في شرح الوهبانية قلت وفيه نظر
لفظ الفرق بين الوقف والعبد فان العتق عقد لازم واستهلاك للرهن من كل وجه بخلاف
الوقف فانه حبس العين على ملك الواقف والتصدق بالمنفعة عند الامام وبهذا يرد قول
بدوامه لبقائه على ملكه وقد وقع الخلاف في عوده الى ملك الواقف بعد خراجه وفي جواز بيعه اذ اطلق
القاضي للواقف او اذ كان من خلاف العبد بعد العتق فانه لا خلاف في عدم عوده الى الملك فلهذا
الوقف موقوف على التكاثر فاذا امتلكه فقد وان لم يملكه حتى مات وترك ما لا فائدة من ذلك
يترك ما لا يبطل لتغير الفكاك من العين به وانه بالمنفعة كالسجدة خارجة عن الرهن فان الذي
كان للرهن فيه حتى الحبس انما هو العين وما العبد في ملكه وده بعد العتق الى الملك بوجه فلهذا
ولان العتق من اول الامر صدق من غير موقوف بخلاف الوقف هذا ما ظهر في قوله او لفظية بمكان
قول اخر فليست اوفية التغيير لكونه عتق ان هذا القول بحث غير منقول وانما قيل مع القادر فرب
غير مقبول قلت لكن استدلوا على قوله خلاف صحيح اهـ وان قرب انه استدلوا على
في الوهبانية فانه في معناه ايضا انه فاجاب لا يصح ولا يلزم الخ يا مخالف لشرح المنقول كما
قد مشاه عن الاخيرة والتمسح الا ان يخصص بطلان المديون وبما دة اقتاوى الاساس
لا منفعة القاضى في الوقف وبجبر الواقف على بيعه وفواؤه دينه والقضاء ممنوع عن عتقه
كما اتفاده المولى ابو السعود اهـ وهذا التعبير اظهر وحاصله ان القاضى اذا منع سلطان كما اتفاده
عن الحكم بان كان غنى باطلا لانه وكيل عنه وقد نهاه المولى ببيان لاموال الناس ويكون جبره على
من قبيل اطلاق القاضى بيع وقف لم يسجل وقدمه الكلام فيه ويتبع ترجيح بطلان كوقفه في كل
للضرورة اهـ ولا غنى الفقراء اما لا غنى فقط فلهذا ليس بغيره كما مر اول الباب
كما جرد الخ وكذا مصاحف ساجد وكتب مدارس كما مر ظاهر ما مر عنه قوله منقول فيه تعاطل في
لاحتياج الكل لذلك الى النزول في الخان والشرب من سقاية الخ زاد في الهداية ان القاضى يملك

الغلة وبين هذه الغلة قال ابن العرف يريدون بذلك في الغلة للفقراء وفي غير التسوية بينهم
وبين الاغنيا ثم يخلصا نادوية اي الموقوف في اليتم وخام فان الحاجة اليهم نادوية
الحاجة الى سقاية فان العطشان له لو ترك شرب الماء ياتى ولو ترك المبيع لندوى
لا ياتى اتفاده عن المصحح قد دخل الاغنيا تبعها في التسوية اما في التنصيص
فهم مقصودون اهـ في بانه انما جرد من يد اي سلم الى المستوفى اعلى قول محمد بان
ذلك شرط وقدمه فيصير وقفه لان صحة الوقف باستيفاء شرطه قوله ورواه
يعلم خلافا اي انه لم يقف ولم يخرج منه يد وقفه قضاء اما في الهداية فتسمع دعواه يعني
يسعى في ابطاله واخذته لنفسه حيث علم ان اقراره بكونه كاذب في نفس الامر وان
بقي على ملكه لانه الحكم بخلافه انما هو بناء على ما اقرب لا على نفس الامر قد تبطل او قاف
اخرها لو وقف ثم ارتد العبد بطلت بطلت وقدمه وان عاد الى الاسلام ما كان بعد وقف بعد
عوده كحط عليه اكرهه ونظر فيه ابن السكيت في شرحه بان الجبوت في ابطال التماس لا يملكه
حق الفقراء واجاب عن من لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري
تبطل اهـ قلت في الجواب عن من لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري لان المبيع لا يملكه المشتري
انه اذا وقف على قوم باعياهم لم يكن قرينة فاجاب بما ذكره في الاسعاف جوابا عن سؤال اخر هو
قرينة باقية الى حال الردة والردة تبطل القرينة التي قادتها كما لو اردت في حال سلامة او صوم
بخلاف ما اذا اردت بعد سلامة او صوم فانه لا يبطل نفس الفعل بل يواب فقط واما حق
الفقراء فانها هي في الصدقة فقط فاذا بطل التصديق الذي هو معنى الوقف بطلت صدقة
وان كان لا يمكن ابطاله فصدقا يبطل في خرابه لوقف وخروجه عن المنفعة هذا ما ظهر في فائمه الثانية
لو وقف في حال دونه فهو موقوف عند الامام فان عاد الى الاسلام صح والابان مات او قتل على دونه
او حكم بالحاقه بطل ولا رواية فيه عن ابي يوسف وعند محمد يجوز منه ما يجوز من القوم الذين
انتقل الى دينهم ويصح وقف المدة لانها لا تقبل الا ان يكون على حجة او ثمة ويؤخذ ذلك فلا يجوز
في شرح الوهبانية لمصلحة في حال ادته ان تصوب على القرينة يتعلق باسم لا واجد اي حق غيرها
والمعنى لا يكون الوقف حال الردة احق بالبطالان من الوقف قبلها بل اذ حق بالبطالان
لعدم توقف هذا ما ظهر في فائمه والله سبحانه اعلم في هذا الفصل مشتمل على بيان
احكام اجادة الوقف ونقصه وكيفية ابداء الوقف عليه وما يتبع ذلك وزاد فيه الشرح في فائمه
وفوايده في شرح شرط الواقف في اجادة اي وغيره بالمسألة في الفرق من ان شرط الواقف في
كاسية بيانه الا في سائل قدمت قد قلتم بطلان المبيع في معنى اذا شرط الواقف ان لا يورث من
سنة والتكاث لا يورثون في استيجارها وكان اجادتها اكثر من سنة انفع للفقراء فليس للقيم ان يورثوا
اكثر من سنة بل يقع الامر للقاضى حتى يورثها لان له ولاية النظر للفقراء والقياس والميت اذ ان لم
يشترط الواقف فلهذا ذلك بلا اذن القاضى كما في الفقه المجمع من الخائفة ولو استثنى فقال لا يورثوا
في سنة الا اذا كان انفع للفقراء فلهذا ذلك اذا رآه خيرا بلا اذن القاضى اسعاف قد افقته اي
الفقير والقياس بل ومن لم يخلق عند الاجادة قد وغايب الميت فانه يحفظ المقتضى وما لم يفقده
وما لم الميت الى ان يظهر له وارث او وصي قد وقيل تقيد سنة لان المدة اذا طالت لودى الى ابطال
الوقف فان من رآه يتصرف فيها تصرف المالك على طول الزمان يظن ما كان اسعاف قد مضى
الى في الدار والارض قد وبطلان سليل في الارض اي اذا كان لا يمكن المستاجر من الزاوية
التي في كل ثلث كما قيده المصنف بعد الدار حيث قال يعني ان الارض ان كانت مما تروى في كل سنتين
فان ارضها كانت له ان يورثها بامدة يمكن فيها من الزراعة اهـ في الاسعاف وكذا في الخائفة
فان اجازها بعد ذلك قد وعين الامام اي تحقن البخلاء في اجادة القضاة ثلاث سنين
فان اجازها اختصها فيه واكثر من ثلاث لا يجوز وقف غيرهم مرفع الاخر الى القاضى حتى يبطله به اخذ

في وقف الميراث

في حكم
الوقف
والدعوى
بطلان
الوقف
وغيره

رضه گشتم و رضه
رضه گشتم و رضه

في الزمر والاحزاب
نصائح

المدة
نظم
حفظ

لا يطلع البحار الوصف
من اجرة الشل
فمن
في شمسها والاراض
بدره اجرة الشل

صارت الوقف لا تكثر من الزيادة لانه اذا اراد الناظر الرجاء هذه المدة لم ينفذ له نصيبه
لا يرضى باستيجارها باجرة مثلها الا ان كان في حقها خيرة بلزوم الاجرة الزائدة وقوله جميل
على ما اذا كان في الوقف مال واراد الناظر دفع المصنف منه في الاشكال لزوم الزيادة فنقل
قوله ولو لم يستحق النصيب راجع للموجر وعادة كادى الهداية كل من استحق الوقف عليه هو
ناظره اجرة بدون اجرة المثل بل يصح ذلك فاجاب لا يجوز ذلك وان كان به المستحق لما يصل
اليمن النصيب الوقف بالاجرة اي اى احتمال موته فيصير من بعده من المستحقين وربما ينظر والوقف
فيما الا ان اذا كان محتاجا للتعمير واما ما يوجد في بعض نسخ الشرح من قوله يجوز ان يموت قبل
انقضاء المدة وتنفذ به الاجارة اه فغيره ظاهرا لانها لا تنفذ بموت الناظر على ان النصيب انما هو
في بقائها بالاجرة القليلة لاني فسخها لانها اى فسخت توجب اى المثل فلا يتصور اجلها بل لا يجوز
راجع النصيب في قوله ولو لم يستحق المستحق في الاستحاضة لانه لا ينفذ على احد بعده ولا ينفذها بموته فافهم
قوله لا يتقصان سيرة ما يتفان الناس فيه احواف اى ما يقبلونه ولا بعدونه عينا قوله لا ينفذ
العقد اى لو طلب استرجاعه لا يجزى لاجباجة الناظر للزوم الا على النصيب على الوقف قال في القدر وليس له
الاقالة الا ان كانت اصله للوقف قوله واو زاد اجرة اى بعد العقد على اجرة مثله اى الذي كان وقت
العقد وقيد في الحادى القدر سى الزيادة بالفاحش على في البحر وهو يدل على عدم نقصها بالزيادة
والمراد بالفاش ما لا يتفان الناس فيها كما في خوف النقصان وهو احدى العشرة يتفان الناس
فيها كما ذكره في كتابه لو كان له فسخه فليس يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلهما وزاد احد
مثلا واحدا فانها لا تنقص كما لو اجر بالاقضية بتسعة فانها لا تنقص بخلافه لدرهمان في الطرفان
وقلت لكن نقله البيهقي وغيره عن الحادى الخصم اى ان الزيادة كفاحشة مقدارها نصف ما اجرة
او الاوانت خبير بان يزداد ما يجزى في البحر نعم في اجارات الخيرية ما يقيد ان المراد بها قدر النصف
هو عين ما يجزى في البحر وفي الخلاصة ان اجرة المثل لا يجزى له او بعد ما يتفان للناس فيه فانه لا ينفذ
لا جادة وان اجازة اخرى وزاد في الاجرة درهمين في عشرة فهو سيرة حتى لو اجر ثمانية واجرة عشرة تنفذ
فيها من غير ان الحادى قليل في طرف الزيادة والنقصان فلا تنفذ به الاجارة لكن في وكالة البحر على شرح
في ما يتفان الناس فيه نصف العشر او اقل فلا أثر فلا تنقل بعدة تفصيل وهو ان ما يتفان الناس فيه العروض
نصف العشر وفي حيون العشر وفي العقار الخمس وما خرج عنه فهو بما لا يتفان فيه ووجهه كونه المتصرف
العروض وقلته في العقار ولو سلم في الحيوان وكثرة الفين لقله التصرف فيه يوجب بحث البحر هنا عليه
الخاص اليوم وانظر ما في جامع كفصولين اخر الفصل السابع والعشر في فانه نقل التفصيل ثم لا يقل مالا
بل تحت تقويم المقومين ما ليس له قيمة معارضة فلو علمت كغيره وبسبب الفين لا ينفذ على المولى وبقية
نقل الخبر الرمى في حاشيته عليه عن البحر والمغ وغيرهما ان النكاح لا يصحح قلت وانظر ان القول بالتفصيل
ان هذه القول تامل فخصر تنبذ كل حرفة البحر ان طريق علمه القاضي بالزيادة ان يجمع رجلا
اهل البصر والامانة فيؤخذ بقوله معا عند محمد وعنه بما قال الواحد على اى مع المستاجر
او كاتبه عليه بعدة وقوله به اى باجر المثل والمراد انه يحدد العقد باجرة الزيادة والنظر ان قبول
مستاجر الزيادة ينافى عن تحديد العقد قوله في الاشياء انه هو عين ما في المثل كذا نقله لا موصولة
بالمتن اولها انه ليس المراد بالزيادة ما يشمل زيادة تعينت اى اضر من واحد او اثنين فانها
مقولة بل المراد ان تزيد في نفسها عند الكل كما صح به الاستحسان واذا كان الزيادة من نفس الوقف
في عمارة المستاجر لا ينفذ ما في الارض المحقرة لاجل العمارة سيما قبل الفصل ثانيا في التصحيف
يفسخ فانه اقرى بالتمسك لانه لا ينفذ العقد بمجرد الزيادة بل يفسخ المتولى كارهه في انفع كسب
ولان امتنع يفسخ القاضي راجعها ان قبل الفسخ لا يجب التمسك كارهه في انفع كسب
وقيل لا يفسخه ثانيا اى لا يفسخ ولا يعقد بناء على ان اجرة المثل يعتبر وقت انعقد به رواية
ويستمر فيه وعليها ما سمي في التصحيف بمساجلة الهداية والوقف والاول رواية شرح الطحاوى بناء
على الاجادة تنعقد شيئا فشيئا والعقد يجب له انفسا قوله والمستاجر الاول اولى بالتقيد لعدم يعقد
بالمراد اذا كان مستاجر اجادة صحيحة والا فلا حتى له وقبل الزيادة ويخرج كافي البحر وقوله اذا قل

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مطابقاً
فما نوزاجر المثل بعد
صفت زادة فاحشة

قوله قيل يعقد ثمانين

الزيادة اي الزيادة المعقولة عند كل كما مر بيانها فان قبلها فهو لاحق الاجر من الشئ اذا كانت
الار من خالصة من الزراعة والا وجبت الزيادة على المستاجر الاول من وقتها الى ان يتحصن الزرع
لان شغلها بملكه يمنع من صفة الجاد في الغيرة فذا استحصن فخرج راجع من غيره وكذا لو كان في غيرها
او غرس كمن يتبع الى انتهاء العقد لانه لا نهاية معلومة للثبات والفرق في خلاف الزرع فاذا انتهى
العقد قد مر بيان قبل الفصل في قوله وما حكم الزيادة في الاراضن المحتكرة الى وقتها ان المستاجر
ذكر باننا تنسب قد علم ما مر من ان قوله ان المستاجر الاول انما هو فيما اذا زادت اجرة
المثل في سنة او اقل من سنة قبل فراغ اجرة وقد قبل الزيادة اما اذا فرغت مدته فليس باول الا اذا
كان له فيه الحق القارر والمسمى بالمراد على ما قدمنا في سوطا في المسئلة الاراضن المحتكرة من ان له
الاستحقاق بآخرة المثل دفعا للضرر عنه مع عدم الضرر على الوقف وانما يستثنى من اطلاق عبارة
المستحقاق لشرع المعقولة لوجوب القلع والتسليم بعد مضي مدة الاجارة فيها وجه كونه الحق في الاجارة
من غيره واما وجه في مسئلة زيادة اجرة المثل في السنة والمدة فهو ان مدة اجارة قاتمة لا تنقص
وقد عرض في اثباتها ما ليس في الفسخ وهو الزيادة العارضة فاذا قبلها رضى به فله ان كان
اول من غيره لزوال ذلك المسمى في سنة او اقل من سنة فلا يسوغ قسما او يحجره بغيره بل يجوز
منه بالزيادة المذكورة الى تمام مدته ثم يجوز بانظر الوقف لمن اراد وان قبل المستاجر اول
الزيادة لزوال علة الاصل عليه حقيقة هي بقا مدة اجارة الا ان كان له فيها حق القارر فهو الحق
من غيره ولو بعد تمام المدة لم يضر العلة الاخرى كما علمت وبهذا ظهر ان المستاجر لا يملك
ويجوز ان يملكه مستحقة سواء زادت اجرة المثل او لا وسواء قبل الزيادة او لا خلافا لما عليه
اهل زماننا من ان الحق من غيره مطلقا ويسمونه ذا اليد ويقولون ان متى قبل الزيادة
المعادضة لا يجوز لغيره ويحكمون بذلك ويقولون بمر كونه مخالفا لما اطلقت عليه كتب المذهب
من متون وشروح وفتاوى بل مستندهم اطلاق عبارة المصنفين وهو بالحل قطعا لما علمت من
انه مصدق في زيادة اجرة المثل قبل انتهائها مدة الاجارة كما هو صريح عبارة ائمتهم ولم يقل احد
باطلاقه ولا يخفى مع ذلك ما فيه من القبول ووضوح الاوقاف كيف لم يكن ايقافا وان
الوقف بدمستاجر واحدة مدة مدبرة يودع الى دعوى تملكها مع انهم كفوا من تطويل
مدة الاجارة خوفا من ذلك كما علمت وبهذا خلاصة ما ذكرته في رسالتي المسماة بفتح راجع
فمن هو اول الاجارة وبما يحقها يظهر لك الحق الجواب وتقف على حقيقة الصواب والجدل
المنع والواجب لا يملك الاجارة لانه يملك المثل في بلانول فلم يملك تملكها ببدل وهو
الاجارة والملك اكثر مما يملك بخلاف الاعارة لا يملكه ولا يدعوى له لو غصب منه الوقف
ظاهرة انه لا يملك دعوى العين فقط مع ان دعوى الغلبة كذلك فهي جامع لفصولين ادنى
الموقوف عليه انه وقف عليه لواءه بان القاضى يصح وقفا او بغيره ان فقيه روايتان
والاصح انه لا يصح لان له حقا في الغلبة لا غير فلا يكون خصما في شئ اخر لو كان الموقوف عليه
جماعة فادعى احد منهم انه وقف بغيره ان القاضى لا يصح روايته واحدة وسحق غلبة الوقف
لا يملك دعوى غلبة الوقف وانما يملك المتولي اه فافا ان دعوى الموقوف عليه في الغلبة كدعوى
غيره لو وقف لكن فعليه للاصحاب ان يحق في الغلبة لا غير بغيره صحته دعواه بها وقد يجب بان
عدم سماع دعواه بها وقد يجب بان عدم سماع دعواه في الغلبة ان كان الموقوف عليه جماعة
مختلفا ما اذا كان واحدا وادعى بها لانه يبرأ بآيات حقه فقط ويؤيده قوله بعد ما مر لو كان
الوقف على رجل معين قبل مجوز ان يكون هو المتولي بغير اطلاق القاضى اذا لم يرد ويقتضى بان لا
لان حقه اخذ الغلبة لا تنصرف في الوقف اذا كان حقه اخذ الغلبة وغصبها غاصب ينبغي ان لا يرد
في سماع دعواه عليه ليصل الى حقه وفي فتاوى الكائنات والحق ان كوقف اذا كان على معين تصد الدعوى
وتصرفه في الوقف وظاهره سماعها على عين الوقف ايضا ولا يقال في نور العين ان الغلبة تامة ولو وقف
الوقف تزول الغلبة فيصير كان الموقوف عليه ادعى له حقه فينبغي ان يكون رواية الصفة هي الاصح

مطلب
في معنى قوله المستاجر
اول

مطلب
الموقوف عليه الاجارة
باطلاقه
في دعوى الموقوف
عليه

مطلب
ان كان الوقف
على رجل معين
قبل مجوز ان
يكون هو المتولي

وتشهد في الرواية بعدة مسين عن الحنفية قلت وكذا في الاسعاف ادعى احد الموقوف عليهم على غيره
ان يباع الوقف من الغاصب وسد اليه وهرن او نكل الاخر يقضى عليه بقبضته ويشترى بها صفة الوقف كما لا
يهدر في الشئ راجع عن المحيط ارض في يد رجل يوعم انها ملكه فادعى قوم انه وقفها عليهم قبالت ببيتهم
وحكمت عليه بالوقف واخرجتها من يده قال وهذه المسئلة تصح بان الدعوى من الموقوف
عليه صحيحة قلت وبقي ما لو ادعى رجل على المتولي بانه من الموقوف عليهم وان له حقا في غلبة الوقف
او بان حقه فيها كذا ان كان يملكه ويمنع من الزرع او يبيعها في سائر ما لا يرد يرد يرد يرد يرد يرد
ويؤيده ما في الاسعاف لو منع تواقف رجل الوقف ما سمي له فقط بوجه الزمة القاضى به فاني
يده من غلبته اه وكذا ما سيذكره كثر بعد صحة عن المصنفين واخاويه وذكر في البرازية في الفصل من
من الوقف عدة سبل من هذا القبيل منها دعواه انه من فقرا القرابة فراجع وسيد كذا المنة ان بعض
المستحقين ينتص خصما عن الكل اذا كان اصل الوقف ثابته وهو صريح في صحت دعوى احد
الموقوف عليهم ولم يقيدوه باذن القاضي فيحل ما مر من عدم سماعها واثمة واحدة على ما اذا
لم يكن اصل الوقف ثابته وهذا مودة لما قلناه من صحة دعواه على المتولي بانه من الموقوف عليهم او
الاستحقاق فتأمل مستدوا علم ان عدم ملكه الدعوى في عين الوقف لا ينافي قبول الشهادة لانها
تقبل حصة وان لم تصح الدعوى كما سيذكره المصنفين وايضا في بيان بل سائر متنا ان لو باع دارا
ثم ادعى اني كنت وقفها او قال وقف على لم يصح ولو اقام بينة قبلت واثمة تمام الكلام عليه قوله
الاثمة اي بان يكون متوليا من قبل او ينصبه القاضي متوليا بسمعه دعواه كما في البرازية وفيها ايضا
انه تصح دعوى الواقف قوله واذا ن قاضى اي باللعوى والايحار قوله ولو الوقف على رجل معين
الى هذا في الدعوى وقد علمت بانه واما في الايجار فذكره في القواعد على ان لو جبرل قال والموقوف
عليه لم يملكوا اجارة الوقف وقال الفقيه ابو جعفر لو كان الاجر كله للموقوف عليه بان كان لا يحتاج الى
العمارة ولا شريك معه في الغلبة في يجوز في الدور والحواليت واما الاراضن فان شرط الواقف تقديم
العشر والخراج وسدوا المون وجعل للموقوف عليه الفاضل لم يكن له ان يوجر بالانه لو جاز كان كل الدور
بحكم العقد ونفقت شرط الواقف ولولم يشترط يجب ان يجوز ويكون الخراج والمون عليه اه ونحوه في
الاسعاف فقد علم صحة الجار للموقوف عليه اذا كان معينا بهذه كثر وط ويسترط ايضا ان يجوز
باجرة المثل والا ليصير كما مر عن قاضي البهاري قلت وينبغي عدم التردد في صحة ايجاره اذا شرط الواقف
التولية والنظر للموقوف عليهم ولا ريب منهم وكان هو الارشد اولم يوجد غيره لانه يكون منصوب
الواقف قوله وهل يملك كذا في قوله بيان ذلك عند قول المتن ولو ادعى او جرحه لانه يكون منصوب
غلط فيه بعضهم من غلظه انه وقع في عبارة الخلاصة زمة فادرج ذلك بعض الفقيهين مع ان المستاجر
كأنه عليه علامة قاسم في فتاواه مستندا الى النقول الصريحة بكونه في الجرح ينبغي ان يكون ذلك خيانة
من المتولي لو علم بذلك وذكر الحنفية ان الواقف ايضا اذا جرح بالاكل ما لا يتقارب الناس فيه لم يجز
ويطهره حقا فان كان كواقف ما مونا وفعل ذلك على طريق مسهوا والغلبة اقرب للقاضي في يده وهم
اجازتها بالاصح وان كان غير ما مونا اخرجه من يده وجعلها في يد من يتقيد يدينه وكذا اذا جرحه
سبلين كثيرة من يخاف ان يتلف في يده يزيل القاضي الاجارة ويخرجها من يد المستاجر اه فاذا كان
لا ينافي هذا ما مر من ان الاجارة مالم تفسخ كان على المستاجر المسمى لان موضوعه فيما اذا جرحه
المثل ثم ان الاجرة نفسه ط اي فالاجارة وقعت من ابتلائها صحيح بخلاف ما هنا قوله لا يرد عليه
الحرمة ولا يعذر وكذا اهل المحلة قال في الاسماء عن الفقيه لا يعذر اهل المحلة في الدور والحواليت المستند
اذا امكنهم دفعه قال في شرح الملتقى في انهم كلهم بنفس كونه قابكس بالمتولي واليها وكذا تب انوكا
والسبب لاجل الرشوة فعذر بالهه اه ط قوله بان من كان من جنس حقه ط عن المحلة
قضا وديانة مرعوط بقوله اخذ ط قوله ما مناه فمضمونة اي على الغاصب ط قوله او معادى للاستفاد
فعل المستاجر المسمى يعني للغاصب كما يفيد ما بعده قال العلامة البيري الصواب ان ما وقع على قول
الشق من اما على ما عليه المتأخرون فعلى الغاصب اجرا المثل اه اي ان كان ما قبله من المستاجر المثل

في الجار الموقوف عليه
في الجار

مطلب
ان الجار المتولي
كان خيانه

سنة الف سنة الف

[illegible]

الحارثي

فوله واراد تخليف البائع
كذا عبارة النزاع فيه
والظاهر ان ضوابط المشتري
مكتوبة

عبداللطيف بن عبدالمطلب بن هاشم بن عبدمناف بن قصى بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤى بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان

و بعد از این وقت بیا که در وقت
وقت و بیا که در وقت
وقت و بیا که در وقت

و هذا في هوى
و كذا الاختلاف في ان وقفه
فمن ان يملكه او بعد ما كان
اما الاختلاف في ان قلنا
او لا او كان و فقا قديما
مشهورا فبانه احدا
استولى عليه فله

۲۱

مطلوب
في شهادة علي كوقف
بالنسبة

الحمد لله
توفي في الوقف القديم
سرايكة ومشارقة

القضاة وهذا عكس ما في الخبر فتنبه لذلك في ذكره في الحاشية والإسعا في ادعى على رجل
في يده ضيقة انتهى وقف واحضر حكما فيه خطوط القديس ولوقفه الماشين وطلب من القاضي
القضاة كل الصك في الواجب للقاضي ذلك لأن القاضي لما يقضي بالجهة والجهة انتهى اليه الأمر
أما الصك فلا يصلح تحت يده الخطيب الخط وكذا لو كان على يده ولو ضمنه وبسط في الوقت لا يجوز للقاضي
أن يقضي ما لم تشهد الشهود أو قلت وبنا يظهره يناف ما هنا من العمل بما في دواوين القضاة والجواب
أن العمل بما فيها مستحسن كافي الإسعا في غيره وما ذكرناه عن الحاشية محله ما إذا لم يكن للصك وجود
في سجل القضاة أما لو وجد فيه فإنه يعمل به كما في حواشي الأشياء ومثله ما قدمناه من قول الخبر أن كان
لوقف كتاب يبلغه وجهه يظهره لانه إذا كان له كتاب موافق لما في سجل القضاة بزيادة قوة ولا سيما
إذا كان الكتاب عليه خطوط القضا الماضين فعلى هذا فيقول الأشياء في أول كتاب القضاة
على الخط ولا يعمل إلا في كتاب أهل الحرب بطلب الأمان إلى الأمان وفي دفتر السماسر والصرف
والإيلاء يستثنى منه أيضا في المسئلة كما أفاده البيهقي فليس لسلطان الشبهة ثلاثا وتام بيانها
في كتاب تحقيق الفتاوى الحامدية من كتاب الدعوى فراجع فانه مهم شرعا لانه ذكر في الأشياء أنه يمكن
لحق بكتاب أهل الحرب إبداءات كسالمية بالوظائف أن كانت أقلية لا يرد في العلامة البيهقي
والظاهر أنها وبشهادة ما في الزكاة إذا تم الاعطيتها وانظر البراءة يجوز العمل به وعلى أن الاحتياط
في الخط تادرك في المصنف هركات وهذا يؤيد ما ذكره في دفتر علمها في دفتر الخا في المعن
الطرفة كسالمية الحاشية من التزوير إلى أن قالوا ولو وجد في الدفاتر أن المكان الفلاني وقف
على المدرسة الفلانية مثلا يعمل به من غير شبهة قال وبذلك يفتي مشايخ الإسلام كما برهنا في بيحة
بيد السادة في غير بابهم لكن أفتى في الحاشية بأنه لا يثبت الوقف بمجرد وجوده في دفتر سلطان
هم للاعتماد على الخط فقامل قوله والمدعى الخ أي من كونه للضرورة أو غير ذلك ولكن فيه نظر فإن
لكلام في جرح الشبهة فلا علمت أنه عند علمها بالأحاجة إلى إثباتها فالكلام عند ضرورة ما أخرج
كلام الكمال انتهى فانه قد بين أن المصنف من أصله يستدعي في قبول الشهادة على المصنف في
الشهادة على أصله لأن المراد بأصله كل ما يتوقف عليه صحة وأما فهو من كسريط كما قدمناه وكونه
فما على الفقهاء وعلى مسجد كما يتوقف عليه صحة بخلاف شئنا المصنف عليه لزيد والضرورة فهو
كسريط لا من الأصل والعمل بما ينبغي على قول محمد بالشرائط التصريح في الوقف بذكر جهته لا يتحقق
عدم ترجيح قول البيهقي بعدم شئنا التصريح به فإذا كان غير لازم في كلام الواقف ينبغي
لا يلزم في الشهادة بالادعاء لعدم توقف نصحة عليه عنده ويؤيد هذا ما في الإسعا في
أية لا يجوز الشهادة على الشرايط والجهات بالتساع وهو لا ينبغي أن الجهات هي بيان
صادق فقد سادى بينها وبين الشرايط إلا أن يراد بها الجهات التي لا يتوقف صحة الوقف
بها وفي استا وحاشية وعن أبي الليث يجوز الشهادة في الوقف بالاستسقاء من غير الدعوى وقيل
شهادة بالوقف وأن لم يبينوا وجهها ويكون للفقهاء وفي جامع الفصولين ولو ذكر خطوط
والواقف لا المصنف تقبل لوقد ما ويصرف إلى الفقهاء وبما أخرج فيما قلنا من عدم لزوم
الشهادة والفظ أنه ينبغي على قول البيهقي وعليه فلا يكون بيان المصنف أن أصله تقبل فيه الشهادة
سامع كما سمعت نقله عن الحاشية والإسعا في أن كان المصنف جهة مسجدا ومقبرة أو
بها أما لو كان للفقهاء فلا يحتاج إلى إثباته بالتساع لما علمت من أنه يثبت بالشهادة على وجهه وكوقد
سامع يصرف إلى الفقهاء بدون ذكرهم كاعلم من عبارة الاستا وحاشية الفصولين هذا ما أفعله في
الحمل وقد ذكر الخبر الوصل وقسمته المصنف فيقا آخر بين ما ذكره المصنف ويوم ما نقلناه عن الإسعا في
أنه يحمل جواز الشهادة على ما إذا لم يكن الوقف ثابتا على جهة بان ادعى على ذي بر شرف
لأنه وقف على جهة كدفعه وبالسلم وحمل عدم الجواز على ما إذا كان أصله ثابتا على جهة
على جهة غير ذلك وشهدوا عليها بالسلم والضرورة في الأول دون الثاني لأن أصل جواز الشهادة
بالسلم للضرورة والحكم به ووسع عليه وجازت إذا قدم قال وقد رأيت شيخنا الحاشية الجواب بذلك

احمد رضا خان لايقضی

ن يفتي على الخط في
سائر

والله اعلم بالصواب

فما اذا قبض كملوم فاما.

فی کفہ کتی یستحق ہا
عن توفیقہ و مالایحی

5

خطبة

المستفيد

ما اذا سطر المعلم
ما منه لا يفتق
التي

یہاں آجروں کی ذکر ہے
نویسہ

والمتوفى من جهة الحاكم فالأولى أن يكتب في المصكوك في سجلات وهو الوصي من جهة الحاكم ولاية
نصب الوصي والولاية لانه لو اقتصرت على قوله هذا الوصي من الحاكم وما يكون من حاكم ليس له ولاية
نصب الوصي فان القاضي لا يمكنه نصب الوصي والمتوفى اذا كان ذكر التصرف في الوقف والولاية
متنصوصا عليه في منشوره فصار حكمه ناسب القاضي فانه لا بد ان يذكر ان فلانا القاضي ما دوننا
بالاثر من جهة الحاكم هذا هو الحكم في المصكوك في سجلات الحاكم في الوقف والولاية
على هذه الاشياء في المنشور كما صرح به في الخلاصة في مسألة اختلاف القاضي اهـ **قوله** في حجب التولية بقوله
يختلف **قوله** في كل التصرفات اي على الاجارة وذلك كالمبيع والمساومة وقوله في كل التصرفات اي الاحكام وهو
على لقوله ما يجوز واطرافه سائر النصب بغير اسمها ككشف النصبية في القاموس النصب بالفتح ندى كالقبر او
سحاب وفتح كالدخان **قوله** ولاية نصب القيم في الوقف حال في المصكوك ان الولاية للواقف انما هي مدة
حياته وان لم يشترطها وان لم يزل المتوفى وان من ولاة لا يكون له النظر بعد موته اي موت الواقف الا بالشرط
على قولنا بـ يوسف ثم ذكر عن الشارح ما حصل ان اهل المسجد لو اتفقوا على نصب رجل متوليا
لمسجد المسجد فعند الشافعيين يصح ولكن لا يفضلون ان لا يفتق المتأخرون ان لا يفضل ان لا يعلموا
في زماننا ما عرف من طبع القضاة في أموال الوقف وكذلك ان كان الوقف على ارباب معلومين يخصي
عدد منهم اذا نصبوا متوليا وهم من اهل الصلاح اهـ **قوله** وذكرنا مثل هذا في وصي يشتم وان لم يوصف في
مال واحد من اهل السكة من بيع او شراء جاز في زماننا للضرورة وفي الثانية ان يستعان به بقية وامواله
نصب الامام والمودون فيذكرهم **قوله** ثم الوصي فلو نصب واقف عند موته وصيا ولم يذكر من امره واقفا
تكون ولاية الوقف الى الوصي ثم مقتضى قوله وصي لقاضي بما ذكره لعدم اشتراط من الغالب المذكور
الرمي قلت وصي الوصي كناية عن مكان وصيا في كل شيء بظاهر الرواية وهو الصحيح **قوله** خلافا لظاهر
فتعنه اذا قال له انت وصي في الوقف فهو وصي في الوقف فقط وهو قول مالك وجعل في الخاتمة ابا يوسف مع
ابن حنيفة فكان عند روايتان استأف وفي الثانية نية قول محمد ايضا وجعل ما في الخاتمة ظاهرا لرواية عن
ابي يوسف فكان ان الاول ان يقول خلافا لمحمد وان يحذف قوله فقط **قوله** ما لم يخصص بان يقول وقتت ارضي على
كذا وجعلت ولايتها لفلان وجعلت فلانا وصي في تركته **قوله** جميع اموره في نفسه كل من ماله فوض اليه اسباب
وله وجهان تخصيص كل منهما بشي في مجلس واحد فريته على عدم المسألة لكن في انفع الوسائل عن الأخيرة
ولو وصي لرجل في الوقف او وصي لآخر في ماله كانا وصيين فيهما جميعا عند ابن حنيفة وابي يوسف اهل المال
قوله فلو وجد كتابا وقف اى كتابا في الوقف واحد وهذا الجواب اخذه في يوم من عباد الله الاسعاف المذكورة
ثم قال ولا يقال ان الشاة تسمى كالتقدم عن الخصم في الشرط اى من انه لو شرط ان لا يتابع شرطا في آخر
علا ان لا يستبدل فان لا ان الشاة تسمى الاول لان يقول ان التولية من الوقف لا يجوز عن حكم الشرط لان
له فيها التعيين والتمديد كمالا بد من غير شرط في عقدة الوقف على قولنا بـ يوسف واما طرقة الشرط فلا بد من ذكرها
الوقف **قوله** في غير نظر في تعديله لغيره فلا بد من ذكره في انفع الوسائل عن الخصاف اذا وقف ارضين كل
على قوم وجعل ولايته لفلان لرجل شر او وصي بعد ذلك الى غير قلنا ان يتولى مع الرجلين فان الوصي زيد في غير
مثل ما كان لزيد قال في انفع الوسائل فقد جعل وصي الوصي بغيره لوقف حتى جعله ان يشرك من جعل الوقف
النظر اهـ وفي ادبها لا يجوز عن الشاة وخاله الوصي الى رجل ومثل زماننا فان وصي الى آخره وصيان في كلامه
سواء ذكر ايضا الى الاول او وصي لان الوصي عندنا لا ينقل مال بغيره الوصي حتى كان بين وصيته مدة
سنة او اكثر لا ينقل الاول عن الوصاية اهـ وقد قالوا ان الوقف يستحق من الوصي ثم في اقبية لوصي كقاضي
قيما اخر لا ينقل الاول ان كان منصوبا من الواقف فله من جهته ويعلم وقت نصبه انما ينقل ومفاده
الفرق بين الوقف والقاضي في نصب الشاة في الوقف يشركه وفي القاضي يختص الشاة وينقل الاول
ان كان يعلم وقت نصب الشاة فاعتزم به التحريم طاربا للتولية لا يورثه كمن طلب كقصفا لا يقبله
وبل المأنة لا ينبغي ان لا يحل استظهاره في الميراث الاول تامل قوله ان الشرط لم ينظر بان قال جعلت نظر
وفي لفلان وانظر ان مثله ما لو شرط له كوكب من الموقوف عليه ولم يوجد غير ذكر واحد واما لو اخصر
الوقف فواحد لا يلزم ان يكون هذا نظر عليه بالشرط الواقف كما قدمناه عن جامع الفصولين عند

ولاية القيم في الوقف
ثم الوصي ثم القاضي
الاقتضاء في زماننا
بما اعلمه القاضي في ذلك
اليسيم

الوصي يصير متوليا
الوصي

نصبه في الميراث
نصبه في الميراث

الشرعية في الميراث
الشرعية في الميراث

طالبا للتولية
طالبا للتولية

قوله الموقوف عليه لا يمكن الا بملك الا بملك ولا الدعوى قد بعد موت الواقف الى تقيده لانه لو مات قبله قال
في الجبتي ولاية التولية في السيرة الكيلوقال محمد للنصب للقاضي اهـ وفي الفتاوى
الصغرى الراي للواقف لا للقاضي فان كان الواقف ميتا قوصيه ولي من القاضي فان لم يكون
وصي فالراي للواقف لا للقاضي فان كان الواقف ميتا قوصيه ولي من القاضي فان لم يكون
سماحي دنا وعند قول المصنف لولا في غير عمر الحاكم بغيرها الى ولويده قوله في البحر بعد ما نقلناه عنه فان
ان ولاية القاضي متاخرة عن الشرط وطوله وقصه فيستفاد منه عدم صحة تقرير القاضي في كفاية
في الاوقف اذا كان كواقف شرط المتبرع للميت وهو خلاف الواقع في القاهرة في زماننا وقيل
يلزم اهـ واصلح الخيرية بهذا استفاد وقال وبه افضى العلامة قاسم كما قدمناه عند قول المصنف
ويؤيد في غير ما موك **قوله** ولم يوص الى الميراث وطوله قال في البحر اذا مات المتوفى الميراث لم يوص
الواقف فالقاضي ينصب غيره بشرط في الجبتي ان لا يكون المتوفى اوصى به لآخر عند موته فان
اوصى لا ينصب القاضي غيره بشرط في الجبتي ان لا يكون المتوفى اوصى به لآخر عند موته فان
يصير ميرا ومطابقا ايضا **قوله** بيان قريبا **قوله** للقاضي قيه في البحر بقاضي القضاة اخذ من
عبادة جامع الفصولين التي قد منها قبل ودق شرعا وعلى هذا القول في الاستدانة بامر
القاضي المراه قاضي القضاة وفي كل موضع ذكره في القاضي في امور الاوقف والوقف بخلاف
قولهم واذا وقع اليه حكم قاضي امضاء فانه اعلم كالاختصاص اهـ قال في البحر في ان
ايب القاضي لا يمكن ابطال الوقف وانما ذلك خاص بلاصل الذي ذكره السلطان في منشوره نصه لولاية
والوصيا فوقع له امور الاوقف وينبغي الاعتماد عليه وان بحث فيه شيخنا الشيخ محمد بن شرح الدين الحارثي
لما في اطلاق مثله للتولية الزمان من الاختلاف في المسئلة لانفس فيها بخصوصها فيما اطلعنا عليه وكذا
فيما اطلع عليه شيخنا المذكور وصاحب البحر دنا استخرجها تفقها اهـ ونقله حاشيته على البحر عبارة شيخنا
الحارثي بطولها واخرها ومن جملتها وما يدل على عدم اختصاص قاضي القضاة بامتنان الوقف بل يجوز من
نايبه ايضا ان يبايع قائم مقامه ولا كان المقهور من كلامه انه اذا شرط في منشوره تنوع في الصفة برو
الصغار كان منصوبه ذلك وجباة اى لهما في ترتيب الاول والآخر في الكمال ثم السلطان ثم القاضي اذا شرط
في غيره ذلك ثم من نصبه القاضي اهـ **قوله** تنصيص **قوله** قد منعنا البحر ان المتوفى ينقل بموت الواقف الا اذا
جعل قيا في حياته وبعد موته وذكرنا في القصة اذا مات القاضي او غل في نفسه على حاله قيا على نايبه في القصة
القول في انفع الوسائل وينبغي ان يحل على ما اذا علم له الولاية في حياته وبعد وفاته لان القاضي بمنزلة الواقف
الامم الا ان يقال ان ولاية القاضي اعم وقوله حكم وحكم لا يبطل كونه ولا غل وتامر فيه كذا ان ولاية
الوقف للقاضي وان لم يشترطها السلطان في تقليده ولم يغيره احد وهو خلاف المتقول في جامع الفصولين
كاعلمت **قوله** ان ولاية المستحق لتقليل لما فهم من حصر الولاية بمن ذكره كما مرى من قوله والموقوف عليه فعلة
لا يمكن الاجارة لابتولية وقد مناه قريبا **قوله** وما دام احد الى المسئلة في كافي الحاكم ونصها ولا يجعل القيم
في غير الاجاب ما وجد في وللاواقف واهل بيته من يصلح لذلك فان لم يجد منهم من يصلح لذلك فجعل الى
جنتي ثم صار قيم من يصلح له قريبا **قوله** اهـ **قوله** فافاد تقديم الاولاد الواقف وان لم يكن الموقوف عليه
ان كان على مسجده او غيره يدل له التقليل الا في وفي المنع من التولية والافضل ان ينصب
من اولاد الموقوف عليه واقاوم مادام لم يوجد احد منهم يصلح لذلك او الظاهر ان مراه بالموقوف
عليه من كان من اولاد الواقف فلا ينافي ما قبله ثم تبينه بالا فضل فيجده انه لو نصب اجنبيا
مع وجود من يصلح من اولاد الواقف يصح فانه لا ينافي ذلك ما في جامع الفصولين من انه لو
شرط الواقف كونه المتوفى من اولاده او لا وهم ليس للقاضي ان يورث غيرهم بلا خيانة ولو فعل
لا يصير متوليا اهـ لانه فيما اذا شرط الواقف وكلامنا عند عدم الشرط وقوله قريبا من او اخر كتاب
الوقف من غيره ما يفيد انه غير عدم الصحة مطاقا لما هو المتبادر من لغته لا يجعل فتاوى وافق
ايضا بان من كان من اهل الوقف لا يشترط كونه مستحقا بافضل بل يكفي كونه مستحقا بغيره ولو
المال وهو ظاهر ثم لا ينبغي ان تقدم من ذكره مشروط بقيام الولاية فيحق لو كان خاتما في اجنتي حيث لم يجر
فيما لم لانه اذا كان الواقف نفسه يغزل بالحياة فقير بالاولاد تنصيص **قوله** قد منعنا عن الميراث من حارثي

ولاية القاضي متاخرة عن
الميراث وطوله وقصه

الواقف بقاضي القضاة
ذكره القاضي في الميراث

نايبه بقاضي القضاة
قوله

لا يجعل المتناظر من الاجابة
عن الواقف

اذا قيل الاجنبى
فلقاضى نصب

الحصير عن وقف الانصاف اذ لم يكن من يتولى الوقف من جيران الواقف وقرابة الارزاق
ويقبل واحد من غيرهم بلا ذوق فللقاضي ان ينظر الاصل لاهل الوقف ومن قصد ان يثبته
الواقف وعبادة الاسلاف ولان من قصد الواقف من ثبوت الوقف لاهل ذلك فيما ذكرنا
اذ ان المتولى اقامه غيره مقامه اي بطريق الاستقلال اما بطريق التوكيل فلا يتغير بمرض الموت
للقاضي ان يוכל من يقوم بمكانه من اهل الوقف ويجعل له من جعله شيئا وان يعزل ويستبدل
به او لا يستبدل ولو جاز العزل وكيفية الرجوع الى القاضي في النصب اذ جعله ككلام المتولى
من جهة القاضي او الواقف كما في نفع الوسائل من التمسك وقال ويدعون من قوله في القية للمتل
ان يفوض فيها فوضه اليه ان علم القاضي بالتفويض ليه والافلا فان ظاهره ان هذا الحكم في المتولى
من جهة القاضي فقط **قوله** وصح عطف تقبيرا اذ يسهل ان المراد بالحياة ما قابل المرض وهو
الصحة لا ما يشمله فاقه **قوله** ان كان له التفويض له ان يشترط ما يصح له يفعله معني قوله بالشرط
ولعل المراد به شرط الواقف او القاضي ذلك له وقت النصب ومعني العموم كما في نفع الوسائل
انه ولاية واقامة مقام نفسه وجعل له ان يستبدل ويوصي بما في من شأه في هذه الصورة يجوز
التفويض منه في حال الحياة وفي حال المرض المتصل بالموت اذ قد ولا يملك عزله في حياته وذكره
الطحاوي بحثا وقال بخلاف الواقف فان له عزل القيم وان لم يشترط والقيم لا يملك كالكامل اذا
اذن له المولى ان يكله في كل مكان حيث لم يملك العزل وكما لقاضي اذا اذن له السلطان في الاستقلال
فلا يختلف خصوصا لا يملك عزله لان شرطه السلطان العزل والحال في ذلك فراجع ان شئت
قوله ولا اي وان لم يكن التفويض له عما لا يصح وقوله فان فوض في صحة الاله حذف لان الكلام
في الصحة وحققه وان في مرض موته مقابل لقوله في حياته وانما صح ان فوض في مرض موته
وان لم يكن التفويض له عما لا يصح في حياته من ان يمسكه او يوصي بالغير
اذ يستدرك ان كتاب الاقرار عن الاشياء القفل في المرض احط رتبة من القفل في الصحة
الا في مسألة اسناد النافذ لنظر غيره بل شرط فانه في مرض الموت صحيح لافي الصحة كما في
التمتة وغيره اذ وجهه ما علمت من انه بمنزلة الوصي ولما كان الوصي له عزل من اوصى اليه
ونصب غيره اجمعه قوله وينبغي ان يكون له العزل والتفويض كما لا يصح بخلاف اسناد
في حال الصحة لان في حال الصحة كالكامل ولا يملك الوكيل العزل كما مر تبين من جواب
عن الشرح وغيره من الوفايف وافق العلامة قاسم بسقوط حق الفاعل بمجرد ذراعه لكنه لم يتابع
على ذلك فلا بد من تقرير القاضي كما قدمناه عند قوله وينبغي لو غير ما موك واثبت خبره بان
يذا شمل لغيره في حال الصحة والمرض فثبتا في ما هنا من عدم صحة التفويض في حال الصحة
بلا تعميم وتوقف في ذلك مدة وظاهره الان الجواب بان الفراغ مع التفرغ من القاضي عزله
لا تفويض وعزل عليه قوله في البحر اذ عزل نفسه عند القاضي فانه ينصب غيره ولا ينفذ
بعزل نفسه ما لم يبلغ القاضي شئ قال ومن عزله نفسه الفراغ عن وظيفة النظر لاهل الوقف
الح فثبت احرازه فيما قاسم **قوله** وان ظهر ان قوله لا يصح اقامة المتولى غيره مقامه في
وصحة مقيد بما اذا لم يكن عند القاضي اما لو كان عند القاضي كان عزله لقف وتقرر القافة
لغير محجب نصب جديد وهو سلة الفراغ بعينها وبهذا ينبغي عدم سقوط حق الفاعل في
تقرير القاضي خلافا لما افق به العلامة قاسم اذ لو سقط قبله انتقض قوله لا يصح اقامة غيره
بخلاف بعد تقرير القاضي لانه بعده يصير عزله عن الوظيفة ولا يرد ان العزل ينافي في
عزل القاضي كما مر في الحاجة الى التقرير لان الفراغ عزله خاص بشرط فانه لم يرض بعزل نفسه
الا لتصلب الوظيفة لمن نزل عنها فاذا قرر القاضي المنزول له تحقق الشرط فحقق
وبهذا يجمع كلامهم فاعتبر به في خبره فانه في رواية في صاحب الاشياء **قوله** فاجت ان
فوض اليه اي اخذ ما مر آنفا من الفرق بين حال الصحة والمرض لكون فيه ان مقتضى كلامه بفتح
الواقف عدم الاذن بالاقامة غيره مقامه لافي الصحة ولا في المرض حيث شرط انتقاله من يده
للمالك وكذا نقل الحموي انه يجب انتقاله للمالك ولو فوض في مرضه لان في التفويض تفويض الفعل

للقاضي ان يוכל من يقوم بمكانه من اهل الوقف ويجعل له من جعله شيئا وان يعزل ويستبدل به او لا يستبدل ولو جاز العزل وكيفية الرجوع الى القاضي في النصب اذ جعله ككلام المتولى من جهة القاضي او الواقف كما في نفع الوسائل من التمسك وقال ويدعون من قوله في القية للمتل

في الفراغ من تفويض النظر في صحة وبيد غيره

بالشرط

بالشرط المنصوص عليه في الواقف ونقل السيد كسودان في المسألة مما يطالع على نصها اه قال بل
بهي منصوصة في نفع الوسائل عن واقف هذا في نفسه فان شرط الواقف ولاية غيره كصحة في عهده ومن
بعد عهده الى غيره فثبت عليه ووصى الى رجل يكون الموصى ولاية مع غيره قال لا يجوز له ان يوصي
ان قوله مات عهده وصى الى رجل يقتضيان ذلك في المرض فاقبل **قوله** لا يجوز له ان يوصي
مردود بل الفعل بالمتبادر من المنقول ما لم يوجد نقل صريح بخلافه ولم يستند في كتابه الى ذلك حتى
يعدل عن هذا المنقول الواجب العمل به لانه مقتضى نقل الواقف **قوله** لا يجوز له ان يوصي
نادا على الاشياء وبذلك فثبت في العلامة الحنفية ايضا فيمن شرط الواقف **قوله** لا يجوز له ان يوصي
لزوج ومات وقال يقتضيان العمل به لانه مقتضى نقل الواقف **قوله** لا يجوز له ان يوصي
التفويض الحالف لشرط الواقف لا يصح فاذا شرط الواقف لاهل الوقف ففوض لاهل الوقف في المرض لغير الارشاد
وظهرت حجة تارة في القاضي الا يشترط لاهل الوقف ففوض لاهل الوقف في المرض لغير الارشاد
شرط الواقف وما يشترط على الاستمسك من ان يشترط لاهل الوقف ففوض لاهل الوقف في المرض لغير الارشاد
وام ذلك في كتابا تنقيح الفتاوى الحامدية **قوله** شرط ما يشترط اي رتب له من يوصي بغيره ما موك ان
قوله وفيها اي في الاشياء **قوله** للواقف ان يشترط لاهل الوقف ففوض لاهل الوقف في المرض لغير الارشاد
العزل ولا وجه عند السيد يوسف لانه وكيل عنه وخالفه كما في البحر اذ كان وكيل الفقرا عنه واما
عزل القاضي للنظر فقدمنا الكلام عليه عند قوله وينبغي لو غير ما موك **قوله** بالذي
في النصيب والفتوى على قول محمد ابي عبد الله العزل عند عدم الشرط وجزم في تنقيح كقوله في
قاسم وكذا لك المولى في ابن نجيم في رساله ومن يملك بالاختلاف في الاشياء اه يري اي في خبره
الشخص قلت وهو مبني على الاختلاف في شرط التسليم الى المتولى فانه شرط عنه فثبت في الواقف
ولا لا بالشرط وغيره عند السيد يوسف فثبت في ولاية فاختلاف النصيب بناء على اختلافه هناك
قوله ولم الحكم عزله لمدرس وامام ولا يملك اقول وقعه التفرغ بذلك في حق الامام والمؤذن ولا وجه
ان المدرس كذلك يفرق في لسان الحكم عن الخاتمة اذ اعرض للمام والمؤذن عند منعه من
المشارة سنة شهر للستره ويؤخر غيره وتقوم ما يدل على جواز عزله اذ مضى شهر يعني
الفعل لسبب مقتضى الكلام عند عدم شرطه **قوله** وسيدنا الشرح عن المؤبدية تنقح به بالجواز وغيره
اصله وياته تمام الكلام عليه وقد متنا عن البحر حكى عزله القاضي لمدرس ونحوه وهو ان لا يجوز الا
بجمله وعدم اهلية **قوله** فنصب القاضي عياذ الله الاشياء فنصب القاضي له فيها وقضى بقواسته وظاهره
ان مقتضى شرط عدم اخراج الواقف وذكر الميرى ان مقتضى الواقف كذا لك اذا قضى القاضي
بقواسته لا يملكه الواقف اخرجوه وعاه للجناس **قوله** ان علم الواقف او القاضي كذا لك اذا قضى القاضي
لوازل نفسه وقدمنا تمام الكلام على قول نفسه وفراغه لآخر وظاهره ان من عزله بلا علم نفسه
في الاشياء فثبت ما يقبل الاستسقاط قال في القية لظاهر الشرط لانه لا ينفذ بلا علم نفسه
خبره الواقف والقاضي **قوله** تامل **قوله** باعها المشتري من غير بيع اذ قيل بل ذكره ليفيد انه لا فرق في قبول البيعة
ان يقبله المشتري من غير بيع **قوله** في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ في قوله لا ينفذ
اي جزم عنها الى اخره ولا صورة واقعة سئل عنها ابن نجيم فيمن يملكه عقارا فباعه من اخره بامره المشتري
لظواهر وتقبل بيته واذا ثبت بطلان بيعه **قوله** وقال وقف على شئ الى انه لا فرق بين ان يكون
بها الواقف او غيره وعلى **قوله** لم تقص اي الدعوى للثنا فثبت وهو الصحيح كما في الحاشية **قوله** فلا يخلط المشتري
في الحاشية ويترتب على دعوى الخصم افاذه في الشهادة حشيه لا دعوى الحق وفي القية اما ان يكره على
الخصم ان يفتقده الماشدين كما قدمناه عند قوله وتقبل في الشهادة حشيه لا دعوى الحق وفي القية اما ان يكره على
الخصم ان يفتقده الماشدين كما قدمناه عند قوله وتقبل في الشهادة حشيه لا دعوى الحق وفي القية اما ان يكره على
الخصم ان يفتقده الماشدين كما قدمناه عند قوله وتقبل في الشهادة حشيه لا دعوى الحق وفي القية اما ان يكره على

بالشرط المنصوص عليه في الواقف ونقل السيد كسودان في المسألة مما يطالع على نصها اه قال بل بهي منصوصة في نفع الوسائل عن واقف هذا في نفسه فان شرط الواقف ولاية غيره كصحة في عهده ومن بعد عهده الى غيره فثبت عليه ووصى الى رجل يكون الموصى ولاية مع غيره قال لا يجوز له ان يوصي

للقاضي ان يוכל من يقوم بمكانه من اهل الوقف ويجعل له من جعله شيئا وان يعزل ويستبدل به او لا يستبدل ولو جاز العزل وكيفية الرجوع الى القاضي في النصب اذ جعله ككلام المتولى من جهة القاضي او الواقف كما في نفع الوسائل من التمسك وقال ويدعون من قوله في القية للمتل

في قول الواقف لمدرس وامام عزله لظاهر نفسه

فمن باع داره ثم عفا عنها وقف

يستثنى من

فانه مضمون ايضا لكنه اذا سكت بتاويل يحقد رهن فانه لا يضمن بخلاف عقار الوقف واليتم فانه
مضمون مطلقا كما سياتي في الغصب **قوله** ليس المشتري حريه بائنه لان الحبس بمنزلة الرهن وكذا لو وقف
لا يضمن **قوله** وبها يسلط المانح احدى المسائل السبع المذكورة في وقتها **قوله** انما يشترط
عقار وقصدته **قوله** ان البائع باع قبله من قبله فان الغالب يكتفى برهنه يبيع على اقراره البائع ان ملكه الغالب
انما يوجب جارية واستولى المديون له ثم ادعى الواهب ان كان يرد له او يستولى له ويرهن قبله ويسته
والعقار انما يتناقض فيما هو من حقوق الحرية لا يمنع صحة الدعوى على ان فعله وتدم الثالثه **قوله** باعته ثم
ان كان الحق في الفقه انما يتناقض لا يضر في الحرية وهو عيبا **قوله** دعوى البائع المتدبر
والاستيلاء وقاله **قوله** مثال انما يترتب بشري ارضائه ادعى ان البائع كان جملها مقبولة او مستحقة
بشري عيبا ثم ادعى ان البائع كان يعتق ويرهن يقبل عند المانع لا عند المانع **قوله** سلب المانع
السايق باع الاب مال وله ثم ادعى الغبن القاهش لا اقرارا باع من المثل الثالثه **قوله** انما يشترط
الوصي ثم ادعى كذا كذا **قوله** المتصور على الوقف كذا كذا في الحقيقة بعد ذكر هذه الثلاث وكذا كل من
باع ثم ادعى الفناء بشرط العادى المتوفى بان لم يكن عالما به وذكر فيها اختلافها ما في الاشياء
متحكما مع زيادة **قوله** واعتقد في الفقه والبرهان في باب الاحتفاظ من ائنه ببيع فانه في الفقه
حيث قال يشترط باع عقار ثم برهن انه وقف لا يقبل لان مجرد الوقف لا يزيل الملك بخلافه **قوله** انما
ولو برهن وقف حكوم بزو ومقبول اه وزعم المصنف هناك في مسنده وقال في شرحه هنا ينبغي ان يعول عليه
في لاقتنا **قوله** وقف اه قال **قوله** انما يشترط على قول الامام ما على المفتي به من انه يتم بلفظ الوقف نحو
فلان اه على ان الوقف يلزم عند الامام ايضا اذا كان مضيا الى الموت او كان في الحياة **قوله** وبعد
قوله وفي العادة لا تقبل الخ مخالف لما في شرح المصنف حيث قال ولو اقام بيته قبلت على المختار **قوله** انما
عن العادة وبه صرح في الخلاصة والبرهان **قوله** في خزانة الاكل تقبل البيته وينقض البيع قال به ناخذ
قوله وصوبه الزيلعي حيث قال وان اقام البيته على ذلك قبل تقبل وقيل لا تقبل وهو صواب واحوط
قلت قد قدمنا اي عيب المصنف عند قوله وقيل فيه شهادة بدون الدعوى **قوله** مطلقا اي سواء كان
على معين **قوله** ابتداء وعلى الفقهاء هو المراد من قوله هو حق الله وقد مناه تمام الكلام عليه **قوله** سمع
وبيته يعني الدعوى المقررة بالبيته اما الدعوى المجردة عن البيته فلا تسمع حتى لا يخلف المانع
كما مر وقد صرح في الخاتمة بعدم سماعها في الصحيح والحاصل ان المعتد سماع البيته دون الدعوى المجردة
وهو ما ذكره المصنف في المتن هنا وقد صرح في شرحه من ترجيح في الخبر اجاب لا تسمع دعواه ولكن اذا
اقام البيته اختلفوا فيه والاصح قبوله ففس عليه في الخلاصة وكثير من الكتب وعلوه باع الوقف حتى
سمع فسمع فيه بيته بدون الدعوى وقرئ بعضهم بين المسجل تقبل وبان خبره فلا تقبل **قوله** وان
ما قدمنا انه الاصح وان ثبت انه وقف وجب الاجرة له في تلك المدة انما كان مشتر في سائر اشياء
انما يوجب تقبل على ما صوبه الزيلعي اه قلت ويظهر ان التحقيق هو التفصيل والتوفيق **قوله**
ان البائع ادعى فان كان هو الموقوف عليه تقبل البيته على ثبات اصل الوقف ولا يعطى شيئا
من الفدية لعدم صحة دعواه وقد مر عند قوله وقيل فيه شهادة بدون الدعوى تحقيق ما ذكره المصنف
من ان ثبوت اصل الوقف لا يحتاج للدعوى وانما المستحق لا يرفع له شيء بلا دعوى وح فاذا كان البائع
المستحق لا تسمع دعواه فتناقض بخلاف ما اذا كان المانع عذرا من المستحقين لعدم التناقض
اذا كان الوقف على الفقار او على المسجد فتقبل البيته ويثبت الوقف بلا فرق بين كون المانع هو البائع
والمانع جازا اعلم **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط
والانفس كقاضي فتمت بنا **قوله** اه جعفر وغيره وان لم يسمع الدعوى على غير المتصور للتناقض قبل
بدون الدعوى وتام ذلك في الخبر في الثالث **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط
اول من غيرهم **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط
بلا تفصيل **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط

هذا هو الحق في الوقف
في جرد وجوبه الاول
مع سائر

هذا هو الحق في الوقف
مع عقار تامة على
مع وقف

هذا هو

هذا هو الحق في الوقف فان المكان موجود فيكون وقفا على موجود والذي في المتن عن العامة ترهنا جعنا
بناء مدرسة وقيل ان سمي وقف على هذه المدرسة وقفا بشريه وجعل آخره للفقراء **قوله** وقف
المكان لانه لو وقف على مسجد سمي به ولم يسم مكانه لم يسمه الوقف **قوله** انما يشترط انما يشترط
عبد الرحمن افندي العادى **قوله** وتصرف الفدية للفقراء **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط
قال في الخاتمة ولو قال ارضي صدقة موقوفة على من يحدث في من الولد وليس له ولا يصح فاذا
ادركت الفدية تقسم على الفقراء لان حدث له ولد بعد الفدية تصرف الفدية التي توجد بعد ذلك
الى الاول لان قوله صدقة موقوفة وقف على الفقراء ذكره الاول لانه اذا حدثت الفدية كانت
ان حدثت في ولد فغلبتها له ما بقي اه ومنه ما في الاسعاف وقف على ولده وليس له الاول
تصرف الفدية لولد الابن انما يحدث للواقف وللدليله تصرف الفدية له وقد يكون منقطع
الوسط ومنه ما في ملك الخاتمة وقف على ولده ثم على ولادها ابدان ما تنسلوا قال ابن الفاضل
اذا مات احداهما عن ولد يصرف نصف الفدية الى الباقي ونصف الى الفقراء فاذا مات الاخر يصرف النصف
الى الاول ولاد الاول والوقف لان مراعاة شرط الواقف انما جعل ولاد الاول بعد انقطاع النصف
الاول فاذا مات احداهما يصرف النصف الى الفقراء **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط
ومنقطع الوسط يصرف الى الفقراء **قوله** وقع في الخبر خلافا حيث قال في تعليل جوابه انما يشترط
الذي صرحوا به يصرف الى الاقرب للوقف لانه اقرب لغيره على الاصح اه وهذا سبق قلنا
ذكره من سمي وقف قال نفسه في محل اخر من الخبر والمنقطع الوسط فيه خلاف قيل يصرف الى الاقرب
وله المشهور عندنا والمتطابق على مسنده علمنا **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط
الاصح صرفه الى الفقراء اما من حيث شرطه فاما المصنف فاما المصنف فاما المصنف فاما المصنف
قوله ويشترط الخ وفي فتاوى الخاتمة بعد كلام فعملنا انما يشترط انما يشترط انما يشترط
قيام المانع من العمل ولم يكن يتفهمه سلبا كان ناطرا او غيره كالجلب اه **قوله** انما يشترط انما يشترط
من بيت المال وعينها لهذه الجهة والاصح ان لا يصح بوقف حقيقة لعدم الملك بل يشبهه كانه مناه **قوله** يعني
يفصح عبادته انهم بعده وهذا لا يرد في كلام علمنا **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط
البرهان في المسائل من حيث اوقافه في مسجد اخر او حوض اخر اه وعلى هذا فيلزم المصنف ان يبرهن
الدواب وتسجيل الماء كما كانت ولا يبرهن من كونه ارضا اعلم المالك ان المانع من ذلك فتمرد اه كلامه
ان المنقول غير ما ان الموقوف عليه اذا جرب يصرف وقفه الى مكانه وتصرفه اذ اطلب المسجد الى مسجد
اوقاف كحوض في حوض اخر او ارضا في ارضا اخرى يستحق عن سابقه الاول وادى ويملك الاصل
على البيعة الثانية المملوكة وكان ذلك ارضا اعلم ما ذكرها يلزم المالك ان يبرهن ان الارض ارضه
الى سائر الدواب ويحتمل ان يكون صفا او ما يملكه من الاول كما في الوقف لان وكيل الامام لم يرصد
فراجها كيف اراد لسقي الماء كما كانت حين ارضها بالامام او لا يظهر هذا لا يلزم المالك اذ لا يشترط
على سابقته ان يرضع عليها وكيل الامام بل عليها او على ساقية اخرى اذ لا يلزم بالارضاء المذكور
يسئل ملكه كما لا يخفى وبه التقرر ظهر كذا ان الضيق في قوله ارضها كما كانت عادى الى الارض المرصدة لانه
ساقية كما لا يخفى والارزم ان يجعل ساقية سبيلا للثمن جبر ولا يقول له احد قاصر **قوله** لما في الحاق
الارض من ما جرب تصرف واقفا الى مكانه فكذا الارضاء فهو مستل على قوله تملك ارضها الى الارض
المرصدة كما كانت اي بان يصرف فراجها بتسليم الماء كقرناه والمقصود الحاق الارضاء بالوقف لانه
تصرفه ولا يصح كونه النقل فيما ذكره من وقفه الى وقف وفي الحادثة من وقفه الى ملكه فانه قوله
من وقفه الى وقفه اي في الوقف ان الموقوف عليه ارضه والعقب على العقار المراد به انما يشترط
الارضية بغيره **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط
الارضية بغيره **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط
الارضية بغيره **قوله** انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط انما يشترط

هذا هو الحق في الوقف
في الوقف المنقطع الاول
المنقطع الاوسط

انما يشترط

انما يشترط
وقفه بغيره
على عقار بل على كل
شئ

في

لا يقية المفهوم في

لوقف بلا النظر
للقاضي ان يقدر

حادث في بيته طرأ الوافق ما لو قرر في وظيفة مشهورة جازا لا اذا شرط الوافق لتقريره كما قد مضى من الاجتهاد
وقال المحقق في طائفة النسخ والبرهان ان عدم التبرير يغير شرطه اذا لم يقل وقف على مصالحة فلوقال يفعل القاضى كل
ما هو من مصالحهم وانه ايضا في غير اوقاف المملوك والامراء ما بهي ففى اوقاف المملوك والامراء ما بهي ففى اوقاف المملوك والامراء ما بهي
صودية لا تراعى شروطها كما افق به المولى ابو السعود وياتى قريبا في شرح عن الميسرة في الا النظر على الوقف اعلم
ان عدم جواز الاحداث مقيد بعدم الضرر وانه كما في خاتمة الشرح قاسم اما ما دعيت له الضرر وانه انقصت
المصلحة بخلافه لربعة الشريعة وقراءة العشر والنجابة وشهادة اكره ان يكون في القاضى ويثبت عند الحاجة
فيق ومن يصلى لذلك ويقدر له اجر مثله او ياذن للناظر في ذلك قال الشيخ قاسم والنص في مثل في الوالي
ابو السعود على الاشياء وعليه فالا حقا وعلى النظر فيه نظر كما افاده طائفة لكن في الاخير وغيره ليس للقاضى
ان يقرر في شأ في المسجد بلا شرط الوافق قال في البحر ان في تقريره مصلحة لكن يمكن ان في تقريره مصلحة لكن
يمكن ان يستاجر المتولى قراشا والمعتد في تقريره في وظيفة تكون حقا له ولذا صرح في الخاتمة بان المتولى ان يستاجر
خادمه ما لم يضر بالحق والمعتد في تقريره في وظيفة تكون حقا له ولذا صرح في الخاتمة بان المتولى ان يستاجر
قراشا والمعتد في تقريره في وظيفة تكون حقا له ولذا صرح في الخاتمة بان المتولى ان يستاجر
معتوم ويؤيده ان صاحبها لو اوجبه بعد ان قال جعل القاضى للفقير عشرة غلات الوقف فلو اجر مثله ثم دلت في حاجة
السائل ومعتق قول القاضى للفقير عشرة غلات الوقف اى التي هي اجر مثله لا ما تؤدها اذ باب الاغراض الفاسدة
الى يرى على الاشياء من القضاة قلت وفيه حين لم يشترط له اوقاف شيئا واما الناظر بشرط اوقاف فلو ما عينة
له اوقاف ولو اكره من اجر مثل كما في البحر ولو عين له اقل فللقاضى ان يكمل له اجر مثل بطلبه كما بحث في الفقه
الوسائل وياتى قريبا ما يؤيده وهذا مقيد بقوله لا ان ليس للمتولى اخذ زيادة على ما قرر له اوقاف اصلا
فقد يجوز الزيادة من القاضى الى اى اذا اشترط اوقاف والجهة كما مر في المتن وفي التمهيد عن القينة بغير فصل
الحكام المسجد يجوز صرفه من وجهه وصالح المسجد للامام اذا كان يتعطل لولم يعرف ليجوز صرف
القاضى عن المصلح للامام الفقير ياذن القاضى ولو زاد القاضى في موسوم من مصالح المسجد للامام
مستغن وغيره بغير رسوم المعهود تطيب له الزيادة لو عا لما تقيا ولو نصب امام اخر له اخذ
الزيادة ان كانت لقله وجود الامام لا لو كانت لمعتى في الاول كفقير او زيادة حاجة اه فقلنا
يجوز الزيادة اذا كان يتعطل المسجد بدونها او كان فقيرا او عا لما تقيا فاما لما تقيا فاما لما تقيا فاما لما تقيا
في قوله وكان عا لما تقيا واما ما في قضاء البحر لوقضى بالزيادة لا ينفذ فهو محمول على ما اذا فقدت
منه الشرط المذكور كما اجاب به بعضهم ومقتضى التقييد بالقاضى ان المتولى ليس له ان يزيد للامام
فقد مر في اى في الاشياء قد لا يمتحن بالامام لفظ انه لا يمتحن بكل من في قطع ضرر اذا كان المولى لا يمتحن
كالناظر والمودن ومدرس المدونة وابواب ونحوهم اذ لم يعملوا بدون الزيادة يؤيده ما في الزيادة اذا كان
الامام والمودن لا يستقر ثقله الرسوم للحاكم الذين ان يقر قايده من فاضل وقفا لمصالحه والعادة باستسما
اهل الصلاح من اهل المحلة لو اشترط اوقاف لان عاقبة احيا ووقفا لو اختلفت او اختلفت لجهة بان في
مدونة ومجدا وعين لكل وقفا وقفا من غلة احد بها لا يبدل شرط قد ونقل اى صاحب الجيب على المودن
اى ميسر خواريزم والذى في الاشياء بعد ما نقل عن شيوخ سيبويه ما يفيد ان الوظائف المتعلقة باوقاف
الامراء والسلاطين ان كان لها اصل من بيت المال او ترجع اليه يجوز ان كان بصحة الاحتجاج من عالم
يعلم شرعي وطالب علم كذا ان ياكل ما وقعوه غير مقيد بشرطه ما قدس وجهه من كذا من كذا من كذا
في زماننا فاستباحوا تناول ما يليق بغير ما شرهوا في مخالفة الشرط والحال ان ما نقله السبكي عن
فقهاءهم انما هو فيما بقى بيت المال لا فيما قبله اى انما لا راعى اى باعها السلطان وحكم بغيره بغيره
وقفها المشترى فانما لا بد من مراعاة شرطه ولا فرق بين اوقاف الامراء والسلاطين فان السلطان المشترى
من وكيل بيت المال وهو جوابا كذا في اى جاء عنها المحقق ابن الهيثم في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف
بترسباى انه اشترى من وكيل بيت المال ارضا وقفها فاجاب بما ذكرناه لو اما اذ وقف السلطان من بيت المال
او ارضه للمصلحة العامة فذكر في الخاتمة جواز ذلك ولا راعى ما شرطه فانما لا يمتحن في التفسير في المحقق فان كان
السلطان يشترى الاراضى والا من وكيل بيت المال فيجب مراعاة شرطه وان وقفها من بيت المال فيجب
اهل طائفة فيهم من قول الاشياء انما هو فيما بقى من بيت المال لا فيما قبله اى انما لا راعى شرطه اذا ثبت
التاقل وهو كون اوقاف ملكها بشرط اوقاف رتبة بان كانت مواتا فاعلم ان احد فيها فاعلم ان احد فيها فاعلم ان احد فيها

مطلوب
المراد من قوله
المراد من قوله

مطلوب
في زيادة القاضى في
الامام

مطلوب
المراد من قوله
المراد من قوله

حق في المال

حق في بيت المال اما يدون ثبوت انما قل فلا انها بعد ما علم انها من بيت المال فلا اصل بقاءها على مكانها
فيكون وقفها ارضا او مورا يفرقه الامام من بيت المال ويعينه لتحقيقه من العلماء وكذا هو قولنا لهم
على عمل الى بعض حقهم من بيت المال فيخرجون مخالفة شرطه لان المقصود وصول المستحق الى الحق
وهذا ان المولى ابو السعود مفتي دار السلطنة ان اوقاف المملوك والامراء لا يراعى شرطها لانها
من بيت المال او ترجع اليه قلت والمراد من عدم مراعات شرطها ان للامام او نائبه ان يزيدها
ولا ينقص ويخولف وليس له ان يصر فيها عن الجهة المعينة بان يقطع او يظايف العلماء و
يصر فيها الى غيرهم فان بعض المملوك اذا ذك ذلك ومنعه علماء عصرهم وقد اوضحنا ذلك كله في باب
العشر والخراج وقد مناشيا من قبل الفصل عند قوله واما اوقاف الاقطاعات ولا يقاس على ذلك
اوقاف غير المملوك والامراء بل تجب مراعاة شرطه لان اوقافه كانت املاكا لهم قد يصح تطبيق
التقيد في الوظائف هذا ذكره في الفقه الوسائل لتقريبها اخذنا من جواز تعليق القضاة والامراء
بجامع اولا في فلولات المعلق بطلان التبرير وهو مقتضى حسن المشايخ قلت ودليل من كونه ماني صحيح
النجادى من انه صلى الله عليه وسلم اقر في غزوة مؤتة زيد بن حارثة وتولى صلى الله عليه وسلم ان قتل زيد
فحضر من ابي طالب فان قتل جعفر فبعد السنين رواحة الحديث ثم رايته الامام الحسين في شرح السيرة
الكبرى ذكر الحديث ودليل على ذلك وقال فيه ايضا ما حاصله لوجود المدد ايمه وعمل الامير الاول
بطل تنفيل فيما يتقبل لزواله ولايته بالعدل للملومات اميرهم فامروا عليه غيره لان لثاني
قائم مقامه الا اذا ابطاله الثاني او كان الخليفة قال له ان مات اميركم فلان فانه يتقبل تنفيل
الاول لان الثاني نائب الخليفة بتقليده من جهته فكلما قلده ايمه فينتقل على الاول راي
فوقه المختص وحاصله بطلان تنفيل الامير بغيره وكذا يموت اذ انصب عنه من جهة الخليفة
لا من جهة العسكر الا اذا ابطاله الثاني ولا يخفى ان التنفيل بقوله من قتل قتيلا فله سلبه في تعليق
استحقاق النفل بالقتل فقيده دليل على قوله فلولات المعلق بطلان التبرير ويدل ايضا على بطلان الاول
بأنه لا يرجع قبل الموت والشعور فالذى حرره في الفقه الوسائل انه لا يصح عزله فان المعلق
بالشرط عند تنفيل وجود الشرط والتعليق ليس سببا لطلان عندنا ولفظ في قوله المستوفى وبين
ما لو كان كانه مرسله ثم قال قلنا لا تلك فانت وتبين ذلك وكلاهما مستوفى ثم قال في كتاب
في تلكا لو كان كانه فروي عن محمد انه ينزل عن المعلقة وعن ابي يوسف لا ينزل لو وجد الفرق ان
التعليق عند محمد حصل في ضمن الوكالة المستخرجة فيها راجع سببا وقد ثبت ضمننا ما لا يثبت فقدا
فلا يمكن ان يقول بنا بصحة العزل لانه قصدي فيسبى جواب محمد وجواب ابي يوسف هنا واحدا
في انه لا يصح العزل في خلافة ما اطال به قال لكن علمت ان للامير الثاني ابطال التنفيل ولفظه
ان الاول كذا كذا فكذلك يقال بنا لو وجع عن التعليق يصح لانه قبل موت فلان ليس عزلا بل جرحه لانه
لا يمتنع في الوظيفة الا بعد موت فلان وقبل لم يثبت له استحقاق فيها اذ لو ثبت لم يطل التبرير
المعلق فاقم قوله او شعرت بفتح العين والفتحة المعجمة اى خلت عن العمل والبلد عز الخاتمة
عن المشاهير السلطان على قوله ليس للقاضى عزل الناظر فقيده بالقاضى لان اوقاف له عزله ولو بلا جرحه
يربقى كما قدمناه عند قوله وينزع لو غير ما مومن وقد مناشيا من قول الاشياء انه لا يجوز للقاضى عزل
الناظر المشروط بالنظر باختياره ولو عزله لا يصح الثاني وتوليا ويصح عزله لو منصوب القاضى
وانه في جامع القضاة الذين قال لا يملك القاضى عزله طلقا لا موقفا وتقدم تمامه وان في البحر
اخذ منه عدم العزل لصاحب الوظيفة الا بخبره او عدم ايمته وقد مناشيا من قول الخاتمة موجبات
العزل والحكام الفراع والتقرير في الوظائف قد حثي يتبعوا عليه خيانة نعمه ان يدخل مع غيره
بجرحه والشكاية والاطعن كما حرره في الفقه الوسائل اخذنا من قول الخاتمة ان طعن عليه
لو انما من راي يفتي اخرجه الا بخبره ظاهرة واما اذا اخل معه رجلا فاجره باق وان راي الحاكم
ان يجعل لذلك الرجل منه شيئا فلا بأس وان كان المال قليلا فلا بأس ان يجعل للرجل
وزقا من غلة الوقف ويقتصد فيه اه لمخفيا حكمه قصره عند قوله ولو ضم القاضى
للقم ثقتا له قوله كذا الوصى اى وصى الميت ليس للقاضى عزله بغير الشكاية بخلاف الوصى

مطلوب
المراد من قوله
المراد من قوله

مطلوب
في زيادة القاضى في
الامام

مطلوب
المراد من قوله
المراد من قوله

مطلوب
المراد من قوله
المراد من قوله

حق في المال

في الاستدانة على الوقف

قوله
من جهة القاضى كما سيأتى في باب آخر الكفاية اذا اجاز لنا اي وامتنع عن مطابقة بزيادة قوله ولو فرض
في خفاء الوقف الى على هذا اذا قصر الموقوف في عين منتهى ما فيها كان في الزمة كما في الجرم فلو تركب
المسجد بلا نقض حتى اكتمت الارضه فمقتضى ان كان له اجرة وكذا خازن الكتب الموقوفه كما في الصغير
على عن الجرم واليلى قوله لا يجوز الاستدانة على الوقف اي ان لم يكن يامر الوقف وبهذا الجواب
فان لم يكن يشتري ليشتم شيئا بغيره بلا ضرورة لان الوقف لا يثبت ابتداء الا في الزمة واليلى قوله
صحيحه وهو معلوم فتصوره مطابقا لما لو وقف فلا يمت له والفقير وان كانت له زمة لكنه
كثير منهم لا يتصوره فلا يمتهم فلا يثبت الا على التمسك وما وجب عليه كما يملك قسما وكما من عليه
للفقير كذا في المال وبهذا هو الفقيه كونه ترك عند الضرورة كما ذكره ابو الليث وهو المختار وانما
يكن من الاستدانة لا يجوز بامر القاضى انه لم يمت بعد اعطائه لان ولا يمت في مصالح المسلمين وقيل
يجوز مطلقا للعادة والمعتد في المذهب الاول انما ماله منه بكماله تصرف على المستحقين فلا يمت
في القسمة الا امام الخطيب والمؤذن فيما يظهر بقوله في جامع التصديق بضرورة ومصلح
المستحقين اه والاحكام والارزاق بناء على القول بانها من المصالح وهو الرابع في خلاصة ما امكن
في الجرم الاول اذن القاضى فلا بد من الاذن فانما يظهر انه لا يقبل الا بغيره وان كان المستوفى
القول لما يترتب الرجوع في الغلة وهذا لا يقبل قوله فيما يرد على هذا فاذا كان الوقف انما لم يستأذن
يهرم عليه الاخذ من الغلة لا بل اذن متبرع بجره قوله الثاني ان لا يتبرع اذ اطلق الاجارة
فصالح الطوائف منها ولو يعقود فلو وجد ذلك لا يستدين افاذه اليلى ومما سلف من ان
المفتي بطلان الاجارة الطولية فذا كان عند عدم التصرف فكذا حوزنا سابقا فانهم قوله على
المق من الشرعيات فصار الاستدانة احرى وتفسير الاستدانة كما في الخاتمة ان يكون للوقف
غلة فيحتاج الى القرض والاستدانة اما اذا كان للوقف غلة فانفق من مال نفسه لا صلاح
الوقف كان له ان يرجع بذلك فغلة الوقف اه ومفاده ان الماد بالقرض الا قرض من مال
لا الاستدانة من مال غيره لا يحول في الاستدانة وفي فتاوى الخاتمة الذي وقت عليه في الكلام
كلام اصحابنا ان الناطق اذا انفق من مال نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته له الرجوع ديانة
لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد ان يشهد انه انفق ليرجع فانما الرابع والثلاثين من جامع
التفسير ليعرف ان مقتضى ان ذلك ليس من الاستدانة على الوقف والاما جازا لا باذن القاضى ولم يمت
استدانة اه فقلت لكن ينبغي تقييد ذلك بما اذا كان للوقف غلة والا فلا بد من اذن القاضى كما افاده
ما ذكرناه من الخاتمة ومثله قوله في الخاتمة ايضا لا يمتك الاستدانة الا بامر القاضى وتفسير الاستدانة ان
يشترى للوقف شيئا وليس فيه غلة من الغلة ومما كان فاشترى الوقف من مال نفسه ينبغي ان يرجع ولو بلا
امر القاضى ان ما ذكرناه في الفتاوى بنفسه بانه هو مثله في اذنه المستاجر او غيره بالا نفقا فيفسد من الاستدانة
وفي الخاتمة سنن في غلته جارية في وقف بغيره فان الناطق لرجل بان يعبر ما من ماله في الحكم فيها من ماله
بانه اجاز اعلم ان عمارة الوقف باذن متولى ليرجع بما انفق يوجب الرجوع باقتضى صحيحنا وان
لم يشترط الرجوع ذكر في جامع التفسير في عمارة الناطق بنفسه قولين وعمارة ما ذكرناه وتوقيع
فيها الخلاف وقد جزم في القسمة والحاوي بالرجوع وان لم يشترط اذ كان يرجع معظم الغلة
الى الوقف اه فقلت وفي الفصل الثاني من اجازات التاجر خاتمة عن الحاوي سنن عن
ابن منة لرجل وقف والده عليه وعلى اولاده وانفق المستاجر في عمارة بامر المورث ان كان
لمورث ولاية على الوقف يرجع بما انفق على الوقف والا كان المستاجر متطوعا ولا يرجع على المورث
اه وظاهره مع ما مر عن الخاتمة انه يرجع وان لم يكن في يد القيم مال من غلة الوقف ويرجع على المورث
عن الخاتمة فيما لو انفق من مال نفسه فقلل ما يشاء منى عمارة وان لم يشترط في الاستدانة اذن القاضى
والا فبطلان فاشال فاذا قلنا بانها على ذلك فعلى هذا ما يفعله في زماننا من البناءات لمصدر من تجار
قاص حبل من صفة معاذ ان الناطق المستاجر بالعمارة او غيره بلا امر قاض غير لازم بغيره
لج قوله في غلته اي شره بطن موجب فوق ما يبيع بطن حال لان قيمة المورث فوق قيمة الحال قوله في
الزاد اي فاما ببيع المتاع بسبب التاجر الجواب نعم كذا جرد ابن وهبان كذا في القسمة
لو لم يكن فيه غلة للعادة في حال فاستقرض العشرة بشاؤه عظم في السنة وشترى من المقرض شيئا

في القاضى انما نظر من الغلة

في ذلك انما نظر من الغلة

في ذلك انما نظر من الغلة

يسير الامانة واما ما يرجع من غلته في العشرة وعليه الزيادة اه قال في البحر وبه اندفع ما ذكره
ابن وهبان من ان الجواب للشايع فيها اه ومثله في شرح المقدسي وكذا نقل اليلى عن التاجر خاتمة من غلته
وقال في القسمة من غلته ما جرد ابن وهبان عدم الوقف على الجرم من تقدمه للجهل بالمصالح
مما احب اليه كذا في اختصاره ورضي به اه وكذا في القسمة من غلته ما جرد ابن وهبان عدم الوقف على الجرم من تقدمه للجهل بالمصالح
يعلق المصادقة على الاستحقاق في قولنا غير كذا في الاطلاق واختار سقوط الحق بجره والاقرار الحق
الصواب ان سقوط عقيد يقيد بغيرها الفقيه قال العلامة الكبرى لخصاف فرفقا غلة هذه لصيغة
الفلان دوني ودون ابن من جميعا بامر قاض واجب ثابت لازم غلته وانما قال بذلك قال اصدقه غلته
والزم ما قرره مادام حيا فادامته ددت الغلة الى من جعلها له الوقف لانه لما قال ذلك جعلته كان الوقف
هو الذي جعل ذلك للمقرض وعلما ايضا بقوله الجواز ان الوقف قال لان يزيد وينقص وان يخرج وان يخل
مما كان من راي فيصدق زيد على حقه اه اقول يؤخذ من هذا ان لو علم القاضى ان المقرض انما اقر بذلك
لاخذ شي من المال من المقرض عوضا عن ذلك لكان يستد بان الوقف ان ذلك لا يقر غير مملوك لانه اقر
خال عما وجب تخصيصه ما قاله الامام الخصاف وهو الاقرار الوقف في زماننا فتمت له ولا حرة الا بالبد
يلى اي لو علم انه جعله لغيره ابتداء لا يصح كما افاده كذا في القسمة وانما قال ذلك لانه لو وقف حلالا على ان الوقف
رجع غلته لغيره ولو لم يقر به المقرض لكان الوقف في باب استقلال اه اقول لم ار شيئا منه في ذلك الباب وانما الذي
فيه ما نقله يلى في الفصول في التعليق بانه وجب غلته ولذا قال المحمدي انه مشكل لان الوقف اذا لم يمت
ما في غلته من الشرط الا ان يخرج على قول الامام بعدم لزوم جعل الحكم ويحل كلامه على وقف لم يجعل اه
مخصصات ولعله ما مر عن المدرك في قول المصنف اتحاد الوقف والجره وهذا التاويل يحتاج اليه
بعد ثبوت النقل على الخصاف وانتم اه قوله لكن في حق المقرضه فاذا كان الوقف على زيد
ولو لولده وشهد به على المقرض فاقره بان الوقف عليهم وعلى هذا الرجل لا يصدق على ولده وشهد
في ادخال النقص عليهم بانهم غلته على زيد وعلى من كان موجودا من ولده وشهد ما اصاب زيدا
منها كانت غلته وبين المقرض مادام زيد حيا فاذا مات الرجل لم يكن المقرض وان كان كوقف
على زيد ثم من بعده على المقرض فاقره بانها الاقرار لغيره الرجل شانه الرجل في الغلة مادام حيا
فاذا مات زيد كانت لغيره ولم يصدق زيد عليهم وان مات الرجل المقرض وزيد حتى تنصف الغلة
للمقرض والنصف لزيد فاذا مات زيد صارت الغلة كلها للمقرض اه خصاف في الخصاف قلت
وانما عد نصف الغلة للمقرض اذا مات المقرض مع ان استحقاق المقرض بعد موت زيد في هذه
الصورة لاخيرة لان اقراره المذكور يقتضي الاقرار بانه لا حق له في النصف الذي اقره لرجل
فلا يرجع اليه بعد موت الرجل فيرجع الى المقرض لعدم من يستحقه غيرهم هذا ما ظهر لي
ويؤخذ منه انه لو كان الوقف على زيد واولاده وذريته ثم على المقرض في الصورة الاولى كانت
الرجل المقرض يرجع ما كان ياخذ الى المقرض لا الى زيد لاقرار بانه لا حق له فيه ولا الى اولاده لانه
لم يقر له به ولم ينقص عليهم شيئا من حقهم وكذا لو كان كوقف على زيد ثم من بعده على اولاده
وذريته ثم على المقرض ما لرجل المقرض يرجع ما كان ياخذ الى المقرض لا الى زيد لما قدنا ولا الى
اولاده لانهم لا يستحقون شيئا الا بعد موت المقرض استأثرت في حكم منقطع كوسط الذي بيناه
قبيل الفروع كما جردناه في تنقيح الحامدية فاحتج بانه الفاتحة سنة او النظر فاذا ان الاقرار
بالنظر مثل الاقرار ببيع الوقف اي غلته فلو ان الناطق ان غلته كان مستحقا من نصف النظر مثلا
يواخذ باقراره ويشترط ان في وظيفة ما ما حيين يوق ما لومات احدها فان كان هو المقر
فالحكم ظاهر وهو بطلان الاقرار وانتقال النظر لمن شرط له الوقف بعده واما لو مات المقر
فمن حكمه تقع كثيرا وقد سئل عن مراد والذي يقتضيه النظر بطلان الاقرار ايضا لكن
لا تعود الخصمة المقر بها الى المقرض او انما يوجهها القاضى للمقرض او من اراد من اهل الوقف
لانا نحننا اقراره حلالا على ان الوقف هو الذي جعل ذلك للمقرض كما مر عن الخصاف فصار كانه جعل
النظر لاثنتين قاله في كذا وما شرط لاثنتين ليس لاحدهما الاقرار وانما مات احدهما اقرار القاضى
غيره وليس للمقرض الاقرار الا اذا اقامه القاضى كذا في السعاف اه ولا يمكن هنا القول بانما قال ما

في المصادقة على الاستحقاق

في المصادقة على النظر

انتم يا ايها المساكين كما قلنا في الاقرار بالغلطه اذ لا حق لهم في النظر وانما حقهم في الغلظه فقط هذا امر
في تنقيح الحامديه ولم ادر من عليه فاعلم ان صحت الاقرار المذكور والمرد انه لو اخذ باقراره حيث امكن
تصحيحه اما لو كان في نفس الامر كما لا يحل للمقدس ما اقرب كما صرحوا به في غير هذا المثل والاف
اخبار لا تمك على ان التملك هنا غير صحيح ولا وجه له لغيره لان تصحيح الاقرار انما
هو معامله له باقراره على نفسه من حيث ظاهر الحال تصديقه في اخباره مع امكان تصحيحه حلا على
ان الوقف هو الذي جعل ذلك للمقر كما مر اما اذا قال المشرط بالغلطه او انظر جعلت ذلك لفلان
لا يصح لانه ليس له ولاية انشاء ذلك من تلقا نفسه وحق بين الاخبار والاثبات نعم لو جعل النظر
لغيره في مرض موته ان لم يخالف شرط الوقف لانه يصير وصيا عنه وكذا لو فرغ عنه لغيره وقر كفا
ذلك لغيره يصح ايضا لانه يملك غل نفسه وكذا لو فرغ غل ولا يصير المقر وغ لا يظن ان الجود الفاعل لا
يد من تصرفه القاصي كما هو داه سابقا فاذا اقره القاصي المقر له صارناظر بالقرير ولا يجوز ان يقر
وهذا غير الجعل المذكور هنا فانهم واما جعله لغيره فقال طان كان الجعل بمعنى التبرع بمعلوم
لغيره بان يوطئ له قيمته ثم ياخذ لنفسه فلا شبهة في عدمه المتابع به وان كان بمعنى التنازل
فقال في الخاتمة ان الاستحقاق المشرط كما رث لا يسقط بالاسقاط اهل قلت ما عدا الخاتمة الله اعلم
بنيته فراجعها نعم المتقول في الخاتمة مسيات وقد فرق في الاشياء في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق بين
سقاطه لمعين وغير معين وذكر ذلك في حله مسيات كقولها نعم لم يجز فيها نقلا فقال اذا سقط
حقه لغيره اها اي فانه ليسقط لكنه ذكر انه لا يسقط مطلقا في رسالته المولفه في بيان ما يسقط من
الحقوق وما لا يسقط اخذا مما في شهادته الخاتمة من كان فقيرا من اصحاب المذمور مستحقا
للووقف استحقاقا لا يطل باطلا فلو قال ابطلت حتى كان لان ياخذها اهل قلت نعم لا يخفى ان ما
ما في الخاتمة سقاط لا يحد نعم ينبغي عدم الفرق اذا الموقوف عليه اربع انما يستحقه بشرط الوقف
فاذا قال سقطت حتى منه لفلان او جعلته له يكون مخالفا لشرط الوقف حيث ادخل في وقفه ما لم
يصره لوقف لان هذا استحقاق بخلاف اقراره بانه يستحق فلان فانه اخبار يمكن تصحيحه
كما مر ثم رايته الخبير اهل اقول بذلك وقد نقل ما في شهادته الخاتمة وبهذا في وقف المذمور فكيف
في الوقف على الذرية المستحقين بشرط الوقف من غير توقف على تقرير الحاكم وقد صرحوا بان شرط
الوقف كنصل الشارح فاشبهه الا ان في عدم قبوله الاسقاط وقد وقع لبعضهم في هذه المسئلة
كلامه بحسب ان يحدوا له ولا ينبغي ان لا يدر من انما يشبه وفي الخاتمة في جواب سؤال ان الشهادة
النظر كان يدفع الاستحقاق لا ينبغي ان لا يدر من انما يشبه وفي الخاتمة في جواب سؤال ان الشهادة
بانه هو ابوه وجده متصرفون في اربعة قرار يطل لا يثبت به المدعي من ادعى حق الموروث او رتبة المورث
على خبر برهن انه كان يبر في هذه الاستحقاق سيما كاصح به غالب علميات واثبات انفس القاصي
انه يشهد بمعاينة اليد لا تقبل شهادته وانواع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلظه
الوقف بالشهادة بانه هو ابوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفه بولاية او وكالة او غصب
او نحوه كله وما صرحوا به ان دعوى بقوة الغصب يحتاج الى ذكر نسبة الاب والام الى الجعل يصح معلوما
لان انشاء به هذه النسبة ليس بثابت عند القاصي فيثبت طر البان لا يعلم لانه لا يحصل القلق في
يدونه ذكر الجعل والمقصود هنا العلم بالنسبة الى الواقف وكذا ابن عمر فلان لا يتحقق في الخاتمة
من وقف الجعل الاعلى لتحقيق العموم بانواع منها العلم لانه اهل قلت في الخاتمة فيما اذا ادعى
انه من ذرية الواقف يجوز كونه ابن عم لفلان الذي هو من ذرية الواقف في لا يدر من انما يشبه
ان الجعل الجامع واما لو ادعى انه من ذرية الواقف المستحقين للوقف فالنظر انما ينبغي اثبات ذلك بدونه
ذكر النسبة اذا كان الوقف على الذرية لانه لا يحصل المقصود بذلك لانه لا يختلف ذلك بخلاف ذرية
العم لانه قد يكون ابن عم للموتى ولا يكون من ذرية الواقف كونه ابن عم لامل وسادات ان الوقف
على فلان قرابة لا يدر من انما يشبه القارة وبيان جهتها في دعوى ثبوت النسب انما لا يدر من انما يشبه
قال المشرع لو حضر رجل ابي عليه حق لابيه وبه مقره او لا فلا يثبت عند القاصي بحضرة ذلك رجل
لا قوله حتى ذكر الواقف ثم طين متعادين الى المسامحة لو كتب اول كتاب لوقف لا يباع ولا يوهب

في جعل النظر لغيره

لا ينبغي ان يحدوا له ولا ينبغي ان لا يدر من انما يشبه وفي الخاتمة في جواب سؤال ان الشهادة

في جعل النظر لغيره

الا لعله

ولا يملك ثم قال في اخره على ان لفلان بيعه وما يستبدل بثمنه ما يكون وقفا مكانا زجاريه
ويكون الثمن ما سخطا المورث ولو عكس بافتعال على ان لفلان بيعه والاستبدال به ثم قال في اخره
لا يباع ولا يوهب لا يجوز بيعه لانه رجوع عما شرط اوله وهذا اذا تعارض بين المشرط انما اذا لم
يتعارضه وانما يمكن المعلن بها وجب كما ذكره البير في القاعده التي سمعته من المشايخ وما ذكره
فاخل تحت قوله بشرط الوقف كقولهم في فان النصيب اذا تعارض ما بين المخرجه منها
تدبر الوصف بعد الجعل لانه سبب كراهة المصلحة عن نظر المجس مع ما يناسبها وسبب الكلام على ذلك
قد مر في وقف اي على اولاده لانه منشأ الجواب المذكور كما تعرفوه ويظهر فائدة التقيد بقوله حل
صحت رسالته حقيقة مغني عن القول حاصل ما ذكره في الرسالة المذكورة انه ورد في الحديث انه
صلى الله عليه وسلم قال سوا بين اولادكم في العطية ولو كنت موثرا احدا الاثر الساع على الجاهل
واوه سعيد في سنته وفي صحيح مسلم من حديث النعمان بن بشير انفقوا العير واشد لواني اولادكم
قال العدل من حقوق الاولاد في العطية والوقف عطية فيسوي بين المذكورين لا يفرق بينهما
فهم والعدل في الاولاد بالتسوية في العطية باحال الحياة وفي الخاتمة ولو وهب لاولاده
في الصفة واداد تقطيل البعض على بعض دورى عن ابي حنيفة لا بأس به اذا كان التقطيل
لزيادة فضل في الدين وان كانا سوا يذكر دورى المعلن عن ابي يوسف انه لا بأس به انما
لم يقصد الاضرار والاسوى بينهم وعليه الفتوى وقد علم يعطى للمذمور ضعف الاثني في
الاشارة خاتمة مع ما الى تيمم الافتاء في حال ذكره في الاستحقاق في كتابه لوقف ريشي للرجل
ان يعدل بين اولاده في العطية بالعدل في ذلك التسوية بينهم في قول ابي يوسف وقد اخذ ابو
يوسف حكم وجوب التسوية من الحديث وتبعه اعيان المجتهدين واجوبوا التسوية بينهم فقالوا
يكون اما في التخصيص وفي التقطيل وليس عند المحققين من اهل المذمور فريضة شرعية في مال الوقف
الا بانه بموجب الحديث المذكور والظاهر من حال المسامحة اجتناب المذمور فلا تشبهه بالبرية انما هي
في باب الوقف الى التسوية والعرف لا يعارض الشرع فلا خصه ما في يد الرسالة وذكر فيها انه لا يفرق
بينهم السلام محمد الجبار في ان في قولك في سالم بن هوري لما لي والقاصي تاج الدين الحنفى وغيرهم اهل
قلت وقد كنت قد جعته في هذا لرسالة سميتها الحقوق والادوية في قول الواقف على الفريضة الشرعية
حققت فيها المقام وكشفت عن مخدواته الشام بها خلاصة اوضح في نظرية تارة لو اراد ان يرا اولاده
فلا افضل عند محمد ان يجعل المذكور مثل هذا الاثنى وعند ابي يوسف يجعلها سوا وهو المختار ثم قال
في نظرية في قيل المحاضر والسجلات عند الكلام على كتابته في كتابه لوقف ان اراد الوقف على اولاده يقول
للمذمور مثل خط الاثنى وان شاد يقول الذكر والاثني على السواء ولكن الاول اقرب الى الصواب وجب
للتساوية وهكذا رايته في نسخة اخرى بالخط الاول اقرب الى الصواب ثم هذا نص في التفرقة
بين العتية والتوقف فتكون الفريضة الشرعية في الوقف اي الفاضلة فاذا اطلقها الواقف اذنت
انها لانهما بين الكتاب ملة اليهودية في باب الوقف وان كان الكتاب ملة عساه في باب تصدق
فالسوية بينهما غير صحيحة على انهم صرحوا بان مراعاة مخرج الواقف واجبة وقبح الاصول
بان العرف يصلح تخصيصا والعرف العام بين الكوفس والعوام ان الفريضة الشرعية يراد بها المضافة
وهي اعطاء الذكر مثل حظ الانثيين والنسبة التي تصح بذكر لا يادها الثانية غالب كتاب الاوقاف بان
يقول بقصر بينهم على الفريضة الشرعية لانه مثل حظ الانثيين ولا يمكن شيع احدا يقول على الفريضة
الشرعية للمذمور مثلا الا ان في هذه المعشوف بينهم في هذا اللفظ وفي الاشياء في قاعدة العادة بحكم ان
الفاظ الواقفين ينبغي على عرصتها وقف فتح التدوير ومثل في تساوي ابن حجر ونقل التصريح بذلك عن جماعة
من اهل مذهبهم وفي جامع الفلكونين معلقا الكلام فيما بين الناس ينصرف الى المتعارف وقد مناجوه
عن العلامة فاسم وقد مر وجوب العمل بشرط الواقف بحيث شرط القسمة كذا وكذا في غير هذا اللفظ
المفاضلة وجب العمل بما اراده ولا يجوز صرف اللفظ عن مدلوله العرفي لانه صا حقيقة في هذا
المعنى والالفاظ محل على معانيها الحقيقية للغة ان لم يجاز منها نقل في العرف في معنى اخر فلنقل
الفريضة الشرعية اذا كان معناه لغة او شرعا التسوية وكان معناه في العرف المفاضلة وجب عمله

في قول الواقف على الفريضة

في جعل النظر لغيره

في جعل النظر لغيره

الناظر الثقة بغيره ان ايضا ذكر المحوى في حاشية الكتاب لا مائل ان ظاهر كلامه لقبول اللفظ
القول لا يخرج عن كونه زائدا اطلاق فيه فوجده وبه افتى المصنف على الوصل لادعى بعد بلوغ النعم
ان انفق كذا فانه يقبل ويحلوه بانه اسند الى حاله منافية للمعنى في قوله وفي وقفا او وقف
المعلوم من المقام قوله ان لا يبعد موتهم كما في شرطه على الملتحق **قوله** لا يقبل قوله لان ما
ياخذه الامام ونحوه ليس مجرد صفة بل فيه شوب لاجرة كما مر **قوله** في المصنف اي في قتله ولكن قال
في كنه تحفة القرآن غير ان العلماء على الافتاء بخلافه في حاشية البحر الرضائي والجمهور على ما قاله
ابو سعود انها ليس بها حكم الاجرة من كل وجه ومقتضى ما قاله ابو سعود ان يقبل قوله في حق براته
نفسه لا في حق من وجب له طيفه لان الامانة فيما في يده فيلزم ان الضمان في الوقف لا يعمل له وفيه حيز الوقف
قالا فتاوى علماء العلماء مشعاع وقوله يقضي المصنف هو تفصيل في غاية الحسن في غير محله اذ يلزم منه مقتضى
ان طرازا وقع لهم بالية لتعديدهم فقلت وفيه نظر بل الضمان على عتق لا يعمل له ولا يقبل
منه اصلا لانه وقع حقا من يتحقق فحينئذ لا بد ان يسهلوا ولا يلزم ان يضمن ايضا في سنة
استصحابه شخصه لئلا يقع في الاجرة بلائيه ولا اقله في الحامدية بعد نقل كلام الخبير الرضائي قلت
تفصيل ايه سعود في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة في مثلها وقول العلماء لا يقبل قوله في اللفظ
الى الموتوف عليهم محمول على غير ادب باب الوفا ايضا في شرطه عليهم العلم الا ترى انهم اذا لم يعلموا
الوظيفة في كمال الاجرة لا محالة وهو كما في اجابة اذ اكتفينا ببيان اننا نضع عليه الاجر لاسيما نظار
هذا الزمان وقال المولى عطاء الله فتوى في مجموعته سل شيخ الاسلام ذكرنا فتوى عن هذه المسئلة
فاجاب بانه ان كانت الوظيفة في مقابل الخدمية في الاجرة لا بد للموتوف من اتيات الاموال بالية ولا في سنة
وعطية يقبل في رده قوله الموتوف مع يسهل واقفا من بعده من المشايخ الاسماء الى هذا الزمان على هذا
متكبرين بغير المشايخ من الاجرة في مقابل الطاعات **قوله** قلت وكيفية حيث قال واما اذا ادعى
النصف الى وظائف لترتبة خلا يقبل قوله في حقه لكن لا يضمن ما انكره بل يدفع ما نال
الوقف كما بسط في حاشية اخرى فاده **قوله** وكيفية قبل في الوديعه حكم ما لو مات اثنان من الموقوفين
الوقف فراجع **قوله** في الاصل كونه في ابرع القنية معلما بان الموقوف اجزا للوقف لا نصف خالفا
لما افتى به في فتاواه كانه عليه الرضى **قوله** في المصنف والذى ترجع عندي لا اي لا تصح مصداقته واخذ
المصنف ذلك من قوله في الاول الجية من حكم امر لا يملك استيفاء ان كان فيه ايجاب فصار على الغير لا يصدق
وان كان فيه نفي الضمان عن نفسه صدق في كل وكيفية الموتوف فلا يوجب ايجابا فصار على غيره كونه
فينبغي عدم تصديقه وبما ترجع عندي في الجواب **قوله** قلت وهذا يشمل الموقوف والموقوف فذكر
الموقوف غير قيد واضح ما ذكره المصنف ما في دعوى الوزارة لا يصدق اقرار الموتوف على الوقف ويشبه
في سماع من العاديه وفي فتاوى الخاتمة من الاجابة ان تصديق غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف
واقرار الناظر على الوقف غير صحيح **قوله** ليس الموتوف في كلامه يات قريباً **قوله** ويجب صرف الموقوف
المصنف ان سئل عنه فتره موقوفه بغير الموتوف ان ياخذ من اهلها ما يدفعه بسبب كونه موقوفاً من الموتوف
العرفية من سهم ودجاج وخلال ياخذ منها من يحفظ الزرع ومن يحضر تربيته فينفذ الموتوف
لما منه بارسير او ياخذ الباقي مع ما ذكر لنفسه زيادة على ممتلكه فاجاب جميع ما تحصل من الوقف
من ثمار وغيره ما هو من تعلقات الوقف يصرف في مصروفه كشرعية كفايته وسحقية اهلها كمن
افتى في اخيرته بانه اذا كان في الوقف عنوان قديم معهوده يشاؤها الناظر بسبقه لطلبها لعل
الاشياء عن اجارات الظاهر والموقوف عفا فاكالمسوط شرطاً فهو موقوف في استحقاقه ما جرت به العادة
اهلها فاقطعت يديه ما في ابر من جواز اخذ الامام فاضل الشيع في رتبته ان اجازته بتهادة وقد علم
انه لا ينافي ما ذكره المصنف ان في التعارض اخذه من الوقف بان كعه وفي مثل ان هذا الوقف ياخذ من
غيره ويصرف حيث كان قدما يجعله كان كواقف شرطه لولا ان ذكر المصنف فيها اخذه الموتوف من اهلها فتره
بهذا لمن وجب وسجد فان ذلك وشبهه كذا في اخذه من الغلال المذكورة التي جعلت لها فقط فاقطعت
الذي يظن ان الغلال اذا كانت من الوقف وجب صرفها في مصروفه الوقف واما مثل الاجرة فيجب وادى

لا ينفذ قول الموتوف على الوقف

فيما ينفذ الموتوف في الوقف

قوله في المصنف ما اخذه الموتوف من الوقف

على اصحابه وهو ما يشاء اليه بقوله ويجب على الحاكم امر المصنف بوجوب الرقعة على الراشي نعم ان كان
ما ياخذ منه كماله اجر المثل يجب صرفه في مصروفه الوقف وذلك كما يقع في زماننا كثيرا ان المستاجر اذا
كان له كدرك او كدرك في مكان او عقار لا يستاجر الا بدون المثل ويوقع للناظر وراشه في خدمة
لاجل ان يرضى الناظر الاجرة المذكورة فهي في الحقيقة من اجرة المثل فلو قلنا يرد لها على المستاجر
يلزم ضرر الوقف ولا يتخلل للناظر لانه عامل للوقف بشرطه الواقف والقاضي وقد صرحوا ايضا بان
الناظر اذا لم يمكن اخذ الاجرة من المستاجر وظفر بها الى المستاجر فلا اخذ قد والاجرة منه فبها الخدمية
ان كانت رتبة لا يجب رد ها على الراشي حيث لم يمكن اخذ اجرة المثل منه بل عليه صرفها في مصروف الوقف
وبهذا علم حكم ما يفعله الناظر في زماننا من اخذهم ما يسمونه تصديقا فيها اذا مات صاحبها
او الكدرك في اخذ الناظر من ورثته وراشه ليصدق كهم على انتقال ذلك اليهم وكذا اذا اشتري احد
ذلك ياخذ من المشتري وراشه فان كان ذلك كماله اجر المثل فاخذه جائز ان صرفه في مصروفه ولا
قلنا ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **قوله** ويجب على الحاكم ان لا يجده في شخصه من فتاوى
المصنف **قوله** غلبا لدعوى الشرعية الغلب بالحق عاقبة راشي كاذب القاموس وهو متعلق بقوله
يجب لان وجوب الحكم على الحاكم بعد الدعوى الشرعية فاذا ادعى الراشي على المصنف ما دفعه اليه ثبت
ذلك وجب على الحاكم امر المصنف بوجوب الرقعة فاقطعت **قوله** قلت لكن ان يستدرك على قول المصنف في فتاواه
ليس للمصنف اخذ زيادة على ما قرر الواقف تات الجواب ان كلام المصنف من شرطه الواقف
شما معينا وما يصح في الوصايا وما ايضا عقب سلة ايجامكية فيمن نصبه القاضي ولم يشترط الواقف
شما قدمناه لكن قد مناه ايضا عن انفع الوسائل بخلاف الاول لو عين له الواقف اقل من اجر المثل
فالقاضي ان يكمل له اجر المثل بطلبه فهذا مقيد لا طلاق المصنف كما قدمناه هناك **قوله** ولو وقف على فقر
قرايته في سيرة تقرب القراية والفقر في اخير الفصل لانه وفي الزانية وقف على فقر قرايته
نجا وجعل وادعى ان من اقربا الواقف وهو فقير كيف ان يارهن على الفقر وانه من اقرب
الواقف وانه لا احد يجتنب عليه نفقته ويتفق عليه والفقر وان كان امره اصليا يثبت بظالم الحال
لكن الظاهر يكتفي بالدفع لئلا يستحقاق وانما شرط عدم المنفق لانه لا نفاق عليه بعد غنيا في باب
الوقف بشرطه ومما لا يولم ان واجبا عليه فالظن ان لا نفاق فيكون فقيرا قال هلال ولا بد ايضا
ان يارهن في سيرة يتحمله بانه مالك مال ولا لك احد يجتنب نفقته عليه وان يارهن على ما
ذكرنا فاجبر عدلان بغناه فصار اوله والخبير والشرهاده ينافي ليس يشهد به حجة غير
خير ولو قال لا نعلم احدا يجتنب نفقته عليه كفى ولو زعم بعض الغني ان ادعى ان له لا يصح
لانه يحلقه على ان يملك يغني وليس له تخفيف الموتوف لانه لو اقر بالزمن شيء فاذ انكر لا يحلف ولا يخص
في ذلك هو الواقف لوجها والا فمن الوقف في يده ولو احدا الوصيين دون الوارث واصحاب الوقف
فان يارهن على الموتوف بانه قريب لا يقبل حتى يارهن على نفسه معلوم كالاخوة لابوين والاولاد
لا على الاخوة المطلقة او العمومة وان قالوا لا نعلم له وارثا اخر اعطاه ولا ياتى زمانا ثم يدفع اليه
وياخذ كغيا عند هلاك الميراث واذا اراد الرجل اتيات قراية ولده او فقره فله ذلك لوصفه بالحق
الكبار فانهم يشيرون فقرهم بانفسهم وصحاب لاب مثل فان لم يكونا فللام والاعمال مات ذلك
لواضعه كان في حجرهما استحقاقا لانه يتحضر فقرا فاشبه قبول الشهادة اهلها وتام كبره
فيما فراجعها وسيرة اخرا الفصل لانه ما له تعلق بما هنا **قوله** من حين الوقف عليه اي من حين وجود
شرط كونه من اهل الوقف وهو الفقر والقراية لاسيما حين القبض فان في الاستحاف فان شهد له بالفقر
بعد مجي القراية لا يدخل فيها يحد منها بعد كثرها لانه ان يشهد له في وقت ويسند فقره الى زمن سابق
فانه يقضي له استحقاق من مبد الزمان الاول وان طال اهله **قوله** اجاب فقراي ينقطع حقه بالزوج
الا ان يشترط ان من مات زوجها او طلقها عا دحقها استحقاق وتزوج في ذلك الحكم لان الشبهة ان جده
اجاب كذلك وان الكافي في حقه وقال يعود الدوام كما كان بالقرابة ووقع الزمان بين يدي سلطان
وان جده اخرج النقول فوافقه كالحاضر **قوله** في المصنف لانه لا يشترط ان يتخلل ما لو وقف على من

في زماننا

في احكام الوقف على فقر قراية

انما هو ما اشتهر وطبقه ينقطع حقه

يسكن بعدد من فقراتية فانتقل بعضهم وسكن الكوفة ثم عاوا اليها ولكن فانه يعود حقلا لا ينزل
بهنا الى حاله يوم قسمته تلك الوقف الا ترى ان لو انظرنا لا غنيا يستغنى لفقنا يكون الفقه من فقر دون
من استغنى ولو لم ينظر الى حاله يوم قسمته لولم يلزم دفع الفقه الى الاغنياء دون الفقراء وتما في الكسوف
فانهم قد قضى يدخول ولد البنت اي في صورة الوقف على اولاد اولاده **قوله** الماضي لمسته بكه لان الحكم
وان كان يستند الى وقت الوقف لكن في حق الموجود وقت الحكم وغلات تلك سنين معدومة كالحكم
بقضا الكسوف بغيره في الاصل في الماضية والمماضية والمهم حتى لو كانت غلات سنين الماضية قايمة يستحق
اولاد البنت حصصهم منها **قوله** لو هبنا به على القنية لمصلحة لكن تقدم لفقه اقرية من قضيته
من حين الوقف عليه في قضا القنية لو ثبت ان الوقف سوية بين زيد وغيره وكان زيد يتناول زيادة
عما يخصه مدة سنين اجاب نعم والرجوع عليه بما تناه ولا يدا عن حقه المدة الماضية والقضا بها
تظهر ومعين كونه كاشفا فيستند لا مثبت وعامل حتى يقتصر كما قرره **قوله** اصبحت بالاصول والفرع
ايضا **قوله** في قضاوي بن يحيى سئل عن راقفة وقفت على ذرية فقري الناطر الفقه على جماعة منهم ثم ابنت
واحدة منهم وقضى به على الناطر فطالبه بما يخصه فاما الماضي فهل له ذلك اجاب بان ذلك دفع
الى الجماعة بغير قضا رجع بما يخصه على الناطر والادرجع على الجماعة اخذ من مسئلة الوصي اذا قضى
ومن الميثاق بجميع التركة من ظهر دين اخر عليه فانهم قالوا ان دفع بقية قضا رجع الدين عليه والاعل
انما يضمن ولا يعاونه ما في القنية لو قضى بدخول اولاد ابنته في ذلك كسواهم بختلاف فيه
بختلاف ما يخدم فيه للاتفاق اهـ **قوله** في قضاوي الناطر وقفت على ذرية فقري الناطر الفقه على جماعة منهم ثم ابنت
في الوقف على اولاد اولادها خلافا لسياسة حمزة خاذا قضى بدخولهم فانه وان وقع بدخولهم يستند
الى وقت الوقف لكن بسبب اختلاف صار الحكم مشيا حكمهم الا ان في الفقه القنية فله على من حكم
وغلة السنين الماضية ان كانت قايمة للاستئذان دون المسئلة لكونه الشبهة لا اقتصا بخلاف من
لم يقع خلاف في دخوله ثم اثبت دخوله فان القضا يظهر من مضمون ولا مثبت فيستند ولا يقتصر كما
قد برر **قوله** لانه مقدم مضاف فيهم الى الواحد والاكثر بخلاف انهم وعباوة الاسماء لان اقل
الجمع هنا اثنان واسم الولد يصدق على الواحد فلهذا اختلاف الحكم اهـ **قوله** تنبى في ابيهم ولو
وقف على اولاده في بيعه ولو وقف على اولاده وليس له الا واحد او على بنيه وليس له الا ابنا واحد
كان النصف له والنصف للفقراء هكذا سوى بينهما في الخاتمة وفرق بينهما في ذرية فقرا
في الاولاد يستحق الواحد الكل وفي البنات لا يستحق الكل وقال كانه مبني على الوقف وقد عرفت
ان المنقول خلافا لغيره قلت واخا صلا انما فرق بين اولاده وبينه في ان الواحد يستحق النصف فلهذا
لان اللفظ جمع اقله في الوقف اثنان كالتوصية بخلاف ولده فان الواحد يستحق الكل لما مرهاده
في الفقه مشي عليه في ايمان الاشياء حيث قال الجمع لا يكون للواحد الا في مسائل وقف على اولاده
وليس له الا واحد فكل الفقه بخلاف بنيه وقاله في الدرر المنتقى اجرا الوقف واما ما في الكنية
فقد عراه للعلمة وكذا ذكره في الفتاوى خاتمة وغيره فانه يبق الكلام الى ان التوفيق فاقول والله
التوفيق قد لاح لي انه لا يبعد ان يحمل كلام الخاتمة على ما اذا وقف على اولاده وله ولدان
ثم على الفقهاء خاتمة واحدة وقت وجود الفقه لا يفيد قوله وله ولد وقت وجود الفقه فينتج عن ذلك
الاستنباط قد برر ولا قوة الباطن اهـ قلت وكيفية في التوفيق ما عرفت الفقه من ابنته على الوقف اذا
سكن ان من وقف على اولاده او اولادهم بغيره انه لو بقي منهم واحد يخذل الوقف كله وما تقر
قلت ان ما في الفقه منقول ايضا **قوله** في قضاوي الناطر وقفت على ذرية فقري الناطر الفقه على جماعة منهم ثم ابنت
قوله في الاشياء اقاله الناطر عفا الاجارة جارية الفقه مسلمات الاولى اذا كان العاقد ناطرا
قبل كانه من تعاليم الشائنة اذا كان الناطر ليعمل الاجارة كانه القنية ومضى عليه ابن عباس
اهـ **قوله** في شرح الوهبانية لشر بن ابي ابي في خبره فان قبض الاجرة وعدمه ليس فيه نظر
لاخبر وعدمه بل انظر انما هو لما فيه مصلحة وهو الذي في ابيهم عن جامع الفصولين المتولي يملكه لاف

قوله في قضاوي الناطر
ايضا

قوله في قضاوي الناطر
ايضا

قوله في قضاوي الناطر
ايضا

قوله في قضاوي الناطر
ايضا

لو جاز

لو جاز او اطلاقه يشمل القيد وعدمه ويشمل اقاله عقد ناطر قبل ويؤيده سلة بين لويح
القيم **قوله** انما مال الوقف فله ان يقبل البيع مع اشتري اذا لم يكن البيع بائنه من من
المثل وكذا اذا نزل ونصيب فيه فله ان يقبل اقاله بل خلاف كذا في ابيهم وفي الاشياء المتولة
على الوقف لاجرا الوقف ثم اقال ولا مصلحة لم يجر على الوقف فله ان يقبل اقاله بل خلاف كذا في ابيهم وفي الاشياء المتولة
وعدمها وكذا اقاله في الدور اذا باع المتولي او الوصي شيئا بائنه من قبضه لا يجوز اقاله اهـ
مع ان البيع اذا عاود ترجع ماله كما كانت عليه والعين المورجة لا تبقى الاجرة بمعنى
الزمن الا بالاشياء ففقد النفع الذي لزم بالاستيحاء فكان عدم صحة اقاله
مع قواش النفع خصوصا وقد تروا المضرة باحتياج العين التي كانت له جرة لمونة
كطعام ومروية بها اهـ **قوله** وعصاة بالنقد بناء على ان الناطر وكيل يصرف بالوصف
وبالنقد وبالنسبة عنده وعندهما بالنقد كما سياتي في كتابه لو كان له كذا قيل والمسئلة
نظمها في الوهبانية **قوله** في شرح الفقه كذا في الوهبانية واصلة في القنية يجوز
للمستاجر من الاشياء والاراضي الموقوفة ان يبيعها بالارض بدون صحة الا ان
من المتولي دولة حفر الحياض وانما يحل للمتولي الا ان فيما يزيدا الوقف به خبره ثم قال قلت
وهذا اذا لم يكن له حق قرار العادة فيها اما اذا كان يجوز الحفرة الفرس والحاكمون جازها
لوجود الاذن في كسبها دلالة اهـ ولا يخفى ان قوله قلت له محله عند عدم الضرر بالارض
كما يعلم بالا ول من قوله وانما يحل للمستاجر ان يبيعها بالارض لان الناطر لا يكون المستاجر
من الفرس الا باذنه اذ لم يكن له في الارض حق القرار المسمى بمسئلة المسئلة فينتج انه
لا يملك ذلك بدون اذنه ولا سيما وقد صرحنا بالوقف لان النفع ان يصرف من الناطر للوقف
او ياذن المستاجر بما لا يضره وهي ان يفسد على الارض بنيه وبذلك الوقف كما به العادة
ولا شك ان النفع من غير نفسه فقد **قوله** وما يباها مستاجرا وغيره فله اي اذا بناه من بار
بالا اذ لا ينافي ثم اذ لم يصرف بغيره ببناء القدر دفعه وانما ضره فهو المصنوع ماله فليزبن الى ان
يختص من تحت الاشياء ما يخذله ولا يكون بناؤه مانعا من صورة الاجارة من غيره اذ لا يرد عليه
حيث لا يملك وقعه ولو اصبحت اعلى ان يحل للوقف بمن لا يباها وراقل القيمين من رعا اولادها
فيصير جامع الفصولين وفي حاشية الناطر الرمي اقول لما مره **قوله** الرمي اذ لم يكن له الا ان
مع اشهر حواشي الاجادة اذا مضت المدة وكان القلع يصرف بالارض شيئا لم يجر باقل القيمين
جدا والحاكم يقتضي عدم الفرق بين الوقف والملك اذ لا وجه للفرق بينهما فكيف يحل المصلحة
في كل ما يجر والاشياء بالصفة لا غير شرطه متعين في ذلك اهـ وفي الخاتمة طرح فيها اسم قين
وعرض الاشياء ثم مات فلا شجار لو رثته ويورثون بقلعها ولا رجوع لهم بما زاد
المستقر في الارض عندنا اهـ وقدره مسئلة استبقاء المستاجر العادة في الارض
المحتكرة قبل الفصل عند قول الله وما الزيادة في الارض المحتكرة وقد مرنا مسئلة
العادة باذن الناطر عند مسئلة الاستبدال **قوله** والمتولي بناؤه والح اعلم ان البناء في
ارض الوقف فيه تفصيل فان كان البناء المستوفى عليه فان كان يمال الوقف فهو وقف
سواء بناه للوقف او لنفسه واطلق وان ماله للوقف واطلق فهو وقف الا اذا كان
يملك الوقف واطلق فهو وقف كانه في الاخرة وان بناه من ماله لنفسه وشهد انه له فهو
سما في القنية والمجتهبي وان لم يكن متوليا فان بني باذن المتولي يجمع فهو وقف والا فان
بني للوقف فهو وقف وان لنفسه واطلق فله دفعه ان لم يصرفه تمامه في ط من الاشياء وفي
الخاتمة ولو غرس في المسجد يكون المسجد لانه لا يغرس فيه لنفسه **قوله** ما لم يشهد
لنفسه قبله اي قبل البناء ويقتضي بشهد وهذا اذا بناه من ماله كاعلم ما مر قبله وقد
بالاشهاد تبعا لجامع الفصولين وغيره لكن صرح المصنف بان القول قوله اذا اختلف

قوله في قضاوي الناطر
ايضا

قوله في قضاوي الناطر
ايضا

قوله في قضاوي الناطر
ايضا

قوله في قضاوي الناطر
ايضا

لما جبر المستحق للابتداء فمكمل
لم يجز ان يكثر من الجبر

في الوقف على نفسه
والعيان

على كسفه ما من غايه وصف كسفه عليه فاختتم هذا الخبر **قوله** وفي منهن عن الكساف
تحقيقا لاختصاصه **قوله** فهو لا ياتي العلم بما هو كسفه الا على وجهه **قوله** ومثل دوستي بايديته
والسداد والفضل والرشاد فلا علم بما هو كسفه الا على وجهه **قوله** وكذا لو شرط لا رشدهم فيقدم
بعد الكساف فيكون الكساف والواجب كانه الكساف والاعلم بما هو كسفه **قوله** والحق في الاسما عليه بتقديم
الرجل على النسخ والاعلم على الجاهل **قوله** الكساف في الفضيلة والرشاد قال في الخبر وكذا ان الرشاد
مناج المال وهو حسن التصرف وفيه عن الكساف ولو قال لا فضل لا فضل فانه لا فضل
القبول او ما يتكلمه لمن يملك على الترتيب ذكره الكساف **قوله** لاهل القياس ان يدخل كسافا
بذلك وجلا ما دام حيا فان مات صارت الولايه لمن يليه في الفضل ولو كان الافضل غير موضع
اقام وجلا مقامه واذا مات تشق لمن يليه فيه واذا صار اهلا بعده ترد الولايه اليه وكذا لو لم
يكن فيها اهل اقام القاضي اجيبا الى ان يصير فيه اهل ولو صار المفضلون منهم افضل من كان
افضلهم تشق الولايه اليه فينظر في كل وقت في افضلهم كالوقوف على الاقرار فلا قراره لمخلصا قلت
وبعد علم عدم صحة ما افترق في الجملة انه اذا ثبت احدهم ارشديه لا تقبل بنته اخرا انه صار
ارشدا كرسنه لما في حاري كسوطي ان العبرة لمن فيه هذا الوصف في الارشاد لا في الارشاد وبينت
البحر اسخنة في تنقيحها وذكرته فيه تفصيلا اخذ من القواعد المذهبية وهذا اذا علمي اهل الارشاد
قبل الحكم بها الاول وتعارضت البينتان بكثره كذا في التولية ان افضل التفضيل ينظر في اول
والاكثر وكان لا سبيل الى ترجيح احدي البينتين على الاخرى قبل الحكم وان كان بعده وقصر لمن
لاسمع الثانية لترح الماد في الحكم بها فتلحق الثانية وما اذا طال بحيث يمكن ان يصير ثانيا
ارشدا فذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها صار ان ارشدا من الاول والسر في اعاده
ثم رايه التصريح بذلك في فتاوى شيخنا فاسرحت قال اذا قامت بينة اخرى بالارشديه لغيره فلا بد
من تصحيحها بان هذا امر يجدد وقد تحقير ان السها وة بالارشديه تحتاج ان يكون الاولاد والاد
الاولاد معلومين محصورين ليكون المشهود له ارشدا من غيرهم **قوله** ولو علم القاضي بالحق في التولية
عند قول الشئ ليس للقاضي عزل ان ظن بحدوث كساف المستحقين ان يرضيه اذا طعن في امارة بدله
اثبات خيانه والاعونه وتقدم تمام الكلام عليه هناك **قوله** والافله لك قد يقال انه اذا ضاع للطف
في امارة وكان لاصيل الاستقلال بالتصرف لم يبق فانه لا يصح اليه الا ان يصور فيها اذا ضاع له امارة
له لا طعن ولا خيانه تامل **قوله** ليس للمصرف ان يحفظ لان التصرف في مال الوقف موقوف
المشرك خايته ونظرا ان اراد الحفظ فمال الوقف عنده لكنه قال في الفتوى وهذا يختلف فكيف يعرف
في معنى المشرف هو مقتضاه انه لو تعرف تصرف مع المشرك وغيره ويحتمل ان يراد بالحفظ مشاركة
المشرك عند تصرفه فلا يفعل ما يضر ويؤيد ما ذكره في مشرف كوصي في الخيانه قال الامام الفاضل
يكون كوصي اوله بما كماله ولا يكون المشرف وصيا او ثكوة مشرفا انه لا يجوز تصرف الوصي
الا بعلمه وفي ادب لا وصيا عن فتاوى الخاصي ويقول الفاضل يعني وانته خيانه ان كوقف يستحق
من الوصية وسيله تنزع منها وعن هذا الحق في الجملة بانه ليس للمشرف ان تصرف في امور كوقف
بدون اذن المشرف والطاعة في الخيرة ان كان الناظر بمعنى المشرف فقد صرحوا بان الوصي لا يتصرف
الا بعلم المشرف وفيها سبل في وقفه ناظر وقوله هل لاحد بها ان تصرف بلا علم الاخر اجاب بالاجابة
وتقديم المشرك والناظر في كلامه من معنى واحد اه قلت هذا الظاهر عند الافراد اما لو شرط الواقف متينا
وناظر عليه كما يقع كثيرا فياد بالناظر المشرف وعن هذا اجبت في حادثة بانه ليس للمشرك الا بحكم
بلا علم الناظر خلافا لما في الفتاوى الرجعية من انه لو اجر المشرك اجارة شرعية باجرة المثل لا يمكن انظر
معارضة لانه في معنى المشرف تامل **قوله** وفيه نظر ان لو نصب القاضي ناظر على المشرك الا ان
ثبت ان نظاما وبشرط الواقف اه قلت وفيه نظر ان لو نصب القاضي ناظر على المشرك لثبت خيانه
لم يستقل المشرك بالتصرف كما مر عن الزهريل مثله ما لو نصب عليه للطعن في امارة كما يحسنه انما تامل
قوله ليس للمشرك ان يستدعي المكر مع ما تقدم **قوله** اذا كان مسلحا مبني على قول الامام ان الوقف لا يلزم

فِي سُرْطِ التَّوْبَةِ لِلَّارِ
فَالَارِ

اذا صار غيبه الاستدراك

بسم الله الرحمن الرحيم

القيم المتغيرة وتكون
تتغير واحد

مطلوب
محل ان من مانت عن
من قبل الشرط

اولاد البنا

العلماء خرج على المقدس في خمسة ان المحقق ابن الهمام قال في الفقه ولو ولد في الولد ولد في الولد فقال
 ولدي ولدي ولدي بشره الصليبيون واولاد بنين واولاد بنات كذا اختاره هلال والخصاف
 وصححه في الخاتمة وانما الخصاف ورواية حرمان اولاد البنات وقال لم اجد من يقوم برواية ذلك
 عن اصحابنا واندروا عن يحيى بن حنيفه يمين اوصى بثلث ماله قوله زيد فان وجد له ولد ذكر وولد بنت لم يولد
 يوم موته لا يصح كان بنين وان لم يكن له ولد لم يولد له ولد من اولاد الذكور والاناثة كان له اولاد
 الذكور دون اولاد الاناث فكان كما ساقه على ذلك وقرئ في الاثر بينهما بالفرق المسمى بولاد الذكور
 في الخاتمة وغيره اي ما قدمناه عن فقه ابن الهمام المعروف بالتحقيق عندنا من الروايات قد تقدم على هذا
 الاثر في النظام اما هلال فانه لم يولد له يوسف واما الخصاف فقد شهد له بالفضل بسبب الاثر في الحول
 فقال في الخصاف ما مكي في الفقه يصح الاقارب ورواية ابن الهمام في الفقه ما قال في خاتمة
 في الطيفات يعني عن التطول واما اذا كان مثل الامام الخصاف لم يجد من يقوم برواية حرمان
 اولاد البنات في صورة ولدي وولد ولدي يعني ان الصورة التي يلفظ بها ليس فيها اختلاف ورواية قطعا
 بل دخول اولاد البنات فيها ورواية واحدة فعن هذا قال شيخنا شيخنا ابن الهمام في الفقه يعني ان تصح
 رواية الدخول قطعا لان فيها نص محدد على صحابنا واولادهم ابو حنيفة ورواية يوسف وقد انصرت الى ذلك ابن
 النسيم في هذا الزمان سوى ذلك ولا يصح ذلك وغيره وعليه ما هم وعرضهم مع كون حقيقة اللفظ وقد
 وقع شيخنا في الصورة المولدة ابن كالي بامثل ما وقع من ابن الهمام من الاعتناء على هولا ورواية
 النظام وقال ويقطع عن سببه الاختلاف في صورة اولاد اولاد ما نقله في الذخيرة من سبب الاثر
 ان اولاد البنات يدخولن رواية واحدة وانما الروايات فيها اذا قال منوفي على اولادى اهر
 وبهذا البيان اتفهم ان ما وقع في بعض الكتب كالنجف والعلاقات والمحيط الرضوي من غير
 الخلاف في لعبارة المذكورة من قبل نقل الخلاف في احدى النسختين في ساعلى الاخرى مع قيام الفرق
 بينهما وما ذكره في التعليل من ان ولد البنت يسب لبيه لا يساعده لان ان اريد ان الولد لا يسب
 الى الام لقره وشرفا فلا وجه لذلك شبهة في صحة قوله بالوقف وقفت على اولاد بناتي وان اريد لا يسب
 اليها عا فلا يحدى فيها في عدم دخول ولد البنت في الصورة المذكورة لما عرفنا دخولها فيها بحكم
 العبادة لا بحكم العرف والدخول بحكم العرف انما هو في صورة الوجه الاول وهما ولدي واولادى والتعليل
 المذكور ينطبق عليهما وقد ذكر شيخ الاسلام ابن السكيت ان العرف موافق للحقيقة اللغوية فيجب عليه ان يقول
 وعليه وقد اجاب العلامة النجاشي بمثل ما قاله المقدس في رواية بنات والذكور اي عند اجتماع
 تعليلين المذكورين على الموت وله وما يكفره وعرفنا ان هذه المسئلة وقع فيها اختلاف واشباه ولا سيما
 على صاحب الاشياء ولما رويت الاركان فجمعت فيها حين وصولي الى هذا المحل رسالة سميتها الاقوال الواضحة
 الجلية في مسألة نقص القسمة ورواية الجلية ذكرت في كتابي من ذلك في كتابي تنقيح الحامد
 ووافقت في المسائلين بما تقر به العيين فمن اراد الوقوف على حقيقة الامر فليجمع الى ان ولد البنت لا يسب
 ذلك يستدعي كلاما طويلا ولنذكر ذلك خلاصة ذلك باختصار وذلك ان اد اوقف على اولادى ثم على
 اولادهم وهكذا مرتبا بين الطول وسرطان من مات عن ولد فقصيب لولده او عن غير ولد فقصيب
 في درجة او من مات قبل استحقاقه لشيء وله ولد قام ولده مقامه واستحق ما كان يستحقه لو بقي حيا
 فمات كواقف او غير وعن عشرة اولاد مثلا ثم مات احدهم عن ولد يعطى لولده عملا بالشرط فلو مات
 وعن ولد بعد ولد اخر عن ولد مات والده في حياة ابيه فهل يعطى هذا الولد مع حصة جده لان كواقف
 جعل في درجة درجة ابيه وهي درجة الجلية في كتاب اهل الطبقة الاولى وهي درجة ابيه ولا يعطى له
 شيئا اثنى سبكي بعدم المشاركة وخالفه في حصة ابيه بناء على ان الموت في حياة والده لا يسمى موقفا على غيره
 اهل الوقف وانما يعمل بشرط الاول وهو كل من مات عن ولد فقصيب لولده عملا بمات واحد من العشرة
 سببه لولده دوله ولولده الذي مات قبل الاستحقاق لان يموت العاشر من الطبقة العليا فاما ما سأل
 به العاشر عن ولد لا يعطى نصيبه لولده بل تنقص القسمة ويقسم على البطلان الثلاثة قسمة مستأنفة
 قول الواقفين من مات عن ولد فقصيب لولده ويرجع الى العمل بقوله ثم على اولادهم حيث رتب بين الطبقات
 وبعد ذلك فكل مات من البطن الثانية عن ولد فقصيب لولده وهكذا الى يموت اخر في الطبقة الثانية

في سنة ١٠٠٠ هـ
في شهر ربيع الثاني
في يوم الاثنين
بجانب

نعم قال في الاختيار لو قال علي ولادي يدخل فيه بطون كلهم اسلافهم ولا يكون
يقدم البطن الاول فاذا انفصل فاشاء ثم من بعدهم بشرهم بطون فيسأل على اسلافهم
بعدهم اهلهم وقد استفتي عن ذلك بعض العلماء من المولى في السعد وادرج في سواد عبادته وانما
في بعض الكتب موافقة لما مر من الاختيار فاجاب عنه المولى المذكور بان هذه المسئلة قد اخطأ فيها
رضي الدين ان يخصص لا يحيط به واعتد عليه صاحب الدردار وما قاله حق بل انما يكتب المقبرة كما ينبغي
وتختلف ما اذا شئ ان ما في الدردار غير موافق لذلك القول كما اذا انفصلان مودى كلامهم تقدم البطن
الاول ثم البطن الثاني ثم البطن الثالث والاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه كلام الدردار ومن استواء الاثر
والا بعد الاول وانما هو ما في الغيبة مختصا واقاد ان قول المفتي في السعد واعتد عليه صاحب الدردار
نظرا لان كلام الدردار غير موافق لكل من القولين لكن جزم بطله في فتح القدير والمقدس وشرحه والاشارة
في قاعدة الاصل الحقيقة نعم ما في اختياره وغيره فذكره اختصارا ايضا **قوله** ولكن ساهم في حاله فلان وفلان وفلان
وجعل اخره لا يغفر اذ لو قلت فلان كان اولاده اربعة وبنيهم ثمانية لم يدخل المسكوت عنه فلو قال ثم على اولاده
لم يدخل اولاده المسكوت عنه لعود الغيبة في اولادهم الى المسكوت بخلاف ما اذا قال ثم على اولاد اولادي
فانهم يدخلون لانه لم يخصص لهم ويدل عليه ما في السعاف لو قال علي ولدي واولادهم واولاد اولادهم
ول اولاد مات بعضهم قبل الوقت يكون على الاحياء واولادهم فقط دون الاولاد من مات قبل الوقت لان
الوقت لا يصح الا على الاحياء ومن سيحدث دون الاموات وقد اعاد الغيبة الى اولاد الاحياء في الوقت
دون غيرهم ولو قال علي ولدي وولد ولدي واولاد اولادهم دخلوا المقوله وولد ولدي فان ولد من مات
قبل ولد وولد اهل مختصا فروع منه قال علي ولدي المخلوقين ونسلي محمد له ولد اصيله يدخل بقوله نسلي
مخلوفا ما اذا قال ونسليهم فان الحادث لا يدخل هو ولا اولاده ولو قال علي ولدي المخلوقين ونسليهم وكل ولد
يحدث ثم فانه يدخل الحادث دون اولاده ولو قال علي ولدي المخلوقين ونسليهم ونسليهم من يحدث في دخل اولاد
الحادث دون ولد ولو قال علي ولدي المخلوقين وعلى اولادهم ونسليهم يدخل اولاد اولاده بقوله ونسليهم
وان تجاوزهم بطون بخلاف ما اذا قال علي ولدي المخلوقين وعلى نسل اولادهم ونسليهم من يحدث في دخل اولادهم
قوله صرف نصيبه للفقراء لانه وقف على كل واحد منهم بخلاف ما اذا وقف على اولاده ثم للفقراء اي لم يسم
الاولاد فمات بعضهم فانه تصرف في الباقي لانه وقف على الكل لا على كل واحد اخذ في الدردار ولم يخص
ابنهما اي المتولد من الوقت بل يكون نصيبها للجميع الاولاد **قوله** دخل الاماثة على الاوجه لانه لم يذكر
عند الاختلاف على الاماثة كما سلف **قوله** لا يدخل البنون وكذا لا تدخل الخنثى في النسب وتبين انما لا يعلم
ما هو منه به **قوله** فالغلة للمساكين والسبي للبنات وابنايه لعدم صدق كل منهما على مدلول الاخر
برهان **قوله** ويكون رقضا منقطع الاول **قوله** فان حدث ما ذكرنا بان ولد له بنون في الاول
او بنات في الثاني عاد الوقت الى الحادث **قوله** ويدخل في قسمة الغلة الح قال في الغنم ثم المحتق من
الولد كل من ادرك خرج الغلة عاقل في بطن امه حتى لو حدث ولو بعد خروج الغلة باقل من سنة استخرج
ومن حدث اليها تمامها فاستحق لانا لا يتحقق بوجود الاول في البطن عند خروج الغلة فاستحق
فلو مات قبل القسمة كان لورثته وهذا في ولد الزوجة اما لو مات لاقل من سنة اشهر
فاستحق به لا يستحق لانه ممتنع في الاقرار على الغير اعني باقى المستحقين بخلاف ولد الزوجة فانه حين
يولد له بانها نسب **قوله** من طلع الغلة قال في الفتح وخروج الغلة التي هي المنيط وقت انعقاد الزوج
وقال بعضهم يوم يصير الزوج متقوما ذكره في الحاشية **قوله** في الحب خافته وفي وقت الختلاف يوم طلع الذكر
ويجوز ان يعتبر وقت انما في العاقل كما في الحب لانه لا انعقاد باقيا وقدا اعتبر انعقاده واما على طه بقاءه
من اجازة في الوقت لمن يزوجها لنفسه بانما خرجت باجرة شحني على ثلثة اقساط كل اربعة اشهر قسط فيجب اعتبار
ادراك القسط فهو كما ذكرنا الغلة لكل من كان مخلوقا قبل تمام الشهر الرابع حتى يتم هو مخلوق يستحق به القسط
ومن لا قال **قوله** له دون سنتين اي من وقت الابانة والعنق وان كان لاكثر من سنة اشهر من وقت وجود الغلة
لكن الشرح بوجود الحمل قبل الملاقاة والعنق لحرمة الوطئ في العدة فيكون موجودا عند طلع الغلة اهل **قوله**
لشبهت نسبها لخل وطهها هو معنى قولنا الحكم الشرعي اليه وهو تحليل القول اذا اولدت اي يدخل في قسمة الغلة اذا
ولدت مبنا شرا والاراد دخوله وكل خارج حيث في هذه المدة لتحقق وجوده عند **قوله** فلو قيل اي وطهها بان كانت

وقف على اولاده زمانهم

بطل في بيان ما في الغلة في وقت الاستحقاق

ولم يغير حقيقة او زوجته او معتدة **قوله** فلا يلا يدخل الا اذا اولدت لدون سنة اشهر
من وقت الغلة **قوله** وتقسم بينهم بالسوية يعني عنه قوله سابقا ويستوي الاقرب والابعد **قوله**
وان قال المذكر كما يشاء في غير اختصاصه بطل ما في السعاف ولو قال بطننا بعد بطن المذكر مثل حنظلة الاشياين
فان جات الغلة والبطن الاعلى ذكر وانما يكون بينهم لانه كمثل حنظلة الاشياين وان ذكرنا فقط
فالسوية من غير ان يفرض ذكر مع الاماثة او انثى مع الذكر بخلاف ما لو اوصى بثلث ماله لولد
زيد بينهم لانه كمثل حنظلة الاشياين وكانوا ذكورا فقط فانه يفرض مع الذكر انثى ومع الاماثة
ذكر ويقسم الثلث عليهم فاما اصحابهم اخذوه وما اصحابهم لم يفتوا فيهم يرد الى دونه الموصي
والفرق ان ما يبطل من الثلث يرجع فيه اثم الى دونه الموصي وما يبطل من الوقت لا يرجع
ميراثا وانما يكون للبطن الثاني وانه لاحق له ما دام احد من البطن الاعلى باقيا
فان ان مراده بقوله المذكر كمثل حنظلة الاشياين انما هو على تقدير الاختلاف لا مطلقا وعلى
بدا امور الناس ومعانيهم اهل **قوله** فرض ذكر كذا في كثير من النسخ وفي بعضها ذكر بالانصب
فيكون فرضه ببناء لافعال **قوله** فالغلة لجميع ولده الخ لانه لم يوجب بين البطنين ولم يفضل
بين الذكور والاناثة **قوله** ونصيب الميت اولاده ايضا الى ما اصاب ميت ياخذ ولده
منضمنا الى نصيبه لانه استحقه من وجبت السعاف وكذا يقال لو وصى بين البطنين وط
انتقال نصيب الميت لولده كما بسط في السعاف **قوله** بالارث الاولى والاقتصار على ما
بعد ولا يمس اناحقته ولذا لو كان ولدا لميت ذكر وانثى استحقاه سوية نعم يجوز
بالارث من حيث انتقل نصيبه اليه الاصل الى فرع **قوله** ولو قال الخ اي في صورة الزنا
بين البطنين طبقه بعد طبقته كما صوره الاختلاف وتبعه في السعاف وقوله او كنت معقود
على قوله لو قال الخ والحاصل ان اذا رتب بين البطنين لا يعطى للبطن الثاني مالم ينقض الاول
الا اذا شرط بعد ذلك ان من مات عن ولد فنصيبه لولده وان كان من البطن الثاني فان كانت
عن بيان نصيبه لا يعطى لولده بل يرجع لاصل الغلة فيقسم على جميع المستحقين وكذا اذا
بين نصيب من مات عن غير ولد بان شرط عوده لا على طبقته او لم يشرطه و طبقته ومن
دونه اتبع شرطه فان لم يوجد ما شرط عاد نصيب ذلك الميت لاصل الغلة فيقسم على الجميع
لا على الفقراء لانه لم يشرط تقديم نسل عليهم فلا حق لهم ما بقي احد من نسله وكذلك لو كانت عن
نصيب من مات فانه يرجع الى اصل الغلة **قوله** وبهذا ظهر بان لو شرط عود نصيب من
مات عن غير ولد الى من في درجته الاقرب فالاقرب منهم كما هو القاب في الاوقاف ولم يوجد في
الدرجة احد يرجع نصيبه الى اصل الغلة لا الى على طبقته كما افق كثير من من الرمي
ولا الاقرب من اهل الدرجة فاذا لم يوجد في الدرجة احد لم يوجد شرطه فتلقوا الاقرب
ايضا وحيث لم يوجد شرط يرجع نصيبه الى اصل الغلة اذ لا فرق بين قوله لا على طبقته
وقوله لمن في درجته فمن افق بخلاف ذلك فقد خالف ما نص عليه الاختلاف وتبعه في السعاف
ولم يستند احد منهم الى نقل يعارض ذلك فتعين الرجوع الى المتخصص عليه كما اوضح
ذلك في تنقيح الحكماء بما لم سبق اليه ثم بعد ايام من تحريره المقام ورد على سوال
من طرأ اليه انهم مضمونه انه وجد في درجة المتوفى اولاد وعرف في الدرجة التي تحتها
اولاد اخت وفيه فتاوى جماعة من اهل العصر تبعوا كما في الخبر كما بان يقال نصيب المتوفى
الى اولاد الاخت لانهم اقرب شيا وان كانوا انزل درجة واقتربت بعوده لاولاد الاخت
شيا لما في الحكماء ولما نقله فيها عن البرهسي شاح الماشي لان الوقت انما مشط
عود النصيب للاقرب من اهل درجة المتوفى لا الى مطلق اقرب واوضحت ذلك غاية
الايضاح في رسالة سميتها غاية الطلب في شرط الواقف عود النصيب الى اهل درجة
المتوفى الاقرب وبنت فيها ما وقع في جواب الخبر الرمي من الاوام **قوله** ولو انثى ذكر بها

بطل في بيان ما في الغلة في وقت الاستحقاق

بطل في بيان ما في الغلة في وقت الاستحقاق

في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى

وهذا ما انفرد به وقيل يصدق هذا قول الخصاصف ولا قول هلال **قوله** ولو قيد بصلحهم
الصلح من كان مستورا ولم يكن مهتوكا ولا صاحب دية وكان مستقيما لم يصدق له التناحية كما
أنا في قليل الشرايين بعد التبريد ولا ينادى عليه الرجال ولا قدرا للمحسنة ولا موقفا بالكذب
فهذا بصلحهم عندنا مثل أهل العفاف والخير والفضل ومن كان امره على خلاف ما ذكرنا قبل فهو من
أهل الصلاح ولا العفاف سعاد **قوله** أو بالأقرب فالأقرب المراد بالأقرب الأقرب إلى الله تعالى
والأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى
بل سوى بينه وبين الأبعد ثم قال وبالجملة إنه كالحيف لأنه يلزم منه الغاء حقيقة الفعل لا دليل على
مقصود كواقف من تقديم الأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى
لكنه أفتى في موضع آخر بخلافه حيث شاء وجميع أهل المدينة في ذلك فاستطاع في تقديره الأقرب من أهل
الدرجة والنظر أنه ذهل منه عن هذا الشرط والأقرب منه عن هذا الشرط والأقرب منه عن هذا الشرط
مضى إلى أن لم يكن على المسكين ولد ولد ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
دون الأبوين لأن الأقرب فالأقرب ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
أبو جده الأب ولولده جده الأب وأخوة فللأب والأبوة والأبوة والأبوة والأبوة والأبوة والأبوة
الكل من جهة واحدة خرج من صلبه من جهة واحدة ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
الناحية ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت
ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت
ثم من يديه ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت
وقالها سوادا والكل من جهة واحدة ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
والكل من جهة واحدة ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
إذا اجتمعوا متفرقين حكم الأصول وعندنا قرابة من جهة واحدة ولولده ولولده ولولده ولولده
مختلطين ويقدم الأقرب فالأقرب منهم على بشرط الواقف على محضها وتامه فيه محضها
لفظ الأقرب لا يخص القرابة مالم يقيد بها بل يقول الأقرب من قرابتي ما لولده ولولده ولولده
وغيرها ولا يدخل فيه الأبوين مع تنهايس القرابة وعلى هذا فلو قال على أن من مات عن غير ولدنا
درجته يقدم الأقرب فالأقرب في ذلك ووجد في درجته أولاده ثم في الدرجة التي تحتها ابن اخته
إلى ولا غيره دون ابن اخته خلا لما أفتى في في غير حيث صرح فلا بد من الاحتكام إليها الأقرب
يسودا محضها ولا يخفى أنه خطأ لأن الأقرب لا يخص الرحم المحرم لأن من مات عن غير ولدنا
قبل ورقة عن الحقائق يظهر لك الحق **قوله** أو فالأقرب فالأقرب أو على ما لا حرج في ذلك
من قرابة وكان فيهم من يملك ما دونه مثل ما قل منها يعطى في الأقل إلى أن يصير معونة
درهم ثم يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية قال الخصاصف ولو وقف عندنا بمنزلة الوصية سعاد **قوله**
أو بمن جاء ولد لولده على فقر جاري في ذمته عند الفقهاء الملائمة دارة له لو كان هو في الحقيقة
الجار بالملاصق فيما لو وصى بجارية له لولده لوقف عليها وبه قال فيكون جميعه كان في الدار
الملائمة له الأحرار والعبيد والذكور والإناث والمسلمون وأهل الذمة سواء بعد الأبواب وقرابة
سواء ولا يعطى القيم بعينها دون بعض بل يقسمها على عدد ورسمهم وعندنا يكون للزوجة
بجميعهم حصة واحدة وما نكحها على ذلك في الأصناف **قوله** ومن أحول حواشي دما من ههنا
إلى كتابنا يسوع ساقط من بعض النسخ والنظر سقوط من نسخة الأصل خصوصا المسائل
التي فيها لا أثر لها كتابت لوقف النظر في ذلك لما انتهى إلى ما بقي من بيان ورق هو آخر
الجزء فكتب فيه هذا السيل على أنها من الكتاب فالحقها التناحية ويدل على ذلك أن الكتاب
الدعوى ذكر عدة المسائل التي لا يخلف فيها المسكر ثم قال ولو كانت التطويل لسهلها وذكر
نحو قبل كتاب الدعوى والأركان الأولى أن يقول قدمتها في محل كذا لكن قوله في آخرها عترة في
المقام فانه من جواهر هذا الكتاب يقتضي أن مراده جعلها منه إلا أن تكون هذه العبارة من جملة ما
نقله عن زواجر الجواهر لا من كلامه والله سبحانه أعلم **قوله** قول الأصحاب **قوله** لا في حديث

في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى

وهنا ما انفرد به
وقيل يصدق هذا قول الخصاصف

في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى

وهنا ما انفرد به وقيل يصدق هذا قول الخصاصف ولا قول هلال **قوله** ولو قيد بصلحهم
الصلح من كان مستورا ولم يكن مهتوكا ولا صاحب دية وكان مستقيما لم يصدق له التناحية كما
أنا في قليل الشرايين بعد التبريد ولا ينادى عليه الرجال ولا قدرا للمحسنة ولا موقفا بالكذب
فهذا بصلحهم عندنا مثل أهل العفاف والخير والفضل ومن كان امره على خلاف ما ذكرنا قبل فهو من
أهل الصلاح ولا العفاف سعاد **قوله** أو بالأقرب فالأقرب المراد بالأقرب الأقرب إلى الله تعالى
والأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى
بل سوى بينه وبين الأبعد ثم قال وبالجملة إنه كالحيف لأنه يلزم منه الغاء حقيقة الفعل لا دليل على
مقصود كواقف من تقديم الأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى والأقرب إلى الله تعالى
لكنه أفتى في موضع آخر بخلافه حيث شاء وجميع أهل المدينة في ذلك فاستطاع في تقديره الأقرب من أهل
الدرجة والنظر أنه ذهل منه عن هذا الشرط والأقرب منه عن هذا الشرط والأقرب منه عن هذا الشرط
مضى إلى أن لم يكن على المسكين ولد ولد ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
دون الأبوين لأن الأقرب فالأقرب ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
أبو جده الأب ولولده جده الأب وأخوة فللأب والأبوة والأبوة والأبوة والأبوة والأبوة والأبوة
الكل من جهة واحدة خرج من صلبه من جهة واحدة ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
الناحية ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت
ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت
ثم من يديه ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت ولولده بنت بنت
وقالها سوادا والكل من جهة واحدة ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
والكل من جهة واحدة ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده ولولده
إذا اجتمعوا متفرقين حكم الأصول وعندنا قرابة من جهة واحدة ولولده ولولده ولولده ولولده
مختلطين ويقدم الأقرب فالأقرب منهم على بشرط الواقف على محضها وتامه فيه محضها
لفظ الأقرب لا يخص القرابة مالم يقيد بها بل يقول الأقرب من قرابتي ما لولده ولولده ولولده
وغيرها ولا يدخل فيه الأبوين مع تنهايس القرابة وعلى هذا فلو قال على أن من مات عن غير ولدنا
درجته يقدم الأقرب فالأقرب في ذلك ووجد في درجته أولاده ثم في الدرجة التي تحتها ابن اخته
إلى ولا غيره دون ابن اخته خلا لما أفتى في في غير حيث صرح فلا بد من الاحتكام إليها الأقرب
يسودا محضها ولا يخفى أنه خطأ لأن الأقرب لا يخص الرحم المحرم لأن من مات عن غير ولدنا
قبل ورقة عن الحقائق يظهر لك الحق **قوله** أو فالأقرب فالأقرب أو على ما لا حرج في ذلك
من قرابة وكان فيهم من يملك ما دونه مثل ما قل منها يعطى في الأقل إلى أن يصير معونة
درهم ثم يقسم الباقي بينهم جميعا بالسوية قال الخصاصف ولو وقف عندنا بمنزلة الوصية سعاد **قوله**
أو بمن جاء ولد لولده على فقر جاري في ذمته عند الفقهاء الملائمة دارة له لو كان هو في الحقيقة
الجار بالملاصق فيما لو وصى بجارية له لولده لوقف عليها وبه قال فيكون جميعه كان في الدار
الملائمة له الأحرار والعبيد والذكور والإناث والمسلمون وأهل الذمة سواء بعد الأبواب وقرابة
سواء ولا يعطى القيم بعينها دون بعض بل يقسمها على عدد ورسمهم وعندنا يكون للزوجة
بجميعهم حصة واحدة وما نكحها على ذلك في الأصناف **قوله** ومن أحول حواشي دما من ههنا
إلى كتابنا يسوع ساقط من بعض النسخ والنظر سقوط من نسخة الأصل خصوصا المسائل
التي فيها لا أثر لها كتابت لوقف النظر في ذلك لما انتهى إلى ما بقي من بيان ورق هو آخر
الجزء فكتب فيه هذا السيل على أنها من الكتاب فالحقها التناحية ويدل على ذلك أن الكتاب
الدعوى ذكر عدة المسائل التي لا يخلف فيها المسكر ثم قال ولو كانت التطويل لسهلها وذكر
نحو قبل كتاب الدعوى والأركان الأولى أن يقول قدمتها في محل كذا لكن قوله في آخرها عترة في
المقام فانه من جواهر هذا الكتاب يقتضي أن مراده جعلها منه إلا أن تكون هذه العبارة من جملة ما
نقله عن زواجر الجواهر لا من كلامه والله سبحانه أعلم **قوله** قول الأصحاب **قوله** لا في حديث

في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى

في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى
والأصل في النسخة الأولى

وتحرر او في فعل ملحق بالقول وهو لقول لا يمنع لقول وان كان كقول لا يتم الا بالفعل وهو تسليم
لان ذلك محمول على قول المخرج من ارضه ففصل رطل في تحرير وبيع اه قلنا ووجهه ان لقول
اذ انكره فدل عليه واحد فلهذا يختلف في الفعل والخلق والقرار فيقيد ان الوقت غير قيد في الحاية
والادبوعون مكره مع سائرهم والعشر من **قوله** ومكون وقفا على الفقر لا اتفاق الشاهد على الوقف
وهو صدقة **قوله** قلت من كلام الشيخ صالح وما قيل من الشرح المحال عليه هو بغير **قوله** منها لو اختلفا في تاريخ
المرهن في جامع الفصولين الشهادة بعقد تمامه بالفعل كمرهن وبه وصحة بطلان الاختلاف
في زمان ومكان الا عند تجديد ونقل الخلاف بينا على العكس كما ترى ثم قال في جامع الفصولين
ولو شهدا برهن واختلفا في زمان او مكان وهما يشهدان على معاينة الفضة تقبل وكذا شرا
وبه صدقة لان القبض قد يكون غير مرة اه قلنا ان الاختلاف في الشهادة على عقد العقد
قوله ومنها لو اتفق الشاهدان على الاقرار بغيره من اختلاف الشهادة على الاقرار في المكان
والتي بعد في الزمان وهما مكرهتان مع التسعة والثلاثين والاربعين لانهما ان كانا
في الاقرار الوقت واما ان في الاقرار بالمال فان كل اقرار كذا كتب كما مر فاق **قوله** اما المادة التي
كانت في هذا تعين ان المطلقة الآن هي بنت فلان حيث لم يكن في كتابها غير ما افاد **قوله**
قبيل في التطبيق الذي وقع فيه تعيين من احدهما **قوله** ومنها ادعى ملك دارة
الاولى وادعى ضمير بغيره المسئلة مكرهة مع التسعة والثلاثين **قوله** ومنها ادعى الفلين في بعض
النسخ الفاضل **قوله** في الكفر فان شهدا احدهما بالف والاخر بالفين لم تقبل
وان شهدا الاخر بالف في خمسة والمضى يدعي ذلك قبلت على الف قال في **قوله** لا تقبلان على
الف الفظا ومعنى وقد انفرد احدهما بمسماة بالعطف والمعطوف عن المعطوف عليه
قبيل ما اتفقا عليه بخلاف الف والالفين لان لفظ الف لا يغير لفظ الفين ولم
يثبت واحد منهما وتما فيه **قوله** وشهدا احدهما في اى زاد في شهادته انه قضا ومنها
خمسائة لم تقبل بغير الزيادة ما لم يشهد معه بها اجرة ولا يكون ذلك كذا في
القضا لان لم يثبت فيها شاهد بل فيها شهود عليه **قوله** خلافا لما استظهره صدره بغير
قوله وهذا اذا لم يذكر المدعى لو شهدا بغيره الزيادة **قوله** شهدا احدهما بكفا لمكرهة مع
التسعة والعشرين **قوله** تقبل في الحوالة لانها اخل وبها ان اللفظان جعلتا كلفظ واحدة
الا يرى ان الكفا لم يشرطه الاصل حوالة والحوالة بشرط ان لا يبرأ كفا لانه جامع لفصول
قلت ووجه كون الكفا لانه اقل منها ضميمة الى ذمة في المطالبة فلا يثبت الدين في ذمة الكفيل
بخلاف الحوالة فانه يثبت في ذمة المحال عليه وتثبت مطالبة ايضا ففقد اتفاق الشاهدان على ثبوت
المطالبة واختلفا في ثبوت الدين **قوله** ومنها شهدا احدهما ان وكله بطلانها في مكرهة مع التسعة
والعشرين لان كل منهما ثبت الوكالة فيما اتفقا عليه لا فيما اختلفا فيه لقول لو كان له تخصيص
كما قدمناه **قوله** وهي فيه اى بغير المسئلة في جامع الفصولين **قوله** تقبل في الوكالة في الفعل فهو
نظير ما لو شهدا بالف وزاد احدهما ان المطلوب قضا ومنها خمسائة والمطالبة بغيره **قوله** عوا
عن الاستيمان بالمال والسبب المهمان في ذكر النسخ الاستيمان بالالف واللام قبل
السبب والذي في جامع الفصولين هو الاول وهو ما يذهب فيه الزوج للمرأة لاجل الجهاز وتقدم
بيان في باب المهر **قوله** لان كل باع الحاي والزوجه بها باعها انما بالاستيمان **قوله** وشهدا بغير
الاولى استقاط الاول كما رايته مضطحا في نسخة جامع الفصولين فيكون جواب لما هو اول من جعل
جوابا **قوله** فاختلاف لانه قد ان جوابا بالفا وحليل **قوله** تقبل لاتفاقيهما اى لان كلاهما شهد على
القول لان قول احدهما وقيل انهما بمعنى باعها والاخر شهد على الاقرار بذلك والقرار بابيع يصلح
لانشاء والعكس قال في جامع الفصولين ادعى شرا وشهدا احدهما به والاخر انه اقرب تقبل لان لفظ
الشرا يصلح للاقرار ولا يثبت تقفا على امر واحد ثم قال لو ادعى الغصب وشهدا احدهما به والاخر
بالاقرار به لا تقبل اى لان احدهما شهد بتعطل والاخر يقول **قوله** عند من سبعة وثلاثين اسكوت
ايكره عند استيمان اولها قبل التزوج **قوله** سكوتها عند قبض مهر **قوله** سكوتها اذا بلغت كبرا فلا خيار

والصواب إسقاط كل منها
والاقتضا على قوله
الفا وحسما

اللفظ الذي
سأله

بعده **قوله** خلقت ان لا تزوج فزوجها ابوها فكتبت حنت **قوله** اسكوت المتصدق عليه قبول لا
الموهوب **قوله** اسكوت المالك عند قبض الموهوب له او المتصدق عليه **قوله** اسكوت الوكيل قبول
ويرتد برده **قوله** اسكوت المقر له قبول ويرتد برده **قوله** اسكوت المفوض اليه القضا او الولاية قبول
ويرتد برده **قوله** اسكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقيل لا **قوله** اسكوت احدا المتبايعين في بيع
التجعة حين قال صاحبه قد بدلت ان اجعله بياصصيجا والتجعة ان يتواضعا على اظهار
البيع عند التمس كان بلا قبض **قوله** اسكوت المالك القديم حين قال ماله من القاتنين
رضي **قوله** اسكوت المشتري بالخيار حين راي المبيع يبيع ويشترى بغير الخيار بخلاف
سكوت البائع بالخيار **قوله** اسكوت البائع الذي لم يحن حين يبيع حين راي المشتري
قبض المبيع اذن يقبض صحصا كان المبيع او فاسدا **قوله** اسكوت الشفع حين علم بالبيع **قوله** اسكوت
المولى حين راي عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة اى فيما بعد ذلك لتصرف لافيه **قوله** لو خلف
المولى لاي اذن له فكتبت حنت في ظاهر الرواية **قوله** اسكوت الفتن وانقياده عند بيع او وهبه
او دفعه بخياره اقرار برده كان يعقل بخلاف سكوتة عند اجازته او عرضه ببيع او تزويجا
لان الرهن محبوس بالدين ويستوفى منه عند الهلاك فصار كالباع **قوله** لو خلف لا ينزل
فلان في دارة وهو اذن في دارة فكتبت حنت لا لوقا لا يخرج منها فاجب الخروج فكتبت
اى لان النزول لما يمتد فله وامة حكم الا بتدخلا فخرج فانه لا انفصال مما داخل
الى خارج **قوله** اسكوت الزوج عند ولادة المرأة وتنهت اقراره فلا يملك نفية **قوله**
سكوت المولى عند ولادة ام ولد واقراره اى بخلاف سكوتة عند ولادة حنت **قوله**
اسكوت قبل البيع عند الاختيار بالبيع رضي بالبيع ان كان المخرج عند لا لا لوقا
عنده وعندهما رضي ولو فاسدا **قوله** اسكوت ابكر عند اخيارها بزوجها لوقا على هذا
الخلاف **قوله** سكوت عند بيع زوجته او قريبه محقارا اقراره بان ليس له على ما اقرت شيئا
سقط خلافا لما يلح بخلافه في خلاصة المفتي اى لا يختلف التصحيح كما سيذكره الله كن المشرك
على الاول فقد مضى عليه في الكفر والمثلي انما الكتاب في مسائل شتى واحترز بالبيع عن نحو
الاجابة بالرفق **قوله** راي يبيع عرضا او دارا فتصرف فيه المشتري زمانا ثم سكت فحقت
دعواه اى ان الاجبة كالجار مثلا لا يحفل سكوتة مسقطا لدعواه بخلافه اوتى بالبيع بل لا بد من
سكوت ايضا عند روية تصرفا لمشتري فيه بخلاف زرعا وشاء بخلاف الزوجية والفرق
فان مجرد سكوتة عند البيع يمنع دعواه **قوله** احد شركي الغنائه قال لما خسرني اشترى هذه
الامة لنفسى خاصة فكتبت الشرى لا تكون لهما اى بل للمشتري امانى المتفاوضة فلا بد من
النطق **قوله** اسكوت الموكل حين قال له الوكيل بشرامعين اريد شراء لنفسى فشره كان له
قوله اسكوت ولي الصبي لما قل اذا رايه يبيع ويشترى اذن **قوله** اسكوتة عند روية غير وشقي
زوجه حتى سال فيه رضي كن اعز من رايه في الاشياء ايضا لوراي غيره يتلف ماله فكتبت لا يكون
اذنا بالامانة **قوله** اسكوت الخالف لا يستفهم مملوك اذا اخذ ماله امره ولم ينهه حنت **قوله**
دفع في بخرين بالينتها شيئا من متعة الاب وهو سكت ليس له اسكوت **قوله** انفتت
الام في جهال بما هو معتاد فكتبت الاب لم تضمن الام **قوله** باع جارية وعليها حلي ولم
يشترط ذلك بشترى كن تسليمها وذهب بها والبايع سكت كان بغيره التسليم فكان الحلي
له **قوله** القراءة على الشيخ وهو سكت ينزل منزلة نطقه في الاصح **قوله** اسكوت المدي عليه ولا عذر
به انكاره وقيل لا وشيخص اى قبل لا يكون انكاره ولا اقرارا قبض عند الشائ كما لو قال لا اقر
ولا انكر وبه احدى صاحب البصر **قوله** اسكوت المدي عند سؤله عن اشد هذه تعذر **قوله** اسكوت المدي
عند قبض المهرين العين المهرية المخصصة **قوله** وزاد في تنوير ابصاره ان حاشية الكتاب والنظائر
لشرف الغزى **قوله** كقول له سكت دارة اى سكتها باعاده او غصب **قوله** وذكره المولى اى مولى
الاشياء **قوله** قال المولى اى بان لقول سكوتة الموهوب **قوله** فانه قبول دلالة اى فيضمن بالتعدي **قوله**
عند قوله اى قول صاحبه لاشياء **قوله** لما في البرازية اى في اخر الفصل الخامس عشر من كتاب العوى

اذا باع عقارا وامرأة ابوه لده حاضر ساكت الى ان قال بعد حكاية اختلاف الفتوى ما نصه وفي الفتاوى
يتامل المفتي في ذلك فان رأى المدعي ساكتا لحاضر فاحيلة افعى بعد كمال لكن كفا ليل الى الزمان
انفسا ولا يفتي بالاجابة اختاره ان خوارزمي في القريب والزوجة على تقدير مضاف في حضورهما
كما يعلم ما نقلناه عن ابن اذية قاضيه قومه فليست مثل الفتوى في سبب اختلافنا في نظر في المدعي هل هو
ذو حياء او لا لكن قد منا ان المتون على عدم السماع ووجه ما نقلناه انفا عن ابن اذية عن غلبة النفس
قلت لكن لا يلزم من غلبة النفس ان لا يوجد من يعلم حاله بالصلح وعدم التزوير وما مل قومه من سكوت
الحاضر عند تصرف المشتري اي وعند البيع فكسوته عن البيع فقط لا يمنع دعواه بخلاف الزوج والقرينة
كما قدمناه وليس لهذا مدة محددة ومدة ما عدم سماع الدعوى بعد ثمانية عشر سنة اذا تركت بلا
عذر فذلك في غير هذه الصورة مع انه منع سلطان فيكون التقاضي معرو ولا عن سماعها ولو لا
ذلك لمنع تسمع ما لم يقض ثلاث ولا ثون سنة على ما نقله في الفتاوى المدونة عن البسوط من عدم
سماها اذا تركت هذه المدة بلا عذر كما اوضحته في تنقيح الحامدية ثم ان من لم يسمع دعواه لما منع
لا تسمع دعوى وادته بعد كافي البرائة وغير باعده وغريباته للبرائة اي عوى ما في مشقات التتوير
قوله في النص من صاحب الجوامع الزواجر الى ان كفى صلح ابن صاحب التتوير لا يصار والاحاصل انه
في البرائة ذكره ولا كسالة سابقة انفا ذكر هذه سنة ان صاحب ذواجر الجواهر اذ الاستدراك
على الاشياء بزيادة صور اخرى فتقبل عن البرائة المسئلة الاول ترك هذه مع انها مذكرة في البرائة
فكانه نظر الى اول العادة وتركها فالحاصل لا يصار الى ان ترك هذه لكونها مذكرة في الاشياء
فانها المسئلة الخامسة والعشرون والمقصود ان زيادة على الاشياء قد تترك وتزجج من فتوى كقوله في البرائة
على نظاير الرواية واما على رواية الحاصل المفتي بها فلا ينقد النكاح كما قد لان قبول البرائة دليل الاجازة
اي دليل على ان سكوت وقت التزويج كان رضى واجازة وبهذا يظهر انه لا يلزم ان يكون قبول التزوية
بدون قبول قاضيه قومه ومنها ان لو كانت تثبت بالصلح الى الاولى ان يقول تثبت بالسكوت
كما تثبت بالصلح وفي نسخة كما تثبت بالصلح تثبت بالسكوت وهي اوضح والمراد بالوكالة
التوكيل كما يقيد التمثيل والافقد عدم من جهة السائل المريد عليها وهو السابغ منها سكوت
الوكيل قبول والمراد به التوكيل تامل قوله كيف يكون المح احتافت نسخ في هذه العبارة قالوا
في غلب نسخ فكيف يكون ان فيه تقيده بكونه من اهل العلم والصلاح فعدا من ان اؤا وفي
بعضها كقولهم باللام وتعداها بانكون يد الا فاه وعليه فتقوله لكون علة لقوله تعداها او المعنى
تعداها من الزواجر لاجل كونه قيدا لمزكي بكونه من اهل العلم والصلاح وحاصله الاعتراض على
ذواجر الجواهر بان قول الاشياء سكوت لمزكي عند سؤل عن كسالة هذا تعديل مقيد بكونه من اهل
العلم والصلاح فلا يكون بزيادة هذا المقيد فادع عليه سالة اخرى وفي بعض نسخ فكيف يكون
من الزواجر ان يقال فيه تقيده بكونه من اهل العلم والصلاح فعدا من الزواجر اه وعليه
فهو معتذر ولا اعتراض قوله بعلامته وقع تحت الاول بالقاف والعين للمهلة ومن للقاضي
عبد الحيا وهو الثاني بالعين للمهلة والتا ومن لعلا الدين البرجاني اه ح ح ح من الثانية اي التي
يقضيها الزوج الى ان لا توجع بمقابلة الجاهز وهي المسئلة في عفره بالديتيمان كما قدمناه وقد منا
تحقيقه في باب الامر بختلاف الشخص والتفتي بين ما اذا كان من جهة المسمى في المهر او كان مسمى
غیره ففي الثاني لا المطالبة بالجهاز كما في الاول فاقم قوله في الحج بالنون والجيم كما رايت في نسخة
من القنية وهو من ليم الالة الحكيم وبعد هذا الزمر يقضي بان لا يوجد في بعض نسخ كسالة في الفا
والحا وبعد يعني مضافا عنى وهو يخرج قوله ولو سكوت المح هو المقصود من كسالة في المسئلة
قوله ومنها اذا ابرأ سكوت اطلقه فمثل سائر ادلون وقيد في بدليات الاشياء نقل عن سماع
بغير قول الصنف وسلم فقيه ما يتوقف على القول اي لان الابرا عنة ما يوجب انفا عقدهما فلا ينفذ
احد المتعاقدين به لا يوجب قرات القينة المستحق وزاد الجوى هناك الالة وهي ما لو ابرأ الطالب
الاصيل فانه يتوقف على قبوله او مودة قبل القول لانه قبول حكما قوله وهي تعلم من الاشياء حيث قال
ولو رأى المتهن الراهن يبيع الراهن لا يبطل الرهن ولا يكون رضى في رواية اه قال الزيلعي المذهب

مادد ويطاوي

مادد ويطاوي عن اصحابنا انه رضى يبطل الرهن من حاشية القتال قال ح واعلم ان
البايع في عبادة الاشياء هو الراهن وفي عبادة الله هو المتهن كما لا يخفى لكن الحكم لا يختلف لما لا في
ان الراهن لا يبيع احد هما الا رضى الاخره تيممته ذاد بعضهم ما اذا استاجر احدا الوصيين
او احد الوثمة محضه الوصيين من محل الجنابة الى المحبرة وان كان حاضر ساكت في سكوت على
البدعة والمتكفان رضى اي مع تقدة على الازالة والا كفا لانكاد بالقلب وما لو اوصى لرجل
فمكت في حياته فلما مات باع الوصى بعضه بركة وتقاضى دينه فهو قبول للوصاية كما عاها الجوى
الى معين المحكام وزاد ابي بكر ما لو نزلت امراته قطنة او سبجت ثوبا ليس له تضمينها قيمته محلوها
او مفزولا وبعد سكوت رضى كذا لو سجن العجين او اضعف شاة فجاء انسان وحيزه او ذبحها
يكون سكوت كالا م دالة قوله قول الاشياء يحاقا لتكره احدى ولما يلزم صواب لا يختلف كما يوجد
في بعض نسخ وفي بعضها يختلف لتكره الا في احدى ولما يلزم قوله بيتا في الشرح اي في البحر قوله
على الاشياء التسعة بتقديم المشاة على البين كما لقي بعد ما اهرج وهي مسالة في كتاب الدعوى
من قوله ولا تخيف في نكاح النكره هو اوى ودرجة محمد هو اوى بعد عدة وقبي الا انكره احد هما
بعد المدة واستلما تدعية الامة ودرق ونسب ولا بان ادعى على مجهول انه قس او ابنه وبالعكس
وحدوا وان والحاصل ان المفتي في التحليف في لكل الا في الحد واداه واقاد ان مائة من عدم
التحليف في هذه التسعة على قول الامام خلا في المفتي قوله وفي تزويج البنت عطف على التسعة اي
وذكر عدم الاختلاف في تزويج البنت اهرج اي اذا ادعى عليه ان زوجا ابنته صغيرة او كبيرة وهي مسئلة
واحدة والازادت على العدد المذكور قوله وعندهما يختلف لابل في الصغيرة يوجد في بعض
النسخ لا يختلف والذي في البحر دون لاهى الصواب قوله وفي دعوى الدين الا ايضا اي دعواه على
رجل انك وصى الميت فادفع لي ديني من تركته قوله وفي دعوى الدين على الوصى اي دعواه على الوصى الثانية
وصاية بان رضى الميت كذا ولا يثبت المدعى فلا يختلف الوصى اذا انكره الدين قوله ان المسألة ان الوصى اي اذا
ادعى الدين على الوكيل بالوكالة فانكره او ادعى عليه الدين وهو لا يثبت الوكالة فانكره في المسألة لا يختلف
كما لو وصى فيها قوله كل مشتري منى اي كل من اشترى منه ذلك كسالة وعيادة البحر قوله لا يختلف
لان لما اقره لاحد ما صار له فاذا انكسر عن البين لا يصير لآخر فلا يختلف لعدم قفاده قوله لو انكرها
اي انكره عاها قوله فخلت لاحدهما بشدة يد الامم مبنيا للمجهول اي طلب كفاضي تحليفه لاحدهما قوله
لا يختلف لآخر لان نكوله بزيادة اقراره بالاول قوله وفيما اذا ادعى كل منهما انه رهنه وقبضه اي ادعى
كل منهما ان الزايد رهنه عندي هذا الشيء وقبضته منه قوله فاقربا رهنه وانكر البيع الى اموال اقر
بابيع وانكر الرهن فالظن انه لا يختلف بالاول لانه لما اقر بايع صار ملك المشتري فلا يملك الاقرار به
بالرهن لانه اقرار على القيد وقادة التحليف النكول الذي هو بمنزلة الاقرار قوله لا يختلف للمشتري
لعل وجهه انه لو طلب تحليفه فشكل حتى صار نكوله اقرارا بايع لا يكون قايمة لان الرهنين كان في
البيع وكذا يقال في المسئلة بعده ولكن هذا بناء على القول بان للرهن والمستاجر نسخ البيع وبكسر
المعتمد خلافة وانما لها جسد الرهن والماجور تامل قوله فاقربا رهنه اي انكره اي انكره البيع وقيل
فاقربا اي بالرهن في الصورة الاولى وبالا جادة في هذه الاول اولي قوله وانكره اي انكره البيع وقيل
لمدعيه الى ان مدعى السر في الصورة الاولى وبالا جادة في هذه الاول اولي قوله وانكره اي انكره البيع وقيل
اذا انكره وليس للمدعى بيته لان طلبه ينكسر عند الفجر عن البيته الا ان يقال وجد بيته بعد قوله او فله
الزمن معطوف على نقصنا وفيه لفظ مشر مشوش قوله فاقربا لاحدهما لا يختلف لان كلا منهما يدعى الملك
فاذا اقره لاحدهما ثبت والا يصح بعده بنكوله فلا قايمة في التحليف قوله او نكل لانه بمنزلة الاقرار
قوله الغصب منه اي من المدعي لا يختلف للثا لانه لو اقر لاشاة بالغصب يواخذ به لانه اقرار على نفسه يختلف
رجا بنكوله لمن يرمي لاشاة فثان المقصود بالمثل او القية لا روى عليه ما يرمي لانه صار لاول فلا يملك خارج
عنه وكذا يقال فيما بعده كما لو ادعى الرهن بالانكاد والودعة او الدعا رية يصير غاصبا قوله ولا يختلف ما له
عليك كذا ولا قيمته اي يختلف في مسئلة الغصب وما بعد لما علمت من انكاد يصير غاصبا قوله ولا
قيمتة وهي كذا وكذا لفظ ان لا التحليف على مقدار القيمة اذا ادعى انها اقل لانه لما اقر به لاول وث

طال
في المنع التخيلا
السكر

لا يتناول عند الفسوى ادعيا امرأة قول كل منهما تزوجتها فاقوت لاحدها وانكرت للآخر
لا تخلف له وقا قلة ولم تقو ولكن حلفت لاحدها فتكلمت لا تخلف للآخر بالغة زوجهما
وليها فادعى الزوج ونسبها وانكرت لا تخلف وكذا لو تزوجها رجل اخر ثم ادعت المرأة به
في يده ولا بينته واراد احدها تخليف الآخر باسمة ما تعلم انه في يدي قيل يخلف وقيل لا
فصارت شقة وستين والمجد لله رب العالمين **قوله** تلحق الاستحلال بغيرها كما لو ادعى
على شريكه خيانة مبينة **قوله** الا اذا اتهم القاضى بالزاد في الاشهاد اربعة غير هاتين
الاولى اذا ادعى المودع خيانة مطلقة فانه يخلف كما في القنية الشائنة الرهن المجهول
الثالثة في دعوى القصب لرابعة في دعوى مسرة **قوله** في دعوى القصب الشائنة الرهن المجهول
المعجزة مع زيادة تفصيل لتوضيح القاضى اذا قضى في مجتهده نفذ قضاءه الا في
نفس اصحابنا فيها على عدم النفاذ لقضى بطلان الحق بمضى المدة اى خلافا للمدعي
قال اذا لم يخاصم ثلاث سنين وهو في المصير بطل حقه **قوله** لا يقول مجهول فلا ينفذ قضاء القاضى
فاذا دفع الى اخر البطل وجعل المدعى على حقه كما في الخاتمة قلت النظر انه ليس المراد من هذا القول
بطلان الحق في الاخر بل بطلان الدعوى به كونه مجهولا ليس على اطرافه بل هو مجهول عندنا
حيث قامت قرينة على بطلان الدعوى كما تقدم في مسائل سكوت من عدم سماع الدعوى اذا
سكت عن بيع القربة او احد الزوجين او سكت مع الاختلاف على تصرفا لشئ او سكت
علا ما ولا بين سنة مطلقة فتنه لذلك قال او بالتفريق للبحر عن الاتفاق غائبا على الصحيح لا
حاضرا اى فانه اذا حكم شافعي على الزوج بالفرقة العجزة عن النفقة نفذ حكمه عندنا بخلاف باقي
لان مجتهده غير معلوم فلا ينفذ في الصحيح كما في الذخيرة لظهور مجازفة الشهود وقد منا
تمام الكلام على ذلك في النفقة فانهم قالوا وبصحة نكاح من شاة ابيه وابنه لم يصح عند
ابيه يوسف لان حرمة منصوص عليها في الكتاب **قوله** لان النكاح لغة الوطى وعند
محمد ينفذ لان هذا النص ظاهر والتاويل فيه ساف قال او بصحة نكاح ام من نيت او
بنيتها اى على الخلاف السابق وستاق في عبادة الزواهر في القسم الثاني قال او بنكاح
المتعة اى لانها منسوخة وقد صح رجوع اى على الخلاف السابق كوستاق في عبادة
الزواهر في القسم الثاني قال او بنكاح المتعة اى لانها منسوخة وقد صح رجوع ابن
عباس عن القول بجوازها او بسقوط المهر بالتقادم اى بان لم يخاصم زوجها فيه حتى
مضت مدة طولية ثم خاصمته يبطل حقها في الصداق والقاضى الى خصوصيتها شرح ادعاء
قضى عليها بطلان لم ينفذ قال او بعدم تاجيل العنين اى فلو دفع قضاؤه لقاض
ابطله واجل الزوج حولا خاتمة قال او بعدم صحة الرجعة بلا رضاها اى لنكاح الفتنه لقوله
قوله ويعولنهن حتى يردهن قال او بعدم وقوع الثلاث على الحبلى او بعدم وقوعها قبل
الدخول او بعدم الوقوع على الحائض او بعدم وقوع ما زاد على الواحدة او بعدم وقوع
الثلاث بكنة اى لنكاح الفتنه قوله فان طلقها فلا تحل له لان المراد به المطلقة الثالثة فمن قال
لا يقع شئ او تقع واحدة فقد اثبت الحلل للزوج الاول بدون الزوج الثاني وهو خلاف
الكتاب فلا ينفذ القضاء به شرح ادب القضاء تحت فذكر فتاوى المشورة الى ابن
بشام من وقوع طلاق واحدة لا يقول عليه ومن افترى به من اهل عصرنا فهو جاهل كما وصفت
في فتاوى طويل قال او بعدم وقوعه على الموطوءة عقبة عبادته في البحر او بعدم وقوعه مطلقا
في طهر جا معها فيه قال او بنصف الجها زلن طلقها قيل الوطى بعد المهر والنجاسة اى طلقها
قبل الدخول بعدما قبضت المهر ونجس به فقضى القاضى للزوج بنصف الجها لراه ان
الزوج يدفع المهر ونجس بها فيه فصا وكان الزوج مبتهرا به بنفسه وساقه اليها ثم طلقها
قبل الدخول فله نصف المهر لانه قد خالف لنفسه كما يجب جعله نصف المهر ونجس اى
في العقد والجها زلن منى فلا ينصف اهل مفسدات من حاشية الاشهاد عن الحيض قال او بشهادة
خطا ابيه اى شهادته على شئ بنسب وورثته خطا ابيه قال في شرح ادب القضاء صورة ان الرجل

ط
القاضي اذا قضى في
مجهده نفذ قضاؤه الا في
سائل

اذا مات فوجد ابنه خطا ابيه في منك وعلى يميننا انه خطا ابيه يشهد بذلك الصك لان الابن
خاتمة الميت في جميع الاشياء لكن هذا قول مجهول قلت وزاد في البحر بعدية المسألة ايت
وبين او في الحدود والقصاص بشهادة رجل وامرأتين او بما في ديوانه وقد شفى وبشهادة
شاه على صك لم يذكر ما فيه الا انه يعرف خطا ابيه من شهادته من شهادته من شهادته من
غير ان تقرأ عليه وبقتضا المرأة في حد او قود اهر من صرح في الفصلين بنفاذه في هذه
المواضع وانما حكمي خلافا في الاول فقط ولعله مستطرها من الاشهاد والله اعلم قال او في
قائمة يقتل اى قضى فيها القصاص بالقتل وصورة كما في شرح ادب القضاء ما قاله
بعض العلماء اذا كان بين المدعى عليه والقتيل عداوة ظاهرة ولا يعرف له عداوة على غير
المدعى عليه وبين دخوله في المحلة وجود القتل مدة قريبة فاما القاضي بخلافه لو
على دعواه فاذا حلف قضى له بالقصاص وهو خلاف السنة واجماع الصحابة بل فيه البرية
والقائمة عندنا قال او بالتفريق بين الزوجين بشهادة المشتقة او قضى لولده اى
لانه قضاء لنفسه من وجه اما لو قضى بشهادة الابن لابي او بالانكاس ففقه خلاف بين
الصحابة ثم وقع الاجماع على بطلان فتنه قضاؤه عند ابيه يوسف بنا على ان الاجماع
المشاهير لا يرفع الخلاف السابق عنده وعند محمد لا ينفذ بنا على انه ينفذ عندنا فلم يكن قضاء
في فصل مجتهده فيه قال او دفع اليه حكم صبي وخبر او كما فرأى لقضى باحكم به هو لا ينفذ
لان حكمهم غير نافذ او الحكم بحكمه يعني لو جهر القاضى على سفيه فاطلاقه اخرجنا وبطل
قضاؤه الاول فليس لقاض ثالث ان ينفذه لان الاول ليس قضاؤه بل قولى لعدم المقتضى له
ولان كان قضاؤه نفسه مجتهده فيه فلا يكون حجة ما لم يمهده قاض اخر كما لو قضى الحدود وفي قد
لا يكون حجة ما لم يتصل به الامضا من قاضى اخر اذ احاصل ما في شرح ادب القضاء من باب
الحكم وبه علم انه كان عليه ان يقول والحكم بحكمه سفيه بطله قاضى اخر فانجح لو دفع الى ثالث
لا ينفذ لا ينفذه اما الواجدة الثالثة لزاما ثالث تنفيذه فانهم قال او بصحة بيع
لزم الثالث تنفيذه فانهم قال او بصحة بيع نصيب كانت من قف حروه احدهما
اى حرره احدا بشرطين معكم كما في البحر اى لو باع انساكت نصفه وقضى القاضي به شح
اختصموا الى اخر فانه يبطله لان الصحابة اتفقوا على انه لا يجوز استماتة الرق فيه كما في
شرح ادب القضاء قال او يبيع مملوكا تسمية عدا اى عند الشائنة وهو الاصح وقال لا ينفذ
كما في خزائن الاكل قال او يبيع ام الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح اى الاظهر عدم نفاذ
عند محمد لانه اختلاف فيه بين الصحابة ثم وقع الاجماع على عدم جوازده وبه يرتفع الخلاف
السابق عنده كما مر وعندنا لا يرتفع فتنه البيع وذكر الشيخ اى ان الاثمة على عدم النفاذ
وقد منا تمام الكلام على ذلك في باب عدم فراجع فانه قهر قال او بطلان عقوبة المرأة عن
القود اى لو قتل زوجها او ابوها عمدا فقتل عن القاتل فالبطلان من يارى انساكتا في قضا
ثم قبل القود دفع الى قاض اخر فانه لا ينفذه ويحكم بصحة العقوبة بطلان القود لنكاح الفتنه
وان كان بعد القود فالقاضى الثاني لا يتعرض بشئ ممن ذكر في شرح ادب القضاء ان هذا التفصيل
غير سديد بل السديد ان يعزل القود يلزمه اى القاتل القصاص لو علم انه قتل شخصا محققا
الدم ولو جاهلا فالدية قال او بصحة ضمان الخصاص اى بان قال البائع او يبيى بشئى ان سقطت
الدار المشترقة من يدك فانما ضمانك لك استخلاصها بالبائع او بالثبته وسلمها اليك فبذلك
بالحل لانه ضمن ما ليس له قدرة على الوفاء والقابل بالبيع لم يستند الى قياس صحيح فالقضا
به باطل ونسب ابو يوسف وحمل الخصاص بالرجوع بالشئ عنه الا استحقاق فهو والدرك والعسرة
واحد عندنا جرح بالقضا وبه صحصدا في وقوعه الى اخر لا يبطله تمام في شرح ادب القضاء قال او زيادة
اجل المحلة في معلوم الامام من اوقات المسجلة اى اذا كانت بلا موجب والافقد ذكرنا في فروع الفصل
الاول من كتاب الوفاق ان يجوز للقاضى زيادة رسوم الامام اذا كان يتعطل المسجل بدونهما
او كان فقيرا او عالما تقيا قال او بحل المطلقة ثلاثا بغير عقلة الثاني اى بلا دخول كما هو قول

عتده في العامه وايتان وعنه هلا ينقد في الوجهين واختلافه جميع قال في الفقه والوجه
 الا ان يفتي بقوله لان التارك لمذهبه لا يفعل الا بهي باطل واما الناسي فلان المقلد
 ما قلده الا ليحكم بمذهبه لا يمد هب غيره هذا كله في القاضى المجتهد فاما المقلد فانه لا
 ليحكم بمذهبه الى حقيقه فلا يملك المخالفة فيكون معذورا بالانسيه الى ذلك الحكم الهوساني
 تمام الكلام على هذه المسئلة في كتاب القضاء ان شاء الله **قوله** وقال القاسم بن معين جرحني
 جرحا قلت والقاسم هذا من اصحابنا بر حقيقه رحمه الله اخذ عنه محمد بن الحسن كما في طبقات
 عنه كقادر **قوله** فلو حكم الثاني اي الحاكم الثاني بانه جرحه فلا ينقد ولا يفاده من القسم الثالث
 من القسم الثاني الذي تقدمنا عن جامع القسطين **قوله** اذا حكم بالشايد واليهين قال فاجاب عن القسمين
 ذكره بعض المصنفين انه ينقد وفي بعضها لا ينقد وفي اقصية الجامع انه يتوقف على امضا قاضيه
 اه **قوله** وعن الامام لا تقدم ان في القسم لا نص فيه عن الامام وتقدم جوابه **قوله** لا يمارس شراعات
 اي بعدونه امر شريعيا لانها بينة حقيقه ولغة لوجود الجزئية وانما قطع الشرع في نسبتها اليه فقط
 اذا الجزئية لا تنسب بالزمان ثم ان لم يذكر فيه خلافا ومقتضى عده من القسم الثالث وجوه الخلاف
 فيه **قوله** ثم مات المقتضى بمكة الشاه والذي بعده بقتضها **قوله** انما هو لا يمكن الاحتق لان انما يقيد
 قصر الولاية على من اختلف ومن احكام الولاية الارث **قوله** ولا يلزم اي لا يلزمنا ان نقول مولى
 المولاة كذلك اي انه يكون ارثه من احد الجانبين فقط كما قلنا في ولا العتاقة لانه اي الولاية
 المفهوم من مولى المولاة مستحق بالعقد لان صورته ان يعقد رجلا من مجهول النسب
 بعقد المولاة بينهما على ان من مات منها قبل صاحبه عن غير وارث ورثه الآخر وهذا العقد قائم بهما
 اي وجد منهما فيستوارثان من الطرفين بخلاف ولاد العتاقة فان سبب الاعتاق وهو قيام
 بالعتق فقط كالزوجة فانه من سببها الميراث والارث ثابت بها من الطرفين لقيام عقد
 بها معا فيستوارثان بها وان اختلف مقدار الارث بها من جهته اخرى وهي تفصيل الزوج على
 الزوجة بذكر ورثته وكونه قواما عليها واسم سبحانه اعلم **قوله** فاعلمتم هذا المقام اي قوله بلا شبهة
 كما في القاموس حيث قال غنم بالضم وبالفقه وبالتركي وعنتية واختارنا بالضم الفوز بالشي
 بلا شبهة والاعتناء بالضم منته قاتلهم والله سبحانه وشه اعلم وله الحمد على ما علم ونعم
 وصلى الله وبورك وسلم على عبده ورسوله المصطفى وعلى الوصي ومن في سلكه المنتظر والحمد
 اما من الاعظم وقد وثقنا المقدم واصحابه ومكاتب مذهب الحكم واتباعهم ذوو المقام الخ
 والنص ذو الفضل المسلم والله الذي اتقن مساله واحكم وهو الدين وشايعنا وبالشي
 ومن سدى اينما معروفا واكرم رب او رغبني ان يمسك نعمته التي انعمت على وعلى والدي
 وان العمل صالحا ترصناه واصلاح في ذريتي ان يثبت اليك والي من المسلمين وتقبل مني
 بذو العمل ويلغني ذكراه غاية الاصل وجنبني فيمن الخطا والخلل واجعله سببا لغفران
 المذنب والزلل وبحسن الختام عند انتهاء الاجل والحمد لله رب العالمين

الجزء الرابع من
 رد المحتار على الدر المختار
 جمع كاتبة الفقيه
 محمد عابد بن
 عفا عن
 امين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه ما بين كتاب
الاجارة اقوال الاجارة بكسر الهمزة هو المشهور وحكي المرافق في خبرها صاحب الحكم هي بالضم
مشتقة من الاجر وهو عوض العمل ونقل عن تعاليف الفقهاء في المشقة وفي كلامه في العلامة كحل
الطودي لو قال لا يجار لكان أولى لان الذي يعرف به الاجارة الذي هو بيع المتأجر لا الاجارة التي هي
قال قاضي زاد ولم يسمع في اللغة ان الاجارة مصدر ويقال اجره اذا اعطاه اجرة وهي يستحق على العمل المجزوف
الأسكن اجري في داره واستاجر اجرتها وهو موزع ولا نقل مواجر فانه خطأ وتبيح قال سراج في فاعلا بل هو فعل
اجه قلت لكن نقل الرمي في حاشية البرهان الواحد في الميرد يقال اجرت دارك وملكك غير موزع ودمرد
والاول اكثر اجارا واجارة وعليه فاعترض تدبر قوله كونهما تليكن عين اي والاعيان مقدم
على المتأجر ولا يجرى بل عوض وبذلك والعزم مقدم ثم للاجارة من مناسبتها خاصة لفعل الصدقة من حيث انها
يقعان لا زمن فلهذا عقبها بها فاعاد الطودي قوله اسم الاجارة قال الرمي في اللغة الاجارة فعاد اسم
للاجارة وهي ما يعطى من كرا الاجار وقداجره اذا اعطاه اجرة انتهى وفي تعني فعالة واعاد في الفعل
اهو وقداجره ان يكون مصدر وقوله وهو مستحق ذكر الضمير لعوده على الاجار المقصود من ذكر مقابلة وهي الاجارة
والا وضاع الاطوار فلا خلل في كلامه فافهم قوله تليكن عين اي العين والمنفعة وبه وان كان اجارة
كما يكون من دخل في العارية لانها تليكن المتأجر والملك لا تليكن المتأجر وليس بمنفعة وقوله
نفع تليكن العين وقوله يعوض تمام تعريف طودي قال في المعنى وهو اوله بالقبول من قولهم تليكن نفع معلوم
يعوض كذا كذا لان تعريف الاجارة الصليحة لم يكن ما تعالينا ولم الفاسدة بالظن الفاسد
وبالبيع الاصل وان كان تعريف للاجر لم يكن تقييد النفع والعوض بالمعلوم فصحا وما اشترى في المختصر
تبع الادب تعريف للاجر هو فية نظرا لان كونهما يندرجان تحت الاجارة الشريعية وهي الصليحة والفاسدة
صحة فلا يشملها قال في الميسر لا بد من اعلام ما يرد عليه عقد الاجارة على وجه ينقطع به المتأجر عن تملك
المدة والمنفعة والعمل ولا بد من اعلام ليدل اهل العلم على ان العقد عينا كذا في البدل على ان لا تملك المدة
فعاد الى كلامه وتامر في الشرع بل لا بد من مقصود من العين اي في شرع ونظر العقلاء بخلاف ما سلكه فانه اذا
كان مقصود المتأجر لكنه لا دفع فيه ليس من مقاصد شريعية وشمل ما يقصد ولو لغيره لما سلك عن الجهر
من جواز استيجار لارض مقبلة ومراحا فان مقصوده الاستيجار للزراعة مثلا ويذكر ذلك حيلة الزواجا
اذا لم يكون زوجات بل قولوا في منصوص بفتح ظاهرة على ايها وفي بعض النسخ يحذفها وكان من
تحريف النسخ قوله انه لا اي العقد والاداء واخذ الضمير لطف المذكورات باو وية المسائل ستاتي
مشتا في الباب الا ان قوله ولا اجرة اي ولو استعملها فيما ذكره وقوله ان الاجرة يجب في الفاسدة بالظن
محلها اذا كان النفع مقصودا وقيد في الخلاصة عدم الاجرة في جنس هذه المسائل بقوله لا اذا كان الذي
يستاجر قد يكون مستاجر ليشفع به او وسياح تمام الكلام فيه قوله وسيجب اي في باب ما يبيع من
الاجارة قوله اي لا في البيع قد دخل فيه الاحيان فانها تليكن بدلا في المقايضة فتصير اجرة في
لانها من المنفعة اي وهي تابعة للعين وما صلح به لا صلح الاصل صلح به لا صلح الاصل قوله في البيع
كليا قيد ليقهر ان المراد به العكس للقوى لا المنطق وهو عكس الموجه الكلية بالموجه الجزئية
اذا يصح بعض ما كسب اجرة صلح منها قوله كما سيجي اي في ان باب الاجارة الفاسدة قوله وتعتقد بالعرف
الحق واللفظ الصليح كالميرد والجلو كذا ولا يجرى لانها تنفقد بلفظ البيع اذا وجد التوقيت وايد رجوع العكس
في البيع كمن في حصة بناية جزم في ابرهات لا انعقاد فقال لا تتعقد بيعت منقذها لان بيع المحدث
فلا يصح تملك بلفظ البيع وكذا اهد ونقل من عن الغاية قوله لا يتعقد العكس يعني ان الاجارة لا تخضع لانقضاء
اعادة قال في البراوية لو قال اجرتك منافعها سنة بلا عوض تكون اجارة فارة لا عارية انتهى وفي المعنى المتأجر
لو قال اجرتك هذه الارش بلا عوض كانت اجارة فاسدة ولا تكون عارية كما لو قال اجرتك هذه العين بغير عوض
كان باطلا او فاسدا لاهية ويخالف ما في عارية البصر عن الحاجة اجرتك هذه الارش بلا عوض كانت عارية وقوله

بسم الله الرحمن الرحيم

يقول شهاب يكون اعادة اهر قال في الترخاينة اجارة فاسدة وقد قيل بخلافها وانظر ما قلناه
في العارية قوله منا تعبا شهاب كذا تناف في هذه المعدلات الثلاث الفعلان قبلها وما في المسألة فذكره في
لكن ذكره بعد الواضف العقد الى المتأجر لا يجوز بان قال اجرتك منافع هذه الدار شهر اجرة وانما يصح اجارة
الى العين اهد وبينهما تناف لكن قال الرمي في البراوية وكثير من الكتب قولان في المسألة اهد وفي قوله
عكس البرهان لا تتعقد بآجرة منقذتها لانها معلومة وانما يجوز باراد العقد على العين ولم يوجد وقيل
تتعقد بآجرة لان المقصود من اضاف الاجارة الى العين اهد وظاهره ترجيح خلاف ما سلك عليه
المصنف ولا يقتصر على الرمي في قوله فان ركنها الايجاب وكقوله اي يقول وتعتقد ما مل من الكلام
قربا وفي صفته كالكلام فيها في البيع بدائع وفي كلامه الطودي عن الترخاينة وتعتقد ايضا بلفظ كالميرد
واو استه قلنا انقضاء المدة في ركنها لا يجوز عارية اليوم والا فليكن كل شرط لا يتعقد ما نقل من غير
باجرة امثل فان سكن شهر فمضى بقوله اهد وشروطه على انواع بعضها شرط لا انعقاد وبعضها شرط
الانعقاد وبعضها شرط الصحة وبعضها شرط الاندوم وتقصيها مستوف في البدائع والمقصود ان يندرج
كون الاجارة والمنفعة معلومتين اما الاول فكقوله كذا وراهم او دناير وينصرف الى غالب نقد البلد
فلو انقضت فسدت الاجارة ما لم يبين نقدا منها فلو كانت كليا او زنيا او عودا متقاربا بان
الشرط بيان القدر والصفة وكذا مكان الايفا لولمحل وموته عنده والا فلا يحتاج اليه كيان الاجار
ولو كانت كليا او عودا متقاربا بان الاجل والقدر والصفة لو غير متساوية ولو كانت كليا او عودا
فلا يجوز الا ان يكون معينا كالحصاة واما الثالثة فيا في المتين قريبا قوله ساعة فباعتها لانها تنقذ
عوض لا تبقى زمانين فاذا كان حذو كذا فليكن بدلك فليكن بدلك فليكن بدلك فليكن بدلك فليكن بدلك
المطالبة ليدل الا بمضى منقذ مقصوده كاليوم في الدار والارض والمحلة في المدة كاسيائة
قوله وهل تتعقد بالتعاطي قال في الوهانية وقد جرد في القدر وتعاطيا قال في الترخاينة في الترخاينة
من اخر قد ورا بغير اعيانها لا يجوز للتفاوت بينها صغارا وكذا فلو قبلها المستاجر على الدار او لجاز يكون هذه اجارة
مبتدأة بالتعاطي تخصيصه في النظم بالقدر والتتابع للنقل والا فهو مطرد في غيره في البراوية غير الاجارة كقوله
لان الاجارة غير معلومة لانها تكون في سنة وانقضاء اقل واكثر اهد وفي الترخاينة عن التمسك بالابواب
عن الرجل يدخل ويختار ويقتصد او يدخل الحمام او يشرب ليا من السقا ثم يفرق لاجرة ومن الماء قال لا يجوز
استحسان ولا يحتاج الى عقد قبل ذلك اهد قالت ومنه ما قدمنا عنهما من انعقادها بغير لفظ وسياح في
المستفادات عن الاشياء سكوت في الاجارة ومشا وقبول في جادى الزاهدي واخر مستاجر من تقديم دارا
وسكن فيها ثم بقي ساكن في السنة الثانية بغير عقد واخذ القيم شيئا من الاجرة فانه يتعقد به في كل سنة كذا في حصة
ما اخذ فقط اهد ومثله في القصة في بيان انقضاء الاجارة بعد انقضاء موتها وجوبا لاجر بغير عقد حاشية
قوله ظاهر الخلاصة عن عيادتها كعبادة البراوية المذكورة افقار ان علمت المدة صغارا لاجرة قال في المنع بعد
نقل ما في خلاصة ومفاودة ان الاجرة اذا كانت معلومة في الاجارة الطولية تتعقد بالتعاطي لا بالعلم العرفي
عدم انعقاد كون الاجرة فيها غير معلومة وامسح اعلم اهد وفي البراوية يوم انه غير ما في الخلاصة
مع ان عيادتها واحدة ثم ان الاجارة الطولية على مسيائة بيانها الاجرة فيها معلومة لكتبتها فيما عدا
السنة الاخيرة تكون بشي يسير فامل قوله بيان المدة لانها اذا كانت معلومة كان قدر النفع معلوما
قوله وان طالت اي ولو كانت لا يبعث ان المثلها عادة واختاره الحنفية ومنه بعضهم يحذف طالت لطلاق
المسكون ترجيح الاول قوله وللوجوب بغيره اليوم اي قبل الحجج فتعقد وكذا غير لازمة وهو الحد في حاشية
وايد عدم اللزوم بان عليه الفتوى كما سياتي في المستفادات وفي البراوية فان جاء عند الميرد نادى كذا
بسبب استقبال لاتعود الاجارة وان رد بعين بقضائه او رجوع في المهية عادت ان قبل حجج الفقه في
الادقاف وكذا ارض التيسر كذا في الجوهرة وافق به صاحب البحر والمصنوع واكثر كلامهم على ان المختار في
لوجود العلقة فيها وهي صحتها عن دعوى المكي بطول المدة بل هذا اوله ومثلي وسياح عن الحاشية ارضا
وفي فتاوى الكا وروى عن شيخه صيف الدين المرشدى واما الرمي بيت المال فاطلا فم يقتصر على
مطلقا وايضا اتساعهم في جواز تصرف الامام فيها بيعا واقطاعا فقيهه اهد لمختصا لكن في حاشية
الرمي انها مثل عقار اليتيم قال في حاشية والوجه ما قلناه وفي الخبرية من الدعوى اراضى بيت المال

بسم الله الرحمن الرحيم

جرت على قبيلتها احكام لوقوف المودة اهـ ثم على ثلاث سنين محله ما اذا اجر غير الوقف والا فله
وفي بقية اجر الوقف على سنين ثم ما بعد ذلك ان تقضى لاجارة ويرجع ما بقي في ترك
الميت طعن سري الدين قات وفي كلامه سيرة كثر اخرب الفسخ في غير ذلك لاداء الحاقوت كرام
باري في كتابا لوقوف متناحلا لا يشكرك الا اذا كانت المصلحة بخلاف ذلك وبما يختلف زمانا ومكانا
ومشاي على المصنف ههنا من الاطلاق يتبع المتون كالقوله في المهدية وما حرم عليه من اقل ما قدمه في الوقف هو ما
اقضى به المصنف كشره في في المحيط وهو المختار للفتوى كما في البحر في المحيلة اي اذا احتاج القسيم في الوقف
اجارة طويلة **قوله** متفرقة بخلافه الخاتمة متروكة قال ويكتفي في كسبه استاجر فلان بين فلان وبين فلان كذا او كذا
ثلاثين سنة ثم لا يبرهن عقد كل عقد سنة كذا من غير ان يكون بعضها شطرا في بعض انتهى وينظر هل يشترط ان يعقد على
كل سنة بعقد مستقل او يكفي قوله استاجر ثلاثين سنة ثلاثين عقد فيسوي بين كذا والعقد والظاهر الاول لقوله
والمحيلة ان يعقد عقودا متروكة فاما **قوله** كل عقد سنة او قول قيد بالثبوت في الضمان لا لانه لا لازم
مطلقا لا لوجبه في الضمان كل عقد ثلاث سنين صحيح بخلاف الرابع فافكر فيها والا فاعلم ان كسبه في غير ما كان
المحيلة لا يجدي نفعا **قوله** لا الباقي المبنى على المفتي من عدم لزوم المصلحة كما قدمه وانه **قوله** يتبع اي شرط
لان اتباع شرطه لازم **قوله** الا اذا كانت الجوان كان الناس لا يربطون في سبيلها سنة واجبا واكر من سنة
اذر على الوقف وانفع الفقهاء استأجر **قوله** فيسوي بين القاضى قال في الاستعفاء ولو استعفى في كتابه وقف نقلا
لا يجوز كثر من سنة الا اذا كان انفع الفقهاء في جواز اجارته اذا راي ذلك خيرا من غير وقوعه في القامى
لان من سنة **قوله** لان ولا يتم عامته لان له ولا ينافى الفقهاء والظاهر ان الوقف استعفاء والظاهر ان لو
اذن في ذلك التمس له صفة فاق **قوله** تلتاح في المحيلة ان يحكم بالرجوع كما يفعل في زماننا **قوله** ويجوز تنال اده
نعم يجوز في جارية **قوله** وتفسخ في كل المدة اي لا في الزمان فقط لان العقد له ما استظهره في
الحاشية قال في المنع وفي فتاوى قاضى خان الوصى اذا اجر ارضه لغيره او استاجر لغيره ارضه ما لا يبيح اجارة
طويلة وسنة ثلاث سنين لا يجوز ذلك وكذا لو الصغير واستأجر لغيره لانه لا يملك اجارة لارضه لغيره
الا جارة بمقابلة سنين الاول ومقابلة المال بمقابلة السنة الاخيرة فان كانت الاجارة لارضه لغيره والوقف
لا تصح في سنين الاولى لانها باقية من اجر المثل فان استاجر ارضه لغيره والوقف في سنة الاخيرة يكون
لا يستأجر باكثر من اجر المثل فلا يصح واقفا قد شق في البعض في الوجهين هل يصح فيما كان خيرا لليتيم
والوقف على قول من يجعل الاجارة الطويلة عقدا واحدا لا يصح وعلى قول من يجعلها عقدا يصح فيما كان خيرا
لغيره ولا يصح فيما كان شره والظاهر هو الفساد في الكل اهـ **قوله** ثلاث سنين الظاهر ان المدة عقودا كل
عقد ثلاث سنين يدل عليه كلامه واخره فتأمل **قوله** ويجوز المصنف على ما انفع الوسائل اي من انه يقضى الزمان
على ثلاث في الضمان وعلى السنة في غيره سواء كانت عقدا واحدا او اذ ان على ما ذكره عقدا متفرقة حتى لو عقد في
الضمان على اربع سنين مثلا يعقد او اكثر يصح في ثلاث ويفسخ في الباقي وهل يحتاج ذلك الى طلب كفاية
ام يتقضى بخلاف المدة الزمان الظاهر الاول وتامد في النفع الوسائل قلت لكن في شرح البيرى عن خزانة الاكمل
استاجر بغيره موقوفه ثلاثين سنة بتقضى حنيفة في الجارية الا في سنة الاول انتهى ومثل في شخص كبير معزيا
الى ابي جعفر انتهى ومقتضى البطلان بالاطلاق **قوله** وقادى المصنف قال بعد عبارة الحاشية قلت يستفاد
من هذا قوله ما يقع **قوله** في جواز اجارة الخاتمة اي بياضها بدون الاشجار وانما لا يصح استيجار الاشجار
ايضا لما مر انها تملك منقعة فلو وقعت على ستمائة كذا العين قصد اقبى باطله قال الرضى وسياحة في اجارة
الظهور ان عقد الاجارة على ستمائة كذا لا مقصودا لكن مستأجر بغيره لغيره لا يصح وكذا لو استأجر
لياكل ثم قال وبه على حكم اجارات الاراضى والقرى التي في ايدى الزادعين ولا يخرج المقتضى منها ولا شك
بطلانها والحال به وقد اقيمت بذلك مرارا اهـ **قوله** يبلغ كثر اي بمقدار ما يربى اجرة الارض ومن المأثور
يبقى على استيجار اي يعني قبل عقد الاجارة والاطا كانت اجارة ارض مشغولة فلا تصح كاستيائه وفيه من مشغولة
الاراضى استأجر ارضها فيها اشجارا واخذ يا زراعتها فيها اشجارا كان وسطها لا يجوز الا اذا كان في كسبه
صغير من معنى عليه حول وجهه لان الاشجار لان ووقتها ولا يملكها باخذ الارض والاشجار لا غرق لها وان كانت
في جانب من الارض كاستيائه والجدار لا يجوز لعدم الاخلال اهـ **قوله** ربيس اي باعطاء ستمائة او اقل
والباقي للعامل **قوله** فقال اي مقادير ما تقدم من قوله تفسخ في كل المدة الى قد مر ان المصنف استفاد من كلام الحاشية

وهو بمعنى ما استفاد منه كسبه فاقر **قوله** بالاول وجه الاول لو توالى اذ افسد كعقد في كل المدة مع استمرار على ما هو
خير لليتيم وشبهه فسادا وعقد مستقل به شرحه ليشتم اوله بالفساد ليشتم اوله بالفساد ليشتم اوله بالفساد
مشغولة فسادا واجارة ايضا كما قدمناه وان كان الحظ والمصلحة قبلنا من فتنه لهذه لا فتنه في
فتاوى الحاشية التفتيش في الاجارة على ما بين الارض لا يقيده كسبه حيث تقدم عقد الاجارة على عقد المساقاة
اما اذا تقدم عقد المساقاة بشرط كانت الاجارة صحيحة كما صرح به في البزاية واذا فسدت مبادى الاجارة
غير مستحقة للجهة كوقوف المشتري انما هو لئلا يفسد فقط وحيث فسد المساقاة لم يكن لها يسير لجهة كوقف كانت
للعامل اجر مثل عمله وبما ينسب الى الوقف واما مساقاة المالك فلا ينظر فيها الى المصلحة كما لو اجر بدون اجر المثل
اهـ **قوله** فتنه بغيره ما استفاد المصنف وما بينهما عليه فيلحق **قوله** قلت الخ بهما يرد لما في النفع الواسع **قوله**
فتعبر به الى ان مقتضى هذا ان تفسد في القدر الزمان فقط لا في جميعه بل يجرى في خاصه في عقده واحد
والفساد الطارى به بقوة اخرى اي غلاي سري وفي كونه طارئا لا مائلا لعل وجهه بان كونه يفسد
ساعة فتنه بغيره لعل اشار الى ما قلنا **قوله** ومن حوادث الروم الخ فتوى اخرى فان ابيع قوى
من الاجارة وقد صدر في الملك الوقف بعقد واحد وصح في الملك **قوله** لغيره اي على زيد الميت
قوله على انها ملكه اي بناء على انها كلها كانت ملكه فزيد الميت **قوله** ملخصا ترجيح الاول قدمنا عن الضمير
في باب بيع القاسد عند قوله بخلاف بيع قن ضمير مديروا ميويد **قوله** فتأمل في كونه الى ان الاجارة تصير
عدا ان من ذلك بل اول الامر **قوله** وفيه من الفتاوى الخ يمتثل ان يكون تأييدا او يعا بقوله ولو قضى قاضى بغيره
يجوز فانه يقيده بمثل البيع بين العبد والمدير لا والى العبد فيكون تأييدا للتأيد الاول والظاهر انه شروع
في تأييد ما اختاره المصنف اطلاق عدم كسبه ففصلت العقود كلها مع ان العقد الاول يلجز وظاهر كلامه عدم
صحة ايضا ووجهه كما في التولية الجارية ان هذا العقد بعقد واحد وصورة وان كان عقودا من حيث المعنى
بعضها يتعقد في الحال وبعضها مضاف الى الزمان المستقبل اهـ **قوله** ثلاث سنين سواء كانت سنة كاهو
في المنع وبغيره ووجده كذلك في بعض النسخ **قوله** صياحة للاوقاف اي من ان يعنى المستأجر ملكيتها
لطول المدة والا فالوجه يقتضى صحة العقد الاول لانها جارية وما بعده مضاف وفي لزوم مصلحتها كاستيائه
ولكن اعتبر بعقد واحد كما مر لاجل ذلك ولله اقدرا المتأخرون بالسنه او اثلاث سنين لمذهب
المشقة ميان **قوله** ولو قضى قاضى الخ اي مستوفيا شرط القضا ولكن هذا في غير القاضى الحقى اما قضاة زماننا
الحنفية المأمورون بالحكم بمقتضى المذهب فلا تصح **قوله** قلت ويجوز اي في اخر هذا الباب هذا تأييد
لما دججا المصنف ووجهه ان حيث اختلفت الارادة في سائر القساد وعدمها يرجح ما هو الا نفع للوقف وهو سري
لما يقدم مرة اخرى على هذا العقد **قوله** وفي صلب الحاشية الخ ذكره المصنف في المنع تأييد المارحج ولكن ماذ الحاشية
ذكره في صلب الروج عن نصيبها من الدين للورثة وفي شمول ذلك السنات اما لاذ قد مر ان جعلوها
من كفاد الطارى وما في الحاشية في القساد المقادير نعم ما تقدمناه سابقا عن الحاشية من قوله وكذا
هو كفاية في اكل بغيره ترجيح حيث علمت مما مر عن جواز الفتاوى انها لا تصح الاجارة الطويلة اذا
كانت عقودا مع ان العقد الاول ناجز فافكر فيها اذا كانت بعقد واحد لفظا ومعنى فالظاهر اعتماد
ما رجحه المصنف من كسبه قاضى البهية فان ردت قويا وهو ما في الحاشية وجوا بغير فتاوى هذا ما ظهر للفقهاء تقاضاه
بما علم **قوله** بما رفع الجاهلية فلا بد ان يعزل كسبه الذي يصنع ولون كسبه امر ونحوه وقد رتب
اذا كان يختلف وفي المحيط لو استاجر بقصر عشرة اوثوب ولحم يربها فلا اجارة فاسدة لانه يختلف
بغايته ووقته ذكره في البحر **قوله** بيان الوقت والموضع قال في البزاية استاجر دابة ليشبع عليها او يتقبل
الحاج لا يصح بل ذكر وقت وموضع وفيها استأجرها من الكوفة الى الحيرة يبلغ عليها الى منزله وكذا
من منزله وكذا في حمل المتاع وفيها استأجر اجارا ليعمل له يوما من طلوع الشمس يحكم بعاده **قوله**
فهي فاسدة اي فلا يجب اجر المثل لا لتحقيق الانتفاع **قوله** بالاشارة الى انه اذا علم المتقول والمكان
المتقول ايرصا رتا المنفعة معلومة وهذا النوع قريب من النوع الاول ذيل على وحاشية ان اشارة
اعتنت عن بيان المقدار فقط **قوله** لا يلزم بالعقد ان لا يملكه بغيره ككسبه لان العقد وقع على المنفعة وهي
تحدث سياتيا وشان يدل ان يكون مقابلا للبدل وحيث لا يكون مستفادها حال لا يلزم بلها حال

الا اذا شرطه ولو حكما بان يحل له ان يصار ملتزما لا ينفسخ وبطلان المسألة التي اقتضت العقد فصح
بل بتجديده في العتابة اذا عجل الاجرة لا يملك الاسترداد ولو كانت عينا فانما هو اودعها رب الدار فهو
كما لتجديده في المحيط لو باع بالاجرة عينا وقبض جاز انفسه فيجوز الاجرة طوى **قوله** او شرطه فلا المطالبة
بها يجب استاجرها عليها وجب لغيره الموجرة عنه ولو حق النسخ ان لم يعجل له المستاجر كما في المحيط
لكن ليس ببيعها قبل قبضها تحروا نظر كيف جاز هذا الشرط مع انفسه لا يقتضي العقد وفيه نفع احدهما
كما قلت هو في الحقيقة سقاطا مستحق من المسألة التي اقتضت العقد فهو سقاط المستحق حق
في وصفه لا من في البيع وسقاط السالع فيجوز النسخ بتأخير عن المشتري مع ان العقد يقتضي سلامة
وقبض الثمن قبل قبض البيع تام **قوله** اما المضافة الى اي فيكون الشرط باطلا ولا يلزم له الحال شي لا
استناب وجوب الاجرة فيها بالتصريح بالامتناع الى المستقبل والمضافة له وقت لا يكون موجودا قبل
فلا يتحقق هذا المعنى بالشرط بخلاف المضافة لان العقد يقتضي المسألة وليس بمضاف من غير شرط
اقتضاه بالتصريح بخلافه بل يقتضي ان يظل يعمل بحقوقه الى ان يملك الكلام في المضافة الطويلة وهي ما قدم
منه عن جواز الفسخ وبها صورة اخرى وهي ان يوزعها ثلثا لغيره من عقود متوالية غير متناهية
من اخر كل سنة فيجعل معظم الاجرة للسنة الثانية والباقي لما قبلها اما استئجار الايام فليكون كل منها
قادرا على الفسخ واما جعل الاجرة القليلة لما بعد الاخرة فاشلا فيفسخ الموجر الاجارة في تلك الايام
قلنا ان الفسخ لا يلزم تلك العقود وهذا بناء على ان المضافة لازمة فاذ احتاج الناظر الى تعديل
يعقد كذلك ولكن اودع ان اعتبر عقد واحد يلزم ثبوت الخيار في عقد واحد اكثر من ثلاث ايام وان
يعقود فلا تملك بالتجديده ولا يثبت اطلالها من مضافة فيقوت الغرض واجب بما اختاره كعدد من ايام
يجعل عقدا واحدا في حق ملك الاجرة او شرطه وعقودا في حق سائر الاحكام وبان لا يجعل تلك الايام مدة خيار
بل خارجة عن العقد بهذا تعلم ان كلامه غير محذور **قوله** او شرطه من في النهاية وان قبض المستاجر لا يملك الاجرة
وان لم يكن قال في النهاية وبها مقيدة بقية احدها التمكن فان تعدد المالك والاجنبي او تعدد المالكين
لا يجب اجرة الشاة ان يكون مضمونة فلو فاسدة فلا بد من حقيقة الانتفاع **قوله** ان لا يكون له خيار في كل
الفقد حتى لو استاجرها لكونه فاسدا في بعد اداء بعد المدة فلا اجر الرابع ان يكون متمكنا في المدة فلو
استاجرها الا انكسرت في هذا اليوم وذهب بعد مضي اليوم بالدية ولم يركب لم يجب الاجر لانه انما تمكن بعد
مضي المدة طوى وبه علم ان الاول ذكر القيود فستغنى من قوله الا في ثلاث ايام الاولى اذا
كانت الاجارة فاسدة **قوله** انما اذا استاجر دابة للركوب خارج المصير فحسبها عنده ولم يركبها لثالثه
استاجر يوما كل يوم بدلت فاسد من غير ان يركب اجرة ما بعد المدة التي لو لم يركبها فيها التحق وقت
هذا الاستئجار ان الحكم في الحقيقة كما هو صريح المتن على ان فاسدة سيذكرها ولا ان ثلثه وان لم يركبها
عنده لم يركبها فاسدة بالثبوت فان الثانية خارجة بالقيد لانه لا يمكن في المكان المضاف اليه العقد بخلاف
ما لو استاجرها للركوب في المصير فحسبها من انتفاعه والثالثة لم يوجب فيها التمكن في المدة التي سقط اجرها فهي خارجة
بالرابع **قوله** ثم خرج على هذا اي الاخير وهو التمكن من الانتفاع **قوله** لانه قبضت اي خالته من الموضع **قوله** لا حقيقة
الانتفاع اي اذا وجد تسليم المستاجر من جهة الاجر اما اذا لم يوجد من جهة فلا اجر وان استوفى المشتقة انتفاعه
واعلم ان الاجر الواجب في الفاسدة يختلف تارة يكون اسمية تارة يكون اجر المثل بالغام بالغ وتارة لا يجاوز
المسكن وسائر بيانها في بابها **قوله** وطاير ما في الاسعار حيث قال ولو استاجر أرضا او دارا وقفا اجارة كانه
فرضها او سكنها يلزمه اجرة فاسدة فزادها او سكنها يلزمه اجرة مثلها والا لا على قول المتقدمين قال
في الحق فاخذوا لانا صاحب البحر من مفهومه ما ذكره فانه يفيد لزوم الاجر على قولنا المتأخرين وهذا الظاهر انما يملك
ذلك ظنه كانه ان من انما خسر والخلق في محل التقيد اه ولا يخفى عليه انه واد على منتهىها وتعليق العلامة البيهقي
فقال لم يرق المسألة للمتأخرين كلاما والذى رايناه في وقفنا الصحيح وان كانت الاجارة فاسدة فبعضها المستاجر
فلم يزل في الارض ولم يكن الدار فلا شيء عليه ثم قال فلو خذ من هذا ان المستاجر لو وقع فاسدا لا بعد غاصبا
ولا يجب عليه الاجر ان لم يتففع به ثم نفل عن الاجناس التصريح بانها لا يجب الا حقيقة الاستيفاء قال ولا يلزم
على ما رضى به الموجر اه اقول عدم كونه كوف على التصريح بذلك في كلام المتأخرين لا يشافيه لو كسره في جوارحه
الكسبة اي لاحتمال ان ما في وقفنا الصحيح والاجناس على مذهب المتقدمين فلا يشافيه مفهوم الاسعار والله

اعلم **قوله** والمستاجر في البيع وقا بفتح بجم يعني اذا استاجر من شريك ما باعه منه وفا بفتح فسيفسا يعني كما امر
قيل في قوله قال الله تعالى فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين فاعلموا ان الله لا يهدي القوم الظالمين
فانما يتأخرنا استاجارها بان لا يملك الحقيقة بل يجب الاجرة لا يمكن في فاسد اجارته فكيف هذا اه وقال في قوله
انه الاجارة اصلها نقض المدة فتدبراه اقول ولا سيما على المتقدمين ان في حكم الرهن فانه لا يلزم
الاجر ولو استوفى المنفعة في المدة ولو اعدا بقض كما في النهاية **قوله** في الخبز والخمر من كسب الرهن
خلافا لما قدمنا من الجلب قبل الكفالة وقول في الزاوية من جعله فاسدا قال لا تنفع الاجارة ولا يجب
شي وكذا من جعله رهنا من جوده جواز الاجارة من البيع وغيره وواجب الاجر **قوله** محل ترد وقول
لا ترد في مال الرهن لان من اعدا بقض بالقبض وهذا من قبيل سبحة وبيان ما قدمناه فافهم ان البيهقي
من ان المستاجر لو وقع فاسدا لا يملك الحقيقة بل يجب الاجرة لا يمكن في فاسد اجارته فكيف هذا اه وقال في قوله
من الانتفاع فاذا كانت التمكن فانتفاعه قال الرمي فلو لم تنفع المشتقة بالقبض بالقبض لا يرضى
المقدرة للغرض وانما في الغرض وبما لا يشك في جوده ومده في الوقت فانتفاعه **قوله** لا يخفى في العقار ان
حالا فالحال **قوله** وهل ينسخ بالقبض الى غير الخلف تظهر فيها اذا زال الغصب قبل انقضاء المدة فعلى القول
بعدم الفسخ يستوفى الباقي من المدة ويملك الاجر بحيث لا يركسوه كلامه المعبر مطوع عليه **قوله** ولو غصب في بون
المدة فصح **قوله** لو ساءل الدار رايا راسا وسكن مده فيها كانه البحر في الشاة يملكه عن البرهان وسقط الاجر
بفرق الدار قبل ذهابها وان اصبطها في سائر الاما لا جاز ما في رواية عن محمد لا ترد عنها وكفى
على انه يلزمه اجر ما مضى فقط ان لم يتمكن من ذرع مثله في الضرر اه سيذكره مستقبلا فيفسخ الاجارة ويكره
انه اعتد به الرهن بالحيه وان في الثانية يخرج بالاول **قوله** يشقاعة اي يستعاقف فاعلم ان الغصب او حامية اي
وقع ذلك شك فانه يمكن ذلك بالسقوط وان لم يخرج لانه مقصور اما لو لم يمكن اخراجه الا بالفاق مال فاما
يلزمه كانه القبيح وغيره كما ذكره ابو كسرة في حاشيته **قوله** في حاله الحال فان كان فيها غير المستاجر فالقول
للمستاجر لا اجر عليه **قوله** كسالة انما ختمت بغيره لانه في الاختلاف بينهما بعد انقضاء المدة في اصل انقطاع
الماعنهما وفي الخامس وكثير من الاختلاف من ان ترقا به الاختلاف هشاه على وجهيه اما في مقدار المدة
بان قال الموجر انقطع المأجرة ايام والمستاجر عشرة واما في اصل الانقطاع بان قال المستاجر انقطع
عشرة ايام وانكر الموجر ففي الاول القول للمستاجر مع يمينه وفي الثاني حكم الحال ان كان الما جازيا وقت
الخصوصية فالقول للموجر مع يمينه وان منقطعا وقتها فحكم المستاجر بالخصوصية **قوله** لا يخفى ان يراى حيث لا يبين كما
ذكره المصنف ولذا قال في النهاية ولو اقام المستاجر بينه ان المالك كان منقطعا فيما مضى يقضى بها وان كان
جاريا للحال اه سيذكر المصنف المسائل اخر باب ثمان الاجر **قوله** ولا يقبل قولك انك كنت الحاي في سلة الغصب
يعني لواجره الدار وفيها شخص ساكن وحلي بينه وبينها فقال بعد المدة منعني ساكن ولا بينه وبينها
مقروا جاحد لا يتحقق اني قولك انك كنت الحاي في سلة الغصب **قوله** لا يقبل قولك انك كنت الحاي في سلة الغصب
الاختلاف بينهما فينظر ان كان المستاجر هو الذي كسب المالك في القول للموجر وان كان كسب غير
فحكم المستاجر بخير **قوله** ويقوله غطف على بقوله كسب فيفيد انه مفرغ على التمكن ايضا ان من فرغ قوله
ولا يلزم بالعقد فانه عليه بقاؤا التمكن على حاله وجعلها مسالة مستقلة **قوله** لانه لم يملك بالعقد فان قيل
يشكل عليه صحة الارباح الاجرة والكفالة والرهن بها قلت لا في ذلك على وجوده وقبضه فسادا كالعقود
عن القصاص بعد الرجوع انتفاعه **قوله** لو اراد من كسبه اليه ما في المتن فزيع على مقدم **قوله** المستاجر
يسلم الوكيل لا يستاجر ان لم يسكنها الوكيل بنفسه قال ثمانية الاجرة ولا يجزى على المحل لان قبض الوكيل كقبض
توقيع القبض او المالك وصار الوكيل يسكنها غاصبا فلا يجب عليه الاجر وفيه نظر لان الغصب من المستاجر
الاجر والدية **قوله** فلو ساءل راسا تسليمه فافهم **قوله** الموجرة من باس الحذف والاصال في اي الموجر فيها بخلاف
الموجرة الاول كما هو ظاهر **قوله** كذا في البيع اي اذا استجرى نحو بيعت ملكه قبل زمن الموصى فلم يقع تسليمه الا بعد
نوع فان المشتري بخلافات الرعية ولا يلزمه لاحد فليراجع وقال في معنى **قوله** استحققت قبض البيع فانه
المشتري يتخير لتفرق الصفقة اه قال شيخنا **قوله** ارحمى وهذا يقتضي ان يكون المستاجر الحيا راسليا
سوا كان وقتا رغب فيه او لا لتفرق الصفقة ولانه حيث سعى من تسليمه في اول المدة ولا يكون مضطرا
الى العين الموجرة فيستاجر غيره فاذا ازم بها بعد مضي بعض المدة وبما يتفرد به لك فلتا مل اه وانظر

ما قاله ابو الطيب اى قال الم يوجد في البيع كصفة التي استمر للربح فيها كالحياطة والكتانة خير المشري
قوله نصيبا على عدم القدرة وعبادة الذخيرة وفي الجامع الاصغر اجز من اخر حافوتا ودفع الى المفتح
ولم يقدر على فتحه ومن المفتح ايان ثم وجده فان كان يمكن فتحه فعليه جرمه منى والا فلا في البراءة
ان قد روى على البقرة بلا مؤنة لزم الاجر والا فلا وليس له ان يحتج ويقول هذا كسرت العلق ودخلت له ولو
اختلط حكم الحال قال في الذخيرة ولو اختلطوا لا يشترط ان ينظر الى المفتح الذي دفع اليه الحال ان
لا يميز بين العلق وامكن فتحه قال القول للموجر والا فلا مستاجر **قوله** ولو يربو بنات المجرى وان كان المفتح
على يمينه لا يربو له حكم الحال متى جات اليه بخلافه كسرة الطاحونة وانما تقبل اذا كان المجرى في
ان كان يمينه العلق وكمن غيره والمستاجر يقول لا بل لم يكن ملائما من الاصل في ذخيرة **قوله** وكذا البيع
اى اذا اشترى دارا وقضى مفتاحها ولم يذهبها فان كان المفتح بحالة يتحلى له ان يفتح من غير
كافة يكون قابضا والا فلا مستحق فيه ظهر مما تقرر ان تسليم المفتح مع التفاتيه بين المستاجر والدار
وامكن ان الفتح به بلا كلفة تسليم للدار فيجب الاجر بمعنى المدة وان لم يكن وقتية في القسمة بان
يكون في المصير حيث قال في تسليم المفتح في اسواق ليس تسليم للدار ان حضر في المصير والمفتح في
يد وواقعه في المصير لكنه خلاف ما افق به قارى الهداية وادع محض الاسماء كما سياتى قبل سائل
شئ **قوله** للدار والارض الى الماد كل ما وقع الاجادة فيه على المستغنى او على قطع المسافة او على العمل **قوله**
ولو بين وقت الاستحقاق في العقد تعيين وكذا قال في الغرضية هذا اذا لم تكن الاجرة مجعولة او معينة
وبما قد روى جمعا على ما قد روى في الخلاصة انه قال لا بد فيها ذكر المصير ما اذا سكن عن البيان **قوله** اذا روى
وسايله اعلم ان الاجرة كانت او لا يقول لا يجب شئ من الاجرة ما لم يستوف جميع الشفعة والعمل لانه
المستوفى عليه فلا يترتب الاجر على الاجز كما لم يكن في المبيع لم يرجع فقال ان وقت الاجادة على المدة
كما في اجادة الدار والارض او قطع المسافة كما في الدار وجب المحصة ما استوفى لوله اجرة معلومة بلا
شفقة ففي الدار لكل يوم وفي المسافة لكل مرحلة والقياس ان يجب في كل ساعة بحسب تحقيق الساعات
لكن يخرج وان وقعت على العمل كالحياطة والقصادة فلا يجب الاجر ما لم يفرغ منه فيسحق الكل لا لا يعمل
في البعض غير شفع وكذا اذا عمل في بيت مستاجر لم يفرغ من العمل لا يستحق شيئا من الاجرة على ما ذكره صاحب
الهداية والتجريد وذكر في المبسوط الفوائد النظرية والخرجة وبمبسوط شيخ الاسلام وشرح الجامع للشيخ
الاسلام وقاضى خان والتر شمسى ان اذا خاط البعض في بيت المستاجر يجب الاجر بحسب ما حتى اذا سرق
الثوب بعد ما خاط بعضهم فسحق ذلك فهذا يدل على ان العمل على ان يستحق الاجر ببعض العمل في كل عام
لكن بشرط التسليم الى المستاجر حتى سكت لدار وقطع المسافة صام مستاجر وتسليم الدار وقطع المسافة
في الحياطة بالتسليم حقيقة وانما كان خالفا في منزل المستاجر لان منزله في يد فليس له خصا وحاصلا
انهم اتفقوا على قول اى انه لا يجب الاجر على البعض بالتسليم اتصالا ما دفع تسليم فيجب الاجر على البعض
في سكتي الدار وقطع المسافة واختلفوا على قوله في الاستحسان على العمل كالحياطة فالأكثر روى على انه يجب ايضا
بالتسليم ولو حكما ونحو القم صاحب الهداية والتجريد فقال لا يجب قال الزيلعي وهو الاقرب الى الروى
عن ابي حنيفة من الفرق بينهما في القول المرجوع اليه وعلى ما ذكره لا فرق بين الكل والجزء وبه ظهر ان
تقييد المصير بالفرغ والتسليم مبني على ما في الهداية والتسليم يشمل الحقيقي والمكسبي وهو ما عرّفه بقوله وان
عمل في بيت مستاجر فلو قال ولو حكما لكان احصوا وظاهر ولا معنى القول من قاله لا معنى له في قوله **قوله** وكذا
كل من لعله اشرى في انه لو كان في يد لاجز لم يسد كذا الشئ بعد ورثة الماد بالاش **قوله** نعم لو سرق في بيت
مبنى على قول الأكثرين من وجوب الاجر على البعض العمل بالتسليم ولو حكما واراد به الاستدراك على المصير بما ذكر
في التجريد قاله وتبعه العلامة الطورى ولبس المصير في شئ من البيت منصوص عليها في الاصل انه يجب
الاجر لبعض المدة مسلا الى المستاجر ونقده اكره في عن اصحابنا وجزم به في غاية البيان وادع على الهداية
فكان هذا المذهب ولذا اختاره المصراى صاحب الكفر في المستصفي وان كانت عبارة هذا مطلقة
فلكلام الله وجه وجيه كاعلم وان كان فيه خفا فافهم كانه في كون ما في الهداية خلاف المذهب فاعلم
ينظم ما روى عن الزيلعي فلو جعل خلاف الاصح كان الشك كما مل **قوله** بعد ما خاط بعضهم يعني في بيت
المستاجر فلو في بيت الاجير لاجز اتفاقا لعدم التسليم اتصالا **قوله** او انهم ما بناه اى قبل الفرغ

إلى في القبر و عدمه

منه **قوله** قبل ان يقبضه وبناثوب قد علمت ان العلي في بيت المستاجر تسليم **قوله** فلا اجر له لان الحياطة ما
 ارثها فلا اجر قبل التسليم كما لا المبيع **قوله** بل لا اي الحياطة لان ما ارثه عليه حتى سقطت اجرة **قوله**
قوله فتمت الفاتحة اي قيته حياطة لا المبني لانه انما انزل بالمعقود ولا تحت بينه وبين الفاتحة
 وقته **قوله** ولا يجبر الى الاثر التزم العمل وفي رواية **قوله** كان لم يعمل فلم يوف ما التزمه من العمل فيجب عليه
 ان عقد الاجارة تارم وقته **قوله** بخلافه فتقضى الاجارة اليه **قوله** لا الاصل لان الفاتحة
 في الحياطة والبرازية وفرضها المسألة بما افاد في البرازية فقط وما من مدونة خاتمة وعليها
 بان الاجرة العادية للحياطة لا تقطع فادعى حياطة قطعه التهمة لانه الحياطة كمن تقاسم
 العقد بعد اذفع فالتأجير ان عمله فانوت تأمل ويظهر من التعليق انه لو دفعه لتفصيل فقط
 يلزم اجرة وهو ظاهر لان العقد ود عليه فقط **قوله** كان في عاقبتها اي في عاقبة شرف الدين
 الفريحي حيث قال قلت وفي فتاوى قاضي خان والفتاوى في قطع الحياطة المؤبد ومات قبل الحياطة لانه لم يقطع
 والاصح وفي جامع المضار والمشكلات عن الكندي وعليه الفتوى وشيخه اعتاده والتايد بان
 الفتوى عليه **قوله** ان المسمى على الاول صورة على الثاني الماسمعة فانما من عبادة الكندي
 وهو في رايته في التاخير **قوله** جوهرة ومثل في غاية البيان معلما بان العمل في ذلك العقد
 صار مسلما الى صاحب الدقيق اه وظاهره انه لا يجري فيه الخلاف في الماد في الحياطة ولعل العلة و
 جود لا انتفاع بها **قوله** وما لا يفتن اليه **قوله** ذكر الخلاف في الرواية وعليه فلا فرق بين ما اذا
 كان في بيت المستاجر ولا كما سياتي فيكون ايضا من أصل الاجرة المستمرة لانه في ضمان الاجير **قوله**
 ان المتاع في يده ماله عند الامام ومضمون عند ما لم يكن في غاية البيان ان ما ذكره من الخلاف
 انما ذكره القدوري برواية ابن سمان عن محمد وان لم يذكر محمد في الجامع الصغير ولا في خلاصة
 قالوا لا ضمان ولحقا فعن هذا قالوا ما في الجامع مخبر على عمومها ما عند ابي جعفر فلانه لم يملك شيئا
 واما عندهما فانه يملك بعد التسليم اه وعليه ما ذكره الاتفاق في غاية البيان مسمى في البحر والمسخ
 ولما اقتصر بعضهم على ما رجعت ما قال ما ذكره الله سبق فلم ينع من اتبع الهدية لم يقبل فاقسم
قوله لتقسيمه اي بطرح الاتفاق من المتعارفان فنهضتته بخبروا اعطاه الاجر وان دققا فلا
قوله لعدم التسليم حقيقة يعني انه حيث لم يكن في بيت المستاجر لم يوجد التسليم الحكيم فلا يدل تسليم
 الحقيقي ولم يوجد ايضا فلهذا يجب الاجر **قوله** لو سرق النسيب زيادة واحترق طر كان تركه من الاموال
 بعد الاخراج والحق بعده لا ريب قال تركه لانه يضمن فيه اتفاقا فقد وهم **قوله** وان احترق الخبز او قتل
 من يدواخ تقدم ان الحكم كذلك لو كان في بيت المستاجر فلوان المصلحة في **قوله** السابق وقوله لا اجر
 ويقوم وجعل ما هنا واجعا للتسليم فكان اوله كما افاده **قوله** فلا اجر لان المستاجر وصل
 الى العمل معني لوصوله اليه **قوله** ولا يضمن الخطأ لان ما صار مستمرا قبل وجوب تقاضا عليه
 وحين ما وجب عليه لضمائه كان وماذا نسلي **قوله** الا اذا كان لابل بيتا افاد ان ما ذكره المصنف
 في الوبايع وانما اعيا احد عشر فظمها بعضهم في قوله ان الولاية عشرة مع واحدة من عتدا
 قد مر في آخره فالخمس عند تقاضاها وعتيق للطفل والاعدا عند فتان ولحقه قران وادب
 لقد قالوا الخفاق لحقة وبيان **قوله** الم ملك لعقده وولية في عرسه فاجز على اعلانه وذكره
 ما دته بلا سبب يرى ووكرة بنائه مكانة وتفيقه لقدمه وطيقة لمصيبة وتكون من جنة
 ولان الشهر الاصل عشرة **قوله** يذبح جات لربعة شانه **قوله** لا لابل بيته اي بيته
 المستجرة **قوله** والاصل في ذلك الفرق فطابق العقد يتناول المعتاد ان لم يوجد
 شرط بخلافه اتفاقا **قوله** فهو من ومنه مسمى ما سبق في الخبراونه بخبر بيان ان يقبضه
 قبل الطبخ والاجر له بعده ولا الاجر طر فلاذن لانه لا يصل الى العمل الا بملك وهو ما ذكروه في
قوله ولضرب اللبن به بفتح اللام وكسر الباء والتسليم استوت لغزو وتقد بل تعين المذاق
 ما لم يغلب واحد فاوله بين غير قهرتان **قوله** المختص **قوله** بعد الاقامة لانهما متونة اما طر
 فكانت من العمل كفت والاقامة لتصب بعد الحفا فلو ضربة فاصابه طرافه قبل
 ان يقبضه فلا اجر له وان عمل في داره قهرتان **قوله** قالوا بعد تسريحه بالبين والبيح المستجيبين

وقولهما استحق ذليقي ولعل سبب كونه المقتضى بل لكن ذكر الاتفاق ان دليلها ضعيف ما مل قال في البحر
وقوله الاختلاف فيما اذا تعلق للدين قبل الشئ فحده تلف من مال المتاجر وعندهما مال الاجير
اما اذا تعلق قبل الاقامة فلا اجر جماعا **قوله** اي جعل بعضه على بعض اي بعد الجفاف **قوله** حتى يعد منصوصا بعبادة
المستصفي حتى يسلم منصوصا بعنده ومشرجا عنه بها كذا في الايضاح والمسلط اه فانه يشترط العدو هو الاول
لان لو سلم بغيره كان له الاجر كما لا يخفى **قوله** وذكر الاتفاق عن شرح الطحاوي مثل ما في المستصفي وقيل تسليم
بالتمية بين المستاجر وبين اللبون **قوله** ومشرط الورق عليه فسد اما مشرط المحر في حموي **قوله** جسمها
فعل ما في او مصدور من المان ونحوه محذوف اي لا والجملة خبر من بقى هذا الكلام وهو انه انما يستحق
المطالبة بغير تسليم كما مر فاذا جسد قبل تسليم فلا مطالبة ويمكن وقوعه بان قد فيها مراد الطلب اذا فرغ من
مقهوره معطل بالمطلوب بناسا يحكمه كونه غير شرع لا فائدة لذكر التسليم وقد قالوا لا يجب الاجر
الا بالتسليم فلو ملك في يده قبل سقوط لانه لم يسلم المعقود عليه وهو اثر الفعل بخلاف ما لا اثر له فان
الاجر يجب كما فرغ ولا يمكن حمله على الجسد بعد تسليم بمعنى ان لا الاستدراك اذ قوله الات فان جسد
فقتضاه فلا اجر مع ان التسليم وجب الاجر على انه بعد تسليم المحكي عليه في بيت المستاجر جسد الاجر
كما سطره فكيف بعد الحقيقة والظاهر ان فائدة عدم القضاء فقط اذ لو لم يكن له الجسد ضمن بالضياع
بعده قلنا من **قوله** اصحابنا ان لا يجره ولا يجره في غير الاكراه ونحوه البين تبعا لقائض فان قيل في البحر
وضمير الشئ في مستصفاه معزى الى الزميمة الاول فاختلفا في تخصيصه وينبغي ترجمته وقد مر في البحر
بقوله غسل الثوب نظير لمل **قوله** والحياط والخفاف في الظاهر على القول بان الخط على رب الثوب في عرف
صاحب الظاهرية واما عا في من قبله وهو عونا لان من انزل على الحياط كما لا ينبغي ساجدة **قوله** بالاجر بالانبي
او لتعلق **قوله** لتسليم حكما لكون البيت في يده وهو كما تسلم الحقيقة فلا يملك الجسد بعده **قوله** فان جسد
اي فيما اذا كان الاجر جالا **قوله** لعدم التعدي فبقى اما ما كان وهذا لعدم الضمان وعلم عدم الاجر
فكذلك المعقود عليه قبل التسليم **قوله** ومن لا اثر له الا اذا اذن الابن كمال **قوله** كما لا يخفى بالحداد
اول من الجسد على المحل على الظاهر كما ذكره الاتفاق في هذا **قوله** والملاح بالفتح والتشديد صاحب
السنة **قوله** لا يجره والا كان من بعد اثر لان ابيان كان مستترا وقد اظهره فكان احد في الجسد
على الخفاف **قوله** اي في شئ في يده وذلك ان له شيئا وجب له وان انقطع فقيمت يوم القضاء او الغيب
او لا انقطاع على خلاف **قوله** او قيمها فقيمت يوم غصب اجامعا **قوله** اي بربها تعليم ليشمل المشايخ **قوله**
ان يقول له لعل بنفسه او يبيدك هذا الظاهر طلاق المشون وعليه الشرع فان في البحر والشيخ عليه الخلاصة من
زيادة قوله ولا يعمل بغيره كذا الظاهر ان زيادة التاكيد لا قيد اختار في يكون بدونه من الاطلاق تامر
قوله لا يستعمل غيره ولو غلاما واجيره فثبت ان المعقود عليه يعمل من محل معين فلا يقوم غيره
مقامه كما اذا كان المعقود عليه المنفعة بان استاجر رجلا شهرا للمخدة لا يقوم غيره مقامه لانه استغنى
للمنفعة بلا عقد ذليقي قال في الغناية وفيه ما مل لان خلا لعدا في خبر بان يستعمل من هو اصنع منه
او سلم وانه اقوى من ذلك ينبغي ان يجوز اه واجاب كذا بان ما يختلف بالمستعمل فان التقييد
فيه مفيد وما ذكر من هذا القيل اه وفي الخاتمة لو وقع الى غلامه او لم يجره لا يجب الاجر اه وظاهر هذا مع
التحليل انه ليس المراد بعدم الاستعمال حصة الدفع مع صحة الاجارة واستحقاق المسمى او مع قيامه
استحقاقا جارا مثل وان ليس للثابت على وبالشئ شئ لعدم العقد بينهما اصل وهل له على ادفع اجر المثل
محل تردد وفيه راجع **قوله** بغيره فكن سيرة في الاجارة انما سيرة عن الشئ بغيره انما له دفعه الى
خاومتها واستاجرته من ارضعت لها الاجر الا اذا شرط ارضاها على الاصل وكان وجه ما بان انما له
عنه للعدا من فربما يفتقر عليها ارضاع الصبي فيستقر فكان اكثر طلقا تامر **قوله** وان اطلق بان لم يقيد
بغيره قال في خط في الثوب كذا واصف بغيره مثل لانه لا طلاق رضى بوجوده وعمل غيره فثبت ان منه ما يجره
المص **قوله** فاذا استجاره بغيره لا يجره غير اه لا يجزيه غير اه **قوله** ضمن الاول اي اذا سرق بغيره
فثبت ان لا اثر له في اعتد وعندهما وتضمنه ريبا **قوله** خاتمة **قوله** قيد بشرط العمل الظاهر ان يقال وان قصر
على شرط العمل تامر **قوله** فخرط اي تامل فذلك المدة ولم يقصر في حفظه **قوله** لا يضمن كذا لان اليوم مثلا يذكر لا يضمن
قوله واجاب شمس لانه ظاهر في الضم ان المعقود الاول لا يفرق شمس لانه هذا الجواب في طلب

في البحر

في جامع المقصولين واستفتيت انما يخفى عن قصاص شرط عليه ان يفرغ اليوم من العمل فلم يفرغ
اليوم من العمل فلم يفرغ وتلف في القدا جابوا يضمن ونقل مثله عن الذخيرة ثم نقل عن فتاوى الزيد
واو اختلافا ينبغي ان يصدر القصاص انما يجره شرط وانما يجره شرط وانما يجره شرط وانما يجره شرط
بعد ايام ينبغي ان لا يجب الاجر اذ لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوبه فانه لو هلك وصار كما لو وجد
الثوب ثم جاء به مقصودا بعد جحون اه **قوله** اطلاق اي حكمه حكم الاطلاق **قوله** فقامت بعضه على
فلو ما توابعها لا اجر اصلا لان المعقود عليه الجيني بهم ولم يوجد دلي **قوله** فلا اجر وحاشا **قوله**
اجر الجيني واما اجر الا بباب فيحكم له مقدسي عن الكفاية ساجدة قلت وتقول في المعراج نقله
عبادة الهداية هي استاجره ليهب الى البصرة فياخذ بعيل الى هذا اختيار الهندوان وعن الفضلي استاجر
في المصر ليعمل الخطة من القرية فذهب فلم يجد الخطة فعاد ان كان قال استاجر من المصر حتى احل
الخطة من القرية يجب نصف الاجر بالذباب والوقال استاجر حتى احل من القرية لا يجب شي لان في الاول
العقد على شيئين لانه هب الى القرية والحل بينهما وفي الثاني شرط المحل ولم يوجد فلا يجب شي
كذا في الذخيرة وجامع الترتيب اه ومثله في التبيين عن النهاية ونظاير المتون اختيار قول
الهندوانه وينظر ما الفرق بين القولين على عبادة الهداية فان فيها الاستيجار على شيئين
نعم هو على عبادة المصوكا لكن نظايرهم وتعلل التصريح بالذباب غير قيد فيظهر الفرق ويؤيد في
الثانية استاجره ليعمل كذا من المطبوعة **قوله** سحني نصف الاجر اه وعليه قلنا مات كل واحد
وجبا اجر الذهاب وهو مخالف لما قد مشاه عن الرزلي تناول **قوله** اي للعاقدين او ذكر عدد بهم
للاجر **قوله** اي لذكر الاجر في القصة فان جهلوا فثبت ولزم اجر المثل اه وان حمل
الكل هنا على كل اجر المثل زال الشك **قوله** ان كانت المدة تفعل الى تقييد لقوله المصولة اجره
وهو مستقول عن الامام الهندوانه **قوله** والافك كذا لو كان الفات صغيرا او كان ذلك في سبعة
تسعة لانه لا يظهر اتفاق فيها بنقصان عدد ولو من الكبار وهذا اذا كان الاستيجار على ان
يحملهم فلو على مساجتهم والحمل على الرسل وكان الحمل قريبا وهو مشاة او بعيدا ولم يرد على الشئ
يزر الكلال وصاحبه جماعة لا تنقص فردا فردا لان يكون اذنا تحفظ البعض منهم
اخف من حفظ الكل حموي سحنا **قوله** لا يصال قط بالكر والتشديد والمراد لا يصال كذا
ما ليس له مونة وقوله او زاد اي مما له مونة **قوله** لاشئ لانه من اجرة الذهاب والجني للزاد
بلا خلاف وللكتاب عنه هما واما عند حمل فاجرة الذهاب واجبة سوا شرط الجيني بالجواب
ان لا كما في النهاية وغيره فان النظم ان لا بد من التقييد بالجيني بالجواب حتى يتاخي خلاف حمل
وان لم يقيد به ينبغي ان يكون تمام الاجرة عند حمل فثبت انما قول نعم ولكن التقييد به كما
وقع في جامع الصغير والهداية الكثر لان النظر لسطر الثانية عن الادراك كما سطره ومبني الخلاف بين
حمل وشحن ان الاجر مقابل عنده يقطع المسافة لما فيه من المشقة دون حمل الكتاب بخلاف
حمل الطعام فانه مقابل فيه بالحمل لما فيه من المونة دون قطع المسافة وعندهما مقابل
بالنقل فيها لانه وسيلة الى المقصود وهو وضع الطعام هناك وعلم ما في الكتاب فاذ
دده فقد نقص المعقود عليه **قوله** ويدعون فلانما قصودا باقاضي فان في تسليم الرسالة وقرق
بينها وبين مسالة ايصال الكتاب بان الرسالة قد تكون سر الاين ضئي المرسل بان يطلع
عليها غيره اما الكتاب فمختوم فلو تركه فمختوما لا يطلع عليه غيره اه ووجه الحملان بان
الكتاب وارسالة سواي الحكم وجعل منه دعاه كارسالة قلت اي ان من افراد ما مل وقد
ذكر الشرح ان لو وجدته ولم يبلغه الرسالة ورجع له الاجر بالاجماع ايضا ووجهه كذا في الزيد عن المحيط
ان الاجر يقطع المسافة لانه في دسه واما الاسماع فليس في دسه فلا يطر الاجر فليشمل **قوله**
وجب الاجر بالذباب اي اجماعا كذا في الاتفاق وغيره **قوله** وهو نصف الاجر المسمى اعترضه
في الغزمية بان غلط فاحسن فان كون اجر الذباب واجرا لانيان سوا على سبيل المشاهدة محالا

يحاوي شقوق ولم يخل هذه العبارة في كلام غيره **قوله** ولكن تعقب المحشون كما لو كان في الشرع لا يقال
في الشرع بل في غيره فتميز بل لا الاجر كمالا في المعقود غايه لا يصلح لا غير وقد وجد قايما في التصديق على
ان المتن صادر في وجوب تمام الاجر والمسئلة فرضها صاحبها الموهب في كسبه لا يصلح له
الاجرة مع انه **قوله** عن النباهة وصرح في غير **قوله** فليكن التوفيق لكن هذا لا يرفع الاعتراض على صاحب
الادب حيث لم يقيد بوجوب الاجر ولا وقيد بنصف الاجر ثانيا **قوله** واختلف فيما لو مرقة قال في الحاشية
لا الاجر في قولهم انه لم ينقص عمل وقيل اذا مرقة ينبغي ان لا يجز الاجر لانه اذا تركه ثم يشتفع به وارث
المتوفى لا يحصل الفرض بخلاف التوفيق اهـ ومقتضى النظر ان مرقة بعد ايضا له قد اجز الاجر باب
وان كان قبل فلا اجر له فيجب وقيل في قول الحاشية لا الاجر اي اجرا له باب كما قيد عبارة القسالة
وهو ظاهر وهذا ان شرط الجحى بالجواب وليست فيما لو مرقة كما سبب ابيه او لم يرفع له الجواب وكان شرط
الجحى بالجواب هل له نصف الاجر ام كله لانه اختياره بما صنع جوابا بمعنى فليمر **قوله** بغير اجر المثل الاول
بدون اجر المثل لان الغير صادق بالكلية وان كان المقام يعين المراد **قوله** كما غلط فيه بعضهم قال
في البحر وقد وقعت عبادة في الخطا وهما ان الشارح قاسم في فتاواه بان الضمير يرجع الى المستاجر
بدون اجر المثل بل في تمام اجر المثل اهـ وقد رده الشيخ قاسم في فتاواه بان الضمير يرجع الى المستاجر
يدل عليه ما ذكره في التحصيل الفتاوى لكبرى يلزم مستاجر تمام اجر المثل عند بعض علماءنا وعلماء الفتوى
انتهى في الاخير لو سلمها المستاجر كان عليه اجر المثل باقيا بلوغ على ما اجازوه المستاجر من من المشايخ
اهـ **قوله** وكذا حكم وصي واب اي اذا اجز اعتقا والصغير بدون اجر المثل وشك مستاجر فانه يلزم
تمام الاجر **قوله** في غصب عقار وكوقف قال في الاول الوجه الفتوى في غصب العقار والموقوف بالفضل
للقوقف وسبق في حق عليه بالقيمة تؤخذ منه فيستري بها ضيقة اخرى تكون على سبيل الوقف الاول ذكره
في شرح تنوير الاذهان **قوله** ونقصت منافعة قال في جامع الفصولين شري دارا ثم ظهر انها وقف
او للصغير فعليه اجر المثل حياته لانه اهـ ومقابل المفتي بما صرح في العدة انه لا تقضي منافعة فيه
في القيد لا ملخصا **قوله** عند الزيادة الفاحشة اي زيادة اجر المثل من غير تحت كما يات قريباً **قوله**
وصيات الحق انه لان الوقف جيب العين والتصرف بمنفعة لوجه **قوله** حتى فسخ العقد
اي بسبب الموت وفي بعض الشرح معنى بل حتى ولو قال فانفسه لكان **قوله** ولو العين في يده اي
لو العين الموهبة مقبوضه في يد المستاجر قال في جامع الفصولين مستاجر بيتا اجارة قاسدة على
الاجرة ولم يقبض البيت حتى مات الموهب وانقضت المدة فاد جيب البيت لاجر المثل ليس ذلك
في الجارية ففي القاسدة او لم يقبضها صحيفا او فاسدا فلا الجيب لاجر المثل وهو الحق بمقتضى ادوات
الموهب اهـ يعني اذا مات الموهب عليه وبدون غير المستاجر فباعت لادرا فاستاجر احق باليمن من
سائر الغرمان ان كان الثمن قد واد الاجرة المخطئة وان زاد قال لا يلزم للغرمان ابو كعبه على الاشياء **قوله**
يا قل من قيمته ومن الدين تركيب قاسد وصوابه بالاقبل من قيمته ومن الدين فتكده من بليته لا
تفضلت **قوله** اي لا تقتضيه ان المضمون شيء هو اقل منها وهو غيرهما مع انه واحد منها وهو الاقل
تامل **قوله** تصح اي ان كانت من خلاف حسن ما استاجر فلو من جنسه فلا يخلف الزيادة من جانب الموهب فيكون
مطلقا **قوله** عن النباهة **قوله** وبعد ما صوابه لاجرا كما هو في الاشياء والمنع لان محل العقد قد فات
والمراد بعد مضي طه اما اذا مضى بعضها فقال في خزائن الاكل لو استاجر دارا شري او دارا لغيره
فرسخين فلا سكن فيها شرا وسافر سخا زاد في الاجرة قال القاسم ان تعذر الزيادة للماتق ومجد
استحق وجعلها موهبة لما مضى ولما بقي ابو كعبه عن البيه **قوله** ولو ليقيم عبادة الاشياء وهو
شامل لما له ايتيم بموهبة قال الحموي سوى في الاسعاف بين الوقف وارض التيمم حيث قال ولو اجر
مصرف كوقف او وصي ايتيم من لا بد من اجر المثل قال ابن القفل شيعي ان يكون المستاجر غاصبا
وذكر الخصاف لا يكون غاصبا ويلزم مخرج المثل وصرح في الجوهرة بان ارض ايتيم كما لو وقف اهـ اقول
وكذا ذكره قبل بسط لكنه غير مانع فيه كالمحقق على البنية فاقسم فانه ما استشهد به فيما لواجبه

اجر المثل

اجر المثل وكلامنا في الزيادة عليه بعد العقد وتفرق مثل **قوله** لم تقبل قال في الاشياء مطلقا اهـ اقول المدة
وبعد **قوله** كما لو دخلت اي الاجرة بعد العقد فلا يفسد لان المستاجر رضي بذلك **قوله** فان الاجارة قاسدة
الحياتية اخر سواده لواجرها باللاتفاق ان يفسد فيكون قاسدة فيجوزها صحيتها من الاول او من غير واجر
المثل لم يوجبه في ان لو كان الفساد بسبب المعين الفاضل لا يلزم من غرضها على الاول وفي العبارة خلافه لكن ذكر
في حاشية الاشياء ان الذي في عاتر الكتب هو الاول **قوله** لكن الاصل صحيتها بجر المثل كذا في الاشياء وفي بعض النسخ
لكن الاصل الموحى ومعنى الاستدراك ان الكلام في الزيادة على المستاجر في الوقف وان قوله فان الاجارة قاسدة
الحياتية لم يخل لاحتمال ان المراد فسادا بسبب كون الاجرة عند العقد بدون اجر المثل فاذا ادى على فسادها بذلك
اجرها انما يطرأ على الاول لان حقه فاسد كونه بان المقام يحتاج الى التفصيل وهو ان الاصل صحيتها
باجر المثل فيمردعوى الزيادة لا يقبل بل ان اخر لقاضي واحد بذلك يقبل الم عا فله وكسره وقد اضطرت
ازاد محشئ الاشياء وغيرهم في تقرير هذه العبارة وهذا ما ظهر في كتابي من رأيي في انفس الواسل في كتابه
كذلك وعليه فكان المناسبة ان يات باقيا التفرقة بدل الواو في قوله ولو ادى **قوله** يقبلان فاحش هو
ما لا يدخل تحت تقويم المقومين في التقدير المختار وتامر في رسالة العلامة قسطنطين **قوله** فان جبر
الحي يعني ان لقاضي لا يقبل قول ذلك المدعي لانه منهم بارادة استجبارا لواجبها او باستخلاصها
وايجارها الغير الاول هو هو العاقد ومع الاصل في العقد والصحته **قوله** وذو خبره انما دان الواحد
يكني وهذا عندنا خلافا لمحمد بن شهاب **قوله** وان شهدوا الم اصل بما قبله وسبقا عن الحاشية اخر سواده
ما يخالفا لان المراد منها ان يكون انفسا لقلب من يرى ذلك ويأمر تمام بيانه هذا **قوله** والاى
وان لم يجز في خبره انها وقعت بغبن فاحش ففقه تفصيل وهذا في المعنى متداول لقوله فان الاجارة
قاسدة فانها صحت فصحته فقد استوفى الكلام على القسدين **قوله** اضدادا وتعنتا فسه ذلك ابن جهم في فتاواه
بالزيادة التي لا يقبلها الا واحد او اثنان اهـ وفي الشارح زاد بعض الناس في اجرتها لم يفتت اليه
بعد متعنت اهـ **قوله** وان كانت الزيادة اجرا للمثل عبادة الاشياء لزيادة بالام وهي كذلك في بعض
النسخ والمراد ان تزيد الاجرة في نفسها الغلو سعة عند الكل اما اذا زادت اجرة المثل لكثرة ونحوه
ان س في استجبارها فلا كما شرح المجمع للعيني حموي ومثله في شرح ابن ملك اقول وهو غير معقول ان لو كانت
الاجرة حنظفة مثلا وزادت قيمتها اثنا المدة فتوجب نقص الاجارة بل المراد ان تزيد اجرة المثل بزيادة
الارغبات كما وقع في عبارات مشايخ المذهب وفي حاشية الاشياء لا بد بعد عن العلامة البيهري ما حاصله
لا تعتبر زيادة السعة نفس الاجرة فالزيادة لا تفسد في النقص للموقف ولا للتحققين كما افاده العلامة
الطرابلسي في فتاواه وورد به ما في شرح المجمع وجعل من المواضع المشتقة عليه اهـ بقى حتى يجب التنبه
عليه وهو ما مر من زيادة اجر المثل فتقول وقعت الزيادة في غلب كلامهم مطلقا فقالوا اذا زادت بزيادة
الارغبات وقع في عبادة الحواوي القدسي انها تنقص عند الزيادة الفاحشة قال في وقف البيهري تفسيره
بالفاحشة بل على عدم نفعها باليسير ولعل المراد بالفاحشة ما لا يتقارب انفس فيما كان طرف
التقصا فانما جاز عن اجر المثل ان كان يسيرا والواحد في العشرة يتقارب انفس فيه كما ذكره
في كتابه كوكا **قوله** قيد حرج يجب حفظه فاذا كانت اجرة دار عشرة مثلا وزاد اجر مثلها واحد
فانها لا تنقص كما لو اجرها المتولى تسعة فانها لا تنقص بخلاف لدهميين في الطرفان اهـ اقول
لكن صرح في الحواوي الحصري كما ناقشه عنه البيهري وغيره ان الزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي اجرة
اولاه ونقص العلامة قسطنطين زاد من قال ولم يره غيره والحق ان ما لا يتقارب فيه فهو زيادة فاحشة نقصا
كانت او بعدا قال في موضع اخر وهل هما روايتان او مراد العامة ايضا ما ذكره الحصري لم يجرده احد
قبلنا اقول وكلامه الماتقيل فان الحكم عليه بطلان لا بد له من بر بان على ان الاصل عدم تعدد الزيادة
فيجعل كلام العامة عليه ما لم يوجد نقل بخلاف صرحا فيمنظر الرجلها روايتين وقد روا العلامة البيهري
وغيره ما ذكره الامام الحصري كفا حقا فلهذا العامة السنية **قوله** فيفسخها المتولى الى قال العلامة قسطنطين
وهل المراد ان يفسخها القاضي او المتولى ويحكم به القاضي لم يجره المتقدمون وانما تعرض له صاحب النفع
الوسائل وجزم بالثاني وانما يفسخ القاضي اذا اشنع الناظر عند اهـ اقول والقول بالفسخ بهر احد الروايتين
وسبقا اننا لمقتضى به ستم اعلم ان الله قد اطلق النسخ هنا مع انه قد فصل بعده وحاصل التفصيل ان ما

في بيان المراد بالزيادة
اجر المثل

وقعت عليه الاجابة لا يخلو اما ان يكون ادونها فادخله وقت الزيادة عن ملك المستاجر كما لا يخفى
والا فحينئذ لا يخلو ان يكون ادونها او يثبتها او غرس في الوجه الاول يستحقها المستوفى ويؤجر بالغير فان لم
يقبل الزيادة الفادحة بعد ثبوتها وفي الثاني ان كان ادونها في المدة لا يؤجر لغيره وان فرغت المدة ما لم
يستحصل الزرع بل تضمن عليه الزيادة من وقتها الى ان يستحصل لان شغلها بملك مانع من صحة اجارها
غيره كما يات في وان كان يثبت فيها او غرس فان فرغت المدة كما لو استاجرها مشاهير و فرغ شهر فحسبها
واجرها لغيره ان لم يقبل الزيادة وان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره لما قلنا من ان شغلها بملك مانع
بل تضمن عليه الزيادة كما مر في المزدوجة لكن ههنا بقي الى انتهاء العقد فقد اذلتها من اهلها معلومة للثبات
والفرض بخلاف الزرع بل خلاصة ما ذكره الله تعالى في قوله لا يؤجر بالغير فان لم يقبل الزيادة في وقتها
صحتها ولا يثبت ان ضمن الزيادة عليه في وقتها لا يؤجر بالغير لان لم يقبل الزيادة في وقتها ولا يؤجر لغيره
للموقف وهذا كله اذا زاد استاجرتها الارض في نفسها لا بسبب بناء مثلها او اقلها تضمن عليه الزيادة
لان الزيادة حصلت من ملكه كما هو ظاهر من زاد الاول حذر يثباته كالتفصيل المذكور
كما فعل صاحبنا في الوقف وان عجز في الاشياء كما بينا قد عجزنا على المستاجر ولا يعرض في القاسدة وقيل
يعرض فيها ايضا **قوله** فقلت اي لا من اول المدة استباهه بل الواجب ان اولها الى وقت الفسخ لا الجزم **قوله**
عليه اي على المتكبر ثبوت الزيادة لان القول قوله والبيته على المدعي والاصل بقاء ما كان على ما كان حتى
وانظروا ان هذا على قول المجمل لما مر ان الواحد كفي عندنا ما لم يمتنع اجارها لغيره صاحب الزرع
ان كان كان غرضه و حاجته فلو لم يكن بجن كالمغاصب والمستاجر اجادة قاسدة لا يمنع صحة الاجادة
كما في النظرية والراجح كونه لا يمنع التسليم بغيره كونه **قوله** ان كان كان استاجرها مشاهير في هذا التفسير
الزيادة و رجب المامضى قبلها من المسمى بخلافه **قوله** فان كان استاجرها مشاهير في هذا التفسير
سماحة لا تميزه مقابل **قوله** لان وان كانت المدة باقية في تلك ان المتساوي يقول فان كانت المدة
قد فرغت مما تميزه بغيره ان لم يقبلها اي الزيادة كان لما كان الشهر مدة قليلة قسرا كان الشهر
المدة قد فرغت فان اذا استاجرها مشاهير كل شهر كذا صحت في واحد وقد اقبلنا على ما يات في بيان
الزيادة **قوله** و انما يتكلمه انما لا يقبله اي جبره على المستاجر وان خرقه بالادوية كما يات في بيان
قوله مستحق القطع سياتي بيان في الباب **قوله** لا في الوقف متعلق بقوله يتكلم **قوله** ويسبب الى يعني اذا
وصى الناظر ذلك ان كان القبول بغيره ان الحيا والناظر بين تمككه جبره على المستاجر و يات في بيان
ان يتخلص بنا المستاجر من الارض كلما استطاع دفعه اليه بناء على ما يات في الشرح نعم لو لم يقبل الحيا
للمستاجر كما يات في بيان **قوله** واما اذا فراد الى يعني عند قوله سابقا وان كانت الزيادة اجبر المثل الى ذلك وقد
صح هذا القول بافظ الفتوى والفظ المختار كما بينا والفظ الاصح كما في كتاب الوقف فكان المعتمد وان شئنا
على خلافة في المسحاف وانما تخرجنا فيه والحالية قائلان ان الاجر المثل يحتار وقت العقد فلا تعصب
الزيادة بعده ولكن قد علمت ما قدمناه عن الخصم في هذا المراء بالزيادة **قوله** فقلت الى اصل البحث
نليس في المسحاف اول الباب تحت قوله فاجرا المتكلم اكثر لم تصح **قوله** ان يتكلم اي ان اراد الناظر والا
فيتمك الى ان يتخلص في اخذ ما ملكه **قوله** كما في عامة الشرح اي شرح الهداية والكنز وغيرهما ذكرنا
ذلك في الباب لانه عند قوله لا ان يغرم له المجرى من مقارنا به فهو عبادات المستوفى ايضا
يتناول بالطلاق الملك والوقف كما نريد عليه **قوله** بخلاف فتوى الفتاوى ومنها الحيط والنجيب المكنة
فانهم قالوا ان كان يقبل ليقبل المستاجر بل اما ان يرضى بان يتكلم الناظر للوقف ولا يصح ان يتخلص
ملكه لان تمككه بغيره لا يجوز ومنها ما ذكره كثر من فتاوى سويد زاده وحاصله انهم جعلوا الحيا والناظر
ولو كان القبول بغيره اصحاب الشرح جعلوا الحيا والناظر انظر والا فلهما مستاجر ثم هذا اذا كان البناء
بغيره اذن المستوفى فلو باذنه فهو للوقف ويرجع الباقي على المتكلم بما اتفق كما في فتاوى ابي الليث والظاهر
ان اراد و ذنه بالبناء لاجل الوقت فلو نفعه وشهد عليه فلا يكون للوقف كما افاده العلامة في قوله فقلت في زاده اقول
وسياتي في باب الا ان المستاجر يستحق البناء والغرس بعد مضي المدة باجر المثل جبره ان لم يقبل بالوقت
وهذا مخالف لما تقدم من الشرح ولما تقدم عن الفتاوى ايضا ولا يات عن المتكلم كما سنبينه عليه ان شاء الله
تبيينهم اذا اذن القاضي والناظر من لا يرى الاحتياج الى اذن القاضي للمستاجر ان يكون دينا

في المصنف والقيمة
الملك

على الوقف حيث لا قاض من دية و هو ما سنبينه في ديانا بالمصنف فالبنا يكون فلو وقف فاذ اراد الناظر اجاره بغيره
ما صدف في البناء لا يخفى انه تزجر اجاره لغيره بسبب البناء فالبنا يكون فلو وقف فاذ اراد الناظر اجاره بغيره
ان البناء للوقف فلهذا سبب ملكه سبب البناء في الفتاوى والخبر في ضمن سؤل طويل يزعم ان المثل بالغ ما بلغ
قبل العادة وبعد ما يرجع ما صدف فاجده لواقع في زماننا انه يستاجر بدون اجر المثل بغيره بغيره بعض الاجرة
ويقطع بعضها من العادة وقد بقا الجوزة وجوده كذا لو اراد اخر ان يستاجر ويرفع الاول ما صدف على العادة
لا يستاجر الا بملك الاجرة القليل نعم لو استثنى الوقف ودفع الناظر ما لا اول فان كل بعد استاجر به اجره مثله
ان لم يدفع الناظر ذلك تبقى اجرة المثل ملك الاجرة القليلة فلا فرق بين العادة والملك لكونه المستاجر بين
فيه و رأت في وقتها كما مدي عن فتاوى كذا فلو شرط جواز الاجابة الوقف بدون اجر المثل اذا تميزه او
كان دين الحق فلهذا مذهبنا قلنا ان المصنف دين على الوقف فلو اجرة بسببنا ما في شرح المشتق عن
الشيخه ولا يجوز الوقف الا باجر المثل ان يتقصا ان سببنا ان لا يملك الا لاجل المثل وهذا يقال
في الكدك وهو ما يثبت المستاجر في حاله الوقف ولا يخفى على الوقف فيقوم المستاجر به ولو لم يميزه في
وترميمه واغلاقه ونحو ذلك ويبيعونه بغيره كغيره فاعتبار ما يرفع المستاجر من المثل والكثير وما يرفع
في المستقبل على وقف يكون اجرة المثل ملك الاجرة القليلة التي يدفعونها وقد يكون اصله غار كونه
من صاحب الكدك ياخذ ما سئلوا وقف ويعبرها ويجعلها للمستاجر بغيره بجره بجره قليله من المسمى بالخلو
ومثله يقال في القيمة ومثل المسكن في البساتين ونحوها بجره بجره على القامة والكرب وما يرفعها
تبقى اصوله ونحو ذلك وحق الغرس والزرع فانها تبيع بغيره كغيره فاعتبار ما يرفع المستاجر من المثل والكثير وما يرفع
وهذا امور حادثة تعارض عليها وفي فتاوى العلامة المحقق عبد الرحمن الشاذلي العادي مفتي دمشق جواب السؤال
عن الخلو المتعارف بما حاصره ان الحكم العام قد ثبت بالعرف الخاص عند بعض العلماء كالنسفي وغيره ومثله العادة
في هذه المدايرة لك بان تسمح الارض وتعرف بغيره او يرضى على قدر من الارض مبلغ معين من الدراهم
ويبقى له في يده في ذلك المقدور في كل سنة من غير اجادة كما ذكره في نفع الوسائل فاذا كان بحيث لو
رقت عمادة المستاجر بغيره في يد المثل ولكن لا ينبغي ان يفرض باعتبار العرف مطلقا خوفا من ان يفتقر
باب القياس عليه في كثير من المسكرات والبيع نعم ينبغي بغيره كغيره فاعتبار ما يرفع المستاجر من المثل والكثير وما يرفع
وتعاقب الاعيان بالتميز بالخلو المتعارف في الحيوانية و به ان يجعل الواقف او المستوفى او المالك على الخلو
قدرا معيناً يؤخذ من اسكن ويعطيه بغيره كغيره فلا يملك صاحبها كذا نوت بعده كذا اخر من اسكن
الذي ثبت له الخلو ولا اجاره لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرسوم فيه في يجوز ذلك في سائر احوال
تعاقب المستاحرون احتيا لا عن الواجب في جميعه انما قول اتفق مشايخنا في هذا الزمان على صحة بيعها
لا ضرر ان سائر ذلك من القواعد الكلية اذا صافى الامر مع حكمه فيدرج تحتها امثال ذلك ما دعت اليه
الضرورة و انما علمنا هذا بغيره **قوله** دفعه جبره **قوله** من تحت بنا الاول حذف تحت **قوله** حيث لا يملك
وقد حشيت تعليلا **قوله** ولو اخطأ المصنف الى هذا ما بين ان لا فعل فلا ينافي الجبر عند عدم الصطلاح او بدو اية
ضعيفة وتلك على الجبر لمصنفا وعلى الاول يوافق ما مر من الشرع وعلى الثاني يوافق ما يطبق عليه ارباب الفتاوى
قوله ولو لم يكن الاجر من المثل باب فسخ الاجابة وسياتي بيان هناك **قوله** ويجوز بملك الاجرة الى يجوز الاجابة
باجرة المثل او بالاجر منها مطلقا لم يملك مال وقف او يبيع كما علم ما مر في الاجابة الطولية عن الخالية **قوله** بنا
شفا في ان من فيه لا يملك فافهم في ذلك مكره اذ قد علم ما مر **قوله** وفي فتاوى الحانوتية الى ونفسه سئل ما قوله فلو
حكمه حكم بغيره بجره وقف وان الاجرة اجرة المثل بعد ان اقيمت البيعة بملك ثم رقت بيعة بغيره بجره بجره
فيعمل البيعة بغيره بجره لا فاجاب اجابة شيخ نور الدين البطرانسي قاضي القضاة الحنفى ما صورته المحمدية
العلوية لا على بيعة البيعات مقدمة وهي التي شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد فصل بها القضاة فلا تنقض الاجابة
شيخنا نور الدين الملقا الماكي وقاضي القضاة احمد بن البقا المحمدي بجره بجره فاجبت بغير الاجرة بجره
صحيح انتهى **قوله** وفي حيث لم يملك شيئا من الاجرة الاولى بغيره **قوله** في ان يملك شيئا من الاجرة الاولى بغيره
وقد فصل بها القضاة اي وسئل شروحه وفي فتاوى ابن نجيم ولا يمنع قبولها اي الزيادة حكم المثل بالقيمة
لان غير صحيحه قال في الحامدية وفيه نظر لان حكم الحاكم برفع الخلاف كمال اقول مراده ان حكمه بغيره الاجابة

ابتداء وانها باجر المثل لا يمنع فسخها للزيادة العارضة بكمية الرغبات بناء على القول المقتضى بل ان ذلك غير محكم
فمن حكم الجنبى الاول لذلك غير صحيح نعم لو حكم بالغاء الزيادة العارضة بكمية الرغبات بناء على القول المقتضى لم يمنع فسخها
من قبولها وقد صرح بذلك الحنفية في فتاواها ايضا حيث ذكرنا ان لا يمنع الحكم الحنفى من قبول الزيادة حكم الجنبى
بصحة الاجارة ولو وقعت بعد دعوى شرعية لان الفسخ يقبل الزيادة بخلافه اخرى لم يقع الحكم بها
وذكر مثله في موضع اخر وصرح به ايضا العلامة قنلى زاده وذكروا ان لا يكتفى قبله ثبت عندى ان هذا الجنبى المثل
ولا يحرر الغيت الزيادة العارضة لان ذلك فتاوى لا حكمها فاقده ما لم يكن على وجه خصمه جاحدا هو ومثله
ما لو حكم بصحة الاجارة مشافعي مثلا لا يمنع الحنفى فسخها بالموت ما لم يحكم الالفى بخصوص ذلك بعد الموت
كما صرح به ابن الفرس فتنه والله اعلم يا **ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافها**
قوله وما يكون خلافها اي والفعل الذى يكون خلاف الجواز فيها **قوله** حازرت على وزن فاعول وقامه مبدل عن
بادوا والما ونفسه **قوله** يذكر ويرث والنسبة اية حائز وحائزته وقسمه لكانه ايضا فقال لكانه حائزته جمع
وكاكن مقرب وعليه فقامه فان والراء به هنا ما بعد لياح فيه مطلقا **قوله** بل ايان ما يعل فيها اي في هذه
الاماكن وهي الحافوت والدار فاطلق الجمع على ما فوق الواحد من كل واحد من هذه وهو السكنى وانما يتفاوت
منه **قوله** فله ان يسكنها غيره اي ولو شرط ان يسكنها وحده ومنفردا سركى الدين وهذا في الدور ولو شرط
طه ومثله عند الجدة فله ان يزوج غيره بخلاف البداية واليوب وكذا كل ما يختلف باختلاف المستعمل كالزنا
قوله فيست مضاع من باب المثال اي يدق الوتر **قوله** ويربطه وارب اي في موضع اعد لم يبطه في موضع السكنى
اقتدا في غاية البيان قال الساكنة وينتفع بغيره ولو شرط لم يجز على صلاحيها ويسكنها تنوع فيها
فلو احتق برشنى لم يضمن قلت الا اذا فعله في محل لا يلقى به كقرية حسب مقتضى اهل **قوله** ويسكنها تنوع
تقيده اخذنا قبله وما بعده بان يكون يحل لا يحصل به اضراب الارض وما تحتها من بحرى الماء ثم راجعنا الى
قال وعلى هذا تركب الخطايا المعتاد للطنخ ونحوه لانه لا يوهن ابنا وان زاد على العادة بحيث يوهن ابنا
فلا الارض المالك وعلى هذا ينبغي ان يكون الاق على هذا التفصيل **قوله** ويضمن برضى اليد مال
منه يفتى قنينة لم اذ هذه المسئلة في القنينة رايته ما قبلها واما ما ذكره في الجوز معروض للخطا فغيره
في المسئلة وتبعها الله وفيه سقط فان الذى وجدته في الخلاصة هكذا لا يمنع من رضى اليد ان كان لا يضر
وان كان يضر منفعه وعليه الفتوى ومثله في الشرع بلايه عن الاخر **قوله** باننا للفاعل او المفعول هو
منه واما هو يفتح ايا من الشاغل الجوز او يضمنها من الرباعى واحدا او احوال على الاول ومفعول به
على الثاني **قوله** ووجه كونه سبوا انه باننا للفاعل على الوجهين **قوله** لان يوهن الجوز الذي يفتح فخالصه ان يحل
ما يوهن ابنا وفيه ضرر ليس له ان يعمل فيها الا باذن صاحبها وكل ما لا يضر فيه جازله بمطابق العقد **قوله**
به **قوله** فيتوقف على الرضا اي رضا المالك او المالك وفيه ضرر عن الجوز فيفهم منه انه لو كان وقفا
ورضى المولى بسكناه لا يكون كذلك **قوله** كما لو اكره اصل العقد فان القول له اي فكذلك اذا انكره غامه
طه **قوله** ولو فعل ما ليس له اي وقد انقضت المدة اما لو مضى بعضها هل يسقط اجرة او يجزى كحرر من
المقدس **قوله** ولا اجراى فيما ضمنه ثبته واما الساحة فينبغى الاجرة فيكون في الذخيرة ساكن **قوله** يبطل بغير
من يبطل ويجوز الفسخ ولكن كان حقه ان يجعل مستانفا ويقول ويبطل فيه **قوله** بخلاف ما يختلف به كالركوب
والبس **قوله** كما سيجب اي بعد نحو وقته **قوله** بخلاف الجنس اي جنس ما يستاجر به وكذا اذا اجتمع ما يستاجر به
من ما يجوز ان تعقد عليه الاجارة فانه تطيب لزيادة كذا في الخلاصة **قوله** او اصل فيها شيئا ما ان يخصصها
وقبل فيها مشاة وكذا كل عمل قائم لان الزيادة بمقابل ما زاد من عنده حمل لا من على الصلاح كذا في المبسوط
والكنس ليس بالصالح وان كرى لغيره الصالح تطيب وقال ابو على النفسى اصحابا بامته دون ورفع التراب
لا تطيب وان تسمت ان راعته ولو استاجر بيتين صفتة واحدة وزاد واحد بها يوجب كذا في الوصفين فلا خلاف
مختصا **قوله** لا تقسم قبل القبض او بعده كما في الجوزة ولو تحمل ثا على الراجح وهي رواية عن محمد وعليها الفتوى بانه
قوله وتنفع الاجارة في الاصح اي الاجارة الاولى واما الثانية فيلحق اتفاق **قوله** وسيجب اي في المتفرقات وسينظر
استوفيت بذلك رواية الكلام عليه ان ساء **قوله** بلجها المقتضية لانه في عقد المعاوضة لان من اذرع ما ينفع
ومنه ما يضر **قوله** وتنقلب صحيح بزرعها اي استحقاقا لان المعقود عليه صار معلوما بالاستعمال وصار مكان الاجارة

لم يكن فليقتصر على العلامة المقدسة بنيتي تقيده ما اذا علم من بس الثوب والا فالنزاع يمكن طمخه
قوله والستاجر اشهر وانظر الى ان لم يشترطه بخلافه لان الاجارة تعقد لا تشفع ولا تشفع الا بهما
في خلاف تبعها واما ما يبيع فاما المقصود منه ملك الرقبة لا ان تشفع في الحال حتى جاز بيع الجنبى الارض بسنجد
اجارتهما مع **قوله** ويزرع وربعين قال في القيد لو استاجر حائزته زرع ما كان ان يزرع وربعين ويبعا اجره فان ترك
ان يزرع مفروضة في استحبابه مدة يمكن فيها زرعان وقيل اطلق في عقد الاجارة **قوله** وتما في القية حيث قال كالم
استاجر في الشاشعة اشهر ولا يمكن ذراعها في الشاشعة لانها لا يمكن في المدة اما لو لم يكن في المدة الا تشفع بها
اصلا بان كانت سبعة فلا جارة قاسدة وفي مسئلة الاستحباب في الشاشعة الاجر مقابل بكل المدة لا ما يشفع
بالحجب وقيل بما ينتفع به اهر قلت وسيدكر الله في باب القسح عن الجوزة لوجاه من الماء ما يزرع بعضه
ان شافح الاجارة كلها او ترك ودفع بحساب ما روى منها **قوله** بزرع غيره اي غير المستاجر فلو كان الزرع
لا يمنع صحته والغير يحمل الموزر والاجنبى فلو كان الموزر اي رب الارض فالحيلة ان يبيع الزرع منه
بمن معلوم ويتقاضي الموزر الا ومن كاذب الخلاصة عن الاصل وكذا لو ساقاه عليه قبل الاجارة لا بعد كما قلنا
قوله ان كان الزرع حتى كان كان باجادة ولو قاسدة كاجارة الوقف يدون اجر المثل على ما وجهه الحنفى
من ان المستاجر به من اجر المثل لا يكون غاصبا وتليق المثل وفي فتاوى قارى الهداية ان المستاجر
اجارة قاسدة اذا ذرع يبق وكذا المساقاة **قوله** وسبابة ان يلقى بالمستاجر المستجير فيكون لادراكه
اجر المثل **قوله** ما لم يستحصل اي يترك ويصلح للمصدا **قوله** به يعني بزرع ماله في المثل الى المستقبل
اي الى وقت يحصد الزرع فيه وتقسيم الارض فادعته عنه **قوله** مطلقا اي سواء كان الزرع حتى اولا وسوا
استحصل **قوله** بجوزه اي بسبب جبر الزرع **قوله** وسيجب في المتفرقات اي متفرقات كتاب الاجارة ويجب
ايضا حل ما في الاشياء على ما لو استاجر عنها بعضها قايمة وبعضها موقوف يعني وفي تعريف الموقوف ضرر
فلا ينافى في ما في الوهبانية **قوله** ومثله واما عطف على قوله البساة مثل قوله كرسى تركبها وربة والمثيل مكان
القبولة والراجح بانفس ما وفي المسئلة والمداد بها بان المصدر والمبني يصح جعلها مفعولا لاجل ضم بانه كرسى
صاحب البساة ويحتمل الطوري واقتضى بان كرسى بالشيء والحنفية وكراد الزام الاجارة بان يمكن
من الارض كلها الماء وامكن ذراعها ولا قال ولا شك في صحته لانه لم يستاجر بالذراع بغيره
حتى يكون عدم ربحها فسخا لها والظاهر في الاستدلال على ذلك ونقل الجوزي في توقف
في صحته بعضهم وطال ايضا فراجع **قوله** اسكن ذراعها ام لا يذرا فاما اذا لم يستاجر بها للزراع فلو راد
من اسكناه كما مر في قنينة **قوله** قلعهما اي الا ان يكون في القرية قرية فيبقى باجر المثل او الاداس **قوله** وسببا
قارعة وعليه تنويه الارض لانه هو المخرج لها طعن الجوزي **قوله** اقدم نهايتها اي البساة والقرية ليس لهما
مدة معلومة بخلاف الزرع كايته **قوله** مقلوعا اي سحقتي القلق فانه اقل من قيمة المقلوع كما في الغصب
قمرته وفي الشرع لا يلهى اي ما مورا ما كمل بقلعهما وانما فسرناه بكثرة لان قيمة المقلوع ازيد من قيمة المأمور
بقلعه يكون المدة مرفوعة للمقلوع كذا في الكفاية **قوله** بان تقوم الارض بها اي سحقتي القلق
كما علمت وبه اذ وقع اعتراض العيني في الغصب بان هذا ليس بقبضه ان لقيمة مقلوعا بل هو ضمان لقيمة قائما
وانا يكون ضمان لقيمة مقلوعا ان لو قوم البساة والقرية مقلوعا مرفوعا على الارض او كانت فبها تقدم
الارض بها سحقتي البقا وليس المراد بذا ولا اذ في الذي ذكره بل ما مر قنينة **قوله** لان فيه نظرا لها حيث
ارجبنا للموزر سلم الارض بعد انقضاء مدة الاجارة والمستاجر قيمتها سحقتي القلق لان اصل وضعها
حتى **قوله** قال في البحر لا ينبغي ان مفاد الكلام ان الموزر ان يملك جيرا على المستاجر سواء نقضت الارض
بالقلم ام لا مع ان ليس له ذلك الا اذا كانت تنقص به فلهذا قال الزليعي وغيره من شرح الهداية بذا
اذا كانت تنقص بالقلم فقط لا لضرر عن الموزر ولا لضرر على المستاجر ان الكلام في سحقتي القلق
والقيمة تقوم مقامه فان لم تنقص به لا يملكه الارض المستاجر كاستواهما في ثبوت الملك وعدم
ترجع احدهما على الآخر **قوله** فلهذا قلنا ان قول البحر بعد بيان مرجع الاستئنا لاجابة الى هذا الحمل
كافعل الزليعي وغيره غير ظاهرا مع انه اضطرنا الى اية فذكر هذا التفصيل كما فعل شارحنا بقوله
لكن الخ قنينة وبه امارت الاشادة اليه قبل هذا الباب من ان ما في الفتاوى مخالفا لما في شرح بل ولما
في المتن قد مرنا عن المصنف هناك انه يشمل الملك ولو وقف **قوله** ان باجر بان يعقد لبقاها عقد اجارة بزرع

مطابقاً
في بيتها البنا و
ارضه فوقه و
من الضم والعام

اصحاب الفتاوى في تلك
المسئلة فما اتفق عليه

الشرق من الشرق
والبحر من البحر

و
ق
و

ضمان الاجر

بينا من يسمي ليصل فيه واحترق به ابن وهبان عن انكا فر قال ابن كثر في نسخة ينفذ كون مقهور من مجرور لان العلية
جهل المدية فلو علمت تصح وكذا اوجلت كون المنفعة غير مقصودة فتأمل ههنا قول وفي الترتيب
استاجر الذي من الذي يتصل فيه لا يجوز ولو استاجر من المسلم ببيعة ليصل فيه لا يجوز ايضا ولو في كسوة
جاز ولو استاجر من مسلم ببيعة ليصل فيه لا يجوز في قول علي بن ابي طالب ان استاجر على ما هو
طاعة لا يجوز وكذا ان الذي يستاجر رجلا ليصل به لا يجوز اهـ ملته فيها فيه التفرع فان
المسلم غير قبيح وان العلة غير ما ذكره ومفاد عدم الجواز وان بين المدية **قوله** او كذا بال
لان القرآن ان كانت طاعة لا تراه او عصية كالغنا فالجواز عليها لا يجوز وان كانت سباحة
سبحا لا يرب وتكسر ثم يرب سباح لا يقبل الا جادة فلا يجوز ولو انعقد ما انعقد على الحمل وتقلب الاوراق
والجادة عليه لا تنعقد ولو تنعقد عليه لانه لا فائدة فيه استاجر ولو لم يبين ان الاستاجر هو الذي
كشور للركوب او اللبس مثلا ولم يرب عليه وبما التعميم كقول علي ان اركب واللبس من حيث
وبما هو الماد هنا ان الماد الاول بقول التمس بعدد ولو لم يبين ان الاستاجر هو الذي
من حيث وبما هو الماد هنا ان الماد الاول بقول التمس بعدد ولو لم يبين ان الاستاجر هو الذي
خفا فافهم والفرق انه في الاطلاق صار الركوبان مثلا من شخصين كما في التمس فيكون المعقود
عليه مجرولا وفي التمس وفي المالك بالقدرة الذي يحصل في ضمن الركوب فصيلا لا المعقود عليه
مطلوبا افاذه في البحر **قوله** فصدته ومثله الحمل لانه اية استاجر ولو لم يرب على ما يحمل فصدت
وفي الخاتمة يربط بها كل يوم بدينهم وبين ما يربط بها من الشهود والخود ذكر في الكتاب انه يجوز ان
لم يبين تعدد وقوله نحو ابر تراده لا بد من بيان مقدار ما يربط بها كل يوم وعلى الفتوى **قوله** وتقلب
صحيحة بركوبها سوار كرها او اركبها ويجب المسمى سحقا لزوال الجهازة يجعل التبعين استجارا
فالمتبعين استجارا ولا ضمان بالهلاك لعدم التمس في المصلحة **قوله** ضمن لانه صار متعديا كان الركوب
واللبس ما يتقوا وت فيه لناس خريف جليل اخر على الدابة من ثقل عالم **قوله** وان سلم لا يكون فاضلا
ومنافع الغصب غير مقصودة الا في المستثنى **قوله** وانما لا يربط بها في الفعل وان كان ما من سائر
ان يربطها فانهم **قوله** لانه مع ضمان منع تحليل لعدله ولا جرمه كمن خاض بحالته الصاب فان سلم فقد
تحليل **قوله** ومثله في الحكم اي في كونه يضمن اذا غلب مع الخلفه والتميز **قوله** كما ان لفظ طالع قال
في الدرر حتى لو استاجر حرفة غيره اجارة او اعارة فنقصه وسكن في ضمن خنذاري يوسف لقائه
الاسس في التمس واختياره ومكانه وضرب اوتاده وعند الحمل لا يضمن لانه ليس في ضمانه كذا رايه وقوله
ضمن عند يوسف قال لو سجد اي ان كان قيد بان يستعمل نفسه حموي وكذا عند ابرح على ما
نقله شيخنا عن المفتاح اهـ في الترتيب جازية استاجر فيه التمس بها في بيته ثم يربطها به جاز وان لم
يسم مكان النصب ولو نصيبها في الشمس او المطر وكان فيه من عليها نعم ولا اجر وان سلمت عليه
الاجر مستحقا وان نصيبها في دار اخرى في ذلك المص لا يضمن وان اخرجها الى سواد لا يربطها
بكت ولو استاجر طاعا يخرج به الى مكانه ان يستعمل نفسه وبغيره لعدم التقاوت ولو انقطع الطاعا
وانكسر محمودة فله يستعمل نفسه لا اجر وان اختلفا في مقدار الانتفاع قال للقول مستاجر وان في أصله كمال
مسلمه الطاعا وحالته وتامة فيها **قوله** ان يكون غيره اي غير ذلك لو احدث في شرح الزيلعي اول الباب
وله اي المستاجر ان كان غيره ومعه او منفردا لا يربطه السكن لا تصرف بها بل تربط في عمايتها فان
خراب المسكن بترك السكن اهـ وقد مر ان له ذلك وان شرط ان يكون وحده منفردا فاقبل ان
ان سكني الواحد ليس سكني الجماعة بحث معارض للمشقول وان كان ظاهرا لكن قد يقال معنى
كلما مر اوله ان يكون غيره في بقية بيوت الدار لانه اذا سكن في بيت منها وتركه الباقى حاكيا
يلزم التمس بعدم تقصده من وكذا الخط والخود ما يربطها ما لم يربطها في اول الباب **قوله** فذكر بركوبه
دوا لربوع والركب استوى قفيرا والقفز ثمانية مكانك والركوب صانع ونفث فيكون اثني عشر
يستحق مساج وبما عند الحمل بخلافه والركوب في حمل ملكه اي في الضرر بشرط ان يركب
في الدون وما في الدون من قله وان تساو في الوزن قالوا المربط بالركوب فيه زيادة **قوله** بمقدرة اي
ميشة قد اخذت فيه ذراعتا الارض ذراعين لوعا الزراعتة لانه يربطه مثل ما ذكرنا في التمس

او مثلها كما اركب
كبر بغيره

قوله او مثلها كما اركب كبر بغيره بدل كبره قال في البحر وغلط من مثل بالشعر لانه يربط عليه ان لو سجد
الحمل كبر شعره لان الحمل كونه خطية وليس كذلك **قوله** او دونهما كبر شعره بدل كبره لان اخف وزنا **قوله** ومنه اي ما لم
يجز **قوله** لا شعير في الاصح لانه لو سجد من الخطية قبل من قبله وشعره اجاز فلا يضمن لو سقطت سحقا
وهو الاصح لان شعره شعيرة في حق الدابة عند سواها وذا اخف من شعر الخطية لانه ياخذ من ظهر الدابة كذا
ياخذ الخطية فيكون اخف عليها بالانبطح بخلاف ما اذا حمل مثل وزن الخطية قطنا لانه ياخذ من ظهرها
اهـ من الخطية وفيه حارة فكان اضرب عليها من الخطية فصدا كما اذا حمل عليها بيتا او حطبا وكذا لو حمل
مثل وزنها حديدا او حطبا لانه يجتمع في مكان واحد من ظهرها فيضربها فاضربها كان ضرر واحد
فوق ضرر الاخر من وجه لا يجوز وان كان اخف ضررا من وجدها كذا افاده الزيلعي قول ولم يذكر
ما يضمن في هذه الاوجه وحاصل ما في البداهة ان الخفاف الموجب للضمان اما في الجسد او في القدر
او الصفة فالاول كما اذا استاجر الحمل كبر شعره قبل كونه خطية يضمن كل القيمة لانه جسد اخر وانقل
فصار خاصيا ولا اجر لانها لا يجتمعان والثاني كما اذا استاجرها لبعث عشرة اقبضة خنفة قبل ابعث
فان سلمت لزوم المسمى الا ضمن جزا من احدها جزا من قيمتها والثالث كما اذا استاجرها لبعث مائة رطل
قطن قبل مثل دونه او اقل حديدا يضمن قيمتها لان الضرر ليس بالثقل فلم يكن ما دونها ولا اجر لما قلنا
وسايت تمامه **قوله** ولو اده في الرديف من تحمله خلقه على ظهر الدابة واحترق به عما لو اقعده في السرج
وباية الكلام فيه **قوله** يضمن النصف اي سوا كان اخف او ثقل تقاوت لانه دونهما احدهما ما دون فيه
دون الاخر وعليه الاجرة لانه يستوفى المعقود عليه وزيادة غير ان الزيادة استوفيت من غير عقد
فلا يجب لها الاجر **قوله** ولا اعتبار بالثقل اي خلا يضمن بقدر ما زاد وزنا فصلا وكما يطعن عليه
الاعانة اشهد على احد بها فوقع منه جرة على رجل فعلى المسمى عليه نصف الدية وان كان نصيب من الجاهل
اقل من النصف لان التلف ما جعل بالثقل بل بالجرح والجرحة اليسيرة كاللشيرة في الضمان كمن جرحه في
جراحة وجرحه اخر جرحين فماتت ثمنها نصفين **قوله** بكل حال اي وان كان لا يستمكن طر **قوله** فلو كان
في مكان واحد فيكون الحق على الدابة ذيل **قوله** صغيرا لا يستمكن مجتزعا قوله يستمكن وانظره الكعب الذي
لا يستمكن كالصغير **قوله** بقدر بقدر ذكر الزيلعي والاقاوت وهو مخالف لتعليل سابق **قوله** والعلية لانه لو لم يربط
اعتبر كالحل تقاوت عليه فالكبير العاجز كذا فيراجع **قوله** كمثل شيا اخر اي فانه يضمن بقدر الزيادة اذ لم يربط على موضع
الحمل **قوله** ويسم الماد الجواب عما يقال قد زادت المحولة لا تعرف الا بعد وزنها ووزن الرجل فضا لفق ما مر من
ان الدابة غير موزون **قوله** لما سري من كونها في مكان واحد **قوله** وكذا لو لبس ثيابا كثيرة اي يضمن اكل لو لبس
اكثر ما كان عليه وقت الاستسجار وكان مما لا يلبسه الناس عادة كذا يقرر من الجعني **قوله** لركوبه بنفسه اشار به ما
بعده الى ما قاله في البحر اي قال كذا في اجتماع الاجر والضمان لانه يقول ان الضمان لركوبه غيره ولا اجر له وسيا
ايضا **قوله** كبر غيره اي لو من يستمكن والا فقد تقدم التمس بها يضمن بقدر ثقله لا النصف فافهم **قوله**
ثم ان ضمن المراكب اراد بالراكب المستاجر **قوله** ولا يرجع اي على الرديف لانه ملكها بالضمان فصا الرديف
الركابا بتره بان لا يرجع عليه سوا كان الرديف مستاجرا منه او مستعيرا وجمعي **قوله** وجع اي على المراكب
لانه في ضمن عقد المعاونة بخلاف ما لو كان مستعيرا فلا وجع له لانه لم يضمن له سلامة حيث
لم يكن بينهما عقد وجمعي **قوله** ولا لا اي ولا يمكن الرديف مستاجرا من الردف بل كان مستعيرا **قوله** لانها
لو سلمت اي في جميع الصور **قوله** رعن الغاية اي غاية البيان ونصها يذا اذا اود فحق صا والاجبني
كانا يربطها فاما اذا اقعده في السرج خاصيا ولم يجب عليه شيء من الاجر لانه وقع به عن الدابة واوقعها
فيه مستعديا فصا وضمانا ولا اجر لا يجمع الضمان اهـ وعناه الشرح الكافي لا سيما **قوله** كذا في السراج
الفا قال قوله فارادف رجلا معصوم يخرج العادة لان العادة ان المستاجر يكون اصلا ولا يكون ردفا
المستاجر لوجعل نفسه ردفا وغيره املا فذكر ذلك انتهى اي يجب عليه ايضا النصف لو طبق مع الزوم
الاجر كما رعن ابداعه ولو لا تطبيق فاكل حيث جعله في الغاية مقابلا للاول وصرح بان لا يجب عليه شيء من الاجر
مهر عرج في الخلف فافهم **قوله** فليست عند الفتوى اشارة الى شكك في لا يثبت الاقدام على الاشارة
قبل ظهور وجهه **قوله** كيف وفي الاشياء مستعارة لما في السراج وبيان لوجه الفتوى فانه مخالف للفتوى
المذكورة **قوله** لا يجتمعان اي وهما لما صار خاصيا وضمن ملكه مستعارة فاذا الزمناه الاجر يارب فافهم

فوقه

١٢٦

ما كنت لداية كما في الغاية فلو لم يعين لاضمان **قوله** لا يسلكه الناس واما اذا كان بحيث
يسلك فظاهرا فكذلك ان كان بينهما تفاوت ضمن والا فلا يحرك نقله الى بلقي عن كفاية واليه
معلا بانه عند عدم التفاوت لا يصح التعيين لعدم المقابلة **قوله** او حمل المتاع **قوله**
وان بلغ المنزل المتاع فيبلغ بالتشديد اي وان بلغ الحال المتاع الى ذلك الموضع المستوط ويجوز التحيين
على استناد الفعل الى المتاع اي ان يبلغ المتاع الى ذلك الموضع اتقائه **قوله** فلا اجر اي المسمى **قوله** لا يحصل
المقصود لان جنس الطريق واحد فلا يتصور حكم الخلاف الا بظهور اثر التفاوت وهو ليهن فاذ سلم
بقي التفاوت صورة لا معنى فوجب المسمى اتقائه **قوله** بزرع وطبة كالقشا والبطنج والبناء فحاجات
وما جرى مجراه طعن السمرقندي **قوله** واما بزرع البواقي **قوله** لان الرطبة احسن من البواقي فحاجات
وكثرة الحاجة الى سقيها فكان خلافا لا يمنع اختلاف الجنس فيجب عليه جميع النقصان بخلاف ما لو
اردف غيره او زاد على المحمول المسمى حيث يضمن بحسابه لتلفها بما دون فيه وغيره فيضمن بقدرها
تعدى لا تحا الجنب فيلحقه **قوله** ولا اجر اقول ينبغي ان يرجع لجميع المسائل التي قيد فيها والتقدير
مقيد اذا خالف طوري **قوله** لا غاصب اي لما خالف صار غاصبا واستوفى في المنفعة بالغصب
ولا تجب الاجرة فيلحق **قوله** الا فيما استثنى قال في المتن قلت ما ذكره من عدم وجوب الاجر وجوب
ما نقص من الارض مذهب المتقدمين من المسلك واما مذهب المتأخرين فيجب اجرا للمثل على الغاصب لا يرضى
الوقف ويستقيم المعدل للاستغلال كالحاكن ونحوه **قوله** ونحوها فبها القيد ان قد من قبل كان قبا
طابق فاذ خيضا كانا كان قيصا وهو المراد بالقرطق ويلحق بالخصا **قوله** فذكر الاتفاق ان سماع في
القرطق في السهرية بفتح الطاء وفي مقدمته الادب سماعا عن الثقات بالضم ولها وجه **قوله** ولا اخذ
القبيل اي في ظاهر الرواية لا في نسبة القيد من وجه فان الاشتراك يستعمله استعمال القيد وروى
الحسن ان ليس له اخذ بل يترك الشوب ويضمنه قيمته **قوله** ودفع اجر مثله لا يخرج عليه العمل فيغير عليه
الاجر كما لو شتر على الحياك رقيقا نجما صفيقا او بالعكس اتقائه وسياق اخر الباب ان ما اذا اختلفا
في المأمور **قوله** فان الحكم كذلك وبهذا التحيز لا تحاد اصل المنفعة من استروا ونحوه والبرود والوجود
المواذقة في نفس الحياطة ويلحق **قوله** في الاصح وقيل يضمن بالخيار للتفاوت في المنفعة والمصلحة **قوله** في تقدير
الدراري يقولون ونحوها قبا ومثله في عامة المتون اتعا باللفظ مجرد في الجماع المصنفين زاد بعد ذلك
والملتقى **قوله** وكذا اذا خالفه سائر اول فاذا ان القيد اتقائه **قوله** فبها القيد اي ان كان دفعه ماله كركه
قوله لا يضمن اي بذا الاجر والمسمى فيها يظهر قلت يدل عليه ظاهر **قوله** الا ان قد راسخ ونحوها عطف
لكن في البرازية عن المحيط ايراد بزرع وان ويشع الصنيع ولم يشع قيمته فبها القيد او اخذوا اعطاء
المثل فاذ راد على المسمى تا مل **قوله** عند اهل فنه اي صنعتهم **قوله** وكذا راجع الثلاثة قبله **قوله** عند اي وله الاجر
كما في البرازية التفاوت ولعله لا احتراز عن والار هو عفو **قوله** فضمنه لانه ما يخل بالمقصود فيجوز اتفاقا
قوله لا يضمن لانه قطع باذنه وفي الاول اذن يقطع باذنه وفي الاول اذن يقطع بشروط الكفاية وكذا
لو قال الحياطة نعم فقال المالك فاقطعه او اقطع اذن ضمن اذ علق اذن بشرط فصوله وفيه وجه
ثوبا ليحيطه فحاطه بفساد علمه ربه وليس له ان يضمن اذ ليس له رضاء وعلم منه سائل
قوله فالعبرة بعادتهم اي لعادة اهل السوق فان كانوا يفعلون باجر يجيب اجر المثل والاولا **قوله** فبها
عطف لبلدة الخ فان كان العرف يشهد بالاستاذ يحكم باجر مثل تعليم ذلك العمل وان شهد المولى فامر
العلم على الاستاذ **قوله** مطلقا في الاصح اي استاجرها ذاهبا فقط او ذاهبا وجائيا وقيل هذا
اذا استاجر با ذاهبا فقط لانها العقد بالوصول **قوله** كما في العادة بخلاف الموضع لانه ما هو بالمحيط
قصدا فيبقى اثار بعد العود للوقاق وفي الاجارة والاجارة ما هو به تبعا للاستعمال فاما اقطعوا
لم يبق بوثابا **قوله** لا اجر له لنقص العمل وظاهره انه لا اجر له بقدر ما سار ايضا يدل عليه ما روي **قوله** فبها
لا يضمن قطا وزاد فراجع بقى لو خوج ولم يرجع هل يضمن قال في البرازية استاجرها الى موضع واجب
بمقصود في الطريق فسله مع ذلك ولم يلتفت فاخذوا ان سلكوا من سماع ذلك المخير لا يضمن والا
ضمن **قوله** ويشي ان يجبر على الاعادة البقاء العقد يدل عليه ما تقدم من ان الحياطة لو شتر الشوب
يجبر على الاعادة ولو فتر غيره لا ومثله ما في بطوري عن الحياطة ردا لانه ان كان الاجر للمال

بالمثل
من المسمى
ولم يرجع

عليه ان يعيدها وان ردها للمال لزمه لرد **قوله** لانه لا يمكن من فسخ الاجارة وحده
بلادضا صاحبه الا بعد رقبتي حكم العقد بعد النسي ومن حكمه كون العين امانة عند الاجير
فلا يضمن بلا تفصيل وتماز في جامع الفصولين **قوله** قال لا سيما ان اجير الواحد يستحق
الاجر وان لم يعمل بعدد كطير وغيره ما لا يلزم الاجر ساكنة **قوله** فبها القيد اي لو عمل
نحو المسمى فمكها وضاعت احدى القاضيين بعدم الفعان **قوله** ما لم يمتنع حاسن الطحن
المراد والمسمى اعلم ان يحال بينه وبين الدوارة فلا يقدر عليها **قوله** ففرق مدة
اي ومما بحث في ذلك في انتفاع مثله **قوله** بزرع **قوله** بشرط اي يقتطع جميع الاجر
عن المستاجر مدة العدة ان السهم جميع العدة **قوله** مثل ما انصب صفقة مضمونة ومما حذف
اي سقطوا مما لا يسقطه اي الاجر لو انهم بعض الدار **قوله** فله يوم يحضر بتقديم الزاى على
الراى يعلم قد اجرا منه يوم بالخرد والتميز ويستقط ومثله في البرازية كذا قال ابن السحنة
ظاهر الرواية ان لا يسقط من الاجر شئ بائنه ام بيت منها او حائط بخلاف ما اذا شغل المجر
بيتا منها لانه يقدره يسقط بحسابه المخلصا ونقل بخردا من يحاذ عن المقدس وذكر في
البرازية واذا سقط حائط من الدار كان لا يضر بالسكنى ليس له ان يفسخ وان ضره الفسخ
واذا لم يفسخ يلزمه المسمى **قوله** وخالف فعل ماضى واخر فاعلم والمفعول محذوف اي خالف
المستاجر وصورتها امه ربا لدار بنا ليحب من الاجر فاتفقا على البناء واختلفا في مقدار
النفقة فالقول لرب الدار يمينه لانه يكثر الزيادة في لواها اذا اختلف الحال بان يختلف
فيه اهل تلك الصناعة اما اذا اجمعتوا على قول احدهما وقول الآخر من النفقة
في مثل في البناء ما يقوله احدهما فالقول قوله ولا يلتفت الى قوله ذخيرة مخلصا
ومثله في اثاره خاينه والبرازية وافتي به الرملي والحملي في تصديقه ان يعمل من
الاجرة قد راد بيمينه المجر شئ يامره بانفاقه فيكون القول له لانه امين كما
تقف في المحبة **قوله** قول العدة اي قدر نفقتها **قوله** قلت ويبحث لشره بلسان
قوله ومفاده اي مفاد الحلاق النظم الامر عن التفتيد بالرجوع فافهم **قوله** بجره الا امر
اي وان لم يقبل على ان ترجع بذلك على وهو الصحيح بخاينه ونقله ابن السحنة عن القنيه
قوله الا في تفردها لو صرح لان المفعول منها تقع المستاجر **قوله** ولو جرت الدار في كذا رجع
صدد البيت الاول مع ما بينا **قوله** بخبرة المجر تبع فيها لشره بلسان وقد قال في شره بلسان
ناقلا عيادة الصغرى مع توصيه اذا شهد ام جدارا وبنت من دار يفسخ بحضرة
اجماعا وبنا عليها له الفسخ بيمينه ولا يفسخ ما لم يفسخ به الصريح لصلاحتها
لنصب الفسخا لكن تسقط الاجرة فسخ اولم يفسخ لعدم تمكنه ما قصده قلت
وهي صريحة في الفرق بين التهم طرهما وبعضها فيرجع الى الخلل ونحوه الخلل اصلا على ما مر
مخلصا وقد راد الله بذلك على القهستان حيث اطلق عدم شتره واخفرت به هنا اطلق شترها
فيما نقله ونحوه اطلاقه بنا ايضا وقد صرح بالتفصيل ايضا في الخاينه وغيره وفي القنيه يوم
بعضها والمجر غائب او مترص لا يخل بمسكن القاضى يفسخ عنه القاضى ويكفي فيفسخ وكذا
فيما بالشيخ تمام الكلام عليه وعلى شتره اطره القضا او ارضها **قوله** واذا بنيت لا حيا وله
لزال سبيل قبال الفسخ والظاهر ان لا يلو بنا كما كانت والا فلا الفسخ ويحرم قوله ابن
السحنة ورفيع ملة في الهندية عن محيط كسحي **قوله** قلت البحث لشره بلسان **قوله** اما اجرة
المثل اي مثل العدة وقوله او حصته العدة اي من الاجر المسمى **قوله** ما يقدره هو قوله
وفي البيت لو انقطع ما رجع البيت ما ينتفع به بطن فاعلم من الاجرة بحضرة لبقا
المعقود عليه فاذا استوفاه لزمه حصته اخرج قلت ستر في باب الفسخ ما يفيد تقديره
بما اذا كان النفقة السكنى مثلها معقودا عليها مع منفعة الطحن **قوله** فيفسخ قول البنان
بقا والمعقود عليه وج قلنا يتم الاستسما تاملا ونظا به ما قد مشاه عن شيخ الملتقى من قوله
لعدم تمكنه ما قصده يعيده ايكتما ويعيد عدم لزوم اجرا اصلا ولعل في المسئلة فاما

اعلم ان المقطوع بالضم اسم من تعطل في العمل قاموس ويعني انها قدس وكان الاول ان يصحح بكافة الازمنة
لكن يعلم من مقابلة وجه الفاسد ان مقتضى العقد ان لا يلزم الاجرة مدة العطله قلت وكذا في الاخره فتعقد
خطا الشهر من مال يقتضيه العقد بخلاف شرطه قد ربا ويرا نظير ما لو شري زينا في ذق واسترط حطرا طر
لاجل الزرق فسد بخلاف شرطه مقدار الزرق في اجرة السجين الظاهر ان فسخه فسد فيا لو كان ملوكا لاحد فلو
ميتا من بيت المال وسببا فلا اجرة تامل في زمانا لعل جهه عدم انتظام بيت المال فلو تشتط في اجرة
السجين منه تامل في ربا الدين لا يجوز لاجل عدم يفرقوا بين كون المدين ماطنا او لا قلت وذكره في
السرقة اجرة المحسن للمخسوم في بيت المال وقيل على المتروك في قضاء الثاني به الفصحى لكن في قضاء الزانية وقيل على المدعي
وهو الاصح اهـ قوله لا يلزم لكونه كذا في كسبه الى سياته واخر باب الفسخ عن الثاني استاجرا اذا اوجها ما شربا فكن يهين
يزيد اجرا لشربا ثانيا ان يصدق الاستقلال والا لا يفتي وياتي خاصة في اجرة العبد والى سبب المصنف هذه السلسلة مضافا
الاية فكل الفسخ الى لان الشهر الاول صحيح وما بعده فاسدا وان كان اوله منجز وما بعده مضاف وفي
الزمن بخلاف فاسد ما ياتي ثم ان الفسخ انما يكون بحضر من صاحبه والا لا يصح تعليلا فلا يجزى يوسف وقيل
اتفاقا كما في عن الهندي قوله لانها ليست تخصم ولا تسترط حضوره كما مر في فتقذا الثانية في نظر
اثر عقد باو الا فاقا لعقد الا لخصم ولا والله اعلم **باب الاجارة الفاسدة**
تأخير الاجارة الفاسدة عن صحيح لا يحتاج الى معذرة لو وقعها في محلها من غير ان يكون من العقود
اخرى وعن العبادات اذ لا فرق بين فاسد باو باطلها دون وصفه وهو ما عرفت سابقا من الجاهل او شرط
شرط لا يقتضيه العقد حتى لو خلا عنه كان صحيحا لا قوله والباطل كان استاجرا بغيره او لم او استاجرا طيبا
او شاة شربا غيرا وطلما يبرز او رجلا ليختار من سائرهم ولا يوصف له لحيث بطل الاصل تبعه الوصف
قوله وجوب اجرا مثل اي اجرة شخص مماثل في ذلك لعل والاعتبار فيه لزمان الاستيجار ومكانه من جنس
الدوام والذات لا من جنس المسمى لو كان غيرهما ولو اختلف اجرا مثل بين الناس فالوسط والاطيب
وان كان السبب حراما كان في الميتة فمستأجره ونقل في الميزان شبه الاجرة المحلولة قال تطيب الاجرة في اجرة
الفاسدة اذ كان اجرا مثل وذكره في المسئلة قولين واحد هما اصح فراجع نسخة صحيح وقوله اذا كان
المحظ ما اخذته الزانية ان كان بعقد الاجارة فمحل عند ايجاعه كان اجرا مثل في الاجارة الفاسدة طيب
وان كان الكسب حراما وجرم عند ايجاعه وان كان بغير عقد فمحلها ما تقا لانها اخذت بغير حق امر
بالاستعمال اي بحقيقة مستترة فلا يجب بالتكليف منها كما مر وياتي الاما لو وقف على ما هو ظاهر
غباوة الاسعاف كما مر اول كتاب الاجارة في المسمى معلوما هذا انما يصح لو زاد المص لا يجازي
المسمى كما فعل ابن الكمال تبعه الهندي والكنز فكان على الشاة ان يقول اذا لم يكن المسمى او لم يكن معلوما
لان وجوب اجرا مثل بالغا ما بلغ على ما اطلق المص انما يجب في ذين الصورتين اما لو عتلت شاة فلا
يزاد على المسمى كما ياتي قوله فانه لا اجرة فيه بالاستعمال فظاهره ولو معدا للاستقلال لانه انما يجب الاجرة فيه
اذا لم يستعمل بتاويل عقد او ملكه كاسلف وهنا استعمل بتاويل عقد باطل ويجوز وفيه ان الباطل
لا يحكم له اصلا فوجوده كالعدم كما في البدائع تامل ويستفي وجوب في الوقف وما لا يشتم لان ما ذكره من
استعمال عدم الاستعمال بتاويل انما هو في المعدل للاستقلال كما مائة في العقب وفي الزانية حيث قال في
بتاويل ملك او عقد في الوقف لا يمنع لزوم اجرا مثل وقيل دارا يشتم كالوقف ثم ذكر لو سكن في حوائث مستقر
وارد على الملك لا يلزم الاجر وان برهن المالك عليه ثم قال المستاجر اذا سكن بعد فسخ الاجارة بتاويل ان له
حق المجلس حتى يستوفى الاجر الذي اعطاه عليه الاجرة اذ كانت معدة للاستقلال في المختار وكذا في الوقف
على المختار اهـ فتأمل وقد صرح انه لو شري دارا او سكنها لم يطهرها وقت او يشتم لزوم اجرا مثل صيانة طامنا
كما مر في الوقف وهو المعتمد وياتي في العقب بخلاف فاسد الاجارة لان قبض المنفعة غير مقصور والانا
اقتنا قبض لعين مقام قبض المنفعة وذلك انما يشاة في العقد الصحيح ضرورة واما قوله فحقه لو قبضه المالك
تفرع على عدم الملك في الفاسد قوله وجب اجرا مثل اي على المستاجر الاول لانه يعد مستعلا ولا يكون بطلان
لشتمه وهو الظاهر او اجرا مثل لرتبها على فاسد يحرمه قوله وللاول اي للموحر الاول نقص الثانية اي ويصدق
الدار لا لو باع بطلا فاسدا ثم الشري اجرة فله ان ينقص الاجارة فكذا في خلاف بايع لان الاجارة تفسخ

بالتأخير

بالا عذرا وبيع لا كذا في المشتري مع قوله جاز وفي انصافه هو الصحيح وفي الساجد وفي فني ظهير الدين
ما تشرحه وتقول ان المصنف الذي في العادة والخاصة مثل قال او ملحق من طالع فكتبهم علم ان
في السلسلة اختلا فتنصيصا وقوله اهـ اقول تكلف المعظم على الجواز كما ترى ولذا عذر المصنف عن مقابلة
فيما سياتي وتقول في الزانية في وجوده في الصحيح وقيل لا استدلالا بما لو دفع اليه دارا ليكنها ويرمها لاجر
واجل المستاجر من غيره وانتهى من سبب في الشاة ضمني اتفاقا لا نصا وشا صبا واجبا بان
العقد فيه اعادة الاجارة لانه ذكر المنة على سبيل المشورة لا الشرط اهـ قوله وسيجب اي متنا اخر متفقا
قوله فكل تفرع على هذا في الاجارة نوع من البيع اذ هي بيع المتافع قوله او مدة الا فيما استثني قال
في الزانية اجارة السبا والمناوي والحامي والعسكار وما لا يقدر فيه الوقت ولا العمل بخلاف لما كان
لأنه ليس به حاجة وبطبيعة الاجرا لما خذ لو قد راجر المثل وذكره اصلا يستخرج منه كثر من المسائل فراجع
في نوع المتفقات والاجرة على المعاصر في وكش طعام عبيد وعلف دابة في الظهيرة استاجر عبيدا
او دابة على ان يكون علفها على المستاجر ذكر في الكتاب انه لا يجوز وقال الفقهاء ان البيت في الدابة
تأخذ بقوله المتفقين ما في زمانا فالعبد ياكل من مال المستاجر عادة اهـ قوله الحموي اي فسخ
استرطه واعتزله بقوله فرق بين الاكل من مال المستاجر بالشرط ومنه بشرط اهـ قوله للمدعي فانك
وبشرط كلام الفقهاء كما لا يخفى على ابيه ثم ظاهرا كلام الفقهاء انه لو وقع وقف في الدابة ذلك يجوز تامل
والحيلة الذي في الاجرة قدر العلف ثم يوكدها بصره اليها ولو خاف ان لا يصدق في الحيز ان
يجوز له الملك ثم يهدى له المالك ويأمره بالا نفاق فيصير امينا في الزانية بخلافه قوله ومرة الكدور
قال في البحر في الخلاصة معناه ان لا يصل لو استاجر دابة على ان يعطى في يدها نقد لانه شرط
مخالف لمقتضى العقد اهـ فاعلم بهذا ان ما يقع في زمانا من اجارة ارض لو وقف باجرة معلنة
على ان المقارم وكلفه المكاشف على المستاجر او على الطرف على المستاجر فاسد كما لا يخفى اهـ
اقوله وهو الواقع في زمانا ولكن تارة يكتب في الحجة بغير الشرط فيقول الكاتب على ان ما يوزن
المستاجر من النوايب ونحوها كما ذكره وكري الا انها وعلى المستاجر وتامة يقول وتوافقا على ان ما
يوزن صالح والظاهر ان الكل مقدور لا معوف بينهم وان لم يذكر المعروف كالمشروط على تامل قوله
او خارج قيل في الخارج المقاسر لانه مجهول اما خارج الوظيفة فجازي لكن الفتوى على انه لا يجوز مطلقا
ح عن المصنف وجعل الفاسد في حوائث الاشياء على قول الامام لان الخارج على المجرع عنده ط وجه
المفتي بان خارج الوظيفة قد ينقص اذ لم تطلق الارض ذلك فيلزم الجاهل ايضا قوله في شيوخ
اي فيما يحتل لقصة ولا يخفى عليه الفتوى خاتمة قوله بان لو جريسيما من دارة اي ويجوز اجرا مثل
بهذا الصحيح وقيل لا يعقد حتى لا يجب الاجرا صلا جامع القصور ليعين قوله ونصيب من دار مشرفة فيه رويانا
والظاهر انه لا يجوز لزوم العتق عن الثانية قوله على الظاهر اي ظاهر الرواية عندنا في ح ويقدرها
في روية جامع القصور ليعين قوله واخر الواحد اي في حصة الميت وتبقى في حصة الحي في الصورتين
كما في جامع القصور ليعين قوله ولو كان قاجره من اثنين فان اجل قال اجرت الدار مستكاجازة وتاقد لو
فصل بقوله نصفه منك ونصفه منك ونحوه كثلث او ربع يجبان يكون عندنا في ح عن خلاصة مر فيها اذا
كان بينهما واجرا احدهما النصف من اجنبي اهـ ومران عدم الجواز لا ظهر وعن هذا اثنى في الخلاصة في
وجلين مستاجر معا سوية من زيد طاحونة بان لفظ سوية بمنزلة التفصيل فتقصد قوله وهو الحيلة الخ
الضمير واجمع للظاهر اي في بعض صورته وهي الصورة الاولى واللفظ المفهوم من فسخ رثلة مالو
حكم بها حكم قال في عن الهندي والحكم للقاضي ان تعذرت المرافعة فيجوز اي في الظاهر الرواية عندنا
خاتمة قوله وجوز به كل حال اي سواء كان من شريك او لا فيما يحتل القسرا الا لا يمكن بشرط بيان نصيب
وان لم يبين لا يجوز في الصحيح يفتي قوله فلا يقول عليه بل المفعول عليه ما في الثاني ان الفتوى على قول
الامام وبجرم اصحاب الشوكي وشيوخ فكان هو المذهب افادة المصنف عليه العمل اليوم قوله
وفي اية النوع الخ خرج على قول الامام كقوله وسلم جاز الظاهر ولو بعد المجلس ويول عليه ما بعده فانه يعتبر
الحكم كقوله لم يجرى يعني ان يجوز اجارة بالتعاطي اذ لا مانع منه بغير فسخ الاول وحسن قوله في جواز
الحق في الدار المستقاة وذكره القسستاني ان الفتوى على جواز اجارة ابنا وحده وقيل لا لانه كالمساع

في اجارة كسب

قلت لكن من محمد ان من استاجر رصنا فيجني بنا ثم اجرها من صاحبها مستوجب من الاجر حقيقة البنا
فلولا اجازة اجارة البنا لما استحق الاجر وكما سبقت من الغلط ووجه اخفى من حيثنا ولو كان البنا
ملكوا والعرضه وقفا واجرا المتولى باذن مالك البنا لا يجر ينقسم على البنا وكعصمه واجازة اجارة بنا
لما كان البنا اتفاقا وكذا غيره على المضي به وتمامه في العادة واقرا ابا قاتي اهر وسببنا تمام
اخر المستقرات **قوله** يعني الوسط منه اي من الفصل المذكور والى وضعه ان يقول اعني والواقع ان قريب
من النصف الثاني من **قوله** كسبته ثوب او دابة مثال للجهول الكل وما بعد ومثال للجهول البعوض
ويخرج منه جهاته الكل فقصه قوله بعد فيصير الاجر مجهولا **قوله** ليس بوجه المنة اي لفظة **قوله** وبعد
كاجرتك دابة شهر او سنة ولم يقل كذا من **قوله** وشبهه خروجه من رصنا ان هذه اجارة فاسد لا يملك
قوله اي فيجني لك ما عر **قوله** يعني الوسط منه اي عند اختلاف الناس **قوله** لا يملك البنا اي لا يملك
المالك له من الاستفاد وفي بعض النسخ لا يمكن اي تمكن المشاجر منه كما مر في مثالي قوله اول هذا
ابا به با يستعمل **قوله** اول كتاب الاجارة اما في الفاسد فلا يجب الا حقيقة الاستفاد او من
تقديمه بما اذا وجد تسليم البنا من جهة الاجارة وتقدم هناك استئثار الوقف وما حقه من فاجعه
قوله بالغا ما بلغ اي اذ لم يبين المجر بعد اما اذا بينه فليس له ازيد منه قال في الواجب وان حكره دابة
البر بعد ان بلغه ايا فله رصنا فبلغه فقال رصنا عشرة ون درهما فله اجر مثلها الا ان يكون اكثر
من عشرة بن فلان يزاو عليه لان الاجر مجهول ولا يزاو على عشرة بن لان اجرا عن الزيادة سببنا **قوله**
ولا يشق من المسمى كذا يوجد في موضعين الاول بعد قوله يعني الوسط منه والثاني بعد قوله نعم
ما يرجع اليه واي **قوله** الحكي ان لا حاجة الى هذا الزيادة بل لا معنى لها في الموضوعين **قوله** ان المسمى
جهاته المسمى قيل **قوله** لان يريد بالمسمى ما جعل بعينه كاجارته بعينه على ان يجرها اذ هو في بيع ذلك
قلنا ذكر في الخاتمة ان يجب في جهاته بعينه كاجارته بالغا ما بلغ من قال فاما اذا قلنا كذا
وكونه فلان يزاو على المسمى هو وكيف يصح ذلك مع قوله عدم ما يوجب **قوله** لم يرد على المسمى فلو كان
اجر المسمى المسمى عشرة فبني **قوله** ويشق من المسمى كذا بان كان المسمى خمسة عشر فاشترى
قوله لفاسد التسمية اي بفاسد العقد لا ان فاسد المسمى قد ما في ضمة **قوله** وشبهه ان يرد على المسمى
من كونه لا يزاو على المسمى اذا فسد شرط وقدم المسمى فيه صاحبها بغيره وليس في كلامه ان يرد
استثنائا لظاهر كلامه ان من فوج جهاته المسمى فله رصنا فلو كان فاسد المسمى فله رصنا
لان ان لم يكن فيها لا تسمى لبيان الوعده والمتوعدة وان لم يكن في الدابة الوعده او رصنا لا تقيد بالشرط
لعدم ما قلنا بزيادة **قوله** وغيره **قوله** وحله في البعير ان حيث قال وفيه يعني في سببنا ان يملك الاجرة ان لم
يمكن سببنا فبني سببنا المتقدمة وان كانت سببنا ينبغي ان لا يجره بغيره المسمى بغيره بغيره ووطء
ذكره با في الخلاصة ولم يشرع في الاجرة اهر وظاهر كلامه اختيار رصنا الاول بدين ما ذكره عن الخلاصة ووجه
كونه من جهاته المسمى مع عدم التسمية ان الشرط المذكور فيه يقع للمالك وقد جعله بولا وهو مجهول
يجب اجرا مثل بالغا ما بلغ تامل **قوله** لكن ارجعه الى اعراضه بان يكون ما في البعير فلا وجه للاستدراك
قلت قد يجاب بان شرطه على رصنا **قوله** وهو ما اذا كانت الاجرة سببنا ووجه ارجاعه الى جهاته
المسمى حينئذ ان جعل الاجرة كالمسمى وعدم التسمية فبني نظير ما تقدم فيها لو استاجر بانه
ودهم على ان يجرها المستاجر وعلى البنا المسئلة بقوله البعير ووجه المنة من الاجر فيصير الاجر مجهولا
وحاصله ان جهاته البعير يحصل جهاته الكل فله رصنا قال ارجعه الى جهاته المسمى بخلاف ما في البعير فانه
مجهول على جهاته الكل اشرافا فله رصنا والبرس اعلم ثم ردت في غاية البيان ما دل على ما قلنا وسببنا
فانه قال اذا فسد الاجارة ففوات شرطه موقوف من جهته الاجرة كالمالك الاجرة كالمالك الاجرة كالمالك
ويودي لرايها فلو كان لم يجب اجرا مثل بالغا ما بلغ ولا ينقص عن المسمى بغيره اوقا لاجرتك
بدر الدابة بعينه على ان لا يمكنها فسد فان سببنا يجب اجرا مثل بالغا ما بلغ ولا ينقص
عن المسمى ووجه ارجاعه الى جهاته المسمى في الحقيقة كذا قال في المنة فاضى خاله اهر فقد فرغ
السببنا لو كان مسمى وشبهه بها بسببنا المنة وقال وفيه ايضا يرجع الى جهاته المسمى اي كما يرجع
وفي عين ما حلت عليه كلامه قيل ان اراه والمجد **قوله** فانه لغيره استعادة الى الفرق الذي ذكرناه

ونكاح هذا الشا الفاضل ادق من هذا كما يصره من ما رتب كلامه وتعلم انه قد افاض الخ هو
منقول فجامع الفصلين سابقا **قوله** بل تقدم من حيث قال **قوله** وتعلم انه قد افاض الخ هو
بغير اجرا مثل يلزم مستاجر تمام اجرا مثل **قوله** ان هذا من جملة الفتاوى وكذا حكم وصي وابا
وما استثنى ما لو استاجر دابة بعد معين فمكن شهر ولم يقع العيد حتى اعتقه صحه وكان عليه
بشبهه لماضي اجرا مثل بالغا ما بلغ وتنقص الاجارة فيما بقي لفاسد با باعتا وقبره بعين شرط
في فرائد الاكل وفي البزاية مستاجرها على عين سببنا وسكن الدابة وملك العين قبل
التسليم او سببنا ملكها بالمتاجر يجب اجرا مثل بالغا ما بلغ بخلاف سببنا الاجارات فانه لا يزاو
فيه على المسمى اهر فله المسمى فيه معلوم معين ووجه لا يجره بالغا ما بلغ **قوله** ولم يرد فله ما لو
عجبه وقيل المجر منه لا يزاو عليه لرضاه به وحل تنقبط صحيحه بجمع وجهي وفي الشرح بانه
وجوب اجرا مثل غير متوقف على عدم دفعه او نحو الوالي يجب للفاسد قلنا فهو لم يجره بغيره
لواقع بخلاف ما اذا اعيته الى **قوله** حاشا لانه لو استاجر بولا ليطحن عليه كل يوم بدرهم
فالحكم كذا طردى **قوله** وفيه في بانه عقيد بطلان اهر رطله مما بعده بان لا يسكن فيها
الشهر الاول وان لا يعمل اجرة وان لا يسمى حمله الشهر وكان وحيد واحد منها فيه
وفي البزاية فلولا ابراهن اجرة الابن ليعطى ان شهر واحد **قوله** ليجب لهما اي كسبه بولا سببنا
دخل كل اي لفظة كل **قوله** فيما لا يعرف مستبها كاي شهر والايام وهذا يفيد ان قوله كل شهر مثال
فكل كل سنة او يوم اسبوع كما افاده الرمي **قوله** تعيين اذناه اي تعيين البعير انما بعد الاول
داخل تحت العقد ولله **قوله** اشتراط حضورهما عند الفسخ فهو فاسد بان ينقلب صحيحا بسببنا
كذا يستقام من كلامه **قوله** اهر الطردى قال وظاهره من رصنا في شهر واحد لفاسد في ابا في
قال في المحيط وبذا قوله بعضهم والصحيح ان الاجارة كل شهر جائزة والطلاق مجدي عليه فيكون
العقد في الشهر الاول والثاني والثالث وانما ثبت خيار الفسخ في الاول الثاني لانها مفسدة
اي المستقبل وكل منهما نسخ المضافة اهر وهو بخلاف لقول المسك كالهدي والتبيين **قوله**
في الباقى اكل لان يقال الا ان بالفاسد عدم اللزوم اطلق عليه ذلك لان الفسخ لا ينافي في شرط
حضور الاخر والحيلة اذا شاب ان يجره من اخر فاذا ارفق في الشهر صحيح لآخر في الثاني وانفس الاول
كان في جامع الفصولين اي لانه يقتضي في الضميمة ما لا يقتضي في الاخر سببنا وقدم المسمى قبل
بذا الباب **قوله** ويشتري ويظهر الرواية وذكر بعض المشايخ انه سببنا من اوله وغاية سببنا القدر
وصاحب **قوله** لكن بوجهه **قوله** وفيه جرح كذا في الهداية وان يملك في الرمي وفي البزاية
ان وقت الفسخ اليوم الاول مع بيلته واليوم الثاني والثالث لان خيار الفسخ في الاول
والشهر بانه الفسخ اهر وبذا خلافا لقولتين المذكورين وقد صرح بان الفتوى
عليه فامل فيه وفي قوله وير يقتضي وقد تقرر ان اذا تعاد وصفت الشرح والفتاوى فالاكتفاء
لما في الشرح اهر مع ان ما في الشرح ظاهر الرواية كما علمت قد رحتي ينقصني اي ذلك الشهر
الذي سكن في اوله على الاقوال **قوله** الثاني **قوله** الا بعدد اي من اعذار البعير الاية **قوله** كما لو غفل
تنظيم في الضميمة لما في المتن قال ان يملك فلا يكون لواحد منهما الفسخ في قدره لاجل اجرة لانه
بالقصد زالت الجهالة في ذلك القدر فيكون كالمسمى في العقد **قوله** الا ان يسمى لكل استثنائا من
وقد في الباقى اكل ما قصد العقد عليه وبذا اكل اذا قال اجرتها ستة أشهر كل شهر كذا **قوله** ان
المانع اي الذي كان في صدقة عدم تسمية اكل **قوله** وتقسيم سوية اي على الشهور وقادته
تفطر في الفسخ اثنا المدة وفي الترتيبانية ولو قال اجرتك ستة بالف كل شهر بانه فقيل
شهر اجارة بالف وماتين كل شهر بانه وان كان يكون نسخا الاول قال الفقيه وهذا اذا
كان قصد اكل غلظا فاجر به الاول **قوله** ان يسمى بان يقول من شهر وجب من هذه السنة
دور اي ما لم يكن خيرا وشرط فان كان ضمن وقت سقوط سري الدين عن الكا **قوله**
والا **قوله** اليوم الاول اي لا وقت ابصار البهائم حقيقة **قوله** اعتبار الاهلة حتى لو نقص شهر
يوما كان عليه كمال الاجرة **قوله** بانه **قوله** والا فالايام اي وان كان في اثنا الشهر الاول يملك بالايام

الى لا وضاع ولم يعلم الا ولون اي حتى يقسم هذه الاجابة انما تجانبه ومغاداة
للمسألة الثانية قد ثبت انما استحق عليها كمال الرضا فاما اذ صنعت صبيحة فقد ضربت
بالحكماء نقصان الابن قد رويها الاجر كما على الفريقين ويطلبها ولا ينقص من الاجر
الاول ان احدثت ولد لهم في المدة المشروطة ويخرج من الاجر بقدر ما تخلقت آثاره
قوله شبهها بالاجير الخاص وانما كجواب السائل وهذا ان اجير الواحد من الذين يوجرون نفسه من غير
ثاني اجر لا يستحق تمام الاجر على المستاجر الاول ولا يستحق في الثانية انما اقل الراجح من
لترضي ولدي هذا سنة كذا في هذه الصورة اجابة مشتركة لانه وقع العقد او على العمل
وانما شكل اذا قال استاجرته سنة من رضى في الاثر وقوع العقد على المدة او لا سيما بينه والوجير
الاجر الواحد في الرضا في شبهة مشتركة من حيث ان يمكنه ان يفسد العمل تمامه اي كل واحد منهما كالتحاط
وان كان اجير واحد فقامت شبهة بالاجر الواحد ولها الاجر كما سألنا في المسألة الاولى لا تقدر
لعب التمسك بالكل لا يقدر عليه وهو الاحمال **قوله** على الفتا بالكره والمقصود انما المقصود في
ايت وصحاح **قوله** وانما على الميت وتعديه بحاشته والماله كالمزاد على الميت اذا كان الطبيب
واذا كان الطبيب غير المملوك يمسك بطول القراءة والعرض لما في الاجناس ولا يمس ان يكون بلاء العرس
وف يضر فبلي على التكاح وفي الاول الجية وان كان للفرق او القافة يجوز اتقاة **قوله** في
كذا ما في المحيط وفي المتن امرأة تاركة وصاحبة طبل او مراكبت ما لا ردة على ارباب علم والاشقة
به وان من غير شرط قبولها قال الامام الاستاذ لا يطيب والمصرف كالمشروط اه فليس **قوله** وما
يتعين الاخذ به في زماننا لعلمهم انهم لا يجهلون الا اجر ابنته **قوله** ولا لاجل الطاعات الاصل ان كل
طاعة يتحقق بها المسلم لا يجوز الاستسجار عليها عندنا بقوله عليه السلام اقرأ القرآن ولا تطويه وفي اخرنا عهد
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عمر بن الخطاب وان اتخذت مودة فانا اخذنا على الاذان اجرا والاذن الفقة
متى حصلت وقعت على العامل ولهذا يتعين اهله فلا يجوز اخذ الاجرة من غيره كالمصوم والفقير
هذه آية **قوله** ويشق يوم يصحبها تعليم القرآن في الهداية وبعض مشايخنا ومنهم من يستحسن الاجابة
على تعليم القرآن اليوم نظروا في الامور الدينية في الامتناع فليس يحفظ القرآن وعلى الفتوى
اهو قد اقتصروا على مستشاه تعليم القرآن ايضا في سنن الكثر ومن مواجب لرحمة كثير من الكتب وازاد فخره
الوقاية ومن اصلاح تعليم الفتوة وازاد فخره من الجمع الامامة ومثل في متن المتن ودور البصائر وبعضهم
الاذان والقامة والاعطى ذكر المصروفين الذي ذكره الكتب الاقتصار على ما في الهداية فهدى مجموع ما في
المتأخرين من مشايخنا وهم المكيون على خلاف في بعضه مخالفين ما ذهب اليه الامام وصاحبه وقد تفقت
كلمتهم جميعا في المصروف والفتاوى على التعليق بالضرورة ومن خشي ضياع القرآن كما في الهداية وحرر نقله
ما في مشايخنا من المذهب الموصوف للفتوى فلا حاجة الى نقل ما في الشرح والفتاوى وقد اتفقت كلمة
جميعنا على التصريح باصل المذهب من عدم الجواز ثم استثنوا بعده ما علمت فهدى دليل قاطع وبرهان ساطع
على ان المفتي ليس هو جواز الاستسجار على كل طاعة بل ما ذكره فقط ما فيه ضرورة ظاهرة فيجب الخروج
عن اصل المذهب من طرد المنع فان مقامهم الكتب حجة ولو مفهوم لقب على ما صرح به الاصوليون بل هو منطوق
فان استثنوا من اوقات العموم كما هو جواز ايضا والجمع على ان الجمع عن الغير بطريق النية لا الاستسجار ولبيد
فصل مع التائب من التوبة بحسب عليه وده لا يصل او رتبة ولو كان اجرة لما وجب رده فقل لك بهذا
عدم صحة ما في الجوهرة من قوله واختلاف الاستسجار على قراءة القرآن مدة معلومة قال بعضهم لا يجوز وقال
بعضهم يجوز وهو المختار انتهى والفتاوى ان يقال على تعليم القرآن فان اختلف فيه كما علمت لانه اقره الاجرة
لا ضرورة فيها فانه كان مائة الجوهرة سبق فلم فكل كلام وان كان من عند فتوى لفت كلامه قاطبة فلا يقبل وقد
اختلف في دمه صاحب تبليغ الجواهر مستند الى المتن في القول **قوله** يصح من جملته كلامه قال صاحب التبليغ في
الهداية ان القرآن بالاجرة لا يستحق الثواب للميت ولا للقاتل وقال العيني في شرح الهداية ويصح القادى
للدنيا والاخذ والمعطى انما في الحاصل ان ما سأل في زماننا من قراءة الاجر بالاجرة لا يجوز ان فيه فيل
بالقراءة واعطى الثواب للامر والقراءة لاجل المال فاذا لم يكن للقاتل ثواب لعدم النية الصحيحة فحينئذ

في الاستسجار على طاعة

والاستسجار على طاعة

في الاستسجار على طاعة

منه سأل المستاجر ولو لا الاجرة ما قرأ احد لاحد في هذا الزمان بل جعلوا القرآن العظيم كسائر سائر
الجميع الدنيا انما هو انما اريدوا جعلوه في الجوهرة صاحبها في كتابه لوقف ربه
المرسل في حاشية الجوهرة في كتابه لوقف ربه في كل الطاعات ومنها القارة وقد روي الشيخ في
المجردة ما صرح به في كتابه لوقف ربه في كل الطاعات ومنها القارة وقد روي الشيخ في
والاجرة في ذلك باطله ومن يسهل ولم يفعلها احد من الخلفاء قد ذكرنا سبب تعليم القرآن على اصحاب
انتهى يعني للضرورة ولا ضرورة في الاستسجار على القراءة على القاتل وفي الزيلعي كثر من كتب لوليفتي
لهم باب التعليم بالاجر لذهب القرآن فاقوا بجوازه واهو حاشا فثبتته انتهى كلام الرملة وما في
الاشارة خاتمة في د غني من قال لولوي لقاتل بقراءة كذا ينبغي ان يجوز على وجه الصلة دون
ومن صرح بطلان هذه الوصية صاحب لولوي الجية والمحيط وازاد في قوله وايضا على صاحب
البحر حيث على البطان بان مبني على القول بكراهة القراءة على القاتل كذا في كتابه بل لما فيه من شبهة الاستسجار
على القراءة كما علمت وصح به في الاختيار وغيره ولذا قال في الواجب ما نصه ولو زاد قبر صدق او قرى
وقرأه شيئا من القرآن فهو حسن اما الوصية بذلك فلا معنى لها ولا معنى ايضا لصلته القارة
لان ذلك يشبه استسجارا على قراءة القرآن وذلك باطل ولم يفعل ذلك احد من الخلفاء اهـ ذوات
ما قاله هنا فهو حسن ومن افتى بطلان هذه الوصية الجوهرة في كتابه لوقف ربه في كل الطاعات ومنها القارة
فراجعها ونقل العلامة الخواري في حاشية المتن الجوهرة عن شيخ الاسلام تقي الدين ما نصه ولا يصح
على القراءة وهذا الى الميت لا يلزم ينقل عن من الائمة الا ان ذلك قد قال العلماء القادى اذا قرأ
لاجل المال فلا ثواب له في سبب يهدي الى الميت وانما يصل الى الميت العمل الصالح والاستسجار على
مجرد التلاوة لم يقل احد من الائمة وانما سألنا عن الاستسجار على التعليم اهـ جوهرة ومن صرح بذلك
ايضا الامام ابو كرم قدس سره في اخر الطريقة المحيلة فقال الفصل الثالث في امور مستندة باطله
كتب الناس عليها على طعن انها قرب مقصودة الى ان قال ومنها الوصية من الميت بالتخا في الطعام
وهي ضيقة يوم مودته اوبعد وباعطاء الامم لمن يسلو القرآن له وجره ويسبحه ويصل له وكل ما يرفع
شكرات باطله والماخوذ منها حرام لا اخذ وهو عاين بالتلاوة والذكر لاجل الدنيا في الحقيقة وذكر
ان فيها اربع رسائل فاذا علمت ذلك فطرك حقيقة ما قلناه وان خلا فخرج عن المذهب
وعما انتهى به المكيون وما اطبق عليه ائمتنا مشايخنا ورحا وفتاوى ولا ينكر ذلك الا غير مطر
او جاز لا يفهم كلامه انكاره وما استدل به بعض المشايخ على الجواز بحديث البخاري في اللؤلؤة
لان المتقدمين المانعين الاستسجار مطلقا جواز ارفق بالاجرة ولولا القرآن كما ذكره المحقق في كتابه
عبادة محض من التلاوة وما نقل عن بعض المشايخ من قوله لا يجرى الا اهدى من انه لا يجوز الاستسجار
على الخبز باجل من ختمه وربعين دوها فخرج مما اتفق عليه اهل المذهب فاشبهه وقد نقله في كتابه
اكب عليه اهل العصر من الوصية بالختان والتمثيل مع قطع النظر عما يحصل فيها من المنكرات التي لا يجرى
الامن طست بصيرة قد جمعت فيها رسالة سميتها بشقاء العليل قبل القليل في حكم الوصية بالختان
والتمثيل واتيت فيها بالعجب العجيب لادى اياها وما ذكرته هنا بالنسبة اليها كقوله من حر او
شدة من عقد حره واطلقت عليه بحسبى هذا الكتاب فقيده **قوله** وذو حيد دهر واليد احد الخطا
مفتي مصر سابقا فكتب عليها دا شى الشاء الجليل فالسحر بحرية الجليل رتب عليها غيره من قضا
العصر قد قدس في الكل ويجب اجر المثل لا يحاو به المسمى زيلعي **قوله** من علمه اي بعض ما خرج
من علمه والقدرة على التسليم بشرط وهو لا يقدر بنفسه زيلعي **قوله** عن قضا الخطان وهو المستند
التي ذكرها المتكلم في ذكره الزيلعي **قوله** والجيلة ان يقرز الاجرا ولا اي ويسلم الى الاجير فلو ضلله بعد
اقل ثم اقرز الاجرة ولا يجرى **قوله** ولا اي ويسلم الى الاجير فلو ضلله بعد
او يقض منه ما في المنع عن جواهر الفتاوى قال الرملة في علمه لا يجوز ما يفعل في دارنا
من اخذ الاجرة من الخطه والدارهم معا ولا شك في جوازه **قوله** لا يجرى اي من غير ان يشترط ان

من المحمول ومن المطلق فيجب في ذمة المستاجر ان يلقى **قوله** نصف هذا الطعام قيد بالنصف لانه لو استجره
ليعمل الكيل بنصفه لا يكون شرا فليجبر المثل وهي سلة المثل **قوله** الاجرة المسمى ولا يسمى ولا اجرة
عتاة **قوله** نصير ورتبه شرا لانه لا يلقى لان الاجرة ملك النصف في الحال بالتجديد قصار الطعام
مستحقة كباقيها فلا يستحق الاجرة لانه لا يعمل شيئا شرا لا يقع بعضه بنفسه كذا قالوا وفيه شك لان
احدهما ان الاجارة فاسدة والاجرة لا تملك بالصحة منها باله قد عتدنا سوا كان يمكننا او دينا
على ما بيناه من قبل فكيف ملكه هنا من غير تسليم ومن غير شرط التجديد والثاني انه قال ملكه
في الحال وقوله لا يستحق الاجرة في الملك لانه لا يملك اذا ملكه بالجرى في الاجرة فاذا لم يستحق شيئا
فكيف يملك وبأي سبب يملك **قوله** اجاب عنه المصنف قلت **قوله** اجاب عن سبب يملك اذا ملكه بالجرى في الاجرة فاذا لم يستحق شيئا
اي يقول لم يستحق الاجرة في الملك لان وجوده يودي الى عدمه وما هو كذا كاي يملك فقول لم يملك الاجرة
في الحال كلام على سبيل الفرض والتقدير والظاهر ان وضع المسئلة فيما اذا سلم انه لا يجبر على العمل
فيكون تقدير الكلام لو وجب الاجرة في الصورة المفروضة للملك الاجرة في الحال بالتجديد لان
باطل ان يكون حصة في فسخه في عدم وجوب الاجرة وكل ما اخفى وجوده في التفرقة فهو باطل
اه واصل جواب المصنف الاول ان الاجرة هنا معجزة كما صرح به الزملي في صدر تقريره وهي ملك بالتجديد
كما تملك بالشرطه وعند الثاني انه لما ملك بالتجديد وعمل تبيين بعد العمل عدم استحقاقه لشي من الاجرة
كما لو عملها عند العقد فاستحقها مستحق تبيين كونه ليس بملك لها اه وفيه نظر فان هذا العقد
لا يخلو اما يكون بالحلان او فاسدا او صحيحا اما بالحلان فلا اجرة في العمل كما مر اول الباب فكيف
يملك بالتجديد واما انفسه فلا يجبر الاجرة في الحقيقة لا انتفاع كما مر مرارا فلا يملك بالتجديد ايضا
قبل العمل وبعد العمل يجبر اجرا المثل وفرق المسئلة بينا انه لا اجرا صلا واما الصحيح في ملك الاجرة
بالتجديد مع ان افرازه وهنا حصل في ضمن التسليم اذ لو افترزه وسلم الى الاجرة ثم ساطه وحمل الكل
معاجزا ولا قدماه انفا عن جوابه الفتاوى الا ان يقال انه انعقد صحيحا شرطه على ان يملك العمل
قبل ان افرازه وقوله الزملي ان يذره الاجارة فاسدة اي ما لا مافي الحال فهي صحيحة قليا مل **قوله**
كلا زعمه مشايخه قال في التبيين ومشايخ بلخ والنسقي يجازون حمل الطعام بعين المحمول ومنع التوب
بعض مشايخه انما لم يبالوا به فثبت ومن لم يجز فاسد فاسد على تغيير الطمان والقياس
بقوله بالتعاقب ولين قلنا انه ليس بطريق القياس بل النص يتناول ذلك فالتعاقب يخص
بالتعاقب لا ترى ان الاستصحاب تركه القياس فيه ونخص من القواعد الشرعية بالتعاقب
ومشايخنا ارجح لم يجزوا هذا التعاقب لان ذلك تعامل اهل بلدة واحدة ولا يفتن الاثر
بخلاف الاستصحاب فان التعامل به جرى في كل البلاد وبمثل تركه القياس ويخص الاثر
وفي اعنائه فان قيل لا يتركه بل يخص عن الدلالة بعرض ما في معنى فقيس الطعام بالوف
كما فعل بعض مشايخه في الشايل ليرى ان عرضه بذلك قلت لدلالة لا يجوز له اياها حتى يخص
اه لا **قوله** فيقضي له انما زعمه ليقول الموجه المعقود عليه العمل والوقت ذكر التجديد ويعتبر
المستاجر بل هو الوقت والعمل لبيان وقال ايضا حيان في صحة ويقع العقد على العمل
وذكر الوقت للتجديد فصحيحا للعقد عند تعدد الجمع بينهما فترفع اجبانه وظاهر كلام الزملي
فجميع قولنا **قوله** اذا افرا الاجرة اما اذا وسطها فالعقد وعليه المتقدم تمام العقد بترك الاجرة
سما انما كان وقتا لا تجدد وان كان عاما فليبان العمل في ذلك الوقت فلا ينفذ كما تقدم
اي ان العمل عن الخاتمة ومثلها في العقد انما عن الكرامة وزاد عن انية وان قد مرها فلا
سما علم ان هذا الخلاف ايضا فيما اذا كان العمل مابين المقدار معلوما حتى يصير كونه معقودا عليه
فيما لم يترك في عقد وذا قال يخرجه كذا تقديره فقولم يبين صح لانه لم يترك الا الوقت كما انما استمر
اجلا يوما ليشي كمالا لاجرا لخص جازيلا خلاف فلو لم يترك العمل على وجه يجوز ايراد العقد عليه بان
بان بين قدره ليشي لا يجوز عند الامام كما ذكره في الامثل وجب فلا يشكل ما سياتي في بحث الاية
الخاصة لو استجره شرا رعى النظم كذا صح مع ان فيه الجمع بين المدة والعمل لانه لم يبين قدر النظم

هذا
مقتضى قياسه
ان يعرف العمل
بالتعاقب

الزمني كما نرى على اعماله الطوري فاستفظة **قوله** اجارة اجارا اما في الاول وهو رواية من الاول كما ذكر الزملي
فلان كان في النظر لا يتقدم المدة فلا تقتضي الاستعارة فكان المعقود عليه العمل وهو معلوم بخلاف ما اذا اخذت
فانه يقتضي الاستعارة وقد مر نظيره في الطلاق في قوله انما قلت طالق عند او في القيد واما في الثاني فلان اليوم لم يترك
مقصودا كما فعل حتى يضاف العقد اليها بل ذكر لاثبات صحة في العمل والصفة تابعة للصوف غير مقصودة
بالعقد كما في التبيين **قوله** بشرط ان يشيها في القاموس ثناء يشيها جعله الثناء اه وهو على حذو منضاف
اي يشيها حشرها وفي المتن ان كان المراد ان يرد لها مكره فلا شك في فسادها والا فان كانت الارض لا تخرى الربيع
الا بالكراب من غير ان يفسد وان ما يخرج ماله فانه كان ان يبق بعد ثناء العقد يفسد لان فيه منفعة لرب الارض
والا فلا هو ملغضا وذكره في الترخاين شيخ الاسلام ما حصل ان الفساد فيها اذا شرط دها مكره وبه يكون
في مدة الاجارة اما اذا قال على ان يكرها بغير منقضى المدة او اطلق مع وانظر الى الكراب بعدد قال وفي الصفح
ويستفاد من هذا التفصيل ان من جرت به ريقه في كل وقت ووجهه ان الكراب يكون من الاجرة تامل **قوله** اي يكرها
فالكر هو الكراب وهو ثمار الارض للزراعة كالكراب فامرس **قوله** او يكرها من باب رعى اي يحفظ **قوله** الطعام
لان اثره يبق الى القابل عادة بخلاف الجذاول اي الصغار فلا تعقد بشرط كرهها هو الصحيح ابن كمال **قوله**
او يكرها اي يضع فيها السرقين وهو ليل التيسير لا روع **قوله** فلو لم يبق بان كانت المدة طويلة لم يفسد
لانه لنفع المستاجر فقط **قوله** او بشرط ان يزرعها اي استاجر ارضا ليزرعها وتكون الاجرة ان يزرع
الموجر ارضا اخرى هي المستاجر لا يجوز عندنا منع فهو اجارة بالمنفعة المتعده وساتر الكلام
فيها **قوله** لما يجي اي قريبا **قوله** ان يزرعها اي يزرعها في الارض المملوكة من جنس الزراعة المطلقة
فان قلت العين قامة مقام المنفعة على ما هو مقر فليمنع بوجدها **قوله** العين انما تقام مقام المنفعة
على خلاف القياس للمفروضة وذلك فيما اذا وقعت المنفعة معقودا عليها وهي في سلسلتها لم يحصل اياها
صحيحا **قوله** فاصح ما تقام العين فيه مقام المنفعة فبقى على الاصل فكان شتيح **قوله** لانه شرط يقتضيه العقد لانه
تفقد المستاجر فقط **قوله** فلا جاز لاي المسمى ولا اجرا المثل يلقى لان الاجرة يجب في الفاسدة اذا كان نظير من
الاجارة المجازة وهذه لا نظير لها اتفاقا وظاهر كلام قاضي خان في جامع ان العقد باطل لانه قال لا يتعقد
العقد تامل **قوله** لانه لا يعمل الا فان قيل عدم استحقاقه لاجر على فعل نفسه لا يستلزم عدمه بالنسبة الى ما وقع
لغيره فالحال انما لم يفسد فقط لانه الاصل وعمل لغيره يبق على من مخالف القياس فاعتبر الاول ولا مانع
من العمل الا وهو شريك فيه فلا يتحقق تسليم المعقود عليه لانه منع تسليم العمل لغيره فلا اجرة عندنا يوجب
لخصنا وفي غاية البيان طعام بين اثنين ولا حدهما سفينة فاستاجر الاخر منها بعشرة درهم جاز
وكذا لو اراد ان يطينا الطعام فاستاجر نصف الرحا الذي لشريكه اذا استاجر نصفا فجزئ ليقه هذه
ليعمل هذا الطعام لم يجز ولو استاجر عبد صاحبه واداه ليعمل او استاجر العبد لحفظ الطعام لا يجوز
سوا استاجر لعبد او لاداة كله ونصفه ولا اجرة ولا حصل ان كل ما لا يلقى الاجرا لا يقع عمل في العين
المستجرة لا يجوز وكل ما يستحق بدونه يجوز فانه تجب لاجرة بوضع العين في الدار وحسنه والرجاء بالانفاق
عمل هو لخصنا اي فان لعبد واداة عملا في العين المستجرة وهو العمل والحفظ ما السفينة مثلا فاعمل بها
اصلا **قوله** لنفع مكره الذي ينبغي ان يقول لا انتفاعه بملكه وانما كان كذلك لان المزين غير مالك
للمنافع فلا يملك تملكها وانما هي لمرهين ولكنه ممنوع من الانتفاع بتعلق حق المرهين فاذا اجرة
فقد ابطال حقه **قوله** لانه يسترد الما يانه انه قد باع منفعة الحمام مدة معلومة وقد استوفى الموجه وبعضها
فانفسه بقدره ثم الاجرة تثبت في ذمة المستاجر بالعقد والقدر الذي فسخ في غير معلوم ولا يمكن
سقاط شئ من الجاهل بغير جميع الاجرة على المستاجر رخصي **قوله** او ادعى شئ من رخصا اي او ذكر ان يزرعها
ولم يذكر اي شئ يزرع كما من اي اول باب ما يجوز من الاجارة وهذه المسئلة في الحقيقة تضمن بمفهوم **قوله**
هناك وارضى للزراعة **قوله** عا **قوله** صحيحا كذا في الماشي والفر والاصطاح والمزينة وعتقه في الشرب مثلا لانه
بان صحة العقد لا تتوقف على معنى الاجل بعد الزراعة بل انما ازرع ارتفعت الجاهلية اه اقول انما ذكره
ليصرح عليه قوله فلا المسمى فانه لو لم يزرع اضرار **قوله** وكذا لو لم يرض الاجل اي يعود صحيحا
وهو مسادة الى ما قد مرنا عن الشر بلا ومنه الاعتراض زيادة قوله عا **قوله** صحيحا وانما ذكره ثم اعترضه
لان المصد ذكره في تقريره شرح مسته فكان مراداه وقد يرفع الاعتراض بان غوده صحيحا بعد ازرع ومضى العمل

یہی قول
ہفتی بالقیاس
تعالیٰ قولہ

قال في شرحه على المتن اي اذا لم يكن من جهة الناس فلو منها لم يضمن خلافها كما ذكره المحقق
قال وكذا يضمن لورساق المكارى دابة نعمت فسقط الجرح له اهـ وكذا يضمن بانقطاع الجبل
الذي يندبه المكارى كما في الكثر والمشتق ولو كان الجبل المشاع فانقطع بامضنه كذا في التنازع
وقد ابراهم وكذا يضمن الراعي لشركه اذا ساق الدواب على السرعة فارتدت على القنطرة او الشط فندفع
بعضها بعضا فسقطت في الماء واعطيت الدابة بسوقه او ضربه ولو معتاداً في دفعه عن الفرس من مائة
قيد بالمالها ولو غرق من دبح او رمح او رمي وقع عليها او صدم جبل فهلك ما فيها لا يضمن في قول
الامام ومع قبحه ويجب على المستاجر ما سارت السفينة قبل الفرق بحسبه وفروع المذهب
تشهد انك اهر سرى الكثر عن الجحشي وهذا انما يظهر ان كان المستاجر معه الاقامه يوجد تبيد وقد
سبق انه لا اجر له لشركه الا به فتأمل لا **قوله** ونحن كالبراع والقصاص **قوله** والفرق في الدار وغيرهما
حاصله ان بقوة المذهب وقتية يعلم ما يحتمل من الدق بالاجتهاد فاما في تقييده بالسلامة منه بخلاف
القصد ونحوه فانه ينبغي على قوة الطبع وضعفه ولا يعرف ذلك بنفسه ولا ما يحتمل من الجرح فاما في
تقييده بالسلامة فسقط اعتباره اهرج **قوله** في خلاف ما بحثه صدر الشريفة حيث قال ينبغي ان يكون المراد
قوله ما تلف بعلمه لا جاز فيه القدر المعتاد على ما ياتي في الجاه اهرج **قوله** لكن قوى القربان حيث قال
بل يضمن بعلمه ما يملك من حيوان وغيره وعلمه ما ذون فيه كالدق الخرق للشوب كما في المحيط وغيره فهو
غير معتاد بالضرورة ولذا افسر المصنف صدر الشريفة العمل به فمن الباطل ما ظن انه يطل تقييد المصنف بما
اكتفى ان قوة الشوب وقتية مثلاً تعرف بالاجتهاد فاما في التقييد بالمصلحة اهرج **قوله** ومقتضى كلامه
ان كل علم متلف يكون غير معتاد فلا يضمن تقييد صدر الشريفة ما تلف بعلمه علم غير معتاد وينبغي تحالفا
لما في الكفاية المفيدان العمل المتلف قد يكون معتاداً وهذا الذي يظهر له انه لا منافاة بين كلامهم وان
الكل يقولون ان المتلف للشوب غير معتاد ولكن لما كان نحو الحجام ضماً فمقيد ومن المعتاد
او او لا ينبغي على ان نحو القصاص غير مقيد بهذا القيد ليفيد والفرق بينهما ولكن الخرج عن المعتاد
في نحو الشوب لا يظهر لنا الا بالافسح حيث كان متلفاً علم انه غير معتاد فيضمن لتقصيره فان المانع
في صنعتيه ربما متلف بخلاف نحو الحجام فان العمل محل المحال لخصوصها فاذا لم يتجاوزها لا يضمن
فانه لا يمكن ادراكها فانيط الضمان على مجاوزة العمل المحال لخصوصها فلهذا ان كل متلف
في محل نحو القصاص خارج عن المعتاد يدل عليه ما في البدع وهو انه يضمنه بالاجتهاد بنظر
في الدق ومحله وادراكه المدقة على العمل على قدر ما يحتمل مع الحداثة في العمل وعند مراعاة
بذره الشراط لا يحصل القصاص فالحاصل دلالة مقصود وهو في حقوق العباد ليس بعدواها
فعلم انه لا فرق بين كلامين وان كان في التعبير سائماً فافهم **قوله** تقتضيه بعض ائمة الامة وقتنا
والله اعلم **قوله** هذا اذا لم يكن الخ الاشارة الى الضمان المذكور في المتن فمعتاداً وحاصل ما في بطوري
عن المحيط الاضمان المشترك ما تلف مقيد ببلالة الشراط ان يكون في قدرته دفع ذلك فلو غرق
بمروح او رمح او صدمه جبل لا يضمن وان يكون محل العمل مسلماً اليه بالتقليد كدواب المشاع
او وكبيرة السفينة لا يضمن وان يكون المضمون ما يجوز ان يضمن بالعقد فلا يضمن الا في
كما ياتي **قوله** انه لم يتجاوز المعتاد ولم يتعد القصاص وشركه اليه عن الخاتمة وكان باهر يمكن
التحريم عنه افاده المكي **قوله** وركبها الخ وكذا اذا كان به والمكادى واكتفى على الدابة
او ساقيها او قايدين لان المشاع في ايديهما فلم ينفذ الاجير باليد وروى بشر عن يوسف
سرق من راس الجمال وركب المشاع يضمن مع لاقته لانه لم يجز بينه وبين المشاع وقالوا اذا كان
المشاع في سنيتهن وصاحبه في عديهما وهما مقرونان اولاً لان سيرةهما فيهما جميعاً لا يضمن
المشاع وكذا القطار اذا كان عليه حمولة وركبها على بعير لان المشاع في يد صاحبه فانه الحافظة
بالدفع وفيه كلام ياتي قريباً **قوله** وقد متنا اي في كتمان الوديعه اراد به التنبيه على ان الموضع باهر
يخالف الاجير المشترك وان شرط عليه الضمان وكان لا يملكه ذكره عند قول المصنف ولا يضمن في
كافل الزباني وذكر الفرق بان المعقود عليه في الاجرة المشترك هو العمل والحفظ واجب شعاع
بخلاف الموضع باهر فانه واجب عليه مقصوداً سداً اقول في الموضع باهر في الوديعه ان شرط

مما كان له من
مقامه في
مقامه في

الحمد لله

سید احمد علی

و نفقه اعظم
للخدمة الاعلى

سید الحاجی محمد علی

فصل الحاشية

من الذخيرة قال في الحامدية ويظهر من هذا ان اذا كس قفل الدكان واخذ المتاع ضمن الحارس
قلت انما يظهر هذا على القول بان اجير مشركا ما على القول بان خاص فلا ما سمعت من المفتي نعم
يشكل ما مر انما من الترخايب والذخيرة في الراعي لو كان خاصا لا اكثر من واحد يضمن فليست
الامر الا ان يقال اذا كس القفل لا يكون بنوم وعيشته فهو فرع فيضمن وفي الخلاصة ولو استجر
واحد من اهل السوق فكلهم استاجروه ولكن هذا ان كان ذلك الواحد رئيسهم ويحل له
الاجرة وفي المحيط ولو كرهوا ولم يرضوا فكما هم باطله **قوله** وصح ترديد الاجرة قيد اتفاق
اولا فرق بين ترديد ونقيه لما في المحيط ان خطته اليوم فكل درهم وان غدا فلا اجر كذا قال
محمد ان لحاظ في الاول فله درهم وان في الثاني فاجر المثل لا يزداد على درهم في قوله جميعا طوري **قوله**
في الاول متعلق بقوله **قوله** للحاقا قال الرضا بس في مشته وكسبه في الشك بالاجر كالحق على ما
قوله ولم يشتره نعم لم يشتره عقيل بل شره بعد قوله والحل واطال فيه ونقل عاونه وحشي وكان له
لم ينظر كما كلامه **قوله** وسيتضح اي حكم بعد استنباطه يستغنى عن قوله لا فيضن المالك كما قاله **قوله** وكذا
لنجيب بين كلامي من يدرك ما كان له من كس القفل كسبه او لا يرضى به ولا يرضى به الجاع دفع الحاقه والجر
ما في العزمية **قوله** الا في اختيار الزمان ان تقدم مثالا ان العقد المضاف الى الفد لم يثبت في اليوم فلم يجز
في يوم تميمات فلم يكن الاجر مجهولا في اليوم والمضاف الى يوم يبقى الى الفد فيجتمع في العقد تميمات
درهم ونصف درهم فيكون الاجر مجهولا وهي تمنع جواز العقد ودرهم وهذا مذهب الامام وعندهما
الشرطان جازان وعند قفا سدا وتام في المسألة **قوله** لا يتراد على درهم اي ولا ينقص عن نصف وهذا
يدل على انه قد زاد على نصف درهم وروي عن ابي جعفر انه لا يتراد على نصف درهم لانه المسمى صرحا
فعله روايتان وجه ظاهر الرواية انه اجتمع في العقد تميمات فثبت الاول لمنع الزيادة عليه والثانية
لمنع النقصان عنهما وهذا اوله من الترجيح بالصرح كقوله مخلصا **قوله** صحيح الزيادة الثانية ومثله
في الايضاح وذكر انها رواية الاصل **قوله** وفيه خلافا لما قال الرضا في قوله ولو خاف بعد غدا الصبي ان لا يجاز
به نصف درهم عند ابي جعفر لانه لم يرض شأخيره الى الفد باكثر من نصف درهم قاله ان لا يرضى الا بجد
الفد والصحيح على قوله انما ينقص من نصف درهم ولا يزداد عليه **قوله** او كان في هذا هو المناسب لذكر الاجرة
افاده **قوله** لا ضمان عليه لان هذا استقاع بظاهر الدار على وجه لا يغير هيئته الباقية الى النقصان بخلاف
الحفر لا تصرف في الرقبة وتخلو في البيت لا يوجب تقديرا لباقي الى النقصان جامع الفصولين **قوله** ان
ان لا يجده الظاهر ان الزيادة عليه الظن وظاهر هذا الصنيع انه يصدق في دعواه انه لا يجده **قوله** قلت
وفي الزيادة دفع الى المشتري قول الرضا في قوله لا ادري ان يرضى له او لا يرضى له او لا يرضى له او لا يرضى له
بعد الطلب اي في حواله مكان فعله ولو ذهب وهو يراه ولم يرضى بغيره بل لو كان عن بصيرة
في حفظه لعدم المنع وعلى هذا الوجه الى الجواز واستحقاقه بغيره فضايع لو غاب عن بصيرة ضمن
والا فلا خلاصه وفي الحاشية ان غيبها عن نظره لا يكون حافظا لها وان ربطها بشئ **قوله** فلا يضمن
اجاعا لو خاصا ولو مشركا فكذلك عند **قوله** ضمن لانه ترك الحفظ بعد ويمكن الاخر ان عنه
قال في الذخيرة وروايت في بعض النسخ لاضمان عليه فيما نذر اذا لم يجد من يبعثه لرد ما او يبعثه
ليتحب صاحبها بذلك وكذلك لو تركه قفا ولم يقدر على الشئ لكل لانه ترك الحفظ بعد
وعندهما يضمن اه قال في الزاوية لانه تعذر طمعا في الاجر لو اقر بتقبل الكثير **قوله** يوم الحفظ لانه
يوم الاستهلاك **قوله** ولا يسافر بعد اي بل يخدمه في المصر وقراه فيما دون السفر طعن الزاوية
قوله لم يشق اي لم يشق السفر لان موته الرد على المولى ويحقق ضرره بذلك بلا عكس الا انه في
قوله الا بشرط ان يرضى به بعده **قوله** لان الشرط ان ملك اي يشترط ملكا وادخل في الاتباع فهو
اقبل تفضيلا من المينى للفاعل او المفعول اي شهد ما ليكته او لم يكتبه بانظر لمن يشترط او لم يشترط
عليه **قوله** ام لك فيه بخلاف تمام اللفظ كقوله اذا ملك لم يكن فابنته فدهعه فدولته ذاهبه
قوله وكذا لو عرف بالسفر اي وكان متبها لكان في التبيين **قوله** مخلصا في العبد الموصى بخدمته مثلا المصلح
على خدمته طعن سري الدين **قوله** مطلقا اي سواء شرط السفر ام لا **قوله** لانه الاجرة الضمان
لا يجتمع في حالة واحدة غلو واجبا الاجر عند سلامة وواجبا الضمان عند الهلاك في سفر

لا يضمن

لا يجتمع في حالة واحدة وهي حالة السفر **قوله** من عبيد او صبي اي اجر نفسه بل اذن مولى او ولي
قوله اجر مفعول يسترد والمراد باجر المثل في الصورتين كافة التبيين عن الزاوية لانه يعود لها بعد الغرض
صحيحة لانه مجبور عن التضرر والضمان النافع ولذا جاز قبول الهبة بالاذن وجواز الاجارة بعد ما
من العمل تحت نفعا حصول الاجر بلا ضرر ومصلحة قبضه لاجرة لانه اذا قد فلا يكسب المستاجر كسره واد
تربحي **قوله** لانه لا يضمن التعليل يقتضي لزوم كسبه او اذا لم يكسب المجبور من العمل ان كان صديقا فعلى حالة
المستاجر به وعليه الاجر فيما عمل قبل الهلاك وان كان عبدا فعليه قيمته ولا اجر عليه فيما عمل له لانه اذا ضمن
قيمتها ما لم يهلك له من وقت الاستعمال فيصير مستوفيا منقعة عبيد نفسه كقوله مخلصا قال الرضا
فان احتق المولى في نصف المدة نقدت الاجارة ولاخير للعبد فاجر ما ضمن لمولى وما يستقبل
للعبد وان اجره المولى ثم اعتقه في نصف المدة فللعبد الحاقه فان ضمن الاجارة فاجر ما ضمن
لمولى وان اجاز فاجر ما يستقبل للعبد والقبض للمولى لانه هو العاقد اه **قوله** سحقتا القيد
له ان يأخذه لان عقدا المجبور عليه لا يجوز فيبقى على ملك المستاجر لانه لا استعمال لصاحبها
له **قوله** ولا يضمن فاجر عبيد اي اذا غلب رجل عبدا فاجر لغير نفسه فاحذر الغاصب
الاجر من يد العبد فكلها لاضمان عليه **قوله** وليكن **قوله** ان عدم تقويمه لا يغير مجزاة لان الاجرة انما يثبت
ببداية فطره كيد المالك او يسه ويد المالك لم يثبت عليه ويد العبد ليست بيد المولى لان العبد في يد
الغاصب حتى كان مضمونا عليه ولا يجره نفسه عن الغاصب فكيف يكون مجزاة ما فيه كفارة
قوله عند ابي حنيفة وقال عليه ضمانة لانه اتلف مال الغير بغير اذنه من غير تامل **قوله** وجاز للعبد
قبضها اي الاجرة الحاصلة من الجارة نفسه اتفاقا لانه تقع محض ما دون فدية قبول الهبة و
قايده تظهره حتى خروج المستاجر عن عهدة الاجرة بالاداء اية دور قال الطوسي بانه مكره مع
قوله ولا يسترد مستاجر لانه اذا فاد صحته القيد ومنع الاخذ فتأمل **قوله** لانه العاقد اي لان المولى
كذا فدية عهدة العتاة فليس له ليقول وجاز للعبد قبضها لواجبه نفسه وان كان صالحا لها
وانظر ما لواجبه الغاصب بل يملك العبد القبض ومقاد التعليل انه لا يجوز قبضه **قوله** اخذ
لانه وجد عين ما له ان كان **قوله** كسبه وقت بعد القطع فانه لم يبق متقوما حتى لا يضمن بالظاهر
بالامكان ويبقى الملك فيه حتى يأخذه المالك **قوله** وليكن **قوله** صحيح على الترتيب لانه لم يرض فاشهر المذكور
اولا الى ما في العقد لكان الداخل في العقد شهرا منكر من شهريه ودية فاسد فلا بد من صرف
الى ما في العقد من الجواز وكذا كل الاقدام على الاجارة دليل تغير الحاقه الى تملك منقعة العبد
فوجب صرف الشهر المذكور اولا الى ما عليه فضايع الحاجة الشايرة كقائه **قوله** في باقي العبد او مره
كان قال المستاجر في اخر الشهر ابق او مرض في المدة وانكر المولى ذلك وانكر استاده الى اول
المدة فقال اصحابه قبل ان ياتي بي ساعة **قوله** وليكن **قوله** فيكون القول قول من يشهد له الحال لان
وجوده في الحال يدل على وجوده في الماضي فيصير الظاهر جحلا وان لم يضمن جحرا لكن ان
كان يشهد لواجبه فقيه كمال من حيث انه يستحق الاجرة بالظاهر وهو يات على التحقيق وجواب
انه يستحقه بسبب السابق وهو العقد وانما الظاهر يشهد على بقائه الى ذلك الوقت **قوله** وليكن
قوله قال القول قول من فيه بالبرية انما يظهر ان كان المرء باقيا فاما اذا كان في كسبه ملكا
فلم يملك عليه بالظاهر انما ينفذ ايد من يملك عنده ولو استهلك ويجوز **قوله** قال القول للمستاجر انما
ضمانه الزاوية **قوله** ولو في نفسه اي نفس لا ينقطع وهو من تيمم ما في الخلاصة ويفق عنه ما في المتن
قوله والقول قول دية الشوب الخ بان قال المالك ان تعلم قبا وقال الحياض فيكلمه قيسا او ان
تصير امره وقال الصباغ اصغر او ان تعلم بغيره او قال بل اجز قال القول لرب الشوب لان
الاذن يستفاد من جهته بخلاف العلم بكيفيةه ولانه ينكر تقدم علمه وجوب الاجر عليه **قوله** وليكن
قوله بيمينه فاذا حلف في السور او لا دل ان شتمه فدية الشوب غير ممول ولا لاجر له وان
شاهدوا واعطوا اجرة مائة لا يتجاوزها مائة لان الشك في اصل ما امر به وهو القطع
والحياض لكن خالفه في الصدقة فيختار ايهما وفي الثانية ان شافته فدية الشوب ابيض
وان شافته ثوبه واعطاه اجر مائة لا يتجاوزها مائة المسمى ايضا **قوله** معاملة قال

111

اختلاف في وجوب الشجر

رسالة العمل الصالحات

ط
ادارة خفا ونقله
عن مصر عذري الفسخ

قال ان فرغتم اليوم
لهي تليكم بهذا

شیخ الاسلام

وہم

لا اجازة ولا انفسية الذاتيات بل من الوصايا كما حقق في العتبات وقد مر الاشارة اليها
بابيع في التمسك والشرايط وجرى بنا في غير المولى وعنده قيل ان المتعلق فيها يثبت لها حكم المالك
فضرورة بخلاف الكتابة والكل مناسبات تقريبية لا تحتل بالثبوتات المطلقة **قوله** وبه جمع الحروف
الاولى وبه الجمع مطلقا ومنه الكتابة لانها جميع الحروف **قوله** سمي بالحق في المستصحب في الكتابة المجموع
لغة وستعمل في الامور المملوكة بل العبد المبدل والعبد المزمع المولى العتق عند ادائه البند
قال المظهر في قوله ان من حرته اليد الى حرته الرقبة ضعيف والصحيح ان كلامه مكتوب على نفسه امرا
يذا الوفاة اذا كان سمي كناية لا يخرج عن العتق كمال لا يكون له المولد عند العقد الا
الكتابة وسائر العقود لا تخلو عن الاغراض فالباب اها قول قوله غالبا قيدتها فتمتسك
وجبه لضعف ما قيل له انما يحل في حرته اليد لم يكن في العقد وان حرته الرقبة بعد انتهائه **قوله**
تحرير المملوك اي كان او بعضا سمي كونه او قلته فتمسك المقتن والمبدور وام الولد **قوله** يد اي تصرفا
في البيع والشراء ونحوها جوهره **قوله** اي من حرته اليد اشارة الى انه منصوب على التمييز وفيه من مسكن
ان يد له بعضه واعتبر من يملكه من ربه وان اليد هنا بمعنى التصرف في الجارية فكأن
الكتابة ان يقول بل اشتراه او الرضا محذوف ومثل يقال في رقة **قوله** حالا ان عقد التولية
حقيق يكون العبد الحق بانه فاعه من المملوك **قوله** ودقته ما لا يخرج العتق المخرج والمعلق ثم هذا **قوله**
بالحكم ولو اراد التوفيق بالحقيقة لكان على عقدي على حرته اليد طوري **قوله** يعني عند اليد ان
تأخير الاداء انما عتق عنه الاداء لان موجبا لكتابة العتق عند الاداء وكان القياس ان يثبت العتق عند
العقد لان حكمه يثبت عقبيه كمن يتصرف المولى بخرجه عبده من ملكه بغرض حتى ذمه المقتن
والفرق بين التخليق والكتابة في مسائل منها انه في التخليق يجوز بيعه ونسبه عن التصرف
ويملك اخذ كسبه بل ان تركه في التبليغ وفي غاية البيان ولو مات قبل الاداء لا يورث عنه
ما تركه وكذا الوفاة المولى يورث عنه العبد مع كسبه ولو ولد له لم يورث عنه ولها
ولو حط عنه البعض ما دى ابائه او اراد عن الكل لم يورث عنه بخلاف الكتابة ولحقه
على مال كانت حر على الف قبل العتق فانه يعتق من ساعته والبند في ذمه اهل بيته
قوله وكتبتا الى الحاجة اليد فحين يثبت حكم العقد فيه مقصود والاشارة الى ان
بدائع مخصص **قوله** او ما يورث ويقتضى بها يات قريب مستقرا **قوله** بشرطها الى ان هذا راجع الى
البند ومثله كونه مالا وان لا يكون البند ملك المولى وهي شرط ما انفق وكونه متقوما
وبشرط صحة او اما ما يرجع الى المولى فالعقل والبيع والمك والولاية فلا تنفذ من فصول بل من قبل
وكذا ان وصي يستحق الولاية وبشرط انفق وارضاه وبشرط صحة اذ اعان الاكراه
والسهرل الاحتمال والاسم كمن مكاتبته المدة موقوفه عند نافة عندها واما ما يرجع الى المكاتب
فتمتد العقل وهو شرط انعقاد واما ما يرجع الى نفس الركن فانه خلو العقد عن شرط قاسم
في صلبه بخلاف المقتضاه فان لم يخالف جازا لشرط او لم يدخل في صلبه بطل وصح العقد بالبيع
المخصص لكن بشرط كون البند مالا بخلاف مكاتبته من مكاتبته على الخدمه الا ان اراد المالك
وما في معناه تامل **قوله** معلوما الى ان الخاتمة كل ما يصلح مراه الكفاك يصلح بدلا في الكتابة **قوله** مستحبا
او موجد الفرق بينهما ان الموجد ما جعل لجميعه اجل واحد والمجرب كاسية ما فرق على اجمال متعددة
كل بعض منه اجل **قوله** للصحة بالكل خلافا لما في **قوله** لا الرقبة ولهذا يقال المكاتب
لما عن ذلك لا يورثه ولم يزل في ساحة الحرية فصلا كالتعامة ان يستطير تباع وان استحل
تطايروا **قوله** الا بالاداء فان ادعى يعتق وان لم يقل له المولى اذا ادبته الى فانت حر خلافا
لما في زيل **قوله** وعوده للملكه الى ان الاحكام المتعلقة بالعبد واما ما ينظر الى المولى
فان سواه الى ملكه اذا عجز وبغيره في رقة **قوله** يعتق اي يعتق ببيع وشراء الا ان الكتابة اذن له
بالجارية وبه صحيح عندنا خلوك ان لا يعتق او يجنونا فادى عند رجل قبل المولى لا يعتق واستد
ما دى ولو قبله رجل الكتابة ورضى به المولى لم يجز ايضا وهل تتوقف على اجازة العبد
البلوغ والصحيح لا يتوقف اذا جيزه وقت التصرف وكغيره ليس من اهل الاجازة بخلاف

المكاتب

المكاتب الغائب ليقال عنه فضله لوقف على اجازة العبد فلولا ان المكاتب المصغر الى المولى عتق سخرانا
وكذا اذا كان كغيره غائبا ولا يسترد المولى فان ادعى بعض سخره الا ان المكاتب العبد فاجاز قبل
ان يسترد فليس للمكاتب ان يسترد وان عجز العبد عن الاداء لان المكاتب لا يتصرف بالرد الى
الرق بل ينتهي فكان العقد قائما فيما ادى بدائع مخصص **قوله** بل ليس قيدا احترازا من الخدمه لما
سأته شرطا ليدرج في كمال كقول علي الف وورقانه يمكن ان يحصل بالاستفراغ او الاستصحاب بغيره
العقد ابقاءه قال في البداية وفي الحال كما اشنع من الاداء ورد في الرق قال الا فانه لا يرد
الا بالراضى او بقضاء القاضى وان قال اخرجه وله مال او ثياب يورثه ومنه اخر يومين او ثلاثة
قوله او موجد هو افضل كما في السراج شرطا ليدرج فان ادبته فانت حر لانه لا يرد منه لان ما قبله جازا لكتابة
واعتق على مال ولا تعين حرته الكتابة الا بهذا القيد اما قوله وان عجزت لا حاجة اليه وانما ذكره جازا
للعبد على الاداء عند الضم كذا في النهاية والكفاية والتبيين وما ذكره الوائى وغيره من لزوم الشارة ايضا
وهذه الغرض يحصل المراد بالاول وما قد مناه عن الرضا بل من ان يعتق وان لم يقل اذا ادبته فانت حر
فذكر في كتابة العتق كونه عليه لا يقتضى **قوله** لا طلاق قوله كذا يتوهم فانه يشاؤل جميع ما ذكره في الحال المولى
والصغير المكاتب وتلى سخره لا يتجوز كتابة المصغر لا يخلو **قوله** ولا امر ولا يدعى لا يجوز انما جازا لكتابة
بما يخص القضاة لانه عند الظاهر لا يجوز ان يطلبها العبد وعلم المولى فيه جازا لكتابة **قوله** على المصغر احترازا عن
قول بعض مشايخنا انه لا يباح كقولهم واصطفاوه وهو ضعيف لان فيه لفظا لشرط وهو الجارية فان الاجازة
بما يردونه وفيه شرط على المولى والامام المخرجه وقيل الوفاة اذا الامانة والصلاح وقيل المال في كذا جازا لكتابة
ادى الكتابة عتق نصفه وسعى في بقية قيمته كاسية كرهه اذ ابا لانه **قوله** ثم يرد عليه اي على قوله يخرج من يده على
قوله وان ملكه لا يخفى فيه سخره وان كان في يده بالفايدل لو ادعى فعل في المجمع وبهذا اعترض
الطوري على الكفر حيث انه بالاول فاقص **قوله** وعزم الى ان قال صاحب التبيين ولو شرط طهارة العتق لا يعتق
العقار وفي غاية البيان اذ لم ياب ما يجوز للمكاتب ان يفعل ما يخالفه احد سخره اقول في الذي رآه
في غاية البيان فساد الكتابة بهذا الشرط فتمل كمن في الطوري عن المحيط فان وطئت سخره عزم
عقربها لان لعقد الفاسد ملحق بالصحيح **قوله** حرته عليه قول الحرته لا تستلزم العتق كما لا يخفى فالمكاتب
ما في البداية من قوله لانها صارت اخص من غيرها شرعا لعق كذا في الشرط لا يرد عن الحرته في الجارية بل
وفي الاما عتق لقيمة الجارية ونصف كغيره لو وطئ مراه لا يلزم منه العتق واحد وما تآخذه
من العتق شعين على كتابة لانه بدل منه مملوكه كما في البداية قال في شرطها ليدرج في البيع
قبل هذا ثم مال العبد ما يحصل بعد العقد بخاتمة او بقبول لهية وكسبه لان ذلك ينسب الى العبد ولا
يدخل في ارضى والعقود ان حصل بعد العقد ويكون المولى لا ينسب الى العبد اذ فليست له وكذا قال
الحلاء في اما ارض الجارية والعقود لا يدخل في المولى هو المولى او فليست في المولى العتق بوطئها بالشرط
بالحاجة اليها اهر ووفق بينهما ابو سعوفه حاشية مسكن على هذا على ما اذا كاتبه عن نفسه فقط وما تقدم
على ما اذا كاتبه عن نفسه وعن المال الذي فيه اهر فليست بوطئها في البداية عن السراج الكتابة ما عتق
خاصة او عنها وعن المال الذي فيه العبد وكذا جازا لكونه ما في يده كمن يرد لها فليس للمولى الاداء
الكتابة اهر لكن يعكر عليه ما في الهدية عن المضرة حيث ذكر سبيل الكتابة عن النفس في المال ثم قال في
هو ما حصل له من تجارته او وهبه له او تصدق عليه واما ارض الجارية والعقود فليست له اهر وهكذا ذكر
في البداية وعلية فلم يظهر بين الكتابة فرق فليست **قوله** او اتلف المولى مالها اي فان يرقم مثله او قيمته او
لوعبد مثلا **قوله** للشبهة اي شبهة ملكا لرقبة **قوله** بخاتمة اي لو كان المولى صحيحا فلو مرضنا اعتبر من الثلث
قوله **قوله** وفسد ان كاتبه لمعنى التقدير كذا لا يخفى **قوله** اي لا يستغنا عنه بقول المصنف بعد وفاته
وسأته في باب مروت المكاتب ان في الفاسدة للمولى الفسخ بلا رضا بخلاف الجارية وان المكاتب يشترط
بالفسخ مطلقا **قوله** فلو كانا ذميين جازا لانه لو كان احدهما مسلما لا يجوز للعلية المذكورة **قوله** او على
قيمه كان ينبغي ذكره قبل المخرجه والختمين يساويهم عودا بغيره على الختمين وان صرح عوده على المولى لم يجز
التقدير اي باختلاف التقدير كمن يعتق باءا القينة وثبتت بشهادتها وان كان العتق اثنان على القينة
ولا يعتق باءا انا قضى قهره **قوله** معينة اي متعين بالتعيين كالنوب والعبد ونحوها من المكاتب والموزون

١٤٦

تقريب العتق

ولا تخلد الصدقة ولا تصدق
ولا يملك لغيره ولا يفتك
أمره إذا اشتراها

وأقواهم دخول الولد المولود في الكتابة ثم الولد المسمى ثم الابن وعن هذا تفقوا قولهم في الأحكام
كما سياتي بيانه ان شاء الله في باب موت المكاتب **قوله** خلافا لما حيث لا يكتب عليه لان وجوب لصا
يشمل القارة المحرمة للكنكاح ولهذا يعق على الحر كل ذي دم محرر منه ولا ان للمكاتب كسب الا ملكا غيورا
الكسب يكتفى للصلة في الولاء حتى ان القادر على الكسب يخاطب بنفقة الولد ولو كان يكتفى لغيره لا يجب
نفقة الا على المولى الموسر وتامه في الهداية وشروطها ونمرة الخلاف انه لو ملكه لم يبيعه عنده خلافا لما في الدار
وان اذا مات لا يقوم مقامه فلا يسعى على تجويزه عنده كما يظهر من الشرع بل لا يراه ولد له يعني المستولدة بالكنكاح
عقوبة ثم لو كان المولى لم يراه ثم قال ابن المكاتب والاصح ان اذا اشتراه ولا يراه ثم يبيعه فان الولد يكتب عليه
اولا ولو سطرته مكاتب امه وان اشتراه اولاد لا يحرم بيعها لانتفاء مقتضى وهو مكاتب لولد له وان اشتراه
الولد حرم بيعها عند شر المولد لوجود مقتضى هو فاما على اجتماعها فملكه اعم من ان يكون قد اشتراها
او متعاقبا فان تقيده بالمعة خلافا لصح **قوله** تبعيتها لولد لها لقوله صلى الله عليه وسلم استحقها ولدها **قوله**
لان لم يملكها اي حقيقة فهي كسب لا ملكا فمرو هذا على المفقوع والمفروع عليه **قوله** فيما نفي على قوله ولا يفسد
نكاحه **قوله** فكذلك المكاتبه التي في قوله ان يطأها بالكنكاح لانها ملك وقته حقيقة هندية عن ابناية للفقهاء
قوله مطلقا اي لو كان معه ولده منها ولا يفتي **قوله** لان الحرية لم تكن من جهتها يعني الحرية المستترة والمعتق
اذا اشتريت بعلمها مع ابنتها منه تبعها ابنتها في كتابته ولا يتبع ابوه في كتابته المورثة بالحرية لان التبعية
للولد خاصة بجهتها فهي التي تتبع ولدها كما يتبعها هو في الرقية والحرية والتدبير فشر الولد يبيع ببيع
اصله لو كان في الحرية المستترة من جهة الام بان كان ذلك لا يصل اما كما في المسئلة السابقة فلو كان الام
يتمتع بغير هذا كما ظهر وعبارته ان يبيع المولى بالحرية بالخير والراي والمعتق ان يبعثه التي تمنع بغيره
معتبرة من جهتها كما قدمناه ولم توجد هنا ولم تكن من وضع هذه العبارة بعد المراجعة الكثيرة فبما
قوله وان ولد له من امته ولد اعترض بان المكاتب لا يملك وطى امته واجيب بان النسب لا يتوقف
على الحمل كما في وطى امته ابنته او امته مشتركة لشبهة ملك اليد كما في شرح الهداية قال في الجوهرة اول قول
صورت ان يزوج امته قبل الكتابة فاذا كوتب اشتراها فقتله ولد له **قوله** على هذا فلا يحتاج الى قول
فانه عام لبقا والكنكاح بعد الشراء **قوله** لا يملك كسبه وهو الولد قال الزيلعي فانه في حكم مملوك **قوله** في
المكاتب كذا في غير ما كسب وشكك في الشرع بل لا يملك ما تقدم من ان المكاتب لا يزوج كسبه وليس
مزوج بغيره يكون موقفا كمنزوجه اذا لا يجيز له حال اصدده ففصل كسبه كسبه وكسبه وتزوج
هو له مجيز وهو المولى الحر **قوله** اجاب بان لا يمنع ثبوت النسب لانه ثبت المشبهه كما نكح الفاسد
كما حاراه واجمع ابن مكي لم يزوج المولى وهو المتبادر من التبليين والهداية وشروطها وظاهره
المولى الحر عليه فلا شك ان اصلا ونقل بوجوه عن الشبلي وغيره انه ينبغي ان يقر المكاتب بغير الشا
وانه لو ذكر المولى كان ادراجه قلت ويحتاج الى ادعاء جازا الاول **قوله** فقلت اشار الى انها لا قبل الكتابة
عن انفسهما وعن ولدهما صغير فقتل الولد يكون قيمته بينهما ولا يكون الام احق به لان دخول الكتابة
هنا بالقبول عنه لا بغيره والقبول وجد منها فيتبعها فيلحق **قوله** لان تبعيتها ارفع من اضافة
الى غفوله وذلك لان انفصال من الاب وليس لقيته وانفصال من الام متقوما فكان تبعيتها ارفع من اضافة
يتبعها في الرق والحرية فلذا كانت انفسه بغيره انفا **قوله** خلافا لما حيث قال هو حر بالقيته يعني
في الحال ان كان الزوج باذن المولى والا فبعد اعتق ثم يرجع هو ما ضمن من قيمته الولد على لامة المستغنة
بعد اعتق لكانت هي الفارة وكذا اذا ائتمه عبدا مائة دون او غير ما دون له في التجارة او مكاتب وجع
عليه بعد الاعتق لانه ليس من باب التجارة فلا ينقذ في حق مولى القادر وان غرر حر وجع عليه في الحال
وكذا حكم المهر فان لم يمتنع يرجع عليه في الحال اذا كان الزوج باذن مولا والا فبعد الحرية وليس له مهر
يرجع على احد المهر على ما عرفت في موضع حكمه والفرق بين ما يزوج وكونه الاخير بانها تليق **قوله** قال له
المذمور دليل قول محمد بن عبد الله بن محمد في قوله قال هو حر بالقيته لانه ولد المذمور دفعا للضرر عنه
كالحر **قوله** ونخصا المذمور في قوله الزيلعي ولها امه مولود بين رقيقين فيكون وفيها اذا لا يبيع
الام في الرق والحرية وتركنا هذا في الحر باجماع الصحابة يعني انفسهم وانما يبيد ليس في معنى الحر
لان حق المهر وهو المستحق في الحر بغيره بغيره واجبة في الحال وفي العبد بغيره متناهية الى ما بعد

فتعذر
لعدم المساواة

فتعذر الاحاق لعدم المساواة هكذا ذكرناه هنا وحاصله ان المولى وخصا بالحر ولا يمكن
قيسار لقيته عليه لان المساواة بينهما فانه لا يطالب بالقيته حاله كالحرة فيلزم ضرر المستحق **قوله**
ويستشكل ان ياتي في هذا مشكل جدا فان دين العبد اذا لم يبرأ من اذن فيه المولى يظهر
في حق المولى ويطالب به للحال والموضوع هنا فروض فيها اذا كان باذن المولى وانما يقيم
هذا اذا كان الزوج بغير اذن المولى لا لا يظهر للمدين فيه في حق المولى فلا يلزم منه المهر ولا قيمة
الولد في الحال وتحت هذا المسئلة التي تلي هذه المسئلة بهذا المعنى اهدوه في الحقيقة مستحالة لقوله
في الاستدلال بتماخي المطالبة الى ما بعد الاعتق مع اذن المولى بالكنكاح لا يخصصها المهر وبالحرية
بوجه كلام الله واجاب بعضهم بان اذن المولى هنا ليس ببيع لحرية الولد او وقته وانما سببها حرية الام
او شرط كون الولد حرة المروج الحر فلم يظهر في حقه فلم يطل به في الحال ونقل لا عن الراي بخوجه
الرواية ان الاذن بالشرع انما يكون اذا كانا يتعاقبان اذا كان من لزامه والوطى ليس كذلك كما هو فاعمل
واجاب الطودى بان المكاتب والمأذون اعطيا بها حكم العبد ولم يتضمن ما اذن فيه المولى انكاح
وقته صحت على الاذن للحال لا يضمن ذلك المولى بخلاف مسئلة بيع الامه لان الاذن فيها تناولى
الفساد فافترقا هو ولا يخفى منعها اكل فتأمل هذا المصريح به في المخرج والكمالية ان لو كان باذن المولى
لزم فيه الولد والمهر في الحال والا فبعد الاعتق وقد حارينا لستشكال الزيلعي على ما ذكر في الاستدلال
موافق للمنقول عن محمد فتأمل المطالبة المذكورة في الاستدلال خاص بها اذا كان بلا اذن كما قيد في الكفاية
وبه يندفع الاشكال فتمرد عليه ليس في حق المسئلة ولذا حذره بعض الشراح واستغنى بالكلام لا
قوله فوطئها اي بغير اذن المولى يدعيه اما باذنه فيا لادع معراج **قوله** لشرها الا ولا يحدف كانه عبادة
لله **قوله** او شرها صحيحا اشترضه في الشرع بل لا يملك ان يستحق ما يبيع صحه الشرع فلا ولا
الاقتصا على عبادة المدين وان اجيب عنه بان ما يبيع باعته انما يظهر **قوله** لدخوله في كتابة اي ليشول
العقر قال في الهداية لان التجارة وتوفي بغيرها اخلت تحت الكتابة ويزال العقر عن ثوبها او ثوب
الشرا ولو كان سدا في الكتابة تستفهم بوجبه كالتوكيل كما في الهداية ايضا او لدخول المذكور
من الشرع مطلقا والعقر وهو اوله يشمل الصورتين **قوله** لان الاذن بالشرع اذن بالوطى اخذ
من الدار حيث قال فيها قال صدق الشريعة والقبول ان يقول ان العقر يثبت بالوطى لا بالشرع
والاذن بالشرع ليس اذن بالوطى والوطى ليس من التجارة في شيء فلا يكون ثابته في حق المولى اقرب
جوابنا انما سلمنا ان العقر ثبت بالوطى لا بالشرع ابتدائا لكن الوطى مستند الى الشرع اذ لو لم يكن الوطى
حراما بلا شبهة فلا يثبت به العقر ويوجب الحد فيكون الاذن بالشرع اذنا بالوطى والوطى نفسه وان
لم يكن من التجارة لكن الشرع منها لكون ثابته في حق المولى **قوله** قال في الشرع بل لا يملك قوله فيكون الاذن
بالشرع اذنا بالوطى غير مسلم فكان ينبغي تركه والاقتصا راعى ما ذكره قبله وبعد ويوضح ما في
الكتابة ان كتابة او جيت الشرع والشرع اوجب سقوط الحد وسقوط الحد اوجب العقر فالكفاية
اوجب العقر ولا كذلك انكاح اي في المسئلة الالية **قوله** بلا اذنه متعلق بخلق قال كما اذا كان الاذن
يظهر في حق المولى ويطالب المكاتب به حاله شلبي **قوله** اي بعد عققه هذا اذا كانت اذنه
ثيبا فلو يكرها فاقصصها بواخذته في الحال انقلبه عن شرح الطحاوي **قوله** لعدم دخوله اي انكاح
بلا اذن **قوله** اي لانه ليس من الاكساب **قوله** كما حارى اول الباب من ان المكاتب ليس له التزوج
بلا اذن **قوله** في الفصلين يدل من قوله فيها اي فصل الشرع بغيره فصل النكاح والعلة وجده
فان الاذن رجع الى كذا تارة فيملك التجارة والنكاح ليس منها بخلاف الشرع **قوله** قلها المخرى
لان تلقاها جهتها حرة عاجلة بيدل واجلة بغير بدل فتشترى بينهما عتيق **قوله** ان شات مضت
على كتابتها فان مات المولى عتقت بالاستيلاء وسقط عنها البدل ذيل **قوله** وتأخذ العقر
منه وشعيرين به في ادائه بدل الكتابة ان كان المملوك في حال الكتابة لان المولى كما لا يخفى
في منها فحيا ومكاسبها والعقر بدل بغيرها اذ كانت يعلم كون المملوك او بان تلك اكثر من سيرة
شرع مذكا بها فان جات به لاقبل فاعقر عليه **قوله** فحيزت نفسها اي اقرت بالهجر عن ادائه بدل **قوله**
ويثبت نسبها بتعديتها وان ولدت احرمت يثبت من غير دعوى الحرمة وطهرها عليه ولدا ام الولد انما

ثبت نسبة بلا وعبري ذلك ان وطرا حلا لا وما في الدود من جواز استيلاء ككاتبه فالمراد بالصحة لا الخلل
كما انه عليه كسر بلائي قد لا تهاكك رفته بخلاف ما اذا ادعى وجارته ككاتبه حيث لا يثبت النسبة من غير ان يثبت
الكاتبه لانه لا ملك حقيقة في ملكه لملكه وانما له حق الملك مخرج من ماله بالاستيلاء لانه لا ملك له
والثانية للبيته اي عتقت بموته بلائي وسقط عنها البذل لانها عتقت بسبب موته الولد لبقا حكمها
بعدا ككاتبه لعدم التنا في بينهما وتبليها الاولاد والاكساب لانها عتقت وهي مكاتبه كما اذا عتقت بالمرء
خال حياته فليكن قد وصي المديون في ملكي قيمته الماله لا يملك بالتدبير بل يملك على الكاتبة المالك فكذلك
البذل بمقابلته الثلثين لانه لما كان الاحتياق عند الامام متجزيا بقي باوراوا ذلك عبدا وبقية الثلث
فيه فتوجه لعتقه جهتان كتابته موجله وسعته مجتله فيجوز ان يكون اكثر المديون اسره باعنا للاجور
واظهارا لغيره ان يكون خالا فكان فيه فائدة وان كان جنت المال متجدا وعنده ان يوسع في الاقل
منها وعنده مجتهد في الاقل من ثلثي قيمته وثلثي البذل وتما في التبيين قد لم يترك غيره فلو موسر البحث
يخرج من الثلث عتق بالتدبير ووسق قد ولو بد من مكاتبه هذه عكس ما قبلها لان التدبير هنا
بعد الكتابة قد وصح اي التدبير لانه يملك تبخير العتق فيه فيملك لتعليق فيه شرط الموت وتبقي قد
والا اي والا يجز فان ادعى بدلها قبل موت السيد عتق والاسم الخ قد في ملكي قيمته الماله بعنده وتلا في
في الاقل منها فالخلاف في الجوارح مبيح على تجزى الاعتاق وعند ما اما المقدار فتتفق عليه لان بدل الكتابة
مقابل بكل الرتبة اذا لم يكتف شيئا من الحرية قبل ذلك فاذا عتقت بعض الرتبة بجاننا بعد ذلك سقطت حصة
من البذل بخلاف ما اذا تقدم التدبير لانه سله بالتدبير لثالث فيكون البذل مقابلا بالمرء يسر
له بالتدبير لثالث فيكون البذل مقابلا لم يسر له وهو لثالث ان فليكن وقولها اظهر كما في الموهب لونه
عن الموهب قد فانه يعتق بجاننا وسقط عنه بدل الكتابة لانه الرتبة لم يكتف العتق وقد حصل بدونه
الموهب كان يستحقه مقابلا بالتدبير وقد فاق ذلك بالاعتاق بجاننا فليكن هذا في غاية البيان وقول
صاحب الهداية سله من الاكساب لم يفهم منه ان الاكساب سله لملكه بعتق بعد الاعتاق وفيه نظر لان الرواية
لم توجد في كتب مجتهد ومن بعده من المتقدمين كالطحاوي والكرخي ابراهيم وغيرهم فيبقي ان يكون
الاكساب للموهب بعد ما عتقه كما بعد تبخير المكاتب شرطا لان لا استدلال ولم ارم من تعرض لهذه من الشرح كالم
والعناية والكفاية والهداية صرح بتحقا والقياس ان لا يصح لانه اعتاق عن الاجل بالمال وجه الثاني
ان الاجل في حق المكاتبه من وجه لانه لا يقدر على الاداء ولا بد من البذل الكتابة ليس بها من وجه حتى لا تصح الغلا
فا عتد لا يبره كان قد على نصيب قال في الحقايق ان تقدر وليس بلائهم بل المراد ان بدل الكتابة اكرم من سفته
ابن كمال ولو سله بان كان البذل لبقا وجب تبجيل المثلث الالف اتفاقا كما في حاشيته اني كسود عن المتقدم
التاجيل قيد لان الرتبة لم يتصرف في حق الرتبة الا في حق التاجيل فكان لهما ان يردوه اما اذا ترك ما لا يخرج من
وفيه ضرر عليهم فلا يصح بدون اجازتهم كذا في المبسوط معراج قد ولم يترك غيره اما اذا ترك ما لا يخرج من
البذل من ثلثي طبع التاجيل فيلان الوصية تصح بعينه فلان تصح بتاجيل او كذا ظهر له وحرره قد ملكي
القيمة وهي الالف قد والباقي الى اجله اي اياها من الالفين على القولين ع لقسام البذل في تعديل لقول
ادى ملكي البذل قد على الفلى على نصف قيمته قد اتفاقا والفرق لمجد بين يده وبين الاول ان الزيادة
على القيمة كانت حق المديون في الاداء حتى كان يملك سقا طها بالكلية بان يبيع بقيمة تاجر او لا
من الاسقاط وهنا وقعت كتابته على اقل من قيمته فلا يملك اسقاط ما زاد على ثلث قيمته والتاجيل لان حق الرتبة
تعلق ببيعة بخلاف الاول فليكن قد الغايب قيد به لانه فرض المسئلة في كلام المصنف ككاتبه في السباقي والحقاق
وان فالحاضر مثله قد وقبل الموهب صوابا لمرء الرجل كما عتق ان لم يبي ومنه مسكين قال بحسبه لونه سقلا
عن الحموي وهذا من ان الامر لا يكون انما في باب الكتابة كما في مسقيل قد ثم ادعى ان الفايقة منه بعد
قد وقبل الرجل ان لو لم يقبل وادى الفايقة خلافا لما ينظر من الدور حيث اطلق فانه يعتق بالاولاد
ولم يقيد بقبول الرجل ولهذا قيد في الغزمية بقوله عتقه بالاولاد مقيد ما اذا قبل الرجل ثم ادى كفا كذا
الزليقي اه ان كسود عتق العبد ويقع العتق عن المأمور وكذا لو قال كاتب عتق عتق بالالف عتق
عتقه عتق بالالف فانه يقع عن الامر والفرق بينهما مبسوط في المعراج قد يعتق سقلا انا اي الغايب
بخلاف الاول في قياسي واستحسان ووجه القياس هنا ان العقد موقوف لاحكامه ولو وجد التعليل

قد انقذه تصرف القسوة الى قول في الكفاية وهذا لان الموهب ينفذ بايجاب العتق والكفاية الى قول
الكاتبه لا يجل البذل فالتدبير انقذه بالاداء عنه تنفذ الكتابة في حق هذا الحكم وتتوقف حق لزوم العتق
على العتق قد ولا يرجع الى عتق العبد وقيل يرجع على الموهب ويستد ما اداه ان اداه بضمان لان ضمان
بالضمان لا يضمن غير الواجب فليكن قد لانه مشرع يعني وقد حصل مقصوده وهو عتق العبد لا بد من هذه
الزيادة لانه اذا ادى بعض البذل يرجع بالاداء على الموهب لعدم حصول مقصوده وهو عتق سقلا اي بضمان
وبغير ضمان ثم يتلوا به اقول كونه هذه الزيادة لا بد منها ليجل نظر لان القمام في الرجوع على العبد مامل قد وصلا
مكاتبه لان الكتابة كانت موقوفة على اجازته وقبوله فصلا اجازته وقبوله فصار اجازته انها كقبوله ابتدا
ولو ان العبد لا قبل فاذ كان يملك الرجل الذي كاتب عنه لا يجوز ان العقد ان يرد به ولو ضمن الرجل
لم يلزمه شي لان الكتابة بيد الكاتب لا يجوز فليكن قد انما يحتاج لقوله الخ اي توقفا لكتابة في حق
لزم البذل عليه متوقفا على قبوله كما قد مشا قد على نفسي كذا عبارة التبيين والاول عن بدل على لسا
في الهداية وغيره صرح العقد سقلا وفي القياس يصح عن نفسه لولا انه ويتوقف في حق الغايب لعدم
الولاية عليه بانه في الحاضر اصل الحق الى ان يبي وجه الكفاية ان الموهب خاطب الحاضر قصد وجعل الغايب
تبعاله وكتابة على هذه الوجه مشروعة كالامة ان يكتبه خلفه ككاتبه بالاولاد المولود في كتابة المشتري فيها
والمضمون اليها في العقد تبعها لهما حتى يعتقوا بالاداء ليس عليه شي من البذل ولان هذا تعليل العتق
بالحاضر والموهب ينفذ في حق الغايب فيجوز من غير توقف ولا قبول من الغايب اه قلت في التعليق الثاني
نظر لانه يصل العتق بالاداء الغايب وكذا في الحاضر كذا مامل قد بل يرجع اي من كل على صاحبه لان الحاضر
قتنى وشا عليه والغايب مشرع بغيره مشط اليه بانه قد من احدها اما الحاضر فلان البذل عليه واما الغايب
فلا يملك في شرطه الحرية وان لم يكن البذل عليه وسار كغيره من الاداء في لونه بانه قد لا يعتق اي في كونه
مطلبا بما قال في الموهب فلا يؤخذ بشي لثالث العقد على الحاضر اه اي لا توقف ولا قبول من الغايب كما شرطت
وبه نظر الفرق بين هذه وبين المسئلة كما بقية حيث قد من ان المبلغ العبد فيقبل صار مكاتبه يعني نفذت
الكتابة في حق لزوم البذل عليه كما قد مشا فليكن قد توقفا لولا انه واقره نوع افدى كذا كذا في كونه
قد ولو حرمه اي عتق الغايب قد سقط عن الحاضر حصته اي من البذل لان الغايب دخل في العقد
مقبوضا فكان البذل منقسما وان لم يكن مطلبا به بخلاف لولد المولود في الكتابة حيث لا يستحق
الامر شي من البذل بعينه لانه لم يخل مقصودا ولم يكن يوم العقد موجودا وانما دخل بعد ذلك
تبعاله بانه يملك قد رادى الغايب حصته حلا والاداء فانه لا يدخل مقصودا بخلاف المولود في الكتابة
حيث يبقى على نجوم والده اذ مات كذا في الدور فان قلت في ثلثه ما تقدم من انه دخل في العقد تبعه
فانتهى هذا في اعتبار انما في العقد الميراث باعتبار عدم ميث قيمته بخلاف المولود في الكتابة فانه
تبع من كل وجه لعدم وجوده وقت العقد كذا يؤخذ من العناية ع قلت ويؤخذ ما قد مشا عن الزليقي ايضا
قد ولو ابر الحاضر وهو عبد عتقا اي وهب البذل وقيد بالحاضر لا لولوا برا الغايب وهو لا يصح لعدم
وجوبه عليه كذا في التبيين قد وان كاتب الامه والحكم في العبد ذلك وكذا في الكبيرين وفائدة التقييد
بالامه والنصفين مبسوط في المعراج قد صرح بسقلا فاذ هب بعض مسقلا الى انه هنا قياسا على
لان الاول تابع لهما بخلاف الثاني فانه سقلا قياسا على الثاني وادى انه الحق ثم يتلوا به قد فاما من
شعبه فمنهم من اصل الاولاد لا يتبع لهما من الاجنبي كما في كسود في ليس بطريق الولاية اذ لا ولاية له لولها
فكيف لامة اتفاقا قد من ذكر من الام وان يملكه اذا اكر اتفاقا قد لا اخر ما يقال لا يبي وقبول الاولاد
الكتابة ورويه لا يقتضيه ولو عتق الموهب الام بقي عليه من بدل الكتابة بخصته من يردونها في الحاضر بخلاف الولد
المولود في الكتابة والمشتري حيث يعتق ويعتقها ويطلب البذل الام بالبذل ورويه ولو عتق سقلا عنها
حسبهم وعليها ابتاعه بغير مهرها ولو اكتسبوا شيئا لسواهم ان يأخذوه ولا بد ان يبيعهم ولو ابرهم
عن الدين او هبهم لا يبيع ولها يبيع فتعتق ويعتقون معها لما ذكرنا في كتابة السقلا مع الغايب
قد فرغ تقدم اول الكتاب في زيادة مكل من الموهبين على الاخر قد وسق في بقية قيمته وسق
بمشطه قبل الاداء نصفه ونصفه للموهب لان نصفه مكاتب ونصفه رقيق عند ابرج الخ في كتابة عتقه
بواجع ونزاهته فان اشتري الموهب منه جاز في النصف وان اشتري هو من الموهب جاز في الكل استحقا

كما لو اشترى من غيره وفي القياس لا يجوز الا في النصف وبالقياض اخذ كذا في المسوهر

كتاب العبد المشرع

اخره لان الاصل عدم الاشتراك اتفاقه وقيل غير ذلك لان الاصل عدم اشتراكه في القياس...
اي شريكه الاخر...
ان لا يكون له حق القسح كما اذا لم ياذن وفادته...
الشركه...
فهو اصل في البعض...
قوله...
اتفاقا قبل الاداء...
بشرط ان لا يقبل القسح...
كاتبه نصف ما اخذ من البدل...
لهما القسح...
على الكتاب...
فيكون متبرعا...
في الغرض...
من الكتب...
بعضه...
دعوة...
فيهم...
وعنده...
من نصف قيمتها...
بالقيمة...
استيلاء...
قوله...
المقتضى...
وجوده...
لا يختص...
نصيبه...
الرجعة...
نصيب صاحبه...
ارزاق...
فيما...
اولاد...
علاقته...
المبسوط...
قوله...
اي...
تملكها...
الملك...
نصفه...
واعترض...

كتاب العبد المشرع...
اي شريكه...
ان لا يكون له حق القسح...
الشركه...
فهو اصل في البعض...
قوله...
اتفاقا قبل الاداء...
بشرط ان لا يقبل القسح...
كاتبه نصف ما اخذ من البدل...
لهما القسح...
على الكتاب...
فيكون متبرعا...
في الغرض...
من الكتب...
بعضه...
دعوة...
فيهم...
وعنده...
من نصف قيمتها...
بالقيمة...
استيلاء...
قوله...
المقتضى...
وجوده...
لا يختص...
نصيبه...
الرجعة...
نصيب صاحبه...
ارزاق...
فيما...
اولاد...
علاقته...
المبسوط...
قوله...
اي...
تملكها...
الملك...
نصفه...
واعترض...

كتاب العبد المشرع

اخره لان الاصل عدم الاشتراك اتفاقه وقيل غير ذلك لان الاصل عدم اشتراكه في القياس...
اي شريكه الاخر...
ان لا يكون له حق القسح كما اذا لم ياذن وفادته...
الشركه...
فهو اصل في البعض...
قوله...
اتفاقا قبل الاداء...
بشرط ان لا يقبل القسح...
كاتبه نصف ما اخذ من البدل...
لهما القسح...
على الكتاب...
فيكون متبرعا...
في الغرض...
من الكتب...
بعضه...
دعوة...
فيهم...
وعنده...
من نصف قيمتها...
بالقيمة...
استيلاء...
قوله...
المقتضى...
وجوده...
لا يختص...
نصيبه...
الرجعة...
نصيب صاحبه...
ارزاق...
فيما...
اولاد...
علاقته...
المبسوط...
قوله...
اي...
تملكها...
الملك...
نصفه...
واعترض...

[illegible]

201

فروع منه

اخره لانه قابل للتصوّل والانتقال ولانه محتلف فيه فنعلم ما كذب واشففى لا اعتبار له اصل بخلاف
في العقائد والادّعاء المطولات **قوله** رجل مكلف اى عاقل بالغ فليس للصبي العاقل ان يوالى غيره ولما يذل
وليه على ما يات به بانه والتفصيل بالرجل اطلاقا لخصه من المرأة كما يات **قوله** او اى غيره اى غير من سلم عليه وقد
عطا، هو مولد الذى سلم عليه بدائع **قوله** الشرط كونه نجما لاسما تعقب على قوله سلم على لولا ان شرطه قد صح
شيخ الاسلام فمبسوط بانه ذكر على سبيل العادة **قوله** على ما مر وسيجيء محيط بقوله نجما فانه ذكر قبل هذا للفضل ان
الموالاته لا تكون في العرب وسيجيء ايضا وقوله ان لا يكون غريبا ويصح بعده بان الاسلام ليس بشرط **قوله** على ان
يرثه بان يقول انت مولاي ترثني اذا مت وتعتقل على اذا جئت فيقول قبضت او يقول وايتك فيقول قبضت

بعد ان ذكر الادب والعقل في العقد بآلحظاه ان ذكره شرط وسيصرح به **قوله** وارثه في
في البسط ولومات الاعلى ثم الاستقلال فانما يشره لذلك ومن اولاد الاعلى دون الاناث على نحو ما بينا
في الاول العتاقة طوى **قوله** وكذا الوشرط الادب من كيان اي بعدم استتباع الشرط الاتية في كل
منها في كل صاحبه الذي مات قبله وقد ذكره عامته اكتب من غير خلاف ونقل المقدسي عن ابن النجاشي
ان عند ابي بصير الثاني مولد الاول ويبطل ولا الاول وقيل لا كل مولد صاحب وتامه في الشرط
ونقل الخاقاني ايضا في غايه البيان عن التحق **قوله** ولو ولد له صبي عاقل فبطل لانه اذا لم يعقل لم يعقب
تصرفه اسلا وسد عيادة الزبلي ولو عقد مع الصبية او مع العبد فلا ولا ان يقول صبيها
عاقلا او عبدا بالنسب ليقوم ان الصبي او العبد مولد اعلى لما في العقد واما البطل فغير شرط
الا انعقاد في جانب الابحباب حتى لو سلم الصبي على يد رجل وولده لم يحر وان اذن الكافر فلا
ولاء لابل الكافر في الامم المسلم ولولا التجوز ساو عقوقه باذنه كالمبيع وبخه فاما من جانب
القبول فهو شرط النفاذ حتى لو ادعى بالبيع صبيها فقبل توقف على اجازة ابيه او وصيه وكذا لو ادعى
رجل عبدا توقف على اجازة المولى الا ان المولى من المولى في الصبي منه لانه اهل للملك والمكاتب
على اجداه **قوله** المختص لان المولاة عقد بها فلا يلزم غيرها وذا الرحم وارث ثم عاقل يمكن
البطل **قوله** وله النقل عنه بخلافه يعلم بآلحظاه والضمير في له للمولى الاستقلال وقوله الرضة وتعلق
بالنقل والضمير فيه للمولى وتعيينه بالحصة المخالف لما في المهادية حيث اختيرت قيد للتميز من المولاة
الان يقال في ضمن عقد اخر مع غيره فخر وقيل في الكفاية للمولى الاستقلال ان يفسخ المولاة بغير محض من الامر
في ضمن عقد المولاة مع غيره ولكن ليس للاعلى الاستقلال ان يفسخ المولاة بغير محض من الامر
ومنه في المدايع والبيان والمجتهى وغرر الافكاك والرد والماتى والوجهه وغيرها وكذا في غايه البيان
عن كافر الحاكم ان عنده مع عبده فسخ حكمي فلا يشترط فيه العلم وقد ثبت الشيء ضرورة وان كانت
لا يثبت فسخ **قوله** وكل بيع عبدا وغرله والويل غاب لم يفسخ ولو باع العبد ان اشققت الغزل علم
اولاد بائع وعياده الكفر مساوية لبيادة المهر وقيد ابن الكمال في اصلاح بالحصة في المفسدة
فهذا ان لم يكن قول اخر يجعل في اصلاح ولم ار من فيه غاذاك فخر ذكره في شرطي له خوفا في اصلاح عن نتائج
الشرعية فليت من **قوله** او عن ولد شرعي لم يرخل في العقد اولاد الصغار وكذا من يولد له بعدة كانه ابنيان
بخلاف الكبار حتى لو كان فيه الكبير رجلا احن قولما دله ولو كره بعض الصفا فان كان المولى عاقل عند
عن ابيه او عن واحد منهم لم يكن له ان يخلو بآلحظاه لا يشترط وكذا ولد كمال علمت **قوله** لتاكيد
بايد وفي بعض النسخ التاكيد لانه صار كالعقود في الهبة **قوله** لان وولاد العتاقة لا يسيب وهو
العق لا يحتمل النقص بعبودية فلا يفسخ ولا ينعقد منه لا في يقيه **قوله** وفي الآثار ثمانية ذمى اعتق
عبدا لم يحرى به الحرب فاسترق ليس يفسخ ان يوالى اخر لان له مولى عتاقة فان اعتق مولاة فانه
يرى ان مات وان جنى بعد ذلك عاقل عن نفسه ولا يعقل عنه مولاة وعامة الروايات وفي بعضها
قال يره ويقبل عنه اه فافاد المنع من المولاة ولو مع قيام المانع في بولي العتاقة **قوله** مجهول النسب
لمولاة لا يردى له اب في مسقط وسر **قوله** لا نفع في محض لان يعقل ان اجنى فصار كقبول الهبة
وما ذكره في الامام وغنم بها لا يتبعها **قوله** وعند المولاة اعلى حذف مصنف اي وعاقدة عقد المولاة
في الواد بالعتاقه المحجب لا القابل **قوله** ان يكون حرا لا ينافي ما مر من صحة مولاة العبد باذن سيده
كما هو لان ذاك في القابل وكل ما في المحجب **قوله** مجهول النسب اقول من جوابان لان ابن يعقل
المولاة ويحول مولاه الى غير بولي الاب ان لم يعقل المولى عنه فهذا الشرط الاول اذ قد سجد
نقل خروج عن المقدسي اقول ويؤيده قوله في غرر الافكاك ولو علم فيه وهو المختار وفي شرح
المجموع مجهول النسب ليس شرط عند البعض وهو المختار **قوله** وان كان يوك عبيدا يعني ولما عاقل
عرب كافر ابداع ويقع من ذكره مجهول النسب لان العرب انسابهم معلومة بشرطه وسجلته **قوله**
وان لا يكون له ولا عتاقه اي وان قام بالمولى مانع كما قدمناه **قوله** ولا ولا مولاة الى لوقال ونقل
عنه غير الذي ولا وكاف ابداع لاضل فيه الرابع فان عاقل عند بيت المال صار مولاة لجماعة المسلمين
فلا يمكن تحويله الى واحد منهم بخلافه **قوله** والخامس بنى سادس وسابع وثمان قال الزبلي

الفاسد وقال زفر لا يشترط الملك لانه بيع موقوف وليس بفاسد كما لو باع بشرط المنيعة وسائر
قال ابن الكمال فمن قال ان الاكراه يمنع النفاذ فقد حصل عن سبيل كساده كتب في هامشه هذا هو الموضع
التي اخفا فيها صدركم بعد وكما نغافل عن ان النفاذ يقابل الموقوف فلا يكون نافذا يكون موقوف فاصطفت
ما ذكره على قول زفر انه وسند جوابه قريبا **قوله** وكذا كل تصرف لا يمكن نقضه كالنسيب والامتناع والطلاق
فذا يصح بيعه وهبته وتصدق ونحوها مما يمكن نقضه فثبت ان **قوله** فان قبض لا يفرغ على ما فهم من تحرير
حسابه وهو ان تمام البيع بانقضاء موقوف على اجازة بناء على ان الحرف او كان يحق لاحق ان كان
يقول كما توعد ففاسد لان البيع على رضا الباع واجازة في قبضه الثمن او تسليمه المبيع طوعا ينقل المبيع
للدلالة على الرضا والاجازة ابن كمال **قوله** او سلم المبيع قيد المبيع للاحتراز عن الهبة فاذا اكره عليه ولم
يذكر الدفع فوجب دفعه يكون باطلا لان مقصود المكره الاستحقاق لا مجرد اللفظ ذلك في الهبة بالدفع وفي
البيع بالعقد فدخل في دفعه الاكراه على الهبة دون البيع به اية وقيد في انما زيد بحضور المكره فقال الاكراه
على الهبة اكره على التسليم اذا كان المكره وقت التسليم حاضرا والا فلا فاسد استثنائا اياه واذا بقوله طاعنا
لا يملك فاسدا بالقبض اتفاق **قوله** فقد اوجبه الرضا لما مر من تعليق التصديق النفاذ في اللزوم ومقتضا
ان النفاذ في اللزوم متغيران فيزاد بالتفويض لا بغيره وبالأزوم الصفة فيبيع المكره نافذا في مقصود
من اهدى في محله المتعقد منه صحيح ومنه فاسد وهذا العقد فاسد لان شرطه الصفة الرضا وهو فاسد
مفقود فاذا وجد صحيح ولزم هذا موقوف لما مر ان النفاذ مقابل الموقوف فان الموقوف كما في بيع البحر
ملا حكمه ظاهر يعني لا يفيده حكم قبل وجود ما توقف عليه وهذا يفيد حكم وهو الملك قبل الرضا لكن
بشرط القبض كما في سائر البيوع الفاسدة وهذا منها عندنا كما مر حاربا طاعة خلافا لقرن فظهر بهذا
التقرير ان اللزوم امر واد النفاذ كالحققة ابن الكمال حيث نقل عن شرح الطحاوي انه اذا تواتر الالهي
فله فسخ العقود كلها وايا اجازة جازاته كلها لانها كانت نافذة الا ان كان له الفسخ لعدم الرضا انما
يترتب فان النفاذ كان موجودا قبل الرضا وان الموقوف على الرضا امر اخر وهو لزومها وصحتها فثبت ان
يفسده قوله فقد يلزم وبالحكمة فالرضا بشرط اللزوم لا النفاذ ولكن هذا بخلاف لما كتب لاصول كما توعد
والتلويح والتقرير وشرح التحرير وسرور المشاور حيث قالوا ان بيع المكن يتعقد فاسدا لعدم الرضا الا
هو شرط النفاذ فلو اجازة بعد ذوال الاكراه صححنا اذ لا يثبت قبض الثمن وتسليم المبيع طوعا صححنا
الرضا او اقتضا كان لسعي وقد زال انتهى وهذا موقوف لما قاله المصنف والقول صدركم بعد ان الاكراه يمنع
فالراد في كلامهم بالنفاذ اللزوم يعني واحد وهو الصفة ويحصل التوفيق بينه وبين ما في شرح الطحاوي
وظهر ان تعليق المصنف بقوله نفذ كاللوقاية والرد ولا اعتراض عليه ولا يلزم لموا نقضه كلام القوم وان دفع
ابن الكمال النار على صدركم بعد ان النفاذ القطعية والرضا الموقوف لا يرب سواه **قوله** ان ما لا يصح المهر
كالبيع وشرا **قوله** وما يصح اي مع المهر وهو ما يستوي فيه الجدة والهزل كالطلاق والعتاق **قوله** يجوز بالاجازة
اي ينقل صحيحا بها بخلاف غيره من البيوع الفاسدة كبيع درهم بدراهم مثلا لا يجوز وان اجازة لان
الفاسد في حق الشرع **قوله** والقبض كقبض الثمن وتسليم المبيع طوعا **قوله** المشتري منه اي من الباع المكره
قوله وان تدان له الايدي لان الاستدراك فيه لحقه لا لحق الشرع **قوله** وقت الاعتاق دون وقت القبض بخلاف
لما في ابرز حيث قال ان احتمال النقض نقضه والاحتمال ضمن المكره قيمته يوم التسليم الى المشتري وان
شأ ضمن المشتري يوم قبضه او يوم احدث فيه تصرفا لا يحتمل النقض لانه تلف برحق الاستدراك بخلاف
شرا فاسدا حيث لا يضمنه يوم الاحداث بل يوم قبضه اهو ومثله في غايته البيان فكان عليه ان يقول له
القيمة يوم الاعتاق او القبض **قوله** الثمن اي فيما اذا كان المكره هو الباع وقدر الثمن اي فيما اذا كان
هو المشتري **قوله** امانة في يدا المكره وهو الباع الاول والمشتري في الثانية **قوله** لاحذه باذن المشتري اي الباع
حيث **قوله** بخلافها اي الصور لا يبيع **قوله** اكرها على بيع العبد وشراؤه وعلى التقاض في ملك الثمن
العبد ضمنهما المكره لهما فان اراد احدهما تضمين صاحبه سلكا عما قبض فان قال قبضت على بيع الذي
اكرهنا عليه يكون في قابض جائز ولا ضمان على المكره وان قال قبضت مكرها لارده على صاحبه واخذ منه عاقبت
وحلف كل صاحبه على ذلك لم يضمن احدهما الاخر وان نكل احدهما فان كان المشتري ضمن الباع اياها

فان ضمن المكره قيمته وجع بها على المشتري وان ضمنها المشتري لم يرجع على المكره بها ولا على الباع
بالثمن وان كان التام الباع فان كالمشتري ضمن المكره الممنوع من بيعه على الباع وان شاء ضمنه الباع
ولم يرجع على المكره اهو كخفا من الممنوع من البسيط **قوله** يقتله في الاكراه المنيعة او تلف عقوده
التلف بخلاف منه لا يخاف عليه فلا يصح حذفه لثباته على صفة المنيعة **قوله** ويرفق اي بان
يتحقق الاكراه بما ذكر من غير السلطان **قوله** ان زوج سلطان زوجته يعني ان قدر على الايقاع كما سيجرح قال في الزاوية
وسبق اللفظ بل على ان على النفاق وعند الشائ لو يجرى السيف فاكره وعند محمد ان خلاها في موضع لا يمنع
من فكا السلطان اهو قلت وظاهر قوله سلطان زوجته انه يتحقق بمجرد الامر حيث خافت منه العتق ويول عليه
ما سلكه من غير شرح المنقول من قبل **قوله** اكره المهرم الاول ذكرها بعد منع مسائل الاكراه على المعصية **قوله** كان
ساجدا لان من حقوقه ثبات بنص القرآن كايته في كلام الله فان قيل القيد فلا شيء عليه قياسا ولا على الامر
وفي الاحتياط على القاتل الكفارة وان كانا من جنس فكل كفاة وتوقعه بالجنس بهما محذوران في النكاح
لنكاح الكفارة القاتل فقط وفي الاستحسان على كل الجزا ولو جلا لئن في الحرم فان توعد به يقتل فالكفارة
على الامر فان توعد به بالقتل فالكفارة على الامر وان بالجنس فعلى القاتل خاصة **قوله** هبة عن البسيط
قوله لا المشتري فلو كان مكرها ايضا فقد مر في قوله الثمن واما ان في الثانية ولو كان المشتري
مكرها دون الباع فبذلك عندنا بانه بعد ملك امانته اهو وفي القيد انما عندنا بانه يكره الباع فقط
لبيع العتاق قبل القبض وفي عسقه فقد اعتاق كل قبله وان اعتقا معا قبل فاعتقاني اياهم **قوله**
قوله ضمن قيمته لو قال ضمن بدل كان اوله لا يضمن المثل واليمين طوري **قوله** يقبضه بقبضه
اي بسبب قبضه مختارا على سبيل التملك بعد فاسد **قوله** لان يضمن اياها ولا في المكره
كالقاص والمشتري كالكفا صلب القاص وان ضمن المشتري لا يرجع على المكره زيلقي **قوله** وجع على
بقية ما بارا الضمان ملكه فقام مقام المالك المكره فيكون ما كان من وقت وجوده كسب بالاستئذان
زيلقي **قوله** يعني جازا المراد به الجواز الصفة لا التحل كما لا يخفى فانه لما مر من انه نافذ قبل الاجازة
والموقوف عليها اللزوم يعني الصفة بتأني ما في شرح الطحاوي وقد مر الكلام فيه **قوله** كل ثرا بعده
اي لو تعد واستمر اكره نفذ شر المشتري من المكره وبه سلكه ذكره لا يلبي مستقلة موضوعها كونه اكره
الا يدي وما قبلها موضوعها في مشرة واحد جمعها المص في كلام واحد اختصاصا **قوله** لو ضمن المشتري
الثمن مثلا اذا بقوله مثلا ان لا يضمن اياها من المشتري فانه يضمن ملكه كذا في التبيين **قوله** احذ بيانا
ولو انعقد الاخير ابو كعب **قوله** الزوال لما في الاجازة قال لا يلبي لان البيع كان موجودا وانما منع من النفاذ
حقه وقد قال المانع بالاجازة بخلاف الكل واما اذا ضمنه فانه لم يبق حقه لان اخذ القيمة كاستدراك
العين فقبل ابيات التي قبله ولا يكون اخذ الثمن استدراكا للبيع بل اجازة فافترقا **قوله** فان اكره على كل
مشتري الاكراه على المعاصي انواع ثمة برخص له فكله ويأبى على تركه كاجرا كراهية المكره وشم النبي صلى الله عليه
عليه وسلم وترك الصلاة وكل ما ثبت بالكتاب وقسم يحرم فعله ويأبى تركه كالحكم وما ذكره مكره مكره
او ضرب ضربا مطلقا او شتم او اذنته والزننا وحكمه يباح فعله ويأبى تركه كالحكم وما ذكره مكره مكره مكره
المسوط واد في الثانية رابعة وهو ما يكون الفعل وعدمه سواء كان اكره على اتلاف مال الغير كمنه
مخالف للمساواة كما سنبه عليه **قوله** او شرب خمر عبارة ابن الكمال او شرب دم او خمر وكتب في هامشه الدم
من المشروب قال في المسوط ذكر عن مسروق قال من اضطر الى ميتة او خمر او دم ولم يملك ولم
يشرب فمات دخل النار **قوله** تجب قال بعض المشايخ ان محمد اجاب هكذا بناء على ما كان من قبل
في زمانه فاما الجسد الذي احدثه اليوم في زماننا فانه يبيع ويتناول كافي غاية البيان **قوله** شره
او ضرب الاعلى المذكور والعين كما مر فانه يخاف منه التلف **قوله** او ضرب مبيع وقدره بعضهم بانه
الحمد وهو اربعون سوطا واد بانه لا وجه للتقدير بالراي وانما سختلفه فممنوع من يموت بانه
منه فلو طرقت سوى الرجوع الى راي المشايخ كافي التبيين قال في الزاوية ويحكي على جلال مصر انه يقتل
الانسان بغيره واحدة بسوط الذي على عليه المكعب **قوله** حل الفعل لان به اكلها مستثناة عن
المباح فحال الضرورة والاستئذان عن الحرمة حل ابن كمال **قوله** اثم لان اهلها النفس او العضو بالاعتناع
المباح حرام فيبقى **قوله** الا اذا اراد مطاوعة الكفا ولم يضر الله هذا الاحد وقد رجعت كتاب كثيرة من كتب
الفروع والاصول فلم أجده والله اعلم ثم رايته بعد حين والله الحمد في كتابه فخرات النوازل لصاحب

المرأة على ما شاع من أن لا يملك من نفسه فكت تاشم وان لم تكن وذو بها فلا وذا
لو لم يكن لا فطرية الحد بل لا فطرية لا عليها ولكن تاشم هندية **قوله** ظاهر تعليلهم أي بأنه لا يخص لرجل لأن
فيه قتل النفس وخصص المرأة لعدم قطع نسبها **قوله** ان حكم اللواط أي من الفاعل والمفعول
ولو برجل **قوله** فخصص بالمبيح في باب الاكراه من الشك لو اكره على الزنا واللواط فليس
وان قتل اه ففتح اللواط مع انها لا تؤدي الى هلاك الولد ولا تقصد القتل لغيره بل هي سرى الكذب
وظاهر اطلاق الشك في الفاعل والمفعول **قوله** وقد ذكر في المصنف ايضا عباد و **قوله** الشك في ركنها
لأنه بطريق ما بخلاف الوطى في القبل فانه يستباح بعقد وملك فافهم **قوله** ولكون قبضها عقليا
لان فيها اذ لا للمفعول وبما العقل ذلك وقد انضم قبضها العقل الى قبضها طبعها فانه محل تحريم
وقرئ واخرج لا محل حرث وادخال وطهارة والقبض فيها شرط **قوله** وصححنا كراهه فلو اكره عليه
بالزيادة بطلت الزيادة وارجعها الى الطهارة وقال يرجع بها على المكروه بزيادة **قوله** لو لم يلقه العقل
المعنى ان الحكم في ذلك هو هنا وصوابه ذكره بعد قوله ويرجع بغيره لعدم الفرق بينهما في الرجوع
وعدمه لانه صفة العتق وعبدية الاشياء سالمة من يد الاستعباد **قوله** حيث قال اكره على الاعتاق فليفتن
المكروه الا اذا اكره على شرا من يعتق عليه باليمان او بالقراءة اه وفيه اية اكره على شرا من حرره ومن
خلف بعقده وقيمه الف على ان يشتري بعشرة الاف فاشترى عتق ولزمه الف لا عشرة لان الواجب
في القيمة لا الثمن ولا يرجع بشي على المكروه لانه دخل في ملكه قبل ما خرج **قوله** ويرجع بغيره العبد يعني
في صورة الاكراه على الاعتاق لانه صلح له لا فيمن حيث الاتفاق فانضاف اليه ان كان له مال
لما عمن الاتفاق ويرجع بالقيمة عليه ولو لمع لانه ضمان الاتفاق ولا يرجع المكروه على العبد ما ضمن لوجوب
عليه بغيره ولا سعاية على العبد وتماه في الزم **قوله** ونصفنا مسمى ان لم يطل لان ما عليه كان على من شرط
بوقوع الفدية من جهتها بمحضه كالزنا وتقبل من الزوج وقد تكرر في الطلاق فكان تقرير المال
من جهة الوجه فيضاف تقريره الى المكروه والتقريب لا يجب **قوله** كان متافا لا يرجع عليه وقيد المسمى
لان ان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بالزنا من المتعة ابن كمال وقيد بقوله ان لم يطل لانه ان وطى لا يرجع
المهر فقرر ههنا بالدخول بالطلاق فيلحق بالوطى ما يقع الخلو وقيد بشارة ان كان المسمى اجنبيا
فلو كان زوجة لم يكن لها شيء عليه وهذا اذا اكرهت بالمبيح واما بغيره فعليه نصف المهر كانه الطهارة
فهي مائة **قوله** ونذره اي بكل طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيره لانه ما لا يحتمل الفسخ فلا تارة
فيه اثر الاكراه فثبتت لانه من الله هذه لمن ولا يرجع على المكروه بالزنا لانه لا مطالب له في الدنيا فلا
يرطاب هو به فيها فليفتن **قوله** ويمسك وطهارة اي يمان على الطاعة والمعصية وذلك لان ايمان والظن
اليعمل فيها الاكراه لانه لا يحتمل الفسخ فيستوي فيها الجحد والمهرل فليفتن **قوله** ويرجع لانه اكرهت
التمكاح فكانت محقة **قوله** فليفتن **قوله** والباطل **قوله** وقيد فيه لان الايمان في الحال والطلاق في المال والى فيه كراهية
في الاستدانة ولو كانت بمضى اربعة اشهر ولم يكن دخل بها لزمه نصف مهر ولا يرجع على المكروه لانه
من الفسخ في المدة وقيل لا طلاق او يمان من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الاكراه **قوله** ان كان
غير مكروه لزمها البذل فليفتن وفيه اية اكرهت على ان قيات من الزوج تطليقه بالف وقعت وجبة
والتشي عليه **قوله** يقول او فعل كذا قال ايضا في شرحه على الماشي والى في عامة الكتب شرح الهداية
الكنز والدرر والمصنف تخصيصه بالقول ولعل وجه كون الكلام فيها لا يؤثر فيه الاكراه من الاقول فليس
التقيد احترازا لان الفعل قوي فاذا لم يحتمل القول الفسخ فالفعل اوله وبهذا يقال في الرجعة
تشمل القول والفعل لكن الكلام في الاقول **قوله** وما في الحائض من التفصيل من ان لوحيها يصح ول
ذميا فلا يشك في جمع لقنات عن الميسر وجعل المستامن كالذمي ويبر في الشك وجه الفرق بان الزم
بالاسلام ليس باكره لانه لا يخفى خلاف الذمي فانه لا يجبر عليه **قوله** والاحتياط صحيحه مطبقا قاله المصنف
علم ان العمل على جواب الاحتياط ان الا في سبيل ليست هذه منها فيكون المعول عليه اه والفرق بينه وبين
الاسلام يعلو ولا يعني عليه وفيه بينه وبين الميسر لا يصير مسلما سائجا **قوله** وقيد في بطلان غتاق
الجمعة فانه لو اكره على التوكيل بالتمكاح يصح ويتعقد ولكن لم ادره منقولا كذا في حاشية **قوله** فيكون على المكروه
عن حاشية الشيخ صالح ويعلقه ما في حاشية الشيخ الرضائي حيث قال اقول لم يتعوض كغيره للتمكاح ولم ادره

التمكاح

ك

قوله لو لم يكن لا فطرية الحد بل لا فطرية لا عليها ولكن تاشم هندية
قوله فخصص بالمبيح في باب الاكراه من الشك لو اكره على الزنا واللواط فليس
قوله وان قتل اه ففتح اللواط مع انها لا تؤدي الى هلاك الولد ولا تقصد القتل لغيره بل هي سرى الكذب
قوله وظاهر اطلاق الشك في الفاعل والمفعول
قوله وقد ذكر في المصنف ايضا عباد
قوله الشك في ركنها لانها بطريق ما بخلاف الوطى في القبل فانه يستباح بعقد وملك فافهم
قوله ولكون قبضها عقليا لان فيها اذ لا للمفعول وبما العقل ذلك وقد انضم قبضها العقل الى قبضها طبعها فانه محل تحريم
قوله وقرئ واخرج لا محل حرث وادخال وطهارة والقبض فيها شرط
قوله وصححنا كراهه فلو اكره عليه بالزيادة بطلت الزيادة وارجعها الى الطهارة وقال يرجع بها على المكروه بزيادة
قوله لو لم يلقه العقل المعنى ان الحكم في ذلك هو هنا وصوابه ذكره بعد قوله ويرجع بغيره لعدم الفرق بينهما في الرجوع
قوله وعدمه لانه صفة العتق وعبدية الاشياء سالمة من يد الاستعباد
قوله حيث قال اكره على الاعتاق فليفتن المكروه الا اذا اكره على شرا من يعتق عليه باليمان او بالقراءة اه وفيه اية اكره على شرا من حرره ومن خلف بعقده وقيمه الف على ان يشتري بعشرة الاف فاشترى عتق ولزمه الف لا عشرة لان الواجب في القيمة لا الثمن ولا يرجع بشي على المكروه لانه دخل في ملكه قبل ما خرج
قوله ويرجع بغيره العبد يعني في صورة الاكراه على الاعتاق لانه صلح له لا فيمن حيث الاتفاق فانضاف اليه ان كان له مال لما عمن الاتفاق ويرجع بالقيمة عليه ولو لمع لانه ضمان الاتفاق ولا يرجع المكروه على العبد ما ضمن لوجوب عليه بغيره ولا سعاية على العبد وتماه في الزم
قوله ونصفنا مسمى ان لم يطل لان ما عليه كان على من شرط بوقوع الفدية من جهتها بمحضه كالزنا وتقبل من الزوج وقد تكرر في الطلاق فكان تقرير المال من جهة الوجه فيضاف تقريره الى المكروه والتقريب لا يجب
قوله كان متافا لا يرجع عليه وقيد المسمى لان ان لم يكن مسمى فيه يرجع عليه بالزنا من المتعة ابن كمال وقيد بقوله ان لم يطل لانه ان وطى لا يرجع المهر فقرر ههنا بالدخول بالطلاق فيلحق بالوطى ما يقع الخلو وقيد بشارة ان كان المسمى اجنبيا
قوله فللو كان زوجة لم يكن لها شيء عليه وهذا اذا اكرهت بالمبيح واما بغيره فعليه نصف المهر كانه الطهارة فهي مائة
قوله ونذره اي بكل طاعة كالصوم والصدقة والعتق وغيره لانه ما لا يحتمل الفسخ فلا تارة فيه اثر الاكراه فثبتت لانه من الله هذه لمن ولا يرجع على المكروه بالزنا لانه لا مطالب له في الدنيا فلا يربطاب هو به فيها فليفتن
قوله ويمسك وطهارة اي يمان على الطاعة والمعصية وذلك لان ايمان والظن يعمل فيها الاكراه لانه لا يحتمل الفسخ فيستوي فيها الجحد والمهرل فليفتن
قوله ويرجع لانه اكرهت التمكاح فكانت محقة
قوله فليفتن
قوله والباطل
قوله وقيد فيه لان الايمان في الحال والطلاق في المال والى فيه كراهية في الاستدانة ولو كانت بمضى اربعة اشهر ولم يكن دخل بها لزمه نصف مهر ولا يرجع على المكروه لانه من الفسخ في المدة وقيل لا طلاق او يمان من جانب الزوج وكل ذلك لا يؤثر فيه الاكراه
قوله ان كان غير مكروه لزمها البذل فليفتن وفيه اية اكرهت على ان قيات من الزوج تطليقه بالف وقعت وجبة والتشي عليه
قوله يقول او فعل كذا قال ايضا في شرحه على الماشي والى في عامة الكتب شرح الهداية الكنز والدرر والمصنف تخصيصه بالقول ولعل وجه كون الكلام فيها لا يؤثر فيه الاكراه من الاقول فليس التقيد احترازا لان الفعل قوي فاذا لم يحتمل القول الفسخ فالفعل اوله وبهذا يقال في الرجعة تشمل القول والفعل لكن الكلام في الاقول
قوله وما في الحائض من التفصيل من ان لوحيها يصح ول ذميا فلا يشك في جمع لقنات عن الميسر وجعل المستامن كالذمي ويبر في الشك وجه الفرق بان الزم بالاسلام ليس باكره لانه لا يخفى خلاف الذمي فانه لا يجبر عليه
قوله والاحتياط صحيحه مطبقا قاله المصنف علم ان العمل على جواب الاحتياط ان الا في سبيل ليست هذه منها فيكون المعول عليه اه والفرق بينه وبين الاسلام يعلو ولا يعني عليه وفيه بينه وبين الميسر لا يصير مسلما سائجا
قوله وقيد في بطلان غتاق الجمعة فانه لو اكره على التوكيل بالتمكاح يصح ويتعقد ولكن لم ادره منقولا كذا في حاشية
قوله فيكون على المكروه عن حاشية الشيخ صالح ويعلقه ما في حاشية الشيخ الرضائي حيث قال اقول لم يتعوض كغيره للتمكاح ولم ادره

والظاهر ان كونه من نفسه لا يستحق فيه بل هو على القياس اه اقول عليه الاحتياط
جميع انواع الوكالة فانها لو القياس ان لا تصح الوكالة لانها تبطل بالهزل فكذا مع الاكراه كالمبيع
واما ما وجد الاحتياط ان الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولكن يوجب فسادة فكذا التوكيل انعقد
مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاستقالات فاذا لم تبطل نفذت في التوكيل
المرتب واثبت الرمي نفسه ذكره حاشية على البصر في باب الطلاق الصريح ان الظاهر ان كمال الطلاق والعتاق يقتضي
ان الثالث تصح مع الاكراه ثم ذكر ما قدمناه ثم قال فانظر الى ائمة الاحتياط في الطلاق بتجدها في التمكاح فليفتن
حكمها واحد اهل المشرع ان المكروه يرجع على المكروه سقنا ولا ضمان على الوكيل ولو اكره بليح على
توكيل هذا ببيع عبده بالقد على الدفع اية توباع الوكيل واخذ الثمن فربك العبد عند المشتري وهو
الوكيل طالعان ففتن اى ائمة شاع فان ضمن المشتري لا يرجع بالقيمة على احد بل بالثمن على الوكيل
وان ضمن الوكيل يرجع على المشتري بالقيمة وهو عليه الثمن فيشترط ضمان وتبرادان الفضل واليمين
المكروه يرجع على المشتري وعلى الوكيل ولو اكره بغيره بليح لم يضمن المكروه شيئا واما للموكل فضمن الوكيل
القيمة ويتقاص مع المشتري بالثمن او تضمنه المشتري لا يرجع للمشتري على احد اه ملخصا من ائمة
عن المحيط **قوله** وما في الاكراه من خلافه وهو عدم الوقوع بطلاق الوكيل واعتناقه **قوله** يصح مع الاكراه
اي فيما عدا مسلة الوكالة لما علمت من خروجها عن القياس **قوله** لا يؤثر فيه الاكراه اي من حيث منع
الصحة لان الاكراه يغيث الرضا وقوله لا يؤثر في عدم اللزوم وعدمه يمكن المكروه من نفسه بعد التحقق
فلا يحتمل الفسخ لا يعمل فيه الاكراه **قوله** وعندهنا ما يصح به عددا لانه من العددا من التعبد
نظرا لمصالحه لغيره وعبارته هناك نظم في انهم ما يصح مع الاكراه فقال طلاق وبطلان لها
ووجبة تمكاح مع استيلاء وعقود العبد كذا العتق والاسلام يدين للعبد واجبا بحدك وعتق
عن عدم طلاق على جعل بين يديك كذا العتق والاسلام يدين للعبد واجبا بحدك وعتق
فهذه تصح مع الاكراه عشرين في العبد اه اقول والتحقيق انها خمسة عشر لانه لا يخلو
الايداع ليس منها كما في النهر والمذكور منها في عامة الكتب عشرة نظرا لانه لا يخلو
عقود وجبة تمكاح وبطلان طلاق ومفادى وفيه ظاهرا وايين ونذره وعقود يقتل سبيل من غفارة
وذوت على المشنة بالقيمة بقوله رضاء وتدين قبول الصلح كذا في بلاد اسلام فاروق **قوله** او اكرهه بغيره
وكذا يقول الكفاية على ما افتى به الحاكمي وغيره وكذا قبول الجارية على ما في جواهر البحر سائجا **قوله** لان
البراءة لا تصح مع الهزل لانها اقارب بفرار الذمة فيؤثر فيها الاكراه **قوله** لا تبطل شقعة فاذا زال الاكراه
فان طلب عقد ذلك والابطال وكذا الوكالة على تسليمها بعد طلبة لا تبطل هندية وغيره **قوله** ولا يؤثر في
فكرو لغيره عليه قوله فلا تبطل وجبة والافقده ما يعني عنه **قوله** لا لا يكره فكذا القيمة لان المراد التلطف
المشاق في الهداية لانه الروية تتعلق بالاستعداد الا ترى لو كان قديمه طمنا بالايان لا يكره في اعتقاده
الكفر **قوله** فلا تبطل البيوتة بالشك **قوله** ويقول له اي اودعت تبدل اعتقاده وانكره هو هو قاله
قوله استحقاق القيس ان يكون القول قولها حتى يفرق بينهما لان كلمة الكفر سبب لحصول الفدية فيستوي
فيه الطالع والمكروه كلفظة الطلاق ووجه الاحتياط ان هذه اللفظة غير موصوفة للفرقة وانما تقع الفرقة
باعتمادا وتغير الاعتقاد والاكراه دليل على عدم تغييره فلا تقع الفرقة وهذا لا يحكم عليه بالكون فليفتن
قوله وقدمنا عن النوازل الخ الذي قدمه عن النوازل الخ الذي بان ان كانت قضا فقط والامع خطورها
بالايات ديانة ايضا وقدمنا ان بقي قسم ثالث وهو ما اذا لم تحط به بشي صلا وانما اكره به
مطرحا فلا يبيوت ولا كفر اصلا وصرح الرضائي بان هذا هو المراد بالذكور في المتن كما قدمناه
فلا منافاة اصلا **قوله** اكرهه كقاضي قديمه لانه لا يقيم الحدود في العادة ولا فكل تغلب كذا
والفرق بينه وبين بليح او غيره لما في ائمة تروا فيه عن البحر اكرهه بغيره او حبس حتى يفرج بحد او قصاص
فهو باطل فان خلاه ثم اخذه فاقربه اقربا مستقبلا اخذ **قوله** على ما ذكره اي ما ذكره مكرها
قوله وان مقتضى الخ اي ولا يبيته عليه هندية **قوله** لا يقتض من القاضي استحسانا وكذا يضمن جميع ذلك
في ما ذكره من الهندي عن المحيط **قوله** للشيء اي شئته ارفع ما اقربه مع ذلك الحال عليه **قوله** قيل لاي اكره
على فعل احد يدين الفعلين **قوله** فهو اكره اي فيخبر بين الفسخ والامهنا بعد زوال الاكراه لان

حرمة الشرب قطعية فلم يكن راضيا بالبيع كامل وهل يشرب ويترك البيع لظاهر نعم ان شرب يباح عند الضرورة
تأمل وفي الثانية اكره بالقتل على الطلاق والعاق فلم يفعل حتى قتل لاني اشم لانه لو صبر على القتل ولم يترك ما لم يترك
شربا فلاقان لا ياشم اذا امتنع عن ابطال ملك الشكاح على المراكح ولا يتركه ركذا وانما سواها لم يتركها لولا كره
على البيع والرضا ونحوه فيباع يكون مكرها وهذا في الرد بين محرم وشبهه ولم يذكر لانه لو كان محرمين او غيرهم
وفي الثانية اكره على كره او قتل مسلم لم يقدر استحشا وتجب الدية في ما ذكر في ثلاث سنين ان لم يعلم ان يتركه من
اجرا اكره مطلقا وان علم قبل يقتل ويحبل لا ولو على قتل او ذما لا يقتل احدا منهما لان كلا لا يباح بالضرورة
فان ذنبا لا يحد استحشا وعلم المروءة ان يقتل الامر لانه لا يخرج عن كون مكرها ولو على قتل يقتل الامر لا يباح
عن كون مكرها ولو على قتل او اطلاق مال الغير لانه لا يتلف ولو المال اقل من الدية لانه مريض لا يباح قتل
يقتل اذ لا يرضى وان التمس من الامر ولو على قتل قبل الدخول او حتى غرام الامر الاقل من قيمة العبد ومن نفسه
الامر وان كان دخل لا يلزم الا امر شي اخصا **قوله** صادرة عن سلطان اي طائفة باخذ مال لا يباح في المقاموس
صادرة على كذا طائفة **قوله** لاهدم تعينه اي البيع اذ يمكنه اذا ما طلب منه باكتفراض ونحوه **قوله** والحياء
اي ليكون بعد فاسدا ولا يذوقه ايضا من ان يكرهه على التسليم وقبض الشئ ولا ينفذ البيع كما مر مشا
قوله فقد صار مكرها فيه اي البيع لما من امر سلطان اكره وان لم يتوجهه فاقدم **قوله** بالظن في الثانية
بالمسلف والظاهر ان اتفاح **قوله** فليس باكره لان كل فعل من هذا الافعال جائز شرعا وانما في الثانية
لا توصف بالاكراه لان قلت نعم ولكن يدخل عليها غايه قصد صحتها فيظهر عذرا او قد مر ان البيع ونحوه
كما يوجب عما يعدم الرضا ويدل عليه ما ذكره بعد فان منع المبيعة عن ابيها ومنعها عن الزوجان لا يباح
اكثر من هذا لافعال ولكن لا تدخل للعقل مع القتل في اقرهنا ان طاهره قهره والزوج سلطان او جرحا في
فيه جرحا او اكره كانت شخصه الا الذي اكرهه العلم **قوله** وبراقتي ابو سعده وكذا الرطى وغيره ونظيره في
بقوله وما منع زوجته عن اهلها **قوله** تنهيا لانه يكون مكرها كذا كره منع والدنيته خروجها ليعلمها من بيتها
ثم قال وان تعذر ان البيع والرضا والاجارة كذا قاروه الهبة وان كل من يقدر على المنع من الاكراه كذا
للعلية انك لا تفكر فيك قيد او كذا ليسكاه وليست قيدا كما هو مشاهد في ديارنا من اخذ مهر وكن كرها
عليه حتى من ابن ابنه وان بعد وان منعت اضربها او قتلها **قوله** المكره باخذ المال الا والى القيد
بعل **قوله** لا يضمن بل الضمان على الامر **قوله** قال ليقول لكره مع يمينه لا تكراه الضمان ومثل لو اكره على قوله
الوديعة والهبة وقال يقبضها لا ردها الى ما اكره في الثانية **قوله** مادام حاضر اعنده المكره قال في الهبة
عن الميسر فان كان او سله ليفعل ففاحش ان يقتله ان ظفر بران لم يفعل لم يجل الا ان يكون رسل
الا مر مع على ان يرد عليه ولو لم يفعل حتى قتل كان في سعة ان شأ الله ولو هدد به بالحبس والقتل
لم يسعه الا قد مر **قوله** في اول القدره والالجا بالبعد يمكن بخلاف عوده وبه لا يتحقق الا كراهية **قوله**
ان جاعلا لا رجوع فان قلت يشك في بطلان الطعام للغير حيث يضمن الامر مع ان النفع للمامور قلت
هناك اكل طعام الامر لان الاكره على الاكل اكره على القبض لعدم امكانه بدونه فكلا لا يقبضه قال في كراهية
لا يمكن جعل الامر صلبا قبل الاكل لانه لا يمكن وهو في يده او تم فصار اكله طعام نفسه الا ان كان شيئا
فقد اكره على اكله ما لا يضمن الامر بركا في مخصص **قوله** وان شجعا ما صرفه لان موثقه قابل للثأر في القتل
فان **قوله** لا امتناع الكذب على الانبياء تعديل لقوله لا يسعه اي لان قول النبي جنة على الخلق فلا يباح القتل
بخلاف غيره فلذلك يسعه تخاتيه **قوله** لم يجل اي دفع الجارية لان هذا ليس اكره احيى رخص لها الزنا ولم يجل
الدفع واما الاساءة في دفعه فادعى تخليصهم وتفسيرهم على بيتهم **قوله** لم يعق لانه الاقره يقدر
الاكره كما مر وكذا لو اكره ليقطع او يذرا وحدا وقطع او شرب لا يلزم منه شي تخاتيه **قوله** ظاهر القنية
نعم وعبارتها في متغلب قال لرجل اما ان تبني هذه الدار او ادفعها الى خصمك فباعها منه فبعت
مكره ان غلب عليه فحقق ما او عده قال رضي الله عنه لهذه الشارة ان الاكره باخذ المال اكره
شرعا وفي بطلانها فاشترطت الدلالة ولم يجد فيه وواجه الا بطلان القدره وظاهره عدم شتمه اذ لم يجل
المال وقد مرنا عند انقضاء ما يباح له وفيه تهديد عن الميسر ط قال الفقيه ابو الليث ان هدد السلطان
وصي يتيم ببيع ليدفع ماله اليه ففعل لم يضمن ولو باخذ ماله لنفسه ان علم انه ياخذ بعض ماله ويترك ما يفيده
لا يسعه فان فعل ضمنه ثم وان خشي اخذ جميع ماله فهو معذور وان اخذ السلطان بنفسه الا انه لو

في الوجود وكلها **قوله** في ما رفع اي من افعالك للحاكم اي وكان ظاهرا يودي بحره والشكاه كما
في القنية **قوله** لتبرر وظاهره انه على المرافعة ولا يصح لان المعنى ان لم تبررني واغفك قاله
عدم الابراء ويحكم بطلان لقوله وان يقول كذا كان الظاهر ان يقال ايدي بضمير الغائب
تأمل **قوله** وصحح الى اخر البيت يكره مع قوله الماد وسلامه سوى قوله ويجبر اي على الاسلام
بالحبس والله سبحانه وسعه اعلم **قوله** ليس له ان يجرى عليه **قوله**
قوله اورده بعد الاكره لان في كل سلب ولاية الاحتشاد عن الجري على وجه
الاحتشاد والاكراه اقوى لان فيه سلب ممن له احتشاد وصحة ولا يتركه كماله فكما
بالقديم اخري **قوله** لم يولغ المنع يقال جبر عليه جبرا من باب قبح منه من التمس فلو
فهو مجبور عليه والفقهاء يحدون الصلوة تخفيفا ومنه سمي الحميم جبريا كسر لانه منع
من الكسبه كذا العقل لمنع من التباح **قوله** مطلقا ولا يحد العقل او غياها بطلان **قوله** وكذا
منع من نقذ تصرف اي من لم يره فان عقد الجور يتفقد موقوفه والناقد اغر من اللانم
تبررنا وقد مرنا في الاكره والحاصل ان المنع من ثبوت حكم فلا يفيد الملك بالقبض
وفيه انه لا يشمل سوى العقود المأبوءة بين النفع والضرب ان القول قد يلقوا صلا كطلاق
الصبي وقد يصح كطلاق العبد فالمناصب في تعريفه ما في الايضاح بقوله وفي اصطلاح الفقهاء عبارة
عن منع مخصوص بشخص مخصوص وعن نقذ **قوله** وتقصيلا انه منع الرقيق من نقذ تصرفه الغني الفنا
واقراه بالمال في الحال والصغير المجنون عن اصل التصرف لقوله ان كان ضررا جرحا وعن وصفه
نقذ انه كان ذرا بين الضر والنفع **قوله** وكتب في ماله الحجج على ما توفى وهو المنع عن اصل
التصرف ومتوسط وهو المنع عن وصفه وهو النقذ وضعف وهو المنع عن وصفه وهو كون
النقذ حالا **قوله** وقد ادخل في تعريف المنع عن الفعل كما ترى ودخل فيه نحو الرقيق في القتل في حق
الصبي والمجنون فانه مجبور عليها بالنسبة لحكمه وهو الحد والقصد من كذا الجوهرة **قوله** في قوله ان
هذا هو التحقيق فان ان جعل الحجج هو المنع من ثبوت حكم التصرف فوجه تقييد بالقول ونفي
القبض مع ان لكل حكما **قوله** ينفذ ما يستحله الله من اصله واما ما عطل به قوله لان الفعل
بعد وقوعه لا يمكن وده نقول الكلام في منع حكمه لا منع ذاته ومثل القول لا يمكن وده براه بعد
وقوعه بل رده فان قلت قيد بالقول لان الافعال لا يجر عنها كلها فان ما يوجب ضمان
منها يواخذ بها قلت **قوله** كذا نقول بعضه مجبور عنه كذا الذي يتحقق ففعل يقبل الهبة
والهبة والصدقة الا ان يفرض بالقول والكثرة فائتأمل **قوله** منع نقذ فعله في الحال كاستعماله
للمال فان صدق عليه منع النقذ في الحال مع انه فعل لا قول ونقذ في المال لا ينافي
وجود المنع في الحال والالزام ان لا يصح قولنا مجبور عن الاقرار مثلا في حق المولى فانهم
رغب من المنع عن وصفه الموصوف كما قد مرنا **قوله** بل بعد العتق الى اي بل ينفذ بعده لان توقفه
كان بحق المولى وقد زال ثم اعلم ان الذي يتوقف هو اقراره بالمال كما يات وكذا مطالبته بالمهر
لوتزوج بلا اذن مولاه ودخل بها كما ذكره الزيلعي في باب سلع الرقيق وكان لما كان بصرها
صداوتها رهنه بتأخير المهر واما ما ذكره عن البدائع تبعا لابن كمال من انه لو تلف ما في غير
لا يواخذ به في المال والامتناع من اتيين والدور ونحوه المصروع ابن ملك من انه مواخذ
في الحال بما استهلكه وسبائة مثله في المأذون عن العاديه قال الرطى ومثله في النهاية والجوهرة **قوله** في
والخلاصة والاول الجبر ثم قال والحاصل ان النقل مستقيم في هذه المسئلة بالظن في الحال فيباع
او يولد للمولى اخصا ومثله في الحمديه عن السراج **قوله** وفي التاخرية من الكفاية لان كان
له كسب يوفى ذلك من كسبه والاتباع وقية بين المستهلك الا ان يقبض المولى اهر وفي القنية
من باب امر الغير بالجنائيات وانما يكرهوا بزيادة عبيد مجبور حتى على مال فباعه المولى بعد علمه بالجنائيات
فهو ذنبه العبد يباع فيما فيها على من يشتريه بخلاف الجنائيات على النفس وفي التاخرية من اتسع من
الجنائيات فرق بين الجنائيات على الادعي وبين الجنائيات على المال ففي الاول نهي المولى بين الدفع والعقد
وفي الثاني نهي بين الدفع والبيع **قوله** اللهم الا ان يقال اي في الجواب عن الاستكال وهذا الصيغة

سنة الحج

يتنوع فصل وبلوغ مبتدأ وما بعده خبر ومعلوم عليه والجاءية بجر وحطفا على الكلام اوم فروع على تقدير
الاضاف محذوف والماضي متبادر والبلوغ الغرض الوصول واصطفاها انتها بعد النقص ولما كان النقص احد اقسام
الحج وكان له نهاية فكر هذا الفصل لبيانها والكلام كما قال في بيان يطلق على بعض من حين يولد ان يبلغ ويأخذ
باعتبار مكانه **قوله** بالاحتمال قوله المحدث الاحتلام جعل سالما لمرآه التام من الجراح فيحدث معه اثر في المني
فما يلي فقلب لفظ الاحتلام في هذا وقد غيره من انواع المنع لكثرة الاستعمال **قوله** والاحتلام بالي سبب
كان **قوله** والاصل هو انزال فان الاحتلام لا يعتبر الا بعد الاجبال لا يشانه الاية **قوله** والجاءية هي انشا الكلام
قوله صرحا بقدره لا مذكور ضمنه في الاحتلام والحبل **قوله** فان لم يوجد فيها اي من هذه الاعراض في الجاءية سمي ما
فكر اليه مقادير انه لا اعتبارا لثبات الاعراض خلافا لما في رواية عن ابى يوسف والاشبهه وامانه في
الثدي فذكر الجوى انما يحكم به في ظاهير الرواية وكذا نقل الصوت كما في شرح الشرح الرباعي ابو شعور وكذا
شعره في الايط والشارب **قوله** به يبقى بعدا عندنا وهو رواية عن الامام ويدق لث الاية الملائمة وعند الامام
حتى يتم له ثمان عشرة سنة ولها سبع عشرة سنة **قوله** لقصر انما راهل زماننا وان ابن عمر رضي الله عنهما
عنه على النبي صلى الله عليه وسلم يوم احد وسنة اربعة عشر فرده ثم يوم التشريق سنة ثمانية عشر فقبله
ولاشها القاعدة القابلة على اهل زماننا وغيره باحتياط خلافا في الحقيقة والعادة احدي الحجج عشرة فها لا
نفس فيه نصي عليه ثمان وعشرة وروايتي **قوله** وادق في مدته اي مدة البلوغ والضمير في الاحتلام في نه الجاءية
قوله كما في احكام الصغار وهو اسير كذا في الامم وشي **قوله** فان رافعا يقال وحقه اي دانامته اذا اصابني
احكم الي سنة فله ههنا وصي من الحق مدافع للحكم مغرب **قوله** ان يكذب بها الظاهر هو عن قوله الاني
وهو ان يكون محال يحكم فله في المني عن الثانية صبي اقرا به بالغ وقاسم وصي الميت قال ابن المظني ان كان
مرا ههنا ويحكم يقبل قوله ويحوز قسمته وان كان مرا ههنا ويعلم ان مثله لا يحل يجوز قسمته ولا يقبل قوله
يكذب ظاهرا وتبين بهذا ان بعد ثنتي عشرة سنة اذا كان محال لا يحكم مثله اذا اقرب بالبلوغ لا يقبل **قوله**
فيعد ثنتي عشرة سنة ادعي صاحب جامع الفصول ان الصواب ابدال بعد يقبل زعماء انه شرط تغير المني
ودده في رواه القين ونسبه الى الوهم وقلة الفهم **قوله** وفي السر بظاير وعيا وتهيافني وقدر ما به علما بلوغها
وليس عليه ما يبين **قوله** ابو شعور والظاهر ان هذا هو مراد ما نقله الجوى عن شرحه ورواها من المحدثين
ليقول قولها ان يبين كيفية المراجعة حين السكون عنه **قوله** قلت وفي جامع الفصول عن فتوى النسي عن القاص
محمود سمع فتوى ان مرا ههنا افر في مجلسه ببلوغه فقال بما ابلغت قال باحتلام قال فاقا وابت بعدا انتيت
قال الما قال اي ما قال الما مختلف قال المني قال ما الرجل الذي يكون منه اوله قال على ما
احتلت على ابن اوتيت واثان قال علي ابن فقال القاصي لابي من الاستقصا فقد يلقن الاقرار بالبلوغ كذا
قال شيخ الاسلام في امن باب الاحياط وانما يقبل قوله مع التفسير وكذا جارية اقرت بحضه **قوله** والظاهر
ان المراد بقوله وانما يقبل مع النفس اي نفسه ما بلغ من الاحتلام او احوال فقط بل هذا الاستقصا **قوله** الصم
البيته صورا ابته من ابته وهو قطع كما في جامع الفصول وقد وجد كذلك في بعض النسخ او يقول لا يصح الاقرار
بغيره من اقر

والتی فی الحاکم مدح عن جواد گفتاری و انما یتبدل
قدوم بید بد، التفسیر

نصف

وقال بعد سطر ولو راء في حانوته فسكت حتى بلغ متاعا كثيرا كان اذا ناولا في فخذ على المولى بيع
ابعد ذلك متاع ثم قال ولو ان رجلا ساعا ببيع فباعه فراء المولى ولم يبرهه كان اذا ناوله في التجارة
ويكون ذلك ببيع على صاحب المتاع اهرموني قول لا اضطر اب في كلامه فان مضى كلامه الاول
لم يكن اذا ناول ذلك البيع اسكوت عنده فلا ينقد ببيع عليه وان صار ما ذونا في التجارة بعد
كما قرر وكلامه الثاني والثالث وانما نقض البيع في متاع الاجنبي لا ذن اي الاجنبي فيه وهذا
معنى ما في البرازيه ويدل على ما قلنا ما في شرح البيرى عن البديع والى عبيد ببيع ويشترى
فكت صار ما ذونا عنده ما الا في البيع الذي صار في اسكوت بخلاف قوله في المتون وابت
الطوري ونق كذا في مستدلا بعبارة البديع وغيره واعتبر على الزيلعي حيث قال ولا فرق ذلك
بين ان يبيع مينا جملوكا للمولى او لغيره باذنه او بغيره اذ في بيعا صحيحا او في سدا يكاد ذكره صاحب
الهداية وذكر قاضي خان اذا ارادى عبيدا ببيع عينا من اعيان المالك فسكت لم يكن اذا ناوله
فاعتبر فيه بانه ظاهر كلامه في قسم المتخالفين بين كلام الهداية والحنابلة ثم قال وكيف يجوز حمل
كلام الحنابلة على خلاف ما ذكره في الجمل في الاصل انه يقول الله فيما نقله عن البرازيه لم يجز حتى
يا ذك لا ينطق بمعناه لم يجز ذلك ببيع مخصوصه على المولى وان صار العبد به ما ذونا
وليس بمعناه لم يكن اذا ناوله كما في خبر المحشي والله وغيرهما والحاصل ان لا فرق فيكون ما ذونا
كون البيع ملكا للمولى او لغيره وانما الفرق في جواز ذلك البيع الذي صار في اسكوت فان كان
لاجنبي جاز وان للمولى فلا الا لا ينطق فاعتبر بهذا التبريد في المقام فانه من مزال اقدام
الاخبار في كون سوي بينهما الزيلعي وغيره اي صاحب الهداية كما سمعت عبا ورواه في
مبني على اما فهم كفيه من مخالفة ما في البرازيه والحنابلة في الهداية وقد علمت انه لا مخالفة في
بصير ما ذونا بعد اسكوت مطلقا وانما اذا في التجار فيه شي لم يذكر في الهداية ويرواه لا يجوز
ذلك ببيع بخصوصه لو ملكا للمولى والا جاز في قوله ووجه في الشرح لانه اي جرح ما ذكره الزيلعي
وابن النكاح وغيرهما من التسوية بين مال المولى وغيره ونقل بعده عن جامع القصول
ما قد مناه من ان اشرا لا ذن يظهر في المستقبل لا في ذلك الشيء وشاب عشرة ما قد في
وغيره وعلى ما مر فلا مخالفة بين ما في المتون والشرح وبين ما في الفتاوى والله الموفق
في ربه وما اراد الواو يعني او بقرينة قول الله بعد او شره وعلل المراق بالتعميم ان الراد
ما يرمي المشتري ولو جرحا ولذلك قال القهستاني ويشترى ولو كان خيرا في قوله لا اذا كان المولى
قاضي قال المحوي في شرح الكيفي وقال المقدس في الرمز ظهر في قوله جرحه ان القاضي ضمن لايامه
الا على ان ينقذ فلا يدل مع كراهة الاعمال من عبده على اذنه بقوة احتمال التوكيل اهر خافا قد يلا
التعالي ان القاضي ذكر التوكيل فالمراد بطل من لايامه الاعمال بنفسه وقال في حاشية الكشيه
لم يذكر صاحب النظر في هذه المسئلة على سبيل الاستئذان وذكر في قاضيه خان لا على طريق الاستئذان فقال
القاضي اذا ارادى عبده ببيع ويشترى فسكت لم يكن اذا ناوله وقد قدمنا ان اطلاق صاحب
الهداية يفهم منه انه لا فرق بين ان يكون المولى قاضيا او لا وان ما في المتون والشرح
مقدم على ما في الفتاوى اهر واره ابو السعود في حاشية الكشيه واقول لا يبعد ان يكون
مراد قاضي خان انه لا يصير ما ذونا في ذلك لتصرف الذي صار في اسكوت كما ان
ذلك هو المراد من كلامه المارحما علمت فيكون ما ذونا بعدو وعلم فلا استئذان وما ذكره
المقدس في بصل وجهه لتفصيله على القاضي مع انه داخل في عموم كلامه السابق يعني ان حكم
عبد اقاضي بغيره وان قوى احتمال كونه وكلاما عنه فلا ينافي اطلاق المتون والشرح ولذا
لم يذكر في الحاشية والتعليق على طريق الاستئذان كما نقل في الاشياء ثم ردت الطوري قال بعد
ذكر المسئلة ففهم بعض اهل العصر ان اسكوت القاضي لا يكون اذا ناوله بخلاف اسكوت المولى
كما فهم الامام الزيلعي اهر وظاهره ان هذا القيم مخالف لكلامهم كغير الزيلعي ما رده
ما قلناه قد قبل في ذلك الشيء في ان الكلام مفروض فيما اذا باع ملك الاجنبي وج
لا يتصور ان يكون اسكوت اسيد اذا ناول بيع ذلك الشيء حتى يصح نقيه والى هذا اشار

فقد في المتون

يقول فلا ينقد على المولى ببيع ذلك المتاع لكنه شرح لا يطابق المشرح فكل ان عليه ان يبرده في قايما لا يخلف
في حاشية ان عدم كونه ما ذونا في بيع ذلك الشيء فانه لو باع ملكا للمولى ما لو باع ملكا لاجنبي باذنه نقض عليه كما
قد مناه ونفاذه لا يسكوت المولى بل يبرهه صاحب المتاع وهل العبد على عبده او على صاحب المتاع اختلاف المتاع
في ذن فيه وتاخر غاية التعميم لكن في كلامه شرح بغيره عدم الفرق فانه قال ولو ارادى عبده ببيع ويشترى فسكت
ولم يبرهه صار ما ذونا ولا يجوز هذا التصرف الذي مشاهد المولى ان يجبره بالقول سو كان ما يابعه للمولى
او لغيره وبصير ما ذونا فيه تصرف بعد في اهل الان يرجع التعريف في هذا وما ذونا او يجل ما ذونا لم يكن الاجنبي
وهو كغيره فلا ينافي ما قد مناه عن البرازيه والحنابلة وغيرهما فكل قبل ان يصير ما ذونا لانه لا يثبت
الا ذن الا اذا باع ويشترى بغيره لا قبله الضرورة يكون ذلك ببيع غير ما ذونا فيه فلا ينقد في
وهو باطل لانه يلزم عليه تقدم شيء على نفسه في نفسه معزاة لانه غير متعلق بعبادة المذخره كذا اذا اراد
عبد ويشترى بانه يعني بمال المولى فلم يبرهه فانه من المولى اذن له في التجارة وما اشتراه فهو لازم و
المولى ان يبرهه ما لم يسله اذا استرد المولى ماله ورايه واما لا ينقض البيع وان كان ماله عطلا او
ملكه او موزونا فيستحق ببيع اهر من مال مولاه الا انه ان يقول بمال بالبايدل من كمال لا يخفى
في فقهنا في الفرق الاول في هذا المقام فكل على الفرق ما ذكره في باب القصول من ان كسر الشرح
نفاذا فاملح في قلت وفي شرح دورا ببحار في صورة الشرح في فقهنا على المولى لا يحول البيع في ملكه وفي هذه
البيع لا ينقد على المولى البيع من ملكه اهر وبقا مشه النجدي عن البديع وشرح الجميع ورواه عن ان في كل حاله
الخراج اقول ان كان الثمن ورايه واما ناوله في شكل لانه لا يتبعين بل يتبع في الذمة ولذا لو استرد المولى
ينقض البيع كما قد مناه وان كان غير ما يبرهه في البيع مقايضة الثمن فيها ببيع من وجه فيصير عليه باع ملكا للمولى
وقد مر في ربه ان لا ينقد عليه وانما يصير ما ذونا بعد وجوابه ان المارحما مشه المارحما واما ما قد مناه من ملكه
فلم ينقد على المولى لان اسكوت له ان يسترد ما ذونا جاز ما صنع العبد ولم يبرهه نقض عليه ذلك فصار ما ذونا فيه فانه
بعد لانه لا اجازه الا احق كاسا بقه هذا ما ظهر في قوله بالافيد بانه لا اطلاق بان قال لا اذ ناول في التجارة وفيه
بشر شيء بغيره ولا يبره من التجارة في معنى كل تجارة من لان اللفظ يتناول جميع انواع التجارات وتلك
اما لو قيد ببيع من التجارة او بوقت او بمعاملة فيخص في معنى ويمكن ان يرد ما لو اراد بشر شيء بغيره كالعلم
والكسوة لا يكون ما ذونا لانه لا يستخدم كما مر في قوله فكل على المارحما على ان يكون عند جرحه
يسقط كما مر في قوله ولو بغيره فاحش طلق فكل ما اذا ناوله من البيع بالعين الفاحش والخلق كما في البرازيه
في خلافه وعلى هذا الخلاف في بيع الصبي والمعتوم الما ذونا لهما في قوله ويروى عنهما اي بايع وكره في
شع الملقى ويسلم ويقل سلم وفي التبيين ولا المتنازعة اخذوا في قوله لانه من عادة التجار ببيع عبيد للجميع
حتى للعين الفاحش فانه من مشههم استعلا بالقلوب ويبيع بغيره فاحش في صفقة ويرى في اخرى كالتبيين
وفي كور من العبيد الما ذونا له وحاشية يعتبر من جميع المال اذ لم يكن عليه دين وان كان قد جمع ما بقي بعد
الدين ان لا يقتصر في اخر على ذلك الحق المورث ولا وادش للعبد المولى رضي بسقوط حقه بالاذن بخلاف الغرما
وان كان الدين محظا يقال للمشتري او جميع المحاباة والاخر في البيع كما في المحررة في المولى صحيحا ولا غل في محاباة
العبد الا من ثلث مال المولى لان المولى باستدانة الاذن بعد ما مر من قامة مقام نفسه فصار تصرفه كغيره
والفاحش من المحاباة وغيره الفاحش في سوا خلا ينقد الكل الا من ثلث اهر لمخصلا في ويصلح لانه كانه
بشره ببدل الصلح ولا بشره في قوله فانه في ثمة فلا يجوز ويرا لان حق الغرما تعلق بالمالية فليس لانه
يبطل حقه بخلاف ما اذا جازى الاجنبي عنه ببيع لانه لا يبره فيه ولا يجوز ولو بغيره فاحش ولكن يبره المولى
بين انه يبره الغنم او ينقض ببيع بخلاف ما اذا باع من الاجنبي بغيره لا يجوز اصله عند هالان المحاباة على
اصلها لا يجوز الا ذن المولى وهو اذن في يبره بنفسه غير ان اذ لا المحاباة تعلق الغرما واختاروا في قوله قبل
يفسد البيع والا صرح في قوله كقوله لهما فصار تصرفه مع مولاه كغيره ليس المولى مع الاجنبي والغنم في الفاحش
والصير سوا عنه كقوله لهما في يبره بغيره ويطيل الثمن واذا بطل الثمن صار كانه باع بغيره فلا يجوز ببيع
ومراده بطلان الثمن بطلان تسليمه والمطالبة به والمولى يسترجع البيع جوبه ولكن في التبيين بعد ما ذكرنا
لا يطالب العبد بشي لا في تسليم البيع سقط حقه في الجس وان عند هال تعلق حقه بغيره فكان الحق من
الغرماء ان قال في جواب ظاهر الرواية وعن ابو يوسف المولى ان يسترد البيع ان كان قايما ويحسبه يسترد
الثمن اهر وكذا قال في النهاية بطلان البع وجوب ظاهر الرواية وعن ابو يوسف هذا اذا استهلك العبد المبيع

المستغرق قد يمنع الدخول ايضا وما ذكره قولنا انما لا يمتنع ان يكون له ان لا يكون له
قبض اليد في هذه العقدة من جهة ان الكيل فيه سفير وسفير فلا يتعلق به حقوق العقد كما انكاج بخلاف المبادلة
المالية ولو اوى المكاتب ليدل على الجادة ثم اجاز المولى لا يمتنع وسلم المقيض ان المولى لا لا يمتنع عليه
زيلي **قوله** ولا يمتنع لانه فوق الكتابة فكان اوله بالامتناع وتلي **قوله** انما ما مرى من قوله ولا يمتنع عليه
ولا يمتنع المولى ولو اقتصر عليه في الاستشفاء كما قال الا ان يحل بها المولى كما فعل في شرطه على الملتقى
كان اخص قال الزيلي وان كان عليه من مستغرق لا يمتنع عندنا في خلافها لما علم انه يملك ما فيه
ام لا اهو **قوله** ولا يمتنع ان يغيره وان كان عليه من المستغرق لا يمتنع عندنا في خلافها لما علم انه يملك ما فيه
ملكه **قوله** ولا يمتنع ان يغيره وان كان عليه من المستغرق لا يمتنع عندنا في خلافها لما علم انه يملك ما فيه
في الشرط عليه **قوله** ولا يمتنع ان يغيره وان كان عليه من المستغرق لا يمتنع عندنا في خلافها لما علم انه يملك ما فيه
كما به **قوله** ولا يمتنع ان يغيره وان كان عليه من المستغرق لا يمتنع عندنا في خلافها لما علم انه يملك ما فيه
تحت الاذن وعقدوه **قوله** ولا يمتنع ان يغيره وان كان عليه من المستغرق لا يمتنع عندنا في خلافها لما علم انه يملك ما فيه
وامثلة الشان المتسبب ذكر قبض قوله واجازة واستيفاء وانما يمتنع في حق المولى في غير هذه العقدة
تسبب في السقاية **قوله** وامانة كسفا ودية وبضاعة وعارية **قوله** فتمت بعد الشان في غير هذه العقدة
الحق لان غرضه ان يمتنع ان يكون باجود لانه متعدد في مختلف الوديعه والا مائة فانه اذا جحدنا
ضمنه كما اذا اكره ما كان من الاصل فتمت القسط على الوديعه فان قلت قد تمسك الزاوية
ان اقرار الماذون بالدين والغصب وعين مال يصح ويؤخذ في الحال بخلاف المجهور عليه فلم قيد
باجود قلت يصير دينا فيدخل تحت قوله وكل دين لان الكلام فيما يتعلق برقبته ولا يكون ذلك
باجود وان كان مواخذا باقراره بالدين لا قدومه فان قلت الغصب عين قلت نعم قبل التذمة
عليه كلامه في غرضه ولا يكون الا بعد فكون دينا **قوله** وعقار واستأجر والاشهر الوجوه على الحد
والعقار سوا وجب باقراره او بالينة فكيف يكون في حكمه اشرا واحترامه عما وجب عليه بالشرع والشرع
بمعنى التجارة فتمت **قوله** يستحقاق متعلق بوجوب لا بطلان **قوله** يتعلق برقبته لانه دين ظهر
في حق المولى ووروسته في الاشياء من اجازة وتمتية المفتوح ما اذا كان اجازة في بيع وكذا في فان
الضمان يتعلق بالاذن وهو مستأجر وما قاله المقدسي من انه لا يحتاج الى الاستئذان ان ليس
بما دون بل كوكيل المستأجر بحث في موضع النقل **قوله** كذا في الاستئذان كذا في كذا في
بذمته بسبب استئذانه لشيء اخر **قوله** يباع فيه ولا يجوز بيعه الا برضا الغريم او باقرار القاض
لا لا لغرضه حتى الاستئذان ليصل اليهم كمال خبره ويطلب ذلك ببيع المولى فاجتنب الى رضاهم ولو
ولو باعه اذ اتى من حضرة يجب حصة من ثواب قال الزيلي ولا يقبل القاضي ببيع بل يتلوم لاحتمال
ان يكون له مال يقدم عليه او دين يقتضيه فانما مفتت مده تلوم ولم يظهر له وجه باع اهو وفيه
من موضع اخر ثم المولى ببيع عبده الماذون له المديون بعد العلم بالدين كم يجعل مختارا للغة بالغة
وببيع عبده الجاني بعد العلم بالجناسه جعل مختارا للغة بالارسل لان الدين يتأعلى الصدي حيث لا يبر بالفتن
ولا يجب على المولى شي ولو اختار المولى الله اصرح بان قال انا اتقني دينه كان عبده منه ثم عا فلا يلزمه بخلاف
الجناسه فان موهبا على المولى خاصة **قوله** لاحتماله على كسرة راقا **قوله** ان يبيع غير حتم بل يبيع مولا
بين البيع او الغداء **قوله** اذ اجمع الدين ولم يرد به اذ يمتنع عليه في الكفاية **قوله** لان العبد خصم فيه كذا
في كسبه دون رقبته فاذا اعي رقبته انسان فان المولى هو الخصم دون العبد واذا ادعى كسبه
فالعبد خصم فيه دون المولى كما في التبيان **قوله** ويقسم بتمته بالخصم سوا ثبت الدين باقرار العبد
او بالينة جوه **قوله** قال الرضوي وبذا كله ان كان الدين حلالا ولو بعضه مرجعا يعطى ارباب الحال خصم
وسبب حصة صاحب الاجل الى حله قال في الرضوي قلت مر في المقتل عن الينا بيج انه يعطى لكل
لصاحب الحال فاذا حل المولى قبل له شاركة وبذا اذا كان كل الدين ظاهرا ولو بعضه لم يظهر سببه
كما لو حفر في طريق وعليه دين يباع ويدفع الغريم قدر دينه من الدين وان كان الدين مثل الدين
دفعه كله فاذا وقع في البير دابة وجع صاحبها بخصم فيضرب كل بالة اهو جوى على الكثرة **قوله** قبل الدين

الناجحة

وي بعد الماذن بخلاف ما قبله كما سيذكر **قوله** في اي قوله وان لم يحضر قوله قيد الى ان يقول تعميم
في الكسب وانما يجب بطل لكن على جمل شرط ما جحد في الجواب تعميم لان الشرط قيد تامل **قوله** لان الخصم في كسبه
مستغرق عند ما تقدم قبله **قوله** في اي قوله لان الخصم في كسبه مستغرق عند ما تقدم قبله
عند اي صلا او علم ايضا **قوله** مستغرقا يعني سوا جده فريد العبد او فريد الغريم ولو ستمتلك الغريم للمولى
ان يضمنه وملي **قوله** ومفاده اي مفاد كون المولى احق بكسبه عبده كحاصل قبل الاذن **قوله** واو وعلا لغير المستغرق
عائد على المحجور فيفيد ان اذ اعاد قبل الاذن بالتجارة والظاير ان اذ اعاد بعد الاذن كذا كذا لان اذ اعاد مال القارب
اذن المولى تضمنه الى اقله ما جحد صرح به في كسبه من قبا بالامانة حيث قال وفي الزاوية والرضوي اذا اكتسب
بشرط شيئا من كسبه واو وعلا بطلت عند المولى فانه يضمنه لكون مال المولى مع ان للعبدية مقتضى حتى لو
او دعي شيئا وغاب فليس للمولى اخذ اهو وقوله فليس للمولى اخذ اهو سوا ان العبد ما ذونا او المحجور ما ذونا او
يؤتى لكن هذا اذا لم يعلم ان ماله اكسب عبده فان علم فالحق الاخذ لا جحد لغيره جوى عن الزاوية **قوله** لان المولى
الخاص بعبادة الرقبة لانه مال ماله اي مال كسبه او دعي عنده بل اذ تم كسبه ككون الغاصب قال بطلان
من في التعديل ان للمولى ان يرجع على العبد بما غرمه بعد عتقه فتأمل **قوله** قبل الدين قيد برلمان الطوي
عن المحيط لكونه عليه دين يوم اخذ فليسا كان او كسب لم يسلم للمولى ما اخذ ويظهر ذلك فيما اذا جحد في
الدين والمولى جميع ما كان اخذ لانا لو جحدنا بعضه مشقولا لا قدر الدين وجب على المولى وقد مشقور
على الغريم فاذا اخذ كان للغريم الشان ان يشاؤكم شيئا كان دينه سوا وكان للغريم الاول ان يرجع بما
اخذ منه على كسبه واذا اخذ منه شيئا كان للغريم الاخر ان يشاؤكم شيئا كان دينه سوا وكان للغريم الاول ان يرجع بما
من كسبه وفي القسمة تتعلق ذلك الدين بما اخذ بعد الدين فيسترد منه كذا اذا كان على الماد في كسبه
وكسبه فخذ كسبه كسبه في خمسة اخرى فانه يسترد ما لا يق من كسبه وعزاه لكرامته وفي الزاوية
فان لم يلحقه دين اخر فاما المولى لا يقدر الا خمسة وفي النهاية وما اخذ لوقا بما يضمنه وضمانه لو ستمتلكها
اهو وهذا بخلاف الغريم فانه يرد ما زاد على غرضه كذا في كسبه فافهم **قوله** وطول المادون بالدين
لقدرا الدين في ذمته وعدم وقاد الرقبة وروى بالماذون لسا يوههم غوره الضم على المولى **قوله**
ولا يباع ثانيا لان المشتري يمتنع عن شرائه فيوهي الى امتناع البيع بالكتابة فيسترد الغريم وروى
لو ستمتلكه سيدة بعد ذلك لانه ملك جديد وتبدل الملك كتبدل العين حكما فصار كانه غيبا اخر **قوله**
وانما يباع في نفقة الزوجة ومارا لانها وجبت شيئا كسبه في الشكاح فتمت **قوله** والمولاه اخذ غلظه
ملكه فله اخذ اكثر وهو الفضل على الغريم للتقدم حقه ولا ضرورة فيه **قوله** في العتية ومعناه ان يخذ
الضريبة التي ترضى بها عليه في كل شهر بعد ما لم يزل يكون كذا ان ياخذ قبل ذلك وما زاد على ذلك
من دية يكون للغريم اهو وفي البحر عن الفقه قبيل كتاب العتق يجوز وضع الضريبة على العبد ولا
يجوز عليها بل ان اتفقا على ذلك اهو وفي القسمة في السيد ان ياخذ منه غلظه قبل وضع الضريبة
وقبل حقوق الدين وان ياخذ اكثر من غلظه مثله قبل الدين ولا ياخذ الاخر بعده وان يضع الضريبة بعد
الدين كذا في الكرامة اهو وفي قوله وان يضع الضريبة بعد الدين على الفقه لما قدمناه عند وعن غيره من
يسترد منه ما اخذ بعد الدين ولتقيده كغيره بقوله قبل حقوق الدين الا ان يوفق بان له منهها
بعد الدين غير المستغرق لما في يده اي بقدر ما يضمن بعد الدين او اقل دون الاكثر ويحتمل ان يعطى
قوله وان يضع على مدخوله النقي في قوله ولا ياخذ فتأمل **قوله** بوجود دينه الظاهر ان الباء بمعنى حتى
قلت وبها خبر ابن الكمال **قوله** استحقاقا والقياس برؤية ما اخذ لان حق الغريم في كسبه مقدم على
المولى في كسبه فيفسد باب الاكساب فصار ما ياخذ كالتحصيل للكسب وما اخذ الاخر فلا يعد
من التحصيل فلما يحصل مقصود الغريم انهاء **قوله** لدفع الضرر عنه قال في الهداية لانه يضره حيث
يلزمه قضاء الدين من خالص ماله بعد العتق وما رضى به **قوله** واكثر اهل سوسة في استحقاق لان اعلم
الكل متقدرا او متقدرا فلو جحد عليه حضرة الاقل لم يصح محجورا عليه حتى لو باعه من علم منه ومن يعلم
جاء اربع لانه لما صار ما ذونا له في حق من لم يعلم صارا ما ذونا له في حق من علمه ايضا لان الحجر لا يقبل التحصيل
ولا الحجر فاذا كان في النهاية ثبت بهذا عدم صلح الحجر الخاص وان من شرط صلح الحجر التحريم وان كان
الاذن شافعا وكذا بشرط كون الحجر قصدا قال في النهاية ثم اعلم ان بشرط ان يظهر فيها بين اهل سوسة

على بائع بالزيادة فإشباعه قد عطف على البائع انما يصح لو كان قوله ضمنيا ليس من عبارة المثل وهو قوله
ما رايته في السخ وعلية فهو عطف على قوله ضمن من عطف على قوله ويرجع المشتري بالثمن على البائع لان اخذ
القيمة من كذا عند العين ويلي قوله بالثمن اشارة الى ان يرجع بائعا ضمن بل اشارة الى البائع من الثمن وما بقى القيمة
لا مطاير على البائع به يظهر ان هذا فيما اذا كانت القيمة اكثر من ثمن البائع فله ان يرجع الباقي الى البائع
حاصلا ان الغرض من هذا ان يبين ان البائع اذا اجازة البائع وتضمن البائع ان ضمن المشتري رجوع المشتري
على البائع وان ضمن البائع سلم البائع للمشتري وتم البائع لان المانع وانما اختاروا تضمينه برى الاخر حتى لا
يرجعون عليه وان ثمن القيمة عند الذي اختاروه ولو ظهر بعد ما اختاروا وتضمن احداهما يرجع
عليه سبيل ان كان ثمن القيمة قسما للقيمة بنية او بالبرهان لان حقه قوله ان القيمة بالقضاء وان قضى
بالقيمة بقول الخصم مع يمينه وقد ادعى البائع اكثر من قيمته بالخيار وان كانا راضيا بالقيمة وان شاء وردها
واخذوا القيمة فليس له ان لا يصل اليه كمال حقه بل هو نظير المضمون في ذلك كذا في قوله في قوله
وعادة الى المضمون قال الراعي يحضرون في الحكم المذكور في المضمون مشروط بان تظهره العين وقسمتها
بشرط ما ضمن ولم يشترط ذلك وانما شرط ان يدعى البائع اكثر من قيمته وان كمال حقه لم يصل اليه
لزمه وبينها تفاوت كثير لان الدعوى قد تكون غير مطابقة فيكون ان تكون قيمته كمال ما ضمن او
اقل فلا يثبت له الخيار فيه وانما يثبت له الخيار اذا ظهر قيمة اكثر مما ضمن فذلك يكون المذكور هنا خلاصا
اه ويجاب بما ذكره كسبي عن خط قاضي الهذلي بان لم يكن له ان يرد ما اخذوا وان كانت قيمته مثل ما ضمن او
اقل ان لزم فيه فائدة وهو حق مستحبابه جميعه وبشرط ان يكون له ان يرد ما اخذوا وان كانت قيمته مثل ما ضمن او
اسم فاعل من الا كلام حال من ضمير كسبي وعجابه الهذلي والكثير واعلم بالدين قال في الكفاية اي علم
البائع المشتري بان هذا العبد مديون وفائدة سقوط خيار المشتري في الرد بصيب كسبي حتى يقول
لا واما فيما بين البائع والمشتري وان لم يكن لازما في حق البائع ان لا يكون له ان يرد ما اخذوا ومثله في القيمة
وغيره ويشير الى انه قد يعنى مقاربه لا مشكرا كما سيحكي قد علمت ان قوله معلما حال من كسبي البائع فهو وصف
له والذي سيحكي اعتبارا لقرار المشتري لا البائع واصلا هذا الكلام لان الكمال حيث ذكر ان فائدة قوله
معلما تظهر في المسئلة الامة وهي قوله وان غاب البائع فالمشتري ليس بخصم له لو متكررا ديسر قال فانه
دل بضمومه على ان خياره مقرر فلا بد من فرض العلم حتى يتبين تصويرا لا شكامة والادوار اخرى اه لكت بضم
الا كلام بالاقراء كما فعل الله بل جعله مبني تصويرا لا شكامة والادوار اخرى اه لكت بضم
مقاربه لا يصلح تصويرا للمقاربه ولا تقييده له وقد غلط في عبارة ابن الكمال ولم يعرفها اه ويمكن ان يكون
قوله يعني مقرر تصويرا للمقاربه بان الاول اي باع مشتريا مقرر او حالا من المشتري ان يقوم من المقاربه
قال لمقر كان اظهره فانه كذا ان كمال من المقاربه نظر لان المسئلة باع عليه غاب بعده قد شراب البائع
او غابا لمشتري وسياحة حضرة الكل وهي التي الكلام فيها ولذا قال في مقرر وفيها اذا كان بعد جازا لبيان
قوله سابقا وان باع عليه مديون وعجبه المشتري فلو قال المصور وان كان البعد حاضر فلم يفتح بخصمهما فكان
اخصر واضع اه وفي هذه ان كان المشتري مقرر بالدين فاما مظهر وان كان متكررا فعلى البائع ان يضمن
لعدم المانع لوجود الخصم فيها وانما الكلام في غيبة البائع فان كان المشتري مقرر له رد البائع لانه
والا فلا فمقره سلم في مسئلة حضرة الكل لا يظهر له فائدة في هذه المسئلة اصلا وانما فائدة ما سمي كذا
وغيره في قوله ما ظهر له ثم لا يتحقق المخاضة بتحقيق فعله وشارح حذف منه احدى الثاني والثاني
فاعل يعني ان فائدة اقرار المشتري بالدين فيها اذا غابا البائع صحة كونه خصما للبائع في رد البائع فاعلم
رد البائع لان حقه تعلق به وهو حق الاستعانة او الاستيفاء من وقته وفي كل منها فائدة فالاول تمام موجبه
والثاني تمام محتمل في بيع تفوت به بالخيرة فكان لهم دده ذليقي قوله ان لم يصل ثمنها اليه قال في الهذلي
في لو تأويل المسئلة انه لم يصل اليه ثمن فان وصل ولا يجازي في بيع ليس له ان يرد ووه لو وصل حقه
قال لا يلحق وفيه نظر لانه يشبه انهم لا يكون لهم خيار الفسخ عند وصول الثمن اليهم اذا لم يكن في البيع
مخاطاة وان لم ينف الثمن بحقهم وان كان في بيع مخاطاة ثبت لهم خيار الفسخ وان في الثمن بحقهم ليس
كذلك بل لهم خيار الفسخ اذا لم ينف الثمن بحقهم وان لم يكن فيه مخاطاة لاجل الاستعانة وقد ذكره بنفسه قبله
ولا خيار لهم ان وفي الثمن بحقهم وان كان فيه مخاطاة لوصول حقه اليه ولو قال وتأويل المسئلة فيها اذا غاب

من الثمن
مستند

بشئ لا يفي به منهم مستقام وزال الإشكال لان الثمن اذا لم يفي به منهم لم يفسد ففصل البيع كيف
مكأن واذا و في بسطهم نقصه كيف مكأن واذا لم يوجد شيء ما ذكرنا من تبجيل الدين عليهم
ابيع ووقفا الثمن بالدين كما بيع موقوف حتى يجوز باجازه الغرض وهي مسئلة الكتاب اه
وتجوز في شروح الهداية قوله لان فتنهم في تبجيل ففصلهم قوله ان لم يصل ثمنها اليهم وانما تقدير
فان وصل ليس لهم الرد لان الح والاولى ان يقول بالبيع ان سلم ان هذا جواب عن صاحب
الهداية واصلا لصاحب الهداية حيث قال لا يفسد الا ان يرد به بقوله فان وصل ولا مخاطاة
في بيع رضاء باخذ الثمن وهو رضاء بالبيع ثم قال ولكن احتمل احضار الثمن والتخايف
بينهم وبين الثمن بلغف الوصول باقى كمال المعول عليه قول الامام قاضيهما ان تأويله اذا
باع بشئ لا يفي بدينهم اه وحاصله ان الوصول يحتمل معنى الاحضار والتخايف كما
يحمل معنى القبض فلا يدل على الرضاء اقول كذا قول صاحب الهداية قبله ان لم يصل
اذا لم يفي الثمن بحقهم فريضة ظاهره على انه اذا اراد الوصول المقاضى كمالا يتناقص كلامه
واما ان الكلام اوله من اهل السبيل من مثل هذا الامام ولذا جزم به ابن الكمال وجعل مسواه من
حاشي الا والهام قوله لان اذا كان فيه مخاطاة اذ لم يردوا ان يقولوا انما تبطل الثمن لا اعتقادا
ان تمام القيمة بن كمال اي فلا يدل على الرضاء ما لم يفي الثمن بحقهم قوله وقول المصنف يتبع للزليقي
وغيره قوله اي ثبوت رد البائع للغرض قوله والاقا بيع فاذي بان كان الدين موجلا لا يبيع
ملكه قادرا على تسليمه قبل تعلق حق الغير او كان البائع باذنه لانه بمنزلة بيعهم لانفسهم وحده
اذا باعه من غير مخاطاة والا فلا لظاهر ثبوت الرد لهم لما تقدم لا قلت الظاهر كون المور كمالا
عنه فيجوز فيه ما سمي كسبي الوكالة كما قال ابو السعود وكذا في قوله اذا كان باذن كفاض
كما قلنا مناه اه او كان الثمن بين يديهم لان حقه قد وصل اليهم قوله لولا المانع وهو حق
الغرض ما لم يفسد ثمنهم لان الدعوى تتضمن فسخ العقد فيكون الفسخ فسخا على الغائب
ذليقي قوله لو متكررا ديسر اي لو كان المشتري متكررا ديسر الجدة بخلافه للشأن حيث قال هو
نخصم ويقضى للبائع بدينهم لانه يدعى الملك لنفسه في العين فيكون نخصما لمن يذبحها ذليقي
قوله ولو مقررا لخصم لان اقراره بحقه عليه فيفسخ بيعة اذا لم يفي الثمن بدينهم ذليقي قوله لا يفسد
اجتماعا لان الملك الباع للمشتري ولا يمكن ابطالهما وهي غايب فالحال يطل الملك لا تكون الرقبة
محلل حقه ذليقي قوله لكن لهم تضمين البائع قيمته لانه ضار فمقررا حقه بالبيع والتسليم
فاذا ضمنه القيمة جازا ببيع فيه وكان الثمن للبائع ذليقي قوله او اجازة البائع وتكون
بمنزلة الاذن السابق ولم يذكر تضمين المشتري اذا كان مقررا بدينهم والظاهر ان لم ذلك
ويجوز وهي كليات التي جرت في المسئلة السابقة ما قوله فهو ما ذوق الذي يصدق في حق كسبي
حتى تقضى به ويؤثر استحقاقه ولو غير عدل لان ذلك ضرر ودية ولو كان اقامة الحق عند كل عقد غير
يمكن ذليقي قوله ساكتا حال من البعد اي لم يخبر بشئ قوله ومفاده اي مفاد قوله لو لم يفسد وكذا
قول الزليقي لان الظاهر انه ما ذوقه لان عقده ودينه يمتنع عن ارتكاب محرم لكن قلنا في النفس
شئ شيء اه قلنا لانه غير المعاملة وقد قالوا المهور لا يخبر في المديانة تشترط العدالة وان عدله
اخبر في الشهادة فالعدالة والعدد وغيره المعاملة فلا يشترط واحد للما يفتيق الاخر تامل قوله
ولانه في الهداية علمه بان ان اخبر بالاذن فالأخبار دليل عليه والا فمقرره جاز لا الظاهر ان المحجور
يجزى على موجب حجره ولا يعمل بالظاهر هو الاصل في المعاملات كمالا يفتيق الامر على الناس لا فقه
اقتصر على العمل بالظاهر والضرورة فيشمل الكل ولا يشترط فيه ذكر العقل والدين لانه بالنظر لبعض
الشخص تامل قوله بالمسئلة اي بعد المسئلة قوله ولكن لا يبيع له لانه لا يقبل قوله في الرقبة لانها
خالص حق المور بخلاف ذلك لان حق العبد هو قوله او ائتمه الغرض باليمين اي بحضرة المور
والا فلا تقبل لانه العبد ليس بخصم في رقبته وان اقر العبد بالدين فباع القاضى اكسابه وقضى
دينه الغرض ما سمي كسبي المور وانما لا يكون فان رهن الغرض على الالفة والاولد والمور ما اخذوا
من ثمن كسبه ولا ينقص بيع القاضى لان له ولاية بيع مال الغائب ويؤخر حقه الى العتق لان

هذا
في تصرف المصير
عليه

المجهر ولا يؤخذ قوله للمحال اتفاقا عن ميسر شيخ الاسلام **قوله** وتصرف المصير المعقود في ذكره
المسئلة المسئلة في هذا الكتاب بنظر اذن ولا يصح كونها باذنه وبين حكمه وذكره في كتاب المجهر حيث قال
عقده منهم وهو يعقل اجازة ليدور في نظر المصير كونه المجهر او بين حكمه يعقوب **قوله** الذي يعقل البيع والعشر
صفحة لكل من المصير المعقود طعن المصير **قوله** محض اى من كل الوجوه **قوله** والاشهاد اى قبول المصير
وتقصيرها وكذا الصدقة قهرا **قوله** وان ضار اى من كل وجه اى ضار او لولا وان كان فيه نفع اخر
كما لصدقة وكفرض **قوله** كذا لطلاق والعقار ولو على مال فانها وضعا لا زالة الملك وهي في بعض ولا يغير
سقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع على الا اعتبار للوضع وكذا
المهر والصدقة وغيرهما قهرا **قوله** لا وان اذن هو ليعلم لاشراط المصير كماله وكذا الاجازة بعد
ياوعد الا اذا كانت باقتطاع لا بد العقد كالتعاقب والطلاق وكذا لا تصح من غير وكذا في غيره
والقاضي لا ضرر قلت وموافق الضرورة مستثناة عن قواعد الشرع كما لو كان مجبوا او ارتد او هلك
امرته او ابراهيم الاسلام او كاتبه وليحفظ من غير شره واستوفى بدلها على المصير مطلقا قول كاصار معتق
وتما في القهرا والبرجندى **قوله** كذا لبيع اى ولو بضعف القيمة لان العبرة باصله من دون
عرضه اتفاقا لمحال وهو باصله من دون بطلان المصير **قوله** في كل حكمه قصير ما ذكروا بالسكوت
ويصح اقراره بما فيه من كسبه لا يملك تزويج عبده ولا كتابته كما في العبد جوده ولا يقيده بغيره من التجارة
ويجوز بيعه بالغبن القاحل عند خلوها خلافا لهما في غير ذلك من الاحكام التي في العبد من المصير
اخرى باب فقال لان الولي لا يمنع من التصرف في ما لهما وان كان عليه ما من ولا يقبل اقراره عليه وان لم
يكن عليهما دين بخلاف المولى والفرقان اقراره على غيره فلا يقبل ودونها غير متعلق بالمال انا هو كذا لانها
جران فكان للمولى ان يتصرف بعد الدين كما كان في قوله اه اقول وهذا في الحقيقة فرق بين المولى والولي لا يملك العبد
والصبي فلا حاجة لاستثنائه لان الكلام في تصرفات المصير كسائر المصير **قوله** ان يعقل البيع اى ان
يعرف مضمون البيع لا مجرد العبارة يعقوب **قوله** غير باق في الولي الجية فانما من صبي لقت البيع والاشارة لها
قوله للمعالي الملك اى ملك البيع وجاذا للمؤمن وبالعكس **قوله** في الشرع **قوله** اى المصير اى يتعلقه من شرائع المصير
قوله وان يقصد المصير كذا ينبغي ان ياتي بالمال المشيئة في يقصد ويعرف ليشترط المصير في كل حكمه
الزليقي واقراره المصير باعتراف المصير **قوله** ويعرف الفين **قوله** في بحث شيخنا في هذا الشرط بان
الفرق بين المصير والقاضى مختص بخلاف التماز فينبغي ان لا يعتبر **قوله** واصلة للمصير يعقوب
بما بحث في صدد الشرع كذا اويل كتابه لو كان كذا بحث مصداق للمصير في المذهب فان كان في قوله
ولعل مردد به فيما يكون فيه مشهوده والا فقاؤه قد يعين فيه عقل الناس او المراد ان يعرف ان
الخصم فيما قيمته عشرة مثلاً غن فاحش وان الواحد في المصير ان من لم يدرك الفرق بينهما عاقل كصبي في
له رجل كعبا واخذ به ثوبه فانه اقراره به ولم يعرف انه مبيع ولا يصح تصرفه اصلا وانظروا ان هذا المراد واجب في
وكا ان السعي به ان قد يقام للمصير من المصير مقام ذلك الشيء فكل من المعرفة بالعقل وذلك موجود في المصير
الذي كماله مشا فيه فليست اى وعاصلا ان ما ذكر كفاية عن ان يكون عاقل وليس المراد حقيقة بل المعرفة فهو من بطلان
اللازم واردة المصير **قوله** ان يعقل **قوله** وهو ظاهر كذا في ظاهر كلامه بالشيء اى بالجملة حاوية والمعنى ان يعرف الفين
حال كونه ظاهر لكل ذي عقل فيكون بمعنى اجتناب **قوله** وهو ليدور في نظر المصير المعقود والمعقود الذي يعقل بيع ياذنه
الاب والوصي الجردون الا ان العلم حكم المصير كذا بطلان اذن ابنه لم يكن وجوع المصير في المصير كذا المعقود
وكصبي باعتبار المصير كذا بطلان المصير **قوله** اما اذ بلغ معتويا **قوله** اذ بلغ عاقله ثم عتبه لا تعود الولاية الى الاب قياسا بل الى القاضى
او سلطان وفي الاستحالة تعود اليه قول الاول قول ابن يوسف والثاني قول محمد وقيل الاول قول ذوقا في قوله
عليها اشارة كما في كتابه **قوله** في قوله المصير **قوله** في قوله المصير **قوله** في قوله المصير **قوله** في قوله المصير
المصير احرازه عن الجرد القاضى كذا بطلان المصير **قوله** ثم الولي المراد بالولي من اية تقليد القضاة به بل قول المصير
بخطا صاحب كسرة لانه ليس المصير تقليد القضاة **قوله** اخر في الغاية الاولى عن وصي القاضى قال في يعقوبية **قوله**
كلام **قوله** بالبرق الاول اى بوث الولاية الاولى لان القاضى يستمد منه **قوله** ثم القاضى او وصيه اى
وصيه مع ان الاصل هو الاستخلاف بعد الموت لانه ههنا يصير خلفه للاب كان الاب جعل وصيا فان فعل
القاضى يصير كقفل الاب او كسعوده عن المصير **قوله** في يعقوبية ما خيرا القاضى بما سياتى من القاضى

لو اذن للمصير والى ابوه يصير ما ذكروا في ثمة يستلزم تقديمه على الاب كالا يخفى اه اقول
وستذكر جوابه **قوله** اى ان كل منهما في ميثاق واحدة كما في المصير قال
القضاة وانما عدل عن كلمة الترتيب الى التسوية شعرا بصفة ولاية كل من الولي والقاضى وصيه
بعد موت وصي الجرد وهو جردا وولاية لكل مع وصي الاب والاولى والقاضى مع الجرد وصيه
وبعد الجرد وصيه لا ترتيب **قوله** دون الام او وصيه على المصير اى ما ما عدل الاصول من تعصية كالم
والاخ او غيرهم كالم او وصيه وصاحب كسرة لا يصح اذ لم يكن لهم ان يتصرفوا في مال التجارة فكذا
لا يملكون الا اذن له فيها والا لولا ان يملكون التصرف في مال كذا يملكون الاذن له في التجارة
اه **قوله** في المال ليس على اطلاقه في كذا لانه المصير خزانة المفتين وليس لوصي الام ولا لغيره
في ترك الام مع حفرة الاب او وصيه او وصي الجرد وان لم يكن واحدا ما ذكرنا في الحفظ
وبيع المصير لا العقار والشر للتجارة وما استنفذ للمصير من غير مال الام مطلقا وتامه فيها
اه **قوله** المصير من المصير في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
صع الام المصير **قوله** المصير من المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
يد من نفقة وكسوة وما ملكه المصير من مال غير تركه اى ليس لوصي المصير ان يتصرف فيه منفوقا او غيره
وتامه فيه فراجعه **قوله** بخلاف كذا في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
عدم العصبية **قوله** المصير **قوله** المصير **قوله** المصير **قوله** المصير **قوله** المصير **قوله** المصير **قوله** المصير
ليس لابن المعقود ان ياذن لابيه المعقود ولا ان يتصرف في مال لو كذا اذ كان الاب مجبوا وتامه
في التبيين **قوله** او عجد نفسه اى عجد القاضى نفسه بناء على ما فهمه صاحب الاشياء وقد سئل
ما فيه **قوله** كذا مرام اويل كتاب المصير **قوله** لا يكون اذنا لانه لا حق له في مال الغير حتى يكون اذنا
استقاطا لحيته ذكره الزليقي ولكتاب وهو يقيد كونه اذنا لعدم قضايد ما قدمناه **قوله** اذا
كان لكل واحد منهما صوابه وكان باو يدلى اذ عطف على لم يكن كما عبره الزليقي عند قول المصير
ويشترط بالسكوت وقوله ولعبد بما عطف على المصير والمعقود وانظر ما كتبه تاجه وقوله عند طلب متعلق
بقوله اذنا والمصير ان القاضى يصح اذنا لهما عند عدم الولي فان كان فلا اذا استمع الولي وهذا
ما ياتي عن البرجندى والنظر وعلا في مخرج الدواية بان الاب صا رعا مثلا لا يقتل لولاية الى القاضى
بسبب عطفه كالم في باب المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
فانه جاز وان كانت ولاية القاضى مخرجة عن ولاية الاب والوصي **قوله** ما قدمناه عن يعقوبية
قوله قلت وفي البرجندى **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
الطلب فيفيد انه قيد اتفاقا ومثله ما ياتي عن النظر وكذا في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
وايه ابوه **قوله** لا يصح بعد ذلك اصلا اى وان كان القاضى او خاله كذا في موت الاب والولي **قوله** في
التي ذكرها **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
اى اقر المصير والمعقود المادونان كذا في التبيين والاشهاد بالانسان غير الاب لاذن لما في التنازع
المصير المادون من جهة الاب اقر لابي به في اية او يدان المصير اقراره ومفهومه ان لو كان اذنا
من جهة القاضى يصح اقراره لا يبعد عليه ما في الولي الجية لولا ان يصح ما ذكروا من ابيه وعليه دين بما
يتعين فيه جاز فان اقر بقبضه لم يصدق الا بالشيء لانه اقراره بالاب وقد استفاد الاذن من كذا
ان لا ينفاه **قوله** بما معها يتناول العين والدين **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
من ابيه فان صح في ظاهر الرواية وعلى الوجه **قوله** لا يصح فيها وروى لان صحة اقراره في كسبه حاجته
الى ذلك في التجارات ولا حاجة في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
من المصير ملكه فصح اقراره فيها **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
ليس في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
قصد يا فلو ينشأ كذا جازيد ونه ونقل البصري عن الولي الجية انه لا يصح ما ذكروا في فضا فيه روايت
قوله في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير **قوله** في المصير
مبايعتهم ولا يصح ما ذكروا لان اذنا ثبت في ضمن مبايعته الذين ادرهم فلا يثبت الاذن قبلها تارة خائفة

حقيقة القيد وكذا الموضع بخلاف ما لو تلف غصبا او ودعة فجاء بالقيمة لا بما لم يوجده حقيقة
القيد وفيه ان القيمة المتلف فلهما يقبلها المالك قال لا يوجب نصيبه الا من لا يقضي حتى يامر بالقبول
فيما او فيه جاز ما غصبه فلهما يقبلها المالك فلهما نصيبه الى بيته بري ولم يضمن ولو غصبه بين يديه فلهما
يقبلها المالك فلهما نصيبه الى بيته بري ولم يضمن ومنه بين يديه فلهما يقبلها المالك فلهما نصيبه الى بيته بري ولم يضمن
يتم الرد في اثنائه بوصفه وان لم يقبله فاما بعد اذ ائتمره غصبه فلهما نصيبه الى بيته بري ولم يضمن
لم يتم الرد اهـ والرد بوصفه وصنع بحيث مثله يده كما في البراءة وفيها اما اذا كان في يده ولم يقبله
عند المالك فلهما نصيبه فلهما يقبلها المالك فلهما نصيبه الى بيته بري ولم يضمن
جميع ما فيه ما في المثال من البراءة ايضا ولو في كسبه الفاحش رجل نصيبها مرد والنصف الى الكسب بعد
ايام يضمن النصيب لما خوذ المردود لا غير وقيل بما ارد بالالكسب المردود والنصف الى الكسب بعد
رد كسبه مكانها يضمن على قول الثاني والنصف ان لا يضمن عند الامام حتى يتحولها من موضعها واذا
لبس ثوبا غيره ثم نزع ووضع في مكانه فهو على الخلاف وفيه ان ليس على العادة فان كان قبضا فلهما
على عاتقه ثم اعاده الى مكانه لا يضمن اتفاقا لا حلفا لا استعمال اهـ قد خلافا للثاني في اي مسئلة الا
قال في جامع الفصولين واجمعوا انه لو كان في يده الفضة وخيزه واطعمه ما كان او تم فبذره وسقاياه او
كرباسا ففقد وخالفه اكد ايا لم يرد اذ ملكه قال بما فعل **قوله** وهو مثل شذويعا في المثال في آخر
سوادته لشره الاتية **قوله** ابن كمال ومثله في التبيين عن البراءة في رواية الى الباقين **قوله** يوم الحضور
اي المعينة وهي ما يكون عند القاضي ولذا قال اي وقت القبض **قوله** ويجوز اي قول اليه بوجه
وقول الجمل وكان الاول يقدر ايضا اي كما وجه قول الامام فضمنه بمشيئته المتوهم عليه وصححنا قال
القبض ثانيا وهو لا يخرج كما في الخزانة وهو كسبه كما في التبعة وعندك يوسف يوم الغصب وهو احد
الاقول كما قال المصنف وهو المختار على ما قال صاحب النهاية وعند محمد يوم الاقطاع وعليه الفتوى
كما في ذخيرة الفقهاء وبدا في كثير من المسايخ اهـ **قوله** يوم غصبه بخلافه ان اهـ وفي جامع
الفصولين يوم غصبه شاة فحقت ثم نزعها فضمن قيمتها يوم غصبه لا يوم نزعها عند وعندهما
يوم نزعها ولو تلفت بلا اهلاكه ضمن قيمتها يوم غصبه اهـ **قوله** وشيخ الحافاذ انه لا فرق بينه وبين
تعيينه او تعدد **قوله** كرهن بخت فانه قيمته وظهر ان الامام المتجسس لا غير بما ياتي قريباً لان المتجسس
قال انه في باب البيع **قوله** الفاسد وبخلاف بيع الدهن المتجسس والانتفاع به في غير الاكل بخلاف لو
اهـ اي لانه جزا المقتضى نعم قد في باب لا يخلص جوارا كاستصحابه بالودع في غير مسجد لكن لا يخلص
منه يقوم نعم قد من قبل المشاهدة عند قوله صب دهننا لانه قال كان ثوبه عن المشي
شرعا لانه يضمن القيمة لا المثل بقي ما لو كان طاهرا فبخره في حاشية الشاهد عن البراءة
نظرا لدهن غيره وهو تابع حاشية زاد الله فوق من انف دم وبخس ان يادنه لا يضمن والا
فان الدهن ما كولا ضمن مثل ذلك القدر والوزن وان غير ما كولا يضمن النصيب اهـ
قوله لقيم وقد روي في القلب بالضم وهو سوار المستول من طاقين كان قال في الخلاصة ان غصب
طلب فضته ان شاء المالك اخذ مذكورا وان شاء تركه واخذ قيمته من الذهب وان كان
القلب من الذهب يضمن من الدواهم في كل في العناية اذ لو اوجبت مثل القيمة من ذهب
ادى الى الربا او مثله وانه ابطالنا حق المالك في الجوده والصناعة اهـ **قوله** في حجب
وقطر في القاموس الرب بالضم ساقطة كل ثمرة بعد غصبها ديا والقطر ما وقطر الواحدة
قطرة وبالكسر النحاس الذهب او بالضم الناحية اهـ وهو في عرف مصر والشام اسكر المذاق
عنه انما **قوله** يتفاد بالضمعة قال في كجاري انما يدرى تلف ديسه فعليه قيمته لان كل ما
كان من صنع العباد لا يضمن مراعاة المماثلة اتفاقا وتهم في الحداثة ولو جعل الدبس اجرة في الاجارة
لا يجوز ثم روي ان يجوز استقر منه قال فعليه هو مثلي **قوله** والجانب قيمته لانه اتفاقا وتفقوا
جانب الفصولين وهو بالضم وبكسر متاين وكذا في قاموس **قوله** ولو شئت هذا بالصنيع والمطبخ
فصولين **قوله** والاجر بالمد وفيه روايتان عن الامام بن عيسى **قوله** وفيما يحبس اليه عطف على مثله
اكد انما يضمن نفعه في الاساس عليه من السلم ثم الصغير قيمته قولين قال ولم نترجعا لاحدهما ان كان في

انما يضمن مثله في

البرية

الاصدية ما يوفى من جميع صفة سلم فيه ثم قال فتخلص من كلامه انه يتبع في سلمه لا يتبع في ضمانه
العدوان اهـ وافق في الاستعانة بغير القيد في موضع بانه قيمته في اخر بانه مثلي او قول المشايخ لان
تفاوت في الصناعة والطوبى والحفان وجودة الاريا المطبوخ منه وغير ذلك ولذا قال في الفصولين
لو كانا سوايان اتخذا اعطى الصابونين من هذين واحد يضمن مثله اهـ فعلى هذا ينبغي ان يقال ان كانت
المماثلة كان تلف مقدرا معلوما وعنده من طبخة المماثلة في وقتنا فخر يضمن مثله اهـ والقيمة قوله
والورق اى ذوق الشجر اما الكا عند قتل كما في الهبة على قلت وكذا في الفصولين ومقتضى ما تقدمنا من الحداثة
انه قيمته المشاهدة تفاوتا تاملا **قوله** والعصفر نذا قال الفصولين وذكر قيد عن كتابه من مثله لانه يبيع وذا
وما يبيع وذا يكون مثليا **قوله** والصبر بالضم الجمل اعرب وبالكسر القرب والجماعة اخاه صاحب القاموس
وبعد اراء الا ب قيل وبه وبالحمد ما دفع **قوله** والاهن المتجسس مكره بما روي ما قد مناه **قوله** وكذا حفته
يعني ما دون نصفه صاع كما غيره القريفة في جامع الفصولين الخ في قيمته في ظاهر الروايات وما لا يضمن
عندهما وعن محمد مكمل والصحيح ان الخاص الصفر مثليا **قوله** واما النخل كباها جرح واحد لا يجوز فيها الا
للحديث واما بقية النخل فكل نخل من كسبه جرح نخل لثمة النوع الاخر والنخل والعصفر والقيمة والقيمة
والجص والنودة والعصفر والنودة والبيان جميع النوع على هو وفي الحاشية في كون الغزل مثليا روايتان
ومن اراد الزيادة فعليه بالفتاوى الحامدية **قوله** وكل مكمل ميتة غير مضمونة كسفينة موقوفة المقصود
من التعجيل المكمل والمذرون المطر وحان لا والوقر بالنسبة للجمل الثقيل او الخ ويقال دابة موضوعة كافي انما
اهـ **قوله** يضمن قيمتها ساعته اى ساعة التقا اى قيمتها فاعلى انها كخانة رقيقة وان قلت فاحتمال الحاجة
وافاد ان المشي يخرج عن المثلية ليعني خارج ثم يرد الى ما في الاتفاق والافقية تفصيل سنذكره
ان شاء الله **قوله** كتاب القسرة **قوله** وفي الصغير فيه المثل في الترخا نيع كقوله في قال وكذا حسب
ما في دهن اوزيت **قوله** هذا اذا لم يتقبله اى قبل النصيب والاشارة الى ضمانه لقيمة قال في الترخا نية
لان لم يكن فيه غصب متقدم **قوله** فلو نقلها ملكا ان الفلأه ان الما جرح وتحويلها عن مكانها **قوله** بخلاف ما لو صب
الحاصل بالانلاف ليس سابقا عليه كمرده وحاشية الانلاف لم يبق مثليا فيضمن قيمته سابقا عليه تاملا
قوله في صحيح الحاشية في وسط الفصل الالة **قوله** والحاصل ان قال في المتجسس الواقعة ويجب المثل في المشي و
المذرون والعدوى المتقارب قال تاج السر بعد اعلم انه جعل هذه الاقسام الثلاثة مثليا مع ان كثير من
المذرونات ليس بمثل بل من ذوات القيمة كالقمر والقدر ونحوها فاقول ليس المراد بالوزن ما يوزن عند
بيع بل ما يكون متقابله باليمن مثليا كالكيل والوزن او العدد ولا يختلف بالصفة فانه اذا قيل
بأنه كسبه فانه يدرهم انما يقال ان المكين فيه تفاوتا وهو يكون مثليا وانما قلنا لا يختلف بالصفة حتى لو
اختلفت كاتمة والقدر لا يكون مثليا ثم لا يختلف بالصفة اما غير مصنوعة واما مصنوعة فليختلف
كله رايهم انه نايه وكذا في كل ذلك مثلي واذ عرفت هذا عرفت حكم المذرة وعانت وكل ما يقال يباع
من هذا الثوب ذراع بكذا فهذا انما يقال فيها لا يكون فيه تفاوت وقد فصل لفظها المثليات
وذوات القيمة واما احتياج الى ذلك فلو وجد المثل في السوق با تفاوت يتعد به فهو مثلي وما ليس كذلك
فمن ذوات القيمة وما ذكر من الكيل والحوادث فيمن على هذا اهـ **قوله** بلاتفاوت يعتد به انما يختلف
بسبب اليمن تامل **قوله** من طيرة الخ اى يده العباد وادبها من جهة التفريق على ما روي وجوب رد العين
في المثل والقيمة **قوله** لانه لا يجب لاصلا لانه عدل وان كان في رد الصود والمفقى ولا يطالب به قبل المالك
ولو اتى بالقيمة والمثل لا يعتد به ولا يبرر العيون بل اعلم المالك بان سلمه بجهة اخرى بجهة او طعام او شر
او ايراع وقيل هو المثل او القيمة وروى العيون بخلاف ذلك اصح اراءه عن الضمان مع قيام العيون فضلا
يضمن بالهالك وقصص لفقالة بالمغصوب ولا يبرر العيون ولا الكفالة بها تمام بحقيقة في البيان
واقاد القسرة ضعفا لاول وان اليهود ذبيح اني اشانه غراه المدين الهبة وكافة **قوله** وروى المثل
الاصول المثل بل ايا **قوله** جرح حتى يعلم يعني القاضي بالجمل بالقبض ليس لمدة التلوم مقدرا بل ذلك هو كور
الحاشية لقاضي وهذا التلوم اذ لم يرض المغصوب منه بالقبض بالقيمة له واما اذا رضى بترك التلوم فافق
فان اتفاقا على قيمتها على سبب او اقام المغصوب منه اليه على ما يدعي من قيمتها قضى بذلك ثم يلا **قوله** وقيمة

117

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

منها من النقصان وقال محمد بن مسلم يعتبر ذلك الاشياء يعنى ان ينظر بكم تباع قبل الاستعمال وكم تباع بعده
 فنقصها منها ما نقصا ومن ذلك قيمته وهو الا قوس قال الكلوك وهو الا قوس الى الصواب
 يبقى كما فى الكبرياء لان العبرة لقيمة العين لا المنفعة ثم ياخذ الغاصب ربحها وهو البند
 وما اخذ من النقصان وما انت على الزرع ويتصدق بالفضل عند الامام ومحمد فلو غصب ربحا
 قد وعلم كبرين فخرجت ثمانية وحقق من المونة قد ذكر ونقصها قد ذكرنا ياخذ اربعة اكر تصدق
 بالباقي وقال ابو يوسف لا يتصدق بشئ ويأخذ في الشبان قال في الدوا المستقى واقادانه لا يصدق
 الا اذا كان فقيرا كما لعنى لو تصرف تصدق بمثل ولو ادعى المالك حله له الشاؤل لزوال الخش
 ولا يصح حله الا بغيره وتداول الاستاذ ذكره فقهرتانه قد روى على ما زاد البند والنقص
 غير ظاهر بل في المعنى عن المجتهد ربح ارض غيره ونبت فلما كان يارده بقلع فان ربح بقلع بنفسه و
 قبل البسات تركه الارض حتى نبت فيها ربحه بقلع واعطاه ما زاد البند فتقوم بمبدوءة بغيره وحق
 القلع وتقوم غير مبدوءة فيعطى فضل ما بينهما وعن ابي يوسف ان يعطيه مثل بده والاول اصح
 وتامد المجتهد حيث قال بعد ما روى ربحها احد الشريكين بغيره ان صاحب دفعه اليه صاحب نصف البند
 يكون الزرع بينهما قيل النبات لم يجر وبعده يجوز وان اراد قطع الزرع من نصيبه بقا سائر الارض بقلع
 نصيبه ويضمن الزرع نقصان الارض بالقطع قال سنانا الصواب نقصان الزرع كما ذكره القدوري
 في شرحه هو قال الشيخ غير الذي ان الظاهر ان الصواب الاول كما يروى لنقصها بقلع الزرع منها قبل ادراكه
 الضيق من القلة انما ملا في عامها ذلك كما يروى ما رواه ما انما انما ليس بوجه **فقلع** عبارة الهدية بقلع او
 بقلع غيره والالتفات لانه مضون عليه بمجره والغصب فامشقاوت بملكه بقلع او بغير فعله ولذا وجب عليه قيمته يوم
 الغصب انتهى وقدره بغير فعله اعم من قول الهدية او بقلع غيره ولشموله لخواهه وادبيل ان نصيبه
 بربها اصح منه فيمكن **فرض** ضمن هو الغاصب كذا في جامع الفصولين وهو مناسب لقيده ولا يفسد
 لكن علت ما فيه وقال الساجاني الذي في المقدسي ان كان النقص بفعل الغير غير المالكين نقصان
 ويرجع على الجاني او يضمن الجاني ولا يرجع على احدثه ونقله لا على الهدية وفي الجوهرة فان كان بفعل غيره
 رجع عليه باضمن لانه قد روى عنه انما كان يمكن ان يتخلص منه بده العين امر اقول ويمكن الجواب بان لما كان
 مدار النقصان على الجاني قال ضمن هو الغاصب فلما بناه بامر فترتب **فرض** النقصان انواع اربعة
 تراجع السعر وبقوات اجزا العين وبقوات وصف مرغوب فيه كالسمع والابصر واليد والاذن في العبد
 والاضياغة في الذهب والبريس في الحنطة وبقوات معنى مرغوب فيه فالاول لا يوجب النقصان في جميع
 الاحوال اذ اراد العين في مكان الغصب وانما يوجب النقصان في جميع الاحوال وانما لا يوجب النقصان
 في غير ما لا يربح ان يغصب حفظة فحقت عنه او انا وفضته فشرى في يده ففصاحبه بالخيار ان شاء
 اخذ ذلك نفسه ولا شئ له غيره وان شأ تركه وضته مثله تقا وباعه الربا او اربح وهو فوات المعنى الموقوف
 فيه في العين كالعبد المحرق اذا نسى الحرفة في يد الغاصب او كان شيا فخرج في يده يوجب النقصان ايضا
 فذا اذا كان النقصان قليلا اما اذا كان كثيرا فيخبر المالك بين اخذه وتركه مع اخذ جميع قيمته واستوفى
 الحدة الفاضل بينهما من سائر الخرق اليسير والفاش من سكين **فرض** في الاجارة الذي في المرفق من الدابة
 وهي **حسن** من نسخ الشرح اى من المثل المزوج فيه **فرض** لدخوله على ما في نسخ المثل من قوله وان
 ضمن ما نقص ونقصه في الغاية والشذ ذكره فان النقصان شرعا لا يتنا على ما وجدناه من النقص **فرض**
 النقصان اى من حيث فوات الجرح لانه حيث السعر ومراه غير الربوى اذ فيه لا يمكن ذلك مع سائر **فرض**
 لا يروى الا بالاجرة **فرض** وتصديق المصداق ان الغلة الغاصب عنه تالان المتنافع لا تقوم وان العبد
 والعائد والغاصب فهو الذي جعل متنافع العبد ما لا يعقده فكلان هو اوله بيد له او يورثان يتصدق بها
 لاستقامتها بغيره لا يبيع وهو ان تصرف في مال الغير **فرض** بما بقي اخرج بعبادة المالك كالكنز عن الظاهر
 ما قاله الزيلعي كان ينبغي ان يتصدق بما زاده على ما ضمن عندها لا بالقيمة كلها انتهى وهو وان كان يحش
 لكن حزم به في متن الملتقى فالظاهر انه منقول من المتوة المعتقده هذا قال الزيلعي ولو ملك في يده بعد ما
 استقله لانه يستعين باللغة او النقصان لانه الخش كان لاجل المالك فلا ينظر في حقه بخلاف ما لو باع الغاصب
 فملك وضمن المالك المشتري قيمته فرجع على الغاصب بالشئ لا يستعين بها في المشتري لان المشتري

ما اذن منه
فيما يجوز فيه دخول واخره

فيما يجوز من التصرف في الغنم
به وله اذن صحيح

No

2

في الغيبة ان صاحب الدوا ساء التحريم فيه المسئلة ولا تنفع الابراجعة الكافي قلت وذكرنا تناقضها في المسئلة
حيث قال ليس للغائب ان يستخدام او يتكلم من غير حتى يختار المولى فان اختار اخذ القيمة مستألفا كغيره وان
اختار اخذ ما بطل ما فعل من التصرف الا اذا استولد ما يثبت نسب تحتها والولد رقيق اه فقد فرض ما فرضنا
اذا اختار المالك اخذ بالالاخذ القيمة فتأمل في وجهه **قوله** منافع الغيب اي المقصود **قوله** استوقفا اي اعطاهما
المال ان يستعمل العبد شهرا مثلا ثم يرد على سيده وان شاء ان يسكه ولا يستعمل ثم يرد كما في الاول **قوله**
عندنا اي خلا قال في **قوله** لكن لا يلازم اقول بل لا يلازم فلفظ عليه بالرفع فيصير انه غير مضمون في
اي يتقدم بحدف الخبر وظهر المسلم غير مضمون بدليل ما قبله كقولك ههنا غير قاتلة وعمر وعلى ان عدم
الماتة فيما ذكره سيده لانه معطوف على قوله بخلاف الماتة في قوله الماتة في الحكم فلا يرد بينهما مناسبة
بخلاف منافع الغيب الا مناسبة بينهما لا يتكلف تأمل **قوله** مع انه اي ما شرع عليه **قوله** ان يكون وقفا
وكما تضمنت ما تضمنت فانه كما تقدم عن العيني وغيره عند الكلام على غيب العقار وفي الاول وجهه في
قضي عليه بالقيمة لو خذ منه فيشترى بها حصة اخرى تكون على سبيل الوقف الاول اه **قوله** لا سكني ولا تقف
اقول اول غيرهما كما لا يسجد فقد اقيت العلامة المقدسي في مسجد تحدى عليه وجعل بيت شهوة **قوله**
اجرة مثله مدة سفله كما في الخيرية والحامدية **قوله** او مال يتيم اقول وكذا ايتيم نفع لما في البراءة يتيم
لا بل ولا ام يستعمل اتم باوه مدة في العمل شتى بلا اذن الحاكم وبلا اجادة له طلب اجر المثل بغايل
ان كان ما يعطونه من الكسوة والكفاية لا يساوي اجر المثل اه وبه افتى في الخبر والحامدية وفي اجازات
لغيبه غيب عيبا حرا واجره وعمل فالاجر للعاقدة ثم هذا لاجر للصبي ثم ومنه وهو لصلوب لانه ذكر في المتن
جر عيده سنة من اقام لعبد بينه ان مولاه اعتقه قبل الاجادة فله الاجر **قوله** سكت املا ام ايتيم **قوله**
داره اي ايتيم **قوله** بلا اجر اي بلا التزام اجر بعقد اجادة من وليه تأمل **قوله** يسكنها ذلك اي يجرع عليها **قوله** قلت
يستثنى ايضا قائله **قوله** شرف الدين **قوله** سكني ثم يملك ايتيم اي بان كانت بينه وبين بالغ فسكنها البالغ مدة
قوله وكذا الاجنبي بلا عقد اي وكذا اذا سكنها اجنبي عليه غير امه وغير ثمة **قوله** وقيل بان ايتيم كالوقوف في
نفعها وهو قول المتأخرين وهو المعتد كما يات في كلامه **قوله** قلت ويكمن حمل كلا الفرعين اي فرع ايتيم
فرع سكني ثم يملك المحموي وبحمل الاول شرح صاحب المنع **قوله** بعدم اجرة اي بعدم لزومها **قوله** والمالك
يعتد اي وحق فلا استثناء ولذا قال العلامة البيهقي والعجب من الموقوف كيف عدل عما عليه الفتوى بلا موجب لاجد
قوله قلتمه الاجرة لان الناحية تحت على الغائب دون من يتبعه ونقل البيهقي عن المحيط ان لم يكن لها زوج
كم الحاجة وان كان فلا كما اذا كان لها مال **قوله** وماذا الصيرفة في العبادتها سكت مع زوجها بيتها الصنف
لان كان له حال لا يقدد على المنع بان كان ابن سبع سنين او ست فعليها اجر المثل لانها غير محتاجة حيث
زوج وان كان حال لا يقدد على المنع فلي اجر عليها اه وفيها مخالفة لما في البيهقي عن المحيط حيث فرض
اذا سكت بغير الزوج وقد رمد مدة القدرة الابن على المنع بان كان ابن عشرين فانه ظاهر انها
عند ما لو كان ابن ثمان او تسع يلزمها الاجر تأمل **قوله** والا فليها في بعض النسخ بضمير تشبيه وهو غير
بارة الصيرفة المادة **قوله** غير ظاهر خيرا مبتدا وجهه انه وان قدر على المنع فلا عبرة بتبرعه وهو صبي **قوله**
عليه اي على القول المعتمد من انها كالوقوف كذا في تنوير ابصارنا على ما في الصيرفة كما قبل فانه **قوله** فهو عليه
جيب على الزوج عليها اقول وعيا قدامها من ظاهر عبادة المحيط فهو عليها لا عليه **قوله** ثم نقل عن النجاشي في نقل
العاددي عن محمد ان علم الحاضر ان الزوج يتفقها له زوج كلها فاذا حضر الغائب لان ينفع بكل الارض
المدة لبوت وهذا الغائب بمثل ذلك دلالة وان علم انه ينقصها اليك للحاضر ذلك لان الرضا غير ثابت
فقل عن الغيبة ان الحاضر لا يلزم في الملك انشتركة اجر وليس للغائب استعماله بقدر تلك المدة لان الملك
المخصوصة قال وبيننا ما دفع الان يفرق بين الارض والدار وهو بعيدا وانما دوايتان ثم نقل عن
مسئلة الدار كسلة الارض وان للغائب ان يسكن مثل ما سكن شريكه وان المشايخ استحبوا
كذا وروي عن محمد وعليه الفتوى اه ملخصا ونقل البيهقي عبادة النجاشي ايضا مفضلة اقربها وكذا
سعود **قوله** قالوا وعليه الفتوى لفظه قالوا يوجبها غالبا للتضعيف ولم اربط هذه المسئلة كلام غيره
له زاد ما سطر باختلافه وهو ما ذكره اخي كتاب الشريعة عن المنظومة الحبية وبه افتى ابن عجمي وهو
العمل اليوم به وكان ينبغي للام ان يذكر هذه المسئلة بعد قوله الا اذا سكن بتأويل ملك كافتك البيهقي

في ضمان منافع القصب

وغيره **قد** قيل أو أجرة الخ نقل المصروف المخرج يصير معدا بذلك ثم نقل أنها سنة أو سنتين أو أكثر أو تصير
معدة أقول وفي ذلك الجارات القنية عن الأصل مستاجر ومساكن وغيرها سنين فعليا أجر السنة الأولى في
نقصان الأرض فيها بعد ما يتصدق بالفضل عند البيع ومحمد قال القاضى الصدر هذا إذا لم يكن الأرض
معروفة بالأجارة بان كانت لا تخرج كل سنة فلو عرفت بها بجبار سنين المستعمل بالخلاف فهو في هذا
أن عند البيع ومحمد لا تصير الأرض معدة للأجارة بالأجارة سنة أو سنتين ونحوه في المحيط أو قولهم
اعتمادها تصير معدة بكون من الثالث فلو عرفت ذلك لكانت نظر قديم **قد** لا تصير الأرض قيد بها
لأن الأرض تصير معدة للزراعة بان كانت في قرية اعتاد أهلها زراعة أرض الغير وكان صاحبها ممن
لا يزرع بنفسه فلصاحبها مطالبة لأجره بالاعتداف كآفة البيرة عن الذخيرة وقد مناه الكلام عليه ستون
قد بالنسبة للبيرة أي ما لم يشترى بالمشترى لذلك **قد** وإن لا يكون مستعمل مشهورا بالقصص كذا قيده
في الذخيرة حيث قال قوا في المعرفة للاستقلال بحجب الأجر إذا سكن على وجه الأجارة عرفت ذلك منه بطريق
الدلالة وذكره في موضعها أن السكنى فيها تحمل على الأجارة إلا إذا سكن بغير ملكها مما ملأ قولهم وذكر
الشيخ قيل نسخ الأجارة ما نصه وفيه انكشاف ما ذكره المحقق وداخل الحامد سكن المعد للاستقلال
لم يصدق والأجر واجب قلت فكيف مال لا يشترى على المفتي به فتبين أنه مما ملأ قولهم وهذا كله في المطالب بالاجر
والإيجاب ولو لم يكن معدا للاستقلال لما في الأجازات القنية قالوا جميعا المقصود منه إذا شهد على القاصب
أنه أتى ودنا إلى دأى والأخذت منك كل شهر ألف درهم فلا يشأ وصحح فلو قام بها القاصب بعده
ليزعم الأجر المسمى **قد** قال شيخنا أن في حاشية المفتي ولم يعرفه لاحد أقول ويكتفي بقيده إذا لم يكن اعتداف
فلا يراه مشهورا كالحامد وبه يحصل التوفيق بين هذا وبين ما قدمناه أنفلا أنه لو ادعى القاصب بصدق
تمام قولهم صار بعض النسخ جائزا **قد** قد مناه في كتاب في كتاب الأجازات أن المعد للاستقلال
غير خاص بالعقار فقد أفتى في الحامدية يلزم الأجر على مستعمل دائر المتكادى بلا إذن ولا أجارة ونقل
عن مناهي لا نقوى عن حاشية القنية عن ركن الأجرة مستعمل ثورا نشأ وعجلته يجب عليه أجر المثل إذا كان
اعده للأجارة بان قال بل شأنا أعدته لها **قد** المحققا فليحفظ فهو محل اشتباه **قد** إلا في المعد للاستقلال
الخ اتفاقا أن الاستئثار من قول أو معدا فقط وإن الوقف ومال لا يشترى يجب فيه الأجر على كل حال والداعي
إلى هذا التقيد مع أنه خلاف المتبادر من عبارة المفتي من الأقوال المعتملة ولذا قدم علمهم
عنده الكلام في غصب العقار أنه لو شري دارا وسكنها فظهرت وقفا أو بصغير يلزم الأجر صيانة
وقد مناه أن المختار مع أنه سكنها بغير ملك أو عقد فاحفظ فقد يخفى على كثير **قد** بيت وكذا
الحامدية في العادة به **قد** فتبين أي لا تغفل على قول المتقدمين **قد** إذا سكنه أحدهما أي الموقوف
عليه ما واحد الشريكين بان كان البعض للملكة والبعض وقف على الآخر **قد** بالغة قيده لما قدمه
أول كتاب الوقف أنه لو سكن بعضهم ولم يجد الآخر موضعها يكفيهم فليس لأجرة ولأنه يقول
أنه لو سكن بعضهم ولم يجد الآخر موضعها يكفيهم فليس لأجرة ولأنه يقول أنا استعمل بقدر ما
استعملت لأن المالك إذا لم يكن بعد الخصومة **قد** سريان للمغاي ظهر أن البيت لغير الزاهد حال
كونه معدا للأجارة **قد** فلا شئ عليه لأنه لم يسكنها بل سلك للأجر كما لو وهبها المالك فسكنها الزاهد
فتبين أقول بل الأجر على الزاهد لأنه غاصب فتأمل بيري **قد** بقي لواجب القاصب أحدا أي أحدهما منه
مستعمل من مال وقت أو شتم أو معدا للاستقلال اشتباه **قد** فعلى المستاجر المسمى للقاصب لأنه
العائد **قد** ولا يلزم القاصب الأجر أي أجر المثل كما هو في عبادة الاشياء **قد** بل يرد ما قبضه للمالك حال
أنه لا يلزمه إلا الذي أجر به وإن كان دون أجر المثل حموي **قد** وقبضه عبادة بها ولو غصب دار معدة
أو موقوفة أو شتم وأجرها وسكنها المستاجر يلزمه المسمى لأجر المثل قيل له وهل يلزم القاصب الأجر
لأنه الدار فكنت لا ولكن يرد ما قبض على المالك وهو الأول ثم سئل يلزم المسمى للمالك لم يعاقب
للعائد ولا يطيب له بل يرد على المالك وعن أبي يوسف يتصدق به أه قال القاضى البيرة للصواب
أنه يدفع على قول المتقدمين ما على ما عليه المتأخرين فعلى القاصب أجر المثل أه أي إن كانه ما قبضه
من المستاجر أجر المثل أو دونه فلو أكثر يرد الزاهد أيضا لعدم طيبه كما حارجه الجمهور وأقره أبو السعود
وفي المسئلة الخ عبادة بها إذا سكن بغير ملك أو عقد ونظام ما لو عطا الخ أقول إن كان القضي غلط

فیضانِ مسکری

نامہ لکھنؤ علی گڑھ

29

مستند

بها الى الغايين يقال شفع الرجل شفعاً اذا كان فداً فصار ثانياً يشفع بغير المخلوطة الى ملكه فلا يملك
شفعة احد في القصة ان يشفع بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه واذا كان في المغرب
في المعنيين وان لم يسمع من شفيع فاعلم ان الشفيع بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
الشفعة الامانة ما وقع في كنفه غير ملك لانه من اوصاف الشفيع وهو الملك لا ملك بل لا يملك ما في غايته لبيان
انها عبادة عن حق الشفيع اذ لا يملك الشفيع كانه زاد في حكمه لانه من ان يكون له قوله شفعه بالشفيع
صحة لان الملك لا يوجد بدون ان يشفع او الرضا وايضا فان حكمه باجواز الطلب حكمه بغيره فاعلم ان الشفيع
حصل الملك قبل الطلب لم يحصل الملك بالرضا او الرضا بل بالشفيع او بعضه يشفع ما اذا شفعه احد شفعاً ثانياً
فدفعه على المشي في ليس الا حراً زعماً لو وضع ذلك بل لان الغالب عدم رضاه كما يشاء والله القدر المستعسر
والان ابن النكاح ان المراد به عدم اختيار الاختيار لا ان يعتبر عدم الاختيار فاحترز بقوله على مشي بغيره فاعلم ان الشفيع
كما بالهبة والارث وكيفية او بغيره غير عين كالميراث الاجازة والطع والصلح عن دم وميراثه فاعلم ان الشفيع
فانه يشترط ان يشترط في نفسه لا يشترط في غيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وذا رقتا في كنفه بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
او فافهم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
ويعلم ما في كلامه ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
كأن اولئك ابو سعور وسببه بالحق الطوري وسببه بالحق الذي يشترط من سوا المجازة والاداء
حيث ايضا والشارع اعلم الجدار والشارع الغباراه وظاهر ان سببه بالحق الطوري وسببه بالحق الذي يشترط من سوا المجازة والاداء
لا يقال ما ذكره من عدمه والاشارة الى ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وما يجب ما قيل في كنفه بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
متعلق باتصال وشمول الشفيع في الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وشمولا الى المراد بالشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
ويشترط في الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وكونه العقد معارفته واول ملكه بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وذلك الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
في كنفه اي طريق العلل بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
فبشأن الجوار وان لم يخذ صاحب العلل بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وقد قال كما لو باع الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وان كانت ملكه بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
ينقل فاشترط في الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
في الاراضي السلطانية او من لو وقف المحركة فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
يشترط ان يكون الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
المعروف بل هو على شرفه انزل لما قالوا ان الارض المحركة اذا امتنع المحرك من دفع اجرة المثل لم يورع بانه
توجب بغيره وكذا يقال في السلطانية اذا امتنع من دفع ما عيشه سلطان بخلاف حق متعلق قائم على الدوام
كما مر وما دفع ما ذكره من ان تعليلهم انما هو العلل بالعقود بانه حق القرار بغيره ان النكاح في حاله
للبناتية وغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
لبيت المال ويدفعها من ارضه الى الناس بانصف فصار لهم فيها كذا وكذا فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
بالطريق بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
انما ترخايتها عن السراية وجعل له دار في ارضه لو وقف فلا شفيع له ولو باع هو عاقل فلا شفيع له بانه
وهو انصفه او سعوره في حاشيته مسكين لانه ان كان جرح خطا من ارضه بانه لا شفيع في البناء في الارض المحركة
كما لو روى ان لا شفيع في شقاه ثم استدعى بانه شرح الجهد للملك لبيع النخل وجعله فلا شفيع في البناء في الارض المحركة
بدون العرفه قال فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه

في كلامه على الشفيع
في البناء في الارض المحركة

لما لم يسمع من شفيع فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
في المعنيين وان لم يسمع من شفيع فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
الشفعة الامانة ما وقع في كنفه غير ملك لانه من اوصاف الشفيع وهو الملك لا ملك بل لا يملك ما في غايته لبيان
انها عبادة عن حق الشفيع اذ لا يملك الشفيع كانه زاد في حكمه لانه من ان يكون له قوله شفعه بالشفيع
صحة لان الملك لا يوجد بدون ان يشفع او الرضا وايضا فان حكمه باجواز الطلب حكمه بغيره فاعلم ان الشفيع
حصل الملك قبل الطلب لم يحصل الملك بالرضا او الرضا بل بالشفيع او بعضه يشفع ما اذا شفعه احد شفعاً ثانياً
فدفعه على المشي في ليس الا حراً زعماً لو وضع ذلك بل لان الغالب عدم رضاه كما يشاء والله القدر المستعسر
والان ابن النكاح ان المراد به عدم اختيار الاختيار لا ان يعتبر عدم الاختيار فاحترز بقوله على مشي بغيره فاعلم ان الشفيع
كما بالهبة والارث وكيفية او بغيره غير عين كالميراث الاجازة والطع والصلح عن دم وميراثه فاعلم ان الشفيع
فانه يشترط ان يشترط في نفسه لا يشترط في غيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وذا رقتا في كنفه بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
او فافهم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
ويعلم ما في كلامه ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
كأن اولئك ابو سعور وسببه بالحق الطوري وسببه بالحق الذي يشترط من سوا المجازة والاداء
حيث ايضا والشارع اعلم الجدار والشارع الغباراه وظاهر ان سببه بالحق الطوري وسببه بالحق الذي يشترط من سوا المجازة والاداء
لا يقال ما ذكره من عدمه والاشارة الى ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وما يجب ما قيل في كنفه بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
متعلق باتصال وشمول الشفيع في الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وشمولا الى المراد بالشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
ويشترط في الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وكونه العقد معارفته واول ملكه بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وذلك الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
في كنفه اي طريق العلل بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
فبشأن الجوار وان لم يخذ صاحب العلل بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وقد قال كما لو باع الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
وان كانت ملكه بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
ينقل فاشترط في الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
في الاراضي السلطانية او من لو وقف المحركة فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
يشترط ان يكون الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
المعروف بل هو على شرفه انزل لما قالوا ان الارض المحركة اذا امتنع المحرك من دفع اجرة المثل لم يورع بانه
توجب بغيره وكذا يقال في السلطانية اذا امتنع من دفع ما عيشه سلطان بخلاف حق متعلق قائم على الدوام
كما مر وما دفع ما ذكره من ان تعليلهم انما هو العلل بالعقود بانه حق القرار بغيره ان النكاح في حاله
للبناتية وغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
لبيت المال ويدفعها من ارضه الى الناس بانصف فصار لهم فيها كذا وكذا فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
بالطريق بغيره فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه
انما ترخايتها عن السراية وجعل له دار في ارضه لو وقف فلا شفيع له ولو باع هو عاقل فلا شفيع له بانه
وهو انصفه او سعوره في حاشيته مسكين لانه ان كان جرح خطا من ارضه بانه لا شفيع في البناء في الارض المحركة
كما لو روى ان لا شفيع في شقاه ثم استدعى بانه شرح الجهد للملك لبيع النخل وجعله فلا شفيع في البناء في الارض المحركة
بدون العرفه قال فاعلم ان الشفيع بالضم بمعنى المفعول اسم الملك المشفوع بملكه

انتقام

141

على الاخذ به اي اخذ دار بيعت في جواره والثاني على اخذه نفسه اذا كان مما قلده ملك هكذا
يعلم من كلام شيخنا في الحاشية ويظهر انه اقتصر على التوفيق الثاني فقط اذا ما في التوافق
شرح الجمع لا يمكن حمله على الاخذ به فقط كما لا يخفى فانما يتم هذا التفسير الاول هو ما في الحاشية
فقط لما علمت فكان ينبغي له ذكر عيانتها **قوله** والثاني هل ما في الخلاصة والبرائة **قوله**
واما اذا بيع بجواره ابناء ذرية او الجوار بمعنى الجوار وثالث فاعل او ابناء بمعنى في النظر
متعلقة بمحذوف صفة لموصوف محذوف اي بيع عقار كان في جواره تامل وقد شاع
شيخنا في هذا التفسير **قوله** او كان بعض ابيع ملكا له حاصله انه لا شفعة له لا يجوز
ولا يشترط فيه هو تصرفه بالقسم به كما اشار الى في نقل عبارة النوازل ونهينا عليه فلا
شفعة للوقوف اذا لا ملك له شفعة قدمنا انه لا شفعة في الاراضي السلطانية وذكر في الحاشية
ان كون الارض عشوية او خراجية لا ينافي الملك فني كثير من الكتب ارض الخراج او العشر مذكورة
بجوارها ببيعها وايقامها وتودث فثبت فيها الشفعة بخلاف السلطانية التي ترفع مزادة
لا تبيع فلا شفعة فيها فلو ادعى ما منع ابناء الارض ملكه وانما يرد في حاشية وقوم في
وعلى من ادعى في الملكية ابرهان ان صححت دعواه عليه وانما ذكرت لك في وقوم في
بلادنا ما ملخصا وقد عتينا ايضا انه لا شفعة في ابناء الارض المحركة ولا ابرها لوقف
وسللت من نائب قاضي دمشق عما اذا بيعت دار فيها قطعة محركة فهل للجار الشفعة
فاجبت بان لا ابرها صرحا ولكن الظاهر ان لا اخذ الدار سوى ملك القطعة القطعة
وما عليها من البناء بشرط ان لا يكون جواره للدار المبيعة بلاك شفعة لتلك القطعة اخذ
من قوله باع ارضين صفقة ودخل شقيع لواحدة له اخذها فقط ومما سياتي في الجمل
لوبيح عقارا لا ذراعا في جانب الشقيع لعدم الاتصال تامل والله اعلم

باب طلب الشفعة

قوله من مشتر متعلق بعلمه **قوله** او عدل او عدد اي لو كان المخير فضوليا والماراد
بالعدد عدد الاشهاد وجلان او جلي وام اثنان واذا عدم شراط العدالة في العدد واما
في المشتري لا يخص ولا يشترط العدالة في الخصوم ومثله رسول كما في التاتر حاشية وفيها ان كان
الفضول واحد اعز عدل فان صدقه ثبتا لشرائه وان كثر لا وان ظهر صدق الجوار عند خفيه
الدار فان في الدار ولا يخفى واحد اكان او عبدا صبيبا او امرأة اذا كان الجوار صدقا **قوله**
باب بيع متعلق بعلمه **قوله** كما خيره اي خيرا والخيرة هي التي قال لها زوجها امرك سيدك **قوله** وان ائتمرا
المجالس ما لم يشغل بآيد على الاعراض دور الجوار **قوله** هو الاصح واختاره المصنف **قوله** وعليه المنة
اي ظاهره في ذلك غير ما في المجلس **قوله** خلافا لما في جواره الفتاوى التي يشترط عدم اختياره لغيره
لظاهرها لكونه كمن يذا القول منسبا شعية طلبا لشرائه وظاهر الحديث الا انه وظاهر الهداية اختياره
ولسبه العامة المشايخ قال في الشرائع وهو ظاهر الرواية حتى لو سكت هبة بغير عذر ولم يطلب
او سكت بطلب لغو بطلت شفعة كانه في الحاشية والزيادة في شرح الجمع انه وقوله وعليه الفتوى من كلام
الجواهر وهذا ترجيح صريح مع كونه ظاهر الرواية فيقدم على ترجيح المتن بمسهم على خلافه في حاشية
اخبر كتاب وشفعة في اوله اوسط وقراه في اخره بطلت هبة مع وقت الخطية فطلب بعد الصلاة
حيث يقع الخطية لا تبطل والا فقيه اختلاف المشايخ والواحد في التعلق بجعله اربعا او ستا فاختار
انها تبطل لان اتم ما بعد النظر اربعا ولو ستا تطاع لا تبطل ان اتم القليلة اربعا وسلامه على
غير المشتري يبطلها ولو عليه لا كما لو سجد او سجد او سجد او سجد على ما تاتر حاشية وعلى رواية
المجلس كفاية وشراية وفي الحاشية اخبرها فكت قال لا تبطل ما لم يعلم المشتري والتمس كما يكر اذا
استوفرت ثم علمت ان الاب زوجها من فلان صرح رد هذا **قوله** وفي المصنف في حاشية
فتاواه فليحفظ **قوله** بلفظ يفهم طلبها متعلق بقوله يطلبها والمراد اي لفظ كان حاشية الفصل
لوقال القوي شفعة شفعة كني تاتر حاشية **قوله** طلب المواتية مسمى به كما في لفظه صلا والبيع والشفعة
لمن واليه اي طلبها على وجه السرية اتفاقا **قوله** اي ابناء ذرية مفاعلة من قوله على الاستعانة لان
من يشب هو من يبيع في الارض بمشيه اتفاقا **قوله** والاشهاد فيه يس بلازم كذا في الهداية وغيره

طلب من
كون الارض عشوية
لا ينافي الملك فني كثير
من الكتب ارض الخراج
او العشر مذكورة
بجوارها ببيعها

باب
بعضها محركة
بعضها لا

في الصحيح

طلب
لو سكت لا تبطل ما لم يعلم
المشتري والتمس

الموتية ليس لاشهاد الحق بل يعلم انه غير معرض عن الشفعة تارة ومواقع قوله بل الحاشية في حاشية
جوار اشية الطلب كما لو اذ اذ اشهاد لطلب لطفه وشهد على ذلك وما ذكره الاشهاد لكونه شرط
لشفعة الهبة بل لاشهادها عند انكارها لا ينافي في الحاشية وقال الساجدة في حاشية ما لا يصدق بيمينه مع ارضه
يمينه مع ان يصدق اذا قل طلبت حاشية علمت نعم لوقا علمت ما لم يصدق بيمينه مع ارضه
حاشية الدار واهرها وظاهر كلام المدور ان الاشهاد فيه لا يلزم فيها اذا كان في مكان حاشية
الشهود فانه صرح بان مما يبطله لاشهاد الاشهاد عليه مع القدرة لانه دليل الاغراض لكن قال
الشريفة انه سئل عن شرط الطلب فقط دون الاشهاد عليه اهرواية تمام الكلام فصرح
الاب الامة وفي القريستان بجواب الطلب وان لم يكن عنده احد لثبات فقط الشفعة وبالله
من الخلف عند الحاجة كذا في النهاية ولا يشترط الاشهاد فيصع بدونه لصدقه المشتري كما في الاختيار
وغيره اه فنهذا دليل على انه غير شرط مطلقا وكذا يدل عليه تصديق بيمينه فيما مر فتدبر **قوله** في حاشية
اي ارضه اشادة ارضه هذا الطلبية يستلزم في الجوار في الاكثر بل مقدرة بمدة الشك من
الاشهاد كذا في النهاية وغيره فاشارة **قوله** لولا العقد في يده والا فلا يصح الاشهاد على ما ذكره وقد ورد
وعصم واما في الاختلاف والصدور الشهيد وذكر شيخ الاسلام وغيره ان الجمع سحنا كما في المحطة فتش
قوله والالم يكن زائد على رد على المصنف في المنع لاختلافه في الجوار والدار والنهاية والحاشية وعندها
قوله او عند العقار متعلق بالحق في حاشية **قوله** وهو طلب اشهاد اقول ظاهره عباد اتم زوم **قوله**
فيه لكن دلت في الحاشية انما سمي لثباته لاشهاد شرط بل يمكن لاشهاد الطلب عند جوارها تامل
قوله حتى لو تمكن الجوار ان يمدته مقدرة بالتمكن من كونه من قبله فحقا لتطوع بعد طلب المواتية
قبل طلب الاشهاد بطلت حاشية وادعى في الحاشية بسقوطها اذا طلبت عندا لقصي قبل طلب الاشهاد
فليحفظ وفي الحاشية ان كان المشتري باع واشتري والدار في مصر والدار في يد البايع قال في حاشية
الشفيع وطلب صح ولا يعتبر فيه الاقرب ولا بعد لان المصراع تباعد الاطراف فكان واحد الاقرب
يجاز على الاقرب ولم يطلب قبطل قبطل وان كان الشفيع وحده في مصر خالفه ابره في حاشية
وان احد المتبايعين في مصر الشفيع فطلب من الابعد بطلت اشهاد لخصما **قوله** اي حاشية في حاشية
من دار **قوله** لشغل الشريك في نفس البيع لان قوله يار كذا يفيد انها غير الدار المشفوعة فيكون
جاء او شريك في الحقوق فقط بخلاف قوله بسبب كذا فانه يشعل الثلاثة فافهم **قوله** اي قول كشفيع للفا
مره اي المشتري مفروض فيما له قبضتها المشتري يعني او وكيله **قوله** وطلب الخصومة لا يشوقف عليه اي
على قبض المشتري ان لو كانت في يد البايع يصح الطلب ايضا واما مره تسليم الشفيع وانما يشوقف على حقه
المشتري وحده مطلقا او مع البايع قبل التسليم كانه في حاشية وحاصل كلامه ان كون الامر متوجها للمشتري
ليس بقيد لانه قبضه غير شرط لشفعة الطلب فافهم **قوله** في يفتي كذا في الهداية والكا في حاشية في الهداية
وقد رايت فتوى المولى ابراهيم سعد على هذا القول **قوله** وقيل بقوله محمد قاتل شيخ الاسلام وقاضيه
في فتاواه وشهر على الجامع ومضى عليه في الوقاية والشفعة والخيرة والمفتي وفي الشرائع عن ابراهيم
ابن اصبح ما يفتي به قال يعني انه اصبح من تصحيح الهداية والكا في حاشية في الهداية والكا في حاشية في الهداية
كالجوار والخلصة والمضرت وغيره اشارة **قوله** في حاشية في الهداية والكا في حاشية في الهداية
او عدم فاض برى الشفعة بالجوار في يده لا شفعة اتفاقا شرح مجمع **قوله** يعني دفع الضرر بيان لوجه
الفتوى بقوله محمد قال في شرح الجمع وفي الجامع الحاشية الفتوى اليوم على قول محل التغير حول الناس
وقصد الاضرار به فظهر ان فتاها بخلاف ظاهر الرواية لتغير الزمان فلا يصح ظاهر الرواية غير ان
كان مصححا ايضا كما في الغصب في مسألة صبيغ الشوب بالسواد ونظائر كثيرة بل قد اقتضى ما خلف
رواية بمشاة الاشهاد كالمسائل المفتية بها بقوله ذكره في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
في الجوار عن ذلك وظاهر كلامه انه انما يبطل في ظاهر الرواية كما في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
عندها ليس كل احد يقدر على رد فعله ولا يخطب لانه دفع الضرر به كذا في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
الضرر به قد شاع في غير مرة من جوار يطلبها بعد عدة سنين قصه الاضراء وطعها غلا السعر فلا اجرم كانت
سند في الباب مسلم واسم علم **قوله** وانما طلب الشفيع الخ في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

باب
عند القاضي قبل
طلب الاشهاد

بأن القاضى يبال أو لا يشفيع عن موضع المذبح وحده وبالذبح فيها حقاً فلا بد من العلم بها ثم هل يشفيع
الذبح أو لا لم يقين لم يصح دعواه عليه لم يحضر الباع لم يحضر سبب شفيعته وحده ما يرفع له فاعلم دعواه
سبب غير صحيح أو هو صحيح غيره ثم متى علم كيف صنع فلعلم طال الزمان أو عرض ثم عن طلب الشراء
كيف كان وعنده من شهد وهل كان اقرب أم لا فاذابن ولم يحل بشرط ثم دعواه وقبل على الخصم
فيلحق بخصمها **قوله** الخصم وهو المشتري والى لانه المصنف ذكره كذلك **قوله** او وكل قدمه هنا وفيها
بان على قوله او برهن مع ان المناسب ما فيه عنه لان النكول بعد العجز عن البرهان وعناية للاختصار
اذ لو اخرج احتجاج الى ابرار او فاعل فافهم **قوله** على العلم بان يقول بان علم ما علم انه ملك للمشتري
لانها بمن على فعله غير **قوله** قول الثاني وعنده لثالث على اثبات ومقتضى على الاول كما في القصة
قال ابن ملك **قوله** اذا قال المشتري ما اعلم ولو قال اعلم انه غير ملك لم يحل على اثبات **قوله** او برهن
لانه بان يقول انها ملك **قوله** المشتري قبل ان يشتري **قوله** المشتري هذا العقار وهو له الى ملكه ولم يفسد
انها خرجت عن ملكه فلو قال انها لهذا الجار فاكفى كانه المحيط وعن ابن يوسف لاحاجة الى البرهان
قوله رساله عن اثبات كونه خصماً عنده ابن ملك **قوله** على الحاصل في شفيعته الخليفة لان شهود شفيعته
فيه متفق عليه فيقول بان ما استحق الشفيع في هذا العقار شفيعته من الوجه الذي ذكره فثبت ان
في الاستحقاق على السبب الضار المذبح عليه يجوز ان يكون قد دفع العقد ابن ملك **قوله** وعلى السبب
الذي بان يقول بان ما اشتريته **قوله** المذبح لانه لو حلف فيه على الحاصل يصدق في يمينه في اعتقاده فيثبت
النظر في حق المذبح **قوله** هذا اذا لم يشكر المشتري الخ لانه اذا انكر طلب شفيعته وقد كان انكره فاقوله
البرهان به او عجز عنه فطلب يمينه فحلف ان يكون القول قوله ولا يبعد متناقضاً ويحرم **قوله** فاعلم
اي المشتري فانه انكر طلب المواثيق حلف على العلم وطلب لتقرير فعله اثبات لاجل العلم كما في الكبري
فثبت ان كونه قد منعته عن النهاية ان طلبا الماثية واجبت مثل تسقط شفيعته ويتمكن من الحلف عند الحاجة
ومقاده ان القول للشفيع يمينه في طلب الماثية لان يحل ما ينال على اذ قال علمت مسو طلت اما اذا
طلبت حلف علمت فالقول بيمينه كما قد يمناه عن المذبح وقد **قوله** وان لم يحضر الثمن ان وصله الى لم يحضر في مجلس
القاضي لان الثمن لا يجب قبل القضاء قال في الهداية وهذا ظاهر واما الاصل وعن محمد لا يقضى حتى يحضر هو
دواية الحسن عن ابي حنيفة لان الشفيع عساه يكون مفلساً **قوله** فلو قيل للشفيع الخ اي قبل ذلك بعد القضاء
بها فافهم قال ليس عندنا الثمن او احضر غداً او ما يشبه ذلك لا تبطل شفيعته بالاجماع وان قال ذلك قبل القضاء
تبطل عند محمد فلو علم ان يلقى **قوله** والخصم للشفيع المشتري مطلقاً المذبح بالاطلاق قبل التسليم
وبالتسليم يبيع المشتري وبالأول المشتري وبالثاني البائع والباية في ملكه وبسبب السبب اي ان الاول
بسبب ملكه والثاني بسبب كون العقار المبيع بيده وفي ذكر الاطلاق هنا فنظر بنظر من سوق كلام ابن الكمال
فانه قال والخصم للشفيع البائع والمشتري ان لم يسلم احدهما بيده والاخر ملكه فثبت مع البيعة على البائع حتى خسر
المشتري وان سلم المشتري لا يشترط حضور البائع لزوال الملك واليد عنه اهـ **قوله** واما ان الخصم قبل
التسليم هو البائع والمشتري وبعد المشتري وحده فقول الشفيع المشتري ان اراد وحده لا يصح قوله مطلقاً
وان اراد البائع لا يصح قوله قبل التسليم فكلان عليه ان لا يذكر الاطلاق وانما يكون الخصم بعد التسليم هو
المشتري وحده فثبت عليه بعد فتم **قوله** ولكن لا سمع الاستدراك في محل النظر في الجرد المتروك واما انظر الى
الشفيع زاد ولا المشتري فهو مستردك والمقام مقام الشفيع كما قد مناه في عبادة ابن الكمال **قوله** لان ما
قال الزليحي لان الشفيع مقصوده ان يستحق الملك واليد فيقضيه القاضي القاضى بها لان احدهما والآخر ملكا
اي هل كان لا بد من حضورهما كما في الهداية وفي قوله ويفسخ بحضوره **قوله** في علة اخرى لحضور المشتري
وهي ان يصير مقصوداً عليه بالشفيع كاتية عليه في الهداية لانه انقضاه على الغايب لا يجوز ملكا او فسخا
قوله ويفسخ بحضوره اي حضور المشتري وهو مودة الشفيع انه يقول ففسخت شرا المشتري ولا يقول ففسخت البيع
لما يبطل حتى شفيعته لانها بناء على البيع فتقول للشفيعته الى الشفيع ويصير كانه المشتري اقامه صاحب الحق
فلم يفسخ احد وانما انقضت اشتراجه الى المشتري **قوله** وهذا في الحكم على البائع قبل التسليم ما بعد فالحكم على المشتري
لان البائع صار اجنبيا كما هو ويكون الاخذ من المشتري كاتية قريباً من لزوال الملك واليد عنه فصار اجنبياً
فسخ المشتري ما بالشفيع وباعها لاخر بالقياس ثم حضر الشفيع واراد اخذها بالبائع الاول قال ابو يوسف فاخذها

من ذوق

من ذوق اليد بالقول يقال بطلب بايعك بالفاخرى وعندها بشرط حضرته المشتري الاول وان طلب البائع الثاني
لا يشترط حضرته الاول فافهم فانما تخرجها من العدة بالجمع جواز ارفع فثبت ان الشفيع لا يرفع بغيره
الرفع خبر **قوله** لانه ان كان المشتري الذي تقدمه الشفيع انما استحق المبيع **قوله** وهو على المشتري لو بعده في انذار
عن الثاني اذا كان المشتري نفسه الممن ولم يقين انما استحق الشفيع بالشفيع فثبت ان الشفيع الممن المشتري
فالعدة عليه وان البائع قال لعدته عليه اهـ **قوله** طويلا من قوله ان الملك واليد عنه **قوله** والشفيع خيرا الروي
والعيب ان لاخذ بالشفيع من المشتري ان كان لاخذ بعد القبض وان كان قبله فثبت ان البائع لا يجوز له الصفقة
ايه فثبت له الخياران فيه كما اذا يشتريه منها باختيارها ولا يشترط خيارا ويبيع المشتري ولا يشترط البراءة
لان المشتري ليس بنايعاً بغير الشفيع فلا يعمل شرطه ورويته فثبت ان المشتري وان خيارا بشرط ولا يعمل اي بعد
الشرط كما في القصة واللاجل عطف على خيار الشرط لا على الشرط اهـ **قوله** والمراد الاجل في الثمن **قوله** ان في ضمان
العقد فلو سخط المبيع بعد ما بين الشفيع لا يرجع بنقصان قيمته البتة على البائع او المشتري لان رضى و
انما جبراً والمسلمة سبب في هذا الباب مستان وقول المصنف كالاشياء فلا يجوز للمشتري على الشفيع قاضيه **قوله**
قوله في الثمن اي في جبهه كقول احد هما هو كايروا لاخره واهم او قدوة كقول المشتري ما بين
والشفيع بمات او صفته كاشترته بئس مجمل وقال الشفيع بل موجب ودور الجار **قوله** والدار مقبوضة
والثمن منقود اي مقبوضة للمشتري والثمن منقود منه البائع وقد راجعت كثيرا فلم اجد من ذكر
بهذين القيدين سوى بعض شرح الكنترا الذي استمر رأيه ريبها في هاتين النسختين من نسخ
الكنترا معزيا للكتاب وفي نسخة الطوسي ما نصه واطلق المولى فثبت ان اذا وقع الاختلاف قبل قبض
الدار ونقد الثمن او بعد ما قبل تسليم الى الشفيع او بعده لكن في التاخر فثبت ان المشتري وارا فيها
ونقد الثمن ثم اختلف الشفيع والمشتري في الثمن فالقول للمشتري بنتي ما في الشكك ورا في الدخلة
علاما في التاخر فثبت ان القول للمشتري مع يمينه ولا يخالفان لان الشفيع مع المشتري بمنزلة البائع
مع المشتري لان البائع والمشتري يتحالفان في قتال مل قال **قوله** وقد يقال ان الثمن ان كان غير
منقود يرجع الى البائع فيؤخذ بقوله ان كان اقل مما يدعيه المشتري ويكون حطاً كما في المسئلة
الاية وعلى هذا فالمدار على كون الثمن منقوداً فقط اهـ **قوله** لانه منكران لشفيعه في استحقاق
الدار وعنده نقد الاقل وهو ينكره بآية **قوله** ولا يخالفان لان المشتري لا يدعي على الشفيع شيئا
لان الشفيع مخير بين الاخذ والترك فلم يثبت كونه مدعي عليه لانه الذي اذا ترك الدعوى لا يثبت ثمن
في معنى النص **قوله** اذا اختلف المتبايعان والسلفه قاترتا لفا وفرادا فثبت ان اذا وجد انكارا في
من الجاهلين اتفاق **قوله** لان بيعة مفرقة اي المشتري بخلاف بيعة المشتري لان شفيعه بخلاف البيعة
للازام فالأخذ ببيعة اول اتفاق قال القصة وفيه اشعار بان الاختلاف البائع والمشتري او بها
والشفيع فثبت ان البائع احق لانها ثبتت الزيادة **قوله** بلا قبضه اي قبض البائع كل الثمن سداً لحجب
المشتري العقار او لا فثبت ان **قوله** فالقول له اي بما يرون فثبت ان لاخذ بالشفيع باقوان البائع لان
ان كان كما قال فظاهراً والا فهو حط والحط يظهر في حق الشفيع **قوله** ومع قبضه للمشتري فياخذ
الشفيع ما قال المشتري ان **قوله** ولا يثبت ان قوله البائع لانه لما استوفى الثمن انتهى حكم العقد
اخرج هؤلاء البائعين وصاروا اجنبياً فثبت الاختلاف بين المشتري والشفيع وقد بيناه بآية **قوله** ان
فيه للمشتري واعلم ان هذا اذا كان القبض على اياه ان ثبت المشتري بالبيعة او لغيره كما في الدور **قوله** ما اذا كان القبض
غير ظاهر اي غير معلوم للشفيع فاما ان يقر البائع بالقبض او لا فان كان الثاني فالظاهر ان حكمه
ما اذا كان غير مقبوض وان كان الاول والمشتري يدعي الاكثر والدار غيره فاما ان يقر او لا بمقدار الثمن
ثم يقبض او لا فثبت ان كان الاول كما لو قال بعثت لدار من الف وقبضت يريدها سخطا حتى الشفيع باقوان
لا اذا بدا بالقرار بالبائع بقبضه بغيره بقبضت يريدها سخطا حتى الشفيع باقوان
منه لانه اذا تحقق ذلك ينبغي اجنبيا من العقد فان ملكه فيجب الاخذ بما يدعيه المشتري لما في الفا
ان الثمن اذا كان مقبوضا اخذ بما قال المشتري وليس له سخطا حتى الشفيع فيه عليه قد قبضت وان
كان الثاني كما لو قال قبضت لدار من الف لم يثبت ان قدومه ياخذ بما قال المشتري لانه باقوان بالقبض
صار اجنبياً وسقط اعتبار قوله ثم مقدرا لثمنه **قوله** بما قال البائع لان فسخ البيع لا يجزى بطلان

112

حق الشفع وهل يحلف لبايع يذبح ان لا يحلف لانه سافرة اتقاه عن كسبه بجاهه **قوله** وحط بعض
اي حط لبايع بعض الثمن عن المشتري فلو حط كحل لبايع اي بايع لا يتحقق باصل العقد فلا يظهر في حق الشفع
اشياء اي وان منع ويرى المشتري ان لا يبيع بضمير ما حطه فكانه شبهة كذا في المحوى **قوله** فياخذ بالبايع
او يرجع على المشتري بالزيادة ان كان او فاه الثمن كانه الغريم **قوله** الا اذا كانت بعد القبض اي قبض الثمن
لانه صار عيناً تسليم فلا يسترد الشفع شيئا اما قبل فستر ولا نهية دين في الذمة شرحه في الاذهان
قال المحوى بغير ان يقال يقم من التقييد بهب البعض ان هبة الكل لا تظهر في حق الشفع مطلقا فهل
ياخذ بالمسمى او بالقيمة لان نقلها صرحا وفي نظرية شري داريا الشفع تصدق بها على المشتري ياخذ
الشفع بالقيمة الا ان يكون بعد قبض المالك فيقال ان هبة كل الثمن قبل القبض ياخذ
بالقيمة والا فالثمن هو المخلصا **قوله** ورايت في الترخا عن المحيط والهبة والا اذا كانت قبل القبض
فلو كانت قبل القبض خلوت كانت في بعض الثمن تظهر في حق الشفع ولو في كل خلا واذا كانت بعد القبض
والهبة على هذا التفصيل واما الا باخذ الكل او البعض فلا يصح اه وعلية جرى القهستانه فتأمل **قوله**
وحط الكل والزيادة لاي لا يظهر ان في حق الشفع اما حط الكل فلا لا يتحقق باصل العقد والباقي
العقد بلا ثمن وهو فاسد لا باطل خلا لما في الدرد ولا شفعة في الفاسد كايه كنهه اي حط الكل
يظهر في حق المشتري قهستانه واما الزيادة فانها وان التقت ففها باطل حتى الشفع لا شفعة
الاخذ بالمسمى قبلها والمزيد الزيادة في الثمن اما في البيع فظهر كما يذكره الشق قريبا عن القيمة لانها
من قبيل الحط **قوله** ولو حط النصف لم ينصف ليس بقيد قال في الجوهرة هذا اي عدم الالتحاق اذا
حط لكل بكرة واحدة اما اذا كان بكلمات ياخذ بالاخيرة اه وقلت وجهه انه كحل حط شيئا
يلتحق بالعقد ويضم الثمن ما بقي فاذا حط جميع ما بقي يكون حط كل الثمن وهو ما بقي فياخذ به
قوله ولو علم المشتري ان لا يفرق بين ما اذا كان الحط قبل الاخذ بالشفعة او بعده كما في تبيين
قوله كما لو باع الفلح اي له الشفعة ايضا لما قد مناه انفا وهل ياخذ الزيادة ايضا توقف
فيه بعضهم **قوله** في النهاية قال ياخذ الدار بخصتها من الثمن اه ولا يخالفه ما في شرح الجمع
الملكي باع عقارا مع العبد والدواب ثبت في كل بيعا للعقار اه لان المراد بالارض والارض والارض
والارض الحرة فتتحقق تبعيته لوجود ما هو المقصود من الارض ولذا صح فيها الوقف تبعيا
في موضع خلافا لجارية والمتاع مع الدار هذا ما ظهر له فتأمل **قوله** ولو حط كل الثمن لو ذكره
بعد قوله وفي القيمي سلم ما اعترضه به **قوله** يقتضي ان الخمر مثلي حكا في حق المسلم وانه ياخذ
بمثل الخمر وليس كذلك بل بقيتها لانها مثلي حقيقة في حكا في حق وعناية ابن اكلان الاشياء
عليها حيث قال وبالمثل في الاشياء مثلي حقيقة وحكا لان من المثل ما المثل في الحقيقة بغير المثل كالخمر
في حق المسلم فخلصا فقول حقيقة وحكا لاخراج لا لا داخل **قوله** بالقيمة اي وقت رثا وقت
الاخذ بالشفعة كما في اخيرة قهستانه **قوله** ياخذ الشفع اي شفيع كل من العقارين **قوله** موجب
اي باجل معلوم والا يفقد البيع لشفعة في البيع الفاسد مع وجوب وسائر من الشق يتبين ذلك
اخر هذا الباب **قوله** ياخذ بحال اي ياخذ في الحال بخفيف الدار من حال يشهد به لان الاجل
ثبت بالشرط ولا شرط بين الشفع والبايع ان اخذ حال من البايع سقط الثمن عن المشتري بام
ان البيع انفسخ في حق المشتري وان اخذ من المشتري وجع البايع على المشتري بثلث موجب لان
الذي جرى بينهما لم يطل ياخذ الشفع ههنا **قوله** او طلب عطف على ياخذ اي ان يبيع بثلث
في الحال بحال وبين الطلب في الحال والاخذ بعد الاجل **قوله** ولا يتحقق الخ كذا في الملتقى واد لو اخذ
الشفيع بثلث حال من المشتري لامن البايع كما قد مناه اتفاقا ولو سكت عنه في قاعدة قوله او طلب
في الحال **قوله** بطلت شفعة لان حقه قد ثبت ولذا كان ان ياخذ بثلث حال ولو لا ان حقه ثبت لما
كان له الاخذ في الحال وسكت عن الطلب بعد ثبوت حقه بطلت بثلثي ودور وجهه نظر لان هذا ملك
تملك ولا تطل الشفعة شاعره الى حلول الاجل لا عند الامام لانه لم يقدر له مدة ولا عند جهة المقدرة
شبهه بثلثي في الجواب المراد طلب الما فيه ياخذ **قوله** لا حقه قد ثبت فانه يقتضي ان المراد طلب الشفعة
اي بعد انظر معلوم والجواب مقبول لان ثبوت الشفعة للشفيع بعد البيع واستحقاقه بعد التظليل
كما مر متنا فاذا صدر البيع ثبت حقه فيها ثم علم به ولم يطلب طلب معاينة بطلت لانه سكت بعد ثبوت

حقه ومنشأ ما مر اشتباه الثبوت بالاستقرار قد مر **قوله** بثلث الخمر قيمة الخمر وقلوبت بثلث شفع
الا ان كذا يقولونها اتقاه **قوله** والشفيع ذميا ومثلا المستامن لا المنة قتل او سات او حتى خلافا لما لا ثبت
لو دنته اما لو شري فقتل لم يطل شفعة الشفع لتعلقها بالخروج عن الملك ولو شري سلم في دار الحرب ودار القبية
سلم لشفعة له وان سلم اهلها لان احكامنا لا تجري فيها اتقاه **قوله** لا بد ان يكون الخ بيان لفائدة زيادة
البايع والمشتري **قوله** لا امر اي في كذا بالعصب حيث قال ان الخمر في حقا قيمتها حكا او في قوله انفا ولو حكا كالمخمر في حق
المسلم بناء على ما قد مناه من احق ان يذكره بعد قوله وفي القيمي **قوله** لو كان الشفع سلما فلو سلما وكافرا
فالشفيع للمسلم بنصف قيمة الخمر ولكل طرف بثلث نصفه اتقاه وفيه سلم قبل الاخذ لم يطل وصار كالمسلم
الا على وان سلم احد المتبايعين والخمر غير مقبوضة انتقض البيع قبضت لاداء ولو لم يطل شفعة لان
انفساخ البيع لا يطلها **قوله** ثم قيمة الخمر في الجواب سؤال مقدر **قوله** مر في باب العاشر ان يشر الخمر اي يوزن
من ثمنه لا الخمر بل من قيمته القيمي كونه **قوله** الجواب ظاهر وقدم منه جوابا غير في باب العاشر عن عدي
وهو انه لو لم ياخذ الشفع بقيمة الخمر لم يطل حقه سلما فشفعه روم الشفع الضرورة مستثناة **قوله** بخلاف
الدرد على العاشر فانه يشر الخمر لا الخمر فانه قيمه سبق قوله بالرجوع اليه للتصوير **قوله** اي ذي سلم
الخ وفي الجواب من باب العاشر عن الكفا في يعرف بالرجوع في الجمل **قوله** لانه لو اختلف في اي اختلف الشفع
والمشتري فيما ذكر من القيمة **قوله** وقال القول للمشتري قال في النهاية كما لو اختلفا في مقدار الثمن **قوله** كما مر في القصد
من ان قيمته ما مستحق القلع اقل من قيمتها مقبوضة بقدر اجرة القلع **قوله** قلت واما لو هبتها
الخ بيان للفرق بين البناء والهن وكان ينبغي تاجده عن قوله او كلف المشتري قلعا فان المخالفة
بينهما من هذه الجهة تامل **قوله** او طلا يا يحصى كغيره من عناية الزاوي بل ذكره الرمي بعد ما بقوله **قوله**
وعلى هذا لو طلا **قوله** لتعذر نقضه على محذور تقديره ولا يكلفا المشتري النقض لتعذر نقضه اي
على وجه يكون له قيمة **قوله** ويجوز اي ما ذكره بقوله واما لو هبتها الخ كذا في الشفعة في العرق **قوله** وكلف
عطف على ياخذ **قوله** الا اذا كان الخمر **قوله** وعن الثاني موجود في بعض الشفع قال في ههنا ثمانية
تقديره ولا يجره المشتري على البيع اه قلت يبيد قول الاتقاه ويا مروا القاضي بالقلع الا اذا كان **قوله**
له ان ياخذ باي الارض جبراعا على المشتري **قوله** مع قيمة البناء والفرس الا وضح قول النهاية مع البناء والارض
بقيتها **قوله** مقبوضة اي مستحقة القلع ويدل عليه قوله غير ثابتة **قوله** وعن الثاني اي في مسد المتقن فلا
يكلف المشتري القلع لانه ليس بمقتضى البناء والفرس ثبوت ملكه فيه بالشر فلا يعامل باحكام العدو الذي
يد القاع **قوله** وقية البناء والفرس اي قانين على الارض غير مقبوضة نهية عن شرح الخطاوي **قوله** ولذا
اي يكون حق الغير وهذا الشفع اقوى **قوله** ويتبين بالاجرا اي عناية تجانب المشتري والشفيع كما اوضحه
الزيتوني هذا او عناية الاتقاه عن شرح الخطاوي لا يجبر المشتري على قلعه بالاجماع بل ينظر في وقت
الادراك ثم يقتضي لشفيع اه ومقتضاه عدم الاجراء لم يخرج الارض عن ملكه المشتري لعدم
النفسا مامل وقال **قوله** المستحق الذي في المقدسي ثم الارض ترك بغير اجر وعن ابي يوسف باجر
اه قلت ومثله في التا ترخا **قوله** والاي يرجع بقيمة البناء والفرس يعني بنقصان قيمتها وعن ابي
يوسف يرجع **قوله** على احد اي سوا سلمها من الشفع او من المشتري **قوله** لا بد ان يكون البايع جاعا عليه
بالشفعة جبراعا مر بخلاف المشتري اذا استحق ما اشتاد بعد البناء ان البايع عزمه بالعقد فجمع عليه باجر
قوله ياخذ بكل الثمن اي اذا اشتري رجل دارا فبعت او بستانا فبعت شفعه فملك الشفع الا قد يملك
لانها تابعان للارض من غير **قوله** بلا فعل احديا بخره متنا **قوله** لا الوصف اي ما لم يقصد التا فبقا
بجسمته من الثمن كما ياتي وضح والاول ان يقول لا اشع لان البناء والشرعيا وصفها للدار والبايع
نعم الخفاف وصفه قال في التبيين لانها تابعان للارض حتى يدخلان في البيع من غير ذكر فلا يبقا لهما
سكن من الثمن ولهذا يبيعها جبراعا بخره في هذه الصادرة من غير بيان اه **قوله** من نقصان
لف وشر مرتب **قوله** حيث لم يكن تبعا للارض بخلافه لقوله سقط حصته من الثمن **قوله** فهو عزم مال
قاسم بغير محتسب عند المشتري **قوله** فحقه ملك ما دخل تبعا اي لكان من المتابع ونحوه الصنفعة
الى الشفع فحقه ملك الشفع بعد دخول الاصل فملك الشفع قبل القبض فانه قال قلت فحقه حر او يبيع
ان لا اخذ بالشفعة ثم من المشتري ان كان الاخذ بعد القبض والا فثمن البايع لقول الصنفعة اليه

حقن لو قاسم الماشري وهو تفرغ على التعليل يكون لغيره من تمام لغيره فانه لا يكون له
تقصير لان لا يتقصير في حق غيره فلا يمكن جعله بغيره فلهذا لا يتقصير في حق غيره
ينقص الباطل في كفاية الماشري في التفتيش في الحق والحق لا يتقصير في العلم لانه يتقصير في العلم
منه فيقول العلم ان ما كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
حلف على العلم لغيره احاطة العلم به فانه يتقصير في العلم به فانه يتقصير في العلم به فانه يتقصير في العلم به
محمول على ما اذا قال الشفع عليه اسب وطلبت فانه يتقصير في العلم به فانه يتقصير في العلم به فانه يتقصير في العلم به
خلت حين علمت اي ولم يسمع من الماشري فالتقصير في العلم به فانه يتقصير في العلم به فانه يتقصير في العلم به
افاده الى ما كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
هو المستأجر في اخذها بالشفعة لوجود سببها وبطلان الاجادة في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
عبارة الاشياء بان ودها وبطلان الاجادة في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
بطلان الاجادة في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
الا بعد بطلان الاجادة في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
والفتنة والمنفعة عن الخطا في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
فلا فرق بين ان يجزى بطلب او بطلب شفعة فقط والعبارة لا تتخلو عن ركائزها اي كايها بان لا
شفعة لان طلب فقط مع ان لا شفعة كما صرح في الحاشية اقول المسئلة مسوقة في الوالج وغيره بالبيان
الفرق بينها وبين ما اذا باع على ان يكفل الشفع المثل فكفل لاشفعة له والفرق ان لما كانت الشفاعة
شرطا في بيع صار جوارده مضاعفا ايها وصار الشفع بغيره الباع اما هنا البيع جائز في غير اجازة المستأجر
الى اخر ما ذكره وحاصله ان الشفاعة لاشفعة سواء ابايع صريحا او ضمنيا بخلاف الكفيل فلا ركائز في
كل ما هم بعد الوقوف على امرهم فانه قد رد الشفعة فيقول المشتري واخذت بالشفعة فيصير المدا
ولا يحتاج الى القضا خاتمة وقيدة في النهاية والمعراج بما اذا لم يكن فيه للصبي من دهاه في شرا مال
انه لغيره في حق الوصي كالباب اي على قول من يقول للوصي شرا مال اليتيم لغيره وعلى قول من
للووصي في مال اليتيم لغيره وعلى قول من يقول لا مال في مال اليتيم لغيره وعلى قول من يقول لا مال في مال اليتيم لغيره
يرفع الامر الى القاضي لينصب فيما عن الصغير في اخذ الوصي منه بالشفعة ويسلم المثل اليتيم هو المثل اليتيم
ولو الجحيم وخاتمة وقيدة في شرح الجمع ما يتاخر في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
ان ذلك بمنزلة الشرا ولا يجوز للوصي ان يشترى مال اليتيم لغيره بثل القيمة او بثلها في ذل الجحيم والخاتمة ايضا
في موضع اخر لكن لا ذكر الاتفاق ويمكن التوفيق بان ليس له ذلك بلا دفع الى القاضي ونصب قير لكن في غير
الاكل ان الوصي يطلب ويشهد ويؤخر الخصومة بلوغ الصغير وهو ما يتاخر عن المنظومة الوهابية وفي
الطرسوسي فحل ما مر نفا على نفي طلب تلك الحال كما نقله شريفة اقول وينبغي ان يكون لزوم اتمام الشفعة
ان لم يرفع الامر الى القاضي ويوفى بثل ما في الحاشية وما قد مناه عن الوالج وغيره بالشفعة لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
والمعراج وتبعهما الزيل في تفصيل اخر وهو ان الوصي له الاخذ اذا كان فيه للصغير نفع ظاهر بان كان في الشفعة
غيره بثلها بان وقع كثر للصغير بثل القيمة فلا اتفاق كما في شرا مال الصغير لغيره بثلها وفي
في الذخيرة والتاخر في حاشية وعلى محل ما قد مناه من النقول كاشفة ايضا الذي يخرج من هذا كله ان الوصي
الشفعة ان كان نفع ظاهر للصغير بشرط ان يرفع الامر الى القاضي ولا يؤخر الخصومة الى البلوغ وان لم يكن
فيه نفع ظاهر فلا فاعتمد هذا التوفيق المفردة بين كلامهم المسدود وبعض الباع في الاشياء ومعناه اذا
كان المبيع متعدد كذا من ثلث فما سواه فحشيه وفيه اربعة خواص باعها به ودها وناحية منها على ارض
فلا يقع اخذ الناحية التي تليها اي لانها في حكم المتعد ما ملل الا بالانعام من الشفع كما اذا قال له الباع
والمتشركا ابرشا من كل خصومة لك قبلنا والواجب له مطلقا اي سواء علم انه وجب له قبلنا شفعة او لا
لا يات ان لم يعلم بها قال في ذل الجحيم بثلها على قول من لا يوجب فيها قضاءه واية في ذل الجحيم
من الجحيم وعلى الفتوى كما في شرح المنظومة والخلاصة اخرج اقول علل في الوالج عدم ابراءه بثلها
لانه لو علم بذلك الحق لم يبيعها قال في نظيره لو قال لآخر جعلني فله لا يبرأ بثلها اذا كان يعلم ذلك الحق

لم يبرأ به فاما على هذا فكل مسئلة المحموي بان في نظيره لو قال ان لم اجني باليمن في ثلاثة ايام
فانما امر من الشفعة فلم يجز قال عامة المشايخ لا تبطل شفعة وهو الصحيح لانها متى ثبتت بطلب
الموالية وتقررت بالاشهاد لا تبطل ما لم يسلم بثلها وهو صريح في انها لا تبطل بالانعام في العلم
اولا وهو اعترض بان لا معنى لهذا الاستفصال لان غاية ما يستفيد من نظيره ان كشفة لا تبطل الا بالانعام
العلم في الصحيح اقول وقد غفلة عن كون هذا المستفاد به من الايراد وقد يجاب عن الاستفصال
بان ما في نظيره بعد استقرار الشفعة بالطلبين ومطابقا ان مسئلة قبل ذلك فتل قول اذا صغر المشتري
المستدرك هو ما بعده بما تقدم في باب طلب افاده في حق غيره لانه لو كان له من الحق لا يتقصير في حق غيره
في قوله يهودي سمع ابا اظا براته قبيد اتفاقا فليس الا بعد عدل للنظر في كونه شخصيا يهودي بالذبح
نحوه ان العمل يوم السبت ولم تنه النصارى عن عملها يوم الاحد لكن كونه في شرا عن محموي في قوله لا يمكن عدلها وكذا
كون الشفع في غير الجحيم او اهل البقي فحاش على نفي ان يدخل في عدل علم بطلانها بطلان لا غير
معدوم في حق غيره قال المصنف في باب ما ثبت هي فيه او لا في قوله وسند كره في كلام الوهابية في قوله لان ابن
المصنف الظاهر انه على الاعادة المقهومة من قوله وسند كره فانها تقتضي العناية والتاكيد في قوله لا يبرأ
قال اقول ما ذهب اليه ابن وهبان اور من جهة الفقه لانه قال كل موضع لواقبه لا يلزم من شرا مال اليتيم لغيره
وهنا لاقرب الجحيم لعدم ثبوتها اشد الا لزم من شرا فلا يتخلف والحاشية لعدم ثبوتها اشد الا لزم من شرا
وعلى قول الفتوى كما في الدرر المفردة في باب ما ثبت هي فيه او لا في قوله وسند كره في كلام الوهابية في قوله لان ابن
لو اراد الشفع ان يحلف المشتري او بايع باسمه ما فعل به فزارا عن الشفعة لم يكن له ذلك لانه في شرا لواقبه
لا يلزم ما اقول والعبد كفتوى ما ذهب اليه ابن وهبان واقاده اعلاه فتقية لنفسه في الدين فحاشية
اميل اقول وفي الوالج لم يذكر في بعض كتب الشفعة عقب هذه الجمل وقال يتخلف المشتري بالشفعة ما فعلت
هذا فزارا من كشفة ولا معنى لهذا الا انه يدعي عليه معنى لواقبه لا يلزم من شرا مال اليتيم لغيره
في الوالج اقول وبما في التوفيق ذكر في الوالج ايضا اول الفصل الثالث تصدق بالخلاط الذي في
جاءه على رجل يا تحت وجبة شرا ببيع منه ما بقي فليس للجار شفعة فان طلبت يهودي بثلها ما فعل
الاول من شرا لواقبه من الشفعة على وجه التحليل ذلك لانه يدعي عليه معنى لواقبه لا يلزم من شرا مال اليتيم لغيره
فان حلف فلا شفعة ولا يثبت لانه ثبت كونه جارا ملاقاتا اقول الامام قاضينا بعد عبارة
ابن يركن ان اراد تخلف المشتري ان البيع الاول ما كان له تحصيله ذلك لانه ادعي عليه معنى لواقبه لا يلزم من شرا مال اليتيم لغيره
قال وما ذكر في الاصل ان الشفعة اذا اراد تخلفه لم يرد ابطال الشفعة كان له ذلك معناه ان ادعي
ان البيع كان للجحيم او مشركا في الجحيم والمزيد لصاحب الهداية وقد مر عن مريد زاده معناه في الجحيم
وبطلان عدم المناخاة بين ما ذكره من شرا بثلها لاشهاده وبين ما ياتي من الوهابية وقد مرنا ان بيع الشفعة
هنا يظهر عقلا لا يبرأ منه فلو كان البيع باطلا فهذا ولا يخفى ان المقهوم ما نقلناه ان الاتفاقية
ان قصده حقيقة البيع فزارا من الشفعة كان بيعا جائزا والاول طهارة للشفعة لم يكن جائزا لانه الجحيم
يجب بشفعة ان التحليل لواقبه في الثاني دون الاول وليس في كلامهم ان طهارة بطلان الشفعة يكون
والا بطلان قولهم انه ليس له ان يحلفه ما فعل هذا فزارا من الشفعة التي فن سلك ذلك وقال ان
من تعرف من ذكره من اجاب بما لا يجدي فقد حقي عليه لرام فاعتمد هذا التحقيق وهذا المقام في تعليق
ابطالها بشرط الجحيم في قوله لا يتقصير لوقد كشفة ان كنت كسرتا نفسك
وقد كسرتا لغيره فليس بثلها في تسليم شفعة سقاط محض كالطلاق وتعلق فصح تعليق بشرط
ولا يزيل الا بعد وجوده اقول في الحاشية وهذا يناقض قول المصنف يعني صاحب الهداية فيما تقدم ولا
يتعلق سقاط الجحيم من كسرتا وطهارة لاشهاده في قوله الطهارة وقد يجاب بالفرق بين شرطه
فما سبق في الذي يدل على الاعراض عن الشفعة والرضا بالجماعة واما هنا فيدل على ذلك اقول
واورد في نظيره على ما في الجحيم ما ذكره من شرا في بسوط ان القضا لا يصح تعليق سقاط الشرط
يحتمل الاضائة في الوقت وان كان سقاطا محضنا ولهذا يرتد بردين عليه القضا من ولو اكره على سقاط
شفعة لا تبطل قال في هذا الجحيم ان تسليمها ليس بسقاط محض وانما يصح مع الاكره كعامة السقاط عاشر
فقد يقول هذه الدار داري الى ان ادعي وقتها تبطل شفعتي واذا ادعي شفعة تبطل دعواه في الشفعة

189

قوله العبد كفتوى ما ذهب اليه ابن وهبان واقاده اعلاه فتقية لنفسه في الدين فحاشية

لا يصير متناقصا فاذا قال ذلك لا يتحقق كونه متناقصا طلب شفعة فان لم يجد كلام واحد واذا لم يوجد
ان هذا ينبغي على شرط الطلب فورا وما على الصحيح من ان لا الطلب في محله على ما يمكن ان يدعى وقتها وهو
في المجلس لم يطلب شفعة فيه ان منع قوله ان اعتمد على قول عالم بحث فيه في الزمان بان قوله لا يتحقق في محله
للاشفع لا بعد الاخذ بالرضا او بعد قضائها القاضي يقتضي ان استلزام حرام ولا يشفع قول العالم اجماع قوله
عبارة اولو الجاهل ان كان من اهل الاستنباط وقد علم ان بعض الناس قال ذلك لا يصير فاستلزام
لا يصير ظاهرا لما في البحث غير متوجه فتدبره وان كان ظاهرا لما يؤخذ منه انه يعزرها ابو كسوة عن
الزهره قوله ان شاعرا على عدد الروس اي تقسم على عدد الروس لا على قدر ولا نصبا قوله العقل اي
المدية او القيمة فاذا وجد حرجا وعيدا في مكان مملوك فتمت القيمة او لدية على عدد المالك دون قدر المالك ويتم
بيانه في حاشية الاشباه للبري قال وعلى كون العقل بمعنى الدية يستحسن المدعي قوله ان شاعرا
اعيدت شفاعته والعقد وديقه بما قد في في الشور والثل والنخل
واصبوا الى السور الذي في جفونه وان كنت دوى انه جالت قسلا
وارضى بان امضى قسلا كما مضى بلا قور مجنون يلى ولا عقل
قوله واجرة القام قيد بالقام لما يذكره الله قريبا في القصة ان اجرة الكيال والوزن بقدره لا في
اجتماعا وكذا سائر المثل قوله والبطر اذا اختلفوا فيه لم يرد به هنا طريقا عاما لا غير مملوك لا حد بل
ما يكون في سكة غير نافذة جديسة تقدم في متفرقات القصة ان ساحة الدار اذا اختلفوا فيها
تقسم شدة الروس فذو بيت من دان كذا بيوت منها وسيد كذا البيوت ان الغزاة ان اختلفوا في ذلك وكذا
ما اختلفوا على القام من سقن لو اختلف الفرق في بيان ذلك ان شاعرا فالحجج سبعة نظرها القاضي فضل المولى بقوله
ان التقاسم بالروس يكون في ساحة مع شفعة ولو ان
وكذا ما يرى من سقن التي يخشى بها غرق وطرق كدام
وكذا كعاقلة وقد تم الذي حردته فاضل الاعلام

قال وبقي ما في قسلا وى الحانوق وهو ان الضيافة التي جرت بها العادة في الاوقاف تقسم على عدد الروس
لا قدر الوطائف ومنها ما اشتهر بخلافه يعني كسيرة تبعها شائعة وههنا يكون الذي جرت به العادة في
الاوقاف يقسم على عدد الروس لا على قدر الوطائف ولا يخص بها الناظر ومنها ما ذكره القصة ان جبالا قتل
صيد الحرم حلالا فعلى كل نصف قيمته ويتفق ان يقسم على عدد الروس اذا قتل جماعة اه قوله لا يلى الى ان
اوجد او وصى احدها وصا الى ان يخصه عن الصبي في الشفعة لا راعيه من ذكر وعند عدمه تقاضى او قسم
كما في الشريانية وتقدم اول هذا الباب كلاما في شفعة وكسيرة شفعة قوله لا تبطل شفعة فلا يطلبها
او ابلغ ذلك قوله ان الشفعة ممتدة وقت القبض سوا كانت ممتدة عند العقد او تمت بعد العقد قبل القبض كما اذا
المسح سايقا قوله واذا خالف في البيت سلتان قد منا قريبا الكلام عليها مستوفى وقوله ان شاذ في بعض
ويشترى وقوله ووصى ببيتا والواو فيه الاستيناف وجاية بخرجه وابلوغ متعلق به قوله وليس له ان يبيع
وقوله ببيتا اي صفقة واحدة وهو شفعهما فيما خذها جميعا او يترجمها لتفريق الصفقة كما تقدم وقوله ولو
جارى لهما جميعا بل لاحدهما ولو فيه وصية وقوله والتفريق اجد وميتا وخبر جميع للقول بان لاخذ ما يجاد
فقط وهو قولنا وقول الامام اخرا عليه الفتوى وفيه شفع الوصية بالشفقة بالفايد الوافط وطريقه قوله
اي لا يسر بمسقاطا لشفقة بالحق والمصدر من صفات الفاعلة والمفعول محذوف اي الشفعة والفاعل
المصدر ومنفصلة قوله مسقطا لا محذوف فاقسم قوله وتخليف الخ اي تخليفا لشفقة احد العاقدين في وقت انكاد
التخييل انك اي منكره حاله لا يدعى معنى لواقرب للامانة وهو محمول على ما اذا لم يدع ان يبيع كان نتيجة والا فلا تخيل
فما اذا فاة بينه وبينه ما مر كما بهنا عليه سابقا والى العلم وفان الله صلى الله عليه وسلم ان يقسم لثامن شفاعته
رسوله بنى الرحمة صلى الله عليه وسلم او في القصة ان رجوا كسيرة ووفى بيمين بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب شفعة

هو من عتبا بكتاب قسلا ونيهم ان الما دقسته بينهم اي لكل شرب مختص وقال لها شرب انكم

من شفعة

شرب يوم معلوم وقيل واذا حضر القسمة اولوا القربى وبالسنة فانه عدا لصلاة كسيرة باشراف في الغنائم المورثة
وقال اعطى كل ذي حق حقه وكان يقسم بين نسائه وبناته مشهودا وجمعت الامة على مشروعية ما عدا قوله كسيرة
الجماع وان يكون المتناصب ان الشفع ملك ما لا يشترى جديسة وفي القصة ملك نصيبه كسيرة جديسة عليه اي شفعة
على معنى ابراءه مطلقا في القيمة المثل وانما قدم شفعة لانها ملك على وهذا ملك لبعض فكانت قوى وحتمى
اسم القسمة كما في المغرب وغيره او القسمة كما في القاموس لكن النسب باياته من لفظ القاسم ان يكون مصدر
قسم الشيء بالحق اي جزءا كما في المقدمة وغيره فثبت قوله كما لقدوة مثلثة الاول كعدة ما شئت واقتدر به
فقدرة القسمة المتناصب فيه من الاقربة اللا يورثه اسم مصدر لا من قوله في مكان متعلق بجمع قوله على وجه الخصوص
لان كل واحد من الشريكين قبل القسمة مستفع بنصيب صاحبه فالطالب للقسمة بيان القاضي ان يخصه بالشفقة
بنصيبه ويمنع الغير عن الانتفاع بذلك فيجب على القاضي اجابته في ذلك نهاية قوله كسيرة ووزن وكذا الوزن
نهاية وفيه بحث لانهم اختلفوا في ان اجرة القسمة على الروس او الانصبا واتفقوا على ان اجرة الكيل ونحوه على
الانصبا بشرط ان يكون المقدسى اي يقتضى كونه كونا ان يكون على الخلفا في انصبا لى ابو كسوة وجواب ما سأل
من ان الكيل والوزن ان كان للقسمة قبل هو على الخلاف فلهذا مل قوله وشروطها انما يشرط لزومها بطلب
احد كسيرة كسيرة لى المتفعة اي المعهودة وهي ما كانت قبل القسمة اذا اجماع بعد ان يشفع بالخو ربط الدار
وسيرة القسمة الجديسة ولذا لا يقسم نحوها يلى يعني عند عدم الرضا من الجميع اما اذا رضى الجميع صحى كما
سألته شاعرا قوله وحكمها وهو لا يورثه لثمة عليها كسيرة مطلقا اي سوا كانت في المثليات والمثليات في القسمة
قوله والا فراق بل يقابل في المثلى لان ما اخذته احدها تنصفه من كسيرة حقيقة ونصفه الاخر بدل النصف لى
بعد الاخر فيا خلت الاول افراز وابتاعا لثمة مبادلة الا ان المثلى اذا اخذت نصفه بدل بعض كان لا يجوز
عنه حكما لوجود الماملة بخلاف القسمة قوله وما في حكم المثلى قوله وعادى كسيرة نقله في جامع البصيرين عن
شيخ الطحاوى كل كسيرة ووزن غير مصوغ وعدوى متقارب كفاوس وبين وجوز ونحو المثليات والمثليات
والنوعيات والعدوى المتقاربة كسيرة كسيرة عدوى ووزن وعند زفر قسمة وما تقاربت احاد في
ثم نقل عن الجامع العددى المتقارب كسيرة كسيرة عدوى ووزن وعند زفر قسمة وما تقاربت احاد في
فعدوى متقاربة كسيرة كسيرة عدوى ووزن وعند زفر قسمة وما تقاربت احاد في
بغية صاحبه كما قال في المتن لا تنفذ القسمة ما قبل حصته الاخر قوله ان سلم خطا الاخرى الى الغالب
والصغير ومقبوضه من سلامة ما اخذته لا شفعة كسيرة قوله والا لاى وان لم يسلم بان هلك قبل وصوله
ايها لا تنفذ القسمة بل تنتقم ويكون الهالك على الكل ويترك الاخران فيما اخذتا في هذه القسمة من معنى
المبادلة قوله بين دهقان بوزن لعقار كسيرة كسيرة المغرب والمغرب ههنا رب الارض قوله ومن الدهقان
بقسمتها اي تقسمها وادهقان قاسم كسيرة قوله فلهذا كسيرة عليها اي اذا وجع فوجد ما اقره لنفسه
قد هلك فهو عليها ورضا كسيرة الدهقان فيما سلمه ليه وقوله وان يخط نفسه اي وان ذهب نصيبه الى
بيته او لا فلهما وجع ما اقره الدهقان قد هلك فهو على الدهقان قد هلك خاصة كسيرة ما في المتن عن
الحاشية وعلى وجهه انه في الاول لما ذهب بحصته الدهقان او لا قصد القبض للدهقان او لا القبض
لنفسه فيما بقي بعد رجوعه وراى ابا جعفر قد هلك كان الهالك قبل القبض منها فيكون عليه ما كسيرة بعض
قبل القسمة اصلا بخلاف ما اذا هلك نصيب نفسه الى بيته او لا فانه يجوز التخييل والذهب ما رقا بضا فقد
هلك الباقى بعد قبض نصيبه يقسم فلهذا كسيرة على صاحبه لكن لا يخطى خطا لفته لقوله في المسألة الاولى فخذت
القسمة من سلم خطا الاخرين والا فانه لما سلم خطا لغايب وهو الدهقان انتقضت القسمة فجعل
عليها وما سلم خطا حاضر وهو لزرايع دون الغايب بخلافها في المسألة الاولى لا يظهر الفرق ولكن
قال عدم الفرق كايقتضيه التشبيه لقوله كسيرة فلتا مثل هذا قد نقل في الزايرة بعد ما تقدم عن القسمة
سنة ما نصه اذا تلف حصته الدهقان قبل قبضه تقضيا ويرجع على الاكاد ان ينصف المقبوض وان تلف
حصته الاكاد لا تنقض لان تلفه بعد قبضه والغلبة كلها في يده والا حصل ان هلك حصته الذي الكيل في يده
قبل قبض الاخر نصيبه لا يرجع انتفاض القسمة وبهلك حصته من لم يكن المكمل في يده قبل قبض حصته
يجب انتفاضها اه وانه التفرق والاصل وحقه وموافق للسلسلة الاولى وكذا طال صاحب الذخيرة و
شاعرا الى شفع الاسلام وان عليه يخرج جسد به المسئلة ثم قال وقال الحاكم عبد الرحمن وساق ما ذكره الله

قوله

من شفعة

هنا عن الخاتمة ولعل قوله الخاتمة كذا قال بعض المشايخ اذ ادعى الحكم المذكور وشاير بلفظ كذا اذ اعلم
اختياره والتمس ان يثبت ان وصليته والمادة كذلك بل ان عدم المناقاة كونه المباداة له في
في القبيح وبين كونها يجوز علواً في مقتضى البحث منه وذكره بقرينة ما فيها من فائدة القصة
ثلاثة انواع فتمت لا يجوز الا على كسرة الاجناس المختلفة وقسمت بحسب المثلثات وقسمت بحسب المثلثات
المثلثات كما يشاء من نوع واحد والبقر والقمم والخياريات ثلاثة عشر طوعاً وعيباً وعلى مقتضى
من المختلفة ثلث المثلثات وفي المثلثات ثلث الخيارات العيب فقط وفي غير كالمثلثات من نوع واحد
يتمت خيار العيب وكذا اختيار الروية والتمس على الصحيح المقتضى وتمايز في الشرعيات في مقتضى
البحث منه اي من غير المثلث وقوله فقط قيد للبحث ويحل في مقتضى البحث المثلث بالاولى كافتاده
كأنه لا يثبت له ان يثبت له المثلث فقال فيه تامل لا يثبت له في مقتضى البحث المثلث بالاولى كافتاده
الابن عليها وهو خلاف النص اذ قوله سوى وصيق غير المتكلم لان وصيق المتكلم نفسه
بالافتاق ووصيق غير المتكلم لا يقسم بطالب احدهم ولو كان اماً خالصاً او عبداً
خلصاً عند اير حقيقته والفرق له بين ان يثبت في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
المعاني الربانية كالمثلثات والكيان والكيان في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
دون العليين حتى كان التمام سبع المثلثات وقسم مثلثاتها في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ترقى في الجواب الى ان تاملنا الى ما فيها من معنى المباداة في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ويده مباداة تعلق فيها حتى لا يتصل بالبحث في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
الاختلاف في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ما في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
كما في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
وغيره الا بطريق بقرينة مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
اجز وان عاد الى ان نصيب للمثلثات لثقل المثلثات وغيره تامل قوله لا يثبت
حقيقته في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ليست بقرينة على الحقيقة حتى لا يفتقر على مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
على مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
فمن حيث انها بقرينة ما اخذ الاجر عليها ومن حيث انها تسمى القضاة بقرينة
ومثله في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
من جنس عمل القضاة ثم قال فان باشر بالقاضي بنفسه فعلى رواية كونه من جنس عمل القضاة
لا يجوز له الاخذ وعلى رواية عدم كونه من جنس عمل القضاة لا يجوز له الاخذ
عن الخاتمة والوجه في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
كلما هم في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
مع ان الكلام في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
احدهم قال في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
في الاجر على قدر ان نصيب لانه من مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
القليل وقد يشك في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ويشك قاسماً او على قدر مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
الركن وفي مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
او اصلاح القضاة لانهما يتقابلان في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
اما التمييز فيقتضيه لهما عمل واحد معاً في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
او الورد لا يقتضي بل كان للتقدير قال الله بان ستمائة مكيلاً او مائة واثنا عشر مكيلاً
تقدمه فالاجر بقدر كسبهم اذ قوله لكن ذكره في الهدي اذ ذكره في التفصيل بلفظ قليل

بغير

بغيره حيث قال ولا يفصل قال لا لاقتضائه يعني لا تفصيل في اجرة الكيل والوزن بل هي بقدر ان انفسها
وفي المعراج عند السوطي الصريح اطلاقاً في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
وبين القسم بان الاجر هنا على النصيب وان كان الكيل للقصة للثقة والفرق بين حقيقته وبين
اكثر فكان السبب والاجر بقدر العمل بخلاف القسم قوله يجب كونه عدلاً اي ان القصة من جنس عمل القضاة
بقرينة واقفاً والقصة هنا ان هذا التعليل شرعيان وذكره في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
الدرجة الذي مرجعها الى الروية كما في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
كان لا يقدح وجوباً ولا يثبت له في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
هنا يجب ان ينصب قاسماً عدلاً ولا يجب في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
تقدمه في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ولا يثبت له في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
اي على اجزائه في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
كل مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
اذ كان مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
قوله لا يثبت له في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
فاجازت ودرجته فتمت عندها خلافاً للبحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
صريحاً بقوله ثبت دالة بالفعل كالمثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
وتصرف في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
فلو كانت في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
لا تعلق القصة فان مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
وتمام احدهم فكيف يصح مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ثم ان مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
بقرينة صريحة ما تقتضيه مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ان يقول ان مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ان مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
كأنه عليه في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
اقول وبعد التقييد بالحيثية المذكورة لا يثبت له في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ثم ان مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
تأمل قوله لا يقسم اي العقار المدعى او ثمة باعتراضه كما يقسم في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
المدعى ثم اورد او ملكية المطلقة لهما ان في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
على ملكية ليدل بحدود مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ينقطع حقه عنها فكانت قصداً عليه باقرارهم وهو حجة قاصرة فلا بد من التمييز بخلاف مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
التلف والعقار محصور بخلاف مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ملكية المطلقة لانه لم يقرر بملكيتها لغيره ثم اورد مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
قال العيني جعلاً للملكية بغيره ثم اورد مقتضى البحث المثلثات في مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
ان يدعى الملك ولم يذكر كيف انتقل اليه ولم يشترط فيها اقامته البيت على ان ملكه وهو مقتضى البحث المثلثات في مقتضى
وشرطه هنا وهو رواية الجاهل الصنفية فان كان قصد شيخ تقييد الروايتين فليس فيه ما يدل على ذلك

191

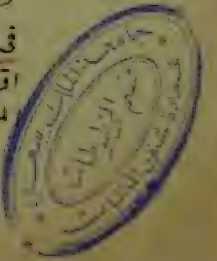
فتقع المسئلة مكررة اهـ واجاب المقدسي بحمل ما في الجامع ما اذا ذكر انه بايديها فقط وهرنا على فلا يكون من اختلاف الروايتين لاختلاف المصنوع فلا يكره اهـ قوله وهو الظاهر من قول الهداية وفي الجامع الصغير ارضها عاها وجلان واذا ما البينة انها في ايديها لم تقسم حتى يبرهن انها لا احتمل ان تكون لغيرها اي بوليته او بجاوة او عاوة كما قال الله وهكذا قوله في العزيمة فاعلم انه اتفاق في اليمين في الهداية بعد ما نقلناه اتفاقا ثم قيل هو قول لا يثبت في العزيمة وقيل قول الكل وهذا الصريح ان قسم الحفظ في العاقبة غير محتاج اليها وقسمه الملك لنفسه الى قيامه ولا ملك فامتنع الجواز قوله فيكون قسم الحفظ وهو ما يكون بحق اليد لا لاجل الحفظ والعزيمة كقسم المودعين المودعة بينهما الحفظ وقسم الملك ما يكون بحق الملك كحفظ المتعة كما في غايه البيان قوله ولو برهننا اي برهننا بالبيان حاضرا فيكون كصغير او القايص لما فيها فصلا ولو دونه متعدد من فلان انما يقسم الجمع في قوله فيهم وبينهم وانه في معنى قوله معهما اي مع اللذين برهنناهما فلان في الهداية كما ذكرنا ان لو كان مع الصغير القايص من لا يقسم وان اجب عن الهداية بانه مبني على ان اقل الجمع اثنا عشر قوله بالاول انه لا يشترط فيه ان يكون على الموت وعدد الموت عند كماله وفيهم صغيرا اي حاضرا كما في قوله قسم بينهم افاذ ان اتفاق فعله في كل حال في المحيط فلو قسم بغير قصد لم يجز الا ان يحضر او يبلغ فيحضر طوي واما قوله في قوله وقسم قايصين بها وهو وصي عن النطق وقيل عن الغائب وقسمه ولا بد من البينة على اصل الميراث كما في المودعة لانه في حيث الارث كما لا بد من وجوده والذين في الهداية واليتيمين ولا بد من البينة هنا ايضا عندد وليس شيئا ذكر اصل الميراث ولم يذكر في المسئلة الا ان كان في قوله ولو برهننا على الموت وعنده الموت لا بد منه عندد ايضا كما في المسئلة السابقة بالاول لان الموت هنا ككلمة كيا وخصوه واستطراد بهما وهذا فيه قضا على الغايص او الصغير كما افاده في النهاية قوله لخالها لهما فقتلهما يقسم بينهما باقرارهما قوله لا يقسم الحيا وان اقام البينة لان الواحد لا يصلح لمخاضا ومخاضا وكذا مقاسا ومقتضا هذا هو الاول عند الامم لقوله بالبينة والشاة عندهما بقولهما بغيرها وعن ابي يوسف ان القاضى ينصب عن الغايص خصما ويجمع البينة عليه ويقسم افاده في الكفاية قوله ولا احد بها صغيرا فينصب القاضى عنه ومسا كمر واعلم ان ههنا مسئلة لا بد من معرفتها هي انما ينصب القاضى وصيا عن الصغير اذا كان حاضرا فلو غاب فلا لان الخصم لا ينصب عن الغايص الا الضرورة ومتى كان المدعى عليه صبيا وقمع العجز عن جوابه لم يقع من قضا فلا ينصب خصما عنه في حق غير الخصم فلم تقع الدعوى لانها من غير مدعى عليه حاضرا ولا كذلك اذا حضر لانه اذا عجز عن الجواب فنصب من يجيب عنه بخلاف الدعوى على الميت لان احصاءه وجوابه لا يتصور فينصب عنه جهدا في الامر من جميعا كفاية وخوة في النهاية والمعراج وغيرهما قال في البرزخية وهذا يدل على ان من ادعى على صغير خصما وصيه عنه البينة الصغرى لا يصح وقد مر خلافه في الدعوى على الميت لان احصاءه وجوابه لا يتصور فينصب عنه جهدا انه انما يشترط حاضرة الاطفال الرقيق عند الدعوى اهـ فتأمل ويرد على ما في الكفاية وغيره ان مقتضى الغايص البالغ كانه لا يرث عن المقدسي بانه ذكر ابو العود انه اجب عنه بانه يشترط حضوره للنصب خاصا بها اذ كان المورث الحاضر واحدا لانه لا يتخصص الدعوى اما اذا كان اثنين فالنصب للمقتضى اذ صحت الدعوى وقسمه بغيره قبل يجعل احدهما خصما له او موصى لانه يصير شرعا كالميت المورث فكانا خصما واما ان معراج وقسمه بغيره واحدا لا يباين كانه بعض الشئ لانه مثل مقتضى وقاضين كما هو ظاهر قوله اي شركا في افاده ان المورث مطلقا في الملك بغير الارث وهو ما خرد من حاشية الشيخ الرضائي في خلاف الارث قال في الدرر فان ملك المورث ملكا خلافا حتى يرد بالعب على بالغ المورث ويرد عليه ويصير مفعولا بشر المورث حتى لو وطئ امته بشرا او مولا فقلت فاستحق جميع الوارث على ابناء بتمتة وقمة المورث للمورث من جهة فان نصب احداهما عن الميت فينا في يه والآخر عن نفسه فصار قسمه كقضاء كخبرة المتقاسمين واما الملك لثابت بالشر فلا يجد بسبب بانه في نصيبه ولم يرد بالعب على بعد فلا ينصب الخاضع خصما عن الغايص فتكون البينة في حق الغايص قائمة بما خصم فلا يقبل اهـ فتأمل ان كان اصحاب الميراث يجرى فيها الشر بان باع واحدا منهم نصيبا وكان ثلثا صلبا الميراث فيهما الميراث بان مات واحد منهم بقي الوجه الاول يقسم القاضى اذ حضر باع بعض لاشاة لانه في الاول قام الميراث مقام البايع في الشر كالأول وكان ثلثا صلبا وراثة في الشاة قام الوارث مقام المورث في الشر كالأول وكان ثلثا صلبا فينقسم في هذا الباب الاول والاول وغيره فيهم وبعضه مكررة من المتن او شئ من شئ قوله في صودة الارث وهو في قوله ولو برهننا له وبه محترمة قوله هناك وهو اي العاقد معهما قوله مع الوارث الطفل او الغايص او يد مودع الغايص

هذا هو الوجه في انما ينصب القاضى وصيا عن الصغير اذا كان حاضرا فلو غاب فلا لان الخصم لا ينصب عن الغايص الا الضرورة ومتى كان المدعى عليه صبيا وقمع العجز عن جوابه لم يقع من قضا فلا ينصب خصما عنه في حق غير الخصم فلم تقع الدعوى لانها من غير مدعى عليه حاضرا ولا كذلك اذا حضر لانه اذا عجز عن الجواب فنصب من يجيب عنه بخلاف الدعوى على الميت لان احصاءه وجوابه لا يتصور فينصب عنه جهدا في الامر من جميعا كفاية وخوة في النهاية والمعراج وغيرهما قال في البرزخية وهذا يدل على ان من ادعى على صغير خصما وصيه عنه البينة الصغرى لا يصح وقد مر خلافه في الدعوى على الميت لان احصاءه وجوابه لا يتصور فينصب عنه جهدا انه انما يشترط حاضرة الاطفال الرقيق عند الدعوى اهـ فتأمل ويرد على ما في الكفاية وغيره ان مقتضى الغايص البالغ كانه لا يرث عن المقدسي بانه ذكر ابو العود انه اجب عنه بانه يشترط حضوره للنصب خاصا بها اذ كان المورث الحاضر واحدا لانه لا يتخصص الدعوى اما اذا كان اثنين فالنصب للمقتضى اذ صحت الدعوى وقسمه بغيره قبل يجعل احدهما خصما له او موصى لانه يصير شرعا كالميت المورث فكانا خصما واما ان معراج وقسمه بغيره واحدا لا يباين كانه بعض الشئ لانه مثل مقتضى وقاضين كما هو ظاهر قوله اي شركا في افاده ان المورث مطلقا في الملك بغير الارث وهو ما خرد من حاشية الشيخ الرضائي في خلاف الارث قال في الدرر فان ملك المورث ملكا خلافا حتى يرد بالعب على بالغ المورث ويرد عليه ويصير مفعولا بشر المورث حتى لو وطئ امته بشرا او مولا فقلت فاستحق جميع الوارث على ابناء بتمتة وقمة المورث للمورث من جهة فان نصب احداهما عن الميت فينا في يه والآخر عن نفسه فصار قسمه كقضاء كخبرة المتقاسمين واما الملك لثابت بالشر فلا يجد بسبب بانه في نصيبه ولم يرد بالعب على بعد فلا ينصب الخاضع خصما عن الغايص فتكون البينة في حق الغايص قائمة بما خصم فلا يقبل اهـ فتأمل ان كان اصحاب الميراث يجرى فيها الشر بان باع واحدا منهم نصيبا وكان ثلثا صلبا الميراث فيهما الميراث بان مات واحد منهم بقي الوجه الاول يقسم القاضى اذ حضر باع بعض لاشاة لانه في الاول قام الميراث مقام البايع في الشر كالأول وكان ثلثا صلبا وراثة في الشاة قام الوارث مقام المورث في الشر كالأول وكان ثلثا صلبا فينقسم في هذا الباب الاول والاول وغيره فيهم وبعضه مكررة من المتن او شئ من شئ قوله في صودة الارث وهو في قوله ولو برهننا له وبه محترمة قوله هناك وهو اي العاقد معهما قوله مع الوارث الطفل او الغايص او يد مودع الغايص

او يد الم صغير والصغير غلب فلا يقسم وان كان الحاضر ميتا بزيادة وغيره يرد في قوله المقتضى عليه ما خارج شئ ما في ايديها بلا خصم حاضر منها اي من جهة ما والذى في الهداية وغيره عليه هذا ذكر القضاة انه لا يقسم الا ان ينصب خصما ويقسم البينة فانه يقسم على ما روى عن الشاة انه في وقته في الغيبة قلت كذا في الهداية واليتيمين والافرن في هذا بين اقامة البينة اي على الادلة وعندها هو الصحيح كما يطلق في الكتاب اي قوله لا يقسم وهو احتراز عن رواية المبسوط ان يقسم اذا قامت البينة كقاية فتأمل قوله وقسم لما في الميراث الذي يجرى فيه لقسمه جبريا بان كان من جنس واحد كما مروا به في قوله وبطلب ذي الكفاية ان انتفع بخصته واطلقه بغيره من المقام ومعه هو من لا يقسم بطلب ذي القليل الذي لا يتنفع اذا انتفع بوجهه كما في النهاية وح قيام القاضى بالمهاياة كما سيذكره في الهداية ان الاول يستفاد قاعته وطلبه والشاة تمتعت فلم يعتبر به ولذا لا يقسم القاضى بغيره ان قصده لكل وان طلبه كما في النهاية وش في غير القاضى بالمهاياة كما سيذكره في قوله وفي كفايته وقيل بعكس ما تقدم قوله فقلها المعول صرح في الهداية وشو حها بانه الاصح وانه في الدرد وعليه الفتوى قوله لم يقسم الا برضاهم ظاهره كعبادة ساير المثلون ان للقاضى ميا شرا وقال الرضا في لكن القاضى لا يباين شرفا وان طلبوا منه لانه لا يشترط بل لا فائدة فيه ولا يشعر منه لان القاضى لا يمنع من اقدم على اتلاف ماله في الحكم اهـ وعنه ابن الكمال المبسوط وذكر الطوري ان فيه روايتين ثم لما يعود على موضوعه بالنقص يعني ان موضوع القسمة الانتفاع بملكه على وجه الخصوص وهو قوله ههنا في المجتعل الادب ببيان الادب بالانتفاع المذكور في المتن والافرن كما قد يتنفع بغيره لربك الدواب ونحوه كما قد مره وقسمه ومن اتخذ جنسها لان القسمة تمليك الحقوق وقد ذكره من في النصف الواحد كالابل او البقر او الغنم والسياب والادواب والحنطة او شئ غير يقسم كل صنف من ذلك على حدة بوجهة قوله بعضهم في بعض اي باو حال بعض في بعض ان اعطى احداهما بغيره او ايا شئين مثلا جاعلا بعض هذه بمقابلة ذلك وقوله فتعقد البينة الحان ولاية الاجبار للقاضي ثبت بمعنى التميز لا المعاداة وقسمه ولا الرقيق لان التفات في الداعي فاحش فلا يمكن ضبط المساواة لان المعاداة المقصودة منه العقل والنفقة وكسبه على الخدمة والاحتمال والوقار والصدق والنجاعة والوقار وقد ذكر لا يمكن الوقوف عليه فصاروا كالا جاعلا في مختلفه وقد يكون الواحد منهم خيرا من الزمن مع جنسه قال الرضا ع ولم ارا مثال الرجل تقاوتا الا افضل حتى عد اليك بواحد في اختلاف سائر الحيوانات لان تقاوتها يقل عند اتحاد الجنس الا ترى ان الذكر والانثى من بني آدم جنسان ومن الحيوانات جنس واحد جوهه قوله وحده اعلم انه اذا كان مع الرقيق ادواب او عرض وشئ اخر فقتل القاضى اكله في قوله لا فان ذكورا او انثىا وكذلك عندد وان ذكورا وانثىا فلا الارضاهم والحاصل ان عندد بغيره لا يجوز الجبر على قسمه الرقيق لان يكون موصى اخر هو محل لقسمه الجمع كالغنم والسياب فيقسم اكل قسمه جمع وكان ابو الرضا في يقول تأويل هذه المسئلة ان يقسم برضا اكله كما قام كرامة بعضهم فالقاضى لا يقسم والاظهر ان قسم الجبر تجري عندد بغيره خفيفة باعتبار ان الجنس الاخر الذي مع الرقيق يجعل اصلا في لقسمه وقسمه جبر ثبت فيه ثبت في الرقيق ايضا تبعا وقد ثبت حكمه في شئ تبعا وان كان لا يجوز اثباته مقصودا كالثوب والبطون في البيع والمنقولات في الوقف كذا في شرح الهداية والكنز والدرر وما مشحون عليه في المسخ خلاف لانه لا يقسم الا على اي ونحوه كالبقر والغنم وقسمه في المنفعة مشاهير الرقيق وجدا الرقيق بينه وبين رقيق غيره قوله والحكم والبيز والرحى ينبغي تقسيمه بما اذا كان صغيرا لا يمكن لكل من اشترى بكنين الانتفاع به كما كان فلو كبير بان كان الحام ذائرا اثنين والرحى ذات حجرين يقسم وقد افق في الحامد بغيره مقصرة ذيت لاثان مناصفة وهي مشتملة على عودين ومطبخين ويرين للزيت قالمه للقسم بلا ضرر مستلما في خاتمة الفتاوى لا يقسم الحامد والحامد البتة الصغير اذا كان بحال لو قسم لا يبقى لكل موضع بقوله

كل من اشرك في
الدار بقدر حصته

كل ما في قسمه صمد فلا يقسم ثوب واحد لا شتمال لقسمه على الضرر اذ لا تحقق الا بالقطع
لان فيه اختلاف جزئي وعقايده لا يقسم الطريق لو فيه ضرر ويزاد في ذلك لما من ثوبه لا يعود على موضوعه بالقسمة
وهو غلة لعدم القسمة **قوله** ولا تقسم بالاوراق ولو وصفا من الظاهر ان المراد لا يباشر القسمة
لما امر ان القاضى لا يباشر في ذلك ولا يستعمل منه وتامل عبارة **قوله** امر القاضى بالمهاياة **قوله** ذكر في
العبارة في الفصل في بطلان لكل واحد من الشركاء ان يكون في بعض الدار بقدر حصته **قوله** امثلة افني
في الحكماء وانظر اذا طلب احد هما ذلك والاخر المهاياة ايها يقدم وهي تقع كثيرا يقولون خشيتم
فليس في وصية بيان المهاياة واحكامها انما ياب وان الاصل ان القاضى يحجب عليها بطلب احدهما ومنه نظر
تامل قوله ومنه قوله مثلها الا قوله كاذب الهداية وهي جمع قراح قطعة من الارض جبالها لا شجر فيها ولا بناء
واحقارها لا دور وعن ابيوت والمنازل جمع منزل اصغر من الدار واكثر من البيت لانه دور صغير فيها بيتان او
ثلاثة والبيت مسقف واحد له دهليز **قوله** متفرقة اي يقسم كل من له دور والدور والفضة وجملة غير
منية او الدار والحاقوت وهو الدكان قسمه فز فقسمة الارض بالذراع والبناء بالقيس قسمة
جمع بان يجمع حصته بعضهم في الدار مثلا وحصته الاخر في غير الدار اجناس مختلفة او في حكمها كما يعلم من
الهداية وكذا قال القسمة انما تكون ما سبق من قوله ولا الجنا ان كان اخضر **قوله** مطلقا يقسم ما بعده
ولم يذكر المنازل والبيوت المحترقة عنها قال مسكين والبيوت تقسم قسمة واحدة متباينة او مثلا **قوله**
المنازل كالبيوت ولو مثلا زقير وكالد ولو متباينة وقال في الفصول كلها ينظر القاضى الى عدل
فيقسم القسمة على ذلك اهـ **قوله** الرسل ويستثنى منه ما اذا كانا في مصرين فقولهما قولاهما **قوله** ولعل
هذا في زمانهم والامثلة المنازل والبيوت ولومن دار واحدة متفاوت تقاوتها فاحدا زمانا مثله عليه قولهم
هنا لان البيوت لا تتفاوت في معنى كسفي ولهذا تخرج اربعة واحدة في كل محلة وكذا ما ذكره في خيار الزينة
واقتاؤهم هناك يقولون زقير من انه لا بد من روية اخل البيوت لتفاوتها وتساويها **قوله** او مصرين مكره
قول المتن او لا اهـ **قوله** اذا كانت كلها في مصر واحد او لا لوقال ولو في مصر كان اخص وانظر اهـ
قوله فقد لما كقول الاول ان يقول فقول **قوله** ويصور القاسم الى اي ينبغي اذا اشرف في القسمة ان
يصور ما يقسم بان يكتب في كاشفة ان فلانا نصيب كذا وقلنا كذا ليكن حقه ان اراد
للقاضى ليتولى اقساما بينهم بنفسه ويعدله اي يسوي ويروي بغيره اي بقطعة بالقسمة
غيره ليعرف قدره عناء **قوله** وبذا ذكرنا ما قلنا لما قلنا في الزينة ويذكره ويقوم السائلان قد
يعرف بالزوج والمالية بالتقويم ولا بد من معرفتهما يمكن التسمية في المالية ولا بد من تقويم الاصل
وذكره ايضا **قوله** بل لا يفرز الخ بيان لا فضل فانه لم يفعل او لم يكن جائزا **قوله** وغير الظاهر
ان معناه اذا شرط القاسم ذلك فلا يثاب في ما يات من انه اذا لم يشترط فيها حرف ان امكن ولا
فسخت القسمة فاقسم **قوله** لتطبيق القلوب اشارة الى ان القرعة غير واجبة حتى ان القاضى لو
لكل واحد نصيبا من غير اقساما جازا فانه في معنى القسمة فلكل الا انما هداية **قوله**
اذا قسم القاضى او تباين بالقرعة فليس لبعضهم الا بآ بعد خروج بعض سهامهم ثم لا ينفقت
الى ابا قبل خروج القرعة ولو القسمة بالقرعة لا الرجوع الا اذا خرج جميع سهام الا واحد
لتعين نصيب ذلك الواحد وان لم يخرج ولا رجوع بعد تمام قسمة **قوله** فمن خرج اسمه او
الى بيان ارض جماعة لا حد لهم سدسها والاخر نصفها والاخر ثلثها يجعلها سدا اعتبارا بالان
ثم يلقب السهام بالاول والثاني الى السادس ويكتب سهامى الشركاء ويضعها في كفة ثن خرج سهمها
الخطى اسم الاول فانه كان صاحب سدس فلان الاول وان صاحب الثلث فلان الاول والذى يبيع
وان صاحب النصف فلان الاول والذين يلبان كافي العتابة **قوله** واعلم ان الدراهم قيد الدراهم
في الدور بالتي ليست من الزكوة وذكر في الشرع بلالية انه غير احترازي فلا تدخل في القسمة ولو لم يذكر
اقول وما في الدور ذكره ابن الكمال والقسمة شرايح الهداية كالمعاج والهداية والقطعة وال
مسلة الزينة بان لا شراكة فيها ويفوت به التعديل ايضا في القسمة فان بعضهم يصل الى عين



الملك

الملك المشترك في الحال مردواهم الاخر في الزمة فيضى عليها التوى ولان الجنبين المشتركين
في انفسهم عند عدم الشراكة **قوله** فقد يقال التعديل لاخير فيقيد ما ذكره الشرع في ما مل **قوله** او
صح في القسمة **قوله** الا بالبرهان فلو كان بعض العقار ملكا وبعضه وقف فانه كان المعطى هو
الواقف جاز وبصير كان اخذا لوقف وبشرى بعض ما ليس بوقف من شركه وان بالعدك فلا
يلزم منه نقص بعض الوقف وقف اما اشتراك ملك له والا بصير وقفا كذا في الكساف من فصل
المساكن **قوله** ولا يمكن التسوية بان لم تقبل لفرصة بغير البناء **قوله** وسحقه في الاختيار وقول في الهداية
انما هو الحق ورواية الاصول **قوله** لم يشترط انما لا يشترط تركها على حالها فاقضه ويكون له ذلك على ما
كانه قبل القسمة جوهر **قوله** وسحقه اي على وجه يمكن كل منهما من ان يجعل لنفسه طريقا وسقلا
لقطع الشراكة بغير ما اذا لم يكن ذلك اصلا وان استوفت فكيف حكم وانما فيها انها تستحق
ايضا بشرط فيها فليخرج **قوله** ايقتنا المناسبة لما في الزماني بنقيه ونفسه ولو اختلفوا الى ارفاق
في القسمة بان قال بعضهم لا يقسم الطريق بل يبقى مشتركين كما كان قبل القسمة نظير في الحكم فان كان
يستقيم ان يفتح كل في نصيبه قسم الحكم من غير طريق كما عتبه في السقلا للشفقة وتحققا للاخر من
كل وجه وان كان لا يستقيم ذلك دفع طريقا بين جميعا **قوله** لتحقيق السقلا للشفقة وتحققا للاخر من
ان امكن اقرارا من اضافة المسددة الى فاعلم والمفعول محذوف اي اقرارا كل منهم طريقا
على حدة **قوله** الاختلاف في مقدار عرض الطريق اي في سعة ومنية وطوله فقال بعضهم يحل حصته
اكثر من عرض الباب الا عظم وطوله من الاعلى الى السفل وقول بعضهم غير ذلك عتايه **قوله** فله ان
الاختلاف في تقدير الطريق المشترك في طريق كل نصيب فاقسم **قوله** اي ارتقاعه افاذا ان المراد
هو الطول من حيث الاعلى لا من حيث المسطح وهو عند العرض لانه انما يكون الوجه يتجهون
بها الى الطريق الا عظم افاذا في الكفاية وغيره من شروح الهداية واما قوله ان يقسم بينهم ما قوت
طول الباب من الاعلى حتى قد رطوله الباب من الهداية **قوله** ان فوق الباب اي كذا ذلك
ان كان فيما فوق طول الباب لانه مقسوم بينهم كما علمت فصار باينا على خالص حقه لا ينادونه
لبقاء مشتركا وبما قدرناه اندفع بحجة المحوى **قوله** مشترك لان اختلاف الشراك في تقدير طريق واحد
مشترك بينهم كما افاده ما قدمناه عن العناية في طريق كل نصيب بافاده حتى يروا حق المقام
فانهم قد جازوا ان وقته بطريق ملك لهم وهي محل للمعاوضة ولو اجمعه **قوله** بالكر ارجع كبريل معروف
وفي الكوا الجبه بخلاف الاجال لان الشفقات فيها قليل **قوله** بالشرية قال في القاموس في فصل الشريك
المع من باب الجهم الشريك من سقلا يحل فيه البطلان ونحوه **قوله** سقلا بضم السين وشره **قوله**
وعلى وجه مشترك اي بين الشريك في السقلا الاول كذا في الجمع وتظهر كونه على قولهما **قوله**
اقسم بالضم لان السقلا يصلح لما لا يصلح له العلوس من الشكاه بمرما او سر واما او اصطفا او
غير ذلك فلا يتحقق التعديل والابا **قوله** بغيره **قوله** عند مجمل وعندهما يقسم بالذراع ثم يختلفا
نقال الامام ذراع من سقلا بذراعين من علو وقال الشافعي ذراع بذراع وبنا في الهداية
وشرهها ثم لا يختلف في كفاية واما البناء فيقسم بالقيمة اتفاقا كما في الجوهرة ولا يضاف
قوله تقبل لانها سدا لا يستحقا وهو فعل غيرهما لا بالقسمة **قوله** في الجوهرة في اقدارها وقاسم القاضى وغيره
سوا **قوله** وان قسما باجر في الاصل مثله في الجوهرة معزوا للصفحة وذكر قبل ان عند مجمل لا تقبل في الوجه
لانها يثبتون على فعل انفسهم لان قطعها التباين واما اذا قسما بالاجر فلان لها منفعة اذا صحت
القسمة **قوله** او لم يقربوا قول هذا يقسم بالاولى من جهة انه يصدق بالبرهان فانه لم يشا قسما اصلا
فاذا صدق بدمع الاقرار فعدمه بالاولى وانما احتج بالبرهان بانها ايها لما في الحكم من ان
الظاهر وتوقع القسمة على وجه المعادلة فلا تفضل الا بيشة وان لا يثبت قبل الكول **قوله** او يكون فلو كان
جماعة ككل واحد جمع نصيب مع نصيبا مدعى وقسم بينهم على قدر نصيبها كما في الهداية **قوله** فلو قال لي
قال في القاموس البرهان بخلافه فاقسم اذ كل منهما يقربا بينه وقرار الخصم او كونه وصحة **قوله** ولا يثبت
الجر ارب عن قول صاحب الهداية ينبغي ان لا تقبل دعواه اصلا لثباته وانه سدا من جوارحه
اي سدا لا قدورى اية بقوله بعده وان قال قبل اقراره بالاستيفاء اصحابي من كذا الى كذا **قوله** فانه يقيد

انه لو اقر فلما تلف وماذا كان لا لعدم صحة الدعوى بسبب التاقتض و اقره شرح على هذا الوجه واستدلوا
برواية متنا و شرحا عن كفاية ما في المبسوط اقتضا الداء و شهدا على القصة والمقبض والوفاء في احداهما
بيد صاحب لم يصدق الا ان يقر صاحب لانه تناقض ووقف ابن الكمال على الجحجحة على الاقرار وادخل
او اقر باللفظ الغصب هو وقال عند الشريعة وجده واما المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره لم لا يقر
حتى يتامل غلبه الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الا اقراره عند الشريعة واما في الداء و هو الذي ذكره
واخذ منه في الحكم مدية توفيقا حسب الجمل ما في المتن على ما اذا ابا شرا لقصة غيره وما في الجحجحة والمبسوط فيها
فان ظاهره انه بانفسه ما امل وظاهر كلامه صدق وكثيرا انما واثان فلا حاجة الى التوفيق بل لا حاجة
فتقول عامة المتك على ما شئت عليه لمص وهي الموضوعات لتقل المذهب ولما عليه فتوى وعادة ممكن
الموجب تقبل بدية وقيل لا وفي الاختيار وقيل لا تقبل دعواه للتناقض فاقا لعدم اعتداد الشريعة
الارضية وان اقر برهن لا تصح الدعوى الا على الرواية التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل في
الاقرار يصح ويحلف المقر على ان كان كذا في اقراره اقرت وقدمت في كتاب الاقرار وقيل باب الاستئذان
بها يفتى لكن تبقى المناقاة بين هذا وبين مفهوم ما ياتي من كتابا في الهداية وما ذكره صدر الشريعة
لا يدفع المناقاة لان هذا الاقراران كان مانعا من صحة الدعوى لا سيما لبيتنا لا يتنازعنا على صحة اقراره
وان لم يكن مانعا ينبغي ان يحلفا كما في الحكمي السعدية وقد يجازي ان يقره و قد اقر بالاشياء صريح قوله
الاقرار قبل اقراره بالاستيفاء مفهوم والمصريح بان العزم مقدم على المفهوم فليست له ان لا يشك في ذلك
يدعي عليه الغصب وان قال قبل اقراره بالاستيفاء المراه لم يحيط منه اقراره اصلا طعن الشرع في ذلك
اصابني من ذلك كذا الى كذا الا انه حذف لفظ ذلك كما عجز في الغزو ونحوه لفظا وتصح القصة لان اقراره
في مقدار ما حصل له بها بدية **قوله** ولو اقرت اقرارا في هذه عين قرونها مروا ولو اقرت اقرارا في
سائل اخر عليه كفاية **قوله** لانه خارج فخرج بينه ذى اليد كما مر في محله **قوله** وان كان قبل الاستيفاء مفهوم
قوله واصاب كذا طائفة كان المراد به وهو على ذلك **قوله** وكذا لو اختلفا في الحد وادان قال احدهما
هذا الحد قد دخل في نصيبه وقال الآخر كذا واقام ما بينه يقضي لكل واحد بالجزء الذي في
صاحبه لما مروا وان قامت لاحد بها بينة قصي له وان لم تقم لواحد تحلفا كما في البيع **قوله** وكذا
وان استحق بعض معين اليه بالبيع لانه لو استحق جمل ما في يده يرجع نصف ما في يده لغيره كذا في
المجموع **قوله** على الصحيح الاول ان يقول على الصواب كما يظهر من كلام شرح الهداية **قوله** تفصح اتفاقا لا لو
يقرب لتصح المستحق بتفرق نصيبه في النصيبين بخلاف النصيب الواحد اذا اقره اقراره في الهداية
قوله لا تفصح جبر اى على المستحق منه لان له الخيار **قوله** خلافه لثلاثة فعتده تفصح لاجل المستحق
لانه ظهر انه يتركها ثالثا وقصة بلا وضوء باطله وشاره ان قوله محمد كقول الامام وهو الاصل كما في الهداية
قوله بل المستحق منه يرجع اليه بدية **قوله** الاول ليس كذلك فلو كان كذا ان كان المستحق حصته احد هما
شاع او لا لم تفصح ودفع بقسط في حصته ثمة او نقصها وتقص في بعض مشاع في الكل لكان اخيرا وظاهر
قوله او نقص القصة هذا اذا كان باع شيا ما في يده قبل الاستحقاق والاختار الرجوع فقط كما افاده في الهداية
قوله قلت هذه العبارة لابن الكمال المتخذ من كلام صدر الشريعة المذكور في المخرج **قوله** فان كان شاعا كان نصف
ما في يده كل مشاعا ونصف احد هما ودفع الاخر منه صا على التمسك والانتفاذ بخلاف شاع في الكل
في المساء بقية فانه على التساوي فقط كما لو اقسما دارا مثلا فاستحق نصفها مشاعا فانه يملك ما في
يد كل لكن الحكم في كل من السويعين واجده هو لفسد لما قدمناه فافهم **قوله** فان تساوا فظاهر اى المستحق
ولا رجوع كما لو استحق من نصيب كل حصته اذ **قوله** ولا اى ان لم يساوا كما بدية من احد هما بدية من الثاني
فلا فصح ايضا لعدم الضرر على المستحق كما قدمناه ويرجع الشاع على الاول بذراع لانه زاد عليه بدية فلهذا
تفرع على كذا كذا اى لما شابهت هذه المسائل ما في الاحكام لم يفردها بالذكر لغيرها من تعطل الشاع
اما الفصح في الشاع وعدمه في المعين فالضرر على المستحق وعدمه كاعتلته واما الرجوع على كذا فانه قد
فان يعلم من قوله يرجع في نصيب كذا كذا المستحق كما قدمناه ويرجع الشاع على الاول بذراع لانه زاد عليه بدية فلهذا
ايضا وكذا الضرر المستحق واما عدم الرجوع عند التساوي فظاهر لانه لم يزد احد هما على الاخر شيئا فانه قد
اذا جرت القصة في دارين او ارضين واخذ كل واحدة من مستحق احد هما بعد ما بين فيها صاحبها يرجع على

بصرف قبة اليها قيل هذا قول الامام لان عنده قصة الجبر لا يجزى في الدارين فكانت في معنى البيع والاصح
قول الكل خاتمة ولو في دار لم يرجع تاريخ خاتمة **قوله** ظهر من ذلك ومثله لو ظهر وصي له بالف من ماله ففصح
اذا قصده لتعلق حق الدارين والمجس له رسالا لما يشره بخلاف ما اذا ظهر وارث اخر وصي له بالمال او
الربع فقال لو رثته نقصني حقه ولا تفصح القصة لتعلق حقه بعين التركة فلا ينتقل الى ما اخر الارضها
كما في الهداية لكن هذا اذا كانت القصة بغير قاض فلو ظهر وارث وتدخل القاضى نصيبه لا تفصح وكذا
لو ظهر الوصي له في الاصل كما في التنازعية **قوله** ذكره في الهداية **قوله** لا يفرق بين الارض والبيت لانها تصير حوالا فينتقل الدين
التركة بعد تعلقه بمتة الميت **قوله** اجاز الفريضة الوارثية قبل قضاء الدين لا تفصح بها وكذا ان ضمن
بعض الوارثية دين الميت مرضا الغريم الا ان يكون بشرط اقامة الميت لانها تصير حوالا فينتقل الدين
وتخلو التركة عنه وهي الحيلة لقصة تركه فيها دين كما بسط في الهداية وغيره **قوله** ولو ظهر غيب فاحس
في القصة اى في التقويم للقصة بان قوم بالف فظهر ان ريسا وى خمس عشرة قبة فاحس بان لو يسير
يدخل تحت تقويم المقومين لا تسمع دعواه ولا تقبل بينة كما في المخرج **قوله** لو كان في التصحيح كماله من ان لا
تسمع دعواه قال المص في البيع والتصح ما قدمنا من الكتاب فحقا فيمنعان وبه جزم صحاب المتك وحق صاحب
الشرع وبه اقيت مرارا في الفتاوى **قوله** ما اخر من جاشية المولى حيث قال قد بطلت قال في كذا وكذا ولو ظهر
غيب فاحس في القصة تفصح وفي من الغزو تبطل فتبطل دعواه هذا بطلت فتبطل دعواه هذا بطلت فتبطل دعواه
الفصح مع ان الامر بخلافه فكان ينبغي ان يسمع دعواه دون ما من الغزو اقول فيه نظرية بل عليه قول الخاتمة
تسمع دعواه في الغيب وله ان يبطل القصة كما لو كانت بقضاء القاضى وهو يصح ففصحها انها تحت
الى القصة وان معنى تبطل وبطلت له ابطالها ويرجع قول التنازعية حيث لم يقل تفصح وكذا ان لفظ
لا ساقطة من قبل المولى قبل قود تحتها **قوله** انما تسمع دعوى القسط تقدم الكلام عليه مستوفى في انه تحلف
ملكون **قوله** وتامر في الخاتمة وذكرها رتبها في المخرج **قوله** صح دعواه فتفصح القصة الا بالقبض او الاقرار كما مروا
كان باع احداهم حصته بطل البيع كالمسألة كذا في الخاتمة **قوله** لتعلق الدين بالمعنى وهو ما لية التركة ولذا كان
للمس ان نقص الغريم ويستقبلها كما كذا **قوله** باى سبب كان اى بشرط اهدى او غيره ذلك ونقل صاحب الجمل على
اقتضا التركة ثم ادعى احد هما ان اياه كان جعل هذا المعين لان كان قال في صفى يقبل وان مطلقا لا
لان التناقص في موضع الخفا عضو كما مر في محله **قوله** اذ الاقدام على القصة قيد لانها اذا كانت جبر على
تسمع دعواه ولا يكون عتقا قصدا **قوله** لم تقبل بينة الدخول البنا والنخل تبعان لغيره اقسما شيئا او بنا فادعى
احدهما الارض كلها او بعضها باجازه لعدم التبعية لكونه مستر كادون الارض في الخلاصة وغيره لو ادعى شيئا
فقال المديعي عليه سا ومنى ثمة او مشرى معنى لا يكون دفعا لكون السحر له لثمة لغيره وادعى واقعة
الفتوى واقيت بساعها لما ذكره على محض **قوله** ليس لان يحبس على قطعها اى الاخصان قال في الخاتمة
كالووقع في قسم احد هما حايط عليه جذوع الاخر فانه لا يومر برفعه **قوله** لا استحق الشجرة اخصانها على
هذه الحالة **قوله** بغير اذن الاخر وكذا لو باذنه لنفسه لانه مستحق حصته الاخر وطبع الرجوع منى شاسا
لو باذنه لغيره يرجع حصته عليه بلا شبهة وتكلى على الاشياء **قوله** والا هدم بنا او ارضاه بدفع قيمته كذا عن
السيدي اقول **قوله** فتاوى قارى الهداية وان وقع البنا في نصيب له يسا قلع ومنه ما نقصت الارض بغير
او غرسا لم يملكه ان نقصت الارض به وان غرس في ارض غيره امر بالقلع ولذا كان يضمن لغيره
التعويض لغيره وان كان غلظا بر المرقع ان المص غرسه لغيره وعيها قسما لا رضى واخذ واحصته
فبها خص بالعقار كما يظهر قريبا **قوله** فان قسمته لغيره كذا في غالب المسحوق في بعضها الاراضى وهدا كذا
في المسحوق وهكذا دالية في الهداية وغيره **قوله** علل في الذخيرة بان القصة في غير المكيل والموزون في معنى البيع
فكان نقصها بغيره الا قاله اقول والظاهر منه ان القصة في المشى لا تستحق بغيره الارضى لانها ليست
بعقد مباذنة لان ارجح فيها جانب الاقرار كما مر من اذ اخلطوا ما قسموه من المشى برضاهم متحدت
شركة اخرى وبه ظهر ما ذكرناه انفا تامل **قوله** ومباذنة عيادته بالزانية واقالتها جزم بالقبيل في الاشياء
لكن اعترضه البيهري بان معنى على ما قلناه من ان الباطل والفاسد في القصة سواء والمنقول خلافا ونقل المحمدي
عن المصنف ان لم يطرح على ما ذكره في الاشياء وذكره هو ايضا انه لم يقف عليه وانما يحفل ان لا وقعت سهوا ثم قال

قوله ولو اقر فلما تلف وماذا كان لا لعدم صحة الدعوى بسبب التاقتض و اقره شرح على هذا الوجه واستدلوا
برواية متنا و شرحا عن كفاية ما في المبسوط اقتضا الداء و شهدا على القصة والمقبض والوفاء في احداهما
بيد صاحب لم يصدق الا ان يقر صاحب لانه تناقض ووقف ابن الكمال على الجحجحة على الاقرار وادخل
او اقر باللفظ الغصب هو وقال عند الشريعة وجده واما المتن انه اعتمد على فعل القاسم في اقراره لم لا يقر
حتى يتامل غلبه الغلط في فعله فلا يؤخذ بذلك الا اقراره عند الشريعة واما في الداء و هو الذي ذكره
واخذ منه في الحكم مدية توفيقا حسب الجمل ما في المتن على ما اذا ابا شرا لقصة غيره وما في الجحجحة والمبسوط فيها
فان ظاهره انه بانفسه ما امل وظاهر كلامه صدق وكثيرا انما واثان فلا حاجة الى التوفيق بل لا حاجة
فتقول عامة المتك على ما شئت عليه لمص وهي الموضوعات لتقل المذهب ولما عليه فتوى وعادة ممكن
الموجب تقبل بدية وقيل لا وفي الاختيار وقيل لا تقبل دعواه للتناقض فاقا لعدم اعتداد الشريعة
الارضية وان اقر برهن لا تصح الدعوى الا على الرواية التي اختارها المتأخرون ان دعوى الهزل في
الاقرار يصح ويحلف المقر على ان كان كذا في اقراره اقرت وقدمت في كتاب الاقرار وقيل باب الاستئذان
بها يفتى لكن تبقى المناقاة بين هذا وبين مفهوم ما ياتي من كتابا في الهداية وما ذكره صدر الشريعة
لا يدفع المناقاة لان هذا الاقراران كان مانعا من صحة الدعوى لا سيما لبيتنا لا يتنازعنا على صحة اقراره
وان لم يكن مانعا ينبغي ان يحلفا كما في الحكمي السعدية وقد يجازي ان يقره و قد اقر بالاشياء صريح قوله
الاقرار قبل اقراره بالاستيفاء مفهوم والمصريح بان العزم مقدم على المفهوم فليست له ان لا يشك في ذلك
يدعي عليه الغصب وان قال قبل اقراره بالاستيفاء المراه لم يحيط منه اقراره اصلا طعن الشرع في ذلك
اصابني من ذلك كذا الى كذا الا انه حذف لفظ ذلك كما عجز في الغزو ونحوه لفظا وتصح القصة لان اقراره
في مقدار ما حصل له بها بدية **قوله** ولو اقرت اقرارا في هذه عين قرونها مروا ولو اقرت اقرارا في
سائل اخر عليه كفاية **قوله** لانه خارج فخرج بينه ذى اليد كما مر في محله **قوله** وان كان قبل الاستيفاء مفهوم
قوله واصاب كذا طائفة كان المراد به وهو على ذلك **قوله** وكذا لو اختلفا في الحد وادان قال احدهما
هذا الحد قد دخل في نصيبه وقال الآخر كذا واقام ما بينه يقضي لكل واحد بالجزء الذي في
صاحبه لما مروا وان قامت لاحد بها بينة قصي له وان لم تقم لواحد تحلفا كما في البيع **قوله** وكذا
وان استحق بعض معين اليه بالبيع لانه لو استحق جمل ما في يده يرجع نصف ما في يده لغيره كذا في
المجموع **قوله** على الصحيح الاول ان يقول على الصواب كما يظهر من كلام شرح الهداية **قوله** تفصح اتفاقا لا لو
يقرب لتصح المستحق بتفرق نصيبه في النصيبين بخلاف النصيب الواحد اذا اقره اقراره في الهداية
قوله لا تفصح جبر اى على المستحق منه لان له الخيار **قوله** خلافه لثلاثة فعتده تفصح لاجل المستحق
لانه ظهر انه يتركها ثالثا وقصة بلا وضوء باطله وشاره ان قوله محمد كقول الامام وهو الاصل كما في الهداية
قوله بل المستحق منه يرجع اليه بدية **قوله** الاول ليس كذلك فلو كان كذا ان كان المستحق حصته احد هما
شاع او لا لم تفصح ودفع بقسط في حصته ثمة او نقصها وتقص في بعض مشاع في الكل لكان اخيرا وظاهر
قوله او نقص القصة هذا اذا كان باع شيا ما في يده قبل الاستحقاق والاختار الرجوع فقط كما افاده في الهداية
قوله قلت هذه العبارة لابن الكمال المتخذ من كلام صدر الشريعة المذكور في المخرج **قوله** فان كان شاعا كان نصف
ما في يده كل مشاعا ونصف احد هما ودفع الاخر منه صا على التمسك والانتفاذ بخلاف شاع في الكل
في المساء بقية فانه على التساوي فقط كما لو اقسما دارا مثلا فاستحق نصفها مشاعا فانه يملك ما في
يد كل لكن الحكم في كل من السويعين واجده هو لفسد لما قدمناه فافهم **قوله** فان تساوا فظاهر اى المستحق
ولا رجوع كما لو استحق من نصيب كل حصته اذ **قوله** ولا اى ان لم يساوا كما بدية من احد هما بدية من الثاني
فلا فصح ايضا لعدم الضرر على المستحق كما قدمناه ويرجع الشاع على الاول بذراع لانه زاد عليه بدية فلهذا
تفرع على كذا كذا اى لما شابهت هذه المسائل ما في الاحكام لم يفردها بالذكر لغيرها من تعطل الشاع
اما الفصح في الشاع وعدمه في المعين فالضرر على المستحق وعدمه كاعتلته واما الرجوع على كذا فانه قد
فان يعلم من قوله يرجع في نصيب كذا كذا المستحق كما قدمناه ويرجع الشاع على الاول بذراع لانه زاد عليه بدية فلهذا
ايضا وكذا الضرر المستحق واما عدم الرجوع عند التساوي فظاهر لانه لم يزد احد هما على الاخر شيئا فانه قد
اذا جرت القصة في دارين او ارضين واخذ كل واحدة من مستحق احد هما بعد ما بين فيها صاحبها يرجع على

انتم بعد مضي ايام النحر كانت القعدة الميسرة حاصلة فيها فلما لم تسقط بعد واعتبرت في الحوائج مسعدة ايضا بان
قول ابيدات وتوفيت بمضي الوقت يد على ان الوجوب ليس بالقعدة الميسرة والام تسقط وكان علي بن ابي حمزة
في يوم النحر وانها تسقط بهلاك المال قبل حتى ايام النحر كركاة تسقط بهلاك النصاب بخلاف صدقة الفطر فانها
لا تسقط بهلاك المال بعد ما طلع الفجر من يوم النحر وهذا المخرج في ان المعتبر فيها هو القعدة الميسرة والام تسقط
تدبر بان الاضحية فيها وقت مقدركا للصلاة والصوم والعبادة للوجوب في اخره كما ياتي من كان غنيا اخر يوم
ومن كان فقيرا اخره لا تملكه ولو كان في اوله بخلاف ذلك فمن ستره اغنيا لم يفتقر بعد ايامها كان في اخر الوقت
مستكنا بالقعدة الميسرة حتى لزما القضا لا بالقعدة الميسرة والام تسقط بعد ايامها بان تسقط عنه اذا افتقر
والواقع خلافه ومعنى قول ابيدات وتوفيت بمضي الوقت فواتها وانها بدليل ان عليه تصديق بقدمتها او بعينها كما
ياتي ببيان وسقوطها بهلاك المال قبل حتى ايامها لا يقيد ان القعدة ميسرة لان العبرة بالوقت ولو جددت
فيه اصلا بخلاف الركة وصدقة الفطر اذ ليس لهما وقت يفوت الا بالعبادة فان الركة في كل وقت وكذا صدقة
الفطر بخلاف الاضحية فان الواقع بعد وقتها خلف عنها في وقت سقطت الركة بالهلاك في وقت وجوبها ولو لم
تسقط صدقة الفطر علم ان الاول وجبت بقعدة ميسرة والثانية بقعدة ميسرة وبذلك المال في الاضحية لا يملكه
على واحد من يدين الا اذا كان بعد وجوب الاول وذلك في اخر ايام النحر لان وقتها مقدركا علمت حيث هلك المال
بعد ايامها والزمنا به بالتصدق بعينها او بقيمتها علمنا انها لم تسقط بمقدرة الفطر وكان وجوبها بقعدة ميسرة
واما اذا هلك قبل مضي ايامها كان الهلاك قبل وجوبها لادخالها يمكن حملها على واحد منهما فتدبر هذا القول
فهو بالقبول الحقيقي والامر والى التوفيق **قوله** بعينها اي لو نذر في وقت النحر شرها لها وقوله او بقيمتها اي لو كان
غنيا ولم يذرها كما ياتي فتأمل **قوله** فتدبر وان جعلنا اقتصر عليه في البداهة وذلك لانهم يقيمون **قوله** لو قيل لا يلزم
المحرم وان كان من اهل مكة جوهرة عن الجندی وحمله في الشر بنسبة على مساقرة وفيه نظر ظاهر **قوله** لا يملكه
اي من مال الاب **قوله** على الظاهر قال في النخبة في ظاهر الرواية انه يجب وبذلك بخلاف صدقة الفطر
ودوام الحسن عن ابي جحيمان يصح عن ولده وولد ولده الذي لا يملكه ولا يملكه على ظاهر الرواية
ولو صح عن ولده اكلها ووجهه لا يجوز الا باذنها وعن النخبة انه يجوز استحبابه اذ نذر في وقت
قال في النخبة ولعله ذهب الى ان العادة اذا جرت من الاب في كل سنة صار كالاذن منهم في وقت
كان على هذا الوجه فما استحسنه ابو يوسف **قوله** شاة اي ذبيحة لما مر ان الواجب بهلاكها
بدل من ضمير يجيبا وقاعله كذا في النسخ وهذا بالنظر الى مجرد المنة والافاقية فكر فاعل يجب فيما مر من النسخ
تبع النسخ ايضا فيما نظر الى الشرح يكون شاة بدلا من التضحية ونحوها لابتداء المحاد وف مع تقديره
ذبح شاة فافهم **قوله** التضحية منها اي غنمها **قوله** ولو لاحد من اهل المدينة المعلومين من قريش او
بني تميم لان المراد انما يخرج عن سبعة بنيتهم من كل منهم ولو اختلفت جهات القرية كما ياتي **قوله** لم يخرج
من الجواز او من الايام والثانية ان سبب ما بعده **قوله** وتجزى عما دون سبعة الاول عن لان ما لما لا يفر
واطلاقه فحمل ما اذا اتفقت لانتساب قد والاولا لكن بعد ان لا تنقص عن سبع ولو شترى سبعة
خمس بقرات او اكثر صح لان لكل منهم في بقرة سبعة لاثمانية في سبع بقرات واكثر لان كل بقرة على
اسم فكل منهم اقل من سبع ولا واية في هذه الفصول والاشارة في سبع شاة لا يخرجهم قسما
لان كل شاة بينهم على سبعة اسم وفي الاستحباب يخرجهم وكذا الشاة في شاة واحدة عليه فيجب ان يكون في الاول
وستحان والمذكور فيه جوابا لقياس بدائع **قوله** منصب على النظرية اي لقوله عجيب **قوله** بيان لاول
مطلقا للمصري والقروى اي كايته **قوله** فافهم **قوله** الى اخره ما دخل فيها الدليل وان كره كما ياتي واقله ان
الوجوب موسع في جملة الوقت غير معين والاصل ان ما وجب كذا في سبعين الجوز الذي ادى فيه الوجوب
او اخر الوقت كان في الصلاة وهو صحيح وعليه يخرج ما اذا صار اجمالا للوجوب في اخره بان سلم او عتق او
او اقام تلمذ لان اوله او اخره ولو اخرج بعد خروج الوقت صار قيمة شاة واحدة لانتساب
في شاة من ذمته ولو مات الموصي في ايامها سقطت وفي الحقيقة لم يجب ولو صحى الفقير لم يسه في اخره عليه الا بزيادة
في الصحيح لانه يبين ان الاول سقطت بزيادة لخصا لكن في الزيادة وغيره ان المتأخرين قالوا لا يلزم الا بزيادة
تاخذ **قوله** وروي طائفة وكذا ما لم يشرع كذا في الكل بمضي باربعة اوها بخلافه واخره تشرق في غير المستوطن
مخرو تشرق واية وفيه شعور بان التضحية يجوز في المليات الاممية الاول الاول اذ لا يملك في كل وقت تابع لغيره

الوجوب
الضحية

الا في ايام الاضحية فانها مع لغيره ما مضى كذا المضرات وغيره وفيه شك لان ليلة الرابع لم تكن وقتا لها
بلا خلاف لان يقال المراد فيها بين ايام الاضحية فمستأنه **قوله** افضلها اولها ثم ثلثه ثم ثالثها كذا في القصة
عن ابي حنيفة **قوله** ويصح عن ولده الصغير من مال ابي مال الصغير وهو المصون قال في البيان واما البولي والعقل
فان من شرط الوجوب في قولها وعند محمد من شرطه حتى يحل للضحية في مالها الموصون ولا يفتقر الاب والوصي
عندهما وعند محمد يفتقران والذبحون ويقيمون يعتبر حاله فان كان نجونا ايام النحر فعلى الاختلاف وان يفتقر
تجب بلا خلاف **قوله** قلت لكن في النخبة واما الذي يحل ويقيم فهو كما للصحيح **قوله** ان يحل على ابي حنيفة ويقيم
في ايام النحر فتأمل **قوله** صححه في الهداية حيث قال والاصل ان يفتقر من ماله يقول ابن السكينة انه في الهداية يخرج
شيئا من ماله حتى يصح عدم الوجوب فيه نظر ولعله ساقط من نسخة **قوله** قلت وهو لم يفتقر واختاره
الملتقي حيث قدمه وغيره من الاول يقول ودجوا الطرسوسي بان القول عند تشبهه ولا نه عبادا وليس القول
بوجوبها اولى من القول بوجوب الركة في ماله **قوله** ما يفتقر بعينه ظاهره انه لا يجوز بيعه بدوهم بشره
بها ماله كرهه ويقيده ما ذكره عن ابي حنيفة **قوله** وكذا الجوز والوصي اي كماله في جميع ما ذكره **قوله** ومعهم شاة
كذا فيما رايتاه من النسخ من الاقوال بالثبات وهو كذا في عدة كتب ومقتضاه انه متعدد فتنافى في مفعول
والفاعل محذوف وهو **قوله** ولذا قال في لادراى جعلهم شاة **قوله** في ذمة شريت لاضحية اي ليضحي بها
عن نفسه هداية وغيره وهذا الجوز على الغنى لانها لم تفتقر لوجوب التضحية بها ومع ذلك لم يكرهه
من خلف الوعد وقد قالوا انه ينبغي ان يتصدق بالثمن وان لم يذكره محمد نفسا فاما الفقير فلا يجوز له
ان يكرهه فيها لانه اوجبها على نفسه بالشر الاضحية فتحت لوجوب بدائع اعيان ابيان لكن في النخبة سوا
بين الغنى والفقير يحل التضحية عن بعضهم تامل **قوله** اي ان نذر في وقت النحر الاضحية صححنا والاولا
في بعض النسخ والواجب سقاهم في بعض النسخ لان موضوع المسئلة الاحتياطية ان يشترط ليعضها على نفسه
كأنه الهدي والاحتياطية وغيرهما ولذا قال المصنف بعد ذلك **قوله** الاحتياطية **قوله** الاحتياطية **قوله** الاحتياطية
قبله لانه يكون بعد عن خلاف وعن صورة الرجوع في القرية او في النخبة ولو لم ينو عند نذر ان يذبحه فقد
كرهه ابو حنيفة **قوله** وقد مناه باهلهي عن فتح القدير ومروا الى الاصل والمسلوط او اشترى بذمة لشاة
ملا ثم اشرك فيها شاة بعد ما اوجبه لنفسه خاصة لا يسعه لانه لما اوجبه صاوا وكل واجبا بعضها بايجاب
شاة وبعضها بايجاب فان فعل فعليه ان يتصدق بالثمن وان نوى ان يشركه فيها شاة اخرى لانه ما اوجب
الكل عن نفسه بالشر فان لم يكن له ثمة عند نذر او لم يكن له وجوب حتى يشركه شاة جاز ولا افضل ان يكون ابتدا
اشراهم ومن احدهم باكر الباقين حتى تثبت الشاة في ابتداء الهدي ولعله يحمل على الفقير اعلى او جيبها
بالنذر او يقرق بان الهدى والاضحية تامل **قوله** ويقسم الله انظر هل هذه القصة شائعة او لا
لو شترى لنفسه ولزوجته واولاده اكلها ودية ولم يقسمها بخبرهم اولا والظاهر انها لا تسقط لان المقصود
منها الا رقة وقد حصلت وفي فتاوى الخلاصة والفيض تطبيق القصة على اذنتهم وهو يرد ما سبق غير
اذا كان فيهم فقيرا لباقي اغنيا يتبعون عليه اخذ نصيبه ليتصدق به اهله وحاشا ان المراد بيان شرط القصة
ان لغات لانها شرط كفاية في استئناء الفقير نظر اذ لا يتبعون عليه التصديق كايته نعم الثاني يتبعون عليه فافهم
قوله لا جاز فالان القصة فيها معنى المبادلة ولو حمل بعضهم بعضها قال في البدائع اما عدم جواز القصة مجازة
فان معنى تمليكها والتم من اهل الربا فلا يجوز تمليكها بجازة واما عدم جواز الضمان فلان الربا لا يحتمل
الحل بالتحليل ولانه في معنى الهبة وهبة المشاع فيما يحتمل القصة لا تصح اهله وبه يظهر ان عدم الجواز بمعنى انه لا
يصح ولا يحل لفساد المبادلة خلافا لما يشترط في الشر بنسبة اليه من انه بمعنى لا يصح ولا حرفة فيه **قوله** الا اذا ضم
مذبح باله يكون مع احد هما بعض المير مع الاكابر ومع الاخر بعض مع الجدة عتايه **قوله** واول وقتها بعد
الصلاة في وقت شاة اذا التفتت لا يختلف وقتها بالمصري وغيره بل شرطها قال في فتاوى المصنف والقروى
طلوع الفجر الا انه شرط للمصري تقديم الصلاة عليها قدم الجواز لفقده شرط لعدم الوقت كذا في المسوط
وبه يراه في الهداية وغيره فاستأنه وكذا ذكر ابن النكاح في منبهات شرعية ان بد من المواضع التي اخطأ
فيها في الهداية ولم يثبت صدقة **قوله** بعد سبق صلاة عيد ولو صحى بعد ما صلى اهل المسجد لم يصل
اهل الجبانة اذ لم يستحقوا لانها صلاة معتبرة حتى لو اكتفوا بها اخرتهم وكذا عكسه هداية ولو صحى احد
ما قد قد استشهد ظاهر الرواية لا يجوز وقال بعضهم يجوز ويكون مسيا وهو رواية عن ابي يوسف خاتمة

الوجوب

وهو المواقف لما قد مرنا من انما غايته البيان وعلى كل فالظاهر انه لا يحل له الاكل منها اذ لا يجوز له
حسب شي من قيمتها تامل **قوله** فالمراد بالقيمة البيان لما اجمل المصنفان قوله تصديق بقيمتها ظاهر فيها اذا
شترها بالقيمة تعلم اما اذا لم يشترها فما معنى ان تصديق بقيمتها فانه غير معيشتي فبين ان المراد اذ لم
يشترها بالقيمة شترها بخير في الاضحية كما في الخلاصة وغيره قال القمستانه او قيمة شاة وسط كما في الزاهد
والنظم وغيرهما قال القمستانه او قيمة شاة وسط كما في الزاهد والنظم وغيرهما **قوله** وصح الحديث في
قصة شاة **قوله** في سنة الشاة في الهداية وقسمه في شرح الماتني شرعا بما لا يخفى عليه **قوله** القمستانه وقسمه
في الحديث بما دخل في الشاة من سنة الشاة ما لا يخفى عليه **قوله** في سنة الشاة ما لا يخفى عليه **قوله** في سنة الشاة ما لا يخفى عليه
وما دخل في سنة الشاة ما لا يخفى عليه **قوله** في سنة الشاة ما لا يخفى عليه **قوله** في سنة الشاة ما لا يخفى عليه
هو مال لا يشترط فيه لانه لا يجوز الجمع من المعز وغيره بخلاف كانه المتوسط قسستانه في الجمع من البقر
ومن الابل ابن اربع بدائع **قوله** ان كان في الفل صغير الجثة لا يجوز ان يتم له سنة ويطلق في الشاة ثلثة **قوله** من ثلثة
اي الائمة وهي الابل والبقر والحمير وكذا ينعى **قوله** والفقهاء في الجمع من الشاة والجمع في السنة من
في اربع ابيات لبعضهم وقد نظمتها في بيتين فقلت ذوالحول من عتبه والجمع من ابل واشترى من بقر ذوالشاة
ذوي الحول من بقر والنصف من غيره واربع من بقر من الجوز وفي البدائع تقول هذه النسخات
بما ذكره المصنفان لا الزيادة فاضحي **قوله** ان لا يجوز وبالكبير يجوز وهو افضل ولا يجوز بحمل ويجوز
وفصيل لان الشاة انما ود بها لكانت المذكورة **قوله** والجماع من بقر من البقر وكذا المعز نوع من الغنم ليس
ضمما في الزكاة بدائع **قوله** قال المصنفان للهداية وغيره قال في البدائع فلو تفرق اثنان وحشي على بقرة اهلية قوله
ولما يضحى به دون العسل لا ينقص عن الام وهي حيوان متقوم تتعلق به الاحكام ومن الابل ما يربى
ولذا يتبع الام في ارق والحرة **قوله** قوله في قوله يتابع يوجد في بعض النسخ **قوله** افضل من سبع البقرة في
من تمام البقرة قال في التاترخانية وفي القسابة وكان الاستاذ يقول بان حش والقطعة السبعة اثنان في البقرة
قيمة والجمع من البقرة لان جميع شاة تقع فرضا بخلافه واختلافها في البقرة قال بعض العلماء يقع سبعة
فرضنا واما في تطوع اله **قوله** اذا استويا الى فان كان سبع البقرة اكثر لحيا فهدا افضل والاصل في ذرة استويا في اللحم
والقيمة فاطية بالحيا افضل واذا اختلفا فيها فالفضل او تاترخانية **قوله** افضل من النسخة هي الائمة من النسخة
فاموس **قوله** اذا استويا فيها فان كانت النسخة اكثر قيمة او كان في فضل فخير **قوله** والائمة من المعز افضل فالحا
لما في الخاتمة وغيره **قوله** في شاة ابن وهبان على ان الذكر في الضان ومن المعز افضل منه مقيد بما اذا كان من جوار
اي من مروض الائمة اي من مروضه قال العلامة عليه السلام ومفهومه انه اذا لم يكن من جوار لا يكون **قوله** في البقرة
الحق فقيده بالطلاق بالاكستوا كان الائمة من الابل والبقر افضل اذا استويا قال في التاترخانية لان لحمها اطيب من
الموافق للاصل **قوله** قبل الذبح فان خرج من لحمها حيا فالعامة ان يفعل به ما يفعل بالام فان لم يذبح حتى
مضت الائمة لم يصدق به حيا فان ضاع او ذبحوا كله تصديق بقيمته فان بقي عتبه وذبحه للجماع الاكل
لا يجوز وعليه اخرى لعامة الذبيحة وتصديق به مذبوحا مع قته ما نقص بالذبح والفتوى على هذا خاتمة **قوله** بدائع
الولد معها الا لا ياكل منه بل يتصدق به فان اكل منه تصديق بقيمته ما اكله والمصحفان يتصدق به في خاتمة
قيل ولعل وجه عدم بلوغ الولد سن الاخر فكلما كانت القرية في اللحم بذاته في اربعة دراهم تامل قال في البدائع وقال
في الاصل وان باع تصديق بممته لان الام تعينت بالاضحية والولد يحدث على صفات الام شرعية وسنة الشاة من
في الاضحية الموجبة بالذبح وما في معناه كثيرة القيمة والافلا لانه يجوز التضحية بغيره فافلا ولدها **قوله** ويصدق
يتصدق به بل لا يذبح منه شاة في الخاتمة انما المسحب وظاهره ولو في ايام النحر وانظر ما في الشريعة من البدائع **قوله** في
اي الضان والاسرة وقته بمعنى وصايتها بده وهذا اذا وجد في ايام النحر **قوله** وقال بعضهم ان عليه قصص في البدائع وقال
الابحاث وجرم به شاة كسيرة كسره وهو المواقف للقواعد اه وفي البدائع ولولم يذبح الشاة حتى مضت ايام النحر
ثم وجد لا وله عليه ان يتصدق بافضلها ولا يذبح **قوله** ويضحي بالجماع هي التي لا قرن لها خلقة وكذا العظم التي لا
يعفن قرنها بالكر وغيره فان بلغ الكسرا الى النحر قسستانه وفي البدائع ان بلغ الكسرا الى النحر والجماع والمشتا
روس العظام مثل الركبتين والرفقين اه **قوله** والثولاني القاموس الشول بالفتح كسره استرخا في بعض النسخ
خامسة او كالجئون فيصيرها خلا متبع الغنم وتصدق في مرقعها **قوله** والاربع عطف تفرد **قوله** فلو لم يذبح
قال في الخاتمة ويجوز بالاشه لا والجر بالاسنة فان لم يذبح لانتفي لا يجوز فاذا ذبح فخر عظمها فان كانت

فيها

فيها بعض الشجر جازي يروي ذلك عن محمد اه **قوله** لا تنقي ما خرد من النقي بكسر النون وسكانه القاف في الجمع
اي لا تخلوها وهذا يكون من شاة الهزال فتنته قال القمستانه واعلم ان الكل لا يخلو عن عيبا المستحب ان يكون
سليما عن العيوب الظاهرة فاجوز ههنا جوز مع الكراهة كما في المضرت **قوله** الهزولة الى تفرد مراد لان العيب
يتركها ذبا بسن كما في القاموس فلا يصح اصل الهزال كما علم ما قد مرنا ولا اقيدت في حديث الموطا والعن
والتي لا تنقي **قوله** والعرجا كما في لا يكتننها المشي برجلها اذ جازها انما تنقي بثلث قوائم حتى لو كانت تضع
الاربعة على الارض واستعين برجلها زعتا **قوله** الى المشككة بسن بسن والقميص الفقه **قوله** وقطوع الكبد
الاذن ان في البدائع لود هب بعض الافان والاليد والذئب والعيون ذكر في النجاشي الصغير ان كثيرا يمنع وان
لا يمنع واختلفا صحتها في القاموس بين القليل والكثير فمن ابي حنيفة اربع روايات روى محمد عنه في الاصل
والجماع الصغير ان المانع ذبا بكثر من ثلث وعنه ذبا بكثر من اربعة وعنه ان يكون الذاهب اقل
من الباقية او مثله اه بالمعنى والاوله هي ظاهر الرواية وصحتها في الخاتمة حيث قال والمصنفان الثلث
وما دونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى اه ومشي عليها في تحصيل الوقاية والاصلاح والارادة لهما
في الهداية وقالوا لا يبق الاكثر من النصف اجزاء وهو اختيار الفقهاء في الحديث وقال ابو يوسف اخبرني بقوله
ابي حنيفة فقال قوله ههنا قوله قيل هو جوع منه **قوله** في قول ابو يوسف وقيل معناه قوله قريب من قوله في
كون النصف ما تعدا روايتان عنهما اه وفي البراءة وظاهر مذهبهما ان النصف كثير اه وفي غايه البيان
وجود الرواية الرابعة وهي قولها واليهما وجع الامام ان اكثر من كل شيء اكثر وفي النصف تعدا من النجاشي
اه في قول عدم الجواز احتياطا بدائع وفيه ظن ان ما في المتن كالهدي والكنز والملحق هو الاربع عليها
الفتوى كما ذكره عنه عن الجعفي وكما سئلوا عن الامام من قول الامام سابق هو ارجو عما هو ظاهر الرواية
عنه في قولها والاسن اعلم وفي البراءة ويل جمع الخوف في ذبي الاضحية اختلفوا فيه قلت وقدم الله في باب المسح
على الخوف ان يضيء الجمع احتياطا **قوله** بما اذا كان اخطا في سبب المذموم واراثة المسبب واللازم **قوله** وانما
يعرفه قال في الهداية ومعرفة المقدار في غير العين تيسرة وفي العين قالوا تشد المعية بعد ان لا تعتنى من
بوم او يومين ثم يقرب بالعاف اليها قليلا قليلا فاذا رآته من موضع اعلم ثم تشد المعية وقرب اليها العلف كذلك
فاذا رآته من مكان اعلم عليه ثم ينظر في تقاض ما بينهما فان كان ثلثان للذاهب هو الثلث وان نقصا فنصف
اه **قوله** لا يذبح الهزلة كسجدة وجمعها في القاموس ليات والابا **قوله** وقيل ما يقتل به هو ما قبله ويات
حكما في الهداية عن ثمانية وجرم في الخاتمة بالثانية وقال قيل والي لا سنان لها وهي تعشا ولا تعشف لا يجوز **قوله**
التي لا اذن لها خلقة قال في البدائع ولا يجوز تعطو عتبه احدى الاذنين بكالها والي لها اذن واحدة خلقة
قوله فلولها اذن صغيرة خلقة اجزاء وفيه شاة صفا بمشاة كما في القاموس **قوله** والجماع الى الجع في الجع التي
يحب من غيرها وبالحا المقطوعة الصرع عيسى في عدة نسخ بالذال المعجمة ولم يذكر في القاموس شيئا من العيين نعم
ذكر الجذع المقطوع المستاصل وبالحا خفة الذنب وذكر الجذع بالجم والذال المهملة الصغيرة الذي والمقطوعة اذا ذل
الذاهب الكبد ومثله في نهاية ابن الاثير والذاهب للذنب بالهاء والذنب بالهمزة والظهير في النسخة والي الصغيرة والي
جمع طهي وهو الضرع **قوله** ولا يذبح على الجع والذال والعيون المملكتين في بعض النسخ بالذال المعجمة وهي تقيض في
بعضها بالجم والي بعد ولا يناسب تقييده وان كان المعنى صحيحا لان الاجزاء مقطوعة اليد والذاهب تامل
قاموس وصرح في الدرر بان مقطوعة اليد والرجل لا يجوز **قوله** ولا المصرفة اطباء **قوله** مصره مقطوعة من الصرم وهو
القطع والاطباء بالظاء جمع طي بالكر والضم حلا شالط **قوله** التي من خف وظلف وحافر وسبع قاموس
ومما ينافيه وفردة نسخ بالظاء المعجمة تحريف **قوله** وهي الخ فسر بالزلي التي لا تطيع ان ترضع فصيلها وهو
تفسير لازم المعنى لما في القاموس من ان يذبح يقطع اطباء والي ليس بالاحليل فلا يخرج اللابن ليكون اقوى
لها وقد يكون من انقطاع اللابن بان يصيب شرعيا شاة فيكفي فيشقق لبنها اه وفي الخلاصة مقطوعة
اوس ضرعها لا يجوز فان ذاب من واحدة اقل من النصف فعلى ما ذكرنا من الخلاف في العين والاذن في شاة
والعز اذا لم يكن لها احدى حليتها خلقة او ذهبت باخرة وبيت واحدة لم يذبح وفي الابل والبقران ذهبت واحدة
يجوز او انشأت لاه وذكر في جوار التي لا ينزل لها لبن من غير علة وذا التاترخانية وسطور لا يجوز وهي من شاة
ما قطع اللبن عن احدى ضرعها ومن الابل والبقرة ما قطع من ضرعها لان لكل واحد منهما اربع اضرع **قوله** والي التي
لا يذبحها خلقة شاة اذا لم يكن لها اذن ولا ذنب خلقة قال محمد لا يكون ذوا ولو كان لا يجوز وذكر في الاصل عن

كان مع

انه حقيقه انه يجوز خاتمه ثم قال وان كان لها اية صغيرة مثل الذئب خلقه جازما على قول ابي حنيفة
فقط بل ان عندنا لم يكن لها اذن اصلا ولا يشترط اذنا على قول محمد صغيرة الا اذا كان جازما وان لم
يكن لها اية ولا اذن خلقه لا يجوز **قوله** لان لحمها لا ينضج من باب سم وبهذه التعليل نرفع ما اوردوه برهين
من انها لا تخلو اما ان تكون ذكرا او انثى وعلى كل يجوز **قوله** ولا الجلالة التي قبل الجسد قال في الحاشية فان كانت
ابلا تمسك ببعين يوما حتى يطيب لحمها والبقر عشرين وللغنم عشرة **قوله** ولا تاكل غيرها افادتها اذا
كانت تخلط بخير طينة يجوز ان تضخم بالحجوب العاجز وعن الجاهل والحق بهما حال والعاجز عن الالة
لكبر سنهما والحق بهما في التي لا تاكلها في الغنم خلاصة اى لا البقر لا تأخذ الحلف بالذئب وحاشا
بالسن كما في القبرستان عن الميت وقيل ان النطق من اللسان اكثر من اللسان لا يجوز اقول وهو الذي يظهر
قياسا على الاذن والذئب بل اولى لانه يقصد بالاكل وقد يحل قطعه بالحلف بل وفي ابداع ويجزى
الشتر كما مستقوت الاذن طولها كالحق مستقوت الاذن والمساواة ما قطع من مقدم اذنها شئ وتركها معلقا
والمدبرة ما فعل ذلك بمخرج الاذن من الكفاة والنهي لو ارد محمول على اللذيق وفي الحق على الكثرة على ان
في حد الكثرة على ما بينا انه يجوز الحول ما في غير ما حول والحدودة التي جز صوفها غايته قد مر ان ما حو
هنا يجوز مع الكراهة لانه خلاف المسحوب **قوله** كما مر في ما لم يمنع التي مرت **قوله** وان فقه الاجزاء ذلك لانها انما
تعتبت بالشر في حقه حتى لو اوجب اضحية على نفسه بغير غيرها فاستوى صحيحته ثم تعينت عند فصحى بها
يسقط عنه الواجب لو جوب لكان عليه كالموسر ذيل **قوله** وكذا لو كانت ميتة وقت مشرك اى متى العيب
فان زال اجزائه الغنى ايضا قال في الحاشية ولو كانت مهزلة عند الشراكت بعد جاز **قوله** لا يفر
تعيها من اضطرارها الى وكذا لو تعينت في هذه الحالة وانفصلت ثم اخذت من فورها وكذا بعد فرضها
عند محمد خلافا لما يروى يوسف لانه حصل بمقدومات الذبح فيلحق **قوله** افعلى الغنى غير الا الفقير ولو كانت
الميتة ميتة ووجه بعينها لما في البداع ان المذودة لو كانت او ضاعت تسقط التحريم بالذئب غير انه ان كان
موسرا لم يدرى بالبيع كسرع ابتداء الا بالذئب ولو مضى على اصرار **قوله** ولو ضاعت او سرقته او سرقته
ما قدمه في الفروع على ما في اغلب نسخ **قوله** فظهرت اى في ايام النحر ذيل وفي مقدمتها مضمون عن البداع **قوله** فعلى
الغنى احد بينا اى على التفصيل لما ومن انه لو ضحك بالاول اجزاء ولا يذبح شئ ولو قيمتها اقل وان ضحك بالثاني
وقيمتها اقل تصدق بالزايده قال في البداع الا اذا ضحك بالاول ايضا تسقط كصدقة لانه اى الاصل في ذئب
فيستحق الخلف **قوله** شمتي ومثله في التبيين وما فيه **قوله** وقاله لو دونه اى الكفاة ومنهم من يراه **قوله** لا يصدق
من الكلى هذا وجه الاحتياط في ابدان المذود لا يمنع للفقير من الميت بربل النحر ان يتصدق بخير
عنه وقد صح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحك بيمينه احد بينا عن نفسه والآخر عن الميت من مات وكان
منهم من قد مات قبل ان يذبح اه لان له صلى الله عليه وسلم ولا يذبح عليه تقا قال في النهاية وعلى ذاك اذا كان ذكرا
ام ولا ضحك عنها مولا با وصغيرة اضحية عنه **قوله** لان بعضها لم يقع ذئب فكذلك الكلى لعدم التحريم كما يات في
من ضحك عن الميت يصنع كما يصنع في اضحية نفسه من التصديق والاكل والاجر للميت والملك للذئب قال في النهاية
والاحتياط ان يذبح الميت لا ياكل منها ولا ياكل بزاديه وسنة كره في النظم **قوله** وان كان شركيا استنصرنا
الحج وكذا ان كان عبدا او مدبر لم يذبح الا اضحية لان نيته باطلة لانه ليس من اهل هذه القرية فكان نصيبه لما منع
الجواز اصلا بداع تنبيه **قوله** قد علم ان الشرط قصد القرية من لكل وشمل ما لو كان احد من مري الاضحية عنه عام
واصحها عن الماهي يجوز اضحية عنه وفيه اصحاب باطلة وصوابا ومشطوعين وعليهم ان تصدق لحمها وعلى الواحد
ايضا لان نصيبه شائع في الحاشية ونظرا لعدم جواز اكل منها تامل وشمل ما لو كانت القرية واجبة على الكل
او لبعض اتفقت جهتها او لا اضحية واحصا وجزا صيدا وحلق ومثله وقران خلافا لآخر لان المقصود
من اكل القرية وكذا لو اراد بعضهم الحقيقة عن ولد قد ولد له من قبل لان ذلك جهة التقرب بالشكر على الولد
فكره محمد ولم يذكر الولد ويغنى ان يجوز لانها تقام سدا لله على نعمه الكاح وروى بها سنة فاقصد بها
منكره واقامة سنة فقد اراد القرية وروى عن ابي حنيفة انه كره ان يذبح عنه اخشاف الجبهة وانه قال لو كان
من نوع واحد كان احب الي وهو كذا قال ابو يوسف بداع وشكل في شره الجواز مع الحقيقة بما قالوا من ان
وجوب الاضحية نسخ كل لم كان قبلها من الحقيقة والرجعية والعتيرة وبان محمد قال في الحقيقة من شغل

وذكر

ومن شغل لم يفعل وقال في الجامع ولا يعق ولا يذبح ولا يذبح الى الا بآية ولا يذبح الى الكراهة الخ اقول في نظر الان المراد
لا يعق على سبيل كسبه ليل كماله ولا ول وقد ذكر في غير الافكار ان الحقيقة مباحة على ما في جامع المحبوب او
نطوع على ما في شرح الطحاوى وهما مرويون انها تطوع على ان وان قلنا انها مباحة لكن بقصد شكر تصدير
قرية فان الميت تصدير العادات عبادة والمباحات طاعات **قوله** لان الا بآية لا تجزى الى قوله ينابيع وجد
على ما من شجرة من شجرة سقط من بعض النسخ **قوله** لما مرى من ان بعضها لم يقع قرية **قوله** فردد جمعها
نظرا الى صدور المسألة وما قامها عليه تامل **قوله** يستحق كل واحد منهم شاة واجبة على كل منهم شاة وتكون حاشية
وبه يظهر وجه لزوم التصديق الاية **قوله** وفيه كل واحدة مثل شاة فلو اذبح او نقص تصدق بعتباره
فيما يظهر **قوله** حتى لا يعرف كل شاة بان كان في فلاة مثلا ولا فعدم التبيين والحالة ما ذكره بعد كذا قال في
قوله ويتصدق صاحب الشاة بعشرين الى الاحتياط ان يذبح ما شئت بعشرة وكذا صاحب بعشرين
يتصدق بعشرة ليس كل منها يقينغا واجبة واما صاحب عشرة فايا ذبح بى يقينغا **قوله** اجزاء
لا يصير كل من ذبح منهم شاة عترة وكذا عن صاحبها **قوله** كما لو ضحك الضحية غيره غير مذكور
في التاخر خاتمة عن ايشاع يدرك هذه الزيادة ولا يظهر التشديد الا باسقاط لفظة غير تامل **قوله** وياكل من لحم
الاضحية الواجبة وسنة سواء اذ لم تكن واجبة بالذئب وان وجبت به فلا ياكل منها شاة ولا يطعم غنما سواء
كان الناذر غنيا او فقيرا لان سبيلها التصديق وليس التصديق ذلك ولو اكل فعليه قربة ما اكل فلي
واراد بالاضحية الستة الضحية الفقيرة فانه صرح بانها تقع منه ستة قيل قول الكثرة ويغنى بالجملة خلافا لما في النهاية
من انها لا تقع منه واجبة ولا ستة بل تطوعا محض وكذا صرح في البداع انها تكون تطوعا وهي ضحية المسافر
الفقير الذي لم يوجد منه الذئب وبها ولا الشاة للضحية لانعدام سبب الوجوب بشرطه فانظروا ان اذ اكل من اللحم
امل غنما ظهر كلامه ان الواجبة على الفقير بالشر الا اكل منها وذكر ابو سعود ان شاة لها بمنزلة الذئب وفعله
التصدق بها اقول التطويل بانها بمنزلة الذئب موضح به في كلامه ومفاده ما ذكره وفي التاخر خاتمة مسال اقول
بيع الدين عن الفقير ذائبة شاة لها هل يحل له اكل قال نعم وقال القاضي برهان الدين لا يحل اه
فتأمل ثم اعلم ان هذا اكله فيما اذا ذبحها في ايام النحر بل ما قد متناه عن غاية البيان انه اذا وجب شاة
بعينها او شاة اكلها ليستحق بها فمشتا ايام النحر تصدق بها حية ولا ياكل منها لا انتقال الوجوب من الاداة الى
التصدق وان لم يوجب ولم يشتر وهو موسر تصدق بالقيمة اه وقد متناه ان مفاد كلامه ان الغنى لا اكل من
المذودة اذا قصد بذئبه الا بخلافه ان الواجب عليه فاما اذا بالذئب في كلامه لم يلحق هنا بالذئب والاحتياط
ان لا ياكل منها هي المذودة ابتداء والى وجب التصديق بعينها بعد ايام النحر والى من ضحك بها عن الميت ما مره
على الاحتياط كما قد متناه عن الزاوية والواجبة على الفقير بالشر على احد القولين المأثور والذى ولدت الضحية
سنة ذى بعضهم خصصوا القضاة عن الماشي كما قد متناه انفا عن الخاتمة ايضا فيه كلها سبيلها التصديق
على الفقير فاعتبر بهذا التبرير وياتي كلامه شريفنا بعض سال عن هذا القيل **قوله** ولو كان غنيا لم يذبح عليه **قوله**
وكما بعد التبرير عن الاداء خاركوا والطحاوى واخرجوا الحديث رواه شيخنا واحمد **قوله** ونذبح الخ في البداع افضل
ان يتصدق بالثلث ويخذ الثلث حاشية لا قربانه واصدقانه ويذبحا لثلاث ويستحب ان ياكل منها ولو لم يكن
لغيره جازان القرية في الاراقة والتصدق باللحم تطوع **قوله** ونذبح ترك اى تركه التصديق المقصود من سبب
قوله الذي على غير موضع كماله بداع **قوله** شهيد بالحق للمادى الكرخى باسناده الى عمران بن اخصين قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم قومي يا فاطمة فاشهدى اضحية فانه يغفر لك باول فطرة من ذمها كل ذنب
علمته وقوله ان صدائى ونسكى وحجائى وما فى لى دبا لعالمين لا شريك تقا **قوله** وكذا يجعلها ميتة على عدم
ذبحها بيده المقصود من قوله شهيد واى غيره **قوله** وكذا الكتاب اى بالامر لانها قرية ولا ينبغي ان يستعان
بالكفر في امور الدين ولو ذبح جاز لانه من اهل الذبح بخلاف الجوسى فمشتا وبقاؤه وغيرهما وظاهر كلام
الشيخ وغيره عدم الكراهة لو كان بامرهم وصرح مسكين مستلما عليه بقول الكافر ولو امر مسلم كتابيا بان يذبح
اضحية جاز ذكره بدون امره لكن نقل ابو سعود عن الجوسى ان بعضه ذكر ان عيادة الكافر على خلاف ما نقل
عنه وفي الجوهرة فاذا ذبحها المسلم بامرهم اجزاء وبه **قوله** واما الجوسى فيصوم لانه ليس من اهل ذبحه ولا يعق
الضحية ويتصدق بمجدها وكذا الجلالة لها وقيل ان ذبحها فانه يستحب اذا اوجب بقية ان يجلسها ويقلدها
اذا ذبحها تصدق به كذا في التاخر خاتمة **قوله** ما ينتفع به باقيا القيام مقام المبدل فكل الجلالة فانه معنى جاز

٩١١

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

92

2

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

[illegible]

هذا باكثر من شفا ودرستی تمیز فی تبيين الحارم و زاد بعضهم مرتبتين اخرين منكر وب هو ما يوسع على
تحصيل التواقيع تعليم العلم وتعلوه ومكره وهو ما زاد على شبع قليلا ولم يتصور به ورويه العبد الفقير بين الامم
المندوب والمباح ويتوكل بر أن يتقوى به على العبادة فيكون مطيعا ولا يقصد به التلذذ والتفرغ فان التفرغ
في ذم الكافر في كل حال فالتشبع والتشوق والذين كفروا يتشعرون ويأكلون كما تأكل الانعام وان ذكر في الحديث
عليه الصلاة والسلام ان كل من اكل في عبادة واحدة اكل في سبعة عبادات والعلامة بن حجر في شرح شريعتنا المصطفى عليه
عليه السلام في باب ما جاء في الحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم تصبها وضح المومن اكل في معنى واحد ليس الميم والقصص
هذا المقصود منها وكذا ضبط العلامة الجليل في حاشية على قصصنا بل مضانها اها اعماء واهل الشجاعة وغيرهم فخصيص
لهما لغة والتكثير قبل هو مثل ضرب عليه الصلاة والسلام المومن وذهبه في الدنيا ولكافه وحسنه عليها فالهومن ياكل
بمنفعة وتواضع الحاجة والكل في كل شهوة وحسن طابا للذة فهذا ريث هذا قليل وذلك لا يشبع كثيرا **قوله**
غير في الخائيه يكره لعل لا وجد الاول لانه اذا ساق وقتا لبيت ولا تفرق وهو قطعي الثبوت وكذا لا تأمل
قوله وهو اكل طعام الخ غداه لغيره انما هو انما يكره في غيره قال في وفاد بذكره انه ليس المراد بالشبع الذي
تحرم عليه الزيادة ما يحدث بها شرعا كما اذا اكل ثلث بطنة **قوله** الا ان يقصد به الظاهر ان الشبع هنا
على ما ذكره من التواضع اذا غلب على نفسه قسا ومعدت كيف يسوغ له ذلك مع انه لو خاف ان لا ياكل الا لطلب
الا ان يقال المراد افساد الحاصل بزيادة اكله اكله وما ذكره شمسنا من بعض المتأخرين كما افاده في تاريخه **قوله**
اول ما يسحق فيه اي الحاشية معه انما بعد ما اكل قدر حاجته فبشيء **قوله** او نحو ذلك كما اذا اكل اكثر من حاجته
يتقارب انما لا بأس به قال في تاريخه بن مالك وسنن اكله من الطعام ويكره في تقارب
في فقه ذلك خائيه **قوله** عن اداء العبادة اي المفروضة قانما قلوا على وجه لا يبعد فربما جرح في معنى **قوله** والحاشية
الا طرفة سرف لا اذا قصد قوة الطاعة او دعوة الاضيااف قوما بعد قوما فبشيء **قوله** وتركه افضل كثيرا
تنقص درجته ويحل تحت قوله اي اذ هبتم طيبا بكم في حياكم الدنيا والتصدق بالفضل افضل
من غير اللحنات ودرستی **قوله** وسنة الاكل الخ فان نسى بسلا فليقل بسم الله على اوله واخره **قوله** وانما
قلت بسم الله فادفع صوتك حتى تلقن من معك ولا يرفع بالجملة الا ان يكونوا فرغوا من الاكل ثم اتوا بخائيه وانما
يسمى ذلك ان الطعام حللا لا ويجد في اخره كيف مكان فيه **قوله** وغسل ايدين قبله لتفي الفق ولا يمسح يده
بالماء ليلقى اثر الغسل بعد النبي اللهم وسبحها ليؤول اثر الطعام وجا انه بركت الطعام ولا بأس به بدقيق
وهل غسل فيه فلا بأس به كغسل يده الجواب لا تكن يكره للجلب قبله فلا بأس به في معنى **قوله** تاريخه
ويبد اي في الفضل كما في تاريخه **قوله** بالشباب قبله فانه كثر اكله وشيوخ اقله ودرستی **قوله** وبالشيوخ بعد
لحديث ليس منا من لم يوقر كبيرنا وهذا من التوقير فبشيء يكره ووضع المصحة على الخنزير وسنن
او السكين بولا يعلقه بالخزان ولا بأس بالكل شيكيا او مكث في الراس فالتحذير ومن الاسراف ان ياكل
الخنزير ويدع خوصه وياكل ما انتفع منه الا ان يكون غيره ياكل ما ترك فلا بأس به بركه لو اختار وعفيف ومن اكل
الخنزير ان لا يشترط الامام اذا حضر وان لا يترك لقرعة سقطت من يده فانه اسراف بل لا ينبغي ان يتعدى به او
سنة ان لا ياكل من وسط القصعة فان اتركه تتركه في وسطها وان ياكل من موضع واحد لانه طعام واحد
يخلط طبق فيه الوان الثا فان ياكل من حيث شاء لانه الوان ياكل ذلك ورد انما لا بأس به وسنن وجدا ليس
وينصب ليمني ولا ياكل الطعام حارا ولا يشربه ويحذر الشاة انه لا يكره النقر في الطعام الا بالاصوات نحو ان يلهو
بالحل النبي ويكره السكوت حاله الاكل لانه تشبه بالجحش وسنن في السكوت وقال عليه الصلاة والسلام من اكل
شرحها فقول له القصعة اعتقك الله من النار كما اعتقني من الشيطان وفي رواية احمد استغفر له القصعة
ومن سنة ابداء بالماء والخمر بل فيه شفا ومن سبعين واد ولحق القصعة وكذا الاصاب قبل سحها بالماء بل وقام
في الدراشني رواية اخرى وغيرهما **قوله** لا يلهو بخلط الخوصية قاتها ولبها حللا ان **قوله** خلا قانما كلك وثلثا لم يقل
اي قانما قيل قانما الاول **قوله** ولينها لئلا يولد من اللحم قسا ومثله **قوله** التي تأكل العذوة اي فقط حقا بل
لحمها قال في شرح الوهبانية في المشتق الجلالة المكره التي اذا قرب وجدت منها رائحة فلا تأكل ولا يشرب بها
ولا يعمل عليها وتلك حالها وذكر البقال ان عرقها يفسد في قدره في الايام **قوله** ولين العذوة قانما في الدجاج
عن المصنف ان لا بأس به على الاوجه لانه ليس في شره بتقليل اله الجهاد وقد مشاهنا ان المعتد ان الامام وجع في القوس
صاحبه بان اكل لحمها مكره ونزها **قوله** واجازة ابو يوسف لاشداوي في الهندية وقال لا بأس باول الابل لحم

منه

للاشداوي كذا في الجامع لصغيراه **قوله** وفي الخائيه اذ خل مرادة في صبيحة لاشداوي وروى عن حنيفة
كراهته وعن ابو يوسف عدمها وهو على الاختلاف في شرب بول ما بول لحم ويقول ابو يوسف ان يوسفا اخذ ابو الليث
قوله وعلى الاظهر قال في شرح الوهبانية عن الجنب وهو المختار على الظاهر ان الظاهر ان طهارة تحصل بهذه المدة
وفي رواية ان ذلك شرط في التي لا تأكل الا الحيف وليكن جعل التقدير في ابل بشهرو في ابل بشرين وفي رواية
بعشرة وقال قال النحسي لا يصح عدم التقدير وتحسن حتى تزول الرائحة المستنطرة **قوله** رجات وعن هذا
قالوا بأس باكل الدجاج لانه يخالط ولا يتغير لحمه ورواه عنه عليه الصلاة والسلام كان ياكل الدجاج وما دوى
ان الدجاجة تحب ثلثه ايام ثم تخرج فذلك على سبيل التنزه فيلحق **قوله** لان لحمه لا يتغير في اكله كافي الظاهر
وهو موافق لما مر من ان المعتدل التفرغ لكن ذكر في الخائيه ان الحسن قال لا بأس باكله وان ابن المبارك
قل محتاره اذا اعتكف اياما بعد ذلك كالجمل وروى شرح الوهبانية عن القسيرة راجعا انه يحل اذا لم يجد
اليام والالا **قوله** في اكل السعد الزروع المسقية بالخجاسات لا تحرم ولا كرهه عند اكثر الفقهاء حل كل كره
ظاهر ان الكراهية تحريمية وعليه ينظر ما الفرق بينه وبين الجلالة التي تأكل الخجاسة وغيرها ويجدي **قوله**
لجل المرأة قانما في الخائيه والنساء فيما سوى الحلي من الاكل والشرب والا د هان من الذهب والفضة والقعود
بمنزلة الرجال ولا بأس للربن ليس له باج والحريروا الذهب والفضة واللؤلؤ **قوله** لا طلاق الحديث
هو ما دوى عن حنيفة انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا بأسوا الحري ولا الذهب
ولا تشربوا في ثيابة الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحا قربا فانها لهم في الدنيا وفي الآخرة رواه
البخاري وسنن واحد واحاد شاذ اخر ساقها الزيلعي **قوله** فان خاف ان يثب ذلك في الشرب والا كره في التطيب
وغيره لانه مثله في استعمال **قوله** وما كره ذلك الخ ومنه الخزان من الذهب والفضة والوصد من كسرت
او يلق منها والاسنجان بجمرة منها والجلوس والمرأة في ذلك سواتا تحاشه **قوله** ورواه قال ابو حنيفة لا بأس بملقة
المرأة من الفضة اذا كانت المرأة حليدا وقال ابو يوسف لا خير فيه مما تحاشه **قوله** يعني الخ هذه العتامة من
صاحب الدوايات الكلام فيها وما عبادته الجحشي وغيره فمن قرأ لوقل الطعام الخ **قوله** يجتنبه وغيره كالماء
والكافور فقد نقلنا عن شرح الجامع الصغير لصاحب الذخيرة ما نصه قيل صدقوا لاد هان ان ياخذ انية ذهب
والفضة ويصبل لدهن على الراس اما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن ثم صبه على الراس من اليد فلما
يكره اهرا في التاريخا فيه وكذلك اذا اخذ الطعام من القصعة وضعه على خائيه او ما شبه ذلك ثم اكل
لا بأس به **قوله** في الدوايات وعرض عليه بانه يقتضي ان لا يكره اذا اخذ الطعام من انية الذهب والفضة
بملقة ثم اكل منها وكذا لو اخذه بيده واكل منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان لا يفتي بهذه
الرواية لئلا يفتن باب استعمالها **قوله** وهو ما حرمه في الدرر حيث اجاب عن اعترافه على ما ذكرناه في
الكفاية بما اشار اليه من ان المحرم هو استعمالها فيما صنعت له في متعارف الناس واقرب عليه في العزيمة
وطاير كلام الوافي ونوح اخذى وغيرهما عدم تشبيهه وكذا قال الرمي ان نقل الطعام منها الى موضع اخر استعمال
لها ابتداء واخذ الدهن باليد ثم صبه على الراس استعمال متعارف اهروا قوله وبالله التوفيق ان ما ذكره في
الدرر من انما طاعة الحرمة ما استعمالها فيما صنعت لغيرها في نظر فانه يقتضي ان لو شرب او اغتسل بانية الدين
او الطعام لا يجرم مع ان ذلك استعمال بأكسبهه داخل تحت طلاق المستون والادلة الواودة في ذلك ولذا
يظهر في تقرير ما قد مشاه عن النهاية وغيره على وجه لا يريد عليه شي ما مر ان يقال ان وضع الدهن الطعام
مثلا في ذلك لانه لا يجوز لانه استعمال لقطعا ثم بعد وضعه اذا تركه في مكان الانتفاع لزم اضاة
المال فلا بد من تناوله منه ضرورة فاذ اقصه لتناول نقله من ذلك لانه اذا لم يخل اخل على وجه الاستعمال
بل يستعمله من ذلك المحل الاخر كما اذا نقل الدهن الى كفة ثم دهن به وسد او نقل الطعام الى الخبز
او الى انا واهر استعماله لا يجرم كما اذا نقل الدهن الى كفة ثم دهن به وسد او نقل الطعام الى الخبز
منه ابتداء على قصد الادمان والا كره فانه استعمال سواتا ولا يده او بملقة ونحو فانه كاخذ الحلي بالميل
سوا استعماله فيما صنعت لغيره ولا ويسد اذا باخذ الدهن صبه في الكف لانه استعمال متعارف بل الاداء
تناوله باليد من ثم الدهن يكون تناوله على قصد النقل دون الاستعمال كما يفيد ما مر عن النهاية فلا ينافي
ما في التاريخا عن العتامة حيث قال ويكره ان يدهن دهن قصصه وكذا ان صبه على راحته ثم مسح
اسم او يمسحه اهروا **قوله** يظهر حكم الاد هان من فقم ما لود فانه نادى يرش منه على الوجه ابتداء

110

بواسطة الصب في الكف فكلاهما استعمال عونا وشرا خلافا لما يزعج بعض الناس في زماننا من ان الصب
في الكف لا يكون استعمالا اعتادوا بظاهركلامه ثم قد سمعنا ان التصريح عن الترخاينة بخلافه هذا
ما ظهر في بعض القاصص والسمعة اعلم واقاد طاحمة استعمال فظروف فتاحين القهوة والسماعات من الذهب
والفضة وهو ظاهر من ذكره عندنا فكذا الذهب في استعماله في النخيرة قالوا هذا قولهم لان
استعمال الذهب في الحرب مكره عندنا فكذلك الذهب في استعماله في النخيرة لا يمتنع شيئا وانما هي لينة
الذهب وبين حلية السيف من الذهب يزلق على الذهب واما الحلية لا تنفع شيئا وانما هي لينة
فكره الله في استعماله في الحرب مكره عندنا فكذا الذهب في استعماله في النخيرة لا يمتنع شيئا وانما هي لينة
النعامة وكل طائر يستعمل في البيضة الحديد لما بينهما من الشبه كشكلهما في الغفر قال
في المغرب المفسر ما يلبس تحت البيضة ايضا اه **قوله** والجوشن هو الدرع المسمى المغفر قال
وصاعدان منها اي من الذهب والفضة والاسن من الجاشين بالجر وقدره في الترخاينة
ولم يذكره في استعماله في الحرب لان الظاهر ان المراد به ما يصنع للمقاتل على ساعد
منه **قوله** وهذا قيل يرجع للبدن يعني ان تحريم الذهب والفضة فيما يرجع استعماله الى البدن اي فيما
يستعمل به بسا او اكلا او كسابة ويحتمل ان المراد فيما يرجع نفعه الى البدن كمن يستعمل استعمال
القلع والدواة والاسن ما في القربانة حيث قال وفي استعماله سعادا يانه لا يلبس بالتحذير
منها بل كجمل **قوله** يحتمل اي من غير استعمال اصله بل فعله السلف فلم يذكره في الخلاصة بل في الترخاينة
عن المحيط **قوله** حتى اناح لما كان كلامه لان في الترخاينة يد وله استعمال وذكرنا في الدجاج ايراد ان يد
ما قد يتوهم ان لا يحل نوسده والنوم عليه **قوله** كما يشاء في فصل اللبس **قوله** ويكره الاكل في نخاس
غراه في له كمن يتوهم ان لا يحل نوسده والنوم عليه **قوله** كما يشاء في فصل اللبس **قوله** ويكره الاكل في نخاس
شرح الشريعة به شئ مركب من المعدنيات كالنحاس والاسبر وغير ذلك ثم قيد بالنحاس بالغير المطلي بالذهب
وهذا قال بعض من كتب على هذا الكتاب اي قبل طلبه بالقول بل والاشب لانه يدخل الصدا في الطعام فيؤثر
ضررا عظيما واما بعده فلا اه **قوله** والذكي والذكي في الاحتياط والتخاينة من الحذق فخصه اذا لم يرد
فيه ولا تحبيلة وفي الحديث من اتخذ اواني بيته حذقا زادته الملائكة ويجوز اتخاذ ما من نخاس او دصاص
او في الجورة واما لانيته من غير الفضة والذهب بالاكل والشرب فيها والانتفاع بها كالجديد والصفير
والنحاس والبرصا والطين اهر قسبه والخرق بالزاي حكمة البحر وكل ما عمل من طين بماء
بالنار حتى يكون فخارا قاموس **قوله** ما ذكرنا من الاكل والشرب والادهان والانتطيب **قوله** دصاص
بالفتح ككتاب ولا يكره وزجاج مشابها للزاي ويكره كشور وسود وسرطجوه معروف بعين
كاسية خرد احمر قاموس **قوله** مفضض وفي حكم المذهب قسبته **قوله** اي مزوق بفضة كذا في المنه وقسبه
الشمعي بالمرصع بهاء ويقال لكل منقش وخزف مزوق قاموس **قوله** بضر فضع ثم على الخف
وان كان يضع يده على الفضة حال تناول كذا قيل فيه كذا عيني في الهدايا والجوهرية والاحتياط
والتيبين وغيره فاذا وضع يده على كذا ثبته عليه في الشبهة **قوله** وجلوس سرج عطف على الجرة وفي قوله
يقم لا على يد كما قد يتوهم في غرة الفخار وان يجتنب في المصنوع ونحوه موضع الاخذ في السنج ونحوه
موضع الجلوس وفي الركاب موضع الرجل وفي الانا موضع الفرو وقيل وموضع الاخذ ايضا اه ونحوه
في ايضا احصاها وياتي قريباً ان يجتنب في النسل والفضة والنجاس موضع اليد فالحاصل
ان المراد بالاحتياط في استعماله في النسل والفضة والنجاس موضع اليد فالحاصل
الاتفاقية دون اليد ولذا اوجمل الركاب بيده من موضع الفضة لا يجرم فليس المراد على الفضة
لقولنا متقياً في السرج والكرسي موضع الفضة لا يجرم فليس المراد على الفضة
استعماله في اليد وكان كذا مناه ولو لم يكن باليد كذا احرى ان يقدح في نجاسة كاسه في في الخلاصة وتشد
بالاولى طرف فيجان القهوة والسمعة وقدره الشبهة التي موضع فيها الما وان كان لا يسبها بيده ولا يجرم استعماله
فيما صنعت له بخلاف القصب الذي يلف على طرف قصبته اثنان فانه تزويق فهو من المفضض فيجب استعماله
باليد والغم ولا يسبها فذلك ما يكون كله فضة كما هو صريح كلامهم وهو ظاهر في كتابه وقد تجرأ جماعة على
فقالوا باحتمال استعماله في النخيرة انما اتقاه بغيره وسئل ايد لا يسبها به ويد ارجل عظيمه والاحول والاف

في طرف فيجان القهوة والسمعة
وقدره الشبهة التي موضع فيها

الا يابدها على العظم فان الخون وانما الطعام لا يسبها بيده وقد حرما ومن الجرة قولنا في سمع وعين شجرة وعلم
ان ينبغي على ما هو الاجم من عدم اشتراط اتقا موضع الاخذ في شرب القهوة من الفجان في سبب نفسه اه
فان المقام يختلف فليست برحى انه برها قول وكذا ودعا في بقوله فرق كبير بين الانا الفضة المستعمل
لدفع حرارة الفجان وبين الفضة المصنوعة للتزويق المراد باللبس طرف الفجان ولم ادره فيما عدا
من كسب الفضة ثم قال وكذا وانظر ما لو كان الانا لا يوضع على الفجان لا يسبها الا باليد كما في الجرة المصنوعة
ينبغي وضع اليد عليه وحده ومقتضى ما ذكره في سبب من اشتراط اتقا جعل اليد من الذهب والفضة ان
لا يضع يده على ضمة القصب في الجرة ونحوها اه **قوله** هو نظير ما قدمناه في قصبته اثنان وكذا
الاناء المصنوع بالحكم في الحكم في المفضض يقال باب مغيب اي مشدود وبالضباب وهي الحديدية المصنوعة
التي يضرب بها وضرب سنانها بالفضة اذ مشدود بابها مغيب **قوله** وحاشه مرقا الذي في المنه والهدايا ونحوها
حاشية بالثاقف قال في الكفاية والمراد بها التي تكون حولي الدابة بيده فانه مكره اتقاها اه **قوله** ويضع
يده لا يشغل الركاب قالوا له ان يزيد وجله **قوله** وكذا احتياجه في سائر النسخ بذهب يحل الاكل من ذلك
اصابع تامل **قوله** وعن الثاني ظاهره ان مكره وانه احتياجه في سائر النسخ بذهب يحل الاكل من ذلك
مارية في عدة موضع وعباوة المصنوعة بالهداية وغيره باقتال ابو يوسف كره ذلك وقول المجتهد في مع ايه حينئذ
يروي مع ابو يوسف كره الكحل اي كل ما مر من المفضض والمصنوع في جميع مسائل المادة لان الانباء مطلقة
ولان من استعماله كان مستعمل لكل جزء منه ولا يمتنع ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم ان قدح بني علي
عليه السلام كسر فتمتد مكان شعيرة من فضة رواه البخاري ولا يجدن غاصر الاحول قال رابن عسك
النسب صلى الله عليه وسلم عنه قلدح النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم في ضمة فضة وتماه في التبيين والتعب كالمسح
المصنوع قاموس **قوله** والخلاف في المفضض ان يده ما فيه قطعة فضة فخص المصنوع والظاهر عبارة
العيني وغيره وهي هذا الاختلاف فيما يخص واما التتوية الذي لا يخلص فلا بأس به بالجماع
لان مستهلك على عبادة ببقائه لو ناه **قوله** او قال سبته من نجوس فيجوز ظاهره ان الحرمة تثبت
بجوده ذلك وان بقائه من نجوس وعباوة الجامع الصغير وان كان غير ذلك لم يضره ان ياكل منه قال
في الهداية معناه اذا كان في نجوسه كذا في غير ذلك لم يضره ان ياكل منه قال
الجامع لا يفسد من نجوسه فانه نجوسه واداره ارد فقال في نجوسه كره اكله اه ومفاده انه نجوسه
كون النجوس نجوسا ثبت الحرمة فانه نجوسه كره اكله فليس بده ونجوسه **قوله**
ولا يرد به بقول الواحد قال في النجاسة مسلم شربها نجاسة وجبته فاجرة مسلم نجاسة في نجوسه نجوسه
لا ينبغي ان ياكل ولا يطعم غيره لانه نجوسه نجوسه العيني وهي حق الله فثبت نجوسه لوجوده ليس
من ضرورتها بطلان الملك فثبت مع بقاءه وج لا يكره الرد على بالبعد ولا ان يجلس لمن عناه لم
يطلب البسم اه مخلصا **قوله** واصدا اي اصل ما ذكر من ثبوت نجوسه نجوسه المصنوع وجوبه نجوسه
في نهاية نجوسه حاصل السلوان ان يرد المسألة متناقضة لقوله الله وشروطه العادلة في البيانات الخلق والحرمة
كاذا الخبر بان هذا حلال احرام وقد شرط فيها العدل اي المادية المسلم المصنوع وهذا قوله شريته من كفاية
المعناه ان حلال احرام وقد قيل فيه خبر انكاره ولو نجوسا والجواب ان قوله شريته من المعاملات وثبوت
النجوسه فيضمنه فاما قبل قوله في امر اثبت ما في ضمة بخلاف ما ياتي وكلم من شئ ثبت ضمة لا قصد كونه نجوسا
المشكوك وبيع الشرب وتبضع الجواب عن الكثرة **قوله** وعليه على هذا الاصل وقد سبق الى هذا الجواب
العيني صاحب الدرة وتبعها المصنف عليه تقرير صاحب الكثرة في كتابه كذا في لا مطلق لكل الحرمة
اي كمال المقتضى كسبها حلال احرام **قوله** سواء الخبر يا أيها المولى وغيره وانفسه لا يكره التعبير بالولة
مشدودا وبنو ميم والضمير في غيره او نفسه للخبر المفهوم من خبره قال في المنه بان قال عسك
او جارية او صبي هذه هدية اه **قوله** ليك سيدك او ابني وفي الجامع الصغير رجح بعضي مولا في هدية
هدية وسهوان اخذها اذا لارق بين ما اذا اخبرت بهذا المولى غيرها او نفسه وانما يقبل قولهم اه
فيها لان الهدايا تبعت عادة على ايدي هؤلاء اه **قوله** او بدخوله الدار مثالا قال في المنه واما اذا قيل
الدار اذا اذن ذلك لغيره او ابنيه مصنفه فالتيسر كذا ان جرت اعادة بين ايديهم لا يتصور
عن ذلك نجوسه لاجل ذلك اه فاصل **قوله** وفيه في سراج الخ ثم قال كذا في المنه وان لم يغلب على كذا في ذلك

ك

ك

لم يسمع قوله منهم لان الامر مشتهر عليه هو في الاطلاق لان الأصل محجور عليه والاذن طاري فلا يجوز ان يثبت
بالشك وانما قلنا قول العبد اذا كان ثقة لانه من اجابة المعاملات وهو انصف من اجابة الدائيات فان قيل
في اجابة الدين في المعاملات والى قوله **قد** ولو لم يكن في حله وحبس وحبس اي مما ياكله الصبيان عادة فحاشية **قد**
لان الظاهر كونه قد عثر على قلوبهم فاخذها ليشترى بها حاجة نفسه من عن الميسر وهو ان يظلم
في كل الصبيان لحيان عادة احتيا اناس بالتوسعة على صبيانهم واعطاهم ما يشتهون من شهوة انفسهم
وكذلك غالب الفقهاء **قد** اقول قد علمت ان المدعى عليه انظر في المسئلة المستحقة في القرائن **قد** وكذا في قوله
فاشترط العدا لانه فيها يرد الى المخرج وقيل ليجد الانسان المستحق لسطر العدا لانه يعلم انه المستحق
او يثبت الى وكلائه ثم اعلم ان المعاملات على ما في كتب الاصول من اجابة انواع الاول ما لا الزام فيه كما في
والمضاربات والاذن بالتمارة والثاني ما فيه الزام محقق كالحقوق التي تجرى فيها المخصوصات والاول
ما فيه الزام من وجه دون وجه من الوكيل وحجج المأذون فان فيه الزام العهدة وقساد العقد بعد الحجز فعدم
الزام لان الموكل او الموكل يتصرف في خالص حقه فصلا وكذا لان في الاول يعتبر التيسر فقط وفي الثاني
شروط المشاهدة وفي الثالث ما العدد واما العدا لانه عتده خلافا لما فيشعك ان يرد وهذا هو الظاهر
كما فيه عليه في الغرضية **قد** في الدائيات اي المحضنة وراجعنا اهل العلم اذا تضمنت ذكرا ملك كما اذا اختلف
عدا ان الزوجين او تنحوا من امرأة واحدة لا تمت الحمة لانه يتضمن ذوال ملكة المشقة فيشترط ان يكون
والعدا لانه جميعا اتفاقا وبما يختلف الاخبار بان ما يشترطه ذبيحة مجوسية لان شهود الحمة لا يضمن
ذوال الملكة كما قد مرنا فثبت لبحران اجتماعها مع الملكة **قد** اي الدائيات **قد** ان الخبر بها مسر
عدا لان القاسق منهم والكاثر لا يلزم الحكم فليس له ان يلزم المسلم هذه الآية **قد** منجز حراما
للعدو **قد** عدا او امته فليس له وفي الخلاصة محمد وداني قد فاولا **قد** هي تسمى في خبر القاسق
ان مع العدا لانه يسقط احتمال الكذب فلا معنى للاحتياط بالارادة كما في الهداية **قد** ونحو
المستدرة الظاهر الرواية وهذا الاصح وعنه انه كالعدا لانه يميل بغالب قلته فان غلب
على ظن صدقه تيسر ولم يتوضا به وكذا في توضا به ولم يثبت الا قوله هذا هو جواب الحكم اما
في صحة الاحتياط لانه لا فضل ان يتيسر بعد الوضوء ترخا ليه **قد** وتوضا عطف على اراق **قد**
وتوضا فهو احوط لان التخيير يجرى في كل احتمال الخطا كما في الهداية **قد** وفي الجوبة الى كلام الجوزي
فيما اذا غلب على رايه كونه قاسقا يرد على ما في المتن شيئا فاقه **قد** واما الكتاب ومثله الصبي والمفاد
كما في الترخا ليه **قد** فمما رآه احب فهو كالفاسق المستكبر ومن هذا الوجه قل وفي الترخا ليه
توضا به وصلى جازت صلواته **قد** قلت لكن الخ هذا توفيق منه بين العيارات فان اخبره ذمي اوصى وغلب على
عدم الفرق بينه وبين القاسق كما قلنا لكن وقع في الترخا ليه فان اخبره ذمي اوصى وغلب على
قلته صدقه لا يجب عليه التيسر بل يجب فان تيسر لا يجزيه ما لم يرق الماء ولا بخلاف ما لو ان
مستور في تيسر قبل الارادة فانه يجزيه ورايت بخط الش في جاز الترخا ليه عند قوله بل
يستحب الظاهر انه انما يتيسر بعد الوضوء حتى يفقد الماء به ليل ما بعده فتأمل ووجه فقد
ساوى القاسق من يرد الجهرته وان خالفه من الجهرته التي ذكرها تامل وراجع فان عدا ليه
والمخالصة تدب الاوادة من غير تفصيل الا ان يحمل على هذا فليصر اهر ما واديه بخطه وانت تراه
قد جزم في شرحه بما كان مترد عليه من رايه في الترخا ليه **قد** في الفرق بين الذمي والقاسق
من وجهين احدهما هذا والثاني انه في القاسق يجب التخيير وفي الذمي يجب **قد** في خلاصة
اي اذا غلب على رايه صدقه في الخصامة فانه يتيسر ولا يتوضا به **قد** لصلواته الخ قل في الخلاصة لان
القاسق من اهل الشهادة على المسلم اما الكتاب فكل اهر اي فان القاسق اذا اقبل القاضى شيئا وتعل
المسلم فقد قضا وادان **قد** ولو اخبر عدله بطا دهر الخ اقول ذكرنا في الهداية عن كفاية المني
لصلح الهداية وجل دخل على قوم بأكوفه ويشربون فذبحوا اليهم فقال لم مسلم عدل **قد** في
مجوسى وشراب خا لظنهم فقالوا لا بل هو حلال ينظر في خالصه فان عد ولا اخذ بقوله **قد** وان
شهابين لا يتناول شيئا ولو فهم ثقتان اخذ بقوله **قد** او اجد عمل بأكوفه رايه فان لا راي استوى
الحال ان عتده فلا باس ان ياكل ويشرب ويتوضا لانه فانه اخبره باحد الامرين ملكا كان ثقتان

ان قوله

اخذ بقوله لا شربا والعبد في الخبر الذي ووجه المشي ولو اخبره باحدهما عتده ثقة وبالاخر ثقة تخرى
للعادى وان اخبره باحدهما حث ثقتان وبالاخر ملكا كان ثقتان اخذ بقوله الحث لان قوله ما جزم في
الهداية الحكم جميعا فتخرجنا وان اخبره باحدهما ثمانية عتده ثقتان وبالاخر ملكا كان ثقتان اخذ بقوله العبد
اذا اخبر باحدهما وجل واما ان وبالاخر جلان اخذ بالاخر فلما حصل في حيث هذه المسائل ان اخبر العبد
والخر في الامرين على كسوة بعد الاستوى في العدا ليه فبوجه ولا بالعدو ثم يكون حجة في الاحكام بالجلد
بالخبر اهر ومثله في الدخيرة وغيره فقد عتده **قد** التخيير بعد تحقق المعارضة بالشاوي بين الخبرين بل
فرق بين الذمي والما فتأمل **قد** وتعتبر الغلبة في القول حاصل ما ذكره في الدخيرة اهر حاشية في سالا في
ان غلب الظاهر تخرى في حالتي الاضطراب والاختيار والشرب والوضوء والا بان غلب الخس وبان اختيار
لا يخفى اصلا في الاضطراب تخرى للشرب لا للوضوء وفي الذمي والاختيار تخرى في الاضطراب مطلقا وفي الاختيار
ان غلبت المشقة او تساويا لا تخرى وكذا في الدنيا تخرى في الاضطراب مطلقا وفي الاختيار ان غلب الظاهر تخرى
ولا الاهر وحاصله ان غلب الظاهر تخرى في الحالتين في كل اعتبار والمغالبة والا في حالة الاختيار لا تخرى
في الكل وفي الاضطراب تخرى في الكل الا في ما لا يرد للوضوء اذ له خلف وبما تيسر بخلاف ستر العدة والاكل
وتشرب اذ لا خلف له وسبب ما في مسائل شتى اخر الكتاب وبما يظهر ما في كلامنا من الاجازة لان هذا الاقرار
قله قال فان الاغلب طاهر تخرى مطلقا ولا خلاف الا حال الضرورة لغير وضوء كان اخضر **قد** فخر ونحوه
هنا موافق لما قد قيل كتاب الصلاة تبعنا ولا يباح **قد** دعى الى وليه في طعام العرس قبل الوتيرة اسم
كل طعام وفي الهندية عن الترخا ليه اختلاف في اجابة الدعوى قال بعضهم واجبة لانه تخرجها وقال بعضهم
هي سنة او افضل ان يجب ذكارت ولية والا فهو مخير والاجابة افضل لان فيها ارجح لانه في كل من
واذا اجاب فخل ما عليه اكل اهر لا افضل ان ياكل لو غير صبا وفي الشاوية اجابة الدعوة سنة ويترد
غيره واما دعوة يقصد بها التطاول او انشا الجدل او ما يشبهه فلا ينبغي اجابته لاسيما اهل العلم فقد
قيل ما وضع احديده في قصصه غيره الا اذ له طمحا وفي الاختيار ولية العرس سنة قد مر ان لم
يجب انتم لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله فان كان عبدا ما اجاب
ودعى وان لم يكن صائما اكل ودعى ان لم ياكل ولم يجب **قد** وفي لانه يستتر بالمصنف وقيل لانه لا يملك
لو عيشه لانه واجبة اهر ومقتضاه انها سنة مؤكدة بخلاف غيرها **قد** شرح الهداية بانها قرينة وفي
التاخرنا عن الشاوية لو دعى الى دعوة فالواجب الاجابة ان لم يكن هناك معصية ولا بدعة والاستماع
اسم في زماننا الا اذا علم يقينا ان لا بدعة ولا معصية اهر والظاهر حمل على غير الوتيرة لما مر ديانته بل
قد في لعبة كبر العيان وكسوتها والفتا بالسكس ممدود السماع ومقصودا ليه **قد** لا ينبغي ان يقعد
اي يجب عليه قول في الاختيار بان يستماع للهو اهر والواجبة سنة والامتناع عن الهرام اهر وكذا
اذا كان على المائدة قوم يغتابون لا يقعد فالغيبة من الهو واللعب ما ترخا ليه **قد** ولو على المائدة
اي كان الواجب عليه ان يذكر قبيل قول المصرا لانه وان علم مع فعل صاحب الهداية فان قول المصرا فان قد
يخالف لو كان المشرك في المنزل لا على المائدة في كلامه اهر لا ينبغي **قد** بعد الذكر اي انه ذكر التخيير في فعل
فعل المنع وجوبا زالة للمنع **قد** صدى مع الاكل ويقبله في عليه الصلاة والسلام من راي منكم مشركا
فليقره بيده فان لم يستطع فليمسها فان لم يستطع فليقلبه وذلك اضعف الايمان اهر اي اضعف
احواله في ذاته اي انها تكون ذلك اذا استضعف الايمان فلا يجد الناهي اعوانا على زالة المشرك
اهر وهذا لان اجابة الدعوة سنة فلا يتركها لما اقرن به من البدعة من عبادة كصلاة الجنازة
واجبة الاقامة وان حضر بها نيلحة يدايه وقاسها على الواجب لانها قرينة منه لو ود الوعيد بتركها
كقوله **قد** والمحكي عن الامام اي من قوله ابتليت بهذه مرة فصليت به مرة **قد** وان علم ولا افتاد ان
ما مر فيها اذ لم يعلم قبل حضوره **قد** لا يحضر اصلا الا اذا علم انهم يتركون ذلك احترا ما له فليقبل
الاية هب اتفاق **قد** ابن كمال اهر فيه نكر ذكره في الهداية قال في فيه نظره والا وضغ ما في التبيين
حيث قال لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذ كان يشارك منته اهر قلت لكنه لا يفيد وجها للفرق بين ما قبل
الحضور وما بعده وساق بعده في التبيين ما رواه ابن ماجه ان عليا رضي الله عنه قال صنعت

234

في الكلام على الفنا
وسماع

عطف على قوله اي بالنسبة يعني انما اطلق عليه لفظ الكفر تقليطاً له **قوله** ومن ذلك اي من الماهيات **قوله** ثلاث
نقحنا الصور وهي طريقة بعضهم والمشهور انها نقحنا من نقح كصق نقح البعث **قوله** والمناسبة بينهما المحيطة
الانقياس والصبر في الثلاثة الاوقات **قوله** فيبعد البعض الزيان للنسبة فان الناس بعد العصر ينفخون
من سواهم الى مناة لهم وبعد العشاء وقت نومهم وهلمه تلافيفه وبعد نصف الليل يرحلون من بيوهم
التي هي كقبورهم الى اعلمهم **قوله** وهذا يقيد ان الله الموصوف بحمة لعباده بل لفصل العتمة بها اما في سائر
اوقات الاوقات لا يشرع الاضافة الا ترى ان ضرب تلك الالة بعينها حل قارة وحرم النبي بالتشاكف اليه **قوله**
مقاصدها وقية ليل لانه تشارك الصوفية الذين يقصدون بسماها امورهم علمهم بها فالياء والمعة من الكلام
ليلا يحرم ركعتهم فانه سادة الاختيار **قوله** امدنا الله به بما دانا به **قوله** واعاد علينا من صلح وعونه **قوله** انهم
قوله وتما فيه علة على المتلقي حيث قال بعد عوده ما رآني الماكيب الامام الزيدوي وينبغي ان يكون
بوق اتمام يجوز كضرب النوبة وعن الحسن لا بأس بالدف في العرس ليلة في السجدة هذا اذا لم يكن له
خلاجل ولا يضرب على هيئة البطر يا **قوله** وينبغي ان يكون طيل المسهر وضمان لا يقطر الا بين السحر كوق
الهام تامل **فصل في لباس** اعلم ان الكسوة منها فرض هو ما يستر العورة ويدفع
الحواشي والاولى كونه من القطن او الكتان او الصوف على رفاق كسنة ان يكون قيد نصف ساق وكسوة
اصابعه وقد رتب كما في التنفيل بين القيس والحيس اذ خيرا الامور وساطها والنهي عن التبرج وهو
ما كان في نهاية النفاقة والخباثة وسحب وهو لا يخذل الزينة واظهارها ونعمة الله بها قال عليه الصلاة
وسلام ان الله يحب ان يرى اثر نعته على عبده وتباح وهو الذي يجلل للقرينة في الاعباد والجمع والجمع والجمع
في جميع الاوقات لانه صلب وخيل وبريا يقين المحتاجين فالنحو زينة اوله ومكرهه وهو ليس التشبه
بغيره الا ببعض وكذا السوداء شعار بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعليه راس عمامة
سودا وليس الاخضر شتمه كما في الشريعة اهدى من المشرق **قوله** وفي النهي عن الحر السيل لابس الثياب الجميلة
سباح ان التشبه وتفسيره ان يكون معها كما كان قبلها **قوله** من لابس الحنوط لابس القرد ولا بأس بمن سباح
كلها وغير ذلك من الميتة المدبوغة والمذابة ودباغها ذكاتها بحيط ولا بأس بجلود النمر والسباع
كلها اذا دقت ان يجعل منها مضلي او مشرك **قوله** ما تنقذ ويكره للرجال السراويل التي تقع على ظهر القدمين
عقارب ولا بأس بغسل مخصوص بماء الحديد وفي الذخيرة ما فيه نجاسة تمنع جواز الصلاة هل يجوز لابس
ذكره **قوله** اية يوسف في حديث سعيد بن جبلة ان كان لابس قنطرة الثعالب ولا يقبل بها ان يذلة
من قنطرة اشارة الى انه لا يجوز لابسها بغير ضرورة او تارة خائفة من قدمه ثمرة وطهارة ان لابس
يؤب بخس في غير صلاة وعادة في البحر الى البسوط **قوله** يحرم لابس الحرير في الفرة وكمايات **قوله**
في المغرب الحرير بالبريس المطبوخ وسمى الثوب المتخذ منه حريرا **قوله** قال في لقيه الحققة عن استاذ
بوع وانه قال لكن طلعت يد اعني **قوله** في كثير من الكتب فلم اجد سوى ما عن برهان صاحب المحيط قال
في خبره فالحاصل اني تحالف لما في المتن الموضوع لقتل المذهب فلا يجوز العن والفتوى **قوله**
وقال ليل في الحرب بالاعتقاد والعدوكايات والخلاف فيها محيية وسداد حبر اما ما كتبه فقط حبر وسداد
فقط ما ليس حالة الحرب بالاجماع كافة اثاره خائفة ويات **قوله** الا قد روي اصابع الخ فاصابع عن ابن عباس رضي الله
عنهما انما هي التي على راسه ولم يكن عن الثوب المصمت من الحرير في العلم وسداد الثوب فداء المصمت الكائن والخبر
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لابس الحرير في الاموضع اصابع او اصابع او ثلث او اربع وفي الاذنة والاذن اصابع
فلو اذن بان لا يذنه بطن العلم وعونه على ذلك والامور عونها فقط وان زاد ولو على ثوبها الشاهد ومن كان له
يعينه او عينا ما ساءت كلامه عن تكاوي الزاوي وعلم الثوب وقهر وهو الطرد كما في القاموس وفيه ما كان من
فالمال الحر سجا واهيا حة وطا بهر كل ما منهم لا فرق بينه وبينه المطرف وفيه ما جعل طرفة سجا بالحريرة
تقيد اربع اصابع خلافا للثا فبعت حيث قيد والمطرف بالاربع اصابع وبه المطرف على عادة الغالبية في كل ناحية
ان جاوز اربع اصابع فالمراد به علم عند ما يمشي فيه كل سجا وما يحيط على اطرافها كما هو في المطرف
فيه وهو المسمى قبة وكذا العروة والركاسية ومثله في نظر طرفة النظر في اني نقلته ما لم يزد على عرض اربع اصابع
فان يثبت كسرة السراويل وما على اكشاف العباد ويحظره وازوالها ما يسمى بالشرطي وما في اطرافها من سواد
لنظرها بالابرة او السراويل نظام سجا وما ترك في اطرافها العانة المسمى بحدائق فذلك لا بأس اذا كان عرض اربع

فصل في
تكملة التكملة

فالميل الى القبول فوق الشهوة المحرمة ولذا قال السافا الموطون اصنافا صنف ينظر ون صنف يصالحون
وصنف يعلمون وفيه شهادة اراءه لو علم منه شهوة او ظن ان شهوة حرم النظر كما في المحظوظ وغيره قد حصل
ان مجرد النظر وتحاشي لذلك لوجه الجليل وتفصيله على اوجه القبح كاستحسان المتاع الجليل لا يمس به فانه
لا يخلو عنه الطبع البشري بل يوجد في الصغار والميتة ايضا صاحب الصلوة الحقة اكثر من صاحب
الصلوة البقية ويرغب فيه ويحببه اكثر بل قد يوجد ذلك في ابهامه فقد اخبرني من راي جليل في امره
حشا ويضع دمه عليها رايه دون غيره هامن الناس فليس هذا نظر شهوة وانما الشهوة ميل بعد هذا
ميل لذاته الى القرب منه او المس لذاته اعلى ميله الى المتاع الجليل او الملجئ لانه ميله الى مجرد استحقاقه ليس
لذته ويترك قلبه كما في ميله الى ابنته او اخيه الصبي وقوف ذلك الميل الى القبول والمعاينة او المباشرة او
المصاحبة ولو لم يكن كذلك لكانت المصاحبة قلة لا احتياط والى ذلك اعلم ولا يخفى ان
الاحوط عدم النظر مطلقا قال في التاتر بحانية وكان مجملين الحسن صحيحا وكان ابو حنيفة يحكي في درسه
خلف ظهره او خلف ساقه مخافة خيانتة العين مع كمال تقواه اه وراجع ما كتبت في شروط الصلاة قوله
لشلا يتوجه ان الاول عند الشاة لان الثاني معروفة كالاول وبذلك القاعدة ليست كالتة قال في التاتر
ايكس الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتب ويكن ان يقال ان في الاول والثاني جنسية والمعرف
بها حكم النكحة قوله وكذا الكلام فيما بعد وهو قوله ونظر المرأة من وراء حجابها في قوله قلت الى يشير الى ان ما ذكره من ان المعزاة
النكحة اذا عيبت معروفة في عين الاول والنكحة بغيره انما هو عند الاطلاق وخلصا المقام عن القرائن كما صرح به في قوله
قوله وهي غير بائنة في النكحة وفي الاخرة وغيره وان كان من المرأة ثيابا فلا يمس بان يتامل جسدها وبذلك اذا لم يكن ثيابها
مستترة بها بحيث تصف ما تحتها ولم يكن رقيقا بحيث يصف ما تحتها فان كانت بخلاف ذلك فيبقى له ان يقف بعين
اه وفي التبيين قالوا ولا يمس بالتامل في جسدها وعليها ثياب ما لم يكن ثوب يبين جسمها فلا ينظر اليه حينئذ وقد روي
وعلم من ثابته خلفه مرة وراى ثيابها حتى يبين رجليه عظامها لم يرح وراى رجليه ولا متى لم يصف ثيابها ما تحتها
من جسدها يكون فانظر الى ثيابها وقامت بها دون اعتكافها فصا وكذا انظر الى خيتم بين فيها وممكن ان يصف يكون
فانظر الى اعضائها اه قوله مفاد ان ووجه النكحة بحيث يصف حجم العضو منبوعة وكذا كيف لا ترى البشرة
قال في المعزاة يقال مستحب الجلي فوجدت حجم الصبي في مبطنها واجتمعت اليه على حجر الجارية اذا تبرزت حقيقة صار
تجتمعت في ثوبه ارتفاعا ومنه قوله حتى يبين رجليه عظامها اه وعلى هذا لا يحل النظر الى عورة غيره فرق ثوب ملتزم بها يصف
جسمها فيعمل ما روي ما اذا لم يصف جسمها فليكن قوله فانكرت عورة لرواية الادراك فطنت ما تحت كسرة الى الركبة عورة
والركبة كانه لهداية هي مالت في عظم كساق والفخذ وفي البرجندى ما تحت كسرة هو ما تحت الخط الذي يربط السرة وروى
على محيط بده بحيث يكون بعده عن مرقعة في جميع جوانبه على السواء وفي الهداية السرة ليست بعورة خلافا لاه
عصاة وحش في الركبة عورة خلافا للنافعي والفخذ عورة خلافا لصاحب النظار اهرو ما دون حصة الى الميتة
عورة خلافا لابن القفصا معتدة فيه العادة لانه لا معتد به العادة مع تنصن بخلافها وحكم عورة في ركبة الخف
في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السرة حتى ان كاسفا لركبة يترك عليه برقع وكاسفا الفخذ يعنف عليه وكاسفا عورة يودي
عليه ان لم يمسحها من عورة وامن عورة وامن ينظر الرجل منها وبالعكس الى جميع البدن من الفرق الى القدم ولو عن
شهوة لان النظر دون كوطي الحلال فهو قوله الحلال جعله في المصحف لانه كما في الهداية والاولى جعله في
للعين ايضا لما في القربة لا ينظر الى فرج المظاهرة منها على ما قال ابو حنيفة وابو يوسف ينظر الى فرج
والفرج والصدور منها كما في قاضي خاها اه واما انها يمس فانه يحرم عليه قربان ما تحت الازفة الى كسرة في الخن
واما حل النظر ومباشرتها فليس بمرده قوله وطبها الجوارح والجوارح متعلق بالحلال ووطبها فاعلى الى التي يحل
وطبها قوله او مصادة بان كانت ام موطوءة او بنتها لا قوله يحكمها كالاجنبية اي كالاتر الاجنبية بديل ما في العناية حيث
قال فيه بقوله من امته التي تحل له لان حكم امته المحرمية والى هي اخية من رضاع حكم امته الغيرة في النظر اليها لان امته
النظر الى جميع البدن مبني على حل الوطئ فيشفي بانتفاء اه قوله ويشكل اي تقييد الامته بالتي يحل له وطبها بما لو كانت مفقاة
وهي التي اختلط مسكها بده فانه لا يحل وطبها الا ان يعلم انه يمسها ان ياتياها القبل من غير الوقوع في البدن صاحب
فليس له ان يطبها كما في الهداية قوله والاولى تركه قال في الهداية والاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه
بقوله عليه السلام اذا احدى احدى فليس تتر ما استطاع ولا يتجر وان تحرد القيو ولان ذلك يورث الشك
لودود الاثر وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول الاول ان ينظر ليعلم ان يبلغ في تحصيل معنى اللذة اه قوله في

للعين

للعين ان هذا لم يثبت عن ابن عمر لا يستند ضعيف وعن ابو يوسف سالت اباحنيفة عن الرجل يمس فرج امراته
وهي تسد فرجها ليحرم عليها هل ترى بذلك باساق لا وارجلان يعقل الاجرة خيرة قوله لا يورث الشبان ويضعف
البسطة في تنبيهه قد بينا ان الرجل ينظر من امته الحلال وهي من الاجرة جميع البدن قال متفلا سكين واما حنظلة
السدة الى جميع بدن امته والامته الى سدةها فغير معلوم اه وذكر ابو سعد الاستفاد من قوله المصداق لانه في قوله
الظاهر انك كلفه ان لو كانت المرأة لرجل في ذلك لنعصا عليه ولا نهم انما طواحل النظر الى غير موضع لانه في قوله المصداق
وفي العناية والنهاية قيل الاستدراك ما نصه وكلمة كل من في حل ينظر بعضهم الى بعض سوا قوله اوسيب كارتجاع و
المصاهرة قوله ولو لم يكن اي ولو كان عدم حل نكاحها بسبب زناه باصولها او فرغها قال في التاتر وقيل
انها كالاجنبية والاولى صحتها باعتبار الحقيقة لانها محرمه عليه على التابيد قوله في التاتر وقيل انما هو على اقل من
جانب الرجل وهو تعريضه لتيقن حرمه والمصداق قوله لا يورث الشبان ويضعف البسطة الى النظر والبطون الى ما يتبعها من نحو
الجنسية والفرجين والاشياء والكربتات في قوله وكلمة المذكورات موضع الاية بشارة ان لا يمس
الزوجة فانه نفس الزوجة لان النظر اليها مباح مطلقا بل الما هو انما هو موضع التامع والوجه موضع الحل
والعنف والصد وموضع العقادة ولا من موضع القوط والعقد موضع الموطوء وكذا عدم موضع السرة وكذا
موضع الخطم والخضاب وكذا موضع الخنك والقدم موضع الخضاب والى ذلك موضع السرة وكذا عدم موضع السرة وكذا
والدملوح كعصفور والدملوح مقصور منه مصباح وهو من حل العقد والعقد من جميع السرة وقيل
حيوط سد وتصل بها المرأة شعرها مقرب قوله ولو مدبرة ادم ولد وكذا المكاتب وشقة البعض عند جهنم
قوله في نظر اليها لحرمه لانها تخرج كالحريم مولاهما وتخدم اصحابها وهي في ثياب مبشها فصار حالها خارج البيت وفي
الجانب كالحالة داخل في حق محارم الاقارب وكان عمر رضي الله عنه اذا راى جارية مشقة عليها بالادارة
او لا تلق عنك المحارم او فارقت بينك وبينها او كان في الدار لم يمسها فاعلم ان السرة على كسرة من الدفر وهو
النتن قوله او شكك معناه استواء امرئ من امرئ خا نية قوله اي من اجنبية اي غير الامته وفي التاتر خاتمة عن جامع
الجامع لا يمس ان يمس لامة الرجل وان تدننه وتغزله ما لم تشتهه الا ما بين السرة والركبة اه قوله فلا يحل
من اجربها اي وان جاز النظر اليه على ما تاه قوله ولذا ثبت بحرمة المصاهرة تعليل كونه انظر من النظر
والمراد ان كان عن شهوة ويسهل المحارم واما ما حتى لو لم يمس ثمنه او امته بشهوة حرمة عليها بنيتها واما
البحر الى وفرواية يشترط ان يكون الرجل ايضا غير مشتهى او قهرته عن الكرمات قال في الاخرة وان كانت مجوزا
لاشتم على نفسه او عليها فليعتب بمرئ من محارم الامه اذا كان شيخا يمس على نفسه فلا يمس ان يمسها وان كان
يجمع شدة وفيما اذا كان الحاشية هي المرأة فان كانا كبيرين لا يجمع مثله ولا يجمع مثله فلا يمس بالمصاحبة
فلتأمل عند الفتوى اه قوله جاز سفره بها ولا يكون الا في المحارم واما الغير ولم يذكر محمل الخلوة
والساقرة بامداد الغير وقد احتشفت المشايخ في الحل عدمه واما قوله في مصححان لا الله لكان في زمانهم
لا سيادة الشك عن ابن كمال لانه لا خلاف لامة بل محرم في زماننا لغلبة اهل الفساد وبه يفتي قتال قوله الخلوة
والاجنبية اي المحرمة لما علمت من الخلاف في الامته وقوله حرام قال في الغيبة مكره وكراهة تحريم وعن ابو يوسف
ليس بتحريم اه قوله او كانت مجوزا نشوبا قال في الغيبة وجمعوا ان المجوز لاف فغير محرم فلا يخلو
بجمل شاة او شيخا ولها ان تصالح الشيخ في الشفاعين المذكورين المجوز له هاهنا الذي لا يجمع مثله
بمنزلة المحارم اه والمشار وانما بمنزلة المحارم بالنسبة الى غيرهما من الاجانب ويحفل ان يكون المرأة
او يحال المحارم ويؤيد احتمال الوجوه من ما قدمناه اتفاقا على الاخرة وعلى الشاة في اطلاق قوله نفرت برده
او يحال قال في الغيبة سكن وجعلت من دار واما في بيت اخر منها وكل واحد غلق على حدة لكن باب
الدار واحد لا يركع ما لم يجتمعها ببيت ايج ودرله ثلثة ومثلهم من روض الكتاب اخر من خلوة فلا تخل ثم روي
علقها بالين وليس لا يبيت واحد يجعل بينهما سرة لانه لو كانت السرة تقع الحكمة بين وبين الاجنبية معها محرم
نهيها عن خلوة ما قالوه اه لان ابين من ذلك استرة بل اوله وما ذكره من الاستفاد بامته مشددا بها اذا
لم يكن الزوج فاستقيا يحال حينها بامارة فقتر تقدر على الحيلولة بينها كما ذكره في فصل الاحداد وقد بحث هاجبا ثم
يذكر بشل ما قاله في الغيبة فقال يمكن ان يقال في الاجنبية من كلفه وان لم تكن معتدة الا ان يوجد نقل خلافة
او كلفه الفسخ ان كلفه حكم استرة اذا مات زوجها وكان من ورثة من ليس يحرم لها القول وقول الغيبة

٢٢٤

الخلوة والجنسية

والله سبحانه سميع عليم على الدور والفرق لا يحل للمساكين ان يتكسبوا من يدى يهود و نصارى وثنيين او مشركين الا ان يكونوا
كافرا مسلما ونصابا لا حساب ولا ينفع لادارة المصالح ان ينظر اليها المرأة الفاحشة فانها تصفها عند الرجال فاشبع
جلبابها ولا تخاف ولا تخاف في السراج **قوله** وشعرها سها الا ان يتأخروا عما بعده ليكون نصا في عدد النصارى الى الحرة **قوله** وعظم
ذراع حرة شنة احترز بالذراع عن عظم الكتف والوجه يحل النظر اليه في الحياة وقيد بالحرة لان ذراع الامه يحل
النظر اليه في حياتها بخلاف عظم ظهرها تنبيهات الاول ذكر بعض ثقبية ان لو اباين شعرا لامة لم تعتق لم يجر
النظر اليه لان العنق لا يعتد الى الانفصال هو ولم اده لا يشترط كذا ان لو كان المنفصل من حر لا يجنبه ثم راجع
ومقتضى ما ذكر من التعليل حرم النظر اليه وقد يقال ان اكل جميع ما انفصل بها فحل المنفصل بالاولى وان كان منفصلا
قبل زمن اكله وانما حرم النظر اليه انما هو نظرا الى الاجنبية من المرأة والماء وقد صرحوا في حرمة المصاهرة بانها لا يشترط
بذلك بروتة فرج من امرأة وانما لان المرأة لا يجنب بخلاف ما لو تزوجت من زواج او ما دهي فيه لان ابصر شفة المرأة
والماء فيرى ما فيه ومقاد هذا ان لا يحرم نظر الاجنبية من لامة الماء الا ان يفرق بان حرمة المصاهرة بالنظر
وتحريم شدة في شروطها لان الانفصال فيها بخلاف النظر لانه انما منع من خشية الفتنة وشهوة وذلك في
هنا ورايت في فتاوى ابن حجر من ثقبية ذكر فيه خلافا بينهم ورجح الحرمة بنحو ما قلناه والمذاهب الثالث ذكر
بعض من فقهنا انه كالحرم للنظر الى الاجل يحرم التفكير فيه لقوله ولا تنموا ما فضل الله به بعضكم على بعض فمن
من التفتي كما منع النظر وذكر العلامة ابن حجر في التحفة انه ليس منه ما لو دخل حايطة متفكر في اجنبية حتى
ختل ليد ان يطوي وتقل عن جماعة منهم الجلال السيوطي والشيخ السبكي انه يحل الحديث ان الله تجاوز لامتي ما بين
بين نفسي ولا يلزم من تحريك ذلك على انما بها حتى ياتى اذا صهر على ذلك لو طهرها وانما المأزم فرض موطوءة ثم انظر
ينبغي كراهة ذلك ورد بان كراهة لا بد لها من دليل قال ابن الجراح انما انكى ان يحرم لامة نوع من الزنا كما قاله في قوله
كوز يشرب منه فتصوير عينيه انما هو في قوله انما يصير حراما عليه هو ورد بان في غاية البعد ولا دليل عليه
ولم اومن تعرض للمساكين عندنا وانما قال في الدور اذا شرب الماء وغيره من المباحات بل هو وطرب على بيته انفسه
والا قرب لقوله لا يفسد ما في اليد لان تصوير تلك الاجنبية بان يده يطوي فيه تصوير مباحة المعصية على هيئتها
فهو نظير مسلة الشرب ثم راي صاحب تبين الحرام من علمنا نقل عبادة ابن الجراح المالكى وارقا وفيه
حديث عنه صلى الله عليه وسلم اذا شرب لعبد الماء على شدة مسكر كان ذلك عليه حراما ما اذ كان قلت لو تفكر بصيرة في
حتى انزل لم يفسد فانه يفيد انما قلت ان شرب ذلك فانه لا ينظر الى فرج اجنبية حتى انزل لا يفسد ايضا مع ان حرمانه
قوله وقائمة ظفر جلها اي الحرة لا يفتنه كونه ميتة وبنا على كون القديمان عورة كما مر قوله النظر الى ماله الاجنبية
بشهوة حرم قدمنا عن الذخيرة وغيره لو كان على المرأة ثياب لا يسر بان يتأمل جسد ما في ثيابها فانه لا يفتنه
ما تحتها لانها لا يكون ناظرا الى ثيابها وقامت بها فهو كنظره الى خبيرته في ثيابها ولو كانت تصف يكون ناظرا الى اعضائها
ويؤخذ ما هنا فقيده بما اذا كان بغير شهوة فلو منع مطلقا واعتقدوا انه على خوف الفتنة فان نظرها
الى ملاتها او ثيابها في طول قوامها ونحوه قد يدعوه الى الكلام معها ثم لا يخفى ان يكون اعتدله كون ذلك
استمعا بما لا يحل بالضرورة وينظر هل يحرم النظر بشهوة الى الصورة المنقوشة بحل تده ولم اده فليدع
قوله سواك لا يشعرا او شعر غير لما فيه من انه اذ كان يظهر ما ياتيه وشعر غير الانتفاع بجزء الاوى ايضا كونه في
الانترخانية واذا وصلت المرأة شعر غير شعرها فهو بكونه وانما الرخصة في غير شعر بني آدم فتحمده المرأة
لنظره في فرونها وهو من عني ابن يوسف وفي الخانية ولا يسر للمرأة ان تجعل في فرونها وذواريها شيئا من الارب
قوله لعن الله الواصلة الواصلة التي تقطع شعرها بغير الوصي يرضى شعرها بغير اذن زوجها والمستصلحة
التي يوصل لها ذلك بطليها والدائمة التي تشع في الوجه والذراع وهذا ان تغدو الجملدة برة ثم يحس بحل
او يبل فيزرق والمستصلحة التي يفعل بها ذلك بطليها والدائمة التي تقطع استناتها اي تحذو وتزقي
اطرافها تقطع العجز تشبه بالشواب والمستصلحة التي يفعل بها اختيارا وشدة في نهايتها انما لا
وكان انه دوى عن عائشة رضي الله عنها انها قالت ليست الواصلة التي تعتك ولا يسر ان تغدو لامة
عن الشعر فتصل قدام فرونها بصوف سود وانما الواصلة التي يكون بغية في شبيبته فاذ است وصلت
بالقيادة والواصلة كانه من وشرة الخشب باليشا وغيره موزاه **قوله** ولما مضت الى ذكره في اختيار
ايضا وفي المغرب النقص تنق الشعر ومنه المناس المنقش اه وعلله بمجمل على ما اذا فعلت فتعجب
للجانب والافلو كان في وجهها شعر ينفر زوجها عنها بسبب في تحريم ان لا يبعد لان الرية

الحاجة

مطلوبة للتحسين الا ان يحل على الاضروا اليه لما في تنقيبها من الاية وفي تبين الحرام زانية لم يرد
حرام الا ان ثبت للمرأة الحية او شواهد فلا حرم اذا لم يثبت مستحبا وذلك ان ترخا فيه عن المضرات ولا يسر باخذ
الحاجبين وشعر وجهه مالم يثبت الخش او مثلا في المجتبى مالم يثبت والخص في قيل من خصه نزع خصيتيه المحرم
من قطع ذكره وخصيتاه والخش المتزوي نرى النسا والمستحبه لهن في محبة الوطء ليسكن الكلام عن خبير
فهي تارة اي الذي يمكن غيره من نفسه احترازا عن الخش الذي في الخصية لهن وتكسر به عمل الخلق
ولا يشترط لسا فانه وخص بعض ما يخفى في ترك مثله مع النسا مستحبا لا يقولون به وانما يبين غير ذلك
الامر من الرجال قيل هو الخش الذي لا يشترط لسا وقيل هو المحبوب الذي جف ماوه وقيل الماوه الا بالذي
لا يدعى ما يصنع بالنسا وانما به بطة اذا كان شيخا كبيرا ما تشبهت او فتح ان تقول ان قوله لا يشترط
من المتشابهات وقوله قل للمؤمنين يغضوا من ابصارهم حكيم فشاخذ به عناء قد مر كالحل لان الخصي
قد يجامع وقيل هو شدة جانا لا يزل وفقال قطرة فقطرة ويشت ولده منه والمحبوب يستحق وتزل
والخش فحل لما سق قهستانه فزاد قوله وجازع له هذان الجامع فاذا جاء وقت الانزال فزول خارج الفرج
قوله اي باذن حرة او مولد امه ظاهر الملقن ان الاذن لامة المستوحدة لان العرس يملكها كان حاد لا الله
لما في غاية البيان ان الاذن للمولا في قوله جميعا بخلاف في ظاهر الرواية كذا في الجامع الصغير وعندهما
ان لها اه ثم في ذهاب الفقه اما الصغيرة فله العزل عنها بلا اذن كما مر في كتاب الرقيق **قوله** قيل يجوز
الحق في الهندية ظاهر جواب الكتاب ان لا يسر وذكره هنا يسر كذا في الكبرى ولزم من امره من العزل
كذا في الوجيز للمكر دوى اه كذا في الذخيرة اقتصر ما ذكره الله وهو الذي مشى عليه في كتاب الرقيق
تبعا للخانية وعنه وقد مرنا بان كونه التبرك ان لهما سدف رحبها كما يفعل النسا فالحال لما يحبه
في البحر من انه يحرم بغير اذن الزوج لكن يخالف ما في الكبرى الا ان يحل على عدم حقوق النساء ان مل في
الذخيرة لو اذات القام الماء بعد وصوله الى الرحم قالوا ان مضت مدة ينفع فيه روح لا يبع لها
وقيل اختلما مسلخ فيه وانفع مقدد بمانه وعشرين يوما بالحديث اه قال في الخانية ولا اقول به
لنمان المحرم بغير الصيد لانه اصل الصيد فلا اقل من ان يلقحها ثم يذو الويل عذرا هو دية تمامه
يقيل احياء الموت واستحق اعلم **باب**
يقال مستبرأ للحاجة اي طلب لامة زوجها من الحمل وهو واجب لو انكره كفر عند بعضهم كاجماع على
وجوبه كالواكبر المعروفين من الفحابة وعامة العلماء ان لا يفر بشبهة بخبر الواحد كذا في النظر وسببه
حدوث الملكة وعلة ارامه الوطء وشروط حقيقة الخش كانه كامل او نوبه كانه الحامل وحكمه تعزير برة
الرحم وحكمه صيانة المياه المحترمة لكن لا يتصل بموجبة الحكم لانه بخلاف سبب فادبر الحكم
عليه وان علم عدم كونه في بعض الصور لامة اه ودمتي والاصل فيه قوله عليه الصلوة والسلام في
سبيا او طاس الا قوطا الحبال حتى يضعن حملهن ولا يحيا حتى يستبرأ بحقيقة آخر جواب
داود والحاكم وقال حسن صحيح وهو عام اذا تحلوا سبيا من البكر ونحوها فلم يخص بالحكم لعدم
اطرافه يستبرأ ان الحبال جمع حبل والحبال مع حبل من لاملها وقد روي في سنن الترمذي في الموطأ وغيره
حظا كما في المغرب ثم ان الاستبراء ما هو مستحب كما سطره قوله وغيره من التثليل والمعاذقة
من ملكه استمتاع امه اي الانتفاع بها وطء ونحوه اي ملكا حادنا احترازا عن عودها لا يقد
نحو ما ياتيه والمراد ملكه ليعين فلو تزوج امه وكان المولى يطؤها في الذخيرة ليس على الزوج ان
يستبرأ عنها الامام وقال ابو يوسف يستبرأ عنها حتى لا يولد الى اجتماع رجلين على لامة
في طهر واحد ولا يجر ان عقد النكاح متى صحت تضمن العدا برة الرحم شرعا وهو المقصود من استبر
اه بقوله الكلام في مولاها قال في الذخيرة ان اراد بيها وكان يطؤها يستبرأ ان يستبرأ
ثم يبيحها واذا اراد ان ين زوجها وكان يطؤها بعضهم قالوا يستبرأ ان يستبرأ ان يستبرأ هذا
يجب وايه مالى كترسى والفرق انه في البيع يجب على المشتري فيحصل المقصود فلا معنى لكجا به
على لابع وفي المشتري عن بيع اكره ان يبيع من كان يطؤها حتى يستبرأها اه قوله ونحوه كسبته و
رجوع عنها وصدة ووصية وبذل خلع او صلح او كتابة او عتق او اجارة قوله ولو تكررا الحرام من
لامة الحكم على المسبب وهو حد وملك الملكة كسبته قال القهستاني وعن ابن يوسف اذا تبين

وجربها من ماء الباع لم يستبرأ **قوله** المستبرأ بالدين اي استبرأ بالدين وقبضه وما فيه وهذا
عندنا ج لان المولود لا يملك ملكا سبه وعندنا يملكه اتفاقا وان كان استبرأ وقبضه تحتية **قوله** ولا
اي ان لم يكن مستبرأ او لا دين عليه اصلا لا يستبرأ ولا اذا حاضت عند العبد اما لو باعها لمولاه قبل حاضتها كان
استبرأ او وان لم يكن المأذون مديونا كانا بشرى بل لا بد عن الخائيه وسائر الية في المأذون **قوله** او من جربها غير
وجربها اي جرب الامه كما لو كانت ام الباع واخته او بنته وصناعا او زوجة او صله او قرعا او طحا او غيرها **قوله** كبريلا
تعتق عليه على الباع المحرم لو كان رجلا فهو تحليل لتقيده بقوله غير جربها **قوله** وكذا وابعه كالقبلة والمعاذلة والنظر
الى جربها بشهوة او غيرهما وعن محمد لا يحرم الدواخي في المسببة قهرا **قوله** في الاصل قيد للداخي ولذا فصل
يكذا احتراز عن قول بعضهم لا يحرم الدواخي لان حرمة الدواخي لا يلا بخلط الماد ويستبرأ لئلا لا يحتل
وقرعا الخ اي الدواخي تحليل لا يصح وبما انه يحتل ان تفرج جربا فيدعي الباع الولد فيطهره وتوغيرها في غير ملكه
لكن لا يظهر في المسببة كما قال **قوله** حتى يستبرأ فلو وطئها قبله ثم ولا يستبرأ بعد ذلك عليه كذا في السراجيه
والمتبقي بشرى **قوله** ومنقطعة حيض كذا في المنع والدور واعرته عند في شره باليه بان ان اراد بالايه فهو عين ما قبل
وان اراد منه الطهر فاقبضه ما بعده من قوله ولو ارتفع حيضها لم يرد له لا لثبتي اعلم ان منقطعة الحيض هي التي
بالسن ولم تحض قط وبه حكمها كصغيرة اتفاقا واما مرتفعة فهي من حاضت ولو مرة ثم ارتفع حيضها وامتد
ولذا سمى ممتدة الطهر وفيها اختلاف وقد خلق هذا على الشرع لم يحسب له دور فتصرف **قوله** عند جربها ما وجع له كان
اولا يقول بادره شهره وعشره وظاهر الرواية انها تترك الى ان تبين انها ليست بجامل واختلاف الشيخ في ذلك
التيين على اقول احوطها سنتان وارتفعها هذا لا تنها صلت لتصرف براهة لرحم المأذون في النكاح في
ملكه اليقين وهو دور اوله **قوله** وبه يقتضي ثقله في شبهة بل لا بد عن الكفاي **قوله** والمساخنة يدعيها المحدث
انما يظهر فيمن علمت عادتها اول الشهر ورج لا يتعين كون مدة الحيض عشر ويظهر ايضا فيمن نزل عليها
الدم اول البلوغ ثم استبرأ بالدم فان حيضها عشرة وطهره عشرة ون يظهر حمل كلامه عليها ولا يظهر
في المحيرة فليس راجحا **قوله** القهرا عن المحيط فلو استبرأ مستحاضة لا يعلم حيضها في شهر من اوله
عشرة ايام فبعد العلم في ذل الخيرة مثل ما في القهرا **قوله** في الحامل ولو من زنا قهرا **قوله**
قبل قبضها اي من الباع او وكيله ولو وضعت الممتدة في يد عدل حتى ينفذ الممن فحاضت عند لم تحجب
منه كما في الخايرة قهرا **قوله** ولا يولد له المقتبر بعد النكاح خلافا لايه يوسف **قوله** ويخبر كسفي شهر
ولادة **قوله** قبل اجازة بيع فضله شمل ما لو كانت ممتدة فيا عنها احدهما بلا اذن الاخر كما في الولد الج
قوله لا تنفك الملك اي الكمال المستند الى عقد صحيح والا فلا شر الفاسد يقيد الملك بالقبض كما علم
في محله اه ح ومثله في السعدية ولذا يجب الاستبرأ على جمل في رد بعد القبض بقا ولو غيب كما في الخايرة
وقيد الرد في الواجبة بالقضاء **قوله** ويختبر في قبضه اي ويخبرها **قوله** حاضتها اي بعد القبض هذه
او مكاتبة سبابة قريبا في الجمل انه اذا كانت قبضها المشتري يسقط الاستبرأ فاما معنى الاجتزائها ثم لا بد
استشكل كذا في ذلك وسند كذا التوفيق يقول الله **قوله** لوجودها اي الحيضة بعد الملك وهو علة للاجتزائها اي لوجود
بعد وجود سبب الاستبرأ وحرمة الوطئ لا تمنع من الاجتزائها بها عن الاستبرأ لكن ممتدة في جارية محرمه فحاضت
في حال اجزائها اتفاقا **قوله** اي في دار الاسلام اي ولم يجرزها اهل الحرب الى دارهم فان احرزوا ملكوها
فاذا عادت الى صاحبها بوجده من الوجوه فعليه الاستبرأ في قولهم جميعا ولو ابق في دار الحرب ثم عادت
لا يجب في قول الامام لانهم لم يملكوها وعندنا يجب لانهم ملكوها اتفاقا **قوله** والاتفاق وغيره **قوله** اي اذا لم
يصيبها الغاصب في بعض النسخ اذا لم يبيعها وهي الكسواب موافقا لما في الشرع بل لا بد وفيها فان
وسلم للمشتري ثم استبرأ بالمقصود منه بقضاء او وضافا فان كان المشتري علم بالقبض لا يجب الاستبرأ
على المالك ولها المشتري من الغاصب ولم يطاوان لم يعلم المشتري وقت الشر انها لغصب ان لم يطل الاستبرأ
الاستبرأ وان وطئها فاليقين لا يجب وفي الاحتجاج يجب كذا في قاضي خان وبه علم انه اذا وطئها الغاصب
كما اذا وطئها المشتري منه العالم به لانه زنا **قوله** قبل القبض اي قبض المشتري فلو بعد بلوغ الاستبرأ ولو قال
وعن ابي يوسف اذا تقاطعا قبل الاقرار لا يجب طهره **قوله** كما لو باعها بخياره اي خيرا وشرط للبائع ان لا يبيع
بقوله شرط بخياره فان كان للمشتري وفتح قبل القبض **قوله** كذا في كذا عنده وقال علي الباع الاستبرأ
خيارا والمشتري لا يمنع وقوع الملك له عندها وعندنا يمنع واما ان ود المشتري بخياره يجب او لا

قال في
الاستبرأ

على الباع الاستبرأ لعدم منع ذلك وقبض الملك للمشتري اتفاقا والاتفاق **قوله** وقبضه وكذا في القبض
بالا ولله **قوله** اي لا يستبرأ على الباع بعد الاستبرأ او بعد قبضه الباع ولو بعد القبض **قوله** ان لم يطلها
المشتري فان وطئها يستبرأ زنا في قول طه وفيه ان بيع المدبرة وام الولد باطل لا يملك المبيع
فيه بالقبض فوطئ المشتري ح زنا لا يستبرأ له فليخبرها اي فينبغي ان يكون كوطئ المشتري من الغاصب كما
والعلم لفرق شبهة الخلاف فان بيع المدبرة يجوز عندنا فبي في بيع ام مولى وارتفع امر فلما جاز بيع عند
بعض الية لم يكره وطئ المشتري ذنا فلذا وجب الاستبرأ على الباع اذا استبرأ بخلاف سلة الغصب هذا
ما ظهر **قوله** ان كان زوجها بعد الاستبرأ اي بان كان ملكها فاستبرأها ثم زوجها ثم وان قبله اي وان
كان زوجها قبل الاستبرأ بعد القبض فطلقها الزوج قبل الدخول فالحمل وجوب الاستبرأ على المالك في
الواضحة بعد النكاح هل يحتجزها انظار نعم كالوشها فكتابتها فحاضت فحاضت ثم مر فتدبر
قوله الباع صوابه للمشتري لو جوب الاستبرأ في الممتدة من مكرها افاوه ابو السعود وفي الخايرة
بشرى الله وقبضها وعليها عدة طلاق او وفاة او ما او اكبر او اقل فليس عليه استبرأ بعد العدة
لانه لم يجب حالة القبض كما لو كانت شفوة بالنكاح لانه لا ينفك ملك الوطئ اذ فلو لم يستفد
اي المشتري وظاهره انه لا يجب استبرأها ولو شئت عدتها بعد الشر بالخط وقبضه كالمحسنة فانه
لا يخل له وطئها عند الباع والقبض مع انه يجب استبرأها اذا استلمت قبل ان تحض عند المشتري
وقد يفرق بانه بشرى المحسنة استفاد ملكه الوطئ لكنه حرم لما في كالحائض والمحرمة بخلاف معتدة
الغيره فانه لم يستفد اصلا كما هو المتبادر وما مر ولد الوطئ ثبتت نسبه من زوجها لان المشتري
حاصل **قوله** وبما بين الحامل ان ابويوسف قال لا بأس بها مطلقا لانه يمنع من النكاح حكمها خوفا فان
ان الوفا به لو لم يسهل مطلقا لا يفر من الاحكام الشرعية ويس هذا من اخلاف
المؤمنين والمخوف به **قوله** ابي يوسف ان علم ان الباع لم يقربها وقول محمد اذا قربها لم ينفك
وسلم لا يخل رجلين يومئذ بانه واول يوم الاحرام يجتمع على امرأة واحدة في طهر واحد فاذ لم يقربها
الباع في طهر لم يتحقق هذا النبي قال يوسف فاذا لم يقربها فان طهرها الا فلو لم يقربها لم ينفك
مؤدت في حاشية العلامة لوج اخندي ما يفيد اه كذا في طهرها فان كانت فلو طئ في الحيض لم يكره
الحيلة قهرا **قوله** او اربع امارات اي بعد النكاح فلو قال المصالح ان الكمال ان لم يكن تحت من يمت
نكاحا كان اوله **قوله** ان يكرها بفتح اليا وكره النكاح او فحشها مضاعف كالمجهول اي يزوجه
بخلاف ينكحها امته فانه يضم اليها وكره النكاح من الرية **قوله** ويقبضها بغير قبض قبيل شر
نول الخلو في به استمدرك لزيدي على صاحب المهر اية وقال ابن الكمال ذكر هذا القيد في الخائيه ولا بد منه
كبريا يوجد القبض بحكم الشر بعد فساد النكاح اه واما في الهداية قول الشرحي وهو طاهر المتفق
والمواهب والوقاية قال القهرا وبما ذكرنا اي من قوله لانه لا يخل النكاح ثبت لا الفرض الدال شرعا على
فراغ الرحم ولم يحدث بالباع الا ملكه الرقية ظهر ان المختار عند المصنف قول الشرحي الذي هو الامام
فلا عليه برك قول الخلو سلام اه **قوله** ثم اذا استبرأ زوجته لا يجب ايضا اي لا يجب الاستبرأ
لما مر ويطل النكاح ويسقط عنه جميع المهر اتفاقا **قوله** ونقل في رد المحتار قال وفي الفتاوى الصغرى
قال طهيم الدين راي في كتاب الاستبرأ بعض المشايخ انه انما يخل للمشتري وطئها في به الصودة لزوجها
وطئها ثم ممتدة لانها يملكها وهي في عدته اما اذا استبرأ قبل ان يطلها فكلها بطل النكاح
والنكاح حال الموت الملك فيجب الاستبرأ لتحقيق سببه وهو استخذاش حل الوطئ بملكه اليقين
وقال هذا لم يذكر في الكتاب وهذا دقيق حسن الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى اه كلام المذود
وقر ان المناط استخذاش الملك البدن لم يوجد اثناء هنا ما مل اله ح اي لانه لم يحدث بالباع الا ملكه
الرقية وحل الوطئ اثبات قبله قال علي في راي الرحم شرعا فاما قهرا وعن القهرا **قوله** ولذا اوضحه
قاله الزخيره بعد نقله كلام طهيم الدين كذا في قوله كذا في قوله لا نقل عن المحوى قال العلامة
المقدس في المحيصل ان الا قول ملأه قول بشرط القبض فقط وقول بالاطلاق والاكتفاء بالقبض
لهذا اوسع واثناء عدل بخلاف الاول فاما مل اه **قوله** من يثق به اي يثق به ان يطلها
مضى اراد **قوله** ما سيحصى بعد شرط وهو متبني به كما ذكره هنا **قوله** فلو بعد لم يسقط اي المختار

قوله

قوله

على اربابها ان يعرفهم والا تصدقوا بها لان سبيل الكسب الحثيث التصديق اذا تعدد الرد على صاحبه لكن
في الهندية عن المشتري عن محمد في كسب الناحية وصاحب طبل او من مار لوانا بل شرط ودفعه لما كان يمشي
فهو حلال ومثل في المواهب ونوافذ ترخانية وما جمع سائل من المال فهو حثيث **قوله** وفي الكسب ان قال
الشيخ عبد الوهاب انما في كتاب المتن وما نقل عن بعض الحنفية من ان الحرام لا يتعدى ذمات
سالك عنه الشهاب ابن السبكي فقال هو محمول على ما اذا لم يعلم بتركه اما من راي المكاس ياخذ من
احد شيئا من المكس ثم يعطيه اخر ثم ياخذ من ذلك الاخر فهو حرام **قوله** وفي الناحية سئل ابو جعفر
عن اكتب ماله من ام السلطان والنفقات المحرمات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك ان ياكل
من طعامه قال احب الي في دينه ان لا ياكل وليعه حكما ان لم يكن غصبا او حراما او في الناحية
امرأة زوجها في امر الجوز اذا اكلت من طعامه لم يكن غصبا او حراما او في الناحية
اصل ليس بطلب شيء في سعة من ذلك والا ثم على الزوج **قوله** مع العلم اما بدونه ففي
الناحية اشترى كسبه او ثوبا او غيره لبيع فوطها وليس ثم علم ودوي عن محمد ان الجاهل
والفلس حرام الا انه وضع عنه الاسم وقال ابو يوسف لو طلى حلال ما جوع عليه وعلى الخلاف لو تزوج
دوطها فبان انها منكوبة **قوله** الا اذا علم دوي رب المال فيحب على الواو دوي
صاحبه **قوله** وهو حرام مطلقا على الودعة اي سوا ثمنها اربابا او لا فان علموا ودوي عليه
والا تصدقوا به كانه مناه انفا عن الزبيحي اقول ولا يشك ذلك بما قد مناه انفا عن
الذخيرة والناحية لان طعام او الكسوة ليس عين المال الحرام فانه اذا اشترى به شيئا يحل اكله
على تفصيل تقدم في كتاب الغصب بخلاف ما تركه من ثمنه فان عين المال الحرام وان ملكه
بالقبض والخلط عند الامام فان لا يحل له التصرف فيه قبل او رضائه وكذا لو ادرك ثمنه
ان حرته على لورثه في الدائنة لا الحكم فلا يجوز لوصي القاضى التصديق به ويضمنه القاضى
اذا بلغ تمام فتنه بشارية المصحف ما في الاشياء **قوله** وجاز تخليته المصحف اي بالذبي
او الفضة خلا فلا ياب يوسف كما قد مناه **قوله** كما نقض مسجد اي ما خلا محرابه بالقبض وما
الذهب لا من مال لو وقف وصفت متولية لو فعل الا اذا فعل الواو فمثل كالحقيل والوتر
النفائل وكذا بعد من نقض حائط القبلة يجوز حفره في المسجد لولا ضرر فيه اطلاقا
نفع من كل وجه ولا يضمن الحافر لما حفره عليه الفتوى كما افاده عن الهندية **قوله**
وتعفيه هو جعل الكواشر في المصحف وهو كتابة العلامة عند منتهى عشر ايات عن
قوله اي اظهار اعرابه تفسير السقط قال في القاموس سقط الحرف بحجة ومعلوم ان الاعمى
لا ينظر الا غراب انما ينظر بالكل فكانهم اراد وما يعم افاده **قوله** وبه جعل الرقعة
الح اشار الى ان ما دوي عن ابن سعد وجردها لقران كان فيهم وكمن من شي يختلف باختلاف
الزمان والمكان وغيره **قوله** وعادة اي على اعتبار حصول الرقعة **قوله** ويحويها كالسجدة وهو
التي يرد **قوله** رابن يكون عند اختيار اي يجعلها غلافا للمصحف ونحوه وان اراد
بالاختيار التواريخ دون الاحاديث **قوله** ويكره تصغير مصحف اي تصغير حجمه وينبغي
ان يكتبه باحبة تحيط وابنه على حسن ورق وابيضه بالفتح قلم وبارق مداد ويفرغ
السطور ويضع الحروف ويضع المصحف اه فية **قوله** ونحوه الذي في المنع ونحوه
في الهندية ولا يجوز الفس في كانه فيه مكتوب من الفقه وفي الكلام الاول ان لا يفعل
وفي كتب الطب يجوز ولو كان فيه اسم الله او اسم النبي عليه السلام يجوز نحوه ليلقى فيه شيئا
ويحوي بعض الكتاب بالرق وقرود النبي عن محمد بن اسم الله صلى الله عليه واله وسلم لم يبيح محمد
كتابة القران بالرق بل كاسم الله او كغيره **قوله** ويجاز دخول الذي سجدا ولو
جسدا كما في الاشياء وفي الهندية عن الشريعة المسلم الدخول في البيعة والكسب وانما يكره من حيث انه يجمع

بكره يسلم ونحوه

ما من حيث ان ليس له حق الدخول اه ونظر هل المستامن ورسول اهل الحرب مكره ومقتضى استدلالهم على الجواز
بانزال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بقيت في المسجد جوارحه ويحرم **قوله** مطلقا في المسجد حرام ويكره
قلنا في الجواب عما استدلى به المنافق وهو قوله فلا يقربوا المسجد الحرام وما ذكره من الجواز في غيره
قوله فتكون في سبيل النكاح الذي هو سبب تجميع اليها صفات لا فعل عند الحائض فليس لا يقربوا الا
يخلق الله فيهم القربان ومثاله لا من التكويني شيئا طوعا او كرها ومثاله لا من التكويني شيئا طوعا او كرها
اقبلوا الصلاة والفرق ان الاشتغال لا يتخلل عن الا وبقضا بخلافه انما اه وحاكمه انما هو منقذ
الذي تامل **قوله** لا تكلمني بنا على ان الكفار ليسوا خطاطين بالفرق **قوله** وقد جوزه الخ **قوله** انما يحسن
لذكر دليل على الذي من جهته ولان الكافر لا يخلو عن الجنابة في حبه منزلة المسجد عنه وحاكمه
ان هذا الدليل لا يتم بانه قد جوزه الخ **قوله** يعني لا يقربوا الخ **قوله** لا يقربوا الخ **قوله** لا يقربوا الخ
بعد ذلك يوم جمعا واعمره وانما كانوا يفعلون في الجاهلية فانهم قال في الهداية وثنا ما روي انه عليه السلام
انزل وقد بقيت في مسجده وهو كفاير ولان الحب في احتقارهم فلا يودي الى تلويث مسجده الا
بجواز على الحضور سبيلا واستعلا وطا بغير اذنه كما كانت عادتهم في الجاهلية اه فيسأل المستأمن
الدخول بل عليه ما في صحيح البخاري بسناد الى حميد بن عبد الرحمن بن عوف ان اباه بركة اخبره ان اباه
الصديق رضي الله عنه به في المحبة التي امره فيها النبي صلى الله عليه وسلم قبل حجة الوداع في خطبة
يودع في ان يسر الا لا يحسن بعد العاد مشرك ولا يوطئ بالبيت عيانا فانه عام مع الجوز
من عابهم **قوله** ولما روي على به هذه السورة كذا في كثير من النسخ التي رايتهما في نسخة وثاني على
سورة براءة وهي التي كتب عليها **قوله** قال المناوي على بغير باربعين ثمن اول سورة براءة هو على
كرم الله وجهه وقد ارسله عليه الصلاة والسلام عقب الصدق فليحتم والحكمة في ذلك ليكون الامر من اهل بيته
عليه السلام **قوله** ولا تشع ما مر في فضل الخيرة حيث قال واما دخول المسجد الحرام فذكر في السير الكبير
المنع في الجاهلية للصغير عنه وفي السير الكبير اخ تصغير محمد ومما روي في الظاهر انه اورد في ما
استقر عليه الحال اه قد روي غايته ان يكون ما في السير الكبير هو قول محمد الذي استقر عليه روي ورواه
الشيخ القامع **قوله** فعي واحده ما ذكره الصحاح المشون هنا مبني على قول الامام لان ثلث الشون ذلك
غالبنا ممل هذا وذكره في الخيرة ايضا انهم يمنعون من سبيلان مكة والمدينة لانهما من ارض
العرب قال عليه الصلاة والسلام لا يجتمع في ارض العرب دينان ولو دخل ليجازوا ولا يطيل **قوله**
وجاز عيادة اي عيادة مسلم في سبيل طريا او يهودا لانه يوجب حقهم وما نهى عن ذلك وصحاح النبي
صلى الله عليه وسلم عام يهوديا من من يهودا **قوله** في عيادة المجوسي قوله ان في العيادة فيه اشتراك
المشرك منهم من قال به لانهم من اهل الذمة وهو المروي عن محمد ومنهم من قال هم بعد عن الاسلام لم يهود
والصناديق الا ترى ان تابيع ذبيحة المجوس وتكاسمهم اه تملكه وطاير المان كالماتشي وغيره اختيار الاول
لاراجعة الضمير وعيادة الى الذمة ولم يقل عيادة اليهودي والنصارى كما قال القدودي في الشواهد جازي
او مجوسي مات ابن له او قريب ينبغي ان يعزى ويقول احلف الله عليك عيادة من اهل الذمة وكان معناه
الله بالاسلام يعني ذوقه الاسلام **قوله** والذمة اسلاما كفاية **قوله** وجاز عيادة فاسق وهذا خبر جرم
المخاطفة ذكر صاحب الملتقط كونه للشهر بوزا لمقتضى الاختلاف برجل من اهل الباطل وانما لا يقد
الضرورة لانه يعظم امره بين الناس ولو كان رجل لا يعرف يذاريه ليدفع الظلم عن نفسه من غير ان يذبح
اه تنبيه من العبادة المحرمة اذا علمت انك تشغل على المرض فلا تعده فحقيل بحالته الثقيل
حمي الروح ولا تهول على المرض ولا تحرك راسك ولا تقبل ما علمت انك على هذه الحالة الشديدة بل هو
عليه المرض وطيب قلبه وقيل له اراك في خير يشا ويل وانك لم تزل في راحة ذمته من سبيل الله من
التخوف ولا تشعرك على راسه فربما يذبح الا ان اطلبه وقيل له انك دخلت عليه كيف تجدك هكذا جازي
ولا تقبله اوصن فانه من اعمال الجاهل اه يجتنب في ذمته يشتم النفس في ذمته من العبادة في يوم ان رجا فيشفي
فكرها فانه كان يحصل للمريض بذلك ضرر ورايت في تاريخ المجي في ذمته في ذمته ان لا يستأذن
والارادة بحسب المرض ان تزاره في طيبته بعد يعرف هذا فلا تغفل فان العرب قال النار فان المجي قلت
بما عرف مشهوره لكن ورد في السنة ما يرد عليه من فقد وراثة عيلة الصلاة والسلام كان يفقد اهل قبا يوم الجمعة

قوله

قوله

عن المفقود فيقال ان مريض في ذهاب لولم يسبب لزيارته فتمل قوله وجاز خصا اليها في المهدية
بالاختصاص والاصواب ما جاز في النهاية وهو نوع الخصية ويقال لخصي كخصي قوله قيل والمفسر ذكر سائر الالوان
ان لا يسبب عند الصبيان ذهاب لولم يسبب لزيارته فتمل قوله وجاز خصا اليها في المهدية
او متعها عن البعض بخلافه في ادعائه فانه يراه في المفسر في قوله فتمل قوله وجاز خصا اليها في المهدية
بكي اليها من اللطافة وتقيب اذن الطفل من ابيات لانهم كانوا يفعلونه في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيمنع
ولا يسبب بكي الصبيان لانهما في المهدية لا يتعجب ولا تعجب اذ تنه بل تخرج بكين عاده ولو ماتت
حامل واكثر رايهم ان الولد حتى شق بطنها من بطنها لا يسبب وبالعكس قطع الولد اياها او ياتر خاتمة في المهدية
اي من مرض او هزل مود لا ينفع ظاهرا كما لا يتقوى على الجماع كما قد مضى ولا للمسن كما في العناية في قوله ولا لاجل
الادوية ولو لم يدر في وجوه في النهاية في نفسه وفي التهنيد بيجوز للعليل شرب لبول والدهم والميتة للمتدوي
او اخبره طبيب بسلام ان شفاؤه فيه ولم يجد من المباح ما يقوم مقامه وان قال الطبيب يتعجل شفاؤه
به فيه وجهاه وهل يجوز شرب اللبيل من الخمر لانه في فيه وجهاه كذا في الامام المتري تاشي في قوله والده
المتن في بعد نقله ما في النهاية وانه في المصغرة وقد مضى في الطهارة والرضاع ان المذهب خلافا له
في قوله في ابيات في المهدية في قوله في النهاية ايضا في قوله في المهدية عند العلم بالقضا اي حيث لم يقم غيره مقدم
كما هو حاصل للمعتق ان الله اذن لكم بالتدوي وحل لكل داء وادوا فاذ كان ذلك الداء شيئا حراما
علمت به فمما تقدمت حرمة استعماله لانه لم يجعل شفاؤه في حرم عليه كذا في قوله في المهدية في قوله والده
فيه نظر لا لا ساعته المقتضية بالخمر شرب لانه في المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده
تبرك لاكل مع القدرة عليه حتى يموت بخلاف المتدوي ولو بلغه حرم فانه لو حرره حتى مات لا يسبب كما تقدم
عليه لانه من مملوكه كما قد مضى في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
للعليل ولو من حرام او ميتة او مال غير وان ضيقه فرض الله عليه لا يسبب به ما يذهب به المفسر
في قطع الاكلية وحقه كذا في التاتر خاتمة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
بالكس ما يتفهم به وبالفق المصنف في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
بما طرأ لم يجعل اخذه لان سبيل الحرام والفساد رد على اهله وليس ذلك بالعامه لمسلمين في قوله
ظاهرة الغلة ان اهله معلومون في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
ويصرف في مصارف اللقطة فقد صرحوا في المهدية في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
انه علموا ولا اولا في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
القصصا ما مل قوله في كل زمان متعلق بتقدير او بيكفيه اي يقدر بقدر كفايته في كل زمان لان الموت
يختلف باختلاف الزمان في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
بل الواجب الاخذ لانه لا يسبب انما قرنت القضا لانه في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
وان كان غنيا فبالفضل الا متاع على ما قيل رفقا ببيت المال وقيل لا اخذ وهو الاصح في قوله في المهدية في قوله والده
عن الهوان ونظر المن تولى بعده من المحتاجين لانه ان انقطع دما ناعدا عاده في قوله في المهدية في قوله والده
لو بلا شرط لم يجرى في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
القضا ان ورقتي الولد كذا بمقتضى قضاى والا فلا اقبل فهو باطل لانه استيجار على الطاعة اه
كفاية في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
منه عليه وبذلك ان كلام المتأخرين ليس عاما في كل طاعة بل فيما فيه ضرورة كتعليم القرآن والاعتقاد
والاذان في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
لانها ملوكه الموقية وكذا في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
لا تسافر لثلاثة ايام بل حرم واختلاف فيما هو في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
محمدين كما في المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
الشرح في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
قيده احتراز عن رواية القدوة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده

في التادوي بالحرم

بكد مشقولا بعمل وجه الرواية الا ان المصنف لا يملكه تواف تواف فلا يجوز كالمختلف لانهما
تلك التواف متافعة فيما تملك بعضهما ومثل في شرحه على الوقاية ثم ذكر الزيلعي ان رواية القدوة في
اقرب اقوال قد علمت ان الاصح خلافا كما صرح به في الجمع والوقاية والركاية وغيره من كذا في المصنف في قوله
في المهدية في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
كان الصغرة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
مصغرة كسط الصغرة من قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
لكن رايته في النهاية عن جامع الترمذي ما نصه والام لا يجوز اذا كان في حجرها وكذا في قوله في المهدية في قوله والده
الحرم منه في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
هو في حجره في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
ابو يوسف لا يحد محمد ومن اجرة قبض اجرة اه قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
وضع اجارة اب وجده وكذا تضع اجارة وصيه بخلاف وصي القاضى حموي وهو خلاف ظاهر عبادة
الدور خارجها نعم عدا في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
كما يعلم من الدواي صريحا وعبادتها في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
قيل انما يجوز باجل المثل حتى اذا اجرة احد من لم يجز في المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
قال في المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
بيع عصبه بعب اي موصووه المستخرج منه فلا يكره بيع العصب والكره منه بخلاف ما في المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده
ان بيع العصب على خلافه في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
لا تقوم بعينه المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
تمام المعصية وان ما تقوم المعصية بعينه ما توجد فيه على وصفه الموجود حاله ايسر قال الامام والاسلام وياته
تمام الكلام عليه في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
الطلاق المتون وتعليل كسروجه بامر وقال في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
بفروغ الشريعة والاصح خطأ بهم عليه فيكون اعانة على المعصية فلا فرق في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
عن اجارات الامام في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
بيع اجارة المغنية والكسب النطوح والحكمة الطهارة والعصير والخشنة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
من امر كره بيع الامور من فاسق يعلم انه يعصيه مشكلا والذي جزم به الزيلعي في المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
من ياتيها في ذمها وبيع غلام من لوطي وهو الموقوف لما هو ويحكي ان ما في الخاتمة لم يزل على كراهة التزويج
الذي نطقن اليه النفس في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
حاشية السليبي عن المصنف في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
توفيقا ان يجل ما في الخاتمة من اثبات الكراهية على التزويج وما في الزيلعي وغيره من نفسه على التزويج فلا يخالف قوله
هذا التوفيق غير ظاهر لانه قد مضى ان الامور مما تقوم المعصية بعينه وعلى مقتضى ما ذكره هنا يتعين ان يكون قوله
في المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
بعينه كما يظهر من عبارة قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
على الصلاة والحرام لعن في المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
تخلص المعصية بفعل فاعل مختار وليس كسب من ضرورات المثل لان حملها قد يكون طارئة والتفصيل فضا وكذا
استأجره لغرض لغرض او قطع والمحدث محمول على المثل المقدون بقصة المعصية في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
استحق ثم قال الزيلعي في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
عنده وعند ما يكره وفي المصغرة في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده
وبيع المكعب المقتضى للرجل ان يلبس بكرة لانه اعانة على الجرم وان كان اسكافا امره ان يلبس بكرة
خفا على رجليه الجوس والفتنة او خياط امره ان يخبذ لانه اعانة على الفسق كره له ان يفعل لانه سبب في
الجوس والفتنة اه قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده في قوله في المهدية في قوله والده

24

لعدم توقفها عليه كتملق القدوة ونحوها بالجدد كما بسط الطوري وجوابه فاع ان مجرد بان المعنى المحال كما
في المنع عن التلقظ بهذا الكلام وان احتمل معني صحيحا وله اعلل المستلح بقوله لانهم يوجبون في نظيره ما قالوا
انما من ان الله فانهم كرهوا ذلك والناقص لتبركه دون التعليق فيمن الالهام كما قرره العلامة التفتا زاني في شرح
العقائد ابن السهم في المسيرة وعلى هذا يمنع عن هذا اللفظ وان ارد بالعرض العرش الذي هو صفة لان المشاور
ان المراد عن الله فيشكل قول الزيلعي ولو جعل العرض صفة للعرش كان جائزا لان العرش موصوف في القرآن بالجلال
فكذلك بالعرض ولا يشك احد انه موضع الهيبة واظهره كمال القدوة وان كان الله مستغنيا عنه لم يكن اقره في الدور
والمنع وكذا المقتضى وقيل عليه يكون من بانيه اي بمقتضى العز الذي هو عرشه وشك في وجهه وجه لما احتجوا
التي هي فائتاهم قوله ولو بتقديم العين ظاهر ان الذي في المتن بتقديم القاف وهو الذي في غير نسخ
شرح وفي بعضها بتقديم العين وهو الذي شرح عليه في المخ وهو لا يوافق لموافقة للتون ولا في موضع الخطأ
ولذا قال في النهاية ولا يرب في امتناع الثاني لانه من القواعد لا في الاثر وهو ما وفي ان كان من وعلمه
صلا الله عليه وسلم الله ان سلك بمقتضى العز من عرشه ومشتى الرحمة من كتابه وباسمك لا عظم وجهه
الا على وكلما كانت التامة فيكون قوله والاحوط الامتناع عزاء في النهاية الى شرح الجامع الصغير لقاضي نكاح
والتمتاشي والحيوية وفي الفصل الثاني عشر من آخر عليه شرح المشي للمحقق ابن امير حاج قال بعد ما علم على
هذا الاثر وسنده وان عده ابن الجوزي في الموضوعات قد عرفت ان هذا الاثر ليس بثابت فالحق ان شك
لا ينبغي ان يطلق الا بنص قطعي او اجماع قوي وكلها مستفقا لوجه المنع وتعالى كرامة الله وكونه على كرامة
وتما فيه قوله فيما يخالف القطعي وهو كبر الحق عن مثل ذلك في المشاير والى ان يقول والمشاير الى
الذي هو كبره الدعاء كما اي ما كان ظاهرا محالا على الله قوله هاية اقول العباد والمذكورة لاصحابها
وان عبادا لله الهدياته ففهمها ولكننا نقول هذا خبر واحد فكيف الاحتياط في الامتناع اه تبيين
في ان يقال مثل ذلك في نحو ما يورث من الصلوات مثل الصلح صل على محمد عدد علكم وحلكم ومنتهى وجهه وعده
كلماته وعده كمال الله ونحو ذلك فانه يورث تعدد الصفة الواحدة او انها متعلقات بنوع العلم واسما مثل
ما احاط به علمه وسعه سمعه وعده كلماته اذ لا مشتى لعله ولا رحمة ولا كلماته وعده ونحو ما
خلاف ذلك ورايت شرح العلامة القاسمي على ما امل الخيرات البحث في ذلك فقال وقد اختلف العلماء في جواز إطلاق
المدح عند من لا يترجم به او كما في سهل التوفيق واخرج المحلى او تخصص بطرق الاستعمال في معنى صحيح وقد استدل جماعة
من العلماء كفيته في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا انها افضل للصفيات منهم من عريف الدين اليا فني
وحشر الباندي وابيها ابن الفطان ونقل عنه تلميذه المقدسي اه اقول ومقتضى كلامنا ان امتناع المنع من ذلك الله
وودعن النبي صلى الله عليه وسلم على ما احتجوا به لفقته قتال الله صلى الله عليه وسلم العلم في الاله اي بذاته وصفاته واسما
قوله ولله اسما الحنفى فادعوه بها قال الحافظ ابو بكر ابن العربي عن بعضهم ان الله الفاسم قال ابن العربي
وهذا اقل من قبحا وفي الحديث الصلح ان شقته وشقيل سما من مائة الال واحد من احصاها وكل الجنة قال لولا
في شرح مسلم واتفق العلماء على انه ليس فيه حصر فيها وانما المراد والاختبار عن دخول الجنة باحصائها واختلافها
في المراد باحصائها فقال الخاوي وعده من المحققين معناه حفظها وهذا هو ظاهر لا يرد ما في نسخة الرواية الاخرى
من حفظها وقيل عدا في الالهنا وقيل حسن لمرعاة لها والمحافظة على ما تقتضيه بمعانيها وقيل غير ذلك
الاول هو مخصوص قوله وكذا لا يصلح احد على احد اي مستقلا للجنح بقوله اللهم صل على محمد وعلى آله واصحابه
جائز ثمانية والاراد غير الملائكة اسمهم فيحوز عليهم مستقلا لا قال في الغرائب وحكم بخبري عن الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم وفي خطبة شرح البيهقي من صلى على غيره اسم ويكره وهو الصحيح وفي المستصفى حديثه صلى الله
عليه وسلم في الصلاة حقه فلا ان يصل على غيره ابتداء اما الغير فلا اه وسبب تمام الكلام عده ذلك اخر كتاب
الا على النبي للجنس والمناسك زيادة الملائكة قوله وكرهه قد روي في ركنه ان لا يخلو فيه ابراهيم في خلاف
مسألة المتن كما بقية كراهية الاقنانه وفي التاترينا وجاء في الاثار ما دل على الجواز قوله لانه لا حق للخلق
قد يقال انه لا حق لهم وجوب على الله كونه الله سبحانه جعل لهم حقا من فضله ايراد بالحقية المحترمة والفظه فيكون
من باب كونه الله وقد قال الله واشعوا ايدى وسيلة وقد عده من ادب دعا الله على ما في الحصن وجاء في رواية
اللهم اني اسألك بحقك على كل ملين عليك وبحق منسأى اليك فانه لم يخرج شره ولا بطرا الحديث اه طعن في التقاية

في قوله

العلم على القادر كما ويحتمل ان يرد بغيره علينا من وجوب الامانة بهم وتعليقهم وفي الحقيقة في محال ان يكون الله
مصدرا لاصفة مشبهة فالله تعالى بخصيته كسله فلا يمنع فائتاهم على هذا في المعنى هو حقا لا يجوز منه مستغنيا عنه
كان في ذلكها احتمالات محال لفظ نظيره المتبادر من في اللفظ ويجوز بانها باللفظ لا يجوز كافي في المنع كما قد مناها
بما روي خبر الاحاد قلنا والله تعالى اطلق ايضا المنع على ان ارادة هذه المعاني مع هذا الالهام فيها الاتساع بغيره
وهو مانع اخر ما مل نعم ذكر العلامة المتأوي في حديثه اللهم في سلكه واترجا ليلكه بيلكه محمد بن ابي رزق عن
العز ابن عبد السلام انه ينبغي كونه مقصورا على النبي صلى الله عليه وسلم وان لا يقسم على الله بغيره وان يكون من خصه عليه
قال وقال الحسين بن الحسن التوسل بالنبي له ربه ولم يذكر احد من سلف ولا الخلف الا ان يسمي قاصدا ما لم يقبل
عالم قبله اه وثنا في العلامة ابن امير حاج في دعوى الخصوصية واطال الكلام على ذلك في الفصل الثاني عشر
عنه اخر شرحه على المشي فراجع قوله سأل اي طلب من شخص شيئا من الدنيا الحقيقة قد روي عن النبي ان لا يبيح شيئا
على ما اذا لم يعلم ضرورة لا اقول وليت المنع مع ما ذكره شيخنا الجليل في الحقيقة قد روي عن النبي ان لا يبيح شيئا
في الصحيح عن ابن امير حاج في حديثه رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ملعون من سأل بوجه الله
من سئل بوجه الله ثم منع سائلا ما لم يسأل بوجه الله يعني قبيحا ولا يرد في وجهه من سأل بوجه الله
على شرط الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما وقد من سأل بوجه الله فاعطوه واللفظ ملعون من سأل بوجه الله
وملعون من يسأل بوجه الله فممنع سائلا اه الا ان يحمل على رسول الله صلى الله عليه وسلم او على ما اذا علم عدم حاجته وان
سأل لا يشك تامل قوله في باب بقاء وان كان يائس بترك العمل فالأول من جهة والآخر من جهة اخرى لا قبل قوله في
بضعه مع انه مشي عليه في الحديث والمشتى فقالا وعن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره رفع الصوت عند قوله
والجواز والرفق وتذكيره فاطفئته عند الفضا الذي يسمونه وجدا ومجته فانه كره ولا اصل له في الحديث
قوله تمامه فيل جنبايات ايزاوية اقول اضطرب كلام ايزاوية فنقل ولا عن فتاوى القاسمي اخرج
لما صرح عنه ابن مسعود انه اخرج جماعة من مسجد بالمون ويصلون على النبي صلى الله عليه وسلم بغير اذنه
لم ما اذا كان لا مستعدين ثم قال ايزاوي وما روي في الصحيح انه عليه السلام قال لا رافعي الصلوات بالثياب
ارفعوا على نفككم انكم كنتم عواصم ولا غائبا انكم كنتم عواصم سيما بصيرا قريبا اتمم الحديث فحمل
ان لم يكن لرفع صوته فقد روي ان كان كافي غواة ولعل رفع الصوت بغير اذنه والحب خدعة وكبره في حق
الحرس في المقادري واما رفع الصوت بالذكور كما في الاذان والخطبة والجمعة والحره وقد حرر المسألة في المدة
وحمل ما في فتاوى القاسمي على الجمل المصروف قال ان هناك احاديث اقبضت طلبت بغير واحد في طلبه لا يرد
والجمعة بينها بان ذلك يختلف باختلاف الاشخاص والاحوال فلا سارا افضل حيث خيف الربا اذا ذك
المسلمين او النصارى والجهر افضل حيث خلا ما ذكره اكثر علماء ولتعدي فائدة الى كسعين ويوقف قلب
الذكر في جميع الى الفكر ويصرف سمع اليه ويظهر النور ويبرز النشاط اه خصوصا زاد في التاترينا واما
رفع الصوت عند الجهر في محال ان المراد منه النور والاعمال لا يثبت بدنا افصح انما الصلاة والافراط
في مدحه كعادته الحائلة به هو شبيه الجلول واما اصل الشا عليه في غير مكره اه وقد شبه الامام الغزالي ذكر
الافان وحده وذكر الجماعة قال فكان ان الصلوات المودنين جماعة تقطع جرم الهوى كثر من صوت المودة الواحد
كذلك ذكر الجماعة على قلب واحد اكثر تأييدا في رفع الحجب الكشفة من ذكر شخص احد لله لو كره الاحتكاك وقوت
البشر الاحتكاك ولغة احتكاك من كس احتكاك في التاترينا والاعمال والاسم المحركة بالضم والكون كما في القاموس وشراعية
لعلم ونحو جبره الى الغلا ويقيم يوما لقوله صلى الله عليه وسلم من احتكاك على المسلمين او يعين يوما
نشره الله بالجدام والا فلا حسن وفي رواية قد روي من الله ويرى الله منه قال في التاترينا اي خذله والخذل
شبه النمرة عند الحاجة اه وفي اخرى قطع لعة الله والملك والانس اجمعين لا يقبل الله منه صفا ولا
العرف المتقل والعدل الفرض الشريلا عن الكافي وغيره وقيل شهر وقيل كره وهذا التقدير للمعاني في الدنيا
بخلافه وبعده لا يشرخصه وان قلت لمدة وتفاوت بين تربية لغزاة والخط والاعمال والاعمال
وتمتشي من يدوا والتقييد بقوت البشر قول ابي ج ومحمد وعبد الفتى كذا في المكافاة والتقدم في يوسف كذا
انتهى بالعامية جبره فهو احتكاك وعن محمد الاحتكاك بيني وبينك ابن كمال قد روي عن النبي
ما يقوم به منهم من الرزق ولو احتكاك لا سنا وسنا ومنتقى قوله وقت بالقاف واقتا في المشاة من غير
الفقصة بغير الفاضل وهي الرطبة من غلة له واب اخرج وفي المغرب القيت الياس من السيف
اه ومثله في القاموس وقال في الفصاحة بالسر هو نبات فارسية هفت تامل قوله في المدا في حكمه
كما استأنق والقرية قهستان قوله يضرب باهله بان كان ابله صغيره بآية في الحديث ملعون اي بعد عن

١٢٢

في رفع صوت الباطل

ولم يذكر ليقل مع ان كثر لم يقبله حيث لم يجعل له سها من الغيرة فليس فيه تحريض على الجهاد ايضا
الا ان يقال عدم السهم لا يقتضي عدم جواز المسابقة عليه لان الحق لا سهم له ويجوز المسابقة عليه
اقول وان كان ان كان المذكور في الحديث عام فمن نظر الى عموم ادخل البعل والحمار ومن نظر الى قوله
اخرجهما لانهما ليسا من جهات الحمل **قوله** فكان مندوبا وانما يكون كذلك بالقصد اما اذا قصد التمسك
او الفتح او ترمي شجاعة فلا يشترط الكراهة لان الاعمال بالنيات فكذلك يكون المباح طاعة بالنية
تصير الطاعة معصية بالنية **قوله** اما يدونه فظاهر انه مرتبط بكلام الآية الاشارة وما يات له
يفيد ان هذا لاهل المذهب لا ومثله ما قدمناه انما عن مسائل شتى **قوله** فياح في كل الملا عبر
اي التي فعل الفروسيه وتعين على الجهاد لان جواز الجهاد فيما مر انما ثبت بالحديث على خلاف
التفاس فيكون ما عداها بدون الجهاد وفي التفسيرات عن الملتقط من تعب بالصوت ليجاز
بغير الفروسيه يجوز وعن الجواهر قد جاء الا في رخصته المصداقة فتحصل القدوة على القاية
دون التمسك فانه مذكور **قوله** لا انه يصير مستحقا حتى لو امتنع المفلوب من الدفع لا يجوز
القاضي ولا يقضي عليه به زل في مسائل شتى **قوله** ومفاده لزومه بالعقد انظر ما صورته
وقد يقال معني قوله لعدم العقد اي لعدم امكانه على ان جواز الجهاد فيما ذكره سحاح
قال الزيلعي والتفاس ان لا يجوز لما فيه من تعليق التمسك على الخطر وهذا لا يجوز فيما عدا ذلك
كالجهد والله كان الجهاد مشروطا من احد الجانبين انما قائل وبالجمله فيحتاج في المسئلة الى
نقل صريح لا ما ذكره محتمل ورايت في المجتبى ما نصه وفي بعض نسخ فان سبقه حل المال
وان لم يجر عليه اقول لكن هذا مخالف لما في المشاهير كالزيلعي والزهري والخلاف
والثابت فانه غير ما من ان لا يصير مستحقا كما مر فتدبر **قوله** جانب واحد او من ثلث بان يقر
احدهما لصاحبه ان سبقني اعطيت له كذا وان سبقته لا اخذ منك شيئا او يقول الامة
لفارسين او رايتين من سبق منك فذكر كذا وان سبق فلا شيء له اختاروه وقرر الا انكار **قوله** من
الجانبين بان يقول ان سبق فوسك فلكه على كذا والسبق فوسك فلا شيء لك والي وكذا ان قال
ان سبق او حلتك ايلك او سلكه الحق ما ترجمته **قوله** لانه يصير حمارا لان القمار من القمار الذي يزداد
ماوة وينتقص اخرى وسمى القمارا والاذكل واحد من المقاتلين ممن يجوز ان يدب ماله الى
صاحبه ويجوز ان يستفيد مال صاحبه وهو حرام بالنسب ولا كذا كذا اذا شرط من جانب واحد
لان الزيادة والتقصا لا يمكن فيه بل في احد الجانبين الزيادة وفي الاخر لا نقصان فقط
فلا يكون مقاصره لانها متعاطلة من ذلك **قوله** يتوهم ان يستعملها بان لقوله كفوا لغيرها
اي يجوز ان يسبق او يسبق **قوله** والا لم يجز اي ان كان يبيت لا يجوز لقوله صل الله عليه
وسلم من ادخل فرسا بين الفرسين او هو لا يامر ان يسبق فلا بأس به ومن ادخل فرسا بين
فرسين وهو من ان يسبق فهو تمار وروا واحد ورواود وغيرهما زيلعي **قوله** ثم اذا سبقها
الح صورت ان يقال ان سبقها اخذ منها الفاء انصافا وان لم يسبق لم يعطها شيئا وان سبق
كل منهما الاخر فله مائة من مال الاخر فلا يعطيهما شيئا ان لم يسبقها وياخذ منها ويبتون
يكتسب لتصور اخذ واعطاء وفيما بينهما ايها سبق اخذ من صاحبه ما شرط له وان سبقها
وجاء معا فلا شيء لواحدهما وان سبق المحلل مع احد هما ثم جاء الاخر فلا شيء على من سبق
بل لا ما شرط الاخر له كما لا سبق ثم جاء المحلل ثم جاء الاخر فلا شيء للمحلل الا غرلا وكذا قال
الزيلعي وانما جاز هذا لان الشارح لا يفرق على التقادير كلها قطعا وتعيينا وانما يحتمل ان ياخذ
فخرج بذلك من ان يكون تمارا فصار اذا شرط من جانب واحد لان القمار هو الذي يستوي
فيه الجانبان في احتمال الغلبة على ما بينا اهتد به في شرط في الغاية ان يكون فاحتمالها ان
وان يكون في كل من الفرسين احتمالا لا يتبين في يميني ان يقال في سائر الاقدام كذا
ما مل وتقول في غرلا وكذا عن المحرز الظاهر المحرز الذي هو مولف في فقه حنفى ان كانت المسابقة
على الاول فالاول وفي كسب بالكتف وان كان على الخيل فبالعتق وقيل الاعتماد على الاقدام اه
فصح في متفرقات التارخانية عن اسراجيه يكره الرمي الى هدف نحو القبله **قوله** وقد الحكم

في المقتضى

في المقتضى اي على هذا التفصيل وكذا المصداقة على هذا التفصيل وانما جاز لان فيه حثا على الجهاد
العلم فان قيل المدين بالجهاد والعلم فجاز فيها يرجع اليها لا غير كذا في فصول العلل **قوله** فان شرط في الجهاد
اي لو احدث عين مع الصواب لا ما يقيد بغيره من ولا كان عين ما بعده اه **قوله** اي بان يقول ان شرط في الجهاد
بذلك فذلك كذا او ظهر في كلامي في وبالعكس اما لو قال من ظهر معه الصواب منا على صاحب كذا فلا يصح
انه شرط من الجانبين وهو جاز الا اذا دخلت لخللا بينهما كما يفهم من كلامهم وصورة ط بان تكون المسابقة
ذات وجه الشك ثم وجعل ذلك جعل ان ظهر معه الصواب وان كان مع احد بها فلا شيء عليه اما لو
والمصداقة ليست ببدعة فقد صرح عليه السلام بجمعها فيهم ابن الاسود الجهمي ومنهم من كان فانه قد كثر
متواليات لشرط ان لا يصرح مسلم كذا شرح المشايخ لا تقاوي كمال الجاهل ومصداقة عليه السلام لا يجرى الجهاد
لها **قوله** فيكون في كل شيء اي مما يعلم الفروسيه ويعني على الجهاد بلا قصد قتله كما يظهر من كلام فقهاءنا المشايخ
بقوله عليه السلام لا تخضع للملاكمة شيئا من الملاهي سوى التماسك في الرمي والمساابقة والظاهر ان نصيبه لولا ان
المصداقة **قوله** كما يات في مسائل شتى وقد عينا **قوله** بالاعتناء متعلق بغيره اي حضوره بالاعتناء ومطاف
عليه قال لا ادري وجه ذكره هذا لعباده على انها او يمت ان القوي عند تقصيره ليس كذا كذا في فصول العلل
تقتضي ان غالب هذه من اللوازم كالمصداقة وما بعده اه بتفصيل اقول قد متاعن القوت في جواز اللعب بالقبض
وهو كذا للفروسيه وفي جواز المسابقة بالغير عندنا نظر وكذا في جواز مسابقة ما في اليد ولعب بالحجارة فانه يجوز وما
المساابقة بالقبض وكسب وتسابقة نظائر كالمسابقة الجوز وكذا في الجوز كالمسابقة بالقبض والي **قوله** الجوز ما بعده
فالظاهر ان قصده التمر والتفوي على صاحبه لا يسر **قوله** والبندق في المقتضى من الطرفين لا وشروط التمسك
الصانع **قوله** واما ان لا يعلم الا في ممتلك **قوله** اي المشايخ الا صاحب مع نقل كل صاحب بعد الاقوي
كالمسابقة **قوله** ومعرفة ما بعده من زوج او فردا للعب بالقبض من تحت من بعض فقهائنا كذا في جواز ذلك كذا
اذ كان مينا على قواعد حسيه ما ذكره علماء الحديث في طرق استخراج ذلك خصوصه لا يجرى الجوز والي **قوله**
الظاهر جواز ذلك عندنا ايضا ان قصده التمر على معرفة الحساب واما الشطرنج فانه في الاقدام على ذلك
لكن حرمه عند الحديث لكثرة غوائله بالباب صاحبه فلا ينبغي دفعه بغيره كما نصوا عليه في خلاف ما ذكرنا من
حديث حديثنا عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج اربعة اود في لفظ لا حرم من منع عن جاز حد فانه في سائر القامة
كان فيه اعاجيب واخرج التاي يمتدح عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج اربعة اود في لفظ لا حرم من منع
عن جاز اربعة اود وحديثنا عنى ولا كذا في بعض طرق غير مسلم بين الحديث عنه والحديث عنه كذا
نقله البيهقي عن جاز في **قوله** يقصد الفرجة لا الحجة الفرجة مشايخ التفصيل فيهم والي **قوله** انهم انهم انهم
قوله لكن يقصد ضرب الا مثال الحج وذلك كما تماشى لغيري فان الظاهر ان الحكماء التي فيها عن الجاهل من هاهنا
والسوى لا اصل لها وانما اتي بها على هذا السياق العجيب لما لا ينبغي على من يطالعها واهل بيعة في ذلك
مثل قصة خنصرة والمكان الظاهر غير ما لكن هذا الذي ذكره تمار هو على اصول التمسك واما كذا فاحتمال
في القوم عن المجتبى ان القصص المذكورة ان يحدث ما ليس له اصل معروفة من احاديث الاولين او زعمه او
يقصص لغيره قصصهم فيقال عندنا يجوز ان اذا قصده ضرب الا مثال ونحوها بغير **قوله** على سنة
او بين اوصيوات اي او جهادات كقولهم قال كذا لولا لم تخرجني قال من يدين **قوله** من يدين
اي التمسك في شرحه على المشايخ **قوله** ويصحب ظهر الظاهر وقطعها بالاسن من مكره وروى من يدين من فاذ قل
الظواهر او جرحه ان يدين فانه في في فلا بأس وان الفاء في الكيفية في التمسك كذا في يدين
خاتمة ويدين اربعة الظاهر وحديثنا عن الفرجة الجهمي والي **قوله** فيصحب فوفد شارب والظاهر ان
في التمسك فيه فخر اخطاه وكذا شارب وفي المتن ذكر ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه كذا فينا وروا الظاهر في
العدو فانها سلاح لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه بما يمكن من دفعه بالظاهر وهو نظير
قصصك وبفانه سنة وتوفيره في دار الحرب لا تقاوي مندوب كيدنه ابيب في عين كيدنه ابيب في عين كيدنه
بمصلحة اقصا في سنة ولما يركب الفصاة وهو بخلاف لما ذكره في الحديث **قوله** الا اذا اخذته الى ان يوم الجمعة بان
قال جدا واراذا اخذته اليه فذكره **قوله** وفي الحديث لم قال الزرقان اخرج البيهقي من مسنده جعفر الباقر قال كان
رسول الله صلى الله عليه وسلم ياخذ من اخطاه وشارب يوم الجمعة وكذا في هذا موصول عن ابي هريرة عن النبي
صلي الله عليه وسلم قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقصص ربه ويقلم اخطاه يوم الجمعة قبل ان يروح الى الصلاة

٢٤٤

في تعيين الظاهر

النسب يثبت عليه لا من النسيان اقول والا باحة لا تنافي الوجوب في بعض المواضع الالهية قدرة ومتطلب يقين
وهو انه لا يستتر عنه ولا يورث عنه اذا قيل عنه ان يفعل كذا اه ان الشك في كونه في تبيين المحارم فيجوز
ذكره بما يجاهر به لا غيره قال صلى الله عليه وسلم من اتى جليبا من الحياء من وجهه فلا غيبة له وما اذا كانت
مسماة فلا يجوز غيبته اه قلت وما استمر بين العوام من الغيبة لتاكد الصلاة ان اريد به ذكره
بذلكه وكان متجاهرا فهو صحيح والا فلا قدرة والمصاهرة الاولى التغيير بالمشورة الى في كماله وسفر
وسركه وبجاءه واداع امارة ونحوها قل ان يذكر ما يعرفه على قصد النصيحة قدرة وسو استقار
تجدول منه اي بان كان صاحب بدعة يخفيها ويلقيها لمن ظفره اما لو تجاهر بامله والاولى ليعبر
بالتحذير من عمل التحذير ولما مر متناعن يصلي ويصوم ويصلي اناس قدرة وشكوى فلا مشكك
فيقول ظلمي فلان بكذا لينصفه منه تمتت زياد على هذه الحجة منه اخرى مر منها في المتن
مشتان الاولى استعانة بمن له قدرة على زجره الثانية ذكره على وجه الاهتمام الثالث الاستغناء
قال في تبيين المحارم بان يقول للمفتي ظلمي فلان كذا وكذا وما طرقت الخلاص والاهم ان يقول
ما قولك في رجل ظلم ابوه وابنه او واحد من الناس كذا وكذا ولكن اتصرت بمباح بهذا القدر اه
لان المفتي قد يدرك مع تعيينه ما لا يدرك مع ابهامه كقوله ابن حجر وقد جاء في الحديث ان المتفق عليه ان
هند امرأة ابي سفيان رضي الله عنها قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان ابا سفيان رجل شحيح وليس يقضي
ما يكفيني وولدي الا ما اخذت منه وهو لا يعقل قال خذ ما يكفيك وولده بالعرف والرجعة بيان ان
لمن اراد ان يشترى عبدا وهو ساق او زان فيذكره للمشتري وكذا لو اراد المشتري يعطي اباه داهم فغشوه
فيقول احترز منه بكذا الحجة قصد التعريف كان يكون معروفا بلبق كالاعوج والاعشى والاحول
الساو وخرج المجر وحيات من الرواة وكشهود والمصنفين فهو جازي بل واجب صونا للمشتري فاجب
احد عشر جمعا بقوله بما يكره الا ان كان يحرم ذكره سوى عشرة حلت انت ولو واحد تظلم وشروا
جرح وبنيته مجاهرا بفسق وجهولا وغشا لقاصده وعرف كذا استفتت استفتت عند زاجه كذا
اهتمت حذر فحذر معانند قوله بالفعل كالحكم والرمز والغز ونحوه مما يات قدرة وبالله عيشة عند ذكر
شخص المحدث الذي عاينا من كذا وهذا مقابل لقوله صريحا قدرة وبالله عيشة لان القلم احد السبايين وغير
في الشريعة بالكتابة بالنون والمشتاة الغيبة قدرة وبالله عيشة ان يحذر في كونه راسا لاشارة
انكم لا ترون ما انطوى عليه من سوء تامل قدرة وبالله عيشة ان في لقاموس الرمز ويضم ويحرك الاشادة او
الايماء بالشفة او العيشة او الحجابين او الغم والالتسا او اية قدرة اي قصيدة تفكيك لا ومات قدرة
خبرته بها بيا او شباغ لا قدرة الغيبة ان تصفها خاكة اي المسلم ولوميا وكذا الذي لان له لثا عليه ما عينا
وقدم المص في فصل الستة من ان بعد كثر عنده فاستند ووضع الجزة عليه يجب كفا الا في عنده ويحرم غيبته
كالمسلم وظاهره انه لا غيبة للمحرم قدرة حال كونه غائبا بهذا القيد مأخوذ من مفهومها اللغوي ولم يذكر في الحديث
الاتي وانظروا ان لو كره في وجهه فهو سب وشتم وهو حرام ايضا بالاولى لانه يقع في الاية من حال الغيبة سبها قيل
بلوغها المقتاب وهو احد تفسيرين لقوله لا تلموا ولا تلموا انفسكم فقول قدرة ما في الرجل من الغيب في غيبته
وقيل في وجهه قدرة عن اية بركة المروءة مسلم في صحيحه وجماعة قدرة بما يكره سوا كان لقصة في ذم ادسية وخلقه اقل
او قوله او دينة حتى في قوله او دارة او دابة كما في تبيين المحارم قال في انظر ما لو ذكر من الصغير من العاقل
ما يكره لو كان عاقل ولم يكن له من تباذي بذلك من الاقارب اه جزم ان جزمه غيبة لصبي والمجنون
قدرة فقد رسته اي قلت فيه بهتان اي كذا باعظيما وبهتان هو الباطل الذي يتخير من بطلان تروسة
ذكره كذا في شرح الشرح وفيه ان المستمع لا يخرج من اسم الغيبة الا بان يكره بشا فان خاف فبقوله وان
كان قادرا على القيام وقطع الكلام بسلام اخره فلم يفعل كذا في الاحياء اه وقدرة وان المستمع احد
المفتابين وروى من ذب عن عرض اخيه بالغيبة كان حقا على الله ان يعتقه من النار ورواه احمد بن حنبل
وجماعة قدرة واذا لم تبلغه الخ ليس هذا من الحديث بل كلام مشتاق قال بعض الفقهاء اذا تاب المقتاب قبل
وصولها تنفقه توبته بلا استعجال منه صاحبه فان بلغت له بعد توبته قبل لا تبطل توبته بل يغفر الله له بها
جميعا لا اول بالتوبة ولثا في الحقيقة من المشقة وقيل بل توبته معلقة فانه مات الثانية قيل بلوغها اليه فتوبته

محل

مصلحة وان بلغت فلا يلزم من الاستعجال والاستغفار ولم قال بهتان فلا يلزم ان
يرجع الى تكلم عندهم ويكذب نفسه وتمايمه في تبيين المحارم قدرة والاستطراد بان كل ما اغتابة به الخ
الاستغفار والتوبة والكرامة في تبيين له ذلك ويعتذر عليه ان يطلع في الشاعرية والتوبة
اليه ويلزم ذلك حتى يطيب قلبه وان لم يطيب قلبه كان اعتذاره وقوده حجة يقابل بها سببه
الغيبة في الاخرة وعليه ان يخلص في الاعتذار ولا فهو ذنب اخر يحتل ان يبق خصمه عليه مطالبة في
لا تولى علمه ان غير مخلص لما رضى به قال الامام الغزالي وغيره وقال ايضا فان غاب او مات فقد فاض
ولا يرد لا بكرة الحشرات لتوخذ عوضا في القيمة ويجب ان يفصل له الا ان يكون التخصيص مفهوما
ذكره عليه بالخفية فانما يستعمل منها مذهبهم وقال في الاصل على القاري في شرح المسئلة في غيبته
ان يقول استغفرت فاجعلني في حل ام لا بد ان يبين ما اغتتاب قال بعض علماء في غيبته
بها ان يستغفر الله من علمه ان اعلمه بغير شتم ويدل على ان الاصل ان لا يغيبه الا بعد
والاستغفار لصاحب الغيبة الذي يبره عنها وفي الغيبة تصانف الخصمان لاجل العذر فمحل له ان
المؤدى في رواية في رواية الطحاوي في النعم والاشتمال في الغيبة وان بلغت اغتابة ولا
اعتبار بخلاف التوبة قدرة وصلة الرحم واجبة نقل القرطبي في نفسه اتفاق الامة على وجوب
صلة بها وحرمة قاعها لا دولة المقطعية من الكتاب وكنته على كل حال في تبيين المحارم وتختلفا
في الرحم التي يجب صلتها قال هي خراية كل ذي محرم وقال اخرون كان او غيره اه واما
ظاهر الخلاف في المتن قال النووي في شرح مسلم وهو الصواب ونسبت له عليه بالا حادثة تغتفوات
درجاتها في الولدين اشترى المحارم وقيل به من بقية الاحكام وفي الاجابة ان الشاة او الزكاة
كما بينه في تبيين المحارم قدرة وكذا كانت بسلام الخ قال في تبيين المحارم ان كان غيبته بسلام
اليهم فان قدر على المسلمين اليهم كان اوفى وان كان له ولدان ان لا يغيبه الا بعد ان اراد الخ
وكذا ان احتاجا الى خدمته والراح اليه كالباب بعده وكذا الجدة وان علا والاحتياج اليه في
كلام في الصلة وقيل الغم مثل الاب وما عدا هؤلاء في صلتهم بالكتاب والهدية اه وتمايمه
اعلم انه ليس المراد بصلية الرحم ان تصلهم اذا وصلوك لان يذا مكافاة بل ان تصلهم وان
قطعت قدره في النكاح والنفقة ويس كواصل بالمكاتبه وبين الواصل الذي اذا قطعت
وجه وصلها قدرة ونزولهم غيبا الغيب بالاسم بما قدرة وفي الزيادة ان يكون في كل اسبوع
من الحي ما يخذل يوما وتذكر يوما قام بسكن كذا في شرح الشرحه هو ان تزور يوما وتذكر يوما
ولما كان فيه نوع غيبه عنك اي ما هو سهل من الغيب فقال بل يزور واجتهاد في كل جمعة او شهر
على ما ورد في بعض الروايات اه قدرة يزيد في الغم وكذا في الزكاة فقد اخرج شيخنا احنان بن
له قدرة ونسبت اليه اه وتزيد في الماهل والمهمل وبالله عيشة اي يوجه في اه اي اقله فعل رجول
الفقيه ابو الليث في تنبيه الفاضلين اختاروا في زيادة له فقول على ظاهره وقيل لا يجوز فاذا جاء
اجاهم الاية بل المعنى يثبت يوم بعد يوم وقيل ان الاية قد كتبت في اللوح المحفوظ معلقة كانت
وصل فلان وجهه كذا والا فكذا او لعل الدعاء والصدقة وصلة الرحم من جملة ما فلا يخالف
الحديث الاية اه زائد في شرح الشرح عن شرح المساق ويقال المراد بالزكاة زكاة وقوله الجليل
بعده وهو كالحياة او يقال صدور الحديث في معرض الحديث على صلة الرحم بطريق المبالغة يعني لو
كان شيء يسيطر به الرزق والاجل لكان صلة الرحم اه والظاهر ان الاية في التنبيه على الصلة
فراهم في غيبته قدرة كذا في الحديث ويثبت قال ان الرجل يوصل رحمه وقد بقي من عمره ثمانية ايام فيزير
اليهم في عمره الى ثمانية سنين وان الرجل يقطع الرحم وقد بقي من عمره ثمانية ايام فيزير
الى ثمانية ايام قدرة وتمايمه في الدلالة وقال فيها رماون كل قبيلة وعشيرة يداد احد في انشاء
والظاهر على كل من سواهم في اظهار الحق اه وتمايمه ايضا في شرحه وتبيين المحارم قدرة
وسلم المسلم على اهل الذمة الخ انظر بل يجوز ان يات بلفظ الجمع لو كان الذي واحدا والظاهر
ان يات بلفظ المفرد اخذ مما يات في الرد ما مل كذا في الشرحه ان اسم على اهل الذمة فليعمل لهم
على من اتبع اليهودي وكذا كذا يات في الكتاب اليهم اه وفي القاتر نكاحه قال مجمل اذا كتبت

ص

٢٢٦

علما

في صفة

الاحكام في تبيين المحارم

الحق بغيره **قوله** او نضرك في حاجة فكتب اسم علي بن ابي طالب **قوله** لو لم يكن في الدنيا احد من
المقام قال في الترخايب ان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقر ان كان من حجة **قوله** هذا الحديث
او لا يقر به بل لا يقر به في الترخايب عن بعض المشايخ **قوله** كذا وكذا في حجة **قوله** هذا الحديث
في الترخايب لا يقر به في حجة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
يشت ان اعطى وحديثي الحوي النظير **قوله** ان يقول له بعد من **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
عطف على حجة **قوله** ان يقول له بعد من **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
التنوير لا غير **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
ليكون الماتن ما يشاء **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
انما في الترخايب **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
لا يقر به في حجة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
من القصة لا يقر به في حجة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
الفتح احدهم في طريق فاضطره **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
يقره كما سكره **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
لم يقر به في حجة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
لا يقر به في حجة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
بالثواني **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
فلا يقر به في حجة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
الجواب **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
لنبي صلى الله عليه وآله وسلم **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
كلام الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
قيد به **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
يشترط **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
ان الذي ليس بقيد **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
وان الله **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
بعد كل مرة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
والعداوة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
بل يقول **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
يشترط **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
من فعل ذلك **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
او جدد **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
عوضه **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
لم يقر به **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
التخايب **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
عن علي بن ابي طالب **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
وقال **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
قوله هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
على جماعة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
قوله هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
اي وده **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث

اصم يجب على ان يكون شقيقه **قوله** لو لم يكن اصم سمعاه **قوله** به ايل **قوله** في حجة **قوله** هذا الحديث
في حجة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
الترخايب **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
حافظان **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
للم **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
بالعطف **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
عليك **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
اخره **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
عند اكثر **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
ويكره **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
المعجزة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
اذ لم يجد **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
كفر **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
وقيل **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
ويقول **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
يكرر **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
في كل مرة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
غفر الله **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
حتى يسمع **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
وتجلى **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
من ورا **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
بالجمل **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
اول **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
عطف **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
ولم يقر **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
بالجمل **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
الضرب **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
اهل **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
في الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
ويجب **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
اقول **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
حق **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
ابا **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
مودة **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
الضغائن **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
فما **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
رضي **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
اهل **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
عليه **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
اهل **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث
على **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث **قوله** هذا الحديث

في حجة العطف

من لم يزلنا نخصم لما قدمه عن العيني وفي فصول العادي ولا يسلم على شيخ المازح الكذاب ولا على
من يسلم على الكذاب ولا على الفاسق المعين ولا على من يعنى ويظهر الجاهل ما لم تعرف
توسمهم يسلم على قوم في معصيته وعلى من يلعب بالشطرنج وانا ان يشغلهم علمهم فيه عند الحق ذكره فلهذا كانت
لهم كما لا كل ظاهره ان ذلك يخص من حال وضع اللقمة في الفم والمضغ اما قبل وبعد فلا يكره لعدم
البحر وصرح ان فعيه وفي وجها لكره روى عن قوم ياكلون ان كان محتاجا وعرفا منهم يدعون
سلم والافلا هره وهذا يقتضي كراهة سلام على الاكل مطلقا الا فيما ذكره طه ولو سلم لا يستحق
الحوائك قول في البراذير وان سلم في حال الشك فانه يختار ان يجلس لرد الخلاف حال الخطيئة والاذان
ويكره ان يفقه اهوان سلم فهو اسم تاتر بحالته وفيها والصحيح لا يرد في هذه المواضع انه فقد خالف
التصحيح في القادى وعندنا يوسف يرد بعد الفراغ وعند تمام الاية وفي الاحتياط واذ جلس
القاضي ناحيته من المسجد للحكم لا يسلم على الخصوم ولا يسلمون عليه لانه جلل الحكم لا يسلم على الخصوم
ولا يسلمون عليه لانه جلل الحكم وسمي الخيرة الزايرين ينبغي ان يشغل باجل باجل وان سلم لا يجزى
عليه الرد وعلى هذا من جلس يفتق تلامذته ويقربهم لقران فدخل عليه داخل فسلم وسعدان لا يرد لانه اذا
جلس للتعليم لا يرد السلام اه به بجزم الميم الاول بكون الميم في ك وكان عدم الوجوب لانه لم يفتق
الاحتياط بالتركيب العربي ومثله فيما يظهر الجمع بين ال والتوفيق اه وظاهر تقييده بجزم الميم في لكون الجود
من ان كما هو تحية المالكية لابل الخيرة يجب الرد فيكون له صيغتان وهو ظاهر ما قدمناه سابقا عن التاخر
ثم رايته في النظرية ولفظ السلام في الموضع كلها السلام عليكم و السلام عليكم بالتونين و بدون هذين كما يقول الجاهل
لا يكون سلاما قال الكلباني في رسالته في المصاحف ولا يشترط بقوله عليكم السلام ولا بغيركم سلام لما في رسالته
ابن داود والترمذي وغيرهما بالسلامة الصحيح عن جابر بن سليم رضي الله عنه قال ايت رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقلت عليكم السلام يا رسول الله قال لا تقل عليك السلام فان عليك السلام تحية الموتى قال الترمذي
حديث حسن صحيح ويؤخذ منه انه لا يجزى الرد على المبتدئ بهذه الصيغة فانه ما ذكره فيا نزل عليه الصلاة والسلام
عليه لم ينهاه وهو احد احتمالات كلامه ذكرنا النووي فيتم بكونه ليس سلاما والا لرد عليه ثم عليه كما روى على المسمى
سلاما ثم علمه ولورادوا فاشترطوا بقوله عليكم السلام لا يستحق جوابا لان هذه الصيغة لا تصلح للاشتراط فلم يكن سلاما
قال المتوفى من ائمة من قبله في هذا هو طه وفي ان تترخا فيه عن التقية بغير جعفر ان بعض الصحابة لم يوسلوا كان
مرحبا فسلم يقول سلام الله عليكم فدهاء فلا يلزمهم ولا يلزم منى كفى فاخترنا له هذا اه قلت فهذا مع ما
بالمرور فقام سلام الله عليكم فدهاء فلا يلزمهم ولا يلزم منى كفى فاخترنا له هذا اه قلت فهذا مع ما
وقيد اختصاص وجوب الرد بها اذا اشترط بالسلام عليكم و السلام عليكم وقد مر ان الجحان يقول
في التصويبات سلام عليكم و السلام عليكم ومفاده ان ما صلح له لا يشترط بالسلام عليكم ولكن علمت ما هو
الا فضل فيها تيمم قال في ان تترخا فيه ويسلم الذي ياتيك من خلفك وكذا المسمى على القاعدة والار
عليه لا شيء ولا يصير على الكبري واذا التقيا فافضل ما يستعملان سلاما هاردا كل واحد وقال الحسن
يبتهى الاكل بالاكراه وفيها السلام سنة ويفترض على الركبا لما روي في طريق عام او في المناقاة لانه
اه وفي البراذير ويسلم الامة من المصطفى من قبله من القرى وتسلم القرى على المصطفى اه وفي تبيين
المحارم قال النووي في الادب هو فيما اذا التقيا في طريق اما اذا ورد على قعود فان الورد يبداهم
بكل حال سو كان صغيرا او كبيرا او قريبا او بعيدا في الطريق اه قال في القواعد فوافقه واختلفوا في ان يبداهم
افضل اجز قيل اراد وقيل المسلم مضطرب وان سلم ثانيا في مجلس واحد لا يجب ودائه تاتر خاتمه وفيها
عن ابن شبيب عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا ايتهم المجلس سلموا على القوم والواجب
سلموا عليهم فان تسليم عند الرجوع افضل من التسليم الاول وعلى الجاهل ان يسلم على كل من يراه فيكون سلاما
على الملائكة الذين هم وصالح الجاهل الكاهن وغيرهم وقالوا ان الجحش مكلفون بما كلفناه ومقتضاها انه
يجب عليهم الرد ولا يجوزون عنه الا بالاسماع ولم ارهم وقد يقال انهم لم يبالوا باستشار عن اعيان الناس لعدم
الافس والاحتياط ورد ظاهره من قبل الاعلان قد روى انهم ان في الصيغة ما يجب على من يراه من الرد
ان لا خطاب فيها وليست من الصفتين الساتيتين والالوجب الرد ايضا على من سمعها من الاشياء بخلاف
الرد على من سمعها من الاطباء فلا يجب على الجحش بالاول بل هي اجرة الالها كما هي في التسليم وكان الصيغة التي

عن

اختار لا يبدى اصحابا بل يوسف كما مر من قبل الا اذا لم يتخطى ولم يبرهن يدي المصلين
قال في الاحتياط فان كان يبرهن يدي المصلين ويتخطى وقاسا كس كره لانه احتياط على اذى الناس
حتى قيل في انفسنا كبره سبعون قس اه قال في فكريات القسطنطين الذي يلزمه غايبا الاله او اذا كانت
بناك فترى يبرهنها لا يتخطى فذكرنا كما يؤخذ من مقبوضه في الصلاة اي وهي كانت في المسجد فترى
الربيل وانه اذا كان ذلك جائزا في الصلاة وهي افضل الاعمال فانه يجوز في المسجد وهو فيها اولى
تر احبنا لاسا الى هذا اخلا حديث ورواه مسلم والورد والترمذي وغيرهم عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله
وعبد الله فضل مطلقا حتى من عبد الرحمن وفضلها بعد ما محمد ثم احمد ثم ابراهيم وقال ايضا
في موضع اخر ويختص بهذين الاسمين اي عبد الله وعبد الرحمن ما كان مثلها كعبه الرحيم و
عبد الملك وتقتضي التسمية بها محمول على من اراد التسمية بالعبودية لانهم كانوا يسلمون
عبد شمس وعبد الدار فلا ينافي في ان اسم محمد واحدا من الاسماء من جميع الاسماء فانه لم
يختص بنبوته الا ما هو احب اليه به اهل الصواب ولا يجوز صلا على الاطلاق اه وورد من ولله
مولود سماه محمد اكاك هو هو مولود في البصرة واه ابن عساكر عن امامته رفعه
السيوطي في امثل حديث وورد في هذا الباب ورواه جعفر اه وقال كسحوى واما قوله
خير اسما ما عبده وما حمد فاعلمته قوله وجاز التسمية بعلى الخ الذي في التاخر خاتمه بوجه
التسمية باسم يؤخذ في كتابنا كعبه كالحلى والكبير والرشد واليدوع جازية الخ ومثله في المنع عنها
وظاهر الجواز لو لم يعرف بال قول تسمى التسمية الخ قال ابو الايث لا احب للعبان بسم الله الرحمن
وعبد الرحيم لانهم لا يعرفونه تفسيره ويسمونه بالتصغير تاتر خاتمه وانه مشهور في زماننا
حيث يشادون من اسم عبد الرحيم وعبد الكريم او عبد العزيز مثلا فيقولون رحيم وكريم
وعزيز يتشد بديا والتصغير ومن اسم عبد القادر قوي وريذا مع قصده كقوله في المنية
من الحق اداة التصغير في اخر اسم عبد العزيز او نحوه مما اضيف الى واحد من الاسماء الجحني
ان قال ذلك عبد الله ان لم يد رما يقول ولا قصد له لم يحكم بقره ومن سمع منه ذلك يحق
عليه ان يعلم اه وبعضهم يقول وحمون لمن اسم عبد الرحمن وبعضهم كما كان ويقول
حمون ومن اسم محمد جحش وانظر الى يقول الاول لم يترخا فيه بالاختيار بل ذلك
ولا كنهوا بفتح النون المشددة ما ضيكتي وهو على حذق احدى التاخر اي لان له يرد
كانوا ينادون يا ابا القاسم فاذا التفت صلي الله عليه وسلم قالوا لا تعنيك لا كان قوله
ما ضيكتي صوابه مضاع كنى كالا يخفى قد نسخ لعل وجهه وقال عليه النبي صلى الله
عليه الصلاة والسلام ما من تسمية التسمية باسم من يذكر الله في عبادته ولا ذكره ورسوله صلى الله
عليه وسلم ولا تسميهم المسلمون تكلموا فيه والاولى ان لا يفعل وروى اذا دللوا هدم وادفات فلانه
حتى يسميه ان كان ذكر اسم الله وان كان انش وان لم يعرف فباسم صلي الله عليه وسلم ولو كنى ابنه الصغير
بابه بغيره كره بعضهم وعامة لا يكره لان الناس يريدون به التثنا والثناء تاتر خاتمه وكان
رسول الله صلى الله عليه وسلم يغير الاسماء القبيحة الى الحسنة جاء وجل يسمى اسمه فسماه زهرة
وجاء اخر اسم المصطفي فسماه المنيع وفي ان لغيره رضي الله عنه بنت تسمى عاتكة فسماه
جميلة ولا يسمى لغا ثم سارا ولا رباحا ولا بخا حاد ولا با فلي ولا بركه فليس من المضي ان
يقول الا ان عبد الله بركه فترى قول لا وكذا سارا لاسما كاسب به حكما ولا ابا الحكم ولا
ابا عيسى ولا عبد فلان ولا يسميه باقية تركية نحو الرشيد والامير فدهول القلبي
اي لان الحكم من اسماء رخص فلا يبق احثا في الاب اليه اوال عيسى اقول ويؤخذ قوله
والاعبد فلان منع التسمية بعد النبي ونقل المناوي عن الدمي انه قيل بالجواز بقصد
التشريف بالتسمية والاكراه على المنع تحشية اعتقا وحقيقة العبودية كما لا يجوز عبد الله
اه ومن قوله ولانا فيه تركية المنع عن تحميمي الدين وتشمل الدين مع ما قيل من انكذب والفت
بعض المالكية في المنع منه موقفا وصرح به المقطبي في شرح الاسماء المحسنة فذكرت في الدين القابضه
الدين يستحق من اهل ان يرى وانه فخر وذاك نصير فقد كثر في الدين القابضه

١٢٨

في اسما وكفى

هم في مباحي المشرك حرموا والى اجل الدين عن غرضهم واعلم ان لادب فيكيس ونقل عن الامام
السودي ان كان يكره من بليقة يحيى الدين ويقول لا احمل من دعائيه في حل ومالي ذلك العارف
بالله الشيخ شتان في كتابه بين المحارم واقامة الطائفة الكبرى على المسلمين بل ذلك وان من انكر
المتنبي عنه في القرآن ومن الكذب قال ونظيره ما يقابل المدسسين باكره افندي وسطهم ونحوه ثم دل
فان قيل هذه بحجاز صادرة كالا غلام فخرجت عن التزكية فليحارب ان هذا سرده ما يشاهد من ان انكر
باسم العلم وجد على من ناداه به فعلم ان التزكية باقية وقد كان انبار من الصحابة وغيرهم يشاهدون باعلامهم ولم
ينقل كراهتهم لذلك ولو كان فيه تركه تفضيل للعلم واهله فهو من غنم من ناداهم بها اه متخصا وقد اطلق
بما ينبغي من جعله **قوله** ويكره ان يدعوا له لا يكره من لفظه فبيد التعظيم كما سيدي ونحوه لم يره حقه على
الولد والزوج وليس هذا من التزكية لانهما راجعة الى المدعو بان يصنف نفسه بما يفيد الا الى الداعي
المطلوب منه التاديب مع من هو فوقه **قوله** وفيها اي في حرم اجبية **قوله** وكما الكلام في المسجد وروايات كل الحنفية
كما تاكل النار والخطيب وجملة في النظرية وغيره على ما اذا اجلس لاجل وقد سبق في باب الاعتكاف وهذا كله
في مباح لا في غيره فانه اعظم وزر **قوله** وحلف الجنازة اي مع وقع الصوت وقد مشا الكلام عليه في باب
قوله في الصلاة لا يورث الموت من الله **قوله** وفي حالة الجنازة لان حاله مبني على السر وكان يار صلي عليه
وسلم فيه بالادب وذكروا في التزكية ان من كتمه ان لا يكثر الكلام في حالة الوطى فان من خسر لولده **قوله**
وعنه التزكية اي مع وقع الصوت قال في التاخر نجا نجر ليس المراد وقع الصوت عند الوطى وانما المراد في
بعض حقه صوته بالتهليل والتسليط على التزكية عليه وسلم عند ذكره **قوله** فاطنك اي يرفع الصوت عند
حرفا والاداء لرفع الصوت به وقد مشا الكلام على ذلك كله **قوله** اجبوا العرب كذا في كثير من نسخ مستطاة والوجه
وهو المداق لما في الجاهل الصغير وغيره وفي بعض نسخ احب بنا او مشد لم يتكلم او اسر بلفظ من احب قال
الحاجي وسند فيه متدفع وقد ورد في حرم كرم احاديث كثيرة يفيد الحاد يشاء مجموعها حسنا وقد افرد
بالتايف جماعة منهم كالحافظ العراقي ومنهم صدقنا بكامل حصة مقتضى بكرى قاة تفقيه رسا **قوله**
كرهته اه والاداء الحث على صاحب كرم من حيث كونهما با وقد يعرض لهما ما يقتضي زيادة الحجب با في
من الايمان والقضاي وتقد يعرض ما يوجب بعض ما يعرض لهما من كفر ونفاق وتامة في شرح المشاي
الكبير **قوله** ولسان اهل الجنة الذي في الجاهل الصغير وكلام اهل الجنة **قوله** اي فيكره بيان كمال كلام
وعباوة الخلاصة وجل تمتع الموت لعشيق عيشه وغضب من عذبه وكبره لقدمه بغير صلاة لا تمتع احدكم
الموت لغيره **قوله** وان كان تغبر زمانه وظهور منفا في مخافة الوقوع فيها باس به المار و
عن النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذه المسودة قال فطن الارض خير لكم من حطبها اه اقول والحد يثاب
في صحيح مسلم لا يمتنع احدكم الموت لغيره بل به فان كان لا بد متمنيا فليقل اللهم احيني بما كانت الحياة خير
قوله ولا يسأل بصلب الاور التبعير بالابس مصدر الزيد وان يقول كذا يسأل البالغ **قوله** واذنه
ابن وهبان الخ وقال ايضا فان الادلة تعارضت في جواز لبسه اه كمن دعه ابن حنبل بانه سفيان
من القول لا لا تعلم ولا يلا وود في حتمه عن لبس شي منها اه اقول قد يقال ان قوله يستدعي تحريم
من حلية تلبس بها اي اللولو والرجان يفيد الجواز وكذا قد يستدل خلق لكم ما في الارض جميعا واما الذي
تمن حث ان فيه شبهة بالنساء فانه من حليتهن وقد اخرج ابو داود والبيهقي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح
على شرط مسلم لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من لبس ثياب المرأة والمرأة تلبس بلباس الرجل لكن ينقل
في هذه اللولو ايضا بالاول لان تحليتهن به اكثر من بغيره لان الجوارح لا تشترط غير متسببة تامل **قوله** وجزءه
البحيرة بحرمه اللولو وكذا في كساج علة بان من حلى النساء **قوله** وحلى المصالح ذكره في فصل اللبس اخذ من قوله
الزليعي ثم قيل على ذلك قوله لا يلبس للرجال لبس اللولو الخا لص **قوله** على قولهما اي من ان لبس بحقه لو لبس
حلى وهو ما شى عليه اصحاب المتون في كتاب الايمان فلو حلف لا يلبس حليا فلبس ذلك حيث للعرف **قوله** اي
كون الوجه قولها اقول في اعتقاد الحرمة بنا على كنهه نظرا لان تحريمه قولها يكون حليا فبيد الحث في حلفه لا يلبس
حليا ولا يلبس به بحرم لبس على الرجال اذ ليس كل حلى حراما على الرجال بدليل حل الخاتم والعلم ولبس النسيج بال
اربعة اصناف وحليته السيف والمنطقة نعم التحليل الالة بان من حلى نساء ظاهر في افادة الحرمة لما فيه من
برهن ما قد مشا فامل **قوله** الخ الخ الخ كلبال ربي خلتا وميض قاموس **قوله** المصبي اي الذكر لانه من نساء

الطفل

الطفل ظاهره ان المراد بالذكر مع انه ثقب لا في خلقه القوط وهو من ذرية النسا فلما حلى بالزينة
في عامة الكتب الكتب وقد مشا عن التاخر نجا نجر ليس المراد وقع الصوت عند الوطى وانما المراد في
بعض حقه صوته بالتهليل والتسليط على التزكية عليه وسلم عند ذكره **قوله** فاطنك اي يرفع الصوت عند
حرفا والاداء لرفع الصوت به وقد مشا الكلام على ذلك كله **قوله** اجبوا العرب كذا في كثير من نسخ مستطاة والوجه
وهو المداق لما في الجاهل الصغير وغيره وفي بعض نسخ احب بنا او مشد لم يتكلم او اسر بلفظ من احب قال
الحاجي وسند فيه متدفع وقد ورد في حرم كرم احاديث كثيرة يفيد الحاد يشاء مجموعها حسنا وقد افرد
بالتايف جماعة منهم كالحافظ العراقي ومنهم صدقنا بكامل حصة مقتضى بكرى قاة تفقيه رسا **قوله**
كرهته اه والاداء الحث على صاحب كرم من حيث كونهما با وقد يعرض لهما ما يقتضي زيادة الحجب با في
من الايمان والقضاي وتقد يعرض ما يوجب بعض ما يعرض لهما من كفر ونفاق وتامة في شرح المشاي
الكبير **قوله** ولسان اهل الجنة الذي في الجاهل الصغير وكلام اهل الجنة **قوله** اي فيكره بيان كمال كلام
وعباوة الخلاصة وجل تمتع الموت لعشيق عيشه وغضب من عذبه وكبره لقدمه بغير صلاة لا تمتع احدكم
الموت لغيره **قوله** وان كان تغبر زمانه وظهور منفا في مخافة الوقوع فيها باس به المار و
عن النبي صلى الله عليه وسلم في مثل هذه المسودة قال فطن الارض خير لكم من حطبها اه اقول والحد يثاب
في صحيح مسلم لا يمتنع احدكم الموت لغيره بل به فان كان لا بد متمنيا فليقل اللهم احيني بما كانت الحياة خير
قوله ولا يسأل بصلب الاور التبعير بالابس مصدر الزيد وان يقول كذا يسأل البالغ **قوله** واذنه
ابن وهبان الخ وقال ايضا فان الادلة تعارضت في جواز لبسه اه كمن دعه ابن حنبل بانه سفيان
من القول لا لا تعلم ولا يلا وود في حتمه عن لبس شي منها اه اقول قد يقال ان قوله يستدعي تحريم
من حلية تلبس بها اي اللولو والرجان يفيد الجواز وكذا قد يستدل خلق لكم ما في الارض جميعا واما الذي
تمن حث ان فيه شبهة بالنساء فانه من حليتهن وقد اخرج ابو داود والبيهقي وابن ماجه والحاكم وقال صحيح
على شرط مسلم لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم من لبس ثياب المرأة والمرأة تلبس بلباس الرجل لكن ينقل
في هذه اللولو ايضا بالاول لان تحليتهن به اكثر من بغيره لان الجوارح لا تشترط غير متسببة تامل **قوله** وجزءه
البحيرة بحرمه اللولو وكذا في كساج علة بان من حلى النساء **قوله** وحلى المصالح ذكره في فصل اللبس اخذ من قوله
الزليعي ثم قيل على ذلك قوله لا يلبس للرجال لبس اللولو الخا لص **قوله** على قولهما اي من ان لبس بحقه لو لبس
حلى وهو ما شى عليه اصحاب المتون في كتاب الايمان فلو حلف لا يلبس حليا فلبس ذلك حيث للعرف **قوله** اي
كون الوجه قولها اقول في اعتقاد الحرمة بنا على كنهه نظرا لان تحريمه قولها يكون حليا فبيد الحث في حلفه لا يلبس
حليا ولا يلبس به بحرم لبس على الرجال اذ ليس كل حلى حراما على الرجال بدليل حل الخاتم والعلم ولبس النسيج بال
اربعة اصناف وحليته السيف والمنطقة نعم التحليل الالة بان من حلى نساء ظاهر في افادة الحرمة لما فيه من
برهن ما قد مشا فامل **قوله** الخ الخ الخ كلبال ربي خلتا وميض قاموس **قوله** المصبي اي الذكر لانه من نساء

٢٢٩

١٠

تفتنا بحسب على ان تسمى ربه وكذا العالم اذا اهدى الشيفع او دفع ظمأ فهو رشوة ثم قال بعد سعي
عند سلطان وانتم لا تسمون بقبول هديته بعد وقبله بطيعة سحت وبعده تحتلف فيه وشايتنا على ان ناس
به وفي قول المحدثين من ان لا يفسد في رشوة اذا كان على وجه عبادته والمحدثين من ان لا يفسد
رشوة يعني في حق الدافع اهـ قد كان يعطى الشفعة وقد روي الخطابي في التفسير عن عكرمة بن مسلق قال ان رشوة
ابن علي بن ابي طالب لم يكن فقال يا بلال قطع اشعني فاعطاه اربعين درهما ثم جمع اهل الحجاز اي شيان من القوة
او الدارهم لا قدره نحن اي فعلوا فيه ونحن ولا يسمى حرة كما في الخلاصة والظاهر ان هذا من تفرقة المحدثين
الماتنين اخذ الاجرة على الامانة وغيره من الطاعات لتظهر به التخصيص عليه والافعال ذات الاحسان
بالاحتسان مطلوبة لكل احد تامل قوله ومن السحت بالشر وبصمتين الحرام او ما خرجت من المكاتب فلم
عنه العام مع سحتاته وسحت اكنبه فامس ومن سحتك ما ياخذ من الصبر من الحق بسبب بنية سبب
نفس حتى لا كان بطايعه يرجع الخائن برحمتي قوله ما ياخذ غاذ لغزو ومن اهل البلدة جبراً فهو حرام
عليه لا على الافرغ اهـ قد روي شاعر شعرا انه انما يدفع له عادة قطعا للشر كما هو فلو كان من يؤمن شعرا
فالظاهر ان ما يدفع له ليل دفعه على السلام برده كعب لما امتدح بقصيدة المشهوره
تامل قوله وسحتة وحكوة عبارة المجتبي المضطرب للناس وبسخر منهم او يحدث الناس بمغازي
رسول الله صلى الله عليه وسلم وصحابه كاسيا باحاديث الغرض مثل رستم وبسخرها او يرويها او يرويها
هل النسبة في حكواته غريبة قد رويوا الحديث اي ما يليه عما يعني كالا حاديث التي لا اصل لها ولا طبري
لا اعتبار لها والمضاحكة وفضول الكلام والافاضة على معنى من نزلت في النظر في الحارث بن
كلدة كان يخرجه في الحيرة ويشتري اخبار الغيم ويحدث بها قريشا ويقول ان محمداً يحدكم بحديث
عاده ومودوا انا احديثكم باحاديث رستم واخباركم كما سرة فيستلحون حديثه ويتركون سماع القرآن
فانزل الله سبحانه هذه الآية اهـ قد روي المحدثون في الملاحق قوله وكما بين المراد به هنا المنع والاكراه في كونه
قالوا ان الكهانة كانت في العرب قبل البعثة يروى ان الشياطين كانت تسترق سمع فتلقوا الكهنة
فتدبر فيه ما تريد وتقبله الكفار منهم فلما بعث عليه الصلاة والسلام وحرسوا سمعهم ففعلوا
وهو قد كثر منها كما في المجتبى ما اخذ من المغيرة على الغنائم والناجحة والواشدة والمتوسعة لعقل الشيخ
والصليح بين المتشاكسين ومنهم من كسر وعصب الشيطان من جميع جاود الائمة ولسان قبل الدواعي
مهر البقي واخر الحكم بشرط اهـ ان في المواهب ويحرم على المغني والناجحة والقول اخذ المال المستوط
دون غيره اهـ وكذا صاحب لطيل والامام كما قد مرنا من الهندية قوله جازله المردق له ومن انصرف
لغيره فاكس ما عليهم من سبيل قوله وتركه افضل قاله من عفا واصح فاجره على الله قوله حتى انظر مقوله
القول لا تفسد فانه نفاق اي من عمل المناهقين اي ينظر الله في عبادته قوله وحق اي جهالة والاولى
ان يقول ان كان صامنا نعم فان الصوم لا يخلو الرياء وهو احد ما حمل عليه الحديث المقدسي مضمون
وانما جرى به طرد من لاطع الخ قال في نور العين عن محمد بن عفا واصل فاجره على الله قوله حتى انظر مقوله
افضل وكذا لو كانوا بالعين فقر اولاً ولا يستغفون بالمشايخ وان كانوا اغنيا ويستغفون بالمشايخ
قال الوصية اوله وقد استغفنا عن روح اذا ترك لكل واحد اربعة آلاف درهم دون الوصية وعن الدم
الفضل عشرة الاف اهـ قد روي من صلى او تصدق الخ اعلم انه اخلاص لعبادة الله واجب والرياء
يهاهون بربرها غير وجهه حرام والاجماع للتصوف القطعية وقد سمي عليه الصلاة والسلام الربا
الصغير وقد صرح الرازي بان المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيها وفي المخرج اعزها بالعبادة ولا وجوب لها
بذلك الاخلاص لما مورده والاخلاص جعل افعال الله به وهذا لا يكون الا بالنية اهـ قال العلامة يعني
في الخاوي الاخلاص في الطاعة ترك الرياء ومعدن القلب اهـ وهذه النية لتحصيل الثواب للصحة
العمل لان الصحة تتعلق بالشرايط والادكان والنية التي هي شرط لصحة الصلاة مشلان يعلم بقبول
اي صلاة يصلي قال في مختارات النوازل واما الثواب فيصلى بصحة غزيرة وهو الاخلاص فان من
توسا بما يحسن ولم يعلم بحسب حتى صلى لم يجز صلاة في حكمه لغيره طه ولكن يفتن الثواب بصحة غزيرة
وعدم تقصيره اهـ فاعلم انه لا تلازم بين الثواب والصحة فقد يوجد الثواب بدون الصحة كما ذكره وبكس
كافة النواصب بلانية فانه صحيح والثواب فيه وكذا الوصلي مرايا كمن الرياءة يكون في اصل العبادة وتارة يكون

تخصاب شعره ولحيته لا يديره ووجاهه فانه مكره للثنية بالناس اهـ والاصح ان اعلم ان الفعل
لان لم يجز ان يديره لانه توفي ولم يبلغ شبة عشرين شهرة في راسه ولحيته بل كان سبع عشرة كما في الغزالي
وغيره وورد ان ابن بكردني الله عند خضب بالحنا والدم مدته قوله ويكره بالسواد اي في الشعر
قال في الذخيرة اما الخضب بالسواد للخن ويكون اهيب في عين العدو فهو محمود بالاتفاق
وان ليزن نفسه للنساء فكرهه وعليه عامة المشايخ وبعضهم جوده بذكر اهـ روي عن ابن يوسف
انك لا تكلم بعجني ان تزين لي بعجني ان تزين لي بها اهـ الكتب الحية هذه المسائل من هنا الى النظم
كلها ملحوظة من المجتبى كايته الغزالية اهـ كما في الانبياء وكذا في غالب النسخ وفي بعضها كما في
الاشباه لكن عبارة المجتبى والدفع لحسن كما في الانبياء والاوليا اذا ما تواتر وكذا جمع الكتب اذا ثبت
ونجرت عن الانتفاع بها اهـ يعني ان الدفن ليس فيه اخلاص بالتعظيم لان افضل الناس
يدفنون وفي الذخيرة المصنف اذا صار خلقا وتعدا لقراءة منه لا يحرى بالناس واليه ساجد
وبناخذ ولا يكره دفنه وينبغي ان يلف بخرقة ظاهرة ويحدد له لا تلو شق ودفن يحتاج الى امانة
انما اب عليه وفي ذلك نوع تحقيق الا اذا جعل فوقه سقف وان شاعله بما او وضعه في موضع
ظاهر لا تغفل اليه يد يحدث ولا اعتبار ولا قد تغفلها كلام الله عز وجل اهـ قد روي القاصص في تحقيقاته
قصص كاهن يعني في اصله اي بان يزيد على اصل الكلام شيئا ومن كنهه غير ثابتة او ينقص ما يخرج
المستقول الثابت عن معناه اهـ قد روي في النظم في العمل بالوحدانية في القية فوجه على
جماية جباية بغير حق فليعلمهم دفعه عن نفسه اذا لم يحل حصته والا فالاولة ان لا يدفعها عن نفسه
قال رضي الله عنه وفيه شك لان اعطاء اعانة للظالم على ظلمه ثم ذكر النسخ حيث ذكر جبراده
مع سائر الناس في دفع الثابت بعد الدفع عنه ثم قال هذا كان في ذلك الزمان لانه اعانة على الظلم
واكثر الثواب في زماننا بطريق الظلم فمن تمكن من دفعه عن نفسه فهو خير له ما في القية اهـ
وجوده ان في صفة طريق الاستيفاء احق فينتقل حقه من الصوة الى المانية كما في القصة لانه
وهو الاوسع التحسين طريقا الاستيفاء احق فينتقل حقه من الصوة الى المانية كما في القصة لانه
مجتبى وفيه وجد ثمانية مديونة وله عليه داهم فله ان ياخذها لا يتأخر بها جنت في التثنية اهـ قد
لا تملك له من الايام والدليل عليه انهم لا يتأملون متان يراون الزايع ما يشرى ببيع علمه ثانيا
بان ما ياخذ به يزيد والحاصل انه العادة فحكمة فافهم اهـ لا بأس بوطي المنكحة الخ نقل في المجتبى
المشايخ ونقل في الهندية ان يكره عند محمد بن محمد تصديق اي بعد التعريف ان احتاج اليه اهـ
بالجامع ثبت فيه مصحف للبلوي قيده في القية يكون مستورا وان حمل ما فيها على الا ولوية والاشارة
اهـ يعني بهذا المأخذ ولا فعنا مات في البخاري وغيره لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المشايخ
من الرجال بالنساء والشمات من النساء بالرجال وللطبراني ان امارة مرت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
مستقلة قوسا فقال لعن الله المشبهات من النساء بالرجال والمشبهات من الرجال بالنساء
في الذخيرة العجوز اهـ ولو كانت غزوة الخ اي بشرط ان تكون مسترة وان تكون مع زوج او محرم
او مقصد وني كسر لصلته دم اهـ قد روي في القرآن المكر مع ما تقدم قوله وشك كذا في المجتبى
المسئلة الاولى ثم ذكر هذه داهم البعض المشايخ والظاهر انها قولان فالاول في تقيده سخاب الذن
دون القراءة وهو الذي تقدم في كتاب الصلاة واقصر عليه في القية حيث قال الصلاة على النبي صلى
عليه وسلم والدعاء والتسبيح افضل من قراءة القرآن في الاوقات التي تنهي عن الصلاة فيها لا بأس
للامام الخ والمقتدين اهـ عقيب الصلاة اي صلاة الغداة قال في القية امام يعتاد كل غداة مع
جماعة قراية الكرسي واخر بقرة وشهد الله ونحوها جهر لا بأس به وبإخفاء افضل اهـ وتقدم ان كراهة
اي الكرسي والمعوذات والتسبيحات سميت وان كراهة تأخير سنة الا بقاء الله عز وجل اهـ قد روي في
هدايتي شيخ صاحب المجتبى واختار الامام جلال الدين ان كانت الصلاة بعد سنة يكره والا فالا اهـ عن نهضة
قوله لا تملك بالقبض فله الرجوع بها وذكر في المجتبى بعد هذا لو دفع الرشوة بغير طلب لشرى فليس له ان يرجع

٢٤

في الربيع

في وصفها والاول هو لربها الكامل المحيط للثواب في الصلاة اذا صلى لاجل الناس ولولا انهم ما صلى واما ان
لذلك في ثنائها فهو لولا ان لم يصل لاجلهم بل صلوات كانت خالصة لله والحمد الذي عظم له في بعض
ملك الصلاة الخالصة نعم ان زاد في تحصيلها بعد ذلك وجعل القسم الثاني فيسقط ثواب التحسين
بذلك ما دوى عن الامام حسن طال المروءة لا ذاك الجاني لا للقرية حيث قال الخاف عليه امر عظيم
اي شرب الخمر كما لا بعض المحققين قال في التائيد خاتمة الاختصاص الصلاة ثم دخل قلبه انما هو
على ما افترقه والربا انه لو خلى عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي فاما لو كان مع الناس حينها
ولو صلى وحده لا يحسن فلهذا يصل الصلاة وذلك الاحسان ولا يدخل الربا في الصوم وفي الشايع
قال الربا حين يوصل يوصل ربا في الاجرة وعليه لوزن في بعضهم لا اجرة ولا وزنه عليه وهو
كان لم يصل الله ولعله لم يدخل في الصوم لانه لا يرى ان هو اسكنه خاص لا فعل فيه نعم قد دخل في اجاره
وتخلله به ما لم يستدل له في الوقائع بقوله عليه السلام يقول الله الصوم له وانا اجزي به فني
شركة الغيب هذا لم يذكر في حق سائر الطاعات هو ثم اعلم ان من الريا التلاوة ونحوها بالاجرة لانه
اريد بها غيب وجهه وهو المال والذات لولا ان ثواب بها لا للقادى والالميت والاخذ والمعطى
اثمان وقالوا ايضا ان من لوى الحبل والنجاة لا ثواب له ان كانت نية النجاة غائبة او سارية وفيه
اذا سقى لاقامة الجمع وحولج له في المصنفان معقلم مقصوده الاول فيه ثوابه في الجملة وان
الثاني فلا امر اي وان ثوابا قطعا كما يعلم مما مر واختار هذا التفصيل الامام الفراء ايضا
وعليه من حيث فقيه واختار غيره الفراء بن عبد السلام عدم الثواب مطلقا **قوله** لا يعاقب بتلك الصلاة
ولا ثواب بها لم يصح ما نقله في الشايع عن بعضهم وليس لانه لا يعاقب على الريا في حرام من الكبر
فما شرب عليه يحل ما مر عن ابن ابي عمير بن يوسف من انه لا اجرة وعليه لوزن وانما المراد انه لا يعاقب
على تلك الصلاة عقابا تاما لانها صحيحة مسقطه للفرض كما قد سناه قال في البراوت ولا يرد
في الفرائض في حق سقوط الواجب قال في الكشاه اذا كان الفرائض مع الريا صحيحة مسقطه للوجبة
وفي مختارات النوازل لصاحب الهداية واذا صلى ربا وسقطت بقوله صلاة في الحكم لوجوده في الصلاة
ولكن لا يصح الثواب الذي ثوابا لمضاهة فانه في الذخيرة قال الفقيه ابو الليث في النوازل قال
بعضنا شايخنا الريا لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم ان الريا لا يفوت اصل
الثواب وانما يفوت ثوابا عقابا هو فقيه مختار لانه لما قدمناه من ان الثواب يتعلق بصحة العزم
الا ان يحل على هذا الوجه ما بنا على ان المراد من اصل الثواب سقوط الفرض بتلك الصلاة وعدم العقاب
عليها عقابا تاما وكذا ويرى بغير فائدة التخصيص بالثواب فليتنا **قوله** وعنده الزايد في النوازل قال
عاما في النوازل العقاب ذات النوازل فقط دون الفرائض وليس المراد انه عمه في النوازل ففرائض
كما هو المتبادر ومن العبادات والالام يصح لتعليل الذي بعده فكان لا يظهر ان يقول بخصه الريا
بالنوازل وعبادات الزاهدي في المجتبى ولكن نقص في الوقائع ان الريا لا يدخل في الفرائض
فتعين النوازل اه ثم اعلم ان ما ذكره الزاهدي لا ينافي ما قبله لان المراد ما قبله كما قد مر
ان الصلاة صحيحة مسقطه للواجب لا يؤثر الريا بطلانها بل في اتمام ثوابها وتخصيص
الزاهدي النوازل معناه فيما يظهر ان الريا يحيط ثوابها اصلها كما لم يصلها فاذا صلى
سنة الظهر مثلا ربا لاجل الناس ولولا انهم لم يصلها لا يقال انهم بها فيكون في حكم ما ذكره بخلاف
الفرض فانه ليس في حكمه كما ذكره حتى لا يعاقب عقابا تاما وكذا الفرق ان المقصود من النوازل العقاب
الفرائض وسقطها هذا ما ظهر لغيرنا لثبوتها في العلم **قوله** كذا لما فيمن التثنية بالنوازل وقد لعن
عليه الصلاة والسلام المشركين والمنشبهات كما قدمناه **قوله** كذا لما فيمن التثنية بالنوازل وقد لعن
الساكن والعلة فيها كما ذكره في المنع بانكر ان الرجل يصير عملا لغيره من غير الاجبنة وهو ربيها المختلط
بالماد وبالعقل فيما لو شرب سوره وهو لا يجوز اه وقد مرنا الكلام عليه هناك فراجعته وقال الربا حين يوصل
بغير الزوجة والمحامد **قوله** لا يرد له ضرب ذوجته على تركه الصلاة وكذا على تركها الزينة غسل الثياب
وعلم خدجها من المنزل وترك الاجابة الى فرسه ومعه تمامه في التعزيز وان الضابط ان كل معصية واحدة
فيها فلز وج والمولى التعزيز وان للمولى ضرب ابن عمه على الصلاة ويلحق به الزوج وان لم يذكر

مر

طهر

طهارة تعلم قرآن وادب وعلم وله ضرب التيسير فيما يضرب ولله قدم على الاظهر وشي عليه في الكفر
والهاتفي وانه وواية ليس له ذلك وعلمه شي المصنف في التفسير شيئا للورد **قوله** رجب
على الزوج تطبيق الفاجرة ولا عليها شرح الفاجر الا اذا خاف ان لا يفيا احد وانه فلا
يس ان يفرقا اه مجتبى والتجوز يقع الزنا وغيره وقد قال صلى الله عليه وسلم لمن ذوجته
ان ترد يدك من يدك الى ان يصبها استمتع بها اه **قوله** ولا يجوز الوضوء من الجفاف
المعدة للشرب ولا يمنع جواز التيسير الا ان يكون الماء كالماء كثير فيستدل بكثرة على
انه وضع للشرب والوضوء جميعا لا يدخل في المحيط وغيره **قوله** في التيسير وعن ابن الفضل
انه يجوز التوضي منه والموضوء للوضوء لا يتابع منه شرب **قوله** ويمنع من الوضوء
منه وفيه انما انه لا يدفع لغيره انه لو وضوءه يجوز لا غيره فيمنع ولكن كان يفتي ان يقول
ولو فيه **قوله** وحله بشد خيرة الجملة الشرعية **قوله** الكذب ما لا يحيا واحقها الشفيع
يحل بالبيع بالليل فاذ اصبغ يشبهه ويقول علمت الآن وكذا الاضغية وتبلغ في التيسير
وتختار نفسها من الزوج وتقول رأت الدم الان واعلم ان الكذب قد يباح
وقد يجب والصواب فيه كما في تعيين المحارم وغيره عن ابن حبان ان كل مقصود مخموم يباح
التوصل اليه بالصدق والكذب جميعا فالكذب فيه حرام وان امكن التوصل اليه بالكذب
وحده فيباح ان ايج تحصيل ذلك المقصود **قوله** واجب ان وجب تحصيله كما لو راي مقصودا
اختلف من ظالم يريد حمله او اذناه فالكذب هنا واجب وكذا لو سأل عن وديعة يريد اخذها
بجب الكذب واما ما كان يتم مقصودا حرام او اصلاح ذات البين او استمارة قلب المجتبى عليه
الا بالكذب فيباح ولو سأل سلطان عن ذاخته وقعت منه شره اكثر تاو شرب فله ان يقول ما
نقلت لان اظها واما ذاخته اخرى ورا ايضا ان يكرهه عليه ويشتكي ان يقابل مفيدة الكذب
بالمفيدة المترتبة على الصدق فان كانت مفيدة الصدق اشد فالكذب وان بالكسب والشر
حرم وان يتعلق بنفسه سحبا لا يكذب وان يتعلق بغيره لم تجز المساحة لغيره والحرم
تكره ايج وليس من الكذب ما اعتد من المبالغة ككشك الف مرة فان المراد تقيمه المبالغة
لا المرات فان لم يكن جارا الامة واحدة فهو كاذب **قوله** المبالغة المبالغة المبالغة
الصحيح واما الوجه فليضع غصدا عن عاتقه قال ابن حجر المكي ما يستشفي ايضا الكذب
في الشر اذا لم يمكن حمله على المبالغة كقوله انما ادعوك ليلا ونهارا ولا اخلي مجلسا عن شر
لان الكاذب يظهر ان الكذب صدق ويروجه وليس غرضه ان يصدق في شدة وانما هو
مستاعرة وتقال الشيطان يعني الرافعي وهو يبعد نقلها ذلك عن الثقاف والعيد لاني
ابا حاتم بالغ **قوله** لا ياتي صاحب المجتبى وعيا **قوله** قال عليه الصلاة والسلام كل كذب مكتوب
لا محالة الاثلاث الرجل مع امراته وولده والرجل يصلح بين اثنين والرجل قال ان الحرب قد علم
قال الخطابي وغيره يهجم على المعارض لان غيره الكذب حرام قلت وهو الحق قال
قتل المحاصرون وقال عليه السلام الكذب مع الجور وهما في النار ولم يتعين عليه الكذب بالنجاة
وتحصيل المرام اه قلت ويؤيده ما ورد عن علي وعمران بن حصيص وغيرهما ان في المعاد ينفق
المند وحقه عن الكذب ويحدث حسن له حكم الرفق كما ذكره الجراحي وذكره كقوله من دعى لظلمه اكلت
بعده امن وكذا في قصة تحليل عايه السلام **قوله** قال شيبان في الحديث لما في الثلثة من صوف الكذب
وحيث ايج التعريض حاجته لا يباح لغيره لانهم الكذب وان لم يكن الا لظن كذا قال في الدنيا
نعم المثار وفي تباح بغير حقيقته كقوله في الخبر بالمرح كقوله صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة
من لم يزل يذوق في عين ذوجك بياض وقوله يحل لك على ولد ابنته وما يشبه ذلك **قوله** جاز الكذب
لا يرد علم مختارا اي باسرها فاسكون قال الشيخ ابن الشحنة نقل في البراوت انه اذا لم يزل
لا الكذب الخالص **قوله** واهل له ضي لينة زيد عن الوحشة والمقصود به كقوله انت عندك
خبر من ضربك اي من بعض الجبهات وساعطيك كذا اي ان قد راسه كذا **قوله** ويكره في الحمام تغيم
كما تبليس خاد م توفى الا اذا زاد دينا يفعله الشهوة وهذا لا ينافي ضرورة والا فلا بأس والاختيار

ع

في ان كذب يباح
موضع

علم يكن المقصود الذكر ما اذا اجتمع المقصدان يعتبر الغالب كما اعتدوا في نظائره اهـ ما سلم (المرحوم)

كتاب احياء الموات

الموات كتاب وعزاب مالا زوج فيه او ارض لا مالك لها قاموس وفي المغرب هو لا ورض الخراب
وخلافه اعماره وجعله في المصباح من التسمية بالمصدر لانه في الاصل مصدر ومثل الموت وهذا احد
اللفظي وزيد عليه في الشرح قود وسندك قال في الفتاوى ومن كان سنة التمسك بغيره في قوت الامام
وسنة وعينه بقوله عليه الصلاة والسلام من احيا مواتا ميتة فهي له وسنة وذكر في الفتاوى الكلام
تعلق البقاء المقدر وحسن تلك الحيى ما احيا **قوله** لعل من استبالي كذا في العناية وغيره **قوله** حاسة تستلخص
ايها بما زفان الحاصل شخص الحيى بها **قوله** بطلان الانتفاع به تشيها بل يكون اذا مات بطلان الانتفاع
به انتفاع **قوله** واحيا وه الحى في الانتفاع والاراد احيا الموات استبالي الحياة الثانية **قوله** غير مستفيع بها الانتفاع
الماء عنها او غلبته الزمالة او كونها مستفيعا وخرج به مالا يستغنى المسلمون عنه كما وصفت الموات
كايته **قوله** ويستعملها كغيره في الطريق الاول ان ارض الوقف لموات لا يجوز احياؤها وبطلان السلطة
كايته قريبا **قوله** فلو ملكه اى المعروف **قوله** فلو لم يعرف مالها ففى لقطه قل في الماتى الموات ارض الانتفاع
بها عادية او ملكه في الاسلام ليس لها مالك معين مسلم او ذمي وعند محمد ان ملكك ان تستلم لا يكون مواتا
اهـ ومثل في الدود الاصطلاح المقدوري والجمهرة وقوله عادية اى قدم خراجها كما انها حرب في علة عادية
ظهير ان ما جرى عليه من تبعات كغيره وشرح الجمع وهو ظاهر عادية المتكثرة في الفتاوى هو قول محمد وفي الخلاصة
ارضى بخلافه ليست بموات لانها دخلت في القصة فتصرف الى قصي مالكه في الاسلام او وشره فان لم يعلم فالعرف
الى الفتاوى قال الزيلعي جعل اى القدر اى المملوكة في الاسلام ان لم يعرف مالها من الموات لان حكمها كالموات
فيه لا مالا كما يتصرف في الموات لان موات حقيقة اهـ وظاهر عدم الخلاف في الحقيقة مامل **قوله** ويضمن اى ذلها
كما في الهداية **قوله** باقصى العام اى من طرف الدور لا الاراضى العامة قربة عن التخصيص **قوله** جهوى
الصدى اى عاينه قاموس **قوله** ملكها جواب **قوله** اذ احيا اى ملكه وقية موضع احيا دونه غيره وعنده يوسف
ان احيا كثر من النصف كان احيا والجمع ورستى وقوله لولا الموات في وسط ما احيا يكون احيا للكل ولو
في ناحية فلا حرجا فيه ويجب فيها النكاح لان اجد قوطيها خارج على المسلم لا يجوز الا اذا استقام بالخراج
هذه آية **قوله** والحقنا اى شئنا البعد المذكور ان الظاهر ان ما يكون قريبا من اقرية لا يقطع او تفاق
ايها عن غير ذلك الحكم عليه به آية **قوله** واعتبر محمد الحق حاصله اى ادا الحكم على حقيقة الانتفاع حرب او بعد
كيف لم يذكر ذلك اى ان ظاهرا رواية المفتي بل عبر عنه بقوله وعن محمد مع قصة بحران المختار الاول ذلك
عجب لما قالوا ان ما خالف ظاهرا رواية ليسوف هذا لا يحلنا ولا سيما ان لفظه يقتضى اكد الفاظ الحكم
فانهم **قوله** ان اذن الامام في ذلك والقاضى في ولايته بمنزلة الامام تاتر خاتمة عن الناطقى وفيها قيل
كتاب الاحياء سبل السمر قندى في رجل وكل باحيا الموات هل هو لو كليل كما في التوكيل بالاحتيال والاحياء
ام للموكل كما في سائر تصرفات قال ان اذن الامام للموكل بالاحيا يقع له **قوله** وقالا لا يملكها الا اذنه سما
يتفرع على الخلاف ما لو امر الامام رجلا ان يغمر ارضه ميتة على ان يتفرع بها لا يكون له املكه فاجابها
لم يملكها عنده لان هذا شرط صحيح عند الامام وعند ما يملكها ولا اعتبار بهذا الشرط اهـ وحمل الخلاف اذ
ترك الاستاذون جهلا اما اذا تركتها بالاسلام كان له ان يتردها اذ اذ ملك اى انتفاعا وقول الامام
هو المختار واوله اقدمه في الخاتمة والمتفق لعادتها وبعدها اخذ المحققون وعلى المتكثرون بقوله كى اذن الامام
اره في الاصح انه ملك وقتها بالاحيا بديل التفسير بالملك في الحديث المات فلا يخرج عن ملكه
وقيل انما على ان الاول ملك استقلالها دون وقتها **قوله** من اربعة نفر احوالها الاحياء
جميعه لو اجد قل ان يتفرق اى ارضه من اى جانب **قوله** اقول يشمل ما لو كان الاحياء من ذلك لو اجد انتفاع
ايضا وحل الحكم فيه كذا كنه يحتاج الى نقل والذي يظهر من التعليل الاية ان لا تدفع تامل **قوله** على انتفاع
فلم معاملة انتفرق من اىها شأ ظهير **قوله** في الارض الرابعه المقصد الرابع ابطال الحق لانه حين سكت عن الاول
والثالث والثالث صار ابيات طريقا له فافا احيا والرابع فقد احيى طريقه من حيث المعنى فيكون له طريق
كفاية وعناية **قوله** ومن جرح بالشبهة ويجوز فيه تخفيف لان الماد منع اقيم من الاحياء في المسوط متفق
الكلية من الحجج وهو المنع لانه اذ علم في موضع الموات علامة فكا ترمت من احيا فذلكه فسمى عمله تحجيرا اهـ

شيلي عن المجتهد **قوله** من جرح وغيره قال في خاتمة البيان ثم الاحتجاج يحصل بوضع الحجر على الجواب
الاولى وكذا بوضع الشوك والخيش مع وضع الزاب عليه من غير اتمام المسناة وكذا اذا غرس حول
الارض اغصانا ما يستلزم ارضى من الخيش واحرق ما فيها من الشوك وغيره كذا اهـ وخبر من البئر فزنا
او ذراعيه وفي الاخير وروى الخبر **قوله** دفعت له غيره لا تجوز وليس باحيا حتى لو احياها غيره قبل ثلاث
سنين ملكها لكن بكرة كالسهم على سهم غيره والتقدير بالثلاث مروي عن عمر بن الخطاب عنه فانه قال ليس
لغيره بعد ثلاث سنين حتى ورستى وشرح غيره زاده لفتحنا اى تقديره التام على الحيا او الاول اى مقره اى
لان من الاحتجاج **قوله** وان لم يملكها فهو صحيح كما في الهداية وقال شيخ الاسلام انه ينفذ ملكا موقتا بثلاث سنين
كما في الفتاوى وعليه فلو احياها غيره في ملكها كما في العناية بخلافه على القول الاول كما قد مناه **قوله**
ولو كره بالحق كذا قال الزيلعي ثم قال وذكره الهداية ولو كرهها فمساها فحق محمد اى احيا ولو فعل احداها
مكون تحجيرا وان سقاها مع حقها لكان احيا ولو وجد الفطير وان حوطها وسقاها بغيره يعصم الماء
يكون احيا لانه من جملة الشاة كذا اذ يرد ما اهـ اقول وذكر شيخ الهداية ما ذكره الزيلعي اوله كذا مجموعا بان
النقلان في الفتاوى ولم ارجع احد هما على الاخر الكراب قلبا لا وقت للحج من باب طلب الاستقامة ما بين
للبليل والماء مقرب **قوله** ولا يجوز الخ التقيد بالقرينى على قول اى يوسف وقد مر ان ظاهرا رواية احيا حقيقة
الانتفاع قرب او بعد اتمام الانتفاع **قوله** في جوارى ارض لا يرضى الا في القاموس الجوزى كل حجر يتخرج منه شئ ينتفع به
الشئ ما وضعت عليه جبلته اهـ **قوله** ولا يابا يوجد بعده في بعض النسخ زيادة ضرب عليها ويوضعا بقطعت من بعضها
املا واوله ونصها ولا يارنى لم ملك بائنا لرسى المستقطب بالحق كما لما المحرز في النظم ملك محمد
والمستقطب وتما في شرح المصباح في حديث المسلمون شركا في ثلاث في الماء والكلاء والشاراه فقولوا انى املكه
الحكمك با بعده وقوله وفي المستقطب اى المستخرج بالمحق الا ان يقول اما المستقطب وقوله كما لما المحرز فظهر
لا محيل لا وقوله فملك المحرز المستقطب ان اراد ان الماء المحرز في طرف ملك للمحرز وانما البئر ملك للمستقطب فظهر
ان اراد ان ما البئر قبل احراره في طرف ملكه لم هو مخالف للمنقول وان وافق ما يحكى صاحب البحر في باب بيع
المقام سد فى الولولجية ولو نزع ما يرد رجل بغير اذنه حتى يستلشى عليه لانه صاحب البئر غير مالك للماء
ولو صب ما يرد رجل كان له الحق يقال له املى الماء لان صاحب الحق مالك للماء وهو من ذوات الامثال
فيضمن من الشئى وسندك كذا ايضا بعد صفحة ان الماء تحت الارض لا يملكه **قوله** فلو اقطع بعض شئ قطع
بلا يرد به يرف **قوله** وكف بالبا للجهول كصرف والكاف لا امام او جماعة المسلمين **قوله** المستقر اى الثانية
في ملكه بقاء **قوله** وحريم بئر الناضح الاضافة فيه وفي بئر العطن لا دونه ملاية قربة عن الفتاوى
حريم الشئ احوال من حقه **قوله** ومما قد سمي به لانه حرم على غيره مالكه والناضح بغيره يعطى العطن اى يملكه
الاى حيا ثم يستعمل كل بغيره وان لم يحل الماء اهـ **قوله** كبر العطن اى بالحق لانه مشتق عليه **قوله** العطن
بفتحين **قوله** من كل جانب وقيل من كل الجوانب اى من كل جانب عشرة اذرع لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام
من حفر بئر اقل ما حولها اربعون ذراعا عطشا لما شئت والصحيح الاول لان المقصود من الحريم منع القدر
كيلا يحفر بئر اخرى فيحتول ايها ما بينه وهذا التقدير لا يندفع بعشرة اذرع من كل جانب
فان الاراضى تختلف بالصلابة والرخاوة عنه **قوله** وقالوا ان للناضح فستون اى وان للعطن فاربعة
لقدرة عليه بسلام حريم يعين خمسة اذرع وحريم بئر يعطى اربعون ذراعا وحريم بئر ناضح
ستون ذراعا ولانه يحتاج قياسا ان يسروا به لاستحقاقه وقد يطول الرشا وبئر العطن لا يستحق منه
بغيره فقلت الحاجة فلا بد من الاتفاق به آية قال في التاتر خاتمة وفي الكبرى وفيه يفتى **قوله** عن الجمع وشدة
فمن الافكار والجوهر **قوله** فوق الاربعين اى في بئر العطن اوتواك استين في بئر الناضح فيكون له اى ما
يتم اليه كسبى آتية عن الطحاوى وفي التاتر خاتمة عن الشايع ولا حاجة الى الزيادة ومن احتج الى
المر من ذلكم زيد عليه وكان لا اعتبار بالحاجة لا التقدير ولا يكون في المسئلة خلاف في المعنى اهـ ونقل الفتاوى
قاسم في تصحيحه عن مختارات النوازل ان الصحيح اعتبار قد الحاجة في البئر من كل جانب العلامة **قوله** ويصطفى
بقول الامام وقد مر انما يقولها ايضا كذا في المتكثرة وشروح ترجيع قوله فانهم قدروا دليله وروى
بالا من زيد عليه واخره الهداية دليله فاقضى ترجيعه ايضا كما به عادة وذكر ترجيعه العلامة قاسم في تصحيحه
قوله وغراه البرجندى للكان في وكذا ذكره الولولجية جاز ما به كذا كنه تغيير الهداية والكان في عند يقيل

٩٤٢

يقدر ضعفه **قد** باذن الامام اي عنده ويدونه عند هلال حفر البئر احيا **قد** لم يكن الحكم
كذلك اي لم يثبت له الحكم المذكور لثبوت قائله في الاصل على الاذن عنده ويدونه يجعل الحفر حيا
كما يات **قد** وجهه من اي **قد** لم يثبت له الحكم المذكور لثبوت قائله في الاصل على الاذن عنده ويدونه يجعل الحفر حيا
او نحو ذلك **قد** فلا حريم له اي الا ان يشترطه والظاهر ان الاستقلا لا ينافي مع **قد** ان
الاستقلا ويجوز ان يثبت في المهدية بغير رجل في دار غيره لم يكن لصاحبها الحق في ابقاء الطين
في داره اذا حفر البئر حيا **قد** فالمنع عن الاقلاق من الاستقلا فتدبر **قد** وانظر ما سياتي في التمهيد
قد او انقضى بغيره **قد** فانه قوله او ما قد **قد** لم يثبت له الحكم المذكور لثبوت قائله في الاصل على الاذن عنده ويدونه يجعل الحفر حيا
فلا يثبت له الماء الا حيا **قد** والذراع هو المسكة كذا في النسخة في المهدية والاولى هي
بغيره **قد** لان الذراع موضع كان في المغرب كان في بعضهم انها ذكره في النسخة في المهدية والاولى هي
في حفره **قد** وحدها **قد** هو موضع قبضات كل قبضة اربع اصابع فثبت في هذه تسمى ذراع العامة
وذراع الكري من لانها **قد** فثبت من ذراع الملك وهي ذراع المسكة كما في غاية البيان **قد** فثبت ذراع
في الحيا **قد** وقد سمي بانه ذراع العرب فقالوا في ذراع من المرقق الا انما مل ذراع العرب **قد** سبع
قبضات كذا اطلقه في المغرب وغيره **قد** وقال الاتفاق في غاية البيان سبع قبضات مع ارتفاع الابهام
في كل متره **قد** وفيه خلاف **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
اي بلا تبين **قد** او تبينه اي تبينه **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
قبضته **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
القبضات **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
غيره **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
او **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
عنه **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
عطف في الثانية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
في قرب المشتري **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
ما قرب منه **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
او **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
لا يثبت **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
وحققنا **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
يقوم منه **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
كما يثبت **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
لا حريم لها **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
فكما لعين القوا **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
لا **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
شرط عند الامام **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
وبغيره **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
بالحجة **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
للحاجة **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
اي مثلا **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
يا خلفه **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
سائر الاراضي **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
اذا لم يكن **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
ثم يذهب **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية

عليه السلام **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
والتي في ملكه **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
يستحق **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
ليست **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
في يمين **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
غاية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
كلام **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
يقول **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
ومن **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
في المرات **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
استحق **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
الاول **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
وهو **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
الفس **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
في النسخ **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
امل **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
يعني **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
الهند **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
نقل **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
في ملك **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
ان الاتفاق **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
وعليه **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
الكتاب **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
نصفين **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
وارضا **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية

228

قوله الموت لا يحتاج الموت الى فصل بالتقنين **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
محدوف **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
امل **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
قال **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
غيره **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
المعنى **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
او **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
الحجوة **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
او **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
افاد **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
ملك **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
الكل **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
كسج **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
الموت **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية
احد **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية **قد** فثبت في المهدية

الاولى في اناء فلما خرجت في جرة او حيا وسحق من محاسن وصفه اوجس وانقطع جريان الماء
فانه يملكه وانما على ايدى الاخذ شادة ان لا يملكه الا من يملكه ولم يبعد من راسه لم يملكه
عند انقضاءه ان لا يخرج من حيا في موضع حصين والى ان لا يغترف الماء من حوض الحمام باناء الحمام
فانه يبقى على ملك الحمامي كمنه الحق من غيره كما في المنية وغيره فاستاء **قوله** او حب بلحا المملوك هو الخاوية
كما ياتي قال لا ولا حاجة اليه فان الامانة بعد على ما يلزم عليه من عطف الخاص على العام باو اهو في نسخة
بالجيم وهو صفة لان الحب لا يملك في القاموس والماني اليد غير مملوك كما في الهداية وقدمه شاة وياتي
لكن في نسخة بعضه بالصهر في موضع ايضا كما ياتي بيانه **قوله** كد جلة بالسكر والفتنة تهر بخداد قاموس
والفرق كخرب كمنه في الكوفة قاموس **قوله** ونحوها في حوض وهو منزهة وكجيجون من حوض وكم
قوله والارزاق له في هذه الامور ولكل اى لكل احد **قوله** منها اى من هذه المياه العذبة
المملوكة **قوله** ان لم يضر بالعامه فان الضرر بان يفيض الماء ويغسل حقوق الناس او ينقطع الماء عن
النهر الا عظم او يمنع جريان السفن او ترخاينه فكل واحد مسلم كان او كافرا او كافرا او كافرا او كافرا
ظاهر ما قدمناه من الهداية ان هذا في الامور اما في البحر فانه يمتنع وان ضرره يصرح **قوله** انما شاة حامل **قوله**
لا سقي دوايد البحر المصدر يرتبط به قولنا من من غير غيره **قوله** او في النهر او في الارض التي قد شاة
وخاصة ان لا تحق السعة لنفسه فيما دخل في المقاسم المملوكة وكذا لو اياه الا اذا خيف تخريب النهر بكونه
ارمنه ونحوه قال لا يملك في شاة انما شاة على الماء كله بان كان جلد ولا صغيرا فياير عليه من المولى كونه قطع الماء
قال بعضهم لا يمنع وقال اكثرهم يمنع للضرر اهر وجزم بالشاة في الملتقى **قوله** ولا سقي ارضه الى انقطاع الماء **قوله**
ولا ضمان عليه ان سقي ارضه او زرعه من غير اذن وان اخذ مرة بعد مرة يدور سلطان بالضرر والحب ان كان
ذلك خاوية **قوله** الا باذنه لان الماء متى دخل في المقاسم ينقطع شركة بشره بغيره بالكلية براه وفي الخاوية من خاص
بقوم يسيل غيره ان يسقي بانه اوارضه الا باذنه فان اذنا الا واحد او كان فيهم صبي او غيب لا يسع الرجل ان
يسقي منه زرعه اوارضه **قوله** او خضر مع خضره وهي في الاصل لون الاخضر فسمي به ولذا جمع مقرب **قوله** في النهر
او في فعل ما من سقي للبحر في شاة ما قبله **قوله** او خضر مع خضره وهي في الاصل لون الاخضر فسمي به ولذا جمع مقرب **قوله** في النهر
واحدة بالثا غاليا **قوله** الا في شاة التذرية بخلافه يصعد الكلم الطيب بحرفه **قوله** الكلم عن كوا منعه **قوله** بحرفه بحرفه
وهر ما يغفل من الخرف ويجمع ايضا على حرف قاموس **قوله** في الاصح كذا في الهداية والتبليغ والملتقى **قوله** وقيل الا بالاذنه
قال في الخاوية والوجوه هو الاصح فيها قالان مسحيان فيسرع العين والحوض الذي دخل فيه الماء بغير اذن واحتمال
فهو بمنزلة النهر الخاص **قوله** والحوض يكون اوجب على المحرز في الصهاريج التي توضع لاحرار الماء في الدور كاهر
او على في فتاواه وحاشيت على البحر واقتى به جارا وقال ان الاصل قصد الاحراز وعدمه وما حواه لو ومنع من ذلك
على سطح فاجتمع فيه ما لا يطر ففقد آخره وصفه الاول لذلك فهداه **قوله** الا فلا يضر اهر وشاة ما قدمناه عن القصة
قوله لا يمتنع به الى ان لا يحق فيه لاحد ما قدمناه **قوله** الملك باخر اذه فله بغيره ملكي **قوله** في الخاوية والهداية
او صبي او امته ملا الكون من الحوض وارق بعضهم فيه ليحل لاحد ان يشرب من ذلك الحوض لان الماء الا في الحوض
يصلو ملكا لا يخذ فاذا اختلط بالماء المباح ولا يمكن التمييز لا يملك له ولو اوجر صبي اياه او امه بانيان الماء من
الوادى والحوض في كوز نجاة لا يملك له ان يشرب منه ذلك الماء اذا لم يكونا فقيرين لان الماء صاير ملكه ولا
يحل لهما الاكل منه ما لم يغير حاجته وعن محمد يملك لهما ولو غشيه للعرف والعادة صموي من الدراية وفي رواية
جرح عظيم **قوله** وفي كل منها اسكال ايضا اما الاول فلا العبد لا يملكه وان ملكه فيكون له ملكا لا يملك
اياه ولا لم يملك متى حل لشرب منه وهل ثم فرق بين الحوض الجارى او ما في ملكه وبين غيره ويشي ان يعتبر فيه
الظن بان لم يبق ما اذيق فيه شيء منه بسبب الجريان والاضطر والاي لم يجر الحوض وعدم الاستفاد به املا يمكن
ان يعتبر بالنجاسة فيحل الشرب من خواصير بالفرج ومن غير بالنجاسة بحيث لو كان نجاسة حكم عليها رتبا فلتاقل
واما ان كان لا يملكه ولا يستخدم ولده قال في جامع الفصولين ولا ياب ان يغير ولده تصغيره ليجوز استفادته لتعليم
الحرفه ولا ياب الجهد والوصى يستعمل بلا عوض بطريق التهذيب والرافضة **قوله** الا ان يقال لا يلزم من ذلك ملك
ملكه لذلك الماء المباح وان امره به اياه **قوله** ان لم يملكه **قوله** اذا كان يجده ما بقره زاد في الهداية في غير ملك
احد قال العلامة المقدسي ولم ارتق بر القرب ويشي في تقديره بالملك كانه استيسر **قوله** صفتة بالفتح والسكر كذا
في المقرب في الدوان بالسكر لجانب النهر وبالفتح جماعة الناس اتفاقا **قوله** المسكون **قوله** كذا في ثلاث اى كثر

ملاصق كوز امره
والا في يبعينه

لا شكة ملكه فمن سبق الى شئ من ذلك في عا او غيره واخره فهو احق به وهو ملك له دون من بعده
يجوز له ملكه بجميع وجوه التملك وهو مود وشعنه ويجوز فيه مساياه وان اخذه اياه بغير اذنه
تتمه وما لم يسبق اليه احد فهو لجماعة المسلمين مباح ليس لاحد منع من اذنه واخذوا لشاة انقضاءه عن كثر
والكل هو ما ينسب ونسبته ولا ساقى كالا في غيره وكثير ما ساقى فعلى هذا الشك من شاة لان
ساقا وبعضهم قالوا لا يفسد ليس بملك وعن محمد فيه ولا يمان شاة الكلام في انكلا على او جاعها ما لم يضر
غير ملكه لاحد فالتاس شركا في الرعي والاحتشاش منه كالمركبة في ما لا يجر والخص منه وبه ما ينشأ من
ملكه بل انما انتات صلاحها وهو كملكه لان لرب الارض المنع من الدخول في ارضه وانحص من ذلك كله كل وهو
وهو ان يحتشش لكتا او شاة في رصنه فهو ملكه له وليس لاحد اخذه بوجه يحصل له بكسبه ذخيرة وغيره بالخصا
قال لا والقيز والارزاق والقيز ووج كالمشجر ومن اخذ منه شاة او شيئا من خزائنه المفقين والخطب
في ملك جعل ليس باحد ان يحتطبه بغير اذنه وان كان في غيره ملكه فلا يمس به ولا يضر نفسه الى قرية او جماعة
ما لم يعلم ان ذلك ملكه لهم وكذا كمنه لزرع وكثيرا والثار في المروج والاودية مضرات وملكه بالخطب
الخطب بوجه الاحتطاب وان لم يضره ولم يجمعه وهو اخذ الماء من ارضه لغيره التي جعلت ملكه فلا شاة عليه وان
صار الماء ملكا فليس له اخذه والطين الذي جاء به النهر في ملكه فان لا يجوز لاحد اخذه وضمن ان
اخذوا وضمن ان اخذه بل اذن اهر ونحوه في شاة خاصة **قوله** ولا يضر بغيره التي جعلت ملكه فلا شاة عليه وان
يكون مشر بنية وبين الناس اجمع فمن اراد ان يستضي بقتلها او يخطبها او يخطبها او يخطبها او يخطبها
منها سراجا ليس باحد من قتلها سراجا او شيئا من البحر فله منه لانه ملكه اتفاقا عن شيخ الاسلام وفي الاخرة ان اراد
الاخذ من البحر فان شيئا لا يذنه اذا جعله صاحبه فماله ان يسترد منه وان يبر الا في قرة فلا وله اخذه بالاذنه من غيره
قوله فيقال للملك المالى ان لم يجد كلالا في ارضه مباحا قريبا من ملكه الا رضى له عن التهذيب وهذا اذا كان
الكل انما في ملكه بالانباته ولم يحتشش وطما كمالهم ان النار الموقدة في ملكه ليست كذلك فلا يجب عليه اخراجها
للطاب ووجه الفرق فيما يظهر لان كثر كذا بنية في عين الماء والكل لا في عين البحر فلا يجب عليه ان يخرج له بغيره
بل لا يملكه لغيره فيه ولذا لم يسترد ما جرد له منه من اخذه بخلاف كلالا والماء الذي لم يجر من فلو اخذها احد من
الاسترد ما منه لان كثر كذا فاعلم ما تامل سواديت في النهاية ان الشكة التي انبتتها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في النار والارزاق والقيز ون الخطب والماء ان كان لا يقره لانه لا يمنع عادة والماء منعت **قوله** ولو سقى
الماء اى منعه صاحب البئر والحوض والنهر الذي في ملكه بان لم يملكه من الدخول ولم يجره ليد له بغيره
قوله وهو الشخص المنع **قوله** ودانته على القصة باو وكذا في كتاب الحاج لابي يوسف وشرح الطحاوي
لا تقدر الاقانة **قوله** كان له ان يقاتله بالسلح فانه قصد تلافيه بغيره وهو الشقة والماء اذ يجر مسلح
غيره وملكه بخلاف المحرور في اناء هذا **قوله** لا تضره وهو ما ذكره الاتفاق عن كتاب الحاج لابي يوسف وشرح الطحاوي
قوما ودواما فلو اجهل ان يدلوهم على البئر فلم يدر لوهم عليها فقالوا ان اعتناقنا واعتناق مطلقا يانا
فذلكا وتقطع من العطش فلو اهلوا البئر والخطوط والاشقة فلم يفعلوا فذكره ذلك لعمر بن الخطاب
فقال فيها وضعت فيه مسلح **قوله** فقاتله بغير مسلح اى ويضمن له ما اخذ لان حلي الاخذ لا يضره ولا يضره
كما قدمناه اول الخطر والاباحة فذكر الاتفاق انه لو منع اهل البئر من ان يصاحب البئر فماله بغير مسلح وان للعارضة قاله
بسلح **قوله** اذا كان فيه فضل عن حاجته بان كان يكتفى له دمه فيها فاحذ منه البعض ويترك البعض والارزاق
قوله **قوله** الا ان يشتره لانه يجوز ان يقاتله البئر لانه يجوز ان يقاتله بالسلح حيث جعل الاول ان لا يقاتله بغيره
مؤثقا لما ذكرنا في معنى ان لا يقاتل ما مر من ان لا يقاتل لا اتفاقا لغيره على الجواز **قوله** وكبرى من كذا مسلح
مستأنه من خيفة شيئا تارة خاصة **قوله** اى حفره قال القصة في كركي شهر اخرج الطين من حفره فذكره كمنه بغيره
الخطب على ما قاله البيهقي الا ان كلام المطرزي يدل على ان ارضه اياه وعليه شاة **قوله** غير ملكه اى لم يدخل ماوه في المقام
كثيرا فخرت قريته **قوله** من بيت المال جبر البنية اى مال الحاج والجزية دون القصة وحصدات لان الشاة للفقير
الا ان لا يرب يد ايه **قوله** يجبر الناس اى الذين يطبقون الكرى وموشر من مال الفنا الذين لا يطبقونه قريته
قوله اكرى البئر المملوكة بان دخل في المقاسم وهو عام وخاص والفاضل بينهما ان ما شق في شقة خاص وما لا فاعلم
في غيره فذلك فيل الخاص ما كان عشرة او عليه قرية واحدة وقيل ما دل اربعين وقيل ما دل الفه وغير ذلك عالم

تفويضه لراي المجتهد ليجتاز راي قول شاه كفاية عن الخاية لمحضها وقد مناه في الشفعة قال لا تقضي ولكن
اخذنا ما قيل في ان كان لدون مائة قال له كفاية ولا فاعلم لا شفعة فيها بل لكل والما للجار وقوله وقيل في الخاص
لا يجوز ان القهر مانع في العام لو امتنع عنه طهر او بعضه يجوزون عليه وفي الخاص لو امتنع الكل لا يجوزون
بعض المتأخرين ولو امتنع البعض جاز على الصحيح كما في الخزانة اهـ وقوله لا يجزى ان هو ظاهر الرواية كما في
الكفاية **قوله** وهل يرجع الى على الابن بما انفقوا **قوله** ان بما انفقوا نفقته انما هي الباقين بغير نصيب
الابن على ان يستوفوا مائة الكرى من نصيبه من الشرب **قوله** انما ينفق ما انفق عليه من نفقة وفيها وان لم ينفقوا
انما ينفق القاضى هل يرجع الى على الابن من النفقة ويسقط الا في من غيره حتى يودي ما عليه قيل لا يرجع
لارزاقه في عين المسائل ان الاول قوله في ح والى يوسف فيما لم ينفق الفتوى اهـ ومما يشهد في الشارح
والبرائة **قوله** ان لا ترجع لاحد القولين فلهذا انما هو الحق لكن مفهوم كلامه كانه يهديه والتبيين وعليها
ترجيح عدم الرجوع لما امر القاضى به على كل منى على القول بان لا يجزى الابن فانهم لم ينفقوا عليه وقد مناه نصيب الجار
فقد بر **قوله** عليه من اعلاء الجارية ان لو كان له ثمة كان في النفقة فعلى كل عشرة مائة فانما جازوا الارض رجل كذا
على التسعة الباقين وسأعلا عدم نفق الاول فيما بعد ارضه وهكذا فن في الاخر كانه ينفق ما لا ينفق الا في
وصول الكرى الى ارضه ووجه في الفرامة من قبله الاول **قوله** وقال في الفتوى على قول انما ينفق ما ينفق من النفقة
قوله بالخصص اي حصص الشرب والارضين ههنا ينفق الاول في النفقة لو كان في نفقه في وسط ارضه
لم ينفق الا بالجار ووجه عن ارضه ونه في الشارح اما العام فقدرى اذا بلغوا نفقه نفقه اهـ انما قال في البرائة واما
الطريق الخاص في مسكة غير نافذة اذا احتج الى اصلاحه فاصلاح اوله عليه بما عايناه فانما دار رجل قيل على الشارح
في منتهى وقيل يرفع اجزاها زاد في الخيرة لو امتنع البعض قيل لا يجزى وقيل يجزى وذكر الخصص ان القاضى بالبرائة
يضمنه الابن عن الانتفاع حتى يودي الثالث من المسقط والا وسأعلا الذي يسقط فيه فاضل الماء والنفق
الحاجة من الدور والنفقة كانه مشق اذا احتج الى الكرى فهو على كسب الشرب فكلما وصلوا الى الكرى سألوا
الى دار رجل شاركون من قبله ما ائتمروا في الكفاية ونحوه لان حاجة كل واحد الى شرب الماء وسأعلا في داره الى اخره
ولا حاجة له الى ما قبل دونه فمن في الاعلى كرهه غرامة لا حاجة الى جميع النهر ووجه من بعده الى الاخر في قوله
غرامة يفسد شرب وحاصل الفرق ان صاحب شرب محتاج الى كرى ما قبل ارضه ليصل الى الماء وصاحب
الارض لا يحتاج الى ما بعد ارضه لانه لا يحتاج الى شرب **قوله** ولا كرى على اهل الشفعة لان المونة يلحق المالك
لان من لا يلحق بطريق الاياحة بل ارضه وانما لا يحصلون لانه اهل الارض لا يلحقون بها وحدهم دون اهل الدور
التي شق الارض بها وكذا دورها جرت العادة من قديم ان اهل الارض لا يلحقون بها وحدهم دون اهل الدور
مع ان لكل دار حقا معلوما منها يباع ويشترى تبعا فهو حق شرب مملوك لهم لاحق شفعة بطريق الاياحة وحق
ذلك انه يلزم من شرب اهل الارض في كرى ما يعلم مما **قوله** استحقاق وجهه انه مرغوب فيه منتفع به يمكن
ملكه بلا ارض بآك ووضيعة كايته وقد يبيع الارض وحدها فيبيع في الشرب وحده والقياس ان لا يملك
الدهوى به لانه مجهول جهلا له لا تقبل الاعلام **قوله** وان لم يكن اى النهر في يد الاخر قال في الكفاية
كون النهر في يد كرى وغرس الاشجار في جانبيه وسائر تصرفاته **قوله** ولم يكن جاريا فيها اى وقت الخصومة
يعلم جريانه قبلها اما ان كان جاريا وقتها او علم جريانه قبلها يقضى به له الا ان يبرهن صاحب
الارض ان ملكه كما في التاخر خاتمة **قوله** فخلية البيان اى الارضها بربها ان او يبرهن ابيته وعلى الشارح
فعل فيما بعد من عمل المصدر المقرون بال وهو قيل كقولهم ضعيف انك كذا وعلينا الشارح فقيه
حذف الجار وهو على قبان وهو مظهر **قوله** ان هذا النهر لى ان كان يدعى رتبة النهر غناية **قوله** وان كان
له مجراه اى ان كان يدعى الاجرا وفيه غناية فالامور مختلف فكل انما نسب الايتان با وبل الاول
كما فعل في البرائة والمتن في المصنف المسمى وهو مجراه الماء او النهر المذكور قبله كذا علمت ان
الماء بالنهر رتبة وهذا حق فقيه استخدام وعلى كل فقوله بعده في هذا النهر صحيح خلافا لما في
ان النصب ان يقول في يد الارض وكانه وقع فيه تفريق بعض الشارح الجواب عن هذا هو ان
قوله وعلى هذا المصنف اى وضع اجتماع ما فضل من الماء كفاية **قوله** في مختلف الاختلاف قيل اى ان
يكن في يده ولم يكن جاريا او مسمى وقت الخصومة ولم ينفق ذلك قبلها لا بد من البينة على ان المصنف
الميزان والممكن ملكه او انه كان له فيه التمييز او المسمى كذا في الذخيرة عن ابي الليث لو كان سبيل

في حق من ينفق
منه في الشفعة

في حق من ينفق
منه في الشفعة

سقط حله
وله فيها ميزان

سقط حله دار رجل وله فيها ميزان قديم فليس له منه وهذا استحقاق جرت به العادة اما
صاحبنا فقد اخذ بابا لقيس وقالوا كيف ذلك لان قيم البينة ان لا ينفق المسيل
على ما ذكره ابو الليث اهـ وفي البرائة وبه تأخذ اهـ وهو موافق لاقاعدة الامية ان القديم
يترك على قدمه تامل **قوله** اختصاص في الشرب اى لا تعرفنا كفايته في الزمان المنقاد بزيادة **قوله** لان
المقصود اى المقصود فيها الانتفاع بغيرها فيقدر بقدرها بزيادة **قوله** لان المقصود الانتفاع
اى وهو في الدار الواسعة والشفقة على منط واحد ههنا به والحاصل انه يقضى على ارض
سأعلا عن الماشق ومما ان اختلاف في ساحة الدار كما في متفرقات كقضا **قوله** وكسب واحد
الى ان فيه كسب صفة النهر وشغل موضع مشترك به **قوله** من الشك في كفاية الدار ان الكلام في منتهى الملوك
بشكلا لا فيها والعظام فانه لم يذكر كما قدمه في الفصل **قوله** الادنى صنع في ملكه صورة ان يكون حاقا
النهر وبطنه ملكا وله حق اجراء الماء اتفاقا **قوله** ولا يضر غيره ولا بما اى ذلك ان الرضى لا يضر
وعبادا الكفاية باوقال في الدار المتنى فبها لو انا تبعا للوقاية والهداية بمعنى اولها في الكفاية قال
الباقية اهـ ومعنى النهر بها لانه ما بينا ومن كسب صفة وبالماء ان يتغير عن سننه الذي
كان يجري عليه به اى بان يعوج الماء حتى يصل الى الرجاى ارضه ثم تجرى الى النهر من سفله
لانما يتأخر وصول حقيقهم اليهم وينقص اتفاقا **قوله** او اذ البينة الحق في المذهب الدالية حدع
طويل يركب تركيب مدائق الارض في راسه مغرفة كبيرة يستقي بها والناعودة ما يدور الماء
والبحر ما يدور به النهر وغيره مبنيان كان اوله لفتح لغة والبقطرة ما ينفق على الماء للعبور الجب
عام اهـ لكن في العذرية الجب ما يوضع ويرفع مما يتخذ من الخشب والالواح والبقطرة ما يتخذ من
الحجر والامر موضوع على رف **قوله** او يوسخ من النهر لانه يفسد شفته ويرى على مقدار حقه في اخذ الماء به **قوله** في
الكفاية قال في المغرب وقد تضمن في المفرد والجمع **قوله** ان القديم يترك على قدمه كذا في البرائة وغيره قال في الشفعة
ويشترط بان لو كان له لجله في اوقات متفرقة في قرية ثم جمعها في وقت الارض كما في الجارية كذا في الشفعة
جاء به **قوله** او يوسخ من النهر لانه يفسد شفته ويرى على مقدار حقه في اخذ الماء به **قوله** في
الارضين جميعا لانه اهل يعرف على مقدار الارض اتفاقا وكذا اذا لم يعلم قيمته على مقدار الارض اتفاقا
او ان يسوق شربه في ارضه لانه لا يلحق بالآخرى لانما لا ينفق في يد الارض الا على حقه في الارض الا على حقه في
الماء قبل ان يسوق الارض وحده وذكروا به في الاما لا ينفق في يد الارض الا على حقه في الارض الا على حقه في
ع لم يستوف زيادة على حقه وان لم ينفق كفاية **قوله** ليس رى الارض وذكروا فيه بغيرها في المكان **قوله** واهم
فقدن لانه عادة شرب فان مباداة شرب بالشرب باطله ههنا **قوله** وليس لاهل الاعلى سكر النهر بلا ارضه
لا ينفق ارضا حتى لما ينفق فان تراصوا على ان سكر الاعلى النهر حتى يشرب بخصه او اصطفا على ان يسكر كاهنهم في يده
جاز ان لا ينفق لانه لا يمكن من ذلك بل هو لا يسكر ما يملك به النهر كالطين وغيره كونه ارضهم من مفضل من
حسكهم الا اذا رضوا فان لم يمكن لواحد منهم شرب الا بالسكر ولم يصطفا على سكر بل اهل الكفاية حتى يروى
بعده لاهل الاعلى ان يسكروا وهذا معنى قول ابن مسعود رضي الله عنه اهل سفلى النهر اهل اعلى اهـ وعلا حتى يروى وان
لهم ان ينفقوا اهل الاعلى من حسكر عليهم طاعتهم في ذلك ومن لملك طاعتهم فيها ميك غناية وجاه وفي الدار المتنى قال
شيخ الاسلام وسخن مثل انما وسخن مثل انما قسرا امام بالام اهـ اى اهل السفلى لم ينفقوا بلا
يقيم الامام بينهم بالام حسكر كل من نوبته قلت كذا خلاف ما في المتن والهداية فبها في لوجرت العادة
من تدبير على كذا كما يفعل في انما ودمشق لاخذة من نهر برد او قد يقل الماء في بعض سنين فيضطر اهل الاعلى
الى قبل ينفق النهر حتى القديم على قدمه الجاب في اسما عليه وشبه في الحامدية بان ذلك ممنوع شرعا كونه قصير فاني
بهم في الشرب كما ورضي من تقدم لا يلزم به من تاجر فبها بالاسفل ثم بالاعلى اهـ لخصنا وكذا في الجيرة بين حصص
نهر في الجاب بالمشق ولا يخفى انما في المتن وانما حقا فخصيصا اهل السفلى في حين قلنا انما في الشفعة لا ينفق
العام وقطع اقتضاؤه والخصم اذا شاع ان لكل في هذا الماء حقا فخصيصا اهل السفلى في حين قلنا انما في الشفعة لا ينفق
الاعلى وكذا فخصيصا اهل الاعلى في يد ذلك مع العلم بان مشكك بين الكفاية استخفا ما ذكره او ينفقوا شرا في كذا
الشهادة ما يدان على حقه قال فان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر على الاسفل وكن يشرب بخصه انما في قوله
وكذا يشرب بخصه يوفى له في حيث لم ينفق من شربا وصلا والله سبحانه اعلم **قوله** سطر في شفعة كذا وجه شبه هو ان ينفق

في حق من ينفق
منه في الشفعة

میں نے کہا

[illegible]

وفي الحد يقدف الزيد احتياطاً قد روي ما يفيد في قوله ان كل حرام اذا غلب واستند اليه وقد
تطلق في قوله في المسخ هذا لا يسمي حراماً بهذا الشرط باجماع اهل اللغة ولا نقول ان كل مسخ كذا لا يسمي حراماً
من مخامرة العقل فان اللغة لا يسمي فيها القيس فلا يسمي حراماً في قوله ان كل حرام اذا غلب واستند اليه وقد روي
على انه عليه وسلم كل مسخ حرام وكل مسخ حرام وقد روي ان من الخنطة حرام وان من الشح حرام
الزبد حرام ومن العقل حرام الجوارح ان الخنطة تطلق على ما ذكرنا وغيره كل واحد من اسم مثل
المثاق واللبا ذوق والمنصف ونحوها وطلاق الخنطة على ما ذكرنا وعليه في الحديث انه مخلص او هو
ليان الحكم لا يسمي حراماً بعينه لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
والثبوت في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
في الحديث روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
متواترة ان النبي عليه الصلاة والسلام حرم الخمر وعليه انعقاد اجماع الامامة ولا في حلاله يدعيه كثير من هؤلاء
خوفاً من الخمر في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
على ذلك القول الباطل في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
من عمل الشيطان ولا من الاجتناب وتعليق الفلاح باجتنابها وادارة الشيطان ايقاع العداوة بها
وايقاع البغضاء والصديقين في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
بالتمويه اخرج في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
اتقاء قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
متلفها وغاصبها ولا يجوز بيعها لان الله لا يقبل ما فيها فقد هانها والتقدم بشعر بغيرها قد روي
عليه السلام ان الذي حرم شرها حرم بيعها واكل منها هدماء وعدم ضمانها لا يدل على اباحة اكلها
وقد اختلفوا فيها قليل يباح وقيل لا يباح الا لغير صحيح بان كانت عند شربها خفيف عليه شرب واما اذا
كانت عند حرامها فلا يباح لانها عتية وفي النهاية وغيره ما عني بحد الاثم ان الصحيح ثلثه قال
ابن حزم ورواه القاسم ان هذا الخلاف مفرع على الخلاف في سقوط ما فيها فمن قال انها مال وهو لا يصح قال
لا يباح اكلها الا لغير صحيح وهو حسن قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
يبعد عنها ولو اكلها لغيره لا يباح او ما مورده ضمن قيمتها كما مر في اخر الغصب قوله لا مال لها الا في البيع
فان المال لا يبيع فيه الطبع ويجوز في ذلك المشقة فكون ما لا يكتفي به منقوص لما قلنا اتقاء قد روي
ولو لم يرد في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
فمن اراد تحليل الخمر ينبغي ان يحل الخمر ولو عكس يكره وهو الصحيح ما روي في حرامها لبيان الحقائق
بل طبعين قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
ما روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
الا انه لا يحد في هذا الموضوع لعدم كسره في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
من عطفش بان خاف هذا منه ولا يحد ما يريه في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
حد بجبتي فاخاد ان كسره قيد في الزيادة على الضرورة وفي كفايته قاله مقدار ما يريه في حرامها لبيان الحقائق
يسكره قالوا ينبغي ان يحد من الخمر هذا المقدار لا الاختيار ولم يسكره ويحد شرابها
الح في غاية البيان عن شرح الطحاوي لو خاطبها بالمال اقل ومسا وياخذ وان غلب فلا الا اذا سكر
اهو في النهاية عن القدرى اذا غلب الا عليها حتى زال طعمها وديها فلا يحد شرها في حرامها لبيان الحقائق
خبزها واكلها في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
في زوال الحرمة بقرينة الاستشهاد الا انه لا يحد تقام في القناتين عن شيخ الاسلام لكن في الكفاية والبعاج
قال في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
ومن هنا يعرف حكم الوفا المستقر من فقهنا في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
القبضات اما بخلافه فليست كماله لكن ليس بحرمه الخمر لعدم اتقا واستحالة التلاف في حرامها لبيان الحقائق

نحو

بحسب ما يحد به بل سكره يحد به على خلاف المقتضى في اخاد كلام القسطنطيني تامل قوله واستظهر المصنف في حرامها
والطبع لا يورث فيها لانه لا يمنع من ثبوت الحرمة لانه لا يحد فيه ما لم يسكر منه على ما
قالوا لان الحد في الشيء خاصة لما ذكرنا فلا يتعدى الى المصنوع ذكره في تبين الكثير من غير ذكر خلاف
وهذا هو الظاهر الذي يجب ان يقول به يظهر كذا ضعف ما في القسطنطيني من قوله في حرامها لبيان الحقائق
مرادها حلت وضعف ما في المجتبى عن شرح الشيخ لوصف فيها سكرها او فاما اذا احتج بما روي في حرامها لبيان الحقائق
وتحل بزوال المارة وعند ما يحد بها في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
اثارة الخمر ان الطبع لا يرفع الحرمة بعد ثبوتها لانه هو الذي ذكره في المصنف في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
لا اشارة الى عدم الحد لان لفظه قالوا في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
بقرينة القسطنطيني في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
ما في القسطنطيني هو الاول المذكور بل خلافاً لثالثه المشارة الى ضعفه فتدبر في حرامها لبيان الحقائق
لان الشخص الذي في الضعيف المصنف من ضعفه وذلك حيث قال مرادها حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
تحل اذا زالت عنها او صاف الحرمة وهي المارة ولا سكرها ليجوز اكلها بالعين ما روي في حرامها لبيان الحقائق
مراد الميسر انما لا يحل بالطنخ حيث كانت على اوصافها حرمة لانه لا يوجد ما يقتضي اباحة
من الاقلال والاحتياط في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
ولا خصوصية في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
لان الحرمة من اوصافها ولا تسلم القلاب العين بهذا الطبع ولذا لو وقعت قطرة منها في الماء
الذي هو الحرام او ما في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
بحسب وان صارت طعناً ما لا يقطع فيه قطرة بول وما طهرها رتبها باقلالها في حرامها لبيان الحقائق
بمنع المجتبى اعدا من اطلاق حديث نعم الا ولم يحل فائتامل في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
عن بعض المعتزلة من ان الحرام من الخمر هو السكر لا الحرمة لانه في القسطنطيني في حرامها لبيان الحقائق
احد مشايخ المعتزلة من روات ابن ابي شعبة نقله عن ابن وهبان كما خطر لكون بحث فيه بازالته
للاقتضاء في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
وجه عدم الاعتماد على ما يقوله صاحب القسطنطيني حيث يذكر ما يخرجه شيخه في حرامها لبيان الحقائق
والتي تقدمت في الاصلح واما ما روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
المذهب انه لا يجوز اكلها في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
وان كان في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
لانها مال فتا ما روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
الى الشرب والصحيح انه لو وقع الشرب عليها فلا يحد كونه سكر لا يحل نقلها ولو سخط الحلال بالخمر
وما روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
وعندها يصير حلال كما في المضمرات ولو وقعت في العصير ثمانية خرجت قبل التصفية وتترك كحقي
صار حراماً ثم يتكلم او يحد بها بل وبه اثنى بعضهم كما في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
ثم صب في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
واما ان غلب فليقل في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
والفتوى على الاول غاية قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
فهتات قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
غلباً واستند بحل شره عند ما لم يسكر خلافاً لحد اخرج شرح مسكين وسيد قد روي في حرامها لبيان الحقائق
بالاعتماد واستند وقد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
ذكره هنا غير ضروري لانه في كلام المصنف قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
الذي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
في القناتين غير ما روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق
لان الحكم في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق قد روي في حرامها لبيان الحقائق

٢٤١

الشيخ

الشيخ

الزواج بان جهر المكي وقال فهداه كلها مسكرة ومرو بهم بالاسكاد هنا تعظيية العقل لان مسكرة المطرقة بها
 من خصوصيات المسكرات فخلاصة انهما تسمى مسكرة فاجاء في الوعيد على الجارية فيها الاشياء كما في الاية
 العقل المقصود بالشرع بقاءه اه اقول ومثله زهر القطن فان قوى التفرغ يبلغ الاسكاد وكما في قوله
 فهداه كلها ونظائر يحرم استعمال المسكر منه دون التقليل كما قد مرنا فافهم ومثله باع والامر ليس هو
 مركب من البسج والافيون وغيرهما ذكر في التذكرة ان دمانه يقدر ابدن والعقل يسقط البسج
 ويقدر الموت وينقص القوى ويترك وقدره ان ضرر كثير اه اقول قال المصنف وعلمنا وشرعنا
 في الحرمة جواز الطيب فقد افق كثير من علماء الفقه بحرمتها ومن صرح بذلك منهم ابن حجر زيل ملك وفتاواه
 الشيخ كالدين بن ابي شريف في رسالة وصنعها في ذلك واقفي بحرمتها الا قصر ابي من الصلوات وقت على ذلك
 بخطه كثر يف كن قال حرمتها دون حرمة الخشيش والذغال اه اقول بل سجد كثر حرمتها عن المصنف
 الاربعة **قوله** عن الجاهل اي جامع الفتاوى **قوله** او الخشيش عبادة المص وهو خشيش **قوله** وهو زريق
 مبدع قال في البحر وقد افق على وقوع الطلاق اي اكل الخشيش فتوى مسلخ المذهبين حيث فقيته والخفية
 لقولهم بحرمة واما ما ذهب بآفته حتى قالوا بحله فهو زريق كذا في المبني بالبحر وبعده المحقق في فتح القدير
قوله بل قال الخشيش المدين ان هذا الخشيش هو الذي يخلط به بعض الافاضل وده الرمي بان لا يفتقر
 اليه ولا تعويل عليه ان الكفر بانك والقطعيات وهو ليس كذلك اه ملخصا اقول ويرويه ما مرنا من
 ان الاشربة الاربعة حرمتها دون حرمة الخشيش فكلها فعل هذا اكل الخشيش ايضا الحكم عليه بان
 زريق مع انه اقرب في الفقه والبر وغيرهما ولا يذوق يقتل ولا يقلل توبه كانت راي في الزواج بان جهر المكي
 وحكي الا في و ابن عيسى الاجماع على تحريم الخشيش قال ومن استحلها فقد كفر قال واما ما كتبه في كتابه الاربعة
 الاربعة لانها لم تكن في زمانهم واما في زماننا فاول الماتر اربعة واول الماتر اربعة
 حين ظهرت دولة السلاجقة في زمانهم **قوله** والاشربة اي اقول قد اضطربت اراء العلماء في بعضها
 قال كراهية وبعضهم قال حرمتها وبعضهم باباحتها وافره و بالتايف وفي شرح الوهابية للشيخ في
 من بين الامانة وشرعنا وروى في المصنف كاشك يقطره وفي شرح العلامة شيخنا في المصنف كاشك يقطره
 سيدنا عبيد الغني على شرح الامانة بعد نقله ان لا زوج منع الزوج من اكل الخمر والبصل وكل ما يشق الفم
 قال ومقتضاه المنع من شربها التثنية لانه يثنى في خصوصها اذ كان الزوج لا يشربه عاقبة العرس منه
 وقد افق بالمنع من شربها مشايخنا المسير وغيره اه والعلامة الشيخ على الجهرودي الماكي رسالة في
 نقل فيها انه افق بحله من بعده من امة المذهب الاربعة **قوله** وكف في حله ايضا سيدنا العارف عبيد الغني
 ان بس رسالة ساهها الصالح بن الاخوان في اباحة شرب الخمر وافتراض في كثير من تاليفه الحسان واقام الطائفة
 الكبرى على افعالها بالبحر منه واما كراهية فانهما حكان شرعيان لا بد لهما من دليل ولا دليل على ذلك فانه لم يثبت
 ولا تفتيته ولا اضاراه بل ثبت له منافع فهو داخل تحت قاعدة الاصل في الاشياء الاباحة وان فرض اضاراه
 للبعض لا يلزم منه تحريمه على كل احد فان العقل يضرب صاحب الصفة الغالبة واما امرضهم مع ان شربها بالبص
 القضي وبس الاحتياط في الافتراء على الله بالحرمة او كراهية الذين يبدلها من دليل بل في القول بالاباحة
 التي هي الاصل وقد توقف النبي صلى الله عليه وسلم مع انه هو المشرع في تحريم الخمر الخبائث حتى نزل عليه النص
 القطعي فالذي ينبغي للاتباع ان لا يسئل عنه سوا كان ممن يتعاطاه ولا كرهه العبد الضعيف وجميع من في بيتان
 يقوله هو مباح كن رايته شكرها الطبا فهو مسكرة طبعها لا شرعا الى اخر ما اطال به رحمه الله
 يعطيه كلامه ثم هنا حيث اعقب كلام شيخنا بكلام الاشياء وبكلام شيخنا العبادي وان كان في الامتناع
 بالحرمة لكن لا يرد ان النبي سلطانا في عين مستحاجة واما كلامه **قوله** فانه مقرر قال في القاموس ترجمه فنورا
 ثابته فاصلة وضعف والفتاوى كغراب ابتد الشدة وافتراء الشرب فترشده **قوله** وهو هم الخلف لما نقضت
 فانهم وجبوا على الزوج كفاليته ما نه اه لو كرهه فذكر وان ما ذهب اليه ابن حجر ضعف والمذهب كراهية التنزيه
 لعارض وذكره وانما يجب الزوجة على الزوج اذا كان لها اختيار ولا يضرها تركه فيكون من قبيل النفقة اما اذا
 كانت تنضر تركه فيكون من قبيل التداوي وهو لا يلزم **قوله** ومعنى الى امر علة الخ قال سيدنا العارف عبيد الغني
 ليس شعري اي امر من امرية يمسك به امره الناس بتركه ام امره باعطاء المسك عليه وهو في الحقيقة امر يستعمل
 على ان المراد من اول الامر في الآية العلامة اجمع الاقوال كما ذكره العيني في اخر ما على سبيل من شرح الكثر ايضا

على كذا

هل منع المسلمين الظلمة المصير على المصادرات وتضييع بيوت المال واخراجهم القسوة وغيرهم على الرقعة والظلم
 بيت حكما شرعيا وقد قالوا من قال سلطان اماننا عادل لفر ملخصا اقول مقتضاه وان امر زماننا لا يقيد
 امرهم لوجوب اقدارهم في مقتضات مقتضات قول المتن امر كذا فاض برجر او قطع او ضرب قضى به وسقط فعل
 بقوله لوجوب طاعة والامر قال كثر هناك ومنع مجمل حتى يعين المحبة مقتضاه في زماننا وبه يقتضي الخ وذكر العلامة
 البصري في اخر شرحه على الاشياء ان من شرط الامانة ان يكون عدلا بالفا مينا وعاد ذكره موثقا في الامانة كذا في
 الاموال ناهدا متواضعا في مواضع كساست ثم اذا وقعت البيعة من اهل الجدة والعقد ناهدا متواضعا
 سايست في مواضع كساست ثم اذا وقعت البيعة من اهل الجدة والعقد ناهدا متواضعا
 كما في خزانة الاكل وفي شرح الجواهر يجب طاعته فيما اباح الشرع والعقد مع من صفة ما ذكرنا اما ما يفتر من اطاعته
 على امتثال امره في غير مقتضاه في اثاره خائفة اذا اراد ان يمسك شيئا فقصاه واحد لا يرد في اول هذه بل يفسد
 فان عاد الى عدو او به اه ملخصا واخذ البصري من به انه لو امر بمصوم ايام لطاعته ونحوه يجب امتثاله اقول
 ولما عينا بة خزانة الفتاوى لزوم طاعة من يستوفى شروط الامانة وهذا يؤيد كلام العلامة في قوله
 في حاشية الحموي ما يدل على ان حله شرط لرفع الامر بالصحة التولية **قوله** وربما اضربا ليدن الواقع في مختلف
 باختلاف المستعملين **قوله** الاصل الاباحة او التوقف المختار الاول عند الجمهور من الحنفية وشيخنا كما
 صرح به المحقق ابن السهام في تحريه الاصول **قوله** فيهم منه حكم الثبات وهو الاباحة على المختار والافتراق
 وفيه مساواة في عدم تسليم حكمه وتفتيته واضاراه الا لم يصح ادخاله تحت القاعدة المذكورة
 ولا امر بالمشية **قوله** وقد ذكره شيخنا العلامة في هدية اقول طاب كلام العلامة في انه مسكرة تحريما ويفسده
 متعاطيه فانه قال في فصل الجاهلية وكبره الاقتداء بالمعروف باكل الربا او شئ من المحرمات او يدوم الاضرار
 على شئ من ابدع المكر وهما كالمخاخ المبدع في هذا الزمان ولا سيما بعد صدد ومنع الطائفة
 اه وروى عليه سيدنا عبيد الغني في شرح الهدية ما حاصله ما قد مرنا فقوله ان الحاقه بالمشية والبصل
 فيه نظر لانها ليست بكلام العلامة في نعم كذا فذكر هو الا نصاب قال ابو السعود فتكون الكراهية تميز
 والمكرودة نزيها بجامع الاباحة اه وقال لا يؤخذ منه كراهية التحريم في المسجد للنفى الوارد في الشرع
 البصل وهو ملحق بها والظاهر كراهية تعاطيه حال الفاقة لما فيه من الاخلال بتعظيم مقامه اه **قوله** ومن
 جزم الخ فعملت اجماع العلماء ذلك متمسكة على حكم فتوة الدين وقد حررها بعضهم ولا وجه لكافي تيسر الجاه
 فتاوى المصنف حاشية الاشياء للمصنف في تاريخه في ترجمه ابن بكر بن عبد الله بن ابي الموف
 بالبعد ومن اول من اتخذ القهوه كما مر في سياحة بصر الدين فاقفات من ربه فوجد فيه تحفيا للذم
 واحتلالا للسهر وتنشيطا للعبادة فاختذه قداما وطعاما وارشدا تبا عا اليه ثم انتشرت في بلاد
 انطاخا في اول القرن العاشر فخر بها جماعة ترجمه عند هم انها مضرة اخرهم بالشتم والاشيخنا ايقنا وى القلب
 بن سلطان الحنفي وبه صرح احمد بن احمد بن عبد الحق السبائي في كتابه في الامانة واهلها مباحة والنقد
 الاجماع بعد من على ذلك واما ما ينظر اليها من المحرمات فلا شبهة في تحريم اه ملخصا خاتمة سئل ابن حجر المكي
 عن ابي بخل بخلاف الفيون وصار ان لم ياكل منه ياكل فاجاب ان علم ذلك قطعاه لبل وجب لاضطراره
 الى ابقاء روحه كما يشته للمضطر ويجب عليه التدرج في تنقيصه شيئا شيئا حتى يزول توقع المدة ومن
 غير ان تشعر فان تركه ذلك فهو اشق ملخصا قال الرمي وقواعدنا لا تحالفة فسر قد مرنا
 في الخطر والاباحة عن التاخر خائفة انه لا يسب بمر ب ما ذهب بالعقل لقطع نحو اكله اقول ينبغي تقييده
 بغير الخمر وظاهره انه لا يتقيد بخمخ من غير مانع وقيد به كذا فقيه والعلامة اعلم

مصدق وصاوه اذا اخذه فهو ضابطه وذكر مصيد يصلي مصيد اجمع صيودا وهو كل من
 منحوس طبع لا يمكن اخذه الا بحيلة مغرب فخرج بالامتناع مثل الرجاء والبطلان او لا منه ان
 يكون له قوام او جنان ملك عليها ويقدر على القرار من جهتها وبالنسبة مثل الحمام ذمضاه ان
 لا يلف الناس ليلها ونهارا وبطبعها ما منحوس من الالبيات فانها لا تحل بالاصطبا وتحل بكافة
 الضرورة وتحل بمتوحش يالف كالظبي لا يمكن اخذه الا بحيلة وتامره القهوه اي فانقل وان كان مما
 يالف بعد اخذه الا انه صيد قبله يحل بالاضطية ودخل فيه ما لا يركل كالبطة وما يورث السرور وقيل

قوله

القهوة

كتاب الصيد

الغفلة والله لو حدث من اتبع الصيد فقل غفل في السعدية ولان الصيد من ابطمه ومناسبتها للامرية
غير خفية وكل منها فيه ما هو حلال وحرام **قوله** ثمانية عشر طائفة في الصيد وهو ان يكون من اهل
الذكاة وان يوجد منه الارسال وان لا يشك في الاصل من لا يحل صيده وان لا يشك في التسمية عامدا
وان لا يشك في ان الاصل من الاصل في الكلب ان يكون معلما وان يذهب على سن
الارسال وان لا يشك في ان لا يأخذ ما لا يحل صيده وان يقتله جرحا وان لا يأكل منه وحشة في الصيد
ان لا يكون من الحشرات وان لا يكون من نبات الماء الا السمك وان يمنع نفسه بجنائحه وقوايته
وان لا يكون متقويا بنابه او بخله وان يموت بهذا قبل ان يصل الى ذبحه او وقية بحث مذكور مع جواب
في المنع ومجموع هذه الشروط لما يحل كلة ولم يدرك حيا **قوله** في غير الحرم والاربع ان يقولوا في الحرم لا يحل
الصيد الا في ثلاث وهي صيد الحرم في الحل والحرام والصيد في الحرم لان مطلق الحرم منهي
عليه الا في ثلاث كما مر في الخط **قوله** على ما في الحديث ان اى اخذ ما في البرازية من اى مباح الا لله في اخره وفي
جمع الفتاوى ويكره للتدليس وان يتخذ حرفة واقرة في الشرب بغيره **قوله** لا نوع من الاكل بذكره
في السعدية على اياحه الاصطلاح بعد شد لاله عليه بالكتاب وحسنه والاجماع واقرة **قوله** وكل انواع
الكل يلح اى انواعه المباحة بخلاف كلب بالربا والعقود الفاسدة ونحو ذلك **قوله** على المذهب الصحيح
قال بعده في الترخايم وبعض الفقهاء قالوا الزراعة مذمومة والصحيح ما ذهب اليه جمهور الفقهاء من اختلاف
في التجارة والزراعة ايها افضل واكثر ما يتخذ على ان الزراعة افضل اهل في الملتقى والمواهب فضل الجهاد
ثم التجارة ثم الحرفة ثم الصناعات اهل اقول فالراد من قولهم كل انواع الكلب في الاباحة سواء انما بعد ان يكون
بغيره محظوظ ولا يذم بعضها وان كان بعضها افضل من بعض ما مل من كل نوع منها ما ذكروه في اتخاذ الكلب
حرفة ومعايشا وتاد يفعاله وقت الحاجة فبعض الاحيان وحسنه كان الاصطلاح نوعا منها دل على اباحة اخذ
حرفة وكسبه مع طلاق الادلة وعبارات المتكلمين والكرامة لا بد منها من دليلها من وما قيل ان فيه ارهاق الروح
وهو يورث قسوة القلب لا بد من غايته ان غيره كما تجارة والحرفة افضل منه وفي الترخايم
قال ابو يوسف اذا طلبت الصيد لموا ولعبا فلا خير فيه واكره وان طلب منه ما يحتاج اليه من بيع او ادم او
حاجة اخرى فلا بأس به **قوله** تعقل بتقديس العين المملو على القافى علق وشب قال في المغرب وهو
مصنوع غير مسموع **قوله** وان وجد المقتل بالقاف وهو الذي يقتل بالابل بعد ارباب الغابة في
ما بين النقص وغيره وانما لفظ عامي غير عجمي فلهذا جمع كتب اللغة ولا مناسبة لهذه المسئلة ببار
الصيد ومجملها كتاب النقص وهو مذكور في بعض نسخ المصنف **قوله** يضرب الجارية فهو ركاز
يحبس وتقدم ان اذا اشتبه الضرب بجمل جارية **قوله** ويجب ضربها ان يعلم ان لا يطلبه ثم يتركه في ارضه
على نفسه ان كان مصرفا **قوله** ناكل اى من ما كسله ما كسله وقوله وخاله اى ذوالخلافه وكذا يقال فيما بعده **قوله**
وهو كاستيلا حقيقة مثل احيا الموات فلا حاجة الى عددها وبعدها كما فعل الجواب **قوله** وهو الاستيلاء حقيقة كعمل
كتيب سبكة لصيد لا يخفف بيع فيه صاحب الاشياء والادب حذف قوله لصيد لئلا ما اذا لم يقصد
شيئا لما في الترخايم والظهير الاستيلاء الحكمي يستعمل ما هو موضوع للاصطلاح وحتى ان من نصب سبكة
فتعقل بها صيد ملكه قصدها الاصطلاح او ان فلو نصبها للتجفيف لا يملكه وان نصب فصطفا وان
قصده الصيد يملكه والا فلا لانه غير موضوع للصيد **قوله** يضربها فكل من ملكه اى ملكه ما كسله **قوله** على حطب
غيره اى بان جمعه غيره **قوله** ولم يحل له ان لا يحل له عن ملكه ما كسله **قوله** وتما في تنقيح اى على سبيل الثالث في الطوائف
منها ما في الترخايم وغيره عن المتن في قوله دخل صيد ذاره فلما راه اعلق عليه الباب وصار يحال يقدر على
اخذها بلا اصطلاح سبكه ملكه وان اطلق ولم يعلم به لا يملكه ولو نصب حيا لا يفرق فيها صيد فقطعها انقلت
فاخذته اخر ملكه ولو اجاب صاحب الجارية باخذها ودان من حيث يقدر على اخذها فانقلت لا يملكه الاخذ وكذا لو
انقلت من الشبكية في الماء قبل الاخراج فاخذته غيره ملكه لا بد مني بخارج الماء في موضع يقدر على اخذها فوقع
في الماء اهل الشبكية وفي بعض النسخ وتام التعريف وهو غير مناسب لان **قوله** تقدم ما في البرازية في الكلب
ان الراد به ما تقدم وهو سبكه كلب او تحلب يصيد به احترازا عن نحو بغيره والحكمة في الصالح المأز
وفيه سبكا وبان ما لا ناب له ولا تحلب لم يحل صيده بل لا يحل لانه لم يخرج كما في كرماني **قوله** وبان في الصالح المأز
لغة في البرازية الذي يصيد والجمع ابواز ويزان وجمع البرازية بزة فالاول يحوف والثاني ناقص منه نحن

قوله بعض فقهاء البرازية تشديد اية وتخصيها كذا في غرر الافكار اى حيث جوزه وفي التشديد
مع انه لم يبين **قوله** يدب وسد ذكر في النهاية لذي بدل الدب وكذا في المحيط ثم يلاجه وذكر في المختار
الطائفة **قوله** لا يبيع قبل بيعها التعليم حتى لو تصور تعلم منها وبوف ذلك جاز ثم يلاجه وذكر في المختار
بحث المصنف الى على ان الغلة هي بخاسته عينه كما في النهاية **قوله** فلا يجوز لنا ان يبيعه اى وانما يبيعه
الجواز في الخنزير على بخاسته عينه فلا يجوز له ان يبيعه كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
عن النسخي والخبث يسمى ويحرم ان لا يجوز له ان يبيعه كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
واخر يقوله وما وجب قبله من اخذها وتعليقها فلهذا صيد كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
المد **قوله** ان النص ودفيه وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا يبيعه كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
كف فان اسكه عليه كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
واخر **قوله** لا يبيعه قبل بيعها التعليم حتى لو تصور تعلم منها وبوف ذلك جاز ثم يلاجه وذكر في المختار
د ابن عرس في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
والاصح **قوله** لا يبيعه قبل بيعها التعليم حتى لو تصور تعلم منها وبوف ذلك جاز ثم يلاجه وذكر في المختار
قبول التعليم وما قال حنفيا في ان لا يبيعه كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
في البيع والخنزير عند الامام ليس بخبز العين على ما في التحريم وغيره على ان الكلب بخبز العين عند
بعضهم وقد حل صيده بالاتفاق اهل لمحضاهما جازيل البحث في استئثار الخنزير والاصح والادب
وفي التخلي لان حرفة طائفة الرواية قبول التعليم فيحل بكل معلم ولو خنزيرا وكذا في بخبز العين
لا يمنع بدليل ان الكلب كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
اقاده حرفة الفاضل ان النص ود في الكلب وان قيل بخاسته عينه فلا يجوز له ان يبيعه كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
هذا الجواب دفع به الشك في الاول ما يشك فيه المصنف من كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
بناء على القول بخاسته عينه الكلب والثاني ما يشك فيه القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
في حل الصيد ووجه الاول ان الكلب وان قيل بخاسته عينه فلا يجوز له ان يبيعه كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
وجب اتباعه ووجه الثاني ان الخنزير وان دخل ظاهرا في غنوم كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
لكنه مستثنى بحرفة الانتفاع بخبز العين وما ووجه نصه بخصوصه حتى يبيع بل انما باجتهاد
فلا يصح قياسه على الكلب المتخصص ببيعته ولا جزم بكتيبه المصنف بالهداية والتبيين وانما يقع
والاحتياط هذا اقرار كلام كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
عنها ونسبته ذره نعم قامة الجواب عن قول القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
ان المذهب خلافا في التعليل بخاسته عينه مبنية على ما هو المذهب تامل **قوله** بشرط علمها بدليل
الحديث المأز وقوله كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح كذا في القبول بخاسته عينه ايضا وذكر في المباح
والكتاب الاثنيان بالواو عطف على قوله بشرط قابلية التعليم ثم ان هذا الشرط من عن ذاك
قوله وذا اى تعلم والباء في ترك التصور **قوله** يكره الاكل الا لثلاثا اى متواليات قهرتانه
وعندهما وهو رواية عنه لان فيما دونه مزيد الاحتمال فليعلم تركه مرة او مرتين شيئا
فاذا تركه ثلاثا دل على انه صا وعادة له وتما في الهداية ونقل عن الجوهري انه لا بد من
ترك الاكل مع الجوع لا الشبع قائل وعلم اكله من الجلاء والبطن والجناب والظفر وغيره
كأنه قاضي خان وعنده الخ لا بد ان يعلم على صفة الصائد انه معلم ولا يقدر بالثلاث
ومشى في كثره والنفاية والا صلاح وتختصر القدر على اعتبار القدر بالثلاث
وظاهر المتن ترجيح عدمه ثم على رواية التقدير عن الامام يحل ما اصطلاحه بالثلاث
وعندهما في حل الثالث ووايثان قال في الخلاصة والبرازية والاصح لكل **قوله** في الكلب
اخوه اى من كل ذي ناب فشم من الفهد والنمر وقوله وبان رجوع **قوله** في البرازية
يحتله فيضرب ليركه **قوله** لان اية التعليم ترك ما هو ما لوفه عادة في البرازية متوقف فكانت
الاجابة اية تعليمه ما اكل قهره لوف ليعتاد لا نتهاب فكان اية تعليمه تركه ما لوفه دهر الاكل والاستلزام

اهـ والتعليل لثانئنا في الفهد والتم فانه متوحش كما يبارى مع ان الحكم فيه وفي الكتاب هو الفهد
 هو الاول كفاية عن لبس وطوخه في العناية والمراجحة والتم فانه متوحش كما يبارى مع ان الحكم فيه وفي الكتاب هو الفهد
 سواء اهـ اي لا يشترط فيه الاتسار بالكل وفي الاختيار ما يخالق حيث قال والفهد ونحوه لا يثبت في الفهد
 الا في مسو والنفار فشرط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا ومثله في الدودة غايه البيان وغيره
 مبني على اعتبار التعليل لثانئنا اقول ومقتضى اعتناء التعليل الاول ترجيح ما مر فثبت برتبة
 البارى في اجابة يصير معلما فينبغي ان يكون على الاختلاف الذي ذكره في الكلب ولو قيل يصيد
 معلما بما حازه واحدة كان له وجه لان الجوف الكلب فربما يلقى قتل وفي الثاني ثمانية والذئب
 وغيرهما اذا بارى من صاحبه قد دعا وقد حجب حتى حكم بكونه جالها اذا اجاب صاحبها
 واثبت بعد ذلك على الولا الحكم بغيره يداوئان فبالعن المحيط واما البارى وما يصناه فذكر
 الاكل في حق البع علامة تغلب على ان يحجب صاحبه اذ اذا دعا حتى اذا اكل من الصيد يوكل صيده قال
 بعض شايخنا هذا اجاب عند الدعوة حتى اذا اكل من الصيد يوكل صيده قال بعض شايخنا هذا
 اذا اجاب عند الدعوة فالفه من غير ان يطعم في اللحم اما اذا كان لا يجيب الا لطلب في العلم لا يكون
 معلما ومثله في النظرية **قوله** اذا دعا دعوتى او دعوتى الجارح المعلوم من المقام **قوله** وشي لا يجزى
 ذى الناب والكل **قوله** على الظاهر اى ظاهر الرواية في البداع الاصطلاح بذي ناب او كلب كما يبارى
 ومن ههنا لا يخل ما لم يجرح في ظاهر الرواية وعند ابي ج وعنه يوسف بن زاذ في العناية والمراجحة وغيرهما
 والفتوى على ظاهر الرواية اقول وهو ظاهر اطلاق المتن قوله في القهستان عن النظم من ان البارى
 والصيد لو قتله خنقا حل بالاتفاق مشكل وما في الخاتمة من قوله ولو ارسل الكلب فاصاب الصيد وكسر
 عنقه ولم يجرحه وجسم عليه اى جلب على صدره وخنقه لا يوكل وعن ابي يوسف لا يشترط الجرح البارى
 اذا قتل الصيد حل وان لم يجرح اهـ قال بعضهم هو على خلاف ظاهر الرواية اقول يورده انه ذكره بعد قوله
 وعن ابي يوسف فانه القهستان من جملة كلام الخاتمة على ما في النظم وورده قوله فذلك البعنى فيه نظر لما
 علمت من مخالفة ما في النظم لظاهر الرواية المفتى به مما يل وقد ذكر القهستان ان الاداء باليس بشرط
 ومنهم من شرط ان كانت الجرحه صغيرة وفيه كلام سيان **قوله** وبشرط ارسال مسلم او كتابه سيان
 محترمه وهو الجوسى والوثنى والمعتد فلو انقلت من صاحبه فاخذ صيده اذ قتل لم يوكل كما لو قيل بالارسال
 احد لانه لم يقطع بوجود الشرط قهستان وسيان **قوله** بشرط التسمية اى ممن يعقل خلافاً لغيره
 من صبي او مجنون او سكران كما في البداع **قوله** عند ارسال فالشرط اقرار التسمية فلو تركها
 بعد اخذ ارسال ثم ذبحه معها فالزجر لم يوكل صيده قهستان فلا تعبه تسميته وقت الاصابة
 في الزكاة الاضطرارية بخلاف الاختيارية لان التسمية تقع فيها على المذبح لانه لا ياتى فلو اضطرر
 وسعى لارسالها وذبح اخرى بالتسمية الاول لم يجز ولو ذبح صيده وارسال عليه كلبا فاصاب
 فقتله اكل ولو اضيق شاة دسني ثم لقي السكين واخذ سكين اخرى فذبح سكين اخرى فذبح بها
 توكل بخلاف ما لو سعى على سهم رمى بغيره فقام به في البداع **قوله** ولو حكما راجع الى التسمية وقصد
 ادخال الشاة في حكم المسمى **قوله** على حيوان ولو غير معين فلو ارسل على صيده واخذ صيدوه اكل
 الكل ما دام في وجه الارسل قهستان عن الخاتمة وكذا لو ارسله على صيد وكما يات وقد اشار المصنف
 الى ما في البداع من ان من حشر وطان يكون الارسل او اليه يال حتى لو ارسل على غير صيد
 فاصاب صيدا لا يخل لانه لا يكون اصطلاحا فلا يضاف الى المرسل او الرامى اهـ وسيان تمام التفرع
 عليه في قوله المصنف حسن ان الح والبع فالتلف تنازع كل من التسمية والارسال فثبت **قوله**
 متوحش اى طعنا كما في مناه اول الكتاب وفي الزاوية روى الجرح الحمام فاصاب حماما ومات قبل ان يدركه
 ذكاته لا يخل وللمشايخ فيه كلام انه هل يخل بذكاة الاضطرارية لا قيل يباح بانه صيد وقيل لا لانه يادى
 الى الجرح في الليل اهـ **قوله** فالذئب محترمة القيد **قوله** لا يتحقق فيه الحكم المذكور اى الكلب بالاصطلاح فان الاول
 والثالث ذكاته كذا فيهما الذبح وكذا لثانئنا ان امكن ذبحه والافنى البداع ما وقع في غير فله يقدر على اخراجه
 ذبحه فذكاته الصيد لكونه في معناه اهـ وكذا تقوم في الذبايح ان يبنى فيه الجرح كمنع توكل الا ان يقال ان
 ان الكلام الان في الصيد بذي ناب ونحلب ولا لا يكل سنا وان امكن ذكاته بسهم ونحوه تامل **قوله** وكذا

الرمادية

الخ يعني ما ذكر لا يحل اضع شاة بالاصطفا بل لابد فيه من التزعم لان المراد بالصيد ما يוכל اكله
 لا اشتقاق بجلده ولا يحل شي ما ذكر بالاصطفا ولا لاكل ولا لاقتصاص بجلده لان كل اكل او اكل بجلده
 انما هو اذا لم يمكن الذكاة الاختيارية وما ذكر امكنت فيه فخروجه عن الاشتناع او التوصل فانه **قوله**
 وبشرط ان لا يشرك اليه اي لا يشرك في الجمع وحاصله ما في الهداية والزيلعي وغيرهما انه امان ان لا يشرك
 المعلم غير المعلم في الاخذ والخرج فلا يحل اوفى لاخذ فقط بان فر من الاول فرده عليه لانه ولم يجره
 ومات اخرج الاول كره اكله ثم ما في النصيب وقيل تنزيها بخلاف ما اذا اذنه عليه مجوسى بنفسه فنهى
 ما كرهه لان فعل المجوسى ليس من جنس فعل الكلب فانه يتحقق المشاكلة بخلاف فعل الكلبين ولو
 لم يردده لانه على الاول لكن استدل على الاول على الصيد بسببه فقتل الاول فلا بأس به ولو رده عليه
 اذ وجب عليه من الطير ما يمكن تعليمه والاصطفا فيه فهو وما لو رده الكلب عليه لم يلحق بقتله
 بخلاف ما لو رده عليه ما لا يصاد به كالجمل والبقرة ثم الباذى كالكلب فيبيع ما ذكرناه **قوله** اولم
 يرسل الح عطف على غيره معلوم فكان ينبغي ذكره قبل قوله وكاتب مجوسى تامل **قوله** وبشرط ان لا
 تطول وقتته اي وقتة المعلم للاستراحة ولو اكل خبز ابعده الارسال وبال لم يוכל كما قلنا المحيط
 فالاول ان يقول ان لا يشتغل بعمل اخر بعد الارسال كما في الشغل وغيره لان عدم الطول (حر
 غيره مضبوط فمتناه) ولو عدل عن كصيد ميتة او بيرة او ثقل في غيره طلب الصيد وقتر عن
 سببه ثم اتبعه فاخذها لم يוכל الا بالارسال متانف او ان يذره صاحبه ويسمى فيها يحتمل لزج
 فينزع يدائع واذا ودسهم ويح الى ورايه او ميتة او بيرة فاصاب صيدا لا يحل وكذا لو رده صاحب
 او شجيرة وتما في الحائية **قوله** بخلاف ما اذا امكن على وزن نصر وسبع كما في القاموس وقوله ويحتمل
 عطف تفيس وبه اكاله استغنا ما قبله **قوله** كما بسطه المصنف ونصه قال شمس لا يتركه
 ناقلا عن شيخه شمس لا يتركه المحلوانه ومهما كان الله للصيد فحاصل ينبغي لكل عاقل ان ياخذ ذلك
 منه منها انه يمكن للصيد حتى يتمكن منه وبه حيلة منه للصيد فينبغي للعاقل ان ياخذ ذلك
 بالخلاف ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من غير اتعاب نفسه ومنها انه لا يتعلم باف
 ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فتعلم بذلك وهكذا ينبغي للعاقل ان يكتف
 بغيره كما قيل صيد من وعظ بغيره ومنها انه لا يتناول الخبث وانما يطلب من صاحبه اللحم الطيب
 وهكذا ينبغي للعاقل ان لا يتناول الا الطيب ومنها انه يشرب ثلثي ادخا فانه لا يتمكن من اخذها
 تركه ويقول لا يتناول نفسه فيما اعطى بغيره وهكذا ينبغي لكل عاقل **قوله** فان اكل الح تفزع على قوله بشرط
 علمها **قوله** مطلقا عندنا اي سواء كان نادرا ومعتادا او لا في قولنا فيما اذا كان نادرا في
 يحرم وفي قوله يحل وبه قال مالك وتما في المخ **قوله** بعد تركه للاكل للام للتقوية وبه الدالة على معمول
 عامل ضعيف بالتأخير او فرغته عن غيره نحو برهم يرهبون فقال لما يريد **قوله** ثلاث مرات في غنما
 اراى الصايد عنده **قوله** فاصاربعه اي بعد الاكل المذكور الذي هو بعد تركه لثلاث مرات
 وكذا الضمير في قوله لو بقي في ملكه قيد لقوله وقبله وشمل ما لم يجر زمان كان في المفاضة بعد الحرمة فيه
 بالاتفاق او اخره في بيته عند ارجع وعندهما لا يحرم وتما في الزيلعي والحاصل ان الامام علم جمل الكلب
 مستندا بهما بالاقتصار على ما اكل والاوى اقرى بالاحتياط عليه وهو صحيح فمتناه عن الزاد
 فان ما اتفق اى بالاكل ونحوه وبه مفهوم قوله لو بقي في ملكه وفي الترخائية واما ما قيل فلا يمكن ان يفرها
 لا ينقض البيع فاما على قوله فينبغي ان ينقض اذا تصادف مع اشتري على جمل الكلب **قوله** وفيه اشكال
 ذكره التفتت حيث قال وهو ما اشكال فان الحكم بالشي لا يقتضي الوجود الا ترى انما الحكم بحرية
 الامة الميتة عند دعوى الولد حرمتها اهو وصورتها فيما ظهري ان امرأة ولدت شيكا فادعى
 رجل بعد موتها انها امه زوجها من ابنة الولد فثبتت الولد حرمتها ثابت ويندفع عنه الرق مامل
 وعليه فلا يظهر ما اجاب به بعض الفضلاء من ان الحكم عليها بالحرية انما هي اليها بواسطة الولد
 لانه الاصل في دعوى النسب فيعتق فثبتت ام الولد وكذا من سبيت ضمننا لاقتصا اهو لمخلصا نعم
 يظهر ذلك فيما لو ادعى المورث انه ابنة من امته الميتة تامل وقد يجاب عن الاشكال بان لا اثره تحت على
 نبوة الحرمة وما قيل الاثر بطلان البيع ولو باعه والرجوع بالثمن لانه ميتة او لزوم اتقية فقيه ان الكلام

۲۵۲

عن ابن عباس

المقدار الذي يكون في المذبوح كما لعدم يكون لصيد في حكم الميت والراي على ذلك قد لا يبيح للرج فيه
تكون عدم التمكن متصورا عنه **قوله** اشادة الى حله حره قيد بالمرور ان العبر الى عبارة الشيخ لان العبر
في مثل هذا لا يحل احرام اهر واحترق عن العبر عن تحصيل الماء والاكل في المذبوح والحر والحر والحر
لا يقسم من عبادة الله بسبب قوله عن التزكية افادته طيبه في صيد فوقع عند مجوسي وانما
لو كان مستيقظا يقدر على ذكاته فالتحل لان المجوسي قاده على ذكاته بغيره الاسلام وانما كان مستيقظا
في حله ما بين عبادة الله من هذا هذه غايته **قوله** او ارسل الى ذكاته وما بعده معطوف على قوله تركها
والاصل ان الفعل يرفع بالاقرى والمساوي دون الادوية فاذا ارسل المسلم عليه فزجره المجوسي حل لعدم
اعتبار الزجره ونه لست عليه بل العكس حرم وكل من لا يجوز ذكاته كالمترد والمجوس وتامر استهتبه عالمه
في هذا بمنزلة المجوسي وان اتفقت ولم يرسله احد فزجره سلم فانه حر حل لانه مثل الانفلات والمترد والمترد
الاغنا بالصباح عليه وبالاخر جازا نظرا وزيادة الطلب وتسامه في الهداية قال القزستاني وهذا اذا زجره
المجوسي في ذكاته فلو توقف ثم زجره لم يترك ذكاته **قوله** ولو ارسله حده فزجره لم يترك ذكاته
فاصاب بجذبه اى وجرح **قوله** وهو سهم الى في القاموس معارض كجراب سهم بل ارسله فوقف الطر فاق عليه
الوسط بصيب بعينه دون حده **قوله** او يندقه بغيره ليا والذلي طينه مدودة يرمى بها **قوله** ولو
سما في حقيقته يشترط ان الثقيلة لا تحل وان خرجت في قاضى خارج لا يحل صيد يشترط والحر
المعروف وبعضه وما شبه ذلك وان جرح لانه لا يخرج الا اذا يكون شئ من ذكاته قد حده وطوله
كالمسلم وان يرمى به فانه كان كذلك فزجره حله حل اكله فاما الجرح الذي يدق في الباطن
ولا يخرج في الظاهر لا يحل لانه لا يحصل به انهار الدم ومثقل الحد يد وغير الحد يد ان خرج في الاظفار
اهو والخزق بالحما والزراى المعجنتين الثقافتان **قوله** في المقرب ركبته لغة والارخطاوه في المعراج على السوط
بالزراى يستعمل في الجرح وبالزراى في الثوب وفي التبيين والاصل ان الموت اذا حصل بالجرح بيقين
حل وان بالثقل او شكا فيه فلا يحل حتما واحتمالا ولا يخرج ان الجرح بالرصاص انما يهد بالاطلاق النقل
بواسطة اندفاعه العنيف اذ ليس له حد فلا يحل به **قوله** في بن بصر **قوله** مطلقا اى ثقيله وخفيفة **قوله** بشرط
في الجرح الا اذا قال الزليعي وان كان غير مدمم اختلفوا فيه قيل لا يحل لان عدم معنى الذكاة وهو اخراج الدم
البحر بشرط البنى صلا الله عليه وسلم بقوله انهار الدم بأكثرت رواه احمد وابوداود وغيرهما وقيل يحل بانها
ساعة وسعة وهو الجرح لان الدم يندى بخس لفاضة او لضيق المنفذ وقيل لو الجرح كبره حل به ونه ولو صغيره
فلا واذا اصاب سهم فلفق الصيد او قرنه فان لم يدر ما حل والافلا وبدا يورى الاول اهو مخلصا ومثله
في الهداية قال في الدر المنثور قلت وفي كلام لما في البر جندى عن الخلاصة ان هذا غير صحيح
ما مر عن القزستاني عن الحديث ان الدم ما ليس بشئ فليست مل اهر مخلصا فلفق ظاهر الهداية
والزليعي والمفتي اعتمادا بشرطه مع ان الحديث يورى وقد يرجح عدم الكثرة لانه ما في مثل المواب
وقد مر المصنف في الذبايح من انه يحل ذبيحة علمت حياتها وان لم تنسك ولم يخرج منها دم وان لم يعلم
فلا به من احد بها **قوله** وانما مر الجرح هو ما قد مناه **قوله** او دمي صيد الجرح بغيره اذا كان فيه حياة
مستقرة حرم بالاتفاق لان موته مضاف الى غير الرمي وان كانت حياته دون ذلك فهو على اختلاف
الذي مر ذكره في ارسال الكتاب اهو فليعى وخجوه في كذا عن الهندية **قوله** فوقع في الظاهر انه قيد اتفاقا فلفق
اذا ما د فيه حرم لاحتمال موته بالما لا عند الهندية **قوله** والاحل لانه لا يحتمل موته بسبب الماء **قوله** مفتي
ومثله في الهداية وذكر في الخاتمة انه وقع في ما ذكاته لا يترك لعل ان وقعه في الماء قتله ويسوي في ذلك طه الماء
انما يعيش في الماء غير جرح اهو ونقله في النشرة عن كثر من ذكاته لوقته من عند الفتوى وتسامه في الشريعة
قوله فتدرك منه قتيلا لانه لو استقر عليه لم يترك لعل بل خلاف هذا ايضا اذا تردى ولم يقع الجرح مهلكا
اذ لم يبق فيه من الحياة بقدر ما في المذبوح ثم تردى يحل ايضا مع **قوله** فانه وقع على الارض ابتداء اى لم

لم يبق فيه من الحياة

يكن على الارض باقيا لحكم الرمي والقصة المنصوصة غناية **قوله** وتامه في الشريعة **قوله** اذا الاحتمار على مقدمة
على المخلول وهو قوله الله اكبر وهو غير كل ما هم في شئ ما خطا ياهم اغرقوا وكذا يقال فيما بعده فانه **قوله**
تذكرة مجوسي اى في ذكاته فلو وقف ثم زجره فان زجره لم يترك ذكاته **قوله** ان العبر الى عبارة الشيخ لان العبر
لا يبيح اهر اصح لا يبيح **قوله** او اخذ غنما ارسل اليه سوا اخذ ما ارسل اليه ايضا اوله **قوله**
فرد الى سواك كما مر قال في الهداية فلو ارسل الكتاب والباقي على صيد وسبي فاحذ صيد اهر
على قوله ذكاته ثم دمر اكل الكتاب ان التحليل ليس بشرط في الصيد لانه لا يمكن ففصل في وقوع
السهم بصيد اهر مخلصا وقال القزستاني وفيه شئ ما بينه لولصار غير ما ذكاته حل كما في
قاضى كان اهو مخلصا ولو ارسل على صيد فاحذ صيد ثم عوض له اهر فقتله حل ولو عوض له بعد ما رجع
لا يحل لطال ما ارسل بالرجوع كما في الخاتمة وغيره **قوله** في القزستاني وفيه شئ ما بينه لولصار
غير ما ذكاته حل كما في قاضى خان وهذا لو ردى صيد فاحذ صيد ونفذ ثم اصاب اخر ثم زجره حل لان
كافة النظم اهر فالارسال بمنزلة الرمي كما في الهداية والزليعي رحمه الله في الملتقى **قوله** لان غنما
اى عرض المال حصول اهر صيد يمكن منه الكتاب او القهر وهذا معنى قول الهداية ولنا انه اى
التعيين بشرط غير مفيد لان مقصوده حصول الصيد اذ لا يقدر اى الكتاب على الوقاد يهر
اى اخذ الملعين اذ لا يمكن تعاليمه على وجه ياخذ ما يحسنه فسقط اعتبار **قوله** بشئ ما بينه لولصار
اى خاله الاساك **قوله** لما ذكرنا اى من العلل الاربعة في الوجود الاربعة **قوله** لا يعصو اى انما
حياته بعدا لانه والا كالمعقاة وهذا يتصور في سائر الاعضاء غير الراس نهاية **قوله** خلافا
للكافي في حيث قال اكلا ان ما شال الصيد منه يراه **قوله** ما اياه من الحي يرا وان تناول
سكته الا ان ميتة حل لاله بالحدوث يراه والابان بنى متعلقا بجذبه يراه **قوله** او قطع نصف
واسه اى طول او عرضا بدائع **قوله** او قد نصفين القدر الطع المستاصل او تفضل فامسك الضمير
للصيد كما في البدائع وذكر في الشريعة ان لم يبين كيفية القدر فليكن من اكل ثم نقل عن الخاتمة
والمسوط ان قطع نصفين طول اكل اقل ان نظاير ان الطول غير قيد بنائيل عليه تحليل البراع
بقوله يوكى لانه وجد قطع الاوداج كونه متصلة من القلب بالذماغ فاشبه الذبح وكذا لو قطع
اقل من النصف ما يلى اهر من اهر نائل **قوله** فليتنا وله الحدوث المذكور لانه ذكر في كذا في كذا
فيتصرف الى الحي حقيقته وحكما وذا حي صورة لاحكامه او يتوهم بقا والحياة بعد الجرح ولم يرد
لوقوع في الماء وبهذا يقدر من الحياة او تردى من جيل سطح لا يحرم وتسامه في الهداية اقول وبهذا
سقط اعتبار ابن المصنف على قوله في الهداية ان كان الصيد يحل بدون المياك فليمان لا يترك
وان كان لا يعيش بدون كذا لرسى يوكى اهر حيث قال ان الحدوث عام فمن اين يذبح ذكاته اهو
هر ماخوذ من الهداية وصح به شرعا وخرجه **قوله** بخلاف ما لو اكله مع راسه يان قطع يرا او جلا
او فحشا او ايشه فاشبه ما يلى القوة سم او اكل من نصف الراس يحرر المياك وحل المياك
بمنه يراه **قوله** ومنه ولو غلما ما مر في الهداية بان جلا فاحذ صيد بناء على صحة دونه عند بهاديع
قوله لان ذكاة الاصطفاى اى وسبب من اهل ذكاة الاختيار فكذا ذكاة الاضطرار **قوله**
الساكن بل حتى يثبت في الارض اى كثر فيها القتل **قوله** فهو لثان لانه هو الاخذ **قوله** وحل
لانه لما خرج بالاول عن جيل لا متنازع كان ذكاة الاضطرار هو الجرح اى موضع كان
وقد وجد ربي **قوله** وفيه من الحياة ما يعيش اى يتجوز منه اما اذا كان يحل لا يسلم منه بل لا
يشقى في المذبوح كما اذا بان راسه يحل لان وجوده كعدمه وان كان يحل لا يعيش منه لان فيه
اكثر مما في المذبوح بان كان يعيش يورى ما اود ونه ففند ابر يوسف لا يحرم بالرحمة الثانية او لاخيرة
بهذه الحياة كعدمه وعند محمد يحرم لانها معتبرة عنده فليعى مخلصا **قوله** فتدركه على ذكاة اختيار
اى بسبب خروجه عن حيز الامتناع فلهذا وكذا لرمي الى كذا افاده في البدائع **قوله** وضمن الثاني للاول
فمنه الجرح لانه اتلف صيدا فملوكا للغير لانه ملكه بالاختيار فيلزمه قيمة ما احلف وقيمته وقت اخلاله
كان ناقصا بجرحه لانه الاول فيلزمه ذلك بيان ان الراى الاول اذ ارى صيدا يسمى سادى عشرة
فمنقصه دهرين ثم مات يضمن الثاني ثمانية ويسقط عنه من دهرين لان ذكاة تلف بجرحه الاول

حجة
 قوله فاصاب راجع
 قبل ان يصيبه وقد روي
 راجع الى قوله وبعدها

فليعلم وفرض المسألة فيما اذا علم ان القتل حصل بالثأني فان علم انه حصل بالثأني من الجرحين او لا يدري
 فظاهرا الهداية ان الحكم في الضمان يختلف وحقق الزباني عدم الفرق فراجع فتمت حتى لو رماه معا فاصابه
 احدهما قبل الاخر فاشحنه ثم اصابه الاخر ورماه احدهما اولاً ثم رماه الثاني قبل ان يصيبه الاول او بعد ما اصابه
 قبل ان يصيبه فاصابه الاول والاشحنه او لا اشحنه ثم اصابه الثاني فقتله فهو للماول ويؤكل بخلافه لفرقه ولو رماه
 معا واصابه معا فمقتله فهو بينهما والكتاب في هذا السهم حتى يملك بالثأني ولا يقبلوا سكاك بدون الاثان حتى لو رماه
 باذية فامسك الصيد بطلبه ولم يشحنه فارسل اخر باذية فقتله فهو للثأني ويحل لان يذباذبي الاول ليست ببد حافطة
 لتقام مقام يذباذبي المالك ولو روى سهمان فاشحنه ثم رماه ثانيا فقتله حرم وتماه في الزباني ولو ارسل كلبه على صيد
 فصر به احدهما فقتله ثم صر به الاخر فقتله يوكل به **قوله** يمنع ما اى ولو قايلا والسهرة لو مودت لا تقرب
 ولا تفرك اذ نهابل نذبح **قوله** والا لى الحما فيه من تخفيف الما عنه قال لى والتقييد بالكل ليس له مقهور
قوله وبه يظهر اى بالاصطلاح وكذا بالذبح وهل يشترط في الطهارة ككون ذلك من اهل مع التسمية فيه خلاف
 قد مناه اخر الذبائح مستظهر في الجوهرة الشرايط وفي البحر عدمه **قوله** فاشحنه لعلامة قاسم مع واللكافى والغاية والنهاية
 اى بالاذى لاجلده والالح وكشيت منه **قوله** وهذا اصح وكذا اصح لعلامة قاسم مع واللكافى والغاية والنهاية
 وغيرها وقال ان الاول مختار صاحب الهداية **قوله** سمع حدان اى صوته فظاهرة ان حين الرمي يعلم
 انه حدان والحكم فيه كما يكره هنا سماه في البداية وفرض المسألة في الهداية فيما اذا سمع حافطة حب صيد
 فرماه ثم تبين ان حدان او صيد لعلامة قاسم فراجع الهداية فلا تخالفه بينهما كما قد يتوهم **قوله** كفرن
 وشاة وكثير متانس وحنزب اهل فاما اكل ما لا يحل بالاصطلاح **قوله** فاصاب صيد لم يحل لان الفعل ليس
 بالاصطلاح ولو اصاب السموع حبه وقد ظنه آدميا فاذا هو صيد يحل لانه لا معتبر بظنه مع تعيينه
 به آية وذكر في المشتق باننون انه لا يحل ايضا لانه رماه وهو لا يريد الصيد ثم قال ولا يحل الصيد بالوجهين
 ان يرمى وهو يريد الصيد وان يكون الذي اراده وسمع حبه ورمى اليه صيدا سوكان مما يوكل او لا
 قال الزباني وهذا يناقض ما في الهداية وهذا اوجه ثم ذكر ان لى يوسف فيه قولين في قول يحل وفي
 في قول لا يحل وقال فيحتمل ما في الهداية على رواية ابي يوسف اه **قوله** ما في الهداية اقره شر اخر
 عليه في المشتق وكذا في البدائع وقال نظره ما اذا قال لامرته وشا رايتها هذه الكلبة طالق انها تطلق
 ويطلق الاسم اه وفي التاترخانية وغيره وان ارسل الى ما يظن انه قبيح او انسان فاذا هو صيد
 يوكل هو المختار اه فاختار ما في الهداية **قوله** بخلاف ما اذا سمع حدان او حنزب اى متوحش والاد
 كل ما يحل اصطلاحه واستشحنه به آية ما لو كان السموع حبه جرادا او سمكا فاصاب غيرهما لا يوكل لان
 الذكاة لا تقع عليه فلا يكون الفعل ذكاة واعتبر منه الزباني به آية الحما فيه لادى الى جراد او سمكة ونحوه كالتسمية
 فاصاب طائرا او صيدا اخر فقتله يحل كله وعزى ابي يوسف روايتان والاصح انه يوكل اه **قوله** لكن قول
 الحمايته وترك التسمية ومثله في البرازية مشكل وقد ذكر المسئلة في التاترخانية وقال والمختار انه يوكل
 ولم يذكر قوله وترك التسمية ورايت بعض العلماء فيه بقوله اى ناسيا وهو قيد لازم فتأمل **قوله** فرمى اليه
 اى واصاب صيدا اخر غلوما سمعه **قوله** وارسل كلبه شاد الى ان الارسل كما لرمى وقول الزباني والباذى
 وكفهد في جميع ما ذكرنا كالكلب صوابه كما لرمى **قوله** حل اى الصيد لمصايب لوقوع الفعل اصطلاحا فاصا كان
 وحى الى صيد فاصاب غيره به آية **قوله** لم يحل اى المصايب كما لو رمى الى بغير لا يدري اهوناً او لا فاصا
 صيد لا يحل المصايب لان الاصل الاستيناس بخلاف ما لودى الى طائر لا يدري اهو حشى او لا فاصا
 صيدا غيره حل لان الظاهر فيه لتوحش فيحكم على كل بنطاهر حاله كما في الهداية **قوله** لوجود الجرح فانه يستل
 بوجود الدم على وجود الجرح وان كان لا يشترط الادما في غيرهما على ما تقدم **قوله** وان تعبر مكانة
 الرمي الا في مسئلة ذكرها فحكم وهي علان دى صيدا وبها في محل فدخل الصيد الحرام فاصابه سهم ومات
 فيه او في لكل لا يوكل وفيما عدا ما فاصبرة لحالة الرمي تاترخانية اى في حق الاكل الملك فاصبرة بوقت الاصابة
 كما في الذخيرة فلو رمى الى صيد ورمى بعده اخر فاصابه والاشحنه الثاني قبل الاول فهو للثأني **قوله** فحل الصيد
 برودة الظاهر ان الساد للمصاحبة نحو ايهط بسلام اى مودته بعد الرمي وقبل الاصابة او بعدها وهذا
 يقع على الاصل المذكور فيحل لانه حين الرمي كان كسما ونه لا يحل لودى لودى صيدا فانكسر الصيد بسبب اخر
 ثم اصابه السهم لانه حين الرمي كان صيدا خائبة **قوله** لا يسلمه اى لودماه فترده **قوله** ووجب الجرح اى
 يتحلله من احرامه **قوله** لا باحرامه اى اذا رماه حلالا وفي التاترخانية حلال ورمى صيدا فاصابه في الحل